

الكواشف الجلية

في الرد على الوهابية

وفق ميزان العلم وطرائق الفهم

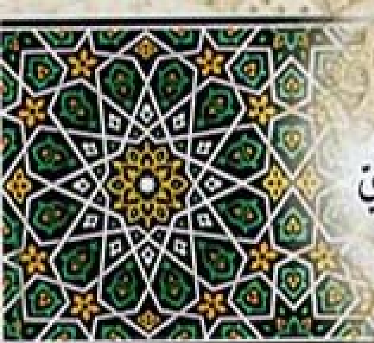
تأليف

الدكتور

إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري

دكتوراه في العقيدة والثقافة الإسلامية من الأزهر الشريف

والمدرس بجامعة نور مبارك بكازاخستان



تقريظ السادة العلماء

العلامة المحدث الأستاذ الدكتور

أحمد عمر هاشم

رئيس جامعة الأزهر الأسبق

وعضو هيئة كبار العلماء

العلامة الفقيه المربي الفلكي الشيخ

عبد العزيز الشهاوي

شيخ السادة الشافعية بالأزهر والديار المصرية

العلامة الأستاذ الدكتور

إبراهيم الهدهد

رئيس جامعة الأزهر سابقا

وعضو مجمع البحوث الإسلامية

ورئيس اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة

العلامة المحدث الشيخ

محمد إبراهيم عبد الباعث الكتاني الحسني

شيخ الحديث بالإسكندرية

دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع




الكواشف الجلية

في الرد على الوهابية

وفق ميزان العلم وطرائق الفهم

تأليف

الدكتور

إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري

دكتوراه في الدعوة والثقافة الإسلامية من الأزهر الشريف

والمدرس بجامعة نور مبارك بكازاخستان

تقريظ السادة العلماء

العلامة المحدث الأستاذ الدكتور

أحمد عمر هاشم

رئيس جامعة الأزهر الأسبق

وعضو هيئة كبار العلماء

العلامة الفقيه المقرئ الفلكي الشيخ

عبد العزيز الشهاوي

شيخ السادة الشافعية بالأزهر والديار المصرية

العلامة الأستاذ الدكتور

إبراهيم الهدهد

رئيس جامعة الأزهر

وعضو هيئة البحوث الإسلامية

[illegible]

العلامة المحدث الشيخ

محمد إبراهيم عبد الباعث الكتاني الحسني

شيخ الحديث بالإسكندرية

الأستاذ الدكتور

محمد مصطفى الياقوتي

وزير الأوقاف السوداني الأسبق

دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع




دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع

Dar Al-Emam Al-Razy
For Pubishging and Distribution

نحن على خطى الأزهر سائرون

أهداف الدار:

- الارتقاء بالفكر، والأسلوب في مجال النشر المحلي والعربي، والعمل على نشر الفكر الوسطي المعتدل.
- تلبية احتياجات القارئ من الناحية العلمية بالكيفية التي يستحسنها ويرغب في تحقيقها.
- عمل حراك حيوي في مجال نشر العلم الشرعي.
- الإسهام في تنمية الوعي الثقافي الإسلامي لدى الفرد والمجتمع.
- التأكيد على أهمية الكتاب كوسيلة من وسائل المعرفة والبحث العلمي الأصيل خصوصًا بعد هذا الزخم التقني المعاصر.
- تقديم التراث الإسلامي في صورة محققة خالية من الدخيل والآراء المغلوطة.
- تشجيع الباحثين المعاصرين لنشر إنتاجهم العلمي من خلال الدار، والمساهمة في حركة المعرفة والعلم.
- المشاركة في المعارض المحلية والإقليمية والدولية بعرض النتاج العلمي للدار.
- إقامة جسور من التعاون المشترك وتبادل الخبرات والمنافع مع ناشرين وموزعين عرب وأجانب.



دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع

- حقوق الطبع محفوظة
- الكواشف الجلية في الرد على الوهابية وفق ميزان العلم وطرائق الفهم
- تأليف ٢٠٢٢م

الدكتور/ إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري

- الطبعة الثانية:
- س: ١٧ × ٢٤ سم
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:

١٩٢٥١ / ٢٠٢٢

- الترقيم الدولي:

I.S.B.N 978-977-6547-71-1



دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع

عضو اتحاد الناشرين المصريين

١٢٦ شارع الأزهر ٣ ش السيد الدواخلي أمام جامعة الأزهر الشريف – الدراسة – القاهرة

ت: ٠٠٢٠١٠٠٢٠٨٤٢٧٣ – ٠٠٢٠١٠١٩٧٠٩٩٧٧ – ٠٠٢٠١١٠٠٩١١٢٣١ – ٠٢٢٥٩٠٢١٤٨

E-mail:daralemam.alrazy@gmail.com   دار الإمام الرازي للنشر والتوزيع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾

[الرعد: ١٧]

تقريظ

العلامة المحدث الأستاذ الدكتور

أحمد عمر هاشم

رئيس جامعة الأزهر الأسبق

وعضو هيئة كبار العلماء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن كتاب: «**الكواشف الجلية في الرد على الوهابية وفق مناهج العلم وطرائق الفهم**»، والذي يبحث في قضايا مهمة، ومحاور في غاية الأهمية، إذ إنه يبحث عن موضوع الأئمة المعتمدين كالأئمة الأربعة، وكذلك في مجال التصوف الإسلامي، وما عليه كبار رجال التصوف، وأيضًا في هؤلاء المحدِّثين وما قاموا به من جهود تُذكر فتُشكر في خدمة السنة النبوية، وجمعها، وتدوينها، والدفاع عنها.

وهذا الكتاب الذي يجلي لنا حقائق المعارف الإسلامية المهمة، ما يتصل منها بالعقيدة أو بالشريعة أو بالتصوف أو بالحديث، كلها من الأهمية بمكان؛ بحيث يستوجب على كل أهل العلم أن يحافظوا عليها، وأن يعملوا على الدفاع عنها.

ولا شك عندي أن هذا الكتاب وغيره من نظائره يعتبر ضميمة إلى تراثنا الإسلامي الحافل بالبحث والإجادة، وهو مما يظهر الدفاع عن منهج الإسلام.

والإسلام في هذه الأونة بحاجة إلى مزيد من التعريف به، وإلى مزيد من الدعوة إليه، وإلى مزيد من الدفاع عنه، خاصة أنه انتشر في عالمنا المعاصر بعض الذين شغبوا على ديننا الحنيف، ودعوتُنا التي يبثُّ هذا الكتاب بعض مفاهيمها، دعوة قائمة على الحكمة والموعظة الحسنة، كما قال رب العزة: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] فمثل هذا الكتاب يعتبر ضميمة إلى تراثنا الغالي الذي نعتز به.

وهذا المؤلف نحييه، ونبارك جهده، وندعو الله له مزيدًا من التوفيق في هذا المضمار، إنه سميع قريب مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم

رئيس جامعة الأزهر الأسبق، وعضو هيئة كبار العلماء



تقريظ

العلامة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الهدهد
رئيس جامعة الأزهر سابقًا، وعضو مجمع البحوث الإسلامية
ورئيس اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة

الحمد لله رب العالمين، هيّأ في كل زمان لهذا الدين من ينفي عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وقراءة تاريخ هذه الأمة مذ عام ٣٦ هـ دالٌّ على صدق ذلك ومبطله، ومُذ ظهر الخوارج في ذلك الزمان، واجترأوا على تكفير ابن عم رسول الله، وصهر رسول الله، سيدنا علي رضي الله عنه، ثم تفرق هؤلاء الخوارج نحوًا من عشرين فرقة، ثم نثرت أفكارهم في البلاد، وقد اتفقت في أصولها، واختلفت في الفروع والمظاهر والتطبيقات، إلى أن ابتُلينا في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بالجيل الذي أطلق على نفسه جيل الصحوة، وفي الحقيقة لم يكن جيل صحوة، وإنما هو جيل تلقَّفَ الأفكار التي تهدم الأصول العقدية والفقهية لتراث هذه الأمة التالد.

وقد ظهر في تاريخنا غلاة الحنابلة الذين جسَّموا وشبَّهوا، ثم نسبوا ذلك إلى السلف، ثم جاء ابن تيمية فعظَّمَ هذه الأفكار، بل إنه حمل حملة شعواء على القائلين بالتفويض، وزعم أنه رد إلى جهالة واتهام لله بأنه خاطب المكلفين بما لا يفهمون، وكلفهم ما لا يُطيقون، وقسم التوحيد ثلاثة أقسام: توحيد ألوهية، وتوحيد ربوبية، وتوحيد أسماء وصفات، ثم جاء محمد عبد الوهاب، فجعل ذلك هو الاعتقاد الصحيح وحده لا سواه، وليته هو وابن تيمية وغلاة الحنابلة جعلوه رأيًا من الآراء، بل إنهم

فضعوا بأنه الصواب وغيره ضلال، ثم جاء جيل الصحوة (السلفية المعاصرة) وغالى في ذلك، فجعل بعضهم مشركي مكة أقرب إلى التوحيد من الأشاعرة، وهذه كارثة الكوارث، وخرجت كتب وظهرت تسجيلات لهذه الطائفة، وصار الهَمُّ الأوحد لهم: مواجهة الأزهريين خاصة، والأشاعرة والماتريدية عامة، بادِّعاء إنقاذهم من ضلال الاعتقاد، وتصحيح الاعتقاد، وهذا باطل من القول وزور.

هذا، والذي ينظر في كلام السلف، وهو منشور في الناس، وجمعه ابن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ عند الآيات الكريمات التي تتناول الأسماء والصفات، مثل: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]، فيرى أن الصحابة والتابعين يذكرون أن المعنى: تحت رعايتي، بل الذي يراجع تفاسير الحنابلة كابن الجوزي، والشافعية كابن كثير يجد تفاسيرهم نقلًا عن السلف مليئة بذلك، ومذهب التفويض هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة، وعبارة التفويض عندهم: أمروها، أو معناها: قراءتها، والمنصف الذي تربى على يد العلماء المسندين يعلم أن أبا الحسن الأشعري، وأبا منصور الماتريدي، لم يصنعا سوى أن جمعا كلام السلف في فهم القرآن الكريم والسنة الشريفة، فرأيا أن الأمر لا يخرج عن التأويل المفضي إلى التنزيه والمحقق معناه، أو التفويض، وهو ما أجمله اللقاني في «الجوهرة» بقوله:

وكل نص أوْهَمَ التشبيها أوِّلْه أو فوِّضْ ورُمْ تنزيها

والكل يصنع ذلك موقنًا بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونحن نقول: النزاع بين السلفية المعاصرة وبين غيرهم أنهم يدَّعون أنهم على منهج السلف، وغيرهم كذلك، فمورد النزاع الانتساب لمنهج السلف، والسلف هم القرون الثلاثة الأولى، والذي يرجع إلى كلامهم في مظانِّه المعتبرة يجد أن الحق ما عليه أبو الحسن

الأشعري وأبو منصور الماتريدي، وهو اعتقاد جماهير الفقهاء والمفسرين والمحدِّثين، وعموم الأمة، ومن اليسير على السلفية المعاصرة الحكم عليهم بالضلال في الاعتقاد، والتصريح بذلك في منشوراتهم المقروءة والمسموعة والمرئية وتزكية بعضهم بعضًا في هذا الباب.

ثم ظهر مع هذه الطائفة القول بفقه الدليل، وفيه طعن على فقهاء أهل السنة والجماعة، وأنهم لم يبنوا فقههم على الدليل، وهؤلاء ظاهر دعواهم أنهم يدعون إلى الاستناد في الفقه إلى ما ورد في الكتاب والسنة، لكن الأثر الفاسد هو ما ذكرت، ثم تجد هؤلاء الذين يدَّعون إلى الأخذ مباشرة من الدليل لا يملكون العلوم، ولا الأدوات التي يفقهون بها الدليل، فوقفوا عند ظاهر النصوص، ولم يعرفوا فقه الدليل، فخرجت فتاواهم عن الصواب، وليتهم عدُّوا ما ذكروه رأيًا؛ لكنهم عدوه الصواب والحق وحده.

ثم راح هؤلاء ولا هَمَّ لهم سوى الاشتغال بالطعن على الأشاعرة والماتريدية، والصوفية، وصار همهم غيرهم، وصاروا بمثابة المفتشين والرقباء، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهذا السفر النفيس بذل صاحبه د/ **إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري** جهدًا يُذكر فيُشكر، إذ صبر على استقصاء ما ذكرنا، وتولى رده بما استحصد لديه وتضلع به من علوم الأزهر، بعناصرها: وسائل، ومقاصد، وعلوم مساعدة، ولقد قرأت مسائل مما كتب فاشتد دعائي لله وابتهالي لله بصيانة الأزهر وحمايته، ورعايته أبد الدهر، حاميًا للأمة من الزيغ والضلال والانحراف والغلو.

وإني أدعو الله أن يقبل عمل المصنف، وأن يجعله في ميزان حسناته يوم لا ينفع

مال ولا بنون، وصلِّ اللهم وسلِّم وبارك على البشير النذير، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى سادتنا الصحابة والتابعين وآل البيت والأولياء الصالحين.

وكتبه

أ.د/ إبراهيم صلاح الهدهد

رئيس جامعة الأزهر سابقًا، وعضو مجمع البحوث الإسلامية

ورئيس اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة



تقريظ

العلامة الفقيه المقرئ الفلكي
الشيخ/ عبد العزيز الشهاوي
شيخ السادة الشافعية بالأزهر والديار المصرية

الحمد لله حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩] قرأ حمزة والكسائي من السبعة: {إن الذين فارقوا} بالمد والتخفيف، ويقول أهل العلم: القراءتان كالآيتين، ومعنى هذا: أنهم لما فرقوا بين المسلمين فارقوا الدين الكامل الذي يدعو إلى وحدة المسلمين، وجمعهم حول كتاب ربهم وسنة نبيهم، وقال رسول الله ﷺ: الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، ومن النصيحة الواجبة علينا تجاه إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أقول:

أولًا: أجمعت الأمة على اتِّباع الأشعري والماتريدي، وهو المنهج الذي عليه الأزهر الشريف ومخالفه ضالٌّ مضلٌّ، ومشايخنا كالباجوري والشرقاوي والحِفْني قدوة، وآراؤهم لنا أحمد من آرائنا عندنا لأنفسنا، ونحن واثقون فيهم وفي علمهم.

ثانيًا: إنَّ اتِّباع الأئمة الأربعة مما أجمعت عليه الأمة الإسلامية، قال في «الجوهرة»:

تقريظ

العلامة المحدث الشيخ
محمد إبراهيم عبد الباعث الكتاني الحسيني
شيخ الحديث بالإسكندرية



الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، وآله وصحبه ومن وآلاه.

أما بعد:

فإن طلب العلم يُعَدُّ من أشرف المقاصد والغايات، سيما علم الشريعة، إذ العلم يَشرُفُ بشرف موضوعه، ولما كان موضوع علوم الشريعة معرفة الموجد الأعلى، ومعرفة ما كان منها بسبيل، فلا جرم أن كان الاشتغال بها طلبًا، وتحصيلًا، ودراسة، وفهمًا، من أجلِّ المقاصد التي يتفاوت فيها المشتغلين بدراستها، المشاركين في مختلف فنونها وأبوابها، بإقامة حجتها، ونعت محجتها، ليميز الله الخبيث من الطيب، ويتبين الجهام من هامل الصيب.

كما قال الشيخ أحمد زرّوق المتوفى ٨٩٩هـ في إحدى «قواعده»: وقوع الموهم، والمبهم، والمشكل في نصوص الشريعة ميزان العقول والأفئدة والعقود، ليميز الله الخبيث من الطيب.

هذا، ولقد وجدت فيما بين يدي القارئ جهدًا مشكورًا من خلال قراءتي لبعض صفحات هذا الكتاب الموسوم بـ «الكواشف الجلية في الرد على الوهابية وفق مناهج العلم وطرائق الفهم» لأخي الكريم الدكتور/ إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري.

أسأل الله تعالى أن ينفع به كل طالبٍ للعلم.

وكتبه

محمد إبراهيم عبد الباعث الكتاني الحسيني

شيخ الحديث بالإسكندرية



تقريظ

الأستاذ الدكتور

محمد مصطفى الياقوتي

وزير الأوقاف السوداني الأسبق



به ثقتي وعليه توكلي...

فقد طلب مني الأخ الكريم الشيخ الدكتور/ **إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري** أن أكتب رأيي في كتابه: **«الكواشف الجلية في الرد على الوهابية»** بعد أن أعطاني نسخة منه.

وقد قرأت الكتاب قبل طبعته الأولى ولكني تأخرت في إرسال أحرفي هذه إليه لظروف كثيرة.

وها هو لكرمه وراقي أخلاقه يتيح لي سانحة أخرى في طبعة الكتاب الثانية مع غناه وكتابه عن قلمي المتواضع.

وجدت الكتاب وافيًا بمقصوده، حيث تناول كثيرًا من المباحث والمواضيع التي خالف فيها الوهابيون المستقر عند أهل السنة والجماعة.

وقد تتبع الكتاب هذه المباحث تتبعًا جادًّا، ورصدها رصدًا دقيقًا، فجمعها ووثقها ولم يتحيَّف، ودرسها دون تعجل، وحللها وفق قواعد التحليل، وناظر ولم

يدفع بالصدر، وقد سلك في ذلك المنهج الاستقرائي والتاريخي والتحليلي والمقارن والوصفي التحليلي.

ومن جميل ما صنع أن قدَّم وصفًا دقيقًا لمنهج الحركة الوهابية في تناول المواضيع، وأبان ما فيه من الارتباك البالغ حد التناقض وفضح عواره، وأبدى شناره من أجل تجلية الحقائق ونشر الدين في وضاءته.

وفي هذا الكتاب وضَحَتْ عارضة الدكتور وأقدريَّته على الوصف والتحليل بدربة الأزهريين وعراقتهم ونزاهتهم وتفننهم في العلوم.

فكم هو جميل وباعث على قراءة الكتاب، ذلك الحشد العلمي الذي يفيد منه العلماء وطلبة العلم، حيث جمع أشتات المسائل في ديوان واحد، وأفصح عن مراجع ليست متوفرة للجميع، فهو كُتُبٌ في كتاب.

وفي هذا السفر المبارك بغية للذين يريدون المناظرة مع الخصوم، إذ إن الدكتور إبراهيم نقل أقوالهم بدقة وعزاها إلى مصادرها بأمانة، وأتْبَعَ ذلك الرد الشافي لغُلَّة طالبي الحق والحقيقة.

ونسأل الله تعالى أن يتقبل جهد الدكتور إبراهيم المرشدي ويبارك في طلابه وتلاميذه.

وكتبه

الأستاذ الدكتور/ محمد مصطفى الياقوتي

وزير الأوقاف السوداني الأسبق

تصدير

قال شيخ الإسلام أبو زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦هـ: «إذا ذَكَرَ مُصنفُ كتابٍ شخصًا بعينه في كتابه قائلًا: قال فلان كذا مريدًا تنقيصه والشناعةَ عليه فهو حرامٌ، فإنْ أرادَ بيانَ غَلَطِهِ لِئَلَّا يُقلَّدَ، أو بيانَ ضعفه في العلم لِئَلَّا يُغترَّ به ويُقبل قوله، فهذا ليس غيبة، بل نصيحةٌ واجبةٌ يُثاب عليها إذا أراد ذلك».

[الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ص٣٣٨، دار الفكر].



أولًا: وجود بعض التعديلات والأخطاء التي كانت حصلت سهوا في الطبعة الأولى فتم بحمد الله عز وجل تداركها وتصويبها .

ثانيًا: إضافة بعض النقول العزيزة في بعض مباحثه مع التعليق الوجيز عليها.

ثالثًا: زيادة بعض المباحث الجديدة التي رأيت أنَّ إضافتها من الضروري ومما يحتاجه البحث لكي يعم به النفع ، كما زِيد عليها في التقاريظ تقريظ لفضيلة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الياقوتي حفظه الله تعالى وزير الأوقاف السوداني الأسبق .

وإني لأشعر بعد هذا كله أنه كلما امتد بي الزمن، فلا بد أن يَجِدَّ لي من الأمور والمسائل ما أريد إضافته، أو أعيد النظر في بعضه، أو أرتب أولوياتي وأفكاري على نحوٍ مختلفٍ جديدٍ.

وهذا كله يؤكد بقاء العمل البشري عُرْضة للنقص، وأنه يقبل الصواب والخطأ، والتغيير والتبديل، ومهما امتد ذلك فلن يصل البحث مهما كان إلى مرتبة الكمال، ولا يتجاوز مرحلة الوقوع في الخطأ أو الزلل، فلا كمال لكتاب إلا كتاب الله عز وجل .

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يبارك في دار الإمام الرازي والقائمين عليها، وأن يتقبل منا صالح أعمالنا، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي ووالديّ وكل من له حق عليّ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

المؤلف

د/ إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري

من أرض كازاخستان الاثنين ١٢ من شهر صفر ١٤٤٥هـ

الموافق ٢٨ من أغسطس ٢٠٢٣م

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، أحمَد الله سبحانه حمدًا على كل صغيرٍ وكبيرٍ أنعم به علينا، وأحمده حمدًا يملأ الأفواه والصدور، ويفوق حمْدَ كلِّ حامدٍ وشَكُور، حمدًا نستنزل به الرَّحمة التي وسِعت به المزيد من نعمه، والعِصْمَة من نِقَمه، ونشكره شكرًا يُحظِينا لديه، ويقرِّبنا زُلْفَى إليه، ونسأله النَّجاة من غِواية الشيطان، والتَّجاوزَ عن سيئاتنا والغفران.

والصلاة والسلام الأتمَّان، الأكملان، الأدومان، المتلازمان، المستمران، الأنميان، الأطيبان، الأشملان، على خُلاصَةِ سِرِّ الوجود، وعين العناية الإلهية في مقامي التجلِّي والشهود، سيدنا ونبينا وحبيبنا محمدٍ ﷺ، وعلى آله، وأصحابه وأزواجه، وذريته، وخلفائه، ووارثيه، وأتباعه، ومحبيه، ما قام لله بنصرة هذا الدين قائم، فأظْهَرَ الحق وناضلَ عنه بسنانه، وقلمه ولسانه، ولمْ يخشَ في الله لومة لائم.

أما بعد: فإنَّ العلم عبارة عن منهجٍ راسخٍ في التلقي، وعقلٍ واعٍ في إجراء الأحكام على مواردها، فمن افتقد منهج التلقي الصحيح فقد ضلّ، ومن اعتمد على عقله بلا منهج منضبط فقد زلّ.

وقد تقرر عند أئمة المسلمين كافة أنَّ المنهج المستقر في العقيدة هو منهج السادة الأشاعرة والماتريدية، فهو الذي اعتمده أئمة السنة عبر التاريخ، وهو المنهج العقدي الذي ارتضاه أئمة الإسلام من خلال معرفتهم بما كان عليه الصحابة ومن تبعهم بإحسان، حتى دانوا به في المشارق والمغارب، وصار هو المعتمد في كلِّ مَيْدَان، فالمفسرون، والقراء، والأصوليون، والفقهاء، والمحدِّثون، والمؤرخون، واللغويون، والنحويون، والبلاغيون، والأدباء، والشعراء، حتى أرباب العلوم التجريبية، بل القادة

من الزعماء والفاتحين، كلهم على معتقد الإمام الأشعري والماتريدي إلَّا من شذَّ، ولا عبرة بالشاذِّ في منطوق الشرع ومفهومه، ولا في نظر العقل ومعلومه.

وقد خرج الوهابية في آخر الزمان، فطاشت سهامهم، وخسرت أيامهم، وطعنوا في أسلافهم، وخاضوا في عقائدهم، ومزَّقوا الأمة بعد اجتماع، وأحدثوا فِتَنًا بعد وفاق، وبعثوا روح الغلوّ ومجاوزةَ الحدِّ، حتى رأوا غيرهم هلْكَى لا خير فيهم، وَعَلَتْ أصوات الاتهام من التبديع والتفسيق تجاه علماء الأمة ورموزها وأعلامها في كل ميَدَان، وكتبوا في ذلك المؤلفات الكثيرة التي لا تُحصى.

ثم تنكروا للتاريخ والواقع وزعموا أن الأشاعرة ليسوا أهل السنة والجماعة، وهكذا تُقْلَبُ الأمور على أيدي الوهابية رأسًا على عقب، فصار الحقُّ باطلًا والباطلُ حقًّا، وصارت السُّنَّةُ بدعةً والبدعةُ سُنَّةً.

وسوف يأتيك بيان أهم المسائل التي انتقدها الوهابية على السادة الأشاعرة في أبواب العقائد؛ لترى من خلالها منهج أهل الحق؛ كالشمس ساطعة في رابعة النهار، وترى أن نقدهم لمنهج السادة الأشاعرة عبارة عن ضرب في بيداء تيهاء، وأنه عدمِ إدراك منهم للمسائل العقدية، وتسَوُّرٍ مشينٍ على محرابِ العقيدة وقواعدِ الفهم وطرقِ الاستدلالِ والاستنباطِ، بلا حُجَّةٍ صحيحةٍ، ولا برهانٍ راجحٍ.

وقد تقرر كذلك أنَّ معتمد أئمة السنة في الأحكام الشرعية العملية هو ما تقرر اعتماده من أقوال أئمة المذاهب الفقهية الأربعة المعتمدة، وأن كل مدرسة من المذاهب الأربعة لها قواعدها وأصولها في الفهم والاستنباط، وأن هذه المذاهب الفقهية هي التي تمثل لنا مناهج الفهم وطرق الاستدلال الصحيح لتاريخ الأئمة المعتبرين عبر تاريخ الإسلام العظيم.

لكن هذه المناهج المعتمدة على مدار أكثر من ألف سنة لم تُعْجِبْ وهابية عصرنا،

وزعموا أنهم يتبعون دليلًا خفي على أئمة المذاهب الأربعة، فخالفوا المعتمد من أقوال المذاهب الأربعة بدعوى فقه الدليل وأقوال السلف، حتى أقاموا قطيعة بين علماء المذاهب الأربعة وبين النصوص الشرعية وأقوال السلف.

وسوف ترى عن كَثَبٍ كيف تكون مغبَّةُ الاعتدادِ بالعقل في فهم النصوص بعيدًا عن قواعد الفهم الصحيح ومناهج الأئمة المعتبرة!

وكيف أنَّ فِكْرَ الوهابية قد قام في مقابل أفهام أئمة الإسلام وأساطينه، وأنه يقرر خلاف المعتمد في الفقه على المذاهب الأربعة في كثير من المسائل التي خرجوا بها على الأمة.

وأن زعمهم القطيعة بين أقوال الفقهاء رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ والأحاديث الشريفة وأقوال السلف جناية منهم عظيمة، وقد قال الحافظ الذهبي:

وحذار من نصب الْخلاف جَهَالَة   بَين الرَّسُول وَبَين رأي فَقِيه[1]

وسوف يتبين لك بطلان دعوى بعض المعاصرين الذين يقولون: "نحن مع الكتاب والسنة"، ثم بهم يعزفون عن تراث الأمة المحمدية، وَيَدَعُونَ قول الأئمة الأربعة وتابعيهم لأجل ما يرونه هم، وهؤلاء قوم تنقصهم المعرفة، وهم يسيرون حذو القذة بالقذة مع العلمانيين والليبراليين الذين يسعون إلى تطبيق نفس المنهج، الذي فحواه: «دعك من السلف والأئمة والتراث، ونحن مع النص القرآني والنص النبوي، نفسره ونشرحه بطريقة عصرية جديدة» دون مراعاة قواعد منهجية، أو ضوابط وقوانين علمية في الفهم والاستنباط.

فلا نبالغ إنْ قلنا: إنَّ العلمانية والوهابية- من هذه الجهة- وجهانِ لعملةٍ واحدةٍ،

---

(١) راجع: «الوافي بالوفيات» (٢/ ١١٦)، «الرد الوافر» (صـ ٣١).

وإن اختلفا في طريقةِ العرضِ والطرحِ.

فالوهابيُّ متمسكٌ بالنصِّ، حريصٌ عليه، مقدِّسٌ له، ولكنه يُخضعه لفهمه هو، لا لما درج عليه أئمة الدين عبر التاريخ.

والعلمانيُّ ليس عنده قداسة النص إلا وفق ما يراه صحيحًا، وكل نص يخالف عقله وفكره وطريقته في الفهم فليس صحيحًا، ولو كان في أصح كتب السنة الشريفة، ولو أجمع علماء الحديث على قبوله، فالعبرة بعقله وقواه الإدراكية لا بعقول أئمة العلم من قبله.

فما يقرره الوهابية من الاعتماد في الفهم على ما جاء في النص القرآني أو النبوي وطرح أقوال المذاهب الأربعة لما يفهمونه هم، هو عين ما قرره العلمانيون والليبراليون والحداثيون من دعوتهم إلى طرح كل التراث، والاعتماد على التأويل الحديث، ومناقشة النصوص والقضايا والمسائل مناقشة جديدة غير متأثرة بأفهام من سبقنا، وإنما هي مبنية على العقل الواعي كما يقولون!

ولا أدري ما الفرق حينئذٍ بين الوهابية الذين يرفضون المذاهب الأربعة بدعوى فقه الدليل، وبين ما يتزعمه العلمانيون والحداثيون من هجر كتب التراث والطعن فيها لأجل أفهامهم؟

وهو يدلك على أن الوهابية مع العلمانية جناحان لهدم التراث الإسلامي وإقامته على فهم المعاصرين بطريقة وهابية أو بطريقة علمانية.

وما قررناه من اعتماد مذهب السادة الأشاعرة والماتريدية في العقائد والمذاهب الأربعة في الفقه، هو ما عاشت وتعيش عليه الأمة المحمدية في شتى بقاع المعمورة، وعلى ذلك قامت المدارس العلمية الكبرى في العالم كله شرقًا وغربًا، كالأزهر الشريف في مصر، وجامع الزيتونة في تونس، وجامعة القرويين في فاس، إلى محاضر شنقيط في

موريتانيا، والزوايا العلمية في المغرب العربي، ومسجد الفتح في استنبول، إلى المدارس العلمية في الهند وشرق ووسط آسيا، وبلاد المَلايو من جنوب شرق آسيا وغيرها.

فأنتَ إذا طُفْتَ المشارق والمغارب لن تجد إلَّا عقيدة أهل السنة السادة الأشاعرة والماتريدية، ولن تجدهم إلَّا تابعين لأحد المذاهب الأربعة المعتمدة.

وهذا وحدَهُ كافٍ في بيانِ مذهبِ أهلِ الحقِّ، وأنَّ مَنْ يتطاولون على الأمة المحمدية قوم تنقصهم المعرفة وتنقصهم الخشية من الله تعالى.

وأودُّ أن أبين عدة أمور مهمة قبل أن نكشف عن الوهابية وتاريخها ومقالاتها، وهذه الأمور يمكن أن تتلخص فيما يلي:

١- ليس خلافنا مع شخص ابن عبد الوهاب أو أحد أتباعه، فكلامنا هنا نقدٌ للأفكار لا للأشخاص، فلا نحكم على أحد منهم بجنة ولا بنار، فنحن البشر لسنا حكامًا إلَّا على الأقوال والأعمال الظاهرة فقط، أما الأشخاص والذوات، أما الباطن وما تحويه خلجات النفس؛ فإنما حساب أصحابها على مَنْ يعلم السر وأخفى، ومن هنا نُفَسِّقُ القول ولا نُفَسِّقُ قائله، ونُبَدِّعُ القول ولا نُبَدِّعُ قائلَه، ونقول بكفر القول دون أن نكفِّرَ قائله أو نعيِّنه.

٢- لما طالعنا كتابات المعاصرين لابن عبد الوهاب ودعوته رأينا مبالغة بالمدح تارة، وبالتنقيص أخرى، ولا يصح مطلقًا عند دراسة أية شخصية من الشخصيات التي اختلف الناس حولها وتجادلوا فيها، أن نأخذ أقوال من مدح تلك الشخصية فنرفع صاحبها إلى أعلى عليين، ولا يصح كذلك أن نأخذ أقوال من قدح فيها فننزل بصاحبها إلى أسفل سافلين، فأقوال من مدح كثيرة، وأقوال من ذمَّ كثيرة، ولا بد وقتئذٍ من منهجيةٍ علميَّةٍ خاليةٍ من التعصبِ توصلنا إلى الحق دونَ شَطَطٍ أو مَيْلٍ، مع المناقشة العلمية الرصينة والحجج القوية الدامغة لأهم أقواله وفتاويه بعيدًا عمن مدح أو من

قدح؛ لنرى أيّ الفريقين أسعد بالصواب والحق.

وكثيرًا ما كنَّا نسمع من شيوخنا: «الحُجَّة لا تواجَه إلَّا بالحُجَّة، كما أنَّ الحديد لا يُفلُّ إلَّا بالحديد».

فلا بد من عرض الأقوال وتمحيصها، والنظر في المسائل العقدية والأحكام الشرعية التي قالها ابن عبد الوهاب ودعا إليها أتباعه وَفق ميزان العلم، لا وفق ميزانه وميزان أتباعه أو أعدائه، فمحاكمة كلامه إلى ما قرره هو مضلَّةٌ كبيرةٌ وقع في شَرَكِها لا أقول: كثير منهم؛ بل جميعهم، وكان ينبغي عليهم أن يقارنوا بين كلامه وبين كلام أئمة العلم من قبله وبعده، أمَّا المجازفة المطلقة بأنَّ ما قاله ابن عبد الوهاب وأتباعه ودعا إليه هو الحق الذي لا محيد عنه، وأن ما قرره هو منهج السلف، فلا يمثل منهجًا علميًّا، وإنما يمثل عصبية مقيتة، وجاهلية عمياء، نسأل الله تعالى أن يتوب عليهم منها.

وهذه الموازنة تحتاج إلى ميزانٍ دقيقٍ من الفهمِ الراسخِ، والحكمةِ العاليةِ، مع الإنصافِ والتجرُّدِ؛ ليظهر الحق وَيُرَدُّ إلى أهله وذويه، أمَّا مَا نشاهده من متابعتهم العمياء، وتصديقهم المطلق له أو لغيره دون عرض أقوالهم على أئمة العلم فهو ضلال مبين لا نرضاه لعاقل، ولا لطالبِ علمٍ فضلًا عن عالمٍ.

٣- علَّمَنا الإسلام أن نحمل كلام الناس وأفعالهم- إن كان محتملًا ولو بوجه من الوجوه- على الإسلام، وحمْلُنَا إياه على الإسلام من بابِ إحسانِ الظنِّ بأهلِ التوحيدِ، وحسابهم يوم القيامة على الله رب العالمين، فإنْ صدر عن أحدهم قولًا أو فعلًا يخالف الإسلام، ووجدنا لكلامه محملًا يؤيد كلامه، ويجعله مقبولًا أخذنا به، ولا يصح أن نحمل كلامهم وأفعالهم على ما تهواه نفوسنا وتضمره قلوبنا، وإن لم نجد له محملًا رددنا قوله وخطَّأناه، وأوْكَلْنَا أمره إلى الله تعالى، لأنَّ حُسْن الظنِّ مِنْ شِيَمِ الكرام، وهو باب المؤمنين الصادقين، وقد قال سيدنا جعفر الصادق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إذا بلغك عن

أخيك ما تكرهه، فاطلب له من عذرٍ واحدٍ إلى سبعين عذرًا، فإن لم تجد له عذرًا فقل: «لعلَّ له عذرًا لا أعرفه» (١).

٤- أوثر منهج إحسان الظن والتبرئة، فلا نتهم أحدًا بكفر ولا بدعة في ذاته، ويمكن أن نصف القول بذلك، فما يضرني إنْ تركتُ كافرًا لم أكفرْهُ، أو مبتدعًا لم أبدِّعْه، ولكن يضرني أنْ أُخْرِجَ مسلمًا من الإسلام، أو صالحًا أتهمه بالبدعة والضلالة عدوانًا وظلمًا، وقد قال حجة الإسلام الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: «والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلًا، فإنَّ استباحة الدماء والأموال من المصلِّين إلى القبلة المصرِّحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأُ في ترك ألف كافرٍ في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمةٍ من دمِ مسلمٍ»(٢).

٥- لسنا في بحثنا هذا نتتبع الأخطاء، ولا نذكر المساوئ، بل إننا نبحث في المسائل التي خالف فيها الوهابية جماهيرَ علماء المسلمين، وانْبَنَى عليها اتهام لعلماء الأمة بالبدعة والضلال، حتى اتهم الوهابيةُ معاقلَ العلم الكبرى في الإسلام بالخروج عن السنة والسلف، فغرضنا هنا بيان تلك المسائل وإيضاح الوجهة فيها حتى نكشف الغطاء عما وقع فيه هؤلاء من فهم سيئ وخروج عن منهج السلف الصالح.

٦- لا بد من أمانة علمية في نسبة الأقوال إلى أصحابها، فقد رأينا من الوهابية تدليسًا كبيرًا، وافتراء مريبًا على أئمة السنة من السادة الأشاعرة والماتريدية، فينسبون إلى الأئمة ما لم يقل به أحد منهم، ويحملون كلامهم على خلاف ما يقصدون، ولا شك

---

(١) «الطبقات الكبرى» للإمام عبد الوهاب الشعراني (١/٢٨)، الناشر: مكتبة محمد المليجي الكتبي وأخيه بمصر، عام النشر: ١٣١٥ هـ.

(٢) «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي (صـ١٣٥)، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

أن هذا كذب وبهتان، وإنا لنبرأ إلى الله تعالى من هذا المسلك، وسوف نحكي كلام الوهابية بحقٍّ وصِدْقٍ، وسترى نقلهم لإجماع لا دليل يؤيده أصلًا، وحكاية اتفاق لا دليل يسانده، وهذا من أشد ما يثير حفيظتنا تجاه أرباب هذا الفكر، فما أسهل إجماع السلف عندهم!! وما أسهل اتفاقهم! إلى غير ذلك مما سيأتيك بيانه.

ونسأل الله تعالى أن يتجاوز عنا إن صوَّرْنَا رأيهم على خلاف ما يقصدون، أو وقع منَّا شيئًا على جهة الوهم أو الخطأ، وإني لأضع نصب عينيَّ ما قاله الإمام الحافظ السبكي: «وَمن نسب إِلَى أحدٍ قولًا لم يسمعهُ يَقُوله، وَلَا أحد حكى أَنه سَمعه يَقُول ذَلِك، وَلَا وجد ذَلِك فِي كتبه، وَلم يقلهُ أحد من أَصْحَابه، وَلم يناظر عَلَيْهِ أحد مِمَّن ينتحل مذْهبه، وَلَا وجد فِي كتب المقالات لا موافق وَلَا مُخَالف أَن ذَلِك مذْهبه، عُلِمَ أَنه بهتان وَكذب، وَقد قَالَ الله تَعَالَى فِي قصَّة الإِفْك: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] وَهَذِه مضاهية لتِلْك، ونعوذ بِاللَّه من رِقَّةِ الدّين، وَقلة الْحيَاء»[1].

ولعل تلك النقاط توصلُنَا إلى حكمٍ عادلٍ يُظهرُ الحقَّ، ويُزهِقُ الباطل، إنَّ الباطل كان زهوقًا.

وسوف يظهر لك من خلال تلك الصفحات غلط الوهابية ومخالفتهم للسلف والأئمة، وبيان الرد على مقالاتهم بالطرق العلمية المستقرَّة.

وختامًا: فقد بذلت- ويعلم الله تعالى- قُصارى جهدي ليخرج هذا البحث على صورته تلك، بُغْيَةَ الاستفادة والنفع، وإعانة لإخواننا الباحثين، وتيسيرًا عليهم بغرض بيان منهج أهل الحق في أسمى صورة وأبهاها.

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» للإمام السبكي (٣/٤١٧)، بتحقيق: د/ محمود محمد الطناحي، د/ عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

وما كان من توفيقٍ فمن الله تعالى وحده، وما كان من خطإٍ أو زللٍ أو هوىً فمني ومن الشيطان.

واللهَ أسأل التوفيق والسداد، والهداية والرشاد، وصلَّى الله وسلَّم وبارَكَ على سيدنا ومولانا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

د/ إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري

دكتوراه في الدعوة والثقافة من الأزهر الشريف



الفَصْلُ الأوَّلُ

لمحات حول الوهابية تاريخًا وفكرًا

ظهرت الوهابية كحركة فكرية دينية سياسية، على يد محمد بن عبد الوهاب النجدي، فتزعَّمَهَا ابن عبد الوهاب من الناحية الدينية، وتزعمها محمد بن سعود من ناحية الحركة السياسية والحكم.

فأحدهما يريد أن ينشر فكرًا ويجعله عقيدة، والآخر يريد أن يثبِّتْ حُكْمًا ومُلْكًا، وقد كانت بدايتهم بداية سيئة مريبة حيث اشتعل فتيل الحرب والقتال في الأراضي السعودية، مما عرف عند أبناء الحركة الوهابية بغزوات الشيخ ابن عبد الوهاب، والتي ترجمها النجديون والوهابيون أنفسهم بهذا العنوان[1].

فلسنا نحن من وصفناها بهذا، بل علماء السعودية أنفسهم هم من وصفوها بغزوات الشيخ!

فإذا ما سألتَهم: من هم الذين غزاهم ابن عبد الوهاب بجيشه؟ قالوا لك: غزا أحزاب الضلال والشرك والكفر من عُبَّاد القبور وعبدة الأصنام، الذين هم في بلاد نجد، والرياض، والحرمين، واليمن، وغيرها.

فكانت تلك البداية السوداء في تاريخ تلك الحركة التي لا تَعْرِفُ إلَّا التكفير، ولا

---

(١) راجع: «مشاهير علماء نجد وغيرهم» لعبد الرحمن بن عبد اللطيف (صـ٢٢٣)، «تحقيق التجريد في شرح كتاب التوحيد» للعجيلي (١/ ٣٥)، « بيان التوحيد الذي بعث الله به الرسل جميعا وبعث به خاتمهم محمدًا عليه السلام» لابن باز (صـ ٨٥)، «دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب سلفية لا وهابية» لأحمد بن عبد العزيز الحصين (صـ٢٤٣)، «إسلامية لا وهابية» لناصر العقل (صـ١٥٢).

تجيد إلَّا الاتهام بالشرك والضلال، وصارت استباحة الأموال والأعراض عمادها وأساسها.

والأفظع في تاريخها الأسود: أنها أطلقت على نفسها دولة التوحيد والداعية إليه، فلا أدري أيُّ توحيد جاء به ابن عبد الوهاب بعد أكثر من ألف سنة من تاريخ الإسلام؟!

وهل كَفَرَ أهل الأرض حقيقة حتى جاء ابن عبد الوهاب فصحح للناس عقائدهم؟ وهل كَفَرَ أهل الحرمين الشريفين، وأهل مصر، وأهل الشام، واليمن وغيرها من بلاد الإسلام الشاسعة كما يرى الوهابية حين قاتلوهم واستحلوا دماءهم؟!

كل ذلك يمثل الواقع الذي حدث بالفعل عند الوهابية، يجزم به كبيرهم وصغيرهم، فيرون أن الكفر قد عمَّ أرجاء الأرض، وقد بُعث ابن عبد الوهاب ليحمي حمى التوحيد، ويحفظ الله تعالى به الملة، وبذلك يُفصحون ويُعلنون ولا يستحون.

وليس هذا مبالغة مني، ولا تجنّيًا عليهم، بل هي عباراتهم التي رددوها في بلاد الإسلام شرقًا وغربًا.

حتى قال ابن عبد الوهاب مقارنًا بين قتاله لأهل الإسلام وقتال الرسول ﷺ للمشركين: «وعرفتَ أن رسول الله ﷺ قاتلهم، ليكون الدين كله لله، والذبح كله لله، والنذر كله لله، والاستغاثة كلها بالله، وجميع أنواع العبادة كلها لله.

وعرفتَ: أن إقرارهم بتوحيد الربوبية لم يدخلهم في الإسلام، وأن قصدهم الملائكة، والأنبياء، والأولياء يريدون شفاعتهم، والتقرب إلى الله تعالى بهم، هو الذي أحلَّ دماءهم وأموالهم؛ عرفت حينئذ التوحيد، الذي دعت إليه الرسل، وأبى عن

الإقرار به المشركون»(١).

هكذا يفهم ابن عبد الوهاب وأتباعه معنى التوحيد، فجعل يقيس عبادة المشركين الذين صرَّحوا بعبادة آلهتهم كما في قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣] على توسل المؤمنين بالنبي ﷺ والصحابة الكرام وأهل الله تعالى، فيجعل التوسل بالنبي والصالحين الذي أجمعت عليه الأمة سلَفًا وخلَفًا هو الشرك بعينه الذي قاتل رسولُ الله ﷺ أهلَ مكة عليه على حدِّ زعمه!

فرسول الله ﷺ هو وسيلتنا إلى الله تعالى، كما أن الصلاة وسيلتنا، والزكاة وسيلتنا، والحج وسيلتنا، فواعجبًا لهؤلاء حين يجيزون التوسل بالأعمال الصالحة، ولا يجيزونه بالنبي الأكرم والرسول الأعظم ﷺ!

حتى سمعت أحدهم يخطب من فوق المنبر النبوي الشريف في خطبة مسجلة ومنشورة ويقول في دعائه: "اللّٰهم ارحمنا بضعفائنا، وارحمنا ببهائمنا" ويكرر ذلك مرارًا، فالتوسل بالضعفاء والبهائم عندهم جائز، وقول: "اللّٰهم ارحمنا بنبينا" عندهم شرك! سبحانك هذا بهتان عظيم.

أيرون أن ضعفاءهم وبهائمهم أفضل من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أم يرون صلاتهم أسمى وأغلى عند الله تعالى من رسوله الكريم؟ وأن القرآن والصيام والحج وغيرها تُقَرِّبُ إلى الله تعالى أكثرَ من حبيبه المصطفى ﷺ؟ فإن قالوا: لم يرد، قلنا: بل ورد، وسوف تأتيك النصوص بتمامها إن شاء الله تعالى.

ثم إن الجناية الأكبر في كلام ابن عبد الوهاب هو تصويره أن الرسول الكريم ﷺ قاتل المشركين لأنهم مشركون فمغالطة وجاهلية، فالرسول جاء يدعو إلى الله تعالى

---

(١) راجع: «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٦٩)، بتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

بالحسنى، ولم يقاتل من كفر به لمجرد كفره وعدم إيمانه، بل قاتلهم لأنهم حاربوه وبدأوه بالقتال والاعتداء، أما كونه بُعث ليقتل المشركين ومن يرفض دعوته فلا نعلم ذلك إلَّا في عقيدة ابن عبد الوهاب وأتباعه، والإسلام والمسلمون عبر تاريخهم من ذلك براء، وهذه الطريقة في التفكير هي نفس طريقة داعش والقاعدة وأشباهها من الجماعات المتطرفة، وأسأل الله تعالى أن يهديهم، أو أن يخلِّص الأمة من شرورهم، آمين.

وسوف ترى من خلال الصفحات القادمة كيف استباح الوهابية دماء الناس وأعراضهم وأموالهم لأجل تلك المسألة، وكيف أنهم جنوا على الإسلام جناية عظيمة.

ولكن أود قبل بيان ذلك أن أصَدِّرَ الحديث ببيان لمحة حول الوهابية ونشأتها وبيان موقف علماء الأمة منها؛ ليعلم المسلمون المعاصرون حجم التضليل الذي أحدثه الوهابية في تلميع وتعظيم شخصياتهم، وعلى رأس تلك الشخصيات محمد بن عبد الوهاب.

وليعلم طلابنا وشبابنا أن علماء الأمة المحمدية قد اتفقوا على رفض هذا الفكر بعدما تبينت لهم حقيقته السيئة وأقواله الشاذة المنحرفة، وكتبوا في ذلك عشرات الكتب في المشارق والمغارب.

وسوف يأتيك بيان ذلك من خلال المباحث الآتية، والله أسأل التوفيق والسداد آمين.



المبحث الأول

موقف علماء الإسلام من ابن عبد الوهاب

ولد محمد بن عبد الوهاب سنة ١١١١هـ[1] بالعيينة من بلاد نجد، وهي قريبة من مدينة الرياض الحالية، ونشأ بها، وقرأ القرآن، وأخذ عن أبيه، وبيته بيتُ علمٍ كما قال المؤرخون.

ثم حَجَّ وقصد المدينة المنورة، ثم انتقل مع أبيه إلى حريمل- وهي إحدى قرى نجد-، ولما مات أبوه رجع إلى العيينة، وإلى هذا السن لا يزال محمد بن عبد الوهاب لم ينضج، ولا يزال يطلب العلم على علماء بلده.

ولكنه في هذا المرحلة الأولية بدأ يتصدَّر للدعوة ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر كما يرى ذلك هو، ولا شك أن التصدر للدعوة والإنكار على الناس قبل التعمق في العلم له مضرته الكبيرة، فكيف بطالبِ علمٍ كابن عبد الوهاب لم يتأهل بعد ثم به يُبَدِّعُ ويُفَسِّقُ، وليس هذا من افتراءتنا على ابن عبد الوهاب، بل إنَّ ابن باز هو من يقرر ذلك في قوله: «ورحل الشيخ لطلب العلم إلى العراق، فقصد البصرة، واجتمع بعلمائها، وأخذ عنهم ما شاء الله من العلم، وأظهر الدعوة هناك إلى توحيد الله، ودعا الناس إلى السنة، وأظهر للناس أن الواجب على جميع المسلمين أن يأخذوا دينهم عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وناقش وذاكر في ذلك، وناظر من هنالك من العلماء»[2].

---

(١) وقيل: ١١١٥هـ، وقيل غير ذلك.

(٢) راجع: «الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوته وسيرته» لابن باز (صـ٢٣)، الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد إدارة الطبع والترجمة، الطبعة: الثانية، ١٤١١هـ.

ولا ندري هل ذهب ابن عبد الوهاب ليطلب العلم أم ذهب ليدعو وليناظر العلماء في مسائل العلم حتى يرميهم بالشرك والبدعة؟!

وهذا يشكل أمرًا خطيرًا على مسيرة الدعوة، إذا كان الذي يتولاها بتلك الحماسة والاندفاعية قبل أن يستويَ على سوقه.

وقد كان سبب نُقْلَة التحول في حياة ابن عبد الوهاب حين وقعت عينه على كتب ابن تيمية وابن القيم، فبدأ يعزف عن كل شيء، وبدأ يترك المشايخ، وجعل يطالع كتب ابن تيمية وابن القيم، وكل ذلك قبل أن ترسخ في العلم قدمه، ثم نظر إلى واقعه فرأى أن الواقع ليس إسلاميًّا- بناءً على ما قرأه في كتب ابن تيمية وابن القيم- وأن الخلق يعيشون في كفر وضلال، وأن الناس أصبحوا عبَّادًا للقبور، وذلك مقرر لما عُرف عن ابن تيمية من مخالفته في مسائل التوسل والتبرك ونحوها.

وبدأ ابن عبد الوهاب يُكفِّرُ المتوسلين والمتبركين، ويصرِّحُ بكفرهم واستباحة دمائهم؛ لأنهم أشركوا بالله تعالى[1]، وبدأ ينشر دعوته في نجد وشرق بلاد العرب إلى عمان، ولم يخرج عنها إلى الحجاز واليمن إلَّا في حدود المئتين بعد الألف، حتى توفي.

فهذه البداية الأولى على يد مؤسس تلك الحركة الفكرية، فيا تُرى ماذا كان موقف العلماء تجاه ما أتى به ابن عبد الوهاب؟!

ولعل الإجابة عن هذا التساؤل تبصِّرك بمناهج علماء المسلمين المعتبرة التي لا تقر

---

(١) أعلَمُ أن لابن عبد الوهاب كلامًا يزعم فيه خلاف ذلك، وقد قرأته كاملًا، يقول فيه: "إن ذلك من افتراء ابن سحيم وغيره عليه، وأنه لا يكفر المتوسلين، وهذا كلام غير صواب، وسوف يأتيك من نصوص ابن عبد الوهاب الصريحة ما يرد ادِّعاءه في هذا القول، وأنه وأتباعه يصرحون بتكفير المتوسلين، وأنهم على الشرك الأكبر الذي يوازي شرك المشركين في زمان النبي ﷺ، بل يصرح بعضهم بأن مشركي زماننا أشد شركًا من مشركي مكة في العهد النبوي.

بشيء مما ذهب إليه ابن عبد الوهاب من أمر اتهام الناس بالشرك واستباحة دمائهم وأموالهم بغير حق لأجل مسائل التوسل والتبرك وزيارة الصالحين ونحو ذلك.

فقد كتب العلامة المتكلم علي بن عبد الله البغدادي السويدي المتوفى ١١٧٠هـ: «المشكاة المضيئة في الرد على الوهابية»[1].

وكان من أوائل من تصدَّى لابن عبد الوهاب الإمام محمد بن إسماعيل المعروف بالأمير الصنعاني المتوفى ١١٨٢هـ فقد نظم قصيدة يُثني على طريقته لما سمع أنه يدعو إلى الله تعالى ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وهذا المدح هو ما يذكره الوهابية فقط، ولكنهم لا يذكرون أنه لما سمع أنه يكفر أهل الأرض ويستبيح دماء الناس وأموالهم رجع الإمام الصنعاني عما كان قاله في قصيدته من مدحٍ لابن عبد الوهاب، وهجاه بقصيدةٍ بعد ذلك سمَّاها: «محو الحوبة في شرح أبيات التوبة»[2].

فلماذا يتجاهل الوهابية رد الإمام الصنعاني عليه، ولماذا يذكرون مدحه ولا يذكرون قدحه؟! لا نعلم ذلك إلَّا خيانة للعلم والدين.

ومعلوم أن الصنعاني فيه تأثر واضح بمدرسة ابن تيمية، لكنه أكثر اعتدالًا من ابن عبد الوهاب، فهو وإن وافقه في بعض مسائله إلَّا أنه لم يُبح الدم الحرام ولا أخذ أموال الناس كما فعل ابن عبد الوهاب وشيعته، وقصيدته ثابتة لا كما زعم بعض الوهابية أنها

---

(١) راجع: «معجم المؤلفين» (٧/ ١٣٢)، وزعم بعض الوهابية أنه نفس كتاب سليمان بن عبد الوهاب مغالطة، بل هما مختلفان، ومن قارن بينهما رأى الفوارق الكثيرة، ولا مانع من تبادل بعض الأفكار في كليهما.

(٢) راجع: «أبجد العلوم» لمحمد صديق خان (١/ ٦٧٩، ٦٨١)، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

مكذوبة عليه[١].

ونحن إذ نخبر عن تلك المرحلة الأوليَّة من حياة ابن عبد الوهاب، نؤكد أن دعوة ابن عبد الوهَّاب كانت مرفوضة مِنْ قِبَلِ الكافة حتى أقرب الناس إليه.

وكتب الفقيه الحنبلي عبد المحسن بن علي الأشيقري المتوفى ١١٨٧هـ: «رسالة في الرد على الوهابية».

وكتب أخوه سليمان بن عبد الوهاب النجدي المتوفى نحو ١٢١٠هـ في الرد عليه: «الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية»، وله: «فصل الخطاب في الرد على محمد بن عبد الوهاب»، وقد أثبت مؤرخو نجد ما كان بينه وبين أخيه محمد من اختلاف، حتى إنَّ كثيرًا من العلماء والمؤرخين يجزمون أن سليمان هو أول من ردَّ على دعوة أخيه.

وكتب العلامة المتفنن في المعقول والمنقول محمد بن عبد الله بن فيروز النجدي أصلًا الإحسائي المتوفى ١٢١٦هـ: «الرسالة المرضية في الرد على الوهابية» وكان يواجه ابن عبد الوهاب ويبين خطأه للناس جهارًا.

حتى قال محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي المتوفى ١٢٩٥هـ في ترجمة ابن فيروز ومواجهته لابن عبد الوهاب: «عليه أنوار زاهرة، وآثار للعلم والصّلاح ظاهرة، مهيبًا معظّمًا عند الملوك فمن دونهم، مقبول الكلمة، نافذ الإشارة، بحيث كاتب السّلطان عبد الحميد خان، كان يستنجده على قتال البغاة الخارجين بنجد، رأيت مسوّدته بخطّ ابنه النّجيب الشّيخ عبد الوهّاب، وافتتحه بقصيدة من نظمه، ونثر بليغ فتحرّك لذلك، ولكن اخترمته المنيّة قبل إتمام مرامه، وكان الشّيخ معهم في همّ وأذى، ونصبوا له الحبائل حتّى بذلوا على قتله خمس مئة أحمر ذهبًا، فتسوَّر عليه جماعة من

---

(١) راجع: «أبجد العلوم» (١/ ٦٨٠، ٦٨١)، «إيضاح المكنون» (٤/ ٤٤٥)، «هدية العارفين» (٢/ ٣٣٨)، «معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم» (ص٢٦٢٩)

الأشقياء ليلًا وطلعوا إلى داره في سلّم فانكسر بهم وتعطّل بعضهم فحمله الباقون وهربوا، فعدّت هذه من الكرامات الّتي لا تُنكَر، وكان الشّيخ يردّ عليهم ويبيّن خطأهم، وينصح النّاس عنهم، فلهذا اتّخذوه أكبر الأعداء، وكفّروه، وصار عندهم يضرب به المثل في عظيم الشّرك، وأنّه ممّن أضلّه الله على علم»[1].

فتأمل أننا لا نخبرك عن أساطير أو خرافات، بل نخبرك أن هذا الولي الصالح والإمام المتفنن المشهود له من أهل تلك البلاد كان يحذر الناس من دعوة ابن عبد الوهاب، وأنه لما واجههم دبَّروا لقتله، وحكموا عليه بالفكر والضلال، فلا تعجب حين ترى من يفعل هذا من أهل عصرنا مع أئمة الإسلام وعلمائه؛ لأنه يستمد فكره ومنهجه من منهج ابن عبد الوهاب التكفيريّ الخارجيّ.

بل لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل يذكر المؤرخون أن والد ابن عبد الوهاب قد تفرَّس فيه الجهالة والضلال، قال محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي المتوفى ١٢٩٥هـ في ترجمة الشيخ عبد الوهاب- والد محمد صاحب الفرقة الوهابية-: «وهو والد محمّد صاحب الدّعوة الّتي انتشر شررها في الآفاق، لكن بينهما تباين؛ مع أنّ محمّدًا لم يتظاهر بالدّعوة إلَّا بعد موت والده، وأخبرني بعض من لقيته عن بعض أهل العلم عمن عاصر الشّيخ عبد الوهّاب هذا، أنّه كان غضبانًا على ولده محمَّدا؛ لكونه لم يرض أن يشتغل بالفقه كأسلافه وأهل جهته، ويتفرَّس فيه أن يحدث منه أمر، فكان يقول للنّاس: ياما ترون من محمّد من الشّرّ، فقدَّر الله أن صار ما صار، وكذلك ابنه سليمان أخو الشّيخ محمَّد كان منافيًا له في دعوته وردَّ عليه ردًّا جيِّدًا بالآيات والآثار، لكون

---

(١) راجع: «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» لمحمد بن حميد النجدي (٣/٩٧٣، ٩٧٤)، حققه وقدم له وعلق عليه: بكر بن عبد الله أبو زيد، عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

المردود عليه لا يقبل سواهما، ولا يلتفت إلى كلام عالم متقدِّما أو متأخِّرًا، كائنًا من كان غير الشّيخ تقيّ الدّين ابن تيميّة، وتلميذه ابن القيّم، فإنّه يرى كلامهما نصًّا لا يقبل التّأويل، ويصول به على النّاس، وإن كان كلامهما على غير ما يفهم، وسمّى الشّيخ سليمان ردّه على أخيه: «فصل الخطاب في الرّدّ على محمّد بن عبد الوهّاب» وسلّمه الله من شرّه ومكره مع تلك الصّولة الهائلة الّتي أرعبت الأباعد.

فإنّه- أي: ابن عبد الوهّاب- كان إذا باينَه- أي: خالفه- أحدٌ وردَّ عليه، ولم يقدر على قتله مجاهرة يرسل إليه من يغتاله في فراشه أو في السّوق ليلًا، لقوله بتكفير من خالفه، واستحلاله قتله»[1].

فهذه شهادة ابن حميد النجدي التي سمعها من بعض من رأى والد محمد ابن عبد الوهاب، وتلك كلمة أحد أئمة نجد فيه صراحة، أيصح بعد كل هذا أن يُقال: «إن محمد بن عبد الوهاب إمام أو مجدد أو شيخ الإسلام» ونحو ذلك من الأباطيل؟!

فإن كان إمامًا فهو إمام في قتل الآمنين، وإن كان مجددًا فهو مجدد التكفير والتبديع، وإن كان شيخًا للإسلام فهو شيخ للخوارج لا شيخ الإسلام، فناهيك بمعارضة أقرب الناس إليه كأبيه وأخيه وشيوخه الذين هم علماء فضلاء، فليس بعد هذا ما يُقال.

وكتب يرد عليه الإمام العلامة عبد الله بن عيسى بن محمد الصنعاني: «السيف الهندي في إبانة طريقة الشيخ النجدي» ألَّفَه في سنة ١٢١٨هـ.

وكتب العلامة الشيخ عبد الحميد ابن الشيخ عبد الوهاب السباعي المفتي العام لحمص المتوفى ١٢٢٠هـ: «بغية الطلاب في الردِّ على ابن عبد الوهاب».

وكتب أحمد بن علي البصري الشهير بالقباني المتوفى ١٢٢١هـ: «فصل الخطاب في

---

(١) «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» (٢/ ٦٧٥: ٦٨٠).

ردُّ ضلالات ابن عبد الوهاب».

وكتب العلامة القاضي عمر ابن المفتي القاسم المحجوب المتوفى ١٢٢٢هـ: «رسالة علماء تونس إلى الضال الوهابي»، و«رسالة في الاعتقاد في مسألة التوسل إليه».

وكتب العلامة الشيخ محمد عطاء الله بن محمد شرف ابن أبي إسحاق الرومي المتوفى ١٢٢٦هـ: «الرسالة الرديَّة على طائفة الوهابية».

ويذكر المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي المتوفى ١٢٣٧هـ في «تاريخه» أن شعار الوهابية في قتالهم مع المسلمين كان: هاه يا مشركون[١].

وكتب العلامة المحدث محمد صالح الزمزمي المتوفى ١٢٤٠هـ، وكان إمامًا بمقام إبراهيم بمكة المكرمة: «الرد على الوهابية».

وكتب شيخ الإسلام إسماعيل التميمي المالكي التونسي المتوفى ١٢٤٨هـ: «المنح الإلهية في طمس الضلالة الوهابية»، وقد طبع بتونس سنة ١٩١٠م.

وقال العلامة الفقيه ابن عابدين الحنفي الدمشقي المتوفى ١٢٥٢هـ: «وقع في زماننا في أتباع عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد وتغلبوا على الحرمين، وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة، لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون، وأن من خالف اعتقادهم مشركون، واستباحوا بذلك قتل أهل السنة، وقتل علمائهم، حتى كسر الله تعالى شوكتهم، وخرَّب بلادهم، وظفر بهم عساكر المسلمين، عام ثلاث وثلاثين ومئتين وألف»[٢].

وكتب العلامة الشيخ عبد المجيد البدايوني الحنفي الهندي المتوفى ١٢٦٣هـ: «رسالة في الرد على الوهابية».

---

(١) «تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار» للجبرتي (٣/ ٣٣٦)، الناشر: دار الجيل بيروت.

(٢) «حاشية ابن عابدين» (٤/ ٢٦٢)، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

وكتب العلامة الشيخ ابراهيم بن عبد القادر بن أحمد بن ابراهيم الطرابلسي الأصل، التونسي الدار، المتوفى ١٢٦٦هـ: «رسالة في الرد على الوهابية».

وكتب العلامة الشيخ أحمد سعيد الفاروقي السرهندي الهندي المتوفى ١٢٧٧هـ: «الحق المبين في الرد على الوهابيين».

وقال الشيخ محمد بن ناصر الحازمي المتوفى ١٢٨٣هـ: «هو رجل عالم، متبع، الغالب عليه في نفسه الاتِّبَاع، ورسائله معروفة، وفيها المقبول والمردود، وأشهر ما ينكر عليه خصلتان كبيرتان:

الأولى: تكفير أهل الأرض بمجرد تلفيقات، لا دليل عليها، وقد أنصف السيد الفاضل العلامة: داود بن سليمان في الرد عليه في ذلك.

الثانية: التجاري على سفك الدم المعصوم بلا حجة ولا إقامة برهان»[1].

وكتب الشيخ العالم الصالح نصير الدين عبيد الله بن جلال الدين الحسيني البرهانبوري الهندي المتوفى ١٢٩٣هـ: «الصاعقة الرابية على فرقة الوهابية الكذابية».

وكتب العلامة المؤرخ التركي أيوب صبري باشا: «تاريخ الوهابيين» ورماهم فيه بكل سوء، وأظهر معايبهم ومثالبهم، وبيَّن تاريخهم الدموي الواضح، وهو مطبوع ذائع.

وكتب داود بن سليمان البغدادي الحنفي المتوفى سنة ١٢٩٩هـ: «التحفة الوهبية في الرد على الوهابية»، وكتب: «صلح الإخوان في الرد على من قال على المسلمين بالشرك والكفران».

وكتب الشيخ أحمد زيني دحلان- مفتي الشافعية بالبلد الحرام- المتوفى ١٣٠٤هـ:

---

(١) «أبجد العلوم» لمحمد صديق خان (١/ ٦٧٩، ٦٨٠).

«فتنة الوهابية»، وكتب: «الدرر السنية في الرد على الوهابية» وهما مطبوعان.

وكتب العلامة إبراهيم بن عثمان السمنوديّ المصريّ المتوفى ١٣٢٠هـ: «سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلدة الظاهرية»، وقد طبع سنة ١٣٢٠هـ.

وكتب الشيخ محمد حسن صاحب السرهندي المتوفى ١٣٤٦هـ: «الأصول الأربعة في ترديد الوهابية».

وكتب العلامة الكبير مصطفى بن أحمد بن حسن الشطي الحنبلي الدمشقي المتوفى ١٣٤٨هـ: «النقول الشرعية في الرد على الوهابية» ويحكي فيه أن ابن عبد الوهاب أرسل إلى جده الشيخ حسن الشطي شيخ الحنابلة بالشام رسالة بما يفعله مع الناس ومقاومته لشركهم، فكتب جده يقول عنها مختصرًا (صـ١٠، ١١): «قد اطلعت على هذه الرسالة المشتملة على مسائل شرعية متعلقة بأمور ارتكبها الناس جهلًا لا توجب الكفر أصلًا، وبعضها ربما يكون حسنًا عند التأمل... فلعنة الله على من اعتقد هذا الاعتقاد، فإنَّ مَنْ كفَّر مؤمنًا فقد كَفَر».

حتى قال الشيخ مصطفى الشطي: «والرزية كل الرزية ما كان مِنْ قُرْبِ أجله رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولم يتيسر له رد مقالاتها بالتفصيل، والله حسبنا ونعم الوكيل».

وكتب العلامة الكبير مفتي الديار المصرية محمد بخيت المطيعي المتوفى ١٣٥٤هـ: «تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد»، وهو يشير إلى ابن تيمية وأتباعه وأثرهم السيء على الأمة الإسلامية، وهو مطبوع.

وكتب العلامة الفقيه مفتي دمشق محمد عطاء الله الكسم المتوفى ١٣٥٧هـ: «الأقوال المرضية في الرد على الوهابية»، وقد طبع بمصر سنة ١٩٠١م.

وهذا غيض من فيض، وقطرة من بحار الخير والنور التي واجهت ظلمات الوهابية وضلالاتهم، ولا تغتر بمن سمَّينا لك من العلماء، فإنهم عيون الأمة وساداتها،

في كل ميدان، فهم خيرة علماء أزمانهم في بلاد الحرمين، ومصر، والشام، واليمن، وتونس والجزائر، والهند، وتركيا، وغيرها من بلاد الإسلام.

فليس من واجه ابن عبد الوهاب وشيعته جهلة بالشرع، ولا عوام الخلق، بل واجههم أئمة الإسلام وعلماء الشريعة في كل ميَدَان.

ناهيك عن معاصريه ومعاصري أصحابه من الأئمة والقضاة الكبار الذين أنكروا عليه، فكفَّرهم ابن عبد الوهاب كفرًا أكبر، واتهم بعضهم بالبدعة والضلال، كالعلامة شيخ الشافعية بالأقطار الحجازية محمد بن سليمان الكردي المتوفى ١٠٩٤هـ، والعلامة محمد بن عبد الرحمن بن عفالق شيخ الإحساء المتوفى ١١٦٣هـ، والشيخ مربد بن أحمد التميمي المتوفى ١١٧١هـ، وعبد الله المويس التميمي قاضي حرمة المتوفى ١١٧٥هـ، والشيخ سليمان بن سحيم النجدي المتوفى١١٨١هـ، والعلامة الكبير محمد بن عبد الله بن فيروز الإحسائي المتوفى ١٢١٦هـ، والعلامة الفرضي محمد بن علي بن سلوم التميمي النجدي المتوفى ١٢٤٦هـ، والعلامة الفقيه القاضي عثمان بن منصور الناصري شيخ العراقيين والذي كان يصف ابن عبد الوهاب بعابد الهوى، فرماه الوهابية بثالثة الأثافي، وردوا عليه في كتب مستقلة، وغيرهم من معاصريه ومن معاصري تلامذته، وكلهم أئمة تولوا تدريس العلوم مع الإفتاء أو القضاء.

وهذا وغيره ينبئك أن الوهابية قد واجهها العلماء في مهدها، وأن طريقتهم مجانبة لطريقة السلف، وأن الوهابية حكموا على الأمة المحمدية بالضلال والشرك، بل اتهموا علماءها بالشرك الأكبر، وقد ظل هذا ساريًا إلى وقتنا الذي نعيشه، فسمعنا من يضلل علماءنا من المعاصرين كالكوثري، والغماري، والدجوي، والغزالي، والشعراوي، ومحمد بن علوي المالكي، وسمعنا من يصرح بكفر الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، وكذا مولانا الشيخ علي جمعة، والحبيب علي الجفري، وغيرهم من علماء الأمة

الإسلامية وعيونها.

وبعدها يقولون: «نحن حُمَاة التوحيد ونحمل عقيدة السلف»، والصحيح أنهم حماة التكفير، ويحملون عقيدة الخوارج.

أمَّا مَنْ يَدَّعون أن دعوة ابن عبد الوهاب قابَلَهَا العلماءُ بالترحيب ووافقوه عليها، وأيَّده فيها علماء الحرمين ومصر والشام، فهذا كذبٌ على العلم، وخيانة للدين واضحة، ونسأل الله تعالى أن يهديهم، أو أن يطهر الأرض منهم، وأن يكسر شوكتهم، إنه سميع قريب، آمين آمين.



المبحث الثاني

من الذي أطلق اسم: الوهابية؟

يزعم بعضهم أنَّ عُبَّاد القبور- على حَدِّ زعمهم- من الصوفية والأشعرية هم مَنْ أطلقوا هذا على دعوة الشيخ ابن عبد الوهاب بعد وفاته، ولم يُعرف هذا اللفظ في زمنه ولا في زمن تلامذته، وإنما أطلقه المبتدعة على دعوة التوحيد التي جاء بها الشيخ ابن عبد الوهاب.

ونحن نقرر أنَّ هذا كلام غير صحيح، إذ ظهر مصطلح الوهابية في زمان ابن عبد الوهاب، كما قررنا آنفًا من خلال كتاب الشيخ سليمان في الرد على أخيه محمد بن عبد الوهاب، وسليمان متوفى نحو ١٢١٠هـ وكتابه بعنوان: «الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية»، وهو ثابت قطعًا، وقد أقرَّ به مؤرخو نجد وكذا المنصفون من الوهابية أنفسهم، وقد طُبع غير مرة.

وكتب العلامة القاضي عمر ابن المفتي القاسم المحجوب المتوفى ١٢٢٢هـ: «رسالة علماء تونس إلى الضال الوهابي»، و«رسالة في الاعتقاد في مسألة التوسل إليه».

وكتب العلامة الشيخ محمد عطاء الله بن محمد شرف ابن أبي اسحاق الرومي المتوفى ١٢٢٦هـ: «الرسالة الرديَّة على طائفة الوهابية».

ثم تواترت التسمية في كتب العلماء ومصنفاتهم كما جاء عن أحمد القباني، وابن القاسم المحجوب، ومحمد ابن أبي إسحاق الرومي، ثم عند الجبرتي، والزمزمي، وإسماعيل التميمي، وغيرهم.

وهذا وغيره ردٌّ على من زعم أن أول ذكر للوهابية جاء عند «برك هارت» الذي

جاء الحجاز بعد استيلاء محمد علي في سنة ١٢٢٩هـ.

فمصطلح الوهابية كان موجودًا في زمان ابن عبد الوهاب، وكان أول من أطلقه أخوه سليمان، ثم كتبت المؤلفات بعنوان: «الرد على الوهابية» منذ عهد ابن عبد الوهاب وأصحابه كما مرَّ بيان بعضها.

ولم يكن الوهابية يأنفون من ذلك الإطلاق، بل كانوا يطلقونه على أنفسهم ويفتخرون به، فقد كتب عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي المتوفى ١٢٤٢هـ فصلًا بعنوان: الاحتجاج بالمُرْسَل ورد دعوى تكفير الوهابية لمن خالفهم مطلقًا[1].

وهذا يُبَيِّنُ أنَّ إطلاق اسم الوهابية ليس من إطلاق أعدائهم كما يزعم المعاصرون، فهو إطلاق نسبوا أنفسهم إليه، وعُرفوا به منذ عهد ابن عبد الوهاب وعهد أولاده، ومن توهم أو جزم بخلاف ذلك فمخالف للصواب وغائب عن معرفة التاريخ وأحداثه.

وقد جاء في «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» رسالة الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ إلى أهل اليمن وغيرهم في بيان عقيدة أهل نجد سنة ١٣٣٩هـ: «وصار بعض الناس يسمع بنا معاشر الوهابية، ولا يعرف حقيقة ما نحن عليه»[2].

فقد قام علماء الإسلام في الرد عليهم بهذا الاسم؛ لأنهم قد اشتُهروا به، وتفاخروا به، فقالوا للوهابية: ما جئتم به من دعوى التوحيد ليس هو الدين الذي جاء به محمد

---

(١) «جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية» لعبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ص ١٠٣)، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى بمصر، ١٣٤٩هـ، النشرة الثالثة، ١٤١٢هـ.

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٥٦٦).

بن عبد الله، بل هو الدين الذي جاء به ابن عبد الوهاب، حتى قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب المتوفى ١٢٩٣هـ: «فأبيتم علينا هذا كله، وقلتم هذا دين الوهابية، ونعم، هو ديننا بحمد الله»[1].

وقد كتب تلميذه سليمان بن سحمان المتوفى ١٣٤٩هـ: «الهدية السنية والتحفة الوهابية النجدية» وهو مطبوع غير مرة.

فصار من المقرر أن أول من رفع شعار الوهابية هم الوهابية، وهم أول من سمّوا أنفسهم به، وليس هذا من إطلاق أهل البدع كما يفتري وهابية زماننا الذين لا يعلمون شيئًا عن تاريخ دعوتهم.

ثم بدأ أكثر الوهابية- وخاصة من أهل زماننا- يتنصَّلون من اسم الوهابية، ويدَّعون أن هذا مما يرميه بهم أهل البدع، وأن دعوتهم سلفية لا وهابية، ولا أرى ذلك إلَّا ضَحِكًا على العوام والسُّذَّج.

حتى قال ابن باز لما سئل عن تسمية الوهابية بهذا الاسم: «الوهابية يطلقها أعداء السلفية على أتباع الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التميمي الحنبلي».

وقال: «وأما تسمية أتباعه بالوهابية فهذا لقبه به أعداؤهم للتنفير، فهم محمدية، هو محمد ليس عبد الوهاب، هو محمد بن عبد الوهاب، أبوه اسمه عبد الوهاب، الصواب أن يقال: محمدية؛ لأنه محمد، والنبي محمد ﷺ، فهو من أتباع محمد ﷺ، لكن أعداؤه من الجهال أو الذين قلدوا الجهال أو قلدوا الأعداء، سموهم الوهابية»[2].

---

(١) «عيون الرسائل والأجوبة على المسائل» لعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (٢/ ٩٦٣)، بتحقيق: حسين محمد بوا، الناشر: مكتبة، الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى.

(٢) «فتاوى نور على الدرب» جمعها: الدكتور محمد بن سعد الشويعر (٣/ ١٤٥)، قدم لها: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ.

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة: «الوهابية: لفظة يطلقها خصوم الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ على دعوته إلى تجريد التوحيد من الشركيات ونبذ جميع الطرق إلا طريق محمد بن عبد الله ﷺ، ومرادهم من ذلك: تنفير الناس من دعوته وصدهم عما دعا إليه»[1].

وهذا وغيره ينبئك عن جهالة المعاصرين وادِّعَاءاتهم الباطلة التي لا صلة لها بالواقع والحقيقة، فإن الدعوى القائلة: إن مسمى الوهابية أظهره المبتدعون لينفروا الناس من دعوة ابن عبد الوهاب دعوى باطلة.

وقد ثَبَتَ أنَّ لفظ الوهابية قد ظهر في زمان محمد بن عبد الوهاب نفسه، حتى كانوا يفتخرون به، ويتباهون بالانتساب إليه، ثم صار كثير منهم- في زماننا- ينسلخ منه، حتى يقنع عوام الناس أن دعوتهم سلفية خالصة، سنية محضة، ليست تنتسب إلى شخص ابن عبد الوهاب، والحقيقة أن دعواهم محض افتراء، لا رصيد لها في العلم ولا في التاريخ ولا في الواقع، كما سيأتيك بيان فساد منهجهم المختل في الصفحات القادمة إن شاء الله تعالى.



(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢/ ٢٥٥)، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الإدارة العامة للطبع بالرياض.

المبحث الثالث
هل الوهابية يتَّبِعون السلف حقًّا؟

يدَّعي الوهابية أنهم يتبعون السلف الصالح، ويقولون: «قرآن وسنة بفهم سلف الأمة»، ونحن مع عقيدة السلف، ومع منهج السلف... إلخ.

وأنا أقرر أن الوهابية لا يتبعون إلَّا أهواءهم، ولا يسيرون إلَّا خلف ما يرون صحته وَفْقَ ميزان عقلهم، فما رآه الوهابية عقيدة فهو الصحيح، وما رأوه شركًا فهو كذلك، حتى إنك إذا جئتَهم بألف دليل عن الصحابة أو التابعين أو الأئمة المجتهدين فلن يقبلوه.

وحتى لا تظن أني أتجنّى عليهم، أو أقول ما ليس فيهم، إليك بعض الأمثلة التي تبين لك صدق ما أقول، وسوف تكون بعدها حَكَمًا بيني وبين أصحاب هذا الفكر، لترى هل أنا مصيب أم مخطئ؟

قال ابن عثيمين: «وبناء على هذه العقيدة؛ لا نعارض قول رسول الله ﷺ بقول أحدٍ من الناس، كائنًا من كان، حتى لو جاءنا قول لأبي بكر، وهو خير الأمة، وقول لرسول الله ﷺ، أخذنا بقول رسول الله ﷺ»[1].

وهذا تطاول ما كان على ابن عثيمين أن ينطق به! فأنَّى لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يخالف رسول الله ﷺ في أمرٍ عقديّ، حتى ولو كان على جهة ضرْبِ مثال فهو من سوء الأدب مع الصحب الكرام.

---

(١) «مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين» جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان (٨/ ٦٤٥)، الناشر: دار الوطن، دار الثريا، الطبعة الأخيرة سنة ١٤١٣هـ.

ثم إنَّ هذا الذي يقوله ابن عثيمين هو إحياء لمنهج الخوارج، الذين تركوا أقوال الصحابة وأفهامهم بحجة قال الله، وقال رسول الله ﷺ!

ولو تأملت صنيع الخوارج لوجدته ينطبق تمامًا على ما قاله ابن عثيمين، فهم مع النص مباشرة كما يصل إلى أفهامهم، أما أن يجعلوا أفهام الصحابة هي الحَكَمُ والفصل في فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فلا.

فيوم أن طبَّق الخوارج هذا الأمر، وعزفوا عن أقوال الصحابة وأفعالِهِمْ بدعوى القرآن والسنة، حكموا بكفر الصحابة وتخطئتهم جميعًا، ووقعوا فيما وقعوا فيه من ضلال وانحراف.

وهو نفس ما أحدثه الوهابية حين حكموا بخطأ الصحابة ووصف أفعالهم بالكفر والبدعة كذلك.

فلو فهموا شيئًا من القرآن الكريم أو السنة الشريفة يخالف ما يقرره أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قدَّموا أفهامهم للنص على كلام أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا!

فلا أعلم هذا إلَّا منهجًا واضحًا في فكر الخوارج قديمًا وحديثًا، أما أهل السنة فإنهم يقدِّمون فهم الصحابة على ما ظهر من النص، لأنهم يعترفون أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أدرى بالنص وأخبر به من غيرهم.

أَلَسْنَا عند التحاكم في فهم كتاب الله تعالى وسنة رسوله الكريم نتحاكم إلى الوارد عن الصحابة الكرام وأفهامهم؟! فالتقديم إنما لأفهامهم؛ لأنهم أعلم منا بالكتاب والسنة، أما زعم ابن عثيمين وما يصرح به الوهابية من قولهم: لا علاقة لنا بالصحابة إذا كان النص موجودًا، وتُطرح أقوالهم أمام النصوص فدعوى فارغة؛ لا تمثل منهج أهل الحق قط، ولا تعرف طريقًا إلى السلف.

ولهذا أنكر ابن عثيمين وشيعته سنية التراويح بعشرين ركعة، التي اتفق عليها

الصحابة الكرام في خلافة سيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا أدري كيف يطاوعون أنفسهم أن ينكروا أمرًا أجمع عليه الصحابة جميعًا بدعوى أنه خلاف السنة! سبحان الله! أيرى ابن عثيمين نفسه أغيَرَ على السُّنَّةِ وأحرصَ عليها من أصحاب سيدنا رسول الله ﷺ؟!

ولك أن تتأمل كلام ابن عثيمين حتى تدرك صحة ما أقول: «ثم إن فرض ثبوت تعيينها بثلاث وعشرين ركعة عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن ذلك حجة على فعل رسول الله ﷺ، ولا معارضًا له لدلالة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، والإجماع على أنه لا يُعدَلُ بسنة رسول الله ﷺ سنة غيره كائنًا من كان، ولا تُعارَض بها أبدًا»[1].

وهذا خلطٌ عجيبٌ، وتدليس واضح، فإنما أحدث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذلك؛ لأن إحداثه في منطوق الشرع الشريف سنة، فإننا مطالبون بالتمسك بسنة الخلفاء الراشدين، ثم كيف يصور هذا على أنه عدول عن السنة، وقد وقع ذلك بإجماع الصحابة، ولم يرد عن أحد منهم قط أنه أنكر ذلك عليه، فلماذا يصور ابن عثيمين أن هذا فعل عمر فقط، مع أن ذلك حدث باتفاق الصحابة دون مخالف أو منكر، أليس إجماعهم وموافقتهم لما فعله عمر رضي الله عنه حجة؟! أم أن إجماعهم ليس بحجة؛ لأنه خالف النص كما يتوهم هؤلاء؟!

فيزعم أكثر الوهابية أن صلاة التراويح عشرين ركعة خلاف السنة! مع أن المساجد الثلاثة التي تُشد إليها الرحال تُقام فيها الصلاة عشرين ركعة إلى زماننا؛ كالحرمين الشريفين، والمسجد الأقصى المبارك، وغيرها من المساجد الكبرى في الإسلام كالجامع الأزهر الشريف وغيره.

وهذا نموذج واضح في فكر ابن عثيمين، وهو يبين لنا طريقة الوهابية في الفهم، والتي تقتضي العدول عن قول الصحابة ومن تبعهم من الأئمة الأربعة لأجل فهمهم

---

(١) «مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين» (١٤/ ٢٥٣).

للنص القرآني أو النص النبوي! أخفيت دلالة النصوص على كل السلف حتى حكمتم بخطأ ومخالفة الصحابة والأئمة؟

وإليك مثالًا آخر عن مفتيهم الأكبر وهو الشيخ عبد العزيز بن باز في مسألة توسعة المسجد النبوي الشريف.

فلما تمت توسعة المسجد النبوي في عهد الوليد بن عبد الملك ودُفِنَ الصديق وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بجوار سيدنا رسول الله ﷺ، كان ذلك بمحضر من الصحابة وسائر التابعين، وأجمعت الأمة على قبول ذلك، وأنه لا حرج فيه، إلَّا أن ابن باز لا يعجبه ذلك؛ فيقول: «عمل الوليد لا يصلح حجة لأحد في ذلك، وإنما الحجة في الكتاب والسنة، وفي إجماع سلف الأمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وجعلنا من أتباعهم بإحسان»[1].

وآعجبًا لهؤلاء القوم الذين يتناسون أن ذلك حدث بإجماع التابعين، ولم ينكر أحدٌ قط من التابعين أو السلف هذا الفعل، وإنما ورد عن أحدهم أنه أراد أن تظل الحجرات حتى يرى من يأتي بعدُ كيف كان عيش رسول الله ﷺ! فليس الإنكار لتوهم الشرك أو حرمة ذلك؛ بل لعلة أخرى وهي أن يرى الناس حياة رسول الله ﷺ من الزهد والقناعة حتى لا تغرنهم الدنيا من بعد، فلماذا يُقيم ابن باز قطيعة بين فعل الوليد الذي أطبق عليه السلف، وبين دعوى إجماعهم على حرمة ذلك؟ ثم يقول: عمل الوليد لا يصلح حجة.

وهذا عجيب فإنه ليس عمل الوليد كفردٍ؛ بل حدث هذا بإجماع وحضور التابعين بالمدينة، ولم يقل أحد منهم: إن هذا مخالف أو شرك، أظلت الأمة أربعة عشر قرنًا على ضلال ومخالفة حتى جاء ابن باز ليصحح هذا الخطأ؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!

---

(١) «مجموع فتاوى ابن باز» (١٣/ ٢٣١)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

وهي نفس الدعوى الخبيثة للألباني حين دعا إلى إخراج القبر من المسجد والفصل بحائط ونصه: "فالواجب الرجوع بالمسجد النبوي إلى عهده السابق، وذلك بالفصل بينه وبين القبر النبوي بحائط يمتد من الشمال إلى الجنوب بحيث أن الداخل إلى المسجد لا يرى فيه أي مخالفة لا تُرضي مؤسسه صلى الله عليه وسلم، اعتقد أن هذا من الواجب على الدولة السعودية إذا كانت تريد أن تكون حامية التوحيد حقًّا"(١).

وهذا هو التوحيد الذي يدافع عنه الوهابية؟!!

ويرى ابن باز أن سيدنا ابن عمر لما طلق زوجته وهي حائض لم يقع طلاقها، وأن ابن عمر خالف السنة عندما رآها واقعة فقال: «احتسبها على نفسه تشديدًا واجتهادًا، واجتهاده خالف السنة؛ كما فعل بالأخذ من اللحية»(٢).

مع أن قول سيدنا ابن عمر في وقوع الطلاق هو القول المعتمد عند الأئمة الأربعة، والقول بعدم الوقوع هو رأي الظاهرية، ووافقهم ابن تيمية، فانظر لهذا التهجم العجيب على فعل الصحابي الذي ارتضاه الأئمة الأربعة ليرجح ابن باز رأي ابن حزم وابن تيمية، ومن خلال ترجيحه لمذهب الظاهرية يحكم بالخطأ على فهم سيدنا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعلى علماء المذاهب الأربعة في قولهم بوقوع الطلاق أثناء الحيض مع كونه بدعيّ!

ثم يرى أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خالف السنة في اجتهاده عندما أخذ من اللحية، وهو لا يدري أن الإمام ابن أبي شيبة قد عقد فصلًا في «مصنفه» بعنوان: (باب ما قالوا في الأخذ من اللحية)، وروى فعل هذا بأسانيده عن جمع من الصحابة والتابعين: كعليٍّ،

---

(١) «تحذير الساجد» (صـ٦٨)، «موسوعة الألباني في العقيدة» (٢/ ٣٣٣).

(٢) «مسائل الإمام ابن باز» تقييد وجمع وتعليق: الشيخ أبي محمد عبد الله بن مانع (صـ ١٩٢)، الناشر: دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

وأبي هريرة، وابن عمر، وابن سيرين، والنخَعي، وطاوس، والحسن، والقاسم[١].

فكل هؤلاء من الصحابة والتابعين مخالفون للسنة في رأي ابن باز وشيعته؛ لأنهم كانوا يأخذون من اللحية!

حتى قال البيهقي نقلًا عن الحليمي: «فَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِعَفْوِ اللِّحَى حَدٌّ، وَهُوَ مَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ: فَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْبِضُ عَلَى لِحْيَتِهِ فَمَا فَضَلَ عَنْ كَفِّهِ أَمَرَ بِأَخْذِهِ، وَكَانَ الَّذِي يَحْلِقُ رَأْسَهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِأَمْرِهِ، وَيَأْخُذُ عَارِضَيْهِ وَيُسَوِّي أَطْرَافَ لِحْيَتِهِ، وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَأْخُذُ بِلِحْيَتِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا يُجَاوِزُ الْقَبْضَةَ»[٢].

فانظر إلى تفسير معنى العفو بفعل الصحابة الكرام لا معارضةَ فعلهم بحديث النبي ﷺ كما فعل ابن باز، وهذا التوفيق هو المنهج العلمي الصحيح الذي سار عليه أئمة العلم.

ولما روى الحافظ ابن حجر قصة مالك الدار في التوسل بالقبر النبوي الشريف، وذكر ابن حجر أنها قصة صحيحة وثابتة، إذ بابن باز يقول: ليست حجة؛ لأن السائل مجهول، والصحابة لم يفعلوا ذلك، حتى قال في جرأة غير مقبولة: «ما فعله هذا الرجل منكر، ووسيلة إلى الشرك، بل جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك»[٣].

وكأن الصحابة والتابعين الذين عاينوا ذلك ولم ينكروا عليه، يرضون بالشرك، وكأن الحافظ ابن حجر ومِنْ قبله الحافظ ابن كثير وغيرهما ممن رووا هذا وحكموا بصحته، يقرون هذا النوع من الشرك؟ سبحانك ربي هذا بهتان عظيم! ولا ندري من هم العلماء الذين جعلوا هذا التوسل من أنواع الشرك؟ هلا أخبرنا ابن باز أو أحد

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٢٢٥، ٢٢٦).

(٢) شعب الإيمان (٨/ ٤١١).

(٣) راجع: تعليق ابن باز على فتح الباري (٢/ ٥٧٥).

أتباعه من هؤلاء العلماء الذين نقلوا هذه الرواية وقالوا: إن هذا الفعل شرك؟!! أم هو تعريض لتسويغ الباطل وتزيينه!

وقد روى توسل مالك الدار ابن أبي شيبة في "مصنفه"، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير"، وأبي يعلى الخليلي في "الإرشاد"، وابن عبد البر في "الاستيعاب"، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"، وابن كثير في "مسند الفاروق"، والذهبي في "تاريخ الإسلام" و"سير أعلام النبلاء"، وابن حجر في "الفتح" و"الإصابة"، والسيوطي في "الجامع الكبير"، والهندي في "كنز العمال"، وغيرهم خلائق، أفيرى الوهابية أن هؤلاء يروون شركًا دون التعليق عليه أو بيان مخالفته؟!

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة: «ليست الحجة في عمل العلماء وأقوالهم؛ لأنهم يخطئون ويصيبون، وكثير منهم مبتدع، وإنما الحجة في كلام الله تعالى، وفي سنة رسول الله ﷺ الثابتة»[١].

فلا مانع عند الوهابية أن يتهموا الكثير من علماء الأمة بالابتداع؛ لأنهم خالفوا النص النبوي، وتناسوا أن المصيب له أجران، وأن المخطئ له أجر واحد، كما جاء عن صاحب الشرع الشريف ﷺ.

ورأينا الألباني يتنكَّر لفعل سيدنا بريدة الأسلمي عندما أوصى بوضع الجريد في قبره بعد الموت، فيقول الألباني: «ورأيُ بريدة لا حجة فيه، لأنه رأيٌ، والحديث لا يدل عليه، حتى لو كان عامًّا، فإن النبي ﷺ لم يضع الجريدة في القبر، بل عليه كما سبق، وخير الهدى هدي محمد»[٢].

مع أن وضع الجريد ورد في الفعل النبوي بلا خلاف، وإنما اختلف الصحابة فيه

---

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة» / المجموعة الأولى (١/ ٤٢٦).

(٢) «أحكام الجنائز» هامش (ص٢٠٣)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

هل هو خاص به أم غير خاص؟ فكان سيدنا ابن عمر يراه من الأمور الخاصة، وأنه لا ينفع الميت، ورأت السيدة عائشة أنه سنة فوضعته على قبر أخيها، وأوصى به سيدنا بُريدة الأسلمي، فصار الراجح من فعل الصحابة وأكثر العلماء على أنه يُستحب وضع الجريد، ولكن لأن الألباني يراه بدعة، يقول: ورأي بريدة لا حجة فيه، ثم يجعل الحجة في قول ابن عمر وكلاهما صحابيان جليلان، وكان عليه أن يحترم الخلاف الحاصل وأن يجيز هذا وذاك، وهو صنيع الإمام البخاري، فإنه روى هذا وذاك عن الصحابة، ولم يجزم في «صحيحه» بسنية أحدهما ولا بدعية الآخر.

ولمَّا سُئل الألباني عن تأويل الإمام البخاري في «صحيحه» للوجه بالملك، يحكم بكذبه مع أنه ثابت في كل نُسَخِ الصحيح، ثم يقول عبارة غريبة: «هذا ما يقوله مسلم مؤمن... وهو عين التعطيل»[1].

فالإمام البخاري يؤول الوجه بالمُلك، والألباني لا يقبل تأويله؛ لأنه يخرق عقيدته الفاسدة، ويبطل مذهبه الذي يعتقده، فيقول: «هذا ما يقوله مسلم... وهو عين التعطيل».

ويمنع الألباني التبرك حتى وإن ورد عن بعض الصحابة، فيرى أن ما ورد عن بعض الصحابة في ذلك إنما هو قضايا فردية لا ينبغي أن تعمم، فيقول: «وإن كان قد وقع شيء من التبرك من بعض الصحابة، وإن صح ذلك من بعض ما جاء من بعده فهذه قضايا فردية؛ لا يُبنى عليها حكمٌ عام يُذاع بين المسلمين؛ لأن العاقبة ستكون

---

(١) راجع: «موسوعة الألباني في العقيدة» جمع: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان (٦/٣٢٦)، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

الغلوّ في رسول الله ﷺ، وهذا مما نهى عنه هو مباشرةً»[1].

وهذا كلام لا يصح أن يقوله عاميّ فضلًا عمن ينتسب إلى العلم والحديث، فالتبرك ممنوع عند الألباني حتى وإن وقع مِنْ بعض الصحابة ومَنْ بعدهم لأن عاقبته الغلو! ورسول الله ﷺ نهانا عن الغلو؟؟

فصار الوهابية وكبارهم كما رأيتَ لا يحتجون بآثار السلف إلا عندما توافق آراءهم، أما آثار السلف التي تنقض مذهبهم وأفكارهم المنحرفة فلا ضير على الوهابية أن يكذبوها ويردوها بغير علم، أو يحكموا بخطأ قائلها أو فاعلها، ولا غبار عليهم أن يحكموا بالخطأ على فاعلها وإن كان صحابيًا أو تابعيًا أو إمامًا مجتهدًا.

حتى قال الدكتور عبد الرحمن عبد القاهر حجازي: «ثبت بالإسناد أنَّ أبا أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وضع وجهه على قبر الرسول ﷺ بعد موته[2]، وقد قال أحد المجسِّمة من أدعياء السلفية في مدينة الزرقاء بالأردن لما سمع هذا قال: «لقد فعل شركًا»، فقال له الأستاذ الذي هو من أهل السنة: «أقول لك أبو أيوب الأنصاري، وتقول: فعل شركًا!!، فقال له المجسم: لو كان محمد بن عبد الله فعل شركًا»[3].

---

(١) راجع: «موسوعة الألباني في العقيدة» (٣/ ٩١٤).

(٢) ونص الحديث: عن داود ابن أبي صالح قال: أقبل مروان يومًا فوجد رجلًا واضعًا وجهه على القبر فأخذ برقبته وقال: أتدري ما تصنع؟ قال: نعم، فأقبل عليه فإذا هو أبو أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال: جئت رسول الله ﷺ ولم آتِ الحَجَر، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله، ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله». رواه أحمد في مسنده/ مسند أبي أيوب الأنصاري (٣٨/ ٥٥٨)، والحاكم في مستدركه على الصحيحين (٤/ ٥٦٠) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي والمناوي والسمهودي.

(٣) «الأنوار الإيمانية في طمس ضلالات الوهابية» د/ عبد الرحمن عبد القاهر حجازي (صـ١٧٧)، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

فانظر إلى تلك السفاهة في العلم، والتدني في الدين، حين ترى أحدهم يتهم فعل الصحابي بالشرك؛ لأنه يرى أن هذا الفعل شرك؛ حتى وإنْ فعله رسول الله ﷺ.

وهذا وغيره ينبئك عما نقرره هنا من أن الوهابية لا يتبعون السلف إلَّا فيما يوافق آراءهم، أما السلف الذين يتوسلون ويتبركون فهم مشركون أو مبتدعون، حتى وإن كانوا من الصحابة أو التابعين، وقد وصف كبيرهم ابن تيمية فعل سيدنا ابن عمر حين كان يتبرك بالصلاة في الأماكن التي صلى فيها رسول الله ﷺ بأن فعله بدعة، ونصه: فأما قصد الصلاة في تلك البقاع التي صلى فيها اتفاقًا، فهذا لم ينقل عن غير ابن عمر من الصحابة... وتحرِّي هذا ليس من سنة الخلفاء الراشدين، بل هو مما ابتدع، وقول الصحابي إذا خالفه نظيره، ليس بحجة، فكيف إذا انفرد به عن جماهير الصحابة؟»[1].

فتأمل قوله: «بل هو مما ابتدع»؟! هكذا وبكل تطاول وسوء أدب، يصف فعل الصحابي الجليل بالبدعة، ويدَّعي أن جمهور الصحابة خالفوه في ذلك، مع أن الثابت أن جميع الصحابة كانوا يتبركون بمكان صلاته ﷺ، كبلال بن رباح، وسلمة بن الأكوع، وعِتْبان بن مالك الذي طلب من الرسول الكريم أن يجعل له في بيته مصلًّى، وكل هذا ثابت في الصحيح، وقد بينته مفصَّلًا في كتابنا: «ابن تيمية واختلال المنهج العلمي».

وكذا يتهم ابن تيمية السلف الذين لا يثبتون أن الله جالس على العرش بأنهم مبتدعة ضُلَّال؛ بل هم جهمية عند ابن تيمية، فيقول ابن تيمية: «وَكُرْسِيُّهُ جِسْمٌ، وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ وَالسَّمَوَاتُ السَّبْعُ عِنْدَ الْكُرْسِيِّ كَحَلْقَةٍ فِي أَرْضٍ فَلَاةٍ؛ وَلَيْسَ كُرْسِيُّهُ عِلْمُهُ كَمَا قَالَتْ الْجَهْمِيَّةُ»[2].

مع أن تأويل الكرسي بالعلم ذكره الإمام البخاري في «صحيحه» عن سيدنا سعيد

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» (٢/ ٢٧٨، ٢٧٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٦٠).

بن جبير، ونصه: «وقال ابن جبير: {كُرْسِيُّهُ}: «علمه»، ويعلق الحافظ ابن حجر قائلًا: «وصله سفيان الثوري في «تفسيره» في رواية أبي حذيفة عنه بإسناد صحيح، وأخرجه عبد بن حميد وابن أبي حاتم من وجه آخر عن سعيد بن جبير، فزاد فيه عن ابن عباس، وأخرجه العُقيلي من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ، وهو عند الطبراني في كتاب «السنة» من هذا الوجه مرفوعًا، وكذا روِّيناه في «فوائد أبي الحسن علي بن عمر الحربي» مرفوعًا، والموقوف أشبه»[1].

وهذه بعض الأمثلة التي تبين أن الوهابية ومن قبلهم ابن تيمية لا يقبلون من أقوال السلف إلا ما وافق رأيهم، أمَّا ما خالف رأيهم وعقيدتهم فهو بدعة وضلال وإن صدر عن كبار الصحابة والتابعين.

ولا غبار حينئذٍ عند أرباب هذه الجماعة المنحرفة أن تحكم بالخطأ على الصحابة أو التابعين أو الأئمة الأربعة، إن ورد عنهم خلاف ما يرونه عقيدة وشريعة.

وهذا فكر منحرف نبرأ إلى الله تعالى منه، ونحذر الناس من مغبَّتِهِ وعاقبَتِهِ المظلمة، ونسأل الله لنا ولهم الهداية، آمين.



(١) «فتح الباري» (٨/ ١٩٩).

المبحث الرابع

بلاد الحرمين أشاعرة العقيدة صوفية السلوك

كانت بلاد الحرمين الشريفين قبل ابن عبد الوهاب أجلّ بلاد الإسلام التي تشع النور والعلم، وفيها الإيمان بالله ورسوله على منهج أئمة العلم المعتَبَرين، وتعج بالصالحين وأهل الله، ورأينا أئمة الحرمين الشريفين عبر التاريخ يدينون بمعتقد الإمام الأشعري، وفي الفقه يدرسون المذاهب الأربعة وخاصة مذهب الإمام الشافعي كما هو مشهور من مسيرة التعليم في بلاد الحرمين، فلم يكونوا حنابلة إلا بعد ابن عبد الوهاب، وهم صوفية في السلوك فيهم الشاذلي، والقادري، والرفاعي، وغيرهم.

حتى جاء ابن عبد الوهاب، وبدأ ينشر دعوته الباطلة، فانتهك حُرمة الحرمين الشريفين زورًا وبهتانًا، واتهم أئمته بالضلال والشرك، بل استباح دماء المسلمين فيهما؟!

ولا أقول هذا ادِّعاءً وافتراء عليه، فقد ثبت وجود أضرحة لكثير من الأولياء والصالحين في بلاد الحرمين كما هو موجود في مصر وسائر بلاد المسلمين، لكن ابن عبد الوهاب رأى أن هذا الحاصل في البلاد الإسلامية، وعلى رأسها بلاد الحرمين شرك بالله تعالى.

وسأزيدك بيانًا بما فعله الوهابية في بلاد الحرمين من خلال كتاب «الدرر السنية» وهو كتاب معتمد عندهم، وليس من تأليف أحد يخالف الوهابية، بل هم من نقلوا لنا نصوص أسلافهم لتكون حجة عليهم، وسوف ترى من خلال ما أُورده لك ماذا فعل ابن عبد الوهاب في بلاد الحرمين الشريفين؟

قام محمد بن عبد الوهاب بعدة أمور خطيرة أثَّرتْ سلبًا على الإسلام والمسلمين في تلك البلاد، ويمكن أن ألخصها فيما يلي:

١ - هدم القِباب وقبور الصحابة والصالحين:

قام ابن عبد الوهاب بهدم قبور الصحابة والصالحين؛ لأنه يرى أن مجرد التوسل أو التبرك بآثارهم نوع من الكفر والشرك، حتى وإن درج المسلمون على ذلك وأقرهم أئمة العلم عبر التاريخ الإسلامي، وفي ذلك يقول سعد بن حمد بن عتيق: «لا يخفى ما منّ الله به من فتح الحرم الشريف، وما حصل به من إعلاء كلمة الإسلام، وخذلان أهل الشرك والطغيان والآثام، وهدم ما أحدثه أهل الضلال، من القُباب، والمقامات، والبنايات التي على القبور، هو من أكبر النعم عليكم وعلى المسلمين»[١].

فتأمل عباراته التي يصف بها سكان البلد الحرام في قوله: «وخذلان أهل الشرك والطغيان والآثام، وهدم ما أحدثه أهل الضلال»، فأهل الشرك والطغيان والضلال هم آباؤه وأجداده الذين رضوا بزيارة قبور الصالحين والتبرك بهم!

وجاء في «الدرر السنية»: «وأمر الشيخ بهدم القباب والمساجد المبنية في الجُبَيْلَة[٢] على قبور الصحابة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقطع الأشجار التي تنتابها الخلق في كل ساعة»[٣].

فهذا أول ملمح إجرامي سلكه الوهابية تجاه أهل الإسلام في بلاد الحرمين الشريفين، فتطاولوا على قبور الصحابة والتابعين، ولم يحفظوا حرمتهم، وهذا يدلك على أن قبور الصحابة على مدار أكثر من ألف ومئتي سنة معلومة لدى المسلمين ويعرفها أهل الحرمين، ويزورها الناس، فيذهبون إلى قبر عثمان وعائشة وطلحة وجابر

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٤/ ٥١٨، ٥١٩).

(٢) الجبيلة، بضم الجيم وفتح الباء مؤنث الجبيل، من قرى العيينة، بمنطقة إمارة الرياض.

(٣) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٦/ ٣١٨).

وغيره، ويقف أحدهم عند من يريد من الصحابة ويستأنس به وبزيارته.

فألغى ابن عبد الوهاب ذلك تحت دعوى التوحيد والحفاظ على الإيمان، وليس ذلك إلا ادِّعاءً باطلًا منهم، لا وزن له في ميزان الشريعة الإسلامية، ثم انتقلوا بعد هدم القباب وأضرحة الصالحين إلى أمر آخر، وهو.

٢ - اتهام المسلمين في بلاد الحرمين بالشرك:

فبعد أن هدموا الأضرحة والقبور بدعوى الحفاظ على التوحيد، لم يكتف ابن عبد الوهاب بهذا، بل اتهم أهل الحرمين وما حولهما بالشرك، وزعم أن أهل الحرمين قد أشركوا بالله تعالى، فقال ابن عبد الوهاب: «الذي ننهى عنه في الحرمين، والبصرة، والإحساء، هو الشرك بالله»(١).

ولا أدري أين الشرك الذي لا يبصره أحد من معاصري ابن عبد الوهاب إلَّا هو؟! ولم يصف أحد من معاصريه ولا من شيوخه بلاد الحرمين بأنهم يحاربون الإسلام، أو يعارضون الدعوة الإسلامية قط، وكان موقف الدعاة تصحيح الخطأ الحاصل في كل مكان وزمان.

ولكن لك أن تتأمل ما جاء في «الدرر السنية» ردًّا على أحد العراقيين لِمَا استنكر من دعوة الوهابية، حيث جاء ما نصه: «لما كان أهل الحرمين آبين عن الإسلام، وممتنعين عن الانقياد لأمر الله ورسوله، ومقيمين على مثل ما أنت عليه اليوم من الشرك والضلال والفساد، وجب علينا الجهاد بحمد الله فيما يزيل ذلك عن حرم الله وحرم رسوله ﷺ من غير استحلالٍ لحرمتهما»(٢).

فتأمل عبارته: «لما كان أهل الحرمين آبين عن الإسلام»، ومعنى: آبين أي:

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٠/ ٧٥).

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٩/ ٢٨٥).

معرضين عن الإسلام رافضين له، وهو يقصد بذلك الإسلام الذي يفهمه ابن عبد الوهاب فقط، وليس الإسلام الذي يعرفه المسلمون.

ثم تأمل قوله: «ومقيمين على مثل ما أنت عليه اليوم من الشرك والضلال والفساد»، يقصد: بلاد الحرمين، ثم ظهر مظهر ثالث في بلاد الحرمين وهو أخطر مما مضى.

٣ - اتهام علماء الحرمين بالشرك والكفر:

بعد أن اتهم الوهابيةُ الناسَ بالشرك اتجهوا إلى اتهام الخاصة من أهل العلم، فقال ابن عبد الوهاب لأتباعه: «وقد منَّ الله عليكم بإقرار علماء المشركين بهذا كله، سمعتم إقرارهم أن هذا الذي يُفعل في الحرمين، والبصرة، والعراق، واليمن، أن هذا شرك بالله، فأقروا لكم أن هذا الدين الذي ينصرون أهله، ويزعمون أنهم السواد الأعظم، أقروا لكم أن دينهم هو الشرك»[1].

فتأمل قوله: «وقد مَنَّ الله عليكم بإقرار علماء المشركين بهذا كله» ويُقصد بهم علماء الحرم الذين شهدوا للوهابية أنهم يعيشون على الكفر، فيقول: «أقروا لكم أن دينهم هو الشرك»، وهذا ادِّعاء عريض من الرجل يخبر فيه أن علماء الحرم أقروا أن دينهم هو الشرك! بل إنهم يدعون إليه! سبحانك هذا بهتان عظيم.

ولا نستبعد أن يقر بعض علماء الحرمين بصحة ما جاء به ابن عبد الوهاب وأن يتهموا أنفسهم وآباءهم بالشرك ليحفظوا أنفسهم من القتل الذي يحدثه فيهم ابن عبد الوهاب لمخالفة أمره.

ويذكر الجبرتي في أحداث سنة ١٢١٧هـ أنه قد حضرت جماعة من أشراف مكة وعلمائها هروبًا من الوهابيين، وقصدوا السفر إلى استنبول بقصد إخبار الدولة بقيام

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٠/ ٧).

الوهابيين ويستنجدون بهم لينقذوهم منهم»[١].

ولم يقف حَدّ ابن عبد الوهاب عند اتهام العوام وقتلهم، بل انسحب ذلك إلى العلماء والأشراف، فالكلُّ صار في حكم وميزان ابن عبد الوهاب ضُلَّال مشركون، ولم يقف الأمر عند هذا فيما يتعلق بالدنيا، بل صار كل من يخالف الوهابية في النار خالدًا أبدًا، وإليك بيان ذلك.

٤ - أوجب الوهابيةُ النارَ لكل من يخالف طريقتهم:

فلم يقف الأمر عند هدم القِباب، ولا اتهام أهل الحرمين من عوام وعلماء بالكفر والشرك، بل جاء في «الدرر السنية»: «ولا ينبغي لأحد من الناس العدول عن طريقة آل الشيخ، رحمة الله عليهم، ومخالفة ما استمروا عليه في أصول الدين، فإنه الصراط المستقيم، الذي من حادَ عنه فقد سلك طريق أصحاب الجحيم»[٢].

فقد كان الوهابية يستبيحون دماء من يخالفهم، وكان ابن عبد الوهاب يقتل من يخالفه وينقده سرًّا وجهرًا، حتى قال المؤرخ عثمان بن عبد الله بن عثمان بن حمد بن بشر النجدي الحنبلي المتوفى نحو ١٢٩٠هـ في كتابه: «عنوان المجد في تاريخ نجد»: «وأخذوا أعداءهم بقوة الطعان والضرب... وصار أهل نجد بينهم أذلَّ من العبيد، وتفرقت علماؤهم وخيارهم ما بين طريد وشريد»[٣].

فتأمل قوله: «وصار أهل نجد بينهم أذلَّ من العبيد، وتفرقت علماؤهم وخيارهم ما بين طريد وشريد»، والذي يحكي هذا عالم مشهور، يعرف بمؤرخ نجد وآل سعود.

وقال محمد بن عبد الله بن حميد مفتي الحنابلة بمكة المكرمة المتوفى ١٢٩٥هـ عندما

---

(١) راجع: «تاريخ عجائب الآثار» (٢/٥٤٨).

(٢) راجع: «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٤/ ٣٧٥).

(٣) «عنوان المجد في تاريخ نجد» (٢/٩، ١٠).

ذكر رد أخوه سليمان عليه: «وسلَّمه الله من شرِّه ومكرِه مع تلك الصولة الهائلة التي أرعبت الأباعد، فإنه كان إذا باينه (أي: خالفه أحدهم) ولم يقدر على قتله مجاهرة يرسل إليه من يغتاله في فراشه أو في السوق ليلًا، لقوله بتكفير مَنْ خالفَه واستحلال قتله»[1].

فهذه شهادة شيخ الحنابلة ومفتيهم بمكة المكرمة، والذي تولى الإمامة في المسجد الحرام، وخطب، ودرّس، وأفتى، وألّف في المذهب الحنبلي وحقّق، وأسند، وأرّخ، وهذه هي نظرته إلى ابن عبد الوهاب، ليعلم الوهابية تاريخهم من مشكاة البلد الحرام لا من خارجه.

ولم يقف الأمر إلى هذا الحد عند ابن عبد الوهاب؛ بل استعمل القوة، واستحل الدماء والأموال، ولعل هذا يظهر في الأمر الخامس.

٥ - تكفير المسلمين واستباحة دمائهم وأموالهم:

جاء في «الدرر السنية في الأجوبة النجدية»: «والمقصود أن الكتاب والسنة دلّا على أن من جعل الملائكة والأنبياء، أو ابن عباس، أو أبا طالب، أو المحجوب، وسائط بينهم وبين الله، ليشفعوا لهم عند الله لأجل قربهم من الله، كما يفعل عند الملوك، أنه كافر مشرك حلال الدم والمال، وإنْ قال: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله، وصلَّى وصام، وزعم أنه مسلم»[2].

وسئل أبناء الشيخ، وحمد بن ناصر، عن المشرك إذا قال: لا إله إلا الله حال الحرب؟ فأجابوا: هذا يحتاج إلى تفصيل، فإن كان المشرك لا يتلفظ بها في حال شركه وكفره، كحال المشركين الذين في زمن النبي ﷺ، فهذا إذا قال: لا إله إلا الله، وجب الكف عنه، لأنها دليل على إسلامه وإقراره؛ لأن المشركين في زمن النبي ﷺ لا

---

(١) «السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» (ص ٢٧٦).

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٠/ ٢٩٨).

يقولونها، وإذا قالها أحدهم كانت دالة على إسلامه، وهذا معنى الأحاديث التي جاءت في الكف عمن قال: لا إله إلا الله... وأما إذا كان المشرك يتلفظ بلا إله إلا الله، في حال كفره وردته، ويفعل من الأفعال ما يوجب كفره وأخذ ماله، فهذا يقتل ويباح دمه وماله، كما قال الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لما ارتدت العرب بعد وفاة رسول الله ﷺ، وكان فيهم طائفة يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويصلون، ولكنهم منعوا الزكاة[1].

فتأمل كيف قارن بين قتل أهل التوحيد ممن يتوسلون أو يتبركون بمن قاتلهم الصدِّيق وكانوا من أهل الردة لإنكارهم فرضية الزكاة، فهل إذا أنكر من يتلفظ بالشهادة فريضة من فرائض الدين وجحدها وكذَّب بها يتساوى بمن يتوسل بالصالحين؟!

ومن المقرر أن التوسل مشروع باتفاق أئمة الدين عدا هؤلاء الخوارج، فإذا خالفوا سواد الأمة في مثل هذا اتهموا سائرها بالشرك والضلال! وسيأتيك تقرير هذه المسألة مفصلًا إن شاء الله تعالى.

وجاء في «الدرر السنية في الأجوبة النجدية»: «فأمَّا بلاد نجد، فقد بالغ الشيطان في كيدهم وجدّ، وكانوا ينتابون قبر زيد بن الخطاب، ويدعونه رغبًا ورهبًا بفصيح الخطاب... ثم ذكر جملة من الشرك ثم قال: «ومن العجب أن هذه الاعتقادات الباطلة، والمذاهب الضالة، والعوائد الجائرة، والطرائق الخاسرة قد فَشَتْ وظَهَرَتْ، وعَمَّتْ وطَمَّتْ، حتى بلاد الحرمين الشريفين!... وأما بلاد مصر وصعيدها، وفيومها وأعماله، فقد جمعت من الأمور الشركية والعبادات الوثنية والدعاوى الفرعونية ما لا يتسع له كتاب، ولا يدنو له خطاب... كذلك ما يفعل في بلدان اليمن، جارٍ على تلك الطريق

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٩/ ٢٤٠).

والسنن، ففي صنعاء، وبَرْعُ[١]، والمَخَا[٢]، وغيرها من تلك البلاد ما يتنزَّه العاقل عن ذكره ووصفه، ولا يمكن الوقوف على غايته وكشفه، ناهيك بقوم استخفهم الشيطان، وعدلوا عن عبادة الرحمن إلى عبادة القبور والشيطان...

وفي أرض نجران[٣] من تلاعب الشيطان، وخلع رِبْقَةِ الإيمان، ما لا يخفى على أهل العلم بهذا الشأن...

وكذلك حلب ودمشق وسائر بلاد الشام، فيها من تلك المشاهد والنُّصُبِ والأعلام، ما لا يجامع عليه أهل الإيمان والإسلام، من أتباع سيد الأنام، وهي تقارب ما ذكرنا، من الكفريَّات المصرية، والتلطخ بتلك الأحوال الوثنية الشركيَّة.

وكذلك الموصل، وبلاد الأكراد، ظهر فيها من أصناف الشرك والفجور والفساد.

وفي العراق من ذلك بحره المحيط بسائر الخلجان، وعندهم المشهد الحسيني، قد اتخذه الرافضة وثنًا، بل ربًّا مدبرًا وخالقًا مسيِّرًا، وأعادوا به المجوسية، وأحيوا به معاهد اللات والعزى، وما كان عليه أهل الجاهلية.

وكذلك مشهد العباس، ومشهد عليّ، ومشهد أبي حنيفة، ومعروف الكرخي، والشيخ عبد القادر، فإنهم قد افتُتِنُوا بهذه المشاهد، رافضتهم وسنيَّتهم، وعدلوا عن أسنى المطالب والمقاصد، ولم يعرفوا ما وجب عليهم من حق الله الفرد الصمد الواحد»[٤].

---

(١) برع: بالفتح ثم السكون: حصن من حصون ذمار باليمن.

(٢) المخا: موضع باليمن بين زبيد وعدن بساحل البحر، وهو مقصور.

(٣) نجران: بفتح أوّله، وإسكان ثانيه، وهي مدينة بالحجاز من شقّ اليمن معروفة، سمّيت بنجران بن زيد بن يشجب بن يعرب، وهو أوّل من نزلها.

(٤) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٣٧٢: ٣٨٥).

فانظر إلى هذا الفكر الضال المنحرف الذي يتهم المسلمين في عقائدهم ويرميهم بالشرك ليس في بلاد الحرمين فقط، بل في مصر، واليمن، ونجران وحلب، وسائر بلاد الشام، والعراق، وغيرها من بلاد الإسلام، حتى يفيق الوهابية ويدرك شبابنا خطر تلك الفئة المنحرفة الخارجة عن سبيل المؤمنين.

ولم يقف الأمر إلى حَدِّ قتالهم المتوسلين، بل رأوا أنَّ مَنْ ترك الإسلام ولم يؤمن به يجب قتاله حتى يؤمن، فلا ندري أين سماحة الدين؟! وأين عدم إكراه الناس على الدخول فيه؟ فهذا هو الجهاد الذي يفهمه الوهابية ولا يعرفون غيره.

حتى قال محمد بن عبد الوهاب: «اعلم- وفقنا الله وإياك للإيمان بالله ورسوله-: أن الله سبحانه قال في كتابه: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٥].

فتأمل هذا الكلام: أن الله أمر بقتلهم وحصرهم، والقعود لهم كل مرصد، إلى أن يتوبوا من الشرك، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة»[١].

وهذا الكلام هو الضلال بعينه، فإن الله لم يأمرْنا بقتال المشركين لمجرد شركهم، ولا المخالفين لنا في الاعتقاد لمجرد اعتقادهم، فلم يأمرنا بقتالهم إلَّا إذا كانوا أهل حرب، أمَّا من سالمَنَا ورفض الدعوة فلا يحق مقاتلته، ومن استباح دم الناس بهذه الصورة فهو ظالم أفَّاك.

وبهذا لم يحفظ الوهابية دماء الناس وأموالهم وأعراضهم، وأتهموا الناس بالشرك الصريح، ورتبوا على ذلك أن غيرهم حلال الدم والمال، وإن شهدوا أن لا إله إلا الله، وصلوا وصاموا.

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٩/ ٢٣٧).

حتى يذكر الجبرتي في «تاريخه» أن الوهابيين حاربوا أهل الطائف وحاربهم أهلها ثلاثة أيام، حتى غلبوا فأخذ البلدة الوهابيون واستولوا عليها عنوة، وقتلوا الرجال، وأسروا النساء والأطفال، وهذا دأبهم مع من يحاربهم»(١).

وهذا وغيره ينبئك عن حالة السطو التي حوَّل بها ابن عبد الوهاب بلاد الحرمين إلى وهابية لا تعرف طريق السلف ولا العلم، بل لا ترى إلا تبديع المسلمين واتهامهم بالشرك والضلال، وهو ما ظهر بوضوح منذ ظهور الحركة الوهابية إلى أن جاء أمثال: حامد الفقي، وخليل هراس، وابن باز، وابن عثيمين، والألباني، والفوزان، والحوالي، والمدخلي، والحويني، والعدوي، وأمثالهم ممن كفَّروا المجتمعات، واتهموا الأمة بالشرك والضلال، وخاضوا في أئمة الدين، وكل ذلك تحت شعار التوحيد والمحافظة عليه.

وأنا أقرر قائلًا: بل تحت شعار التكفير والتضليل، وليس التوحيد، والله أسأل أن يبصرنا بديننا، وأن يعصمنا من فكر هؤلاء الخوارج، وأن يقيَ أمتنا وشبابنا شرورهم، آمين، آمين.



---

(١) «تاريخ عجائب الآثار» (٢/ ٥٥٤).

المبحث الخامس

هجر بلاد الحرمين لفكر ابن تيمية وابن عبد الوهاب

سبق وقد أشرنا من قبل أن الوهابية حركة دخيلة على بلاد الحرمين الشريفين، فلم يكن أهل مكة أو المدينة يدينون بمثل أقوال الوهابية؛ بل كانوا أشاعرة في الاعتقاد، صوفية في السلوك، وعندهم تدريس المذاهب الأربعة، وعلى رأسها مذهب الإمام الشافعي؛ بل كان أكثر الناس في بلاد الحرمين على مذهب الإمام الشافعي، كما يذكر ذلك الرحالة ابن بطوطة وغيره.

ولم يهتم علماء الحرمين عبر تاريخهم بفكر ابن تيمية قط، ولا كانوا يرون مقالته، ولا يذهبون مذهبه، ولا يرددون مقالاته، وكانت بلاد الحرمين تعج- عبر تاريخها- بأئمة الأشاعرة والتصوف، فقد كان بالحرم أبو يعقوب النهرجوري، المتوفى ٣٣٠هـ، من كبار مشايخ الصوفية وعلمائهم.

وقد درَّس في الحرم أبو بكر الكتاني شيخ الصوفية بمكة المتوفى ٣٩٣هـ وقد قيل عنه: إنه ختم القرآن الكريم في الطواف اثنى عشر ألف ختمة[1].

ودرَّس في الحرم الشريف أبو الحسن ابن جهضم المتوفى ٤١٤هـ، والذي قال عنه الحافظ الذهبي: «الشَّيْخُ الإِمَامُ الكَبِيْر، شَيْخُ الصُّوْفِيَّة بِالحرمِ».

ثم شيخ الصوفية بالحرم: أبو بكر ابن عمر بن شهاب الهمذاني الصوفي المتوفى ٦٤٧هـ، قال صاحب «العقد الثمين»: «نقلت وفاته من حجر قبره، وترجم فيها

---

(١) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (٢/ ٢٦٩).

بتراجم، منها: بقية السلف، شيخ الصوفية بالحرم الشريف»[1].

ويذكر الرحالة ابن جبير المتوفى ٦١٤هـ أن الحرم له نحوًا من عشرين بابًا، منها: باب صغير بإزاء بني شيبة شبه خوخة الأبواب: لا اسم له، وقيل: إنه يسمى باب الرباط، لأنه يُدخل منه لرباط الصوفية، ويقع بجوار باب بني شيبة، وله باب ينفذ منه إلى المسجد الحرام يسمى باب الرباط، وهو باب صغير بجوار باب بني شيبة، وأشار إليه التجيبي بينما سماه ابن بطوطة: «رباط السدرة» وذكر أن بابه يفتح على المسجد الحرام بجانب باب بني شيبة وسماه باب الرباط أيضًا[2].

فقد كان الصوفية لهم شيخ في الحرم، وكان به أئمة من كبار الصوفية، عرف ذلك من عرف، وجهل ذلك من جهل.

وكان الإمام رافع بن نصر البغدادي، المعروف بالحمّال، المتوفى ٤٤٧هـ فقيه الحرم المكي، وهو تلميذ أبي حامد الإسفراييني، والقاضي أبي بكر الباقلاني شيخا الأشعرية في زمانهما.

ثم شيخ الأشعرية والأصوليين المعروف بإمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨هـ.

ثم الحافظ ابن عساكر الدمشقي، وقُطْبُ الدّين أبو بكر القسطلاني المصري المتوفى ٦٨٦هـ، وشهاب الدين النويري، والجمال ابن ظهيرة، والعلامة الفيروز آبادي، والحافظ شمس الدين السخاوي، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والعلامة السمهودي، والعلامة ابن حجر الهيتمي الشهير بقارئ البخاري في الحرم، والعلامة الخطيب الشربيني، وابن علان، وأحمد زيني دحلان، ونور الدين التليني المصري خطيب الحرم المكي، وغيرهم خلائق لا يحصون إلى طبقة شيوخنا وشيوخ شيوخنا.

---

(١) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (٦/ ٢٧١).

(٢) رحلة ابن جبير (١/ ٧٤)، الرحلات المغربية والأندلسية (صـ ٣٩٠).

وجميعهم أشاعرة صوفية، وكل واحد منهم كان من أكبر أهل زمانه في العلم، فيا تُرى كيف كان سلف الوهابية كلهم أشاعرة، ثم صاروا بعد ابن عبد الوهاب يرونهم أهل بدعة وضلالة، وما من واحد ممن سمَّينا لك إلا ويناله النقد من الوهابية المعاصرة خاصة في مسائل العقائد.

أيرى هؤلاء أن سلفهم كانوا على ضلالة وشرك حتى جاء ابن عبد الوهاب؟! إنْ هذا إلا اختلاق!

وليعلم المعاصرون ومن يدَّعون أنهم ينتسبون إلى السلف أن السادة الأشاعرة وأهل الله من السادة الصوفية هم من نشروا العلوم في بلاد الحرمين، وهم الذين قاموا بتعليم العلم عبر التاريخ.

ثم صار الأمر إلى ما تراه الآن من سوء وقبح تجاه تلك الأعلام الشامخة، وحتى تدرك حقيقة ما كان عليه أهل مكة والمدينة فعليك بإدراك عدة مسائل مهمة مشهورة تنبئك عن الحالة الدينية المستقرة في بلاد الحرمين، لتدرك الفارق بين بلاد الحرمين قبل ابن عبد الوهاب وبعد ابن عبد الوهاب:

١- أهل مكة والمدينة يتبركون بالأماكن الشريفة:

لا شك أن التبرك أمر مشروع عند أئمة السلف منذ القرون الأولى إلى أن جاء ابن عبد الوهاب فأنكر ذلك على السلف، وزعم أن التبرك بالأماكن الشريفة عبودية لغير الله، وتقديس للجمادات، ونَعَتَ أصحابَها بالشرك المبيح للدم والمال والعرض.

وقد ثبت عن خَالِدَ بْنَ مُضَرِّسٍ أَنَّهُ رَأَى أَشْيَاخًا مِنَ الْأَنْصَارِ يَتَحَرَّوْنَ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَامَ الْمَنَارَةِ قَرِيبًا مِنْهَا».

ثم يقول الإمام الثقة أبو الوليد الأزرقي المتوفى ٢٥٠هـ: قَالَ جَدِّي (وجده محدث ثقة): الْأَحْجَارُ الَّتِي بَيْنَ يَدَيِ الْمَنَارَةِ- وَهِيَ مَوْضِعُ مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ- لَمْ نَزَلْ نَرَى

النَّاسَ وَأَهْلَ الْعِلْمِ يُصَلُّونَ هُنَالِكَ[1].

فهل أهل المدينة في القرون الأولى كانوا أهل جاهلية؟! وهل هؤلاء العلماء مبتدعة؟! وما هو موقف الوهابية من فعل أئمة الحرمين وعلمائهما، قبل سنة ٢٥٠هـ.

وورد عن أهل المدينة أنهم كانوا يتبركون بأرض صعيب التي كان رسول الله ﷺ يداوي بترابها.

فكان أهل المدينة يتبركون بأرض صعيب، وهي تقع بوادي بطحان، دون الماجشونية، وفيها حفرة يأخذ الناس من ترابها يتبركون به.

قال الإمام ابن النجار المتوفى ٦٤٣هـ: «ورأيت هذه الحفرة اليوم، والناس يأخذون منها، وذكروا أنهم جرَّبوه فوجوده صحيحًا، وأخذت أنا منها أيضًا»[2].

وقال العلامة السمهودي المتوفى ٩١١هـ: «وهذه الحفرة موجودة يؤثرها الخلف عن السلف، وينقلون ترابها للتداوي، وذكر المجد أنّ جماعة من العلماء ذكروا أنهم جرّبوه للحمى فوجدوه صحيحًا، قال: وأنا سقيته غلامًا لي مريضًا من نحو سنة تواظبه الحمى فانقطعت عنه من يومه»[3].

فما رأي الوهابية في فعل المسلمين خلفًا عن سلف، وما هو موقف ابن عبد الوهاب من تناقل العلماء لذلك واستحسانهم إياه! أيرى الوهابية أن العلماء الذين

---

(١) «أخبار مكة» للأزرقي (٢/ ١٧٤)، بتحقيق: رشدي الصالح ملحس، الناشر: دار الأندلس للنشر، بيروت.

(٢) «الدرة الثمينة في أخبار المدينة» لابن النجار (صـ ٤٢)، بتحقيق: حسين محمد علي شكري، الناشر: شركة دار الأرقم ابن أبي الأرقم.

(٣) «خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى» للسمهودي (١/ ١٧٣)، دراسة وتحقيق: د/ محمد الأمين محمد محمود أحمد الجكيني، طبع على نفقة السيد: حبيب محمود أحمد.

جربوا ذلك أهل شرك؟ وأن الإمام ابن النجار والسمهودي اللذين فعلا ذلك يوافقان على الشرك ويقلدان العوام في أفعالهم الشركية؟

ولما احترق المنبر الشريف الذي زاده سيدنا معاوية، قام بعض خلفاء بني الْعَبَّاس فجدده وَاتَّخذُوا من بقايا أَعْوَاد مِنْبَر النَّبِي ﷺ أمشاطًا للتبرك بهَا»[1].

قال ابن الضياء المتوفى ٨٥٤هـ: عن الحجر الذي كان يكلم رسول الله قبل البعثة: «كان معروفًا مقابل بيت أبي بكر حتى يذكر ابْن رُشيد فِي رحلته نقلًا عَن الْعلم أَحْمد ابن أبي بكر ابن خَلِيل الْعَسْقَلَانِي، عَن عَمه سُلَيْمَان بن خَلِيل، عَن ابْن أبي الصَّيف عَن الميَّانشي عَن كل من لقِيه بِمَكَّة، وَذكر ذَلِك ابْن جُبَير وَالنَّاس يتبركون بمسح هَذَا الْحجر إِلَى الْآن»[2].

فهل أهل مكة كانوا على الشرك مع استحسان العلماء والأئمة لهذا النوع من التبرك، أم أشرك أهل الحرمين كما يزعم ابن عبد الوهاب وطائفته، وأنهم عبدوا الأحجار من دون الله تعالى؟!

٢- أهل الحرمين يتعاهدون قبور الصحابة والأولياء بالزيارة:

فقد كان أهل الحرمين يتعاهدون قبور الصحابة بالزيارة رجاء البركة، حتى قال الإمام ابن النجار المتوفى ٦٤٣هـ عن قبر سيدنا العباس بن عبد المطلب والحسن بن عليّ: «والقبران في قبة كبيرة عالية قديمة البناء في أول البقيع، وعليها بابان يفتح أحدهما

---

(١) راجع: «تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف» لابن الضياء (صـ ٢٧٥)، بتحقيق: علاء إبراهيم، أيمن نصر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

(٢) راجع: «تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف» (صـ١٨٨).

في كل يوم للزيارة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين»[1].

وهو دليل على أن المسلمين في بلاد الحرمين لم يهجروا قبور الصحابة والتابعين؛ بل كانوا يداومون على زيارتها، وتفتح لهم الأبواب كل يوم للزيارة.

وقال الحافظ السخاوي عند ترجمة سيدنا حمزة بن عبد المطلب: «ودفن هو وابن أخته عبد الله بن جحش في قبر واحد ظاهر المدينة، وجعل على قبره قبة، فهو يُزار ويُتبرك به وبمحلّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[2].

فلماذا تحولت القبور في زمان الوهابية إلى مزارات شركية وكفرية، حتى هدموا قبور الصحابة وأخفوا أكثرها، ليس ذلك إلا لسوء نياتهم واتهامهم المسلمين بالكفر والضلال.

٤ - أهل مكة كانوا يحيون ليلة النصف من شعبان:

وفي ذلك يقول الإمام أبو عبد الله الفاكهي المتوفى ٢٧٢هـ: «وَأَهْلُ مَكَّةَ فِيمَا مَضَى إِلَى الْيَوْمِ إِذَا كَانَ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ خَرَجَ عَامَّةُ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَلَّوْا، وَطَافُوا، وَأَحْيَوْا لَيْلَتَهُمْ حَتَّى الصَّبَاحَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، حَتَّى يَخْتِمُوا الْقُرْآنَ كُلَّهُ، وَيُصَلُّوا، وَمَنْ صَلَّى مِنْهُمْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مِئَةَ رَكْعَةٍ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِالْحَمْدُ، وَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ، وَأَخَذُوا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَشَرِبُوهُ، وَاغْتَسَلُوا بِهِ، وَخَبَّؤُوهُ عِنْدَهُمْ لِلْمَرْضَى، يَبْتَغُونَ بِذَلِكَ الْبَرَكَةَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ»[3].

---

(١) «الدرة الثمينة في أخبار المدينة» (صـ ١٦٦).

(٢) «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» للحافظ السخاوي (١/ ٣٠٧)، الناشر: الكتب العلميه، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

(٣) «أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه» للفاكهي (٣/ ٦٤)، بتحقيق: عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ.

فما رأي الوهابية في فعل أهل مكة فيما مضى إلى عصر الإمام أبي عبد الله الفاكهي المتوفى ٢٧٢هـ، هل كان أهل مكة إلى هذا الوقت على بدعة وضلالة كما يزعم الوهابية الآن، أن مثل هذا الفعل بدعة لم ترد عن السلف الصالح؟

٥ - أهل الحرمين يحتفلون بمولد الرسول الكريم ﷺ:

كان أهل الحرم يحتفلون بيوم مولده الشريف ﷺ، ويطعمون فيه الناس، ويذكر ابن بطوطة أنهم كانوا يفتحون الكعبة في كل يوم جمعة، وفي يوم مولد رسول الله ﷺ، وقد قال عند ترجمة قاضي مكة وخطيبها ابن الإمام محيي الدين الطبري: «قاضي مكة، العالم، الصالح، العابد، نجم الدين، محمد ابن الإمام العالم محيي الدين الطبري، وهو فاضل كثير الصدقات والمواساة للمجاورين، حسن الأخلاق، كثير الطواف، ويطعم الطعام الكثير في المواسم المعظمة، وخصوصًا في مولد رسول الله ﷺ تسليمًا، فإنه يطعم فيه شرفاء مكة، وكبراءها، وفقراءها، وخدام الحرم الشريف، وجميع المجاورين، وكان سلطان مصر الملك الناصر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعظمه كثيرًا، وجميع صدقاته وصدقات أمرائه تجرى على يديه، وولده شهاب الدين فاضل، وهو الآن قاضي مكة شرَّفها الله»[(١)].

ولي على ما سبق إيراده تعليقان مهمان:

الأول: هل فِعْلُ أهل المدينة ومكة من التبرك وتعاهد قبور الصحابة من الشرك؟! وهل الإمام ابن النجار والسمهودي مشركان؟ فإني أجزم أنه لو خلق ابن عبد الوهاب في زمانهم لحكم عليهم جميعًا بالشرك والكفر كما فعل مع علماء عصره.

الثاني: لا شك أن هذه الأمور عند الوهابية بدعة وضلالة منكرة، اختلقها المبتدعة

---

(١) «رحلة ابن بطوطة» (١/ ٣٨٨)، الناشر: أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، عام النشر: ١٤١٧هـ.

من الصوفية على حدِّ زعمهم! ولا أدري ما موقفهم حين يرون أن هذا كان في القرون الأولى في البلد الحرام! ويحكيه أئمة الإسلام عن أسلافهم! فهل سيحكمون على أجدادهم بالشرك والبدعة والضلالة ويبادرونهم باللعنات، أم ماذا سيفعلون؟!

والأمثلة على هذا كثيرة لترى كيف أن الوهابية لو بُعثوا في الزمان الأول لحكموا بالشرك والضلالة على المسلمين في العهود الأولى، وخاصة على أهل الحرمين الشريفين، والله نسأل أن يعودوا إلى رشدهم ليريحوا الأمة من شرورهم وآثامهم، وأن يهديهم سواء السبيل، آمين.



المبحث السادس

بضاعة ابن عبد الوهاب وأتباعه في العلم

يمدح الوهابية شيوخهم بالمبالغة الفاحشة إلى حدٍّ يُظهر جهلهم بالعلم، فإذا تكلموا عن شيخ من شيوخهم، تراهم يقولون: هذا مفتي الأمة، وهذا أعلم أهل الأرض بالحديث، وهذا حامي حمى التوحيد، وهذا حامي حمى الشريعة، ناهيك عما يبالغون فيه من دعوى توسعهم في علوم المعقول والمنقول، وكثيرًا ما تجد أحد هؤلاء الممدوحين لا يجيد قراءة القرآن الكريم بغير لحنٍ، والأمثلة ظاهرة لمن استمع كبار شيوخهم وهم يقرءون القرآن الكريم، كقراءة الألباني، وابن عثيمين، وابن باز، والفوزان، التي تعج بالأخطاء التي لا تخفى على طويلب علم يحفظ القرآن الكريم مجوَّدًا، حتى رأيت بعض المعاصرين يذم علم التجويد ويراه بدعة!

وإذا ما فتَّشْتَ عمن يمتدحونه بهذه الصورة الفخيمة وأنه محدث العصر ومجتهد الزمان، تراه لا يعدو إلَّا أن يكون صحفيًّا لا علاقة له بالعلم والدين، أو واعظًا يجيد سرد القصص والحكايات.

والأمثلة على ما أقول كثيرة جدًّا، ولكن سنفرد مثالًا لكلامهم عن محمد بن عبد الوهاب؛ لترى الأمر على حقيقته أمام صورة شيخهم الأكبر ومجددهم الأعظم.

ولك أن تتأمل ما قاله الإمام محمد أنور شاه الكشميري الهندي في شرحه على «صحيح البخاري»: أما محمد بن عبد الوهاب النَّجْدِي؛ فإنه كان رجلًا بليدًا قليلَ العلمِ، فكان يتسارع إلى الحكم بالكفر، ولا ينبغي أن يقتحم في هذا الوادي إلا من يكون متيقِّظًا، متقِنًا، عارفًا بوجوه الكفر وأسبابِهِ[1].

---

(١) «فيض الباري على صحيح البخاري» (١/ ٢٥٢)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

ثم تأمل كلامهم عنه كما جاء في «الدرر السنية»: «بلغ في العلوم العقلية والنقلية مبلغًا صار بذلك أعجوبة العالم»[١].

ولا ندري من الذي وصف ابن عبد الوهاب بأنه أعجوبة العالم؟! فهل حقًّا برع ابن عبد الوهاب في العلوم العقلية والنقلية حتى صار أعجوبة العالم؟!

لا أدري أين براعته في العلوم العقلية والتي على رأسها: الفلسفة، والمنطق، والكلام؟ وابن عبد الوهاب نفسه يقرر أن هذه علوم محرمة، وهي أصل كل وباء على الأمة الإسلامية، فمثلًا يقول: «ولا نأمر بإتلاف شيء من المؤلفات أصلًا، إلا ما اشتمل على ما يوقع الناس في الشرك، كـ«روض الرياحين»، أو يحصل بسببه خلل في العقائد، كعلم المنطق»[٢].

فظهر من كلامه أن كتاب «روض الرياحين» للإمام اليافعي، وهو كتاب في علم آثار وأخبار وحكايات السلف يوقع الناس في الشرك، مع أنه كتاب مفيد وينقل منه كثير من المؤرخين ويعزو إليه، حتى قال حاجي خليفة المتوفى ١٠٦٧هـ عن الإمام اليافعي: كان عالمًا في علمي الحقيقة والشريعة، له تأليفات رائقة، منها: «روض الرَّياحين» و«الدر النظيم» و«مرآة الجنان»، وكان علمه يقتبس، وبركته تلتمس، ذا ورع وزهد، وتعبّد وكرامات ومناقب[٣].

ثم هو يرى أن علم المنطق يحصل بسببه خلل في العقائد!! ولا ندري كيف يقرر هذا وقد هذَّبه علماء الإسلام وكتب فيه كبار الأئمة الأعلام؟ فهل يصح أن يقال هذا عن علم المنطق وله مادة مقررة في كل مدارس العلم العتيقة؟!

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١٦/ ٣١٧).

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٢٢٨).

(٣) «سلم الوصول» (٢/ ٢٠٥).

وصفوة القول: لو كان محمد بن عبد الوهاب عالمًا بالمعنى المطابقي، لما تنازع الناس فيه بهذه الصورة، ولو كان عالمًا بحق لامتنع عن إطلاق لسانه بتكفير الناس وتبديعهم، ولو كان عالمًا بحق لما خالف السلف ونَهَجَ نَهْجَ الخوارج، وقس عليه كل أتباعه ومن يعتقدون بمذهبه.

ولو كان محمد بن عبد الوهاب عالمًا لظهر علمه حين كاتبه العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن عفالق الإحسائي المتوفى سنة ١١٦٣هـ برسالة يتحداه فيها بعد أن ادَّعى أنه مجدد الدين وناداه أتباعه بذلك، فأرسل إليه أن يبين له ما تحتوي عليه سورة العاديات من حقيقة شرعية، وحقيقة لغوية، وحقيقة عرفية، وكم فيها من مجاز مرسل، واستعارة تحقيقية، واستعارة وثاقية، واستعارة عنادية، واستعارة عامية، واستعارة خاصية، واستعارة أصلية، واستعارة تبعية، واستعارة مطلقة، واستعارة مجردة، واستعارة مرشحة، وموضع الترشيح والتجريد فيها، وموضع الاستعارة بالكناية، والاستعارة التخيلية، وما فيها من التشبيه الملفوف، والمفروق، والمفرد، والمركب، والتشبيه المجمل والمفصل، وما فيها من الإيجاز والإطناب والمساواة، والإسناد الحقيقي، والإسناد المجازي المسمى بالمجاز الحكمي، وأي موضع فيها وُضع المضمر موضع المظهر وبالعكس، وموضع ضمير الشأن، وموضع الالتفات، وموقع الفصل والوصل، وكمال الاتصال، وكمال الانقطاع، والجامع بين الجملتين المتعاطفتين، ومحل تناسب الجمل، ووجه التناسب، ووجه كماله في الحسن والبلاغة، وما فيها من إيجاز وقصر، وإيجاز حذف، وما فيها من احتراس وتتميم؟ وبيِّن لنا موضع كل ما ذكرت، وغير ذلك في وجوه الإعجاز، وطرق التحدي التي اشتملت عليه هذه السورة القصيرة، مما هو منصوص على جميعه، فلا أسألك إلا عما نص عليه ابن القيم وغيره، ولا أكلفك استخراج هذا إلا من الكتب المصنفة فيه، مع أن المستنبِط هو الذي له ملكة

راسخة في نفسه يدرك بها جميع ذلك من غير مراجعة عن هذا كله[1].

وخاطبه بمثل ذلك بمسائل في الحديث، والفقه، والميراث، فكان ابن عفالق يقول له: ففي هذه الملة الإسلامية قريب من سبعين ألف عالم، كل واحدٍ منهم تصانيفه تبلغ مئة مجلد ومئتين، وما بين ذلك، بل قد يكون أكثر أو أقل مما ذكرنا لك، ومنهم من بلغت فتاويه مجلدات، ومع كثرة مصنفات كل منهم، لم يدَّعِ واحد منهم بعض ما تدعيه، ولا شَمَّ رائحة ما تزعمه وتبديه[2].

ثم يختم رسالته إليه بقوله: واعلم أني كتبت لك مع علمي بعدم أهليَّتك للجواب عن سؤالٍ واحد مما هو مرقوم في هذا الكتاب، وأرى تكليفك الجواب كتكليف الذرة بحمل المجرة، أو كتليفك نحت صنم الحجَّار بمسيل العطار... ولكني رجوت أن تبصر عوار دعواك، وترى قبح خطاك، ولم أقصد بالمناظرة المكابرة، ولا السُباب والمناقرة، ولا الجدال المذموم، بل ابتغاء وجه الحي القيوم[3].

فانظر إلى مبلغ علم الرجل ولا أدري علام ينعتونه بالإمام، وشيخ الإسلام، والمجدد، والمصلح الكبير، وكلها لا يصح أن تطلق على محمد بن عبد الوهاب!

وقد حكوا في مناقشاته ما تضحك منه الثكلى، فيقول ابنُ عثيمين: «يُذْكَرُ أَنَّ الشَّيخَ مُحَمَّدَ بْنِ عبد الوهَّاب رَحِمَهُٱللَّهُ حِينَمَا سَافَرَ إلى مَكَّةَ، رَأى عالمًا من علمائها على كُرْسِيٍّ يحدِّث النَّاسَ، فَأَعْجَبَهُ حَدِيثُهُ، وَأُعْجِبَ به، فلمَّا أراد أن يقوم الشَّيْخُ من الكرسيِّ قَالَ: يا كَعْبَةَ الله! فَأَشْرَكَ! أَشْرَكَ وهو لايَدْرِي.

وكان رَحِمَهُٱللَّهُ ذكيًا – يعني: الشَّيخُ محمَّدُ بْنِ عبد الوهَّاب – فلمَّا انتهى الدَّرْسُ قال

---

(١) تهكم المقلدين في مدعي تجديد الدين لابن عفالق الإحسائي الحنبلي (صـ ١١).

(٢) تهكم المقلدين في مدعي تجديد الدين لابن عفالق الإحسائي الحنبلي (صـ ٥).

(٣) تهكم المقلدين في مدعي تجديد الدين لابن عفالق الإحسائي الحنبلي (صـ ١٧).

الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ: «أنا أَعْجَبَنِي كلامُك جزاك الله خيرًا وكلامُك طَيِّبٌ وعالمٌ، وأنا أريد أن أقرأ عليك من القرآن شَيْئًا».

قال: «تَفَضَّلْ يا ابني». فَقَرَأَ مِنْ آخِرِ القرآن: «قل أعوذ بربِّ النَّاس، قل أعوذ بربِّ الفلق، قل هو الله أحد، تبَّت، الكافرون، النَّصر، الكوثر، الماعون، لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ» وَوَصَلَ إلى «لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ» قال: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ﴾.

قال: فليعبدوا البيت؟! الشَّيخ: شلون «يعبدوا البيت»؟!!

الشَّيخ محمَّد: هكذا أنا أتعلَّم عليك.

الشَّيخ: لا يمكن؛ لو عبدوا البيت، لأشركوا، واللهُ ما يَأْمُرُ بالشِّرْكِ!

فقال الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ: إيشِ الصَّوَابُ؟

الشَّيْخُ قَالَ: الصَّوَابُ: ﴿فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ﴾.

يقول الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ: الله يجزيك خيرًا ويفتح عليك، طيِّب ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ﴾؟

يقول الشَّيخ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾، ولا أدعو الكعبة أو البيت.

قال الشَّيْخُ: «لا أَدْعُوهُ هو، ما هناك أَحَدٌ يُدْعَى إلَّا اللهُ.

قال الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ: «أنا سَمِعْتُكَ يا شيخُ لمَّا أردتَ أن تَقُومَ مِنَ الكُرْسِيِّ قُلْتَ: يا كَعْبَةَ اللهِ. قال الشَّيْخُ: اللهُ يَفْتَحُ عَلَيْكَ يا وَلَدِي، ثمَّ شَكَرَهُ، وقال له: جزاك اللهُ خيرًا[1].

فانظر إلى هذه السذاجة في الفهم، والسحطية في التعبير! ثم بهم يفتخرون به

---

(١) ذكرها غير واحد من الوهابية، منهم: محمد بن سعد الشويعر في كتابه: تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية (صـ ١٠٤)، وصاحب كتاب: من الحجرات الى الناس لعبد الرحمن اليحيا التركي.

ويصفونه بالمجدد! فهل قول الشيخ: يا كعبة الله، شرك ودعاء لغير الله تعالى؟ سبحانك هذا بهتان عظيم!

وما نقوله عن ابن عبد الوهاب نقوله عن غيره من أتباعه، الذين ليس لهم شيخ في العلم، وهم يظنون أنهم أعلم أهل زمانهم، ونسأل الله تعالى أن يهديهم سواء السبيل آمين.



المبحث السابع

تكفير أهل الأرض عند الوهابية

سبق وقد بيَّنَّا بعض النصوص التي يحكم بها الوهابية على أمة الإسلام جميعًا بالكفر والشرك، وأنه لم يبق من موحدين إلَّا ثلة قليلة يعنون بها أنفسهم.

ولا زلنا نقرر أن دعوة ابن عبد الوهاب ليست دعوة إلى التوحيد؛ بل دعوة إلى التكفير والتشريك وإحياء فكر الخوارج، فلم يَكْفُرْ الخلق أو يُشركوا بالله تعالى كما زعم ابن عبد الوهاب، بل هو من حكم عليهم بالكفر والشرك غلطًا، وقد شمل حكمه علماء عصره وليس العوام فقط، لتعلم أن ابن عبد الوهاب يمثل فكر الخوارج قولًا واحدًا.

فالوهابية وإلى زماننا يرون أن التوحيد كان قد رُفع من الأرض، وأن أكثر أهل الأرض قد ضلوا عن الإسلام وعبدوا الطواغيت والقبور، حتى جاء ابن عبد الوهاب فأعاد للإسلام عزه، وقاتل المرتدين وسبى أموالهم ونساءهم.

حتى قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن عن ظهور ابن عبد الوهاب: «كان أهل عصره ومصره في تلك الأزمان، قد اشتدت غربة الإسلام بينهم، وعفت آثار الدين لديهم، وانهدمت قواعد الملة الحنيفيَّة وغلب على الأكثرين ما كان عليه أهل الجاهلية، وانطمست أعلام الشريعة في ذلك الزمان، وغلب الجهل والتقليد والإعراض عن السنة والقرآن»[1].

تلك النظرة السوداوية التي يراها الوهابية في المجتمعات المسلمة ولم يرها إلا ابن

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٣٧٨)، «فتاوى الأئمة النجدية» (١/ ٤٩).

عبد الوهاب وأتباعه فقط، أما علماء الإسلام في المشارق والمغارب فهم في نظره على الشرك والضلال كما يزعم ابن عبد الوهاب وشيعته، ولم يُحيوا دِينًا ولا شريعة، هكذا كفَّر أهل الأرض، وكفَّر العلماء بسكوتهم أو انحرافهم.

وهو عين ما نص عليه الشيخ محمد بن ناصر الحازمي- الآخذ عن الإمام الشوكاني- في قوله: «وأشهر ما ينكر عليه خصلتان كبيرتان:

الأولى: تكفير أهل الأرض بمجرد تلفيقات لا دليل عليها، وقد أنصف السيد الفاضل العلامة: داود بن سليمان في الرد عليه في ذلك.

الثانية: التجاري على سفك الدم المعصوم بلا حجة ولا إقامة برهان»[1].

وكتب العلامة ابن عابدين المتوفى ١٢٥٢هـ في حاشيته مطلبًا بعنوان: (مطلب في أتباع عبد الوهاب الخوارج في زماننا)، ثم قال: «اعتقدوا أنهم هم المسلمون، وأن من خالف اعتقادهم مشركون، واستباحوا بذلك قتل أهل السنة وقتل علمائهم حتى كسر الله تعالى شوكتهم، وخرَّب بلادهم، وظفر بهم عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومئتين وألف»[2].

وقال العلامة الشافعي عبد الحميد الشرواني المتوفى ١٣٠١هـ نزيل مكة المكرمة: «(قَوْلُهُ: وَالْمُنَازِعُ إلَخْ)، وَهُوَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمَنْ تَبِعَهُ مِنْ الْفِرْقَةِ الضَّالَّةِ الْمَشْهُورَةِ فِي زَمَنِنَا بِالْوَهَّابِيَّةِ خَذَلَهُمْ اللَّهُ تَعَالَى»[3].

وحتى تعلم صدق ما قاله الأئمة في حق الوهابية لك أن تتأمل ما يلي:

جاء في رسالة الشريف غالب وعلماء الوهابية: «نشهد- ونحن علماء مكة،

---

(١) «أبجد العلوم» (ص٦٧٩)

(٢) «حاشية ابن عابدين» (٤/ ٢٦٢).

(٣) «حاشية الشرواني على تحفة المحتاج» (٤/ ١٤٤).

الواضعون خطوطنا وأختامنا في هذا الرقيم- أن هذا الدين الذي قام به الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، ودعا إليه إمام المسلمين سعود بن عبد العزيز، من توحيد الله، ونفي الشرك، الذي ذكره في هذا الكتاب، أنه هو الحق الذي لا شك فيه ولا ريب، وأن ما وقع في مكة والمدينة، سابقًا، ومصر والشام وغيرهما من البلاد إلى الآن، من أنواع الشرك المذكورة في هذا الكتاب وأنه: الكفر المبيح للدم والمال والموجب للخلود في النار، ومن لم يدخل في هذا الدين، ويعمل به، ويوالي أهله، ويعادي أعداءه، فهو عندنا كافر بالله واليوم الآخر، وواجب على إمام المسلمين والمسلمين، جهاده وقتاله، حتى يتوب إلى الله مما هو عليه، ويعمل بهذا الدين»[1].

وهذا النص وحده دليل على تكفير الوهابية للمجتمع واتهام الخلق بالشرك، واستباحة دمائهم وأموالهم، ولتتأمل: «وأن ما وقع في مكة والمدينة، سابقًا، ومصر والشام وغيرهما من البلاد إلى الآن، من أنواع الشرك المذكورة في هذا الكتاب أنه: الكفر، المبيح للدم والمال والموجب للخلود في النار»، لترى من أين تستمد الحركات المتطرفة استباحتها لدماء الخلق، ولا تعجب.

وجاء في الكتاب تكفير أهل الشام، وأنهم يعبدون قبر ابن عربي ونصه: «وهم يعبدون ابن عربي، جاعلين على قبره صنمًا يعبدونه، ولست أعني أهل الشام كلهم، حاشا وكلَّا؛ بل لا تزال طائفة على الحق، وإن قلَّتْ، واغتربت»[2].

وهذا النص يشير فيه إلى أن معظم أهل الشام عبدوا ابن عربي عدا فئة قليلة قلّت واغتربت!!. سبحانك هذا بهتان عظيم.

وجاء فيه: «وكثر الشرك في القرى والأمصار: وصاروا لا يعرفون من التوحيد إلَّا

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٣١٤).

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٢/ ٤٥).

ما تدعيه الأشاعرة من تأويل صفات الرب والإلحاد فيها، فصاروا كذلك حتى نُسِيَ العلم، وعم الشرك والبدع إلى منتصف القرن الثاني عشر، فإنه لا يُعْرَفُ إذْ ذاكَ عالم أنكر شركًا أو بدعة مما صار في آخر هذه الأمة»[1].

فتأمل قوله: «وعمَّ الشرك والبدع»، ثم يقول بعدها عبارة مخزية يتهم فيها علماء الإسلام: «فإنه لا يُعْرَفُ إذ ذاك عالم أنكر شركًا أو بدعة مما صار في آخر هذه الأمة»، فكأن الأمة أشركت والعلماء لم ينهوا، فبُعث ابن عبد الوهاب ليصحح للناس عقائدهم من جديد في وقت مات فيه علماء الدنيا؟!

.وجاء في «الدرر السنية في الأجوبة النجدية»: «فأما بلاد نجد، فقد بالغ الشيطان في كيدهم وجدّ، وكانوا ينتابون قبر زيد بن الخطاب، ويدعونه رغبًا ورهبًا بفصيح الخطاب... ثم ذكر جملة من الشرك ثم قال: «ومن العجب أن هذه الاعتقادات الباطلة، والمذاهب الضالة، والعوائد الجائرة، والطرائق الخاسرة قد فشَتْ وظهرَتْ، وعمَّتْ وطمَّتْ، حتى بلاد الحرمين الشريفين!».

... وأما بلاد مصر وصعيدها وفيومها وأعماله، فقد جمعت من الأمور الشركية والعبادات الوثنية والدعاوى الفرعونية ما لا يتسع له كتاب، ولا يدنو له خطاب...

كذلك ما يفعل في بلدان اليمن، جارٍ على تلك الطريق والسنن، ففي صنعاء، وبَرْعْ[2]، والمَخَا[3]، وغيرها من تلك البلاد ما يتنَزه العاقل عن ذكره ووصفه، ولا يمكن الوقوف على غايته وكشفه، ناهيك بقوم استخفهم الشيطان، وعدلوا عن عبادة الرحمن إلى عبادة القبور والشيطان...

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٢/ ٢٢٠).

(٢) برع: بالفتح ثم السكون: حصن من حصون ذمار باليمن.

(٣) المخا: موضع باليمن بين زبيد وعدن بساحل البحر، وهو مقصور.

وفي أرض نجران من تلاعب الشيطان، وخلع رِبْقَة الإيمان، ما لا يخفى على أهل نعمه بهذا الشأن...

وكذلك حلب ودمشق وسائر بلاد الشام، فيها من تلك المشاهد والنُّصُبِ والأزلام، ما لا يجامع عليه أهل الإيمان والإسلام من أتباع سيد الأنام، وهي تقارب ما ذكرنا من الكفريات المصرية، والتلطخ بتلك الأحوال الوثنية الشركية.

وكذلك الموصل وبلاد الأكراد، ظهر فيها من أصناف الشرك والفجور والفساد.

وفي العراق من ذلك بحره المحيط بسائر الخلجان، وعندهم المشهد الحسيني قد اتخذه الرافضة وثنًا، بل ربًّا مدبرًا وخالقًا مُيَسِّرًا، وأعادوا به المجوسية، وأحيوا به معاهد اللات والعزى، وما كان عليه أهل الجاهلية.

وكذلك مشهد العباس، ومشهد عليّ، ومشهد أبي حنيفة، ومعروف الكرخي، والشيخ عبد القادر، فإنهم قد افتُتِنُوا بهذه المشاهد، رافضتهم وسنيّتهم، وعدلوا عن أسنى المطالب والمقاصد، ولم يعرفوا ما وجب عليهم من حق الله الفرد الصمد الواحد»[1].

فلم يحفظ الوهابية حق كلمة التوحيد، فأطلقوا ألسنتهم بالتكفير على كل من نطق بالشهادة وإن صلى وصام، لأنه كافر من جهةٍ عندهم، وتلك الجهة لا تحفظ عليه أمر الإسلام، وهذا هو مسلك الخوارج الذين حكموا على الصحابة بالكفر لشبهة فارغة هي شبهة التحكيم.

ولك أن تتأمل كيف كان موقف أحد كبارهم وهو ابن باز عندما سئل: هل يجوز لعن حاكم العراق[2]؟ لأن بعض الناس يقولون: إنه ما دام ينطق بالشهادتين نتوقف في لعنه، وهل يجزم بأنه كافر؟ وما رأي سماحتكم في رأي من يقول بأنه كافر؟

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٣٧٢: ٣٨٥).

(٢) يقصد: الرئيس صدام حسين رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

فأجاب: هو كافر، وإن قال: لا إله إلا الله، حتى ولو صلى وصام، ما دام لم يتبرأ من مبادئ البعثية الإلحادية، ويعلن أنه تاب إلى الله منها وما تدعو إليه، ذلك أن البعثية كفر وضلال، فما لم يعلن هذا فهو كافر[(١)].

هكذا وبكل سهولة يحكم ابن باز على حاكم مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله بأنه كافر قولًا واحدًا، ولا أدري من أين استقى ابن باز دينه وعقيدته وعلمه؟ ومن الذي أعطاه الحق لتكفير الناس بهذه الصورة المقذعة، ومن أين أتى بتلك الجراءة على التكفير؟!

بل سئل في مرة أخرى: هل يُعتبر الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله كفارًا؟ وإذا قلنا: إنهم مسلمون، فماذا نقول عن قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]؟

فكان جوابه: الحكام بغير ما أنزل الله أقسام، تختلف أحكامهم بحسب اعتقادهم وأعمالهم، فمن حكم بغير ما أنزل الله يرى أن ذلك أحسن من شرع الله فهو كافر عند جميع المسلمين، وهكذا من يحكم القوانين الوضعية بدلًا من شرع الله، ويرى أن ذلك جائز، ولو قال: إنَّ تحكيم الشريعة أفضل؛ فهو كافر؛ لكونه استحلَّ ما حرَّم الله[(٢)].

ولا شك أن هذا الكلام لا يصدر إلا عن جاهل بأحكام الشريعة، فإن ابن باز يرى أن الحكم بالقوانين الوضعية مجانب للشريعة، وهذا في حدِّ ذاته مغالطة كبيرة لا تنبئك عن فقه ولا عن علم.

ثم يقول بعدها: «وهكذا- أي: يكفر- من يُحَكِّمُ القوانين الوضعية بدلًا من شرع الله، ويرى أن ذلك جائز، ولو قال: إنَّ تحكيم الشريعة أفضل فهو كافر لكونه استحل

---

(١) «مجموع فتاوى ابن باز» (٦/ ١٢١، ١٢٢).

(٢) «مجموع فتاوى ابن باز» (٤/ ٤١٦).

ما حرم الله»، فإن هذا كلام لا زمام له ولا خطام، ولا رصيد له في العلم ولا في الدين.

ويقول ابن عثيمين: «أما حُكَّامُنَا اليوم فلا يوثق بدينهم، يعني: أكثرهم لا يوثق بدينه، ولا يوثق بنصحه للأمة، ولو فتح الباب لقال هؤلاء الحكام- وأعني بذلك بعضهم- لقالوا: إقامة الحد في هذا العصر لا يناسب؛ لأن أعداءنا من الكفار يتهموننا بأننا همج، وأننا وحوش، وأننا نخالف ما يجب من مراعاة حقوق الإنسان؛ ثم يرفع الحدود كليًّا كما هو الواقع الآن في أكثر بلاد المسلمين مع الأسف؛ حيث عطلت الحدود من أجل مراعاة أعداء الله»[1].

وهذا وغيره ينبئك عن مدى خطورة هذا الفكر وأثره السيئ على الأمة الإسلامية، وأنه وبكل صراحة إحياء لفكر الخوارج الذين كفَّروا الصحابة واتهموهم بالكفر والضلال.

ولا تعجب حينئذ عندما تسمع ما رواه الإمام البخاري في «صحيحه» عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، وَفِي يَمَنِنَا»، قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا، قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، وَفِي يَمَنِنَا»، قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا، قَالَ: «هُنَاكَ الزَّلَازِلُ، وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ»[2].

وقد اختلفوا في قرن الشيطان، فقال بعضهم: العراق نظرًا للفتنة التي وقعت بين الصحابة، وأكثر العلماء على أنها نجد المشهورة، لأنها جهة المشرق بالنسبة للمدينة، ولأنها من ربيعة ومضر كما جاء في النص النبوي، ولي في هذه المسألة بحث مستقل، يسَّر الله إخراجه آمين.

والله تعالى أعلى وأعلم وأجل وأكرم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) «فتاوى علماء البلد الحرام» (صـ ٤٨٣، ٤٨٤).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» (٧٠٩٤).

المبحث الثامن

من صور التكفير عند الوهابية المعاصرة: ابن باز نموذجًا

لا أذكر لك هنا خطر ابن باز وأقواله في التبديع والتضليل للأمة الإسلامية فهذا في كلامه وكتبه كثير خارج عن الحصر، حتى إنه يعلِّق على الحافظ ابن حجر في مواطن كثيرة من تعليقاته على «فتح الباري» فيصف مقالات بعض السلف أو تعليقات ابن حجر بأنها بدعة وشرك وضلالة.

لكنني سأذكر لك كيف أن ابن باز كان متهورًّا وجسورًا على التكفير كابن عبد الوهاب تمامًا، وإليك بعض الأمثلة من نصوصه ليستبصر من أراد أن يستبصر:

المثال الأول: قال عن بردة الإمام البوصيري: «أما القصائد التي فيها الشرك، مثل البردة إذا أقروا ما فيها من الشرك، مثل قوله:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به*سواك عند حلول الحادث العمم

من يعتقد هذا فهو كافر، نسأل الله العافية»[1].

وبردة الإمام البوصيري شرحها عشرات من كبار الحفاظ والأئمة، ولم يقل حافظ أو إمام قط بأن فيها شرك أو بدعة!!

فالمسلمون الذين قرأوا البردة واعتقدوا بما فيها من التوسل كفار عند ابن باز، هذا نص كلامه، وقد شرحها أئمة الإسلام وشرحوا هذه الأبيات المشكلة عند ابن باز وأتباعه، ولم يروا فيها ثمَّة مخالفة، وعلى رأس هؤلاء الأئمة: الإمام أبو شامة المقدسي المتوفى ٦٦٥هـ، والإمام ابن الصائغ المتوفى ٧٧٦هـ، والعلامة ابن مرزوق التلمساني

---

(١) «فتاوى نور على الدرب» لابن باز (٣/ ٥٤)، بعناية الشويعر.

المتوفى ٧٨١هـ، والإمام بدر الدين الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ، والإمام جلال الدين أبو طاهر الحنفي المتوفى ٨٠٣هـ، والعلامة الكبير الفيروز آبادي المتوفى ٨١٧هـ، والعلامة شمس الدين الحلبي المتوفى ٨٤٩هـ، والإمام جلال الدين المحلي ٨٦٤هـ، والشيخ علي البسطامي المتوفى ٨٧٥هـ، والشيخ خالد الأزهري المتوفى ٩٠٥هـ، والعلامة شهاب الدين القسطلاني المتوفى ٩٢٣هـ، ثم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري المتوفى ٩٢٦هـ، والشيخ محيي الدين المعروف بشيخ زاده المتوفى ٩٥١هـ، والشيخ بدر الدين الغزي المتوفى ٩٨٤هـ، وشيخ الحرم النبوي ابن بدر الدين المنشي الرومي المتوفى ١٠٠١هـ، والمُلا علي القاري الحنفي المتوفى ١٠١٤هـ، وشرحها بالجامع الأزهر محمد بن سليمان الكردي المتوفى ١٠٤٨هـ، ولشيخ الأزهر إبراهيم الباجوري المتوفى ١٢٧٦هـ حاشية عليها، وغيرهم خلائق لا يحصون، ولم يقل واحد قط: إن فيها شرك أو تحتوي على بدعة، مما يدلك على ضلال قول ابن باز ومخالفته إجماع الأمة من قبله، وأنه وأمثاله لو قرأوا شرحًا من تلك الشروح ووقفوا على فهم كلام أئمة العلم لما وقعوا فيما وقعوا فيه من ضلال.

المثال الثاني: رأينا ابن باز يجعل التبرك بغير النبي ﷺ من الكفر الأكبر فيقول: «لم يفعله الصحابة مع الصدِّيق، ولا مع عمر، ولا مع عثمان، ولا مع عليّ، ولا مع غيرهم، لعلمهم أن هذا خاص بالرسول ﷺ دون غيره: التبرك بشعره، التبرك بعرقه وبوضوئه، هذا خاص به ﷺ، أما غيره فبدعة لا يجوز، وإذا اعتقد أنه يحصل له البركة من هذا الشخص صار كفرًا أكبر، نسأل الله العافية»[1].

فتأمل قوله: «صار كفرًا أكبر»، مع أنه قد ثبت تبرك الصحابة ببعضهم، وكذا من جاء بعدهم من التابعين والأئمة بما لا يسعنا حصره وتتبعه، وسوف يأتيك بيان بعض

---

(١) راجع: «فتاوى نور على الدرب» لابن باز (١٧٨/٢)، بعناية الشويعر.

هذا في الصفحات القادمة.

المثال الثالث: ابن باز يكفر صدام حسين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

لم يقف الأمر بابن باز عند تكفير المتوسلين والمتبركين بل سئل: هل يجوز لعن حاكم العراق؟ لأن بعض الناس يقولون: إنه ما دام ينطق بالشهادتين نتوقف في لعنه، وهل يجزم بأنه كافر؟ وما رأي سماحتكم في رأي من يقول بأنه كافر؟ فأجاب: هو كافر، وإن قال: لا إله إلا الله، حتى ولو صلى وصام، ما دام لم يتبرأ من مبادئ البعثية الإلحادية، ويعلن أنه تاب إلى الله منها وما تدعو إليه، ذلك أن البعثية كفر وضلال، فما لم يعلن هذا فهو كافر»[1].

هكذا وبكل سهولة يحكم ابن باز على حاكم مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله بأنه كافر قولًا واحدًا، ولا أدري من أين استقى ابن باز دينه وعقيدته وعلمه؟ ومن الذي أعطاه الحق لتكفير الناس بهذه الصورة المقذعة.

المثال الرابع: يكفر ابن باز كل حكام المسلمين لأنهم لا يُحَكِّمون الشريعة حتى وإن قالوا: إن الشريعة أفضل.

فسئل مرة عن عموم الحكام المسلمين: هل يُعتبر الحكام الذين يحكمون بغير ما أنزل الله كفارًا؟ وإذا قلنا إنهم مسلمون فماذا نقول عن قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾؟.

الجواب: الحكام بغير ما أنزل الله أقسام، تختلف أحكامهم بحسب اعتقادهم وأعمالهم، فمن حكم بغير ما أنزل الله يرى أن ذلك أحسن من شرع الله فهو كافر عند جميع المسلمين، وهكذا من يحكم القوانين الوضعية بدلًا من شرع الله، ويرى أن ذلك

---

(١) راجع: «مجموع فتاوى ابن باز» (٦/ ١٢١، ١٢٢).

جائز، ولو قال: إنَّ تحكيم الشريعة أفضل؛ فهو كافر؛ لكونه استحلَّ ما حرَّم الله[١].

ولا شك أن هذا الكلام لا يصدر إلا عن جاهل بأحكام الشريعة، فإن ابن باز يرى أن الحكم بالقوانين الوضعية مجانب للشريعة، وهذا في حدِّ ذاته مغالطة كبيرة لا تنبئك عن فقه ولا عن علم.

ثم يقول بعدها: «وهكذا- أي: يَكْفُرُ- من يحكم بالقوانين الوضعية بدلًا من شرع الله، ويرى أن ذلك جائز، وهو كافر عند ابن باز كذلك وإن قال: إنَّ تحكيم الشريعة أفضل فهو كافر لكونه استحل ما حرم الله»، فإن هذا كلام لا زمام له ولا خطام، ولا رصيد له في العلم ولا في الدين.

المثال الخامس: ابن باز يكفر المعتزلة.

حكم ابن باز بالكفر على الفرق الإسلامية المخالفة لأهل السنة وخاصة المعتزلة مع اتفاق المسلمين على أنهم ليسوا بكفار فيقول: «الذين يقولون: إن القرآن مخلوق، معناه: إنكار أنه كلام الله، وهذا كفر أكبر، وهكذا من قال: إن الله لا يرى، فمن أنكر رؤية الله في الآخرة، رؤيته في الجنة فهذا كفر أكبر»[٢].

وقد اتفق المسلمون على عدم تكفير المعتزلة كفرًا أكبر كما يزعم ابن باز، بل قيل عنهم: مبتدعون وضُلَّال، ولكن لم يكفرهم أئمة السنة، وقد كان الإمام أحمد بن حنبل يصلي خلف المعتزلة مع قولهم بخلق القرآن وإنكار الرؤية، مما يدلك على خلل كبير ولهج بالتكفير عند ابن باز ومدرسته الوهابية التي هي أبعد ما تكون عن منهج السلف.

المثال السادس: لا يجوز- عند ابن باز- الدعاء لمن مات وهو لا يصلي؛ لأنه كافر.

---

(١) راجع: «مجموع فتاوى ابن باز» (٤/ ٤١٦).

(٢) راجع: «فتاوى نور على الدرب» (١/ ١٥٤).

وسئل ابن باز عما تفعله المرأة إذا تُوفي زوجها وكان لا يصلي فقال: «لا تتصدقي عنه بشيء، ولا تدعي له، ولا تستغفري له؛ لأنه مات على كفر - نسأل الله العافية- أما الصدقة من مالك في وجوه البر في الفقراء والمساكين ليس عن زوجك، بل لنفسك، مصلحتك، أنت تتصدقين على الفقراء والمساكين، في عمارة مسجد، في جهاد في سبيل الله، كل هذا لك أجره، أما هو فلا، ما دام مات وهو لا يصلي لا تتصدقي عنه»[1].

وقد اتفق أئمة الإسلام على خلاف ذلك، وأن المرء لا يكفر بالمعاصي باتفاق أئمة السنة، وحملوا ما جاء من أحاديث ومقالات عن السلف أنه ليس على ظاهره، وأنه سيق على جهة التغليظ، ومبحث هذا واضح في كتب الفقه على المذاهب الأربعة المعتمدة.

المثال السابع: من قال: إن غير الله يعلم الغيب فهو كافر.

فيقول ابن باز هكذا بإطلاق دون النظر في جميع النصوص الشرعية، ودون التفرقة بين الغيب المطلق والجزئي فيقول: «من اعتقد أن غير الله يعلم الغيب فهذا كفر أكبر»[2].

مع أن الله تعالى يقول: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ [الجن: ٢٧] يعني: الرسول يعلم الغيب بما علمه الله إياه بنص القرآن الكريم، وبإجماع المسلمين، وتُعرض أعمالنا عليه وهو في قبره بنص حديث الأعمال، وغير الرسول يعلم الغيب على جهة الكرامة وهذا متواتر عن السلف الصالح، فالعجب كل العجب من هذا الضلال المبين الذي يقوله ابن باز.

هذه بعض النقولات الصريحة في التكفير عند مفتيهم الأكبر ابن باز؛ حتى يعلم

---

(١) «فتاوى نور على الدرب» (٦/ ٩٢).

(٢) «فتاوى نور على الدرب» (صـ ٢٤٥).

الوهابية ومن يرون فيهم كمال العلم والديانة أن شيوخهم كانوا من كبار التكفيريين، وأنهم أطلقوا ألسنتهم في الأمة كلها بالكفر، أما التبديع والتضليل في كلامه وكلامهم فسيل جارف عنده وعندهم جميعًا، إذ لا زمام له ولا خطام.

والله أسأل أن يطهر الأرض منهم ومن كتبهم، وأن يعيد المسلمين إلى المدارس العلمية الكبرى ومنهاج أسلافهم من الصالحين، آمين.



المبحث التاسع

الوهابية وأثرهم في ظهور الإلحاد

لا يخفى على مستبصر أن ظهور الإلحاد تختلف أسبابه في المجتمعات الغربية عن ظهوره في المجتمعات الشرقية.

وبالاستقراء والتتبع أقول: من أهم أسباب ظهور الإلحاد في محيطنا الإسلامي: التشدد والتعنت والجمود في فهم الدين وعدم البصر بالواقع، وعدم التعايش معه بروح الإسلام.

فطريقة الوهابية في تقرير العقائد والأحكام لا تقود إلّا إلى ذلك حتمًا.

حتى أصبحت السعودية- فيما نأسف له- هي الدولة الأولى في العالم العربي في نسبة الإلحاد؛ إذ تقدر نسبة الإلحاد فيها على ما جاء في دراسة (وين غالوب الدولي) بـ ٥٪ من سكان السعودية، مقابل ١٩٪ غير متدينين[1].

وهذا نذير سيئ حين تصل نسبة الإلحاد في بلاد الحرمين الشريفين إلى هذا الحد، مع العلم أن هذه الإحصائية قد صدرت تحديدًا في عام ٢٠١٢م.

وهذا أثر متوقعٌ نتيجة الجمود والانغلاق الذي يعيشون فيه، وقد أخبرنا بعض شيوخنا ببصيرته النافذة- منذ سنوات- بما يحدث الآن في السعودية من انفتاح مذموم في أغلبه؛ لأن تضييق الخناق على الناس في أمر الدين، والتشدد والتعنت الزائد عن الحد لا يولد إلَّا أمرًا عكسيًّا لما كانوا يعيشون فيه.

وقد جلستُ مع غير واحد من الملحدين، فوجدت أن معظمهم يتنكر للدين

---

(١) راجع: «سوسيولوجيا الإلحاد في العالم العربي» (صـ٤).

لأجل مواقف المتشددين وعمليات الإرهاب والتكفير والتبديع، وكثيرًا ما يبدأ الحديث عن الإسلام برموز التيار الوهابي.

وقد كان من ضمن تلك الجلسات أن دُعيت للجلوس مع إحدى الفتيات بدعوة من والديها وبحضورهم، وهي طالبة بكلية الطب، ولما بدأت معها الحوار بدأت تصرح بإنكار وجود الله تعالى، وبدأت تطعن في الدين عمومًا، وكان العجيب عندي أن والدها رجل ذو لحية كبيرة، وأمها سيدة فاضلة منتقبة، ولكن لما سألت الفتاة: ما الذي أوصلكِ إلى هذا وأنتِ في بيتٍ متدينٍ؟ كانت الطامة الكبرى حين أخبرتني أنها كانت تعيش مع أبيها وأمها في السعودية إلى مرحلة الثانوية، وأنهما كانا يضيقان عليها غاية التضييق في الملبس والكلام ونحوه، وكانا يجبرانها على ذلك، حتى إنها ما كانت تنزع القفازين من يدها رغمًا عنها، فلما ابتعدَتْ عن والدها، ونزَلتْ إلى الدراسة بمصر بمفردها تغير حالها حين أرادت أن تخرج من حالة الكبت الديني والتسلط الواقع عليها طول مراحل عمرها السابقة، ففهمتُ أن البنت بدأت تتحرر من هذا التضييق والكبت الذي كانت تعيش فيه جبرًا وقهرًا، وذلك لأنهما ما علَّماها أن تفعل ذلك عن طريق الحب والاقتداء، بل تعنتًا وتشددًا وإرغامًا لها، فلا شك أن هذه الصورة متكررة ومتجددة في كثير من بيوتنا، وأكثر من أن تُحصى، وهي طريق إلى الإلحاد، أو على الأقل تولد نفورًا وسخرية من الدين؛ إن بقي الإنسان على إسلامه ظاهرًا.

ولنأخذ مثالًا ظاهرًا يبرز أثر الفكر الوهابي في وجود النزعة الإلحادية المعاصرة، وهو عبد الله القصيمي المتوفى ١٩٩٦م.

فعبد الله القصيمي أشهر الملاحدة العرب عامة، والسعوديين خاصة، ولم يكن الرجل بعيدًا عن الدين أو العلم، بل كان وهابيًّا متزمّتًا، وكان مولعًا بقراءة كتب الحديث، ومولعًا بالدفاع عن فكر محمد بن عبد الوهاب، ويعتبره الإسلام أولًا وآخرًا.

وقد نشأ وتربى في القصيم، وطلب العلم على مشايخها، ثم نزل إلى الأزهر الشريف فوجد منهجًا مختلفًا عما تعلمه في بلاده، فبدأ يرد على علماء الأزهر الشريف، وهو في سنٍّ مبكرة، وكتب كتابه المشهور: «البروق النجدية في اكتساح الظلمات الدجوية» عام ١٩٣١م.

وهو كتاب يرد فيه على العلامة الكبير يوسف الدجوي أحد كبار علماء الأزهر آنذاك، ويتناول فيه مسائل فرعية حول التوسل والتبرك والزيارة ونحوها مما يراه القصيمي من الشرك الواضح كعادة الوهابية، وكان من جراء ذلك خروجه عن النسق العلمي، وصدر قرار الأزهر الشريف في نفس العام ١٩٣١م بفصل القصيمي من الأزهر الشريف؛ لأجل وهابيته ونزعته التكفيرية، وأحكامه الطائشة المخالفة للمنهج العلمي المستقر.

وبعدها زاد حنَقه على الأزهر الشريف وعلمائه فكتب: «شيوخ الأزهر والزيارة في الإسلام» عام ١٩٣١/ ١٩٣٢م، ثم كتب: «الفصل الحاسم بين الوهابيين وخصومهم» ١٩٣٤م.

ثم كتب كتابًا يرد فيه على أحد علماء الشيعة بعنوان: «الصراع بين الإسلام والوثنية»، يدافع فيه بقوة عن محمد بن عبد الوهاب، ويتهم الشيعة بأنهم على غير الإسلام، ويساوي بينهم وبين عبدة الأوثان، حتى ذكره إمام الحرم المكي وقتها، وكان اسمه الشيخ: عبد الظاهر، فمدح الرجل وكتابيه من فوق منبر الحرم قائلًا:

ألَا في الله مـــا خـــط الـــيراع	لنصـــر الـــدين واحتـــدم الصـــراع
صراع لا يماثلـــــــــــه صراع	تميـــد بـــه الأبـــاطح والـــتلاع
صراعٌ بـــين إســـلامٍ وكفـــرٍ	يقـــوم بـــه القصـــيميُّ الشـــجاع
خبـــير بالبطولـــة عبقـــري	لـــه في العلـــم والبرهـــان بـــاع

فتأمل أن هذه الأبيات قيلت في الرجل من فوق منبر الحرم المكي الشريف.

ولا نعجب فقد كان الرجل مثالًا باهرًا لوهابية عصره، حتى كان أبو إسحاق الحويني يقول عنه في فيديو مشهور: «كنا نعده ابن تيمية العصر».

هكذا كانوا يرون الرجل المستميت في تكفير وتبديع المسلمين واتهامهم بالشرك، وكانوا يرونه حامي حمى التوحيد، وهو الرجل الذي لا يُقهر على حَدِّ عبارة الحويني!!

ثم حدث تحول جذري عنده، فقد ضاق ذرعًا بما وصل إليه، فبدأ يرسي مبدأ الشك في كل شيء حتى في الإله، فكتب: «هذه هي الأغلال» ١٩٤٦م، وهو يصف الدين بأنه عبارة عن أغلال وقيود، ثم كتب: «الكون يحاكم الإله» سنة ١٩٨١م، وكتب: «يا كلّ العالم لماذا أتيت؟» ١٩٨٦م، وبدأ يرسل وابل ذمِّه على الأديان والرسل، وظهرت أفكاره الإلحادية، حتى مات في الأردن.

ويمكن بلا مبالغة أن نعدد عشرات النماذج التي تدلل على خطورة الفكر الوهابي على الواقع والمجتمع، ومدى قيمة رسوخ المنهج الأزهري في ترسيخ وتثبيت العقائد، حتى لما ظهر في مصر الشاب/ أحمد حرقان، وهو يقول: بأنه حفظ القرآن الكريم وهو طفل، ودرس على ياسر برهامي لمدة تسعة أعوام، وقد رأيته بعد في (فيديو مشهور له) يعلن أنه رجع إلى الإسلام، وهو يصرح فيه فيقول: «من أفضل الناس الذين قابلتهم في الجانب الإسلامي: الحبيب علي الجفري، والشيخ أسامة الأزهري، ويصرح بمحبته الشديدة لهما، حتى إنه يذكر إن الشيخ أسامة الأزهري كان يقول له وهو ملحد: ادعيلي، فأقول له كيف؟ فيقول لي: ادعيلي وملكشي دعوة» (هكذا بلهجتنا المصرية) أي: ادعُ لي، وليس لك حاجة.

فهذه دعوة نور وخير وبركة، ودعوة الوهابية دعوة اتهام وتكفير بحق وبغير حق، فإننا ما علمنا أن التشدد والتعنت يصنع مؤمنًا صادقًا، أو يصنع مسلمًا إيجابيًّا، بل يصنع

إنسانًا مسخًا لا هو يفهم الإسلام حق الفهم، ولا يطبقه حق التطبيق.

فاللهم احفظ علينا إيماننا ودعوتنا، وثبتنا بالقول الثابت يا كريم، واختم لنا بخاتمة السعادة أجمعين، آمين، آمين.



المبحث العاشر

موقف الوهابية من علماء الأمة المحمدية

حكم الوهابية بالبدعة والضلال على أئمة العلم والدين في مسائل الأصول والفروع، فإذا وجدوا لهم قولًا يخالف مذهبهم التجسيمي أطلقوا ألسنتهم بالباطل في حق أئمة الإسلام، وليس ذلك منهم إلا اعتمادًا على ابن تيمية، فإنهم جعلوا ابن تيمية هو القول الفصل والحَكَمُ الذي يُرجع إليه عند التنازع، فمثلًا نجد الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ يقول في عقيدته عن الله جَلَّ جَلَالُهُ: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات».

فيعلق الألباني ناقلًا عن ابن مانع (صـ٤٥): «وما كان أغنى الإمام المصنف عن مثل هذه الكلمات المجملة الموهمة المخترعة، ولو قيل: إنها مدسوسة عليه وليست من كلامه لم يكن ذلك عندي ببعيد؛ إحسانًا للظن بهذا الإمام، وعلى كلِّ حالٍ فالباطل مردودٌ على قائله كائنًا من كان»، وقس على الألباني كل من شرح الطحاوية من الوهابية ويوافق ابن أبي العز ترى في تعليقاتهم على هذه العبارة ما يضيق به الصدر من تخطئة وتطاول على الإمام الطحاوي.

ويقول ابن قدامة الحنبلي في «لمعة الاعتقاد» (صـ٣١): «وكل ما جاء في القرآن، أو صحَّ عن المصطفى ﷺ من صفات الرحمن وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا وترك التعرض لمعناه»، وهو نفس منهج الأشاعرة في تفويض المعنى والكيف.

فيعلق ابن عثيمين ناقلًا عن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (صـ ٣١): «وأما كلام صاحب «اللمعة» فهذه الكلمة مما لوحظ في هذه العقيدة، وقد لوحظ فيها عدة كلمات أخذت على المصنف. ..أما ما ذكره في «اللمعة» فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها، والمصنف- رَحِمَهُ ٱللَّهُ- إمام في السنة، وهو أبعد الناس عن مذهب المفوضة وغيرهم من المبتدعة».

وظهرت شعارات التبديع والتفسيق لكل المناهج العلمية المعتبرة التي لا تقول بمقالات ابن تيمية، **فقالوا:** الأزهر الشريف وكل من يقول بقوله قديمًا وحديثًا مخالف لمنهج السلف متبع لقول أهل البدعة والضلالة.

وقالوا: خذوا من الأزهر الشريف كل شيء إلَّا العقيدة.

وزعموا أن الأشاعرة فرقة من الثنتين والسبعين فرقة وجزاء هذه الفرقة:

١- الضلالة والبدعة.

٢- الوعيد بالنار وعدم النجاة.

وقالوا: كتب فلان وفلان يجب أن تُحرق، وأن تُلقى في محل القاذورات؛ لأنها من كتب أهل البدع!

ولا زلنا نؤكد أن هذا الطعن ليس وليد اليوم، بل الطعن في الأئمة يرجع إلى زمن ابن تيمية، الذي قال عن علماء عصره واصفًا لهم بالجهمية: «كنت أقول لأكابرهم: لو وافقتكم على ما تقولونه لكنت كافرًا مريدًا، لعلمي بأن هذا كفر مبين، وأنتم لا تكفرون لأنكم من أهل الجهل بحقائق الدين»[1].

فتأمل أنه يخاطب أكابرهم، فيصف علماء عصره من أئمة المذاهب الأربعة الذين

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ١٠).

قرروا حبسه وسجنه لأجل أغلاطه، فيصفهم بأنهم جهلة بحقائق الدين، وأن الذي يمنعه من تكفيرهم هو أنهم جهلة بحقائق الدين عنده.

وبنفس هذا الاتهام لعلماء الأمة قام أتباع ابن تيمية بالحكم على علماء الأمة كلها بالبدعة؛ لأجل مخالفتهم لابن تيمية، فقال محمد صديق حسن خان المتوفى ١٣٠٨هـ عندما تعرض لبعض المسائل التي أنكرها العلماء على ابن تيمية: «وهذ الإنكار منهم عليه إنكار جاهل على عالم، والمرء عدو لما جهل»[1].

فانظر لمدى العصبية البغيضة التي جعلته يحكم على علماء عصر ابن تيمية الذين خالفوه بالجهل، وفيهم أمثال: التقي السبكي، وابن الزملكاني، والبدر ابن جماعة، والقاضي ابن جهبل، والصدر ابن الوكيل، والصفي الهندي، وشمس الدين السروجي... وغيرهم عشرات من العلماء والأئمة الكبار.

ونفس المعنى هو ما صوره الوهابية، فوصفوا علماء الأمة الذين صوَّبوا أقواله وحكموا عليه بالسجن بأنهم أعداء السلف، فقال عبد الله بن صالح بن عبد العزيز الغصن: «وأعداء ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثر، من عصره إلى هذا العصر، وغالبهم أعداء عقيدة السلف الصالح، ولذا نجد أكثر الدعاوى التي ينقمونها على شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أمور الاعتقاد، وما يتصل بها مثل منهج التلقي والاستدلال عليها»[2].

فجعل أعداء ابن تيمية من عصره إلى هذا العصر أعداء لعقيدة السلف الصالح.

ومن ثَمَّ تطاولوا على عقيدة السلف الصالح، واتهموا علماء الأمة بمخالفة السلف لأجل ابن تيمية وابن القيم، وسوف يأتيك منهج الوهابية الآن في جامعاتهم العلمية وموقفهم من علماء الأمة المحمدية، مما يدلك على جهالة كبرى بأقدار العلماء وأَمَنَة العلم.

---

(١) «التاج المكلل» (صـ٤١٨).

(٢) «دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية» (صـ٦٦).

ونقرر أنه إذا كانت حركة التعليم لا تزال في البلد الحرام تخطو بخطى الوهابية، فلا شك أن هذا من أخطر المخاطر التي تواجه الدعوة الإسلامية، فالحرمين الشريفين لم يُدرَّسْ فيهما قط قبل ابن عبد الوهاب مقولات ابن تيمية، ولم يناصرا فكر الخوارج طول مسيرتهما العلمية، بل كان أئمة الحرمين أشعرية صوفية عبر تاريخ البلد الحرام، ومن قال بخلاف ذلك فإنه لا يدري شيئًا عن مسيرة العلم ومدارسه في الحرمين الشريفين.

وكان من أقبح آثار الفكر الوهابي أنْ حَكَمَ الوهابية في مسألة العقائد بالخطأ على علماء الأمة المحمدية كافة، كما سيأتيك من خلال رسائل جامعية محكَّمة، ومن خلال أبحاث هي نتيجة سيئة للفكر الوهابي في البلد الحرام وما حوله.

وأشير إلى أن أكبر مشكلة تواجه الوهابية مع السادة الأشاعرة هي مسألة الصفات، ولأجل تقديسهم لكلام ابن تيمية جعلوا قوله هو الحَكَم على علماء الأمة كلها، فيُعتبر كل من خالف ابن تيمية في نظر الوهابية هو مخالف للسلف، لأنه لا أحد يمثل عقيدة السلف ويفهمها عندهم مثل ابن تيمية، حتى لو اجتمع علماء الأمة على خلافه، فلو قامت الأمة كلها في كِفَّةٍ، وابن تيمية في كِفَّةٍ، لرجحت عندهم - بلا شك - كِفَّةُ ابن تيمية، وهذا لا أعتبره تعصبًا لابن تيمية، بل أعتبره وثنية جديدة يسيرون عليها في تقديس أقواله، فقد سجدوا لأقوال ابن تيمية وتناسوا علماء الأمة المعصومة المرحومة، وإليك شيئًا من مؤلفاتهم في نقد علماء الأمة مما هو على سبيل المثال لا الحصر:

كتبت نوال عبد السلام إدريس رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بعنوان: «الجنيد بن محمد المتوفى ٢٩٨هـ وآراؤه العقدية والصوفية عرض ومناقشة».

ومن عباراتها السيئة في حق الإمام الجنيد: «إن تبرئة الجنيد من الفكر المنحرف لا

يعني: أنه سلم من الوقوع في الأخطاء العقدية والسلوكية، بل وقع فيها على نحو ما ذُكر في موضعه، ومن تلك الأخطاء: أنه في الإيمان يميل إلى القول بالإرجاء، أنه في القدر يميل إلى القول بالجبر، أن التوحيد المعتبر عنده هو توحيد الربوبية، وأن الشرك يقوم بالإخلال بهذا التوحيد ... ».

ومن تأمل تعليقاتها على كلام الإمام الجنيد تعجب غاية العجب من قصور فهمها لكلامه وتفسيراتها التي في غير محلّها.

ولا أدري كيف يُسمح لباحثة- لا تعرف كوعها من بوعها- أن تقول مثل هذا الكلام الساقط عن هذا الإمام الجليل.

فإن من طالع سيرة الإمام الجنيد عرف محله في العلم والزهادة، وتبين له خطأ الوهابية وخيانتهم العلمية.

فقد جاء في "تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي: "ونشأ ببغداد، وسمع بها الحديث، ولقي العلماء، ودرس الفقه عَلَى أَبِي ثور، وصحب جماعة من الصالحين، واشتهر منهم بصحبة الحارث المحاسبي، وسري السَّقَطي.

ثم اشتغل بالعبادة ولازمها حتى علت سنه، وصار شيخ وقته، وفريد عصره فِي علم الأحوال والكلام عَلَى لسان الصوفية وطريقة الوعظ، وله أخبار مشهورة وكرامات مأثورة".

وذكره ابن أبي يعلى في "طبقات الحنابلة" وترجم له ترجمة فخيمة ثم قال: "ونقل عَنْ إمامنا أشياء".

وكان الإمام أبو العباس ابن سريج- مجدد عصره وفقيه زمانه- يعظمه، قال ابن خلّكان في "وفيات الأعيان": "وكان شيخ وقته وفريد عصره، وكلامه في الحقيقة مشهور مُدوَّنٌ، وتفقه على أبي ثور صاحب الإمام الشافعي رضي الله عنهما، وقيل: بل

كان فقيهًا على مذهب سفيان الثوري رضي الله عنه، وصحب خاله السري السقطي والحارث المحاسبي وغيرهما من جلة المشايخ رضي الله عنهم، وصحبه أبو العباس ابن سريج الفقيه الشافعي، وكان إذا تكلم في الأصول والفروع بكلام أعجب الحاضرين يقول لهم: أتدرون من أين لي هذا؟ هذا من بركة مجالستي لأبي القاسم الجنيد".

وترجم له سبط ابن الجوزي فقال: «قال علماء الطريقة: كان الجنيد سيِّد الطَّائفة، من كبار أئمَّة القوم وساداتِهم، مَقبولًا على جميع الألسُن، فقيهًا على مذهب أبي ثور، أفتى في حلقته وهو ابنُ عشرين سنة».

وقال عنه الحافظ ابن كثير: «وَمَكَثَ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا يأوي إلى فراش، ففتح عليه من العلم النافع والعمل الصالح بأمور لم تحصل لغيره في زمانه، وكان يعرف سائر فنون العلم، وإذا أخذ فيها لم يكن له فيها وقفة ولا كبوة، حتى كان يقول في المسألة الواحدة وجوها كثيرة لم تخطر للعلماء ببال».

وقال عنه الحافظ الذهبي: «كان شيخ العارفين وقُدْوة السّائرين وعَلَم الأولياء في زمانه رحمة الله عليه»[1].

فانظر إلى موقف علماء الأمة عبر التاريخ من هذا الإمام الجليل والولي الصالح، ثم ترى طالبة لا تزال في مرحلة الطلب تصف هذا الإمام بالإرجاء والقدر وعدم فهم معنى التوحيد وتمييزه عن الشرك!! سبحانك هذا بهتان عظيم.

وكتب حسن بن موسى آل مناع عن الإمام أبي جعفر النحاس المتوفى ٣٣٨هـ: «آراء أبي جعفر النحاس الاعتقادية عرض ودراسة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة» ثم يقول: «السمة البارزة لأبي جعفر النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في مسائل العقيدة هي لزوم

---

(١) راجع: «تاريخ بغداد» (٧/ ٢٤٩، ٢٥٠)، «طبقات الحنابلة» (١/ ١٢٧)، «وفيات الأعيان» (١/ ٣٧٣)، «مرآة الزمان» (١٦/ ٣٥٩)، «البداية والنهاية» (١١/ ١١٤)، «تاريخ الإسلام» (٢٢/ ١١٨).

منهج أهل السنة والجماعة، إلّا أن ثمة مسائل قد خالف فيها أهل السنة والجماعة، ففي الصفات نفى بعضها بدعوى المجاز، وفي مواضع أخرى ينقل عن بعض المخالفين لأهل السنة كلامًا ولا يتعقبه»[1].

وأبو جعفر النحاس هو إمام العربية وحامل زمامها في عصره، وكتب في إعراب القرآن والناسخ والمنسوخ، وكان من أذكياء العالم كما يصفه الذهبي، وحدَّث عن: محمد بن جعفر بن أعين، وبكر بن سهل الدمياطي، والحسن بن غليب، والحافظ أبي عبد الرحمن النسائي، وجعفر الفريابي، ومحمد بن الحسن بن سماعة، وعمر ابن أبي غيلان، وطبقتهم، وكلامه في الصفات هو منهج أئمة السنة قبل ابن تيمية والوهابية وبعدهما، ومن راجع ترجمته عرف محلّه.

وقال أحمد بن صالح الزهراني في دراسته عن الإمام ابن حبان المتوفى ٣٥٤هـ: «وقد ذكرت أن ابن حبان خالف منهج أهل السنة مخالفة صريحة وواضحة في إحدى عشرة مسألة، تسع منها في باب الأسماء والصفات»[2].

هكذا يقول عن الإمام ابن حبان صاحب «الصحيح»، وهو الإمام، العلامة، الحافظ، المجود، شيخ خراسان، وقد قال عنه أبو سعد الإدريسي: كان على قضاء سمرقند زمانًا، وكان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالمًا بالطب، وبالنجوم، وفنون العلم. وقال عنه الإمام الحاكم: كان ابن حبان من أوعية العلم في الفقه، واللغة، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال.

ولم يسلم الإمام الخطابي المتوفى ٣٨٨هـ من نقد الوهابية فقال الحسن بن عبد

---

(١) راجع: «آراء أبي جعفر النحاس الاعتقادية عرض ودراسة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة» (صـ٢٥).

(٢) «آراء الإمام ابن حبان في المسائل الاعتقادية عرض ونقد على ضوء منهج السلف الصالح» (صـ٥١٨).

الرحمن العلوي: «أثبت لله سبحانه بعض الصفات وأوّل أكثرها، ومنهجه في هذا الباب مضطرب جدًّا، فمما أثبتَه- وهو قليل- صفة اليد، والاستواء والعلو، ومما أوَّله- وهو كثير: صفة اليمين، والأصابع، والساق، والقدم، والرجل، والنزول، والمجيء، والإتيان، والفرح، والضحك، والعجب، وقد أوضحت مذهب السلف عند ذكر هذه الصفات مدعمًا بالأدلة والبراهين»[1].

ويكفي في بيان حال الإمام الخطابي قول الحافظ السِّلَفي: «وأما أبو سليمان الشارح لكتاب أبي داود، فإذا وقف منصف على مصنفاته، واطلع على بديع تصرفاته في مؤلفاته، تحقق إمامته وديانته فيما يورده وأمانته».

ولجودي صلاح الدين التنشة عن الإمام الباقلاني المتوفى ٤٠٣هـ: «الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية في ضوء عقيدة السلف».

وقد رأيت التكلف واضحًا عند عرض ما ورد عن الباقلاني من تأويل الوجه بالذات، والإصرار العجيب في قوله بالاستواء أن الباقلاني يقول بالاستواء حقيقة، والنزول على حقيقته، وهو ما لم يرد عن الباقلاني مطلقًا، حتى جاء نصًّا في آخر البحث: «إلّا أن الإمام الباقلاني وبعد أن أثبت هذه الصفات، واستدل على إثباتها أعملَ فيها التأويل... والإمام الباقلاني بهذا التأويل لهذه الصفات الفعلية يخالف السلف، ويوافق متأخري الأشاعرة»[2].

قال عنه الحافظ الذهبي: «الإمام، العلامة، أوحد المتكلمين، مقدم الأصوليين... صاحب التصانيف، وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه... وكان ثقة إمامًا بارعًا، صنف في الرد على الرافضة، والمعتزلة، والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي

---

(١) «الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة» (ص٥٢٠).

(٢) «الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية في ضوء عقيدة السلف» (٢/ ٢٧٢).

الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق، فإنه من نظرائه، وقد أخذ علم النظر عن أصحابه».

وكتب أحمد بن ناصر الحمد عن الإمام ابن حزم المتوفى ٤٥٦هـ: «ابن حزم وموقفه من الإلهيات عرض ونقد».

ويستنكر على ابن حزم نفيه الجسمية والمكانية، وتأويله حديث النزول، والقَدم وغيرها؛ حتى قال: «مذهب ابن حزم الذي بيَّنَّا في قدم الله ورجله، موافق لمذهب بشر المريسي في القدم موافقة تامة»[1].

وكتب أحمد بن عطية بن علي الغامدي عن الإمام البيهقي المتوفى٤٥٨هـ: «البيهقي وموقفه من الإلهيات»، وقد قال عنه: «تبين لنا أن البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أثبت من الصفات الخبرية ثلاث صفات، هي: اليد، والعين، والوجه، أما بقية الصفات فسلك فيها منهجي التأويل والتفويض، التأويل لبعضها، والتفويض لبعضها الآخر، وهذا أمر واضح الدلالة على تردد البيهقي وعدم ثبوته على منهج واحدٍ في مجال التطبيق لما ساقه من أدلة لهذه الصفات، إذ جمع في ذلك بين المناهج الثلاثة، وهذا مفارقة واضحة لمنهج السلف الذي اختار القول بالإثبات لجميع الصفات»[2].

والبيهقي هو الحافظ الحجة شيخ خراسان، وشهرته تغني عن التعريف به، حتى رُوي عن أبي المعالي إمام الحرمين الجويني أنه قال: "ما من شافعيٍّ إلَّا وللشّافعي عليه مِنَّة إلَّا أبا بكر البَيهَقي فإنَّ له المِنَّة على الشَّافعي لتَصَانيفه في نُصْرة مَذْهبه".

وعلق الحافظ الذهبي على كلام الجويني فقال: "أصاب أبو المعالي، هكذا هو، ولو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهبًا يجتهد فيه؛ لكان قادرًا على ذلك؛ لسعة علومه

(١) «ابن حزم وموقفه من الإلهيات عرض ونقد» (صـ٣٢٨).

(٢) «البيهقي وموقفه من الإلهيات» (صـ٣٠٢).

ومعرفته بالاختلاف، ولهذا تراه يلوح بنصر مسائل مما صح فيها الحديث"[١].

وقال سليمان بن صالح الغصن عن الحافظ ابن عبد البر المتوفى ٤٦٣هـ في رسالته: «عقيدة الإمام ابن عبد البر في التوحيد والإيمان عرضًا ودراسة» ما نصه: «ومن خلال تتبعي لكلام ابن عبد البر في ذلك وجدته قد أوَّل بعض الصفات الفعلية وفسَّرها على غير ظاهرها، وبغير ما فسرها به السلف الصالح، ومن ذلك ما يلي: الضحك... المكر، والكيد، والاستهزاء، ونحوها... الاستحياء، والإعراض،... لا شك أن ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد خالف الصواب في ذلك لشبهة عَرَضَتْ له كما عَرَضَتْ لمن قبله»[٢].

وقد تتبعت تأويلات الحافظ ابن عبد البر فبلغت أكثر من خمسة عشر تأويلًا في أحاديث الصفات فقط، وهذا يدلك على عدم فهم ابن تيمية والوهابية من بعده لكلام الحافظ ابن عبد البر، فنقلوا له بعض كلامه في الإثبات وتجاهلوا بقيته، فضلّوا عن معرفته ومعرفة طريقته ومنهجه حتى خاضوا فيه بالباطل.

وقام جماعة من الباحثين بنقد كتاب «إحياء علوم الدين» لحجة الإسلام الغزالي، تحت عنوان: «المآخذ العقدية على كتاب إحياء علوم الدين» شارك فيه: عبد الله بن عبيد العتيبي، وآمال بنت عبد الرحمن باحنشل، وفالح بن مفلح الدوسري، وغيرهم.

وقال عبد الله بن محمد بن رميان الرميان عن الإمامين أبي العباس القرطبي المتوفى ٦٥٦هـ، وأبي عبد الله المازري المتوفى ٥٣٦هـ في أطروحته: «آراء القرطبي والمازري الاعتقادية من خلال شرحيهما لصحيح مسلم دراسة وترجيح»، وقد جاء فيه: «لكن القرطبي والمازري- عفا الله عنهما- سلكا مسلك التأويل، فصرفا نصوص التنزيل إلى

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٦٩).

(٢) «عقيدة الإمام ابن عبد البر في التوحيد والإيمان عرضًا ودراسة» (صـ٣٨٦: ٣٩٤).

معانٍ باطلة، مخالفة لما عليه السلف من الإيمان بها وعدم تأويلها»[1].

وكتبت ليلى محمد سهل الشبيتي عن سلطان العلماء المتوفى ٦٦٠هـ: «آراء العز ابن عبد السلام العقدية عرض ونقد على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة».

حتى قالت: «فقد كان أشعري المعتقد، وقد صرح بالانتساب إليه، ودافع عنه بقوة، وبناءً على ذلك فقد خالف منهج أهل السنة والجماعة في بعض مسائل العقيدة، ووافقهم في أخرى... وقد عدَّتْ من المسائل التي خالف فيها السلف معنى التوحيد، والتوسل بالنبي ﷺ، ومسألة الصفات، والكلام وغيرها»[2].

وكتب مشهور حسن آل سلمان عن الإمام النووي المتوفى ٦٧٦هـ: «الدلائل الوفية في تحقيق عقيدة النووي أسلفية أم خلفية»، وقد قال عنه: «بقي النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ متأثرًا في بعض الأمور، ووقع في كلامه بعض التأويل غير المرضيّ»[3].

وكتب عجلان بن محمد العجلان: «آراء أبي الحسن السبكي المتوفى ٧٥٦هـ الاعتقادية عرض ونقد في ضوء عقيدة السلف الصالح»، وفيه يصف الإمام التقي السبكي الكبير بأنه ترك أثرًا سيئًا لمن بعده من المبتدعة أمثال: ابن حجر الهيتمي، والنبهاني، والكوثري، وأنه روَّج لبعض البدع والخرافات، وأنه من المرجئة في الإيمان[4].

وكتب الشفيع الماحي أحمد في الرد على التاج السبكي المتوفى ٧٧١هـ: «آراء السبكي العقدية من خلال كتاب «طبقات الشافعية الكبرى» عرض ودراسة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة»، وفيه رمى التاج السبكي بكل سوء، ولم يقدره قدره في العلم ولا في الدين.

---

(١) «آراء القرطبي والمازري الاعتقادية من خلال شرحيهما لصحيح مسلم دراسة وترجيح» (صـ٤٤٢).

(٢) «آراء العز ابن عبد السلام العقدية عرض ونقد على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة» (٤٢٣).

(٣) «الدلائل الوفية في تحقيق عقيدة النووي أسلفية أم خلفية؟» (صـ٢١).

(٤) «آراء أبي الحسن السبكي الاعتقادية عرض ونقد في ضوء عقيدة السلف الصالح» (صـ٦، ٧، ٦٠٣).

ويقول عبد الرحمن آدم علي عن الإمام الشاطبي المتوفى ٧٩٠هـ في رسالته «الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها»: «أما ردود أهل السنة والجماعة على مذهب الأشعرية الذي ذهب إليه الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكثيرة.

وينقُل قوله في الاستواء ثم يقول: «وقد سلك مسلك التفويض، ويرى أن ذلك مذهب السلف، مع أن الحقيقة أن ذلك ليس بمذهب السلف»[1].

وحقق دغش بن شبيب العجمي كتاب «المعين على تفهم الأربعين» للإمام سراج الدين ابن الملقن الشافعي المتوفى ٨٠٤هـ، ويقول عن الإمام ابن الملقن: «وتتلخص أخطاء المؤلف فيما يلي: مخالفةٌ عقيدة أهل السنة في بعض الصفات التي تأولها على طريقة الأشاعرة، والتي علقتُ عليها في مواضعها»، وهو مطبوع.

وكتب عبد الله عبد الرشيد عبد الله عن الإمام ابن خلدون المتوفى ٨٠٨هـ: «ابن خلدون وآراؤه الاعتقادية عرض ونقد».

وقال سفر الحوالي عن الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ رغم علمه بأشعريته و«فتح الباري» أصدق دليل على ذلك، لكنه يقول عنه: «والذي أراه أن الحافظ- رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أقرب شيء إلى عقيدة مفوضة الحنابلة كأبي يعلى ونحوه ممن ذكرهم شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل»، ووصفهم بمحبة الآثار والتمسك بها؛ لكنهم وافقوا بعض أصول المتكلمين وتابعوهم ظانين صحتها عن حسن نية.

ولو قيل: إن الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان متذبذبًا في عقيدته لكان ذلك أقرب إلى الصواب؛ كما يدل عليه شرحه لكتاب التوحيد»[2].

ويقول في موطن آخر: «أضف إلى هذا أنَّ كلَّ ذمٍّ للصوفية فللأشاعرة منه نصيب؛

---

(١) «الإمام الشاطبي عقيدته وموقفه من البدع وأهلها» (صـ ٢٢٦، ٢٢٩).

(٢) «منهج الأشاعرة في العقيدة تعقيب على مقالات الصابوني» (صـ٢٨).

لأن أكثر أئمة الصوفية **المنحرفين** كالغزالي، وابن القشيري، كانوا أشاعرة»[١].

فهو يتجاسر على الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ ويتهمه بأنه متذبذب في عقيدته، ويوافق ابن تيمية على أنه كغيره من أهل الحديث وافقوا أصول المتكلمين، ويتهم حجة الإسلام الغزالي والإمام القشيري بالانحراف.

وكتب أبو يوسف ابن يحيى المرزوقي: «أخطاء «فتح الباري» في العقيدة» وضمَّنه عدة رسائل:

١) رسالة عبد الله بن سعدي الغامدي العبدلي المتوفى ١٤٢٥هـ والتي بعنوان: «الأخطاء الأساسية في العقيدة وتوحيد الألوهية من كتاب «فتح الباري» بشرح صحيح البخاري».

٢) وكذا رسالة عبد الله بن محمد الدويش المتوفى ١٤٠٨هـ.

٣) ومع هاتين الرسالتين تعليقات ابن باز ومحب الدين الخطيب، وهو مطبوع.

وكتب عبد الرحمن ناصر البراك: «تعليقات الشيخ البراك على المخالفات العقدية في «فتح الباري» طبعة دار طيبة.

وكتب سعيد إبراهيم مرعي عن خاتمة الحافظ السيوطي المتوفى ٩١١هـ: «جلال الدين السيوطي وآراؤه الاعتقادية عرض ونقد في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة».

وكتب محمد بن عبد الرحمن الخميس: «أنوار الهلالين في التعقبات على الجلالين»، ثم يقول في (صـ٦): «وهو تفسيرٌ جيدٌ نافعٌ غيرَ أنَّ فيه بعض زلَّات، رأيت من واجبي التنبيه عليها، وتحذير الناس منها ليكونوا على بيِّنة من أمر دينهم حتى لا يقعوا في مزالق تؤثر على سلامة عقيدتهم».

---

[١] [illegible] العقيدة تعقيب على مقالات الصابوني» (صـ٦٧).

وكتب حمد بن محمد بن معيض الحارثي عن الإمام عبد الوهاب الشعراني المتوفى ٩٧٣هـ: «آراء الشعراني العقدية والصوفية عرض ونقد».

وكتب محمد عبد العزيز الشايع عن الحافظ ابن حجر المكي الهيتمي المتوفى ٩٧٤هـ: «آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف».

وكتب الدكتور محمد عبد الرحمن الخميس: «التنبيهات السَّنية على الهفوات العقدية في بعض الكتب العلمية» وأورد فيه التعقبات على «تفسير الجلالين»، و«تفسير النسفي»، و«فتح القدير» للشوكاني، و«تفسير كلمات القرآن الكريم» للشيخ مخلوف، وكذا «مفردات القرآن الكريم» للراغب الأصفهاني، والزرقاني في «مناهل العرفان»، و«المواهب اللدنية» للقسطلاني، وكذا «شرح الجوهرة» للبيجوري.

وكتبت نورة بنت شاكرين علي: «آراء الشعراوي العقدية دراسة تحليلية نقدية».

وكتب خالد بن عبد الرحمن الشايع: «استدراك وتعقيب على الشيخ شعيب الأرنؤوط في تأويله بعض أحاديث الصفات».

ثم انتقلوا من تخطئة الأفراد إلى تخطئة أهل كل فنٍّ على سبيل الإجمال، فكتب صلاح كنتوش العدني: «أخطاء النحويين واللغويين في العقيدة»، وكتب: «أخطاء الأصوليين في العقيدة»، وكلاهما مطبوع.

وكتب محمد بن عبد الرحمن المغراوي: «المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات»، ويقول فيه: (صـ٢، ٤): «فكم من مفسر يُصوِّرُ عقيدة السلف بأنها تجسيم، أو عقيدة المساكين السذَّج، والتأويل الذي بمعنى التحريف هو الحق والصواب الذي ينبغي تعلمه واعتماده... ولكن ما في مؤلفاتهم من باطل يجب تبيانه، ومن سكت عنه فإنه غاشّ لله ولكتابه ولنبيِّه وللعقيدة السلفية».

وكتب عبد الله بن يوسف الجديع: «العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف

أباطيل المبتدعة الرديَّة»، وقال فيه: «وفي الأشعرية- مثلًا- علماء لهم قدم في خدمة الشريعة أمثال الحافظين: أبي بكر البيهقي، وأبي القاسم ابن عساكر، والإمام العز ابن عبد السلام، وغيرهم من فضلاء الأشعرية، نذكرهم بما لهم من المحاسن، غير أنَّا ننبّه على ما وقعوا فيه من البدعة، فإنَّ الحق لا محاباة فيه، ولا تمنعنا بدعتهم من الانتفاع بعلومهم في السنن والفقه والتفسير والتاريخ وغير ذلك مع الحذر»[1].

فنحن أمام فكر يقوم منهجه على الإزراء بأئمة الإسلام، وينال من عقيدة الأمة الإسلامية، ولا يحفظ لها قدرها.

وقد اطلعت على تلك الرسائل، فوجدت أنهم ما يستندون إلى تخطئة إمام من الأئمة إلا وفق آراء ابن تيمية وابن القيم، حتى صار ابن تيمية حَكَمًا على علماء الأمة الإسلامية قديمًا وحديثًا، فاتهموا الجنيد، وأبي جعفر النحاس، والخطابي، وابن حبان، وابن عبد البر، والغزالي، والقشيري، وابن حزم، والبيهقي، والقرطبي، والمازري، وعز الدين ابن عبد السلام، والنووي، والسبكي الكبير والصغير، وابن خلدون، وابنا حجر (العسقلاني والهيتمي)، والسيوطي، وعبد الوهاب الشعراني، مرورًا بعلمائنا المعاصرين ممن هم شموس الأئمة وأعيانها كالشعراوي، والغزالي، وعبد الحليم محمود، وصالح الجعفري، وعلي جمعة، والصابوني، وعمر عبد الله كامل، وغيرهم كثير، اتهموا هؤلاء جميعًا بالخروج عن السلف لأجل مقالات ابن تيمية الذي هو السلف والخلف جملة وتفصيلًا في نظر هؤلاء، وكل من خالف ابن تيمية فهو مخالف للسلف وإجماع الأمة!!

ولا أدري مَنْ أهل السنة غير هؤلاء الأئمة الأعلام؟ وما ذلك منهم إلَّا عصبية بغيضة ممقوتة.

فلأجل تبرئة ابن تيمية وتصحيح قوله يطيحون بعلماء المسلمين، ويتهمون كبار

(١) «العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الرديَّة» (ص٤٤٩).

أئمة الإسلام بالانحراف العقدي، ولا يتحاشون الحكم بالخطأ على سائر الأئمة لأجل تصويب كلام ابن تيمية على كلامهم جميعًا!

فهذا فكرٌ منحرفٌ ضالٌّ مضلٌّ، يتهم السلف وأئمة العلم قاطبة من محدثين، ومفسرين، وأصوليين، وفقهاء، ولغويين، وغيرهم في شتى العلوم والمعارف؛ لأجل ابن تيمية قديمًا، والألباني، وابن عثيمين، وابن باز، حديثًا، ويدَّعون أنهم السلف، والسلف منهم براء.

وسوف يأتيك المزيد من اتهام الوهابية للأمة المحمدية في عمومها بالتكفير والتبديع بما لا يدع مجالًا للشك أنهم خوارج العصر.

ونسأل الله- تعالى- أن يسترنا في الدنيا والآخرة بفضله وكرمه، وأن يعصم ألسنتنا وقلوبنا من الإساءة إلى أسلافنا، ونسأله سبحانه أن يحشرنا في زمرتهم، وأن يميتنا على طريقتهم، وأن يختم لنا بخاتمة حسنة نلقاه عليها، اللَّهم آمين.



المبحث الحادي عشر
طعن الوهابية في التصوف والسادة الصوفية

يقع أكثر الوهابية في خلطٍ عجيبٍ، يَظهر من خلال عدم تفرقتهم بين التصوف كعلم ومنهج وسلوك، وبين ممارسات بعض من ينتسبون إلى التصوف، من بعض العامة الذين تغلبهم العاطفة مع صدق النية وحسن القصد، أو من المغرضين الذين يتعمدون الطعن في التصوف ورمي أئمته بما ليس فيهم.

ومنهم من يهاجم التصوف بسوء نية، ويجعل ذلك منهجًا له، ويصدِّرُ كل قبيح من الأقوال والأفعال تحت مسمى بدع المتصوفة، مع أنه لو عرضها على كتب السادة الصوفية ومصنفاتهم لوجد أنهم لا يقرون فاعليها.

وهنا نقول لهؤلاء الطاعنين على التصوف وأئمته: إذا كنتم ترون كلام أئمة الصوفية وهم لا يقرون أخطاء العوام، فلماذا تطعنون على التصوف جملة دون أن تبينوا أن التصوف ليس كذلك؟

ونظيره عندما ترى مسلمًا يشتم ويقبح؛ فلا يحق لك أن تتهم الإسلام بذلك، وإنما عليك أن تنكر فعله؛ وليس الإسلام؛ لأن الدين لا يُعَلِّمُ المسلم هذا قط.

أمَّا مَنْ يظن أن التصوف في حد ذاته- بعيدًا عن أخطاء العوام والمنتسبين إليه- بدعة وجاهلية، فهذا يحتاج إلى أن يُراجع نفسه من جديد، وعليه أن يطلب العلم؛ لأنه جاهل جهلًا مركبًا، وخرج من حد النقاش العلمي والحوار إلى حدٍّ أنك تخاطب إنسانًا ليس أهلًا للخطاب.

فإن أهل الله تعالى من السادة الصوفية قد شهد لهم السلف قاطبة بدرجة من

المعرفة الإلهية السامية، ولا يُحَصِّلُ مثلها إلا من ترقى في مراتب المعرفة؛ لأن مراتب المعرفة تختلف من شخصٍ لآخر، وقد روى الإمام أبو عبد الله الحاكم والخطيب بسند صحيح عن إِسْمَاعِيلَ بن إِسْحَاقَ السَّرَّاجَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَوْمًا: يَبْلُغُنِي أَنَّ الْحَارِثَ هَذَا- يَعْنِي: الْمُحَاسِبِيَّ- يُكْثِرُ الْكَوْنَ عِنْدَكَ، فَلَوْ أَحْضَرْتَهُ مَنْزِلَكَ وَأَجْلَسْتَنِي مِنْ حَيْثُ لَا يَرَانِي فَأَسْمَعَ كَلَامَهُ.

فَقُلْتُ: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَسَرَّنِي هَذَا الِابْتَدَاءُ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَقَصَدْتُ الْحَارِثَ، وَسَأَلْتُهُ أَنْ يَحْضُرَنَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ.

فَقُلْتُ: وَتَسْأَلُ أَصْحَابَكَ أَنْ يَحْضُرُوا مَعَكَ، فَقَالَ: يَا إِسْمَاعِيلُ! فِيهِمْ كَثْرَةٌ فَلَا تَزِدْهُمْ عَلَى الْكُسْبِ وَالتَّمْرِ، وَأَكْثِرْ مِنْهُمَا مَا اسْتَطَعْتَ، فَفَعَلْتُ مَا أَمَرَنِي بِهِ، وَانْصَرَفْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَأَخْبَرْتُهُ، فَحَضَرَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَصَعَدَ غُرْفَةً فِي الدَّارِ، فَاجْتَهَدَ فِي وِرْدِهِ إِلَى أن فرغ، وَحضر الْحَارِث وَأَصْحَابه فَأَكَلُوا، ثمَّ قَامُوا لِصَلَاةِ الْعَتْمَةِ، وَلَمْ يُصَلُّوا بَعْدَهَا، وَقَعَدُوا بَيْنَ يَدي الْحَارِث وهم سكُوت، لَا يَنْطِقُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَابْتَدَأَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَسَأَلَ الْحَارِثَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَخَذَ فِي الْكَلَامِ وَأَصْحَابُهُ يَسْتَمِعُونَ، وَكَأَنَّ على رؤوسهم الطَّيْرَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَبْكِي، وَمِنْهُمْ مَنْ يَزْعَقُ وَهُوَ فِي كَلَامِهِ، فَصَعَدْتُ الْغُرْفَةَ لِأَتَعَرَّفَ حَالَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، فَوَجَدْتُهُ قَدْ بَكَى حَتَّى غُشِيَ عَلَيْهِ، فقلت: كيف رأيتَ؟ فقال: مَا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، وَلَا سَمِعْتُ فِي عِلْمِ الْحَقَائِقِ مِثْلَ كَلَامِ هَذَا الرجل، وعَلى مَا وصفتَ مِنْ أَحْوَالِهِمْ، فَلَا أَرَى لَكَ صُحْبَتَهُمْ، ثُمَّ قَامَ وَخَرَجَ[1].

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» معلقًا على كلام الإمام أحمد: «إنما نهاه

---

(١) راجع: «تاريخ بغداد» (٨/ ٢١١)، «مناقب الإمام أحمد» (ص٢٥٤)، «تاريخ الإسلام» (١٨/ ٢٠٨)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٧٩).

عن صحبتهم لعلمه بقصوره عن مقامهم، فإنه مقام ضيق لا يسلكه كل أحد، ويُخَاف على من يسلكه ألَّا يوفيَه حقه»[١].

فينبغي على العاقل أن يحترم أئمة الصوفية، وأن يعرف أقدارهم، وإذا أشكل عليه شيء من كلامهم أن ينزله محلَّه الذي يليق بهم، وقد قال سيدي عبد الغني النابلسي: «احذروا أن تفهموا شيئًا من كلامي بالفهم المعوج وتخرجوه على خلاف مقتضى هذا الدين المحمدي، فتفتروا عليَّ وعلى الله، فإني لم أقصد إلَّا بيان ما فتح علي مما يوافق الشرع الشريف، وإن كانت الألفاظ متشابهة وربما يُفهم خلاف ذلك، فإن لي في ذلك عذرًا واضحًا، وكل إناء بما فيه ناضح، وما ذاك العذر إلَّا أن المعاني التي يتخيلها الإنسان ربما لا يجد لها لفظًا موافقًا لها تؤدى به من ألفاظ اللسان»[٢].

فلا بد أن نفرق بين أربعة أمور في دراستنا وبيان موقفنا من التصوف والصوفية وأنهم على أصناف:

الصنف الأول: الصوفية: وهم أهل الله تعالى وأهل ولايته، وهم العلماء الناسكون الواقفون عند حدود الشرع ظاهرًا وباطنًا، وهم الذين ورد الثناء عليهم في عبارات أئمة العلم قاطبة كالشافعي، وأحمد بن حنبل، والجنيد، والجيلاني، والغزالي، والسيوطي، ونظرائهم.

وهم الذين عناهم حجة الإسلام الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ بقوله: «إنِّي عَلِمْتُ يقينًا أنَّ الصوفية هم السالكون لطريق الله تعالى خاصة، وأنَّ سيرتهم أحسن السير، وطريقهم أصوب الطرق، وأخلاقهم أزكى الأخلاق، بل لو جمع عقل العقلاء، وحكمة الحكماء، وعلم الواقفين على أسرار الشرع من العلماء ليغيروا شيئًا من سيرهم

---

(١) «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٢/١٣٦).

(٢) «الفتح الرباني» سيدي عبد الغني النابلسي (صـ ٢٧).

وأخلاقهم، ويبدلوه بما هو خير منه، لم يجدوا إليه سبيلًا، فإنَّ جميع حركاتهم وسكناتهم، في ظاهرهم وباطنهم، مقتبسة من نور مشكاة النبوة، وليس وراء نورِ النُّبوة على وجه الأرض نورٌ يُسْتَضَاءُ به»(١).

الصنف الثاني: المتصوفة الذين عايشوا أئمة الصوفية، وتأدبوا بآدابهم، وأخذوا من أقوالهم، لكنهم ربما لم يتحققوا بأحوالهم، وإن وقعوا في أخطاء، فإنما هي هفوات تذوب في بحار حسناتهم، وهؤلاء يصدق عليهم قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٢].

الصنف الثالث: المرتزقة: وهم الذين صاحبوا الصوفية وجالسوهم بمقصد مجانب لحالهم، إما تضييعًا للوقت، وإما سعيًا وراء لقمة العيش، وقد أطلق بعضهم على هؤلاء كلمة المتصوفة، وقصده أنه تشبَّه بهم وليس منهم، قال الشيخ عبد القادر عيسى: «لقد شوه التصوف رجال مغرضون تزيَّوا بزيِّه وانتسبوا له، فأساؤوا إليه بأقوالهم وأفعالهم وسيرتهم، والتصوف منهم براء»(٢).

الصنف الرابع: متصوفة العرفان والباطن: وهم أصحاب العبارات غير المألوفة، والإشارات البعيدة، والمعاني الغامضة، والتركيبات المشكلة، كما وقع في كلام الحسين بن منصور الحلاج، وابن العربي الأندلسي، وابن سبعين، وابن الفارض، وغيرهم، وهؤلاء يصعب فهمهم على من ليس منهم، بل إن من لا يعرفهم يمكن أن يحكم عليهم بالكفر، ومن يعرف حقيقة كلامهم يشهد لهم بأعلى درجات الولاية، وعن هذا الصنف قال العلامة ابن خلدون: «اختص هؤلاء بهذا النوع من العلم الذي ليس

---

(١) «المنقذ من الضلال» (صـ١٧٧)، بتحقيق شيخ الإسلام عبد الحليم محمود، الناشر: دار الكتب الحديثة، مصر.

(٢) «حقائق عن التصوف» (صـ٥٥٨).

لواحد غيرهم من أهل الشريعة الكلام فيه، وقصرت مدارك من لم يشاركهم في طريقتهم عن فهم أذواقهم ومواجدهم في ذلك، وأهل الفتيا بين منكر عليهم ومسلِّم لهم، وليس البرهان والدليل بنافع في هذا الطريق ردًّا وقبولًا، إذ هي من قبيل الوجدانيات»[١].

وقال الشيخ زرُّوق في «قواعد التصوف»: «وربما كُفِّر وبُدِّع وفُسِّق محقق لقصور عبارته عن توصيل مقصده بوجه سليم من الشبه، وأكثر ما وقع هذا الفن للصوفية حتى كثر الإنكار عليهم أحياءً وأمواتًا»[٢].

وقال الإمام الكلاباذي: «اصطلحت هذه الطائفة على ألفاظ في علومها تعارفوها بينهم ورمزوا بها، فأدركه صاحبه[٣]، وخفي على السامع الذي لم يحلَّ مقامه»[٤].

فينبغي التفطن إلى أن السادة الصوفية أثنى عليهم كبار علماء الأمة وليس التصوف كما يصوره الوهابية بدع وخرافات، فعنهم قال الإمام الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ في قوله: «صحبتُ الصوفية عشر سنين، فلم أستفد منهم سوى حرفين: قولهم: الوقت سيف فإنْ قطعته وألاّ قطعك، وَنَفْسُكَ إِنْ لَمْ تَشْغَلْهَا بِالْحَقِّ وَإِلَّا شَغَلَتْكَ بِالْبَاطِلِ»[٥].

وهذه العبارة من الإمام الشافعي عبارة مدح وثناء، لا كما توهم بعضهم أن فيها تنقيص للصوفية، ولعل هذا يتضح في نقطتين مهمتين:

---

(١) «المقدمة» لابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ط نهضة مصر، ٢٠٠٦م، ٣/٩٩١.

(٢) «قواعد التصوف» قاعدة (١٩٨)، (صـ٢٩٦).

(٣) أي: صاحب المقام أو الحال.

(٤) «التعرف لمذهب أهل التصوف» (صـ٨٨)، طبعة بيروت، ١٩٨٠م.

(٥) «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (١/٣٠١)، «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/١٢٩) بتحقيق حامد الفقي، «تأييد الحقيقة العلية» للسيوطي (صـ١٢)، «الطبقات الكبرى» للشعراني (١/٤٣).

١) لازم صحبتهم عشر سنين، وهذه مدة طويلة تدلك على ملازمة طويلة من الإمام الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ للسادة الأولياء، وهذه الملازمة في حد ذاتها مدح لهم، إذ لو شاهد عليهم مخايل السوء والبدعة لهجرهم من أول يوم بل من أول موقف، ولكن طالت صحبته لهم لما شاهد عليهم من نور المعرفة وإشراق البصيرة.

٢) ما استفاده الإمام الشافعي هذا عموم الشريعة كلها، فليس تقليلًا لما استفاده منهم، بل هو جمع دقيق لمسلك المؤمن الصادق الذي يحافظ على وقته في الطاعة، وأن الوقت كالسيف إن لم يستغله العبد في طاعة الله قطعه بالتسويف فأورده المهالك، ثم مع المحافظة على الوقت يلزم العبد أن يشغل نفسه بالحق وبالمعالي من الأمور، فإن لم يشغل العبد نفسه بالحق شغلته بالباطل، وإن لم يشغلها بالحق والمعالي شغلته بالباطل والأسافل.

حتى قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ معلقًا على تلك العبارة: «يَا لَهُمَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ، مَا أَنْفَعَهُمَا وَأَجْمَعَهُمَا، وَأَدَلَّهُمَا عَلَى عُلُوِّ هِمَّةِ قَائِلِهِمَا، وَيَقَظَتِهِ، وَيَكْفِي فِي هَذَا ثَنَاءُ الشَّافِعِيِّ عَلَى طَائِفَةِ هَذَا قَدْرَ كَلِمَاتِهِمْ»[١].

وقال الإمام أحمد بن حنبل المتوفى ٢٤١هـ عندما سئل عَن الصُّوفِيَّةِ: «لَا أَعْلَمُ أَقْوَامًا أَفْضَلَ مِنْهُمْ، قِيلَ: إِنَّهُمْ يَسْتَمِعُونَ وَيَتَوَاجَدُونَ؟! قَالَ: دَعُوهُمْ يَفْرَحُونَ مَعَ اللَّهِ سَاعَةً، قِيلَ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُوتُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُغْشَى عَلَيْهِ! فَقَالَ: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]»[٢].

وعن ابن يونس المصري في ترجمة السيدة فاطمة بنت عبد الرحمن بن أبي صالح

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» (٣/١٢٩).

(٢) راجع: «الفروع» لابن مفلح الحنبلي (٨/٣٧٨)، «كشف القناع» للبهوتي (٥/١٨٤)، «غذاء الألباب» للسفاريني (١/١٥٦).

الحراني المتوفاة سنة ٣١٢هـ: «وكانت تُعرف بالصوفية لأنَّها أقامت تلبس الصوف ولا تَنام إلا فِي مصلاها بلا وطاء فوق ستين سنة»[١].

والغاية من ذلك أن التصوف ليس بدعة محدثة في الدين، بل الصوفية أهل الله تعالى في كل زمن كما قال الحافظ السيوطي المتوفى ٩١١هـ: «والحاصل أنهم أهل الله وخاصته، الذين تُرجى الرحمة بذكرهم، ويستنزل الغيث بدعائهم، فرضي الله عنهم وعنَّا بهم»[٢].

وعلى هذا فخلط الوهابية بين الأنواع الأربعة نوع من العبث الذي تأباه نزاهة البحث العلمي والأمانة العلمية، ولو أنصفوا لأقروا بالتصوف كمنهجٍ مستقيمٍ يُزكي النفس ويحملها على أحسن أحوالها المرجوَّة، وفي الوقت ذاته لا مانع من الحكم بالخطأ على ما وقع فيه بعض المنتسبين إليه من أخطاء ومخالفات، وهذا هو المنهج الحق في التعامل مع التصوف والصوفية، أمَّا مَا يُصَدِّره الوهابية للناس من أن التصوف شرك وضلالة، وبدعة وخرافة، وأنه أمر منبوذ خارج عن نطاق الشريعة، ويتجاهلون كلام السلف والأئمة في مدحهم والثناء عليهم، فهذه جاهلية يعيشون فيها، وأما الخوض فيهم اعتمادًا على بعض المسائل العلمية فسوف يأتيك بيانها وتفصيلها، ومدى أوهامهم في فهمها وتحقيقها وفق ميزان العلم وقواعد الفهم، والله نسأل لنا ولهم الهداية آمين.

---

(١) «تاريخ ابن يونس المصري» (١/٥٣٨)، برقم (١٤٥٨)، «تاريخ بغداد» (١٤/٤٤٢)، برقم (٧٨١٥).

(٢) «تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية» للحافظ السيوطي (ص١٥)، صححه وعلق عليه عبد الله الغماري، المطبعة الإسلامية سنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٤م.

المبحث الثاني عشر
الوهابية وإسقاط هيبة العلم

كان من أخطر مثالب الحركة الوهابية ومساوئها: إسقاط هيبة العلم والعلماء في نفوس العوام، فقد كان العوام ينظرون إلى عالم الشرع نظرة احترام وتقدير وإجلال، ذلك لأن العلم كان له حرَمٌ ساعتئذٍ، ولأنه عندهم يمثل العالم الموسوعي الحق الذي يجيد الحديث في كل شيء، ومطَّلِعٌ على الثقافات بجانب علوم الشرع، أما بخروج الوهابية وظهورهم في الفضائيات، وأشرطة الكاسيت، وشبكات التواصل الاجتماعي لم يجعلوا للعلم قيمة، بل صار كل من يجيد الخطابة والوعظ ويُطلق لحيته ويقصر ثوبه[1]شيخًا يفتي الناس في أمور دينهم، فإذا ما خاطبته فيما يتكلم لم تجده إلَّا كالببغاء يردد ما يحفظ دون فهم، وإذا كلمته في أيِّ علم آخر وجدته أميًّا، لا يعلم عنه شيئًا.

وقد عمل الوهابية بعلمٍ أم بجهلٍ على إسقاطِ هيبةِ العلم، وإذا أردت أن تعرف ذلك فتأمل نظرة العلمانيين والليبراليين وغيرهم إلى الشيخ، إذ يرون أن الشيخ لا يجيد الحديث في شيء إلَّا عن الطهارة، والعبادات، واللحية، وتقصير الثوب، ونحو ذلك من الفرعيات، بل إذا تناقش مع آخر تبين مدى جهله ببقية العلوم والمعارف، ومما يدلل على ما أقول عدة أمور:

الأول: عدم التأهيل العلمي:

---

(١) ليس هذا انتقاصًا من سنة اللحية أو تقصير الثوب؛ بل نعيب أن يكونا هما العلامة على العلم والدين، فلا تدل اللحية على علم ولا على تدين صاحبها، بل العلم عبارة عن معرفة وتطبيق أسس ومناهج وطرائق الفهم الصحيح للنصوص الشرعية، وهذا ما يجهله لا أقول: طلبتهم بل شيوخهم.

عدم تأهيل الوهابية المعاصرين تأهيلًا علميًّا يمنعهم من فهم كلام الأئمة من المفسرين والفقهاء والمحدِّثين.

وما أقوله هنا ليس مبالغة ولا تنقيصًا، ويعلم الله- تعالى- أنني لا أتجاوز الحد، ولكنني أصف الواقع فقط، فإنك إذا ما فتّشت عن شيوخ الوهابية الكبار، والذين يُشار إليهم بالبنان؛ لوجدت سمة الضعف العلمي بادية عليهم، مع إقرارنا أنه قد يحسن أحدهم علمًا أو اثنين، ولكن مع كونه يحسن علمًا فإنه يجهل علومًا، وإليك بعض صور القصور العلمي الحاصل عندهم.

فعلى سبيل المثال: يُجمع مشايخ الوهابية على تحريم تعلم علم الكلام والمنطق، دون أن يحرروا محل النزاع في كلام العلماء، فينقلون النصوص الكثيرة على حرمتهما، دون استصحاب ومعرفة أي كلامٍ هو المقصود بالذم؟ وأيّ منطقٍ ذمَّه السلف والأئمة؟ فلم يدرك أكثرهم أنهم ذمُّوا الكلام الذي ظهر على يد المعتزلة والقدرية ونحوهما من الفرق الضالة، حين أنكروا الغيبيات، وطعنوا في الثوابت.

أما علم الكلام الذي ردَّ به علماء السنة على هؤلاء فهو من فروض الكفايات، وسيظل من فروض الكفايات، فهو العلم الشريف الذي تقلده حماة الإسلام لرد هجمات الفلاسفة والدهريين، وأمثالهم من المنحرفين عن طريق الحق.

وعلم المنطق ليس هو المنطق اليوناني الذي يدعو إلى هدم العقائد! وليس هو المنطق الذي حرمه ابن الصلاح والنووي وغيرهما، بل علم المنطق الذي نحث عليه هو الذي هذَّبه علماء الإسلام؛ كقوانين حاكمة تعصم مراعاتها الذهن عن الوقوع في الخطأ، وتجعل العقل منضبطًا محكومًا بقيود علمية تحفظه من مزلة القدم.

فهذا مما أجمع المسلمون على مشروعيته، وليس هو المنطق المختلف فيه، وقد صار من فروض الكفايات، لأن مفاتيح العلوم صارت مرجعها إليه، فلا تستطيع أن تفهم

الأصول إلَّا وَفْقَ قواعد المنطق، ولن تفهم كلام أئمة العلم إلَّا بدراسته وفهم قواعده، أما من أراد أن ينسلخ من تراث الأئمة في ذلك فإنما هو لجهله بقواعد المنطق، وهو الملوم على ذلك، وهو المتجاوز الحد، الخارج عن سبيل المؤمنين.

الثاني: عدم احترام العلم الشرعي:

من أبرز الصور التي ضاعت بها هيبة العلم: ما اعتاده الوهابية من عمل مشروع بناء عالِمٍ في علم من العلوم في يوم، أو ثلاثة أيام، أو أسبوع، أو شهر، وكثيرًا ما كنا نسمع ولا نزال عن دورة للشيخ الفلاني لمدة ثلاثة أيام في علم المواريث، ثم يعطي الشيخ إجازة لجميع الحاضرين، فكنت أقول: عجبًا، أيُّ مواريث هذه التي تُحفظ في ثلاثة أيام؟ وأي إجازة أعطاها هذا الشيخ لهؤلاء الطلاب؟؟ وأنا واضع في اعتباري أن الوهابية إنما يشرحون أمثال هذه العلوم لطلبة غير أزهريين في الغالب، فمنهم من يحمل شهادة عالية في تخصص بعيد عن الشرع، ومنهم من يحمل مؤهلًا متوسطًا، ومنهم من لا يحمل شهادة أصلًا، فهذا هو الغالب فيهم، وهذا يعني: أنهم لا يعلمون شيئًا عن علم المواريث، ولم تسبق لهم دراسته ومذاكرته من قبل.

أما الأزهري فهذا له ممكن وليس بمستبعدٍ، لأنه درس الميراث في مرحلتي الثانوية والجامعة، فمذاكرة ذلك من السهولة بمكان، لأنه سيكون من باب التذكرة لمعلومات ربما عفا عليها الزمن وأضاعها النسيان.

أما إعطاء إجازة لجميع الحاضرين في علم دقيق كهذا فلا نعلمه إلا أنه نوع من العبث بالعلم وخيانة للأمانة.

ثم إنه لو منحهم إجازة في مجلس واحد في قراءة كتاب حديث أو سماع متن من المتون، فيعطيهم إجازة تبرك لما أنكرنا عليهم.

ولكن الآفة أنه يعطيهم إجازة في علم المواريث، أو النحو، أو الفقه، أو العقيدة،

وهذه علوم دقيقة لا يحصلها الإنسان تحصيلًا جيِّدًا في ثلاثة أيام ولا في شهر، ولا في أكثر من ذلك في الغالب!

وأذكر أننا كنا مع أحد شيوخنا في الأزهر الشريف، ونقرأ معه كتابًا في علم من العلوم، فحضر بعض الطلبة من الوهابية، (إذ القوم سيماهم على وجوههم)، فسمعوا الشيخ في مجلس واثنين وثلاثة، وواظبوا على الحضور معنا لعدة مجالس، ثم إنه طال الأمر عليهم بعدما ظل الشيخ قرابة ثلاثة أشهر وهو يشرح في مقدمة الكتاب، فسأل أحدهم الشيخ: في كم من الوقت يمكن أن ننتهي من هذا الكتاب؟ وكان الشيخ بصيرًا بهم وبسؤالهم، فقال لهم: الكتاب معي يأخذ ثلاثة أعوام أو أربعة، ويمكن أن يمتد إلى سبعة أعوام، فوالله الذي لا إله غيره، ما رأينا واحدًا منهم بعدها في مجلس الشيخ.

ذلك أنهم يريدون العلم أشبه بوجبة طعام تؤخذ في وقت يسير، والمهم قبل وبعد ذلك أن يأخذوا الإجازة من الشيخ.

فكأن العلم عندهم صار عبارة عن إجازة يحصلها من الشيخ، ثم يقول: أجازني فلان، وأُجزت من فلان... إلخ.

وهذا وغيره ينبئك عن حالة من الفساد العلمي الذي أحدثه الوهابية، وما ترتب عليه من إسقاط هيبة العلم ومكانة العلماء.

أمَّا ما علمناه من شيوخنا من المداومة على الحضور مع الشيوخ، والانكباب لمدة أعوام لتحصيل العلم، فهو عند الوهابية عبث وتضييع وقت، نسأل الله لنا ولهم المسامحة آمين.

الثالث: عدم احترام التخصص العلمي:

يزعم الوهابية أنهم حماة الشريعة، وأنهم الدعاة إلى التمسك بالسلف، وفي الحقيقة تلك دعوى فارغة، لا رصيد لها في الواقع، فإنما يريد الوهابية أن يكون العلم هو الكلأ المباح، فيبيحون لأنفسهم أن يتكلموا في الحلال والحرام؛ لمجرد أن أحدهم يحفظ القرآن الكريم، أو سمع كتابًا من شيخ، فمعظمهم ليسوا من المتخصصين في دراسة الشريعة وعلومها، فمنهم من يتخرج في الهندسة، أو الطب، أو الزراعة، أو الإعلام، أو اللغات، أو نحو ذلك كسائر الوهابية في مصر وغيرها.

ونحن لا نقلل من شأن تلك العلوم، ولكننا نعجب من هؤلاء حين يدَّعون العلم ويرون أنفسهم أعلم من غيرهم، حتى رأينا منهم من يتهم شيخ الأزهر، ومفتي الديار، وأمثالهما بالجهل؛ بل ربما يصل إلى حد رميهما بالنفاق والابتداع، فإذا كان هؤلاء يفعلون ذلك مع كبار علماء الأزهر الشريف فما بضاعتهم وسندهم في العلم؟

والذي أقرره هنا أنهم- وبلا استثناء- لا يَصْدُقُ على أحدهم وصف العالم، فمن كان مشتغلًا بالحديث فيهم فمثله الأعلى الألباني، والألباني لا شيخ له، ولا منهج له معتبر عند العلماء، وقد رد عليه علماء عصره بأكثر من مئة مؤلف مطبوع، وهذا وحده يدلك على اضطراب منهجيته.

ولا نعلم فيهم أحدًا يصح أن يكون مفسِّرًا، ولا نعلم فيهم من يكون فقيهًا يجيد دراسة مذهب فقهي ويعرف أصوله ويستطيع أن يخرج الفروع على تلك الأصول.

وليس فيهم من يعلم شيئًا من علم الأصول على منهج أهل الأصول، فغاية أحدهم لو كان قارئًا فيه أن يطلع على مذكرة من المذكرات في علم الأصول، كأن يقرأ «أصول الفقه» لعبد الوهاب خلاف، أو نحو ذلك من الكتب التي لا يُكتفى بها في صناعة عالم متمكن في الأصول، ولو كان جيدًا حريصًا تجده يطالع «الموافقات»

للشاطبي، ويظن أنه بذلك فاق المتقدمين والمتأخرين، مع أن كتاب «الموافقات» لا يصلح أصلًا أن يكون كتاب أصول يصلح للتدريس، ولم يدرسه علماء الأمة في أي مدرسة علمية من المدارس العلمية الكبرى، مع جزمنا بأن فيه مباحث نفيسة، لكنه لا يصلح أن يكون كتاب تدريس في مادة الأصول مكتفيًا به عن غيره.

ليعلم الناظر في كتابنا أنه ليس ذلك منا بهوىً ولا عصبية، بل وفق ميزان العلم ومناهج العلماء.

إلى غير ذلك من الأمور التي أسقط الوهابية من خلالها قيمة العلم، وأمانة التعليم، والحضور على أهل الفن المتخصصين، ونحو ذلك مما لا يسعنا حصره، والله تعالى أعلى وأعلم.



المبحث الثالث عشر

الوهابية وظهور دعوى فقه الدليل

ظهرت الوهابية بدعوى فقه الدليل، بمعنى: أن وهابية العصر لا يحتاجون إلى كلام الفقهاء، ولا إلى أحكامهم التي كثيرًا ما تخالف السنة في نظر الوهابية، فأخذوا من أقوال الفقهاء ما صح عندهم فقط، أمَّا مَا لم يصح عندهم فبدعة وضلالة، وإن قال بذلك الحنفية، أو المالكية، أو الشافعية، أو الحنابلة، أو حتى المذاهب الأربعة جميعًا، بل لو فعل ذلك المسلمون وطبقوه في مشارق الأرض ومغاربها، فإنه لا يكون حجة حتى يمر من قناة عقول شيوخ الوهابية ويقولون بجوازه وفق فهمهم هم للأدلة الشرعية.

وبهذه الدعوى خرجوا على أئمة المذاهب الأربعة في مسائل مشهورة معلومة، أذكر لك بعضها مما خالفوا فيه المستقر عند علماء الأمة المحمدية:

١) منعوا التوسل بالنبي ﷺ والصالحين وعدوه وسيلة إلى الشرك، وصرح بعضهم بأنه الشرك بعينه، مع أن سائر المذاهب الأربعة المعتمدة على جوازه واستحبابه حتى مذهب الحنابلة الذي يدعي الوهابية أنهم عليه ظاهرًا، وقد نص على ذلك أئمة الحنابلة كابن قدامة، وابن مفلح، والبُهوتي، وغيرهم، وسوف أذكر لك أقوال أئمة المذاهب الأربعة في هذه المسألة في الصفحات القادمة، ولا أدري لماذا تركوا المذاهب الأربعة اعتمادًا منهم على أكذوبة فقه الدليل؟

٢) قالوا: قراءة القرآن للأموات بدعة، لا ينتفع بها الميت، ولم يفعلها السلف، ولا يعود ثوابها إليه، مع أن المعتمد من أقوال المذاهب الأربعة جواز ذلك واستحبابه، وعلى رأسها مذهب الإمام أحمد نفسه، وسوف يظهر لك ما يدلل

على ذلك من أقوال الأئمة الأربعة، بل إن أكثر المذاهب الفقهية نصرة لهذه المسألة هو مذهب الإمام أحمد، وقد نص على ذلك ابن قدامة الحنبلي في «المغني» وغيره، فما الذي دفع كافة الوهابية أن يحكموا على هذا بالبدعة والمخالفة إلا أسطورة فقه الدليل؟

٣) زعموا أنه لا يُشرع التبرك بآثار الأنبياء والصالحين، ورأوا أن ذلك مخالفة شرعية، مع اتفاق الأمة كلها على جواز ذلك بل استحبابه، وسوف ترى كلام شراح الصحيحين والسنن، بل ما عليه فعل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومن تبعهم بإحسان.

والذي أدى بهم إلى هذه الهوة السحيقة من الإنكار بالباطل هو دعوى فقه الدليل وآثار السلف، ولكن الدليل والآثار بفهمهم هم لا بفهم أئمة المذاهب الأربعة.

٤) رأوا أن البدعة كلها ضلالة، ولم يقبلوا تقسيمها، بل اتهموا من يقسم البدعة بالضلال؛ لأنه في نظرهم يخالف الأحاديث الصحيحة التي تصرح بأن كل بدعة ضلالة، مع أن تقسيم البدعة أمر أشبه بالمتفق عليه عند سائر شراح السنن الذين يقولون: إن البدعة تنقسم إلى حسنة وسيئة، أو إلى أقسام خمسة... إلخ.

وهذا وغيره ينبئك عن عشرات المسائل التي خالف فيها الوهابية هدي أسلافهم بحجة دعوى فقه الدليل، وتبين لنا أن الوهابية لا صلة لهم بعلم الفقه من قريب أو بعيد، ومن له صلة بعلم الفقه ويعلم دراسة المذاهب الفقهية يستحيل أن يقول بتلك المقالات المستنكرة التي ليس فيها شيء من رائحة العلم.

هذا ناهيك عن جنايتهم الكبرى في إنكارهم الأحكام الشرعية المختلف فيها، دون مراعاةٍ منهم لأحوال الناس واستعداداتهم المختلفة، فلا ينبغي إلزام أحد أو حمله على فعل شيء أو تركه إذا كان مندوبًا أو مستحبًّا، بل يُترك الناس في ذلك، ولا يحملون

بالوجوب على أداء السنن أو المندوبات، ولا يصح أن تنزل منزلة الواجب.

فالوهابية في كل ما يستدلون إنما يرون أن ما يقولونه هو السنة، وما سواه فمخالف، وإن قال بذلك إمام من أئمة المسلمين، وهذا ملحظ خطير ومسلك لا يسلكه إلَّا جاهل أو ضال، نسأل الله السلامة آمين.



المبحث الرابع عشر

إهمال الوهابية للعلوم العقلية وتحريم تعلمها

لا نبالغ إن قلنا: إن الوهابية حُرموا نور العلم بما حُجبوا عنه من نور المعرفة، فمن المقرر أن العلوم عندنا يكمل بعضها بعضًا، ويُستعان ببعضها على فهم بقيتها، ومن أهمل بابًا من تلك العلوم، فقد أغلق على نفسه بابًا من المعرفة، وحُرِم نور العلم وإشراق البصيرة.

فعن علم المنطق قال محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه في كتابه «الكشف المبدي»: «هذا العلم المذموم الملعون، الذي خرّب عقائد المسلمين»[1].

وقال صالح بن فوزان في كتابه: «إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد»: «فمن هؤلاء من يترك كلام الله وكلام رسوله ويأتي بقواعد المنطق، حتى في العقائد وهو ما يسمونه الآن علم التّوحيد، يسمون علم المنطق، وعلم الكلام: علم التّوحيد، ولذلك وقعوا في الهلاك، وضلوا وأضلوا»[2].

وقد ورد ذم المنطق والكلام عن جماعة من العلماء، ونحن لا ننكر ذلك؛ ولكن لا بد من تحرير محل النزاع قبل التجرؤ بالباطل على هذه المسألة.

فإنَّ من ذمَّ هذا العلم كابن الصلاح أو النووي، أو كتب في حرمة تعلم هذا العلم كالحافظ السيوطي وغيره، إنما قصدوا بذلك المنطق اليوناني الذي يخوض في العقائد بمنطق العقل، فلا شك أن هذا النوع هو الذي محل خلاف، ولا يجوز الاشتغال به إلَّا

---

(١) «الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي» (ص٢١٣).

(٢) «إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد» (١/ ٢٧٩).

لعالم متقنٍ لعقائد الإسلام، وهذا الذي اشتغل به كثير من علماء الإسلام وردُّوا من خلاله على عقائد المخالفين، وعلى رأس من اشتغل به مع الخلاف في تحريمه ابن تيمية، فهذا هو المنطق المذموم الذي ينسحب عليه كل ذمٍّ، فتنبَّه.

أما علم المنطق الذي هو عبارة عن قواعد وضوابط يُعرف بها أحوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث التأدِّي بها إلى مجهول تصوري أو تصديقي[1] فلا خلاف في جواز تعلمه؛ بل قد يصل إلى الوجوب إذا تعلقت عليه مسائل العلم.

فقد أصبح علم المنطق هو الذي يحدد المفاهيم والمصطلحات، ويوثق الأدلة ويبيّن درجتها، ثم لما احتكم المسلمون في دراساتهم إليه صار تعلمه من الواجبات الشرعية، ولا يصح حكاية الخلاف فيه بعد هذا، فإن حكاية الخلاف فيه نوع من الجهالة الكبرى، ولم يصبح المنطق مختلطًا بالعقائد اليونانية، ولا متأثرًا بفلسفاتهم، ومن راجع كتب المنطق علم ذلك، ولكن الآفة أنك تجد من يبدع هذا العلم لم يقرأ فيه كتابًا واحدًا، ولو قرأ فيه لما قال ذلك، وها هو «معيار العلوم» للغزالي، أو «الشمسية» للكاتبي و«شرح الشمسية» للقطب، أو «متن إيساغوجي»، أو «متن السُّلَّم» للأخضري بشروحه وحواشيه، فليتأمل فيها المنصف ليرينا أين الكفر أو الزندقة في هذه الكتب؟! سبحانك هذا بهتان عظيم.

وكل من كان له أدنى اطلاع على هذه الكتب أدرك تمام الإدراك أن هذا ليس هو المنطق المذموم عند علماء الإسلام، فصار يُعرف بالمنطق: الدليل القطعي من الظني وفق شروطه المحرَّرة، فهذا مما لا يختلف عليه اثنان من علماء الأمة، وهو الذي كان مستقرًّا في عقلية الصحابة والأئمة المجتهدين؛ كما كان علم الأصول في عقليتهم دون مصطلحاته المقررة من بعد على يد الإمام الشافعي وغيره.

---

(١) «شرح البناني على السلَّم وحاشية علي قصاره على شرح البناني» (ص١٧).

وهذا هو المنطق الذي نحثُّ الناس عليه، ونجعله من المفروض على كل طالب علم، إذ تتوقف مسائل العلم عليه، فصار معرفة أساسياته العامة واجبًا من هذه الحيثية على طلاب علوم الشريعة.

فإنَّ علماءنا لما دوَّنوا مؤلفاتهم كانت عقليتهم متشبعة بتلك العلوم، فلا يستطيع الباحث أن يصل إلى مرادهم من كلامهم إلَّا إذا استصحب عقلية تشبه عقليتهم، وحتى لا يكون الكلام مرسلًا أعطي على ذلك بعض الأمثلة من الممارسة العملية:

لما تعرَّض الإمام الخَطَّابيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لتعريف الحديث الحسن قال: «هو ما عُرِفَ مَخْرَجُه واشتَهَر رجالُه، وعليه مَدارُ أكثرِ الحديث، وهو الذي يَقبَلُه أكثرُ العلماء، ويَستعملُه عامَّة الفقهاء».

فيعلق عليه الإمام الذهبي قائلًا: «وهذه عبارةٌ ليسَتْ على صِناعة الحدودِ والتعريفات»[1].

يعني: هذا التعريف من الإمام الخطابي ليس جاريًا على قواعد التعريف من كونه بالحد التام، جامعًا مانعًا، أوضح من المعرف، إلى غير ذلك من الشروط التي لو اختلَّ منها شرط لم يكن على منهج العلماء في التعريف.

ومن دقق في كلام العلماء في هذا الجانب وجد بحرًا لا ساحل له، فصار التعريف ومراعاة الحدود والرسوم، وأن يكون جامعًا مانعًا، جزءًا أصيلًا في كلام أئمة العلم، بل في ترتيب الكتب المؤلفة وحسن إيراد مباحثها بطريقة علمية مقننة.

بل انسحب علم المنطق على تعبيراتهم وشروحهم في الفنون المختلفة، فترى الإمام القرافي يقول: «وَمَتَّى كَانَ فِي الدَّلِيلِ مُقَدِّمَةٌ سَالِبَةٌ، أَوْ جُزْئِيَّةٌ أَوْ مَظْنُونَةٌ، كَانَتِ النَّتِيجَةُ

---

(١) «الموقظة في علم مصطلح الحديث» للحافظ الذهبي (صـ ٢٦)، اعتنى به العلامة عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.

كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَتْبَعُ أَخَسَّ الْمُقَدِّمَاتِ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا صَحِبَهَا من أشرفها»[1].

فالإمام الفقيه الأصولي المتفنن القرافي المتوفى ٦٨٤هـ وهو يتكلم في المباحث الفقهية الدقيقة بِنَفَسِ الفقهاء يقول: مقدمة سالبة، وجزئية مظنونة، ونحوها مما لا طريق إلى معرفته وفهمه إلَّا بدراسة تلك العلوم.

ومن مارس الاطلاع على العلوم المختلفة رأى كيفية ارتباط العلوم وامتزاجها في كلامهم كانه سبيكة واحدة يسلمها أصحاب كل علم إلى أصحاب العلم الآخر، مما يؤكد لنا المنهجية العلمية في فهم وشرح وبسط كلام الأئمة.

وأذكر غير مرة في شرح كتاب «تدريب الراوي» للحافظ السيوطي وصية شيخنا الدكتور المحدث الكبير أحمد معبد عبد الكريم، وهو يقول: لا بد من دراسة علم المنطق لفهم هذه العبارة، فمن عبارات المحدِّثين: «عموم وخصوص مطلق» و«وعموم وخصوص وجهي».

ولا أدري كيف يفهمها الوهابية وهم يحرِّمون علم المنطق أصلًا، وهذه الإطلاقات في كتب المصطلح ذكرها الحافظ ابن حجر والسيوطي وأمثالهما من الأئمة الكبار، ولا سبيل إلى معرفة ذلك إلا من خلال الدربة بالعلوم العقلية وعلى رأسها علم المنطق والكلام.

فكيف يتسنَّى لطالب علم الحديث الشريف أن يدرك ما قاله حفاظ الحديث إلَّا إذا فهم عقليتهم وأدواتهم العلمية التي كتبوا بها؟!

فإذا ما يَمَّمْتَ وجهك تجاه كتب الفقه وجدت أن الفقهاء خلطوا علومهم بهذا النوع من المنطق، وقد سمعت أحد شيوخنا في شرحه لأول كتاب «الروض المربع

---

(١) «الذخيرة» للإمام القرافي (١/ ١٣٩)، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الوضع، ودرس النحو، ودرس البلاغة، ودرس علوم العربية، ودرس الأصول، ودرس علوماً كثيرة أخرى، كوَّنت نسيجه الفكري، وكوَّنت بِنْيته الذهنية، فجلس وهو يتكلم في الفقه يتكلم بهذه الأداة التي تولَّدت عنده في ذهنه من دروسه المختلفة... ولهذا لما كُتِبَ الفقه رأيناه وكأنه مُسْتَبْطِن للمنطق، ومستبْطِن لما عليه علماء الكلام من مفاهيم، ومستبْطِن أيضًا لما عليه علماء الحكمة العالية، وعلماء الأصول»[1].

فانْبَنَى على دراسة تلك العلوم فهم لمقاصد الأئمة من كلامهم، وإدراك مدار تفكيرهم؟ وكيف كانت عقليتهم في كتابة العلم؟ وعليه فلا يستقيم فهم ما كتبه العلماء إلَّا بالاقتراب من عقليتهم، ومعرفة طريقتهم في التفكير، واستحضار ما كان عندهم من علوم الآلات.

وصدق قول القائل فيمن عاب شيئًا وهو يجهله:

أتانـــا أن ســـهلًا ذم جهـــلًا ... علومًـا لـيس يعـرفهن سـهل

علومًـا لـو دراهـا مـا قلاهـا ... ولكـن الرضـا بالجهـل سـهل

وللإمام الشوكاني كلام بديع أنقله لك بلفظه لتدرك تمام الإدراك ما أقول في هذا المعنى، فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِنِّي لأعجب من رجل يَدّعِي الْإِنْصَاف والمحبة للْعلم، وَيجْرِي على لِسَانه الطعْن فِي علم من الْعُلُوم لَا يدْرِي بِهِ، وَلَا يعرفهُ، وَلَا يعرف مَوْضُوعه، وَلَا غَايَته، وَلَا فَائِدَته، وَلَا يتصوره بِوَجْه من الْوُجُوه.

وَقد رَأينَا كثيرًا مِمَّن عاصرنا، ورأيناه يشْتَغل بِالْعلمِ، وينصف فِي مَسَائِل الشَّرْع ويقتدي بِهِ بِالدَّلِيلِ، فَإِنَّهُ سمع مَسْأَلَة من فن من الْفُنُون الَّتِي لَا يعرفهَا كعلم الْمنطق وَالْكَلَام والهيئة وَنَحْو ذَلِك نفر مِنْهُ طبعه، وَنَفَّر عَنهُ غَيره، وَهُوَ لَا يدْرِي مَا تِلْكَ

(١) «المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» للدكتور علي جمعة (صـ ١٦)، ط. دار السلام. الطبعة الثالثة. ١٤٣٠.٢٠٠٩م.

الْمَسْأَلَة، وَلَا يَعْقِلهَا قطّ، وَلَا يفهم شَيْئًا مِنْهَا، فَمَا أَحَق من كَانَ هَكَذَا بِالسُّكُوتِ وَالِاعْتِرَاف بالقصور وَالْوُقُوف حَيْثُ أوقفهُ الله، والتمسك فِي الْجَوَاب إِذا سُئِلَ عَن ذَلِك بقوله: لَا أَدْرِي، فَإِن كَانَ وَلَا بُد متكلِّمًا ومادحًا أَو قادحًا فَلَا يكون متكلمًا بِالْجَهْلِ، وعائبًا لما لَا يفهمهُ، بل يقدم بَين يَدي ذَلِك الِاشْتِغَال بذلك الْفَنّ حَتَّى يعرفهُ حق الْمعرفَة، ثمَّ يَقُول بعد ذَلِك مَا شَاءَ، وَلَقَد وجدنَا لكثير من الْعُلُوم الَّتِي لَيست من علم الشَّرْع نفعًا عَظِيمًا وَفَائِدَة جليلة فِي دفع المبطلين والمتعصبين وَأهل الرَّأْي البحت، وَمن لَا اشْتِغَال لَهُ بِالدَّلِيلِ فَإِنَّهُ إِذا اشْتغل من يشْتَغل مِنْهُم بفن من الْفُنُون، كالمشتغلين بِعلم الْمنطق جعلُوا كَلَامهم ومذكراتهم فِي قَوَاعِد فنِّهم، ويعتقدون لعدم اشتغالهم بِغَيْرِهِ أَن من لَا يجاريهم فِي مباحثه لَيْسَ من أهل الْعلم، وَلَا هُوَ مَعْدُود مِنْهُم، وَإِن كَانَ بِالْمحل العالي من عُلُوم الشَّرْع، فَحِينَئِذٍ لَا يبالون بمقاله، ويوردون عَلَيْهِ مَا لَا يدْرِي مَا هُوَ؛ ويسخرون مِنْهُ، فَيكون فِي ذَلِك من المهانة على عُلَمَاء الشَّرِيعَة مَا لَا يقدر قدره.

وَأما إِذا كَانَ الْعَالم المتشرع المتصدر للهداية إِلَى المسالك الشَّرْعِيَّة والمناهج الإنصافية، عَالمًا بذلك، فَإِنَّهُ يجْرِي مَعَهم فِي فَنِّهم فيكبُر فِي عيونهم، ثمَّ يعْطف عَلَيْهِم فيبين لَهُم بطلَان مَا يعتقدونه بمسلك من المسالك الَّتِي يعرفونه؛ فَإِن ذَلِك لَا يصعب على مثله، ثمَّ بعد ذَلِك يُوضح لَهُم أَدِلَّة الشَّرْع، فيقبلون مِنْهُ أحسن قبُول، ويقتدون بِهِ أتم قدوة، وَأما الْعَالم الَّذِي لَا يعرف مَا يَقُولُونَ فغاية مَا يجْرِي بَينه وَبينهمْ خصام وسباب ومشاتمة، هُوَ يرميهم بالاشتغال بالعلوم الكفرية، وَلَا يدْرِي مَا هِيَ تِلْكَ الْعُلُوم؟ وهم يرمونه بالبلادة وَعدم الْفَهم وَالْجهل بِعلم الْعقل، وَلَا يدْرُونَ مَا لَدَيْهِ من علم الشَّرْع»[1].

---

(١) «أدب الطلب ومنتهى الأدب» (صـ١٥٧)، بتحقيق عبد الله يحيى السريحي، الناشر: دار ابن حزم - لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

فينص الإمام الشوكاني على أنه يجب على عالم الشرع أن يدرك هذه العلوم، كما على المناطقة والعقلاء أن يدرسوا علوم الشريعة، فشأن المسلم أن يكون متقنًا لجميع العلوم حتى يستطيع أن يحاجّ غيره من المخالفين، ويعظم في أعين الجميع، أما إذا قصر صاحب الشريعة علمه على علم الشرع فقط اتُّهم بالجهل، وعرَّض علماء الشريعة للمهانة، وإذا أتقن هذه العلوم كان حجة على الجميع ونال احترام سائر الناس، فالانفراد بأحدهما مذمة، وإدراكهما معًا نجاة وفلاح.

ثم يطالعنا المخالف بأقوال كثيرة عن الأئمة وهم ينهون عن الكلام وأهله، ويسوقها في ذم تعلم تلك العلوم، وهذا يُوَجَّهُ بما يلي:

١) إن كان بعضهم ذمَّ علم الكلام ونهى عن تعلمه؛ فإن كثيرًا منهم أوجبه، وحثَّ عليه، ورغَّب فيه؛ بل جعله من فروض الكفاية لا من النوافل.

٢) كان نهيُ من نهى عن الكلام ليس على إطلاقه؛ بل نَهَوا عنه لما رأوه من استخدام المذاهب الفكرية كالمعتزلة والجهمية وغيرهما ممن حكَّموا عقولهم في مقابل النص، وعارضوا نصوص الوحيين الشريفين، وأنكروا ما علم من الدين بالضرورة بحجة أنه لا يتماشى مع العقل، فأوصلهم الرأي إلى الخوض في الأسماء والصفات بما لا يصلح، وإلى إنكار القدر، وإلى إنكار عذاب القبر ونعيمه، وإلى القول بفناء الجنة والنار، وإلى القول بإنكار السحر... إلخ.

وليس الأمر كما زعموا، فإن العقل لا يعارض الوحي ولا يصادمه؛ بل لا بد من إعمال العقل في ضوء الوحي الشريف، فكان نهي العلماء عن الكلام لأنه هو الذي أدَّى بالمعتزلة وغيرهم إلى ما تناقله أصحاب الفرق الإسلامية من تأويل لا تستقيم معه لغة ولا قواعد شرعية، فلعنة الله على هذا الكلام الذي يوصل العبد إلى مخالفة ومعاندة نصوص الشريعة.

فهؤلاء أوقعوا أنفسهم في حرج وضيق، وكان عليهم أن يقفوا من النصوص الشرعية موقف التسليم والإيمان.

ومنهج علماء الكلام من أهل السنة ليس كذلك كما هو معلوم عند القاصي والداني، فإنكار بعض السلف لعلم الكلام وذمّه لا يُراد به إلَّا تلك الحالات المحدودة التي بيَّنْتُهَا، وهي التي جعلت المعتزلة والجهمية وغيرهم يخالفون ما أجمع عليه أهل السنة لأجل تقديسهم للرأي، فلأجل هذا ذموا الرأي وعابوا على أصحابه، ولا يصح إطلاق النهي على كل علماء الأمة؛ لأن علماء الأمة إنما تعلموه ليردوا عن الإسلام كيد الكائدين وعبث العابثين، فصار تعلمه هنا فرض كفاية، إذ لا يتحقق الدفاع عن الدين إلَّا بمعرفة مقالاتهم وتفنيد حججهم، وهذا سيظل في كل جيل إلى أن تقوم الساعة.

٣) نهى علماء الكلام عن تعلم علم الكلام ليحفظوا على العوام اعتقادهم، ولا يلج من لا يعلم هذا المولج، ولكنهم مارسوه ممارسة عملية كما كتب الغزالي: «إلجام العوام عن علم الكلام» ومع هذا كان هو من الممارسين له، وكتبه أكبر شاهد عليه.

وقال أبو منصور البغدادي في «أصول الدين» (صـ٣٠٧): «وأول متكلمي أهل السنة من الصحابة عليّ بن أبي طالب لمناظرته الخوارج في مسائل الوعد والوعيد، ومناظرته القدرية في القدر والقضاء والمشيئة والاستطاعة، ثم عبد الله بن عمر...».

وقلت: ويتبعهما من الصحابة سيدنا عبد الله ابن عباس لما ناظر الخوارج فإنه قد استخدم معهم الحجج العقلية، وسيدنا ابن مسعود مع يزيد ابن عميرة في مسألة الإيمان.

وناظر سيدنا عمر بن عبد العزيز والحسن البصري والشعبي القدرية، وصدرت فتوى الزهري لعبد الملك بن مروان في أمرهم.

ثم من بعدهم أبي حنيفة والشافعي مع القدرية أيضًا.

وللشافعي رد على البراهمة في تصحيح النبوة، وله رسالة في الرد على أهل الأهواء.

ومناظرة أحمد بن حنبل مع المعتزلة مشهورة.

ثم من بعد هذا القرن برز المحاسبي، والكرابيسي، ثم ابن سعيد التميمي أخو يحيى بن سعيد القطان، والحسين بن الفضل البجلي، ثم برز شيخ الإسلام وعَلَم المتكلمين الأشعري، ومن تلامذته: الباهلي، وابن مجاهد، ثم ابن فورك، والغزالي، والرازي، وغيرهم ممن جاء بعدهم من أئمة السنة الذين ردوا على أهل البدع من المخالفين، وردوا مقالاتهم وَفق ما يقررون من مقدمات ونتائج، ولا شك أن هذه هي الطريقة التي ينبغي أن يسلكها المسلم، وبغيرها فلن يكون له دور حقيقي في الدفاع عن الإسلام ضد خصومه.

فتبين من ذلك أنَّ علم الكلام والمنطق كلاهما قانون يساعد الإنسان على عدم الوقوع في الخطأ، وفهم مقاصد الشريعة إجمالًا، وأن علم الكلام والمنطق في حقيقتيهما لا يتعارضان ولا يصادمان الوحي مطلقًا، فما دام النص صريحًا صحيحًا فلا يخالف العقل مطلقًا، وما دام العقل صحيحًا سليمًا لا يصادم الوحي مطلقًا.

وقد بيَّنَّا أن المنطق والكلام المنهي عنهما إنما هو العلم الذي يحتوي على الكلام الساقط من كلام الفلاسفة، ويخبط العقائد، ويعارض الوحيين الشريفين، وهذا لا ينطبق على علم المنطق الحديث، ولا ينطبق كذلك على قواعد المتكلمين من السادة الأشاعرة أو الماتريدية، والله تعالى أعلى وأعلم.



المبحث الخامس عشر

تدليس الوهابية لكتب التراث الإسلامي

الوهابية من أخطر التيارات المنحرفة في تدليس كتب العلماء وتحريف أقوالهم لأجل نصرة مذهبهم الباطل، واعتقاداتهم المنحرفة، وقد برز تدليسهم في أمور كثيرة، يمكن أن أشير إلى أمرين منها:

الأول: تعليقاتهم على كتب أئمة العلم ووصف أقوالهم بالشرك والبدعة.

فقد أفسد الوهابية كتب الأئمة بتعليقاتهم السفسافة على كتب أئمة العلم، فشوَّهوا الصورة الحقيقية لكتب الأئمة حين حكموا ببدعية وضلال وشرك بعض نقولاتهم المقررة في كتبهم، وهم يظنون بذلك أنهم يدافعون عن عقيدة السلف، وإنما يدافعون عن عقيدة الشيطان، الذي زخرف لهم أقوالهم حتى سمحوا لأنفسهم أن يحكموا بالخطأ على أئمة العلم والدين، ويستنكروا عليهم تلك الأقوال؛ لأنها وَفق ميزان الوهابية إما شرك ظاهر، أو بدعة مخالفة، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

١- يعلق ابن باز على كتاب «فتح الباري» لشيخ الإسلام وأمير المؤمنين الحافظ ابن حجر العسقلاني، فيصف ما يقرره الحافظ ابن حجر أو يرويه عن السلف والأئمة من قبله بالشرك والبدعة ومخالفة السلف، وهذه جرأة من ابن باز غير مقبولة منه ولا من غيره، ومن طالع تعليقاته أدرك تهوراته الباطلة وجرأته الزائدة.

٢- ويعلق ابن عثيمين على كتاب شيخ الإسلام ابن قدامة الحنبلي «لمعة الاعتقاد» فيتطاول على نصوصه التي يقرر فيها مذهب التفويض ويخرج بكلام الشيخ عن مضمونه، ويتبعه على ذلك جماعة.

٣- تطاول الوهابية بتعليقاتهم الساذجة على كتاب «متن الطحاوية» فأفقدوه قيمته كمتنٍ من أهم متون العقائد المعتمدة عند أئمة السنة؛ حتى ظن بعض طلبة العلم بإيعاذٍ من الوهابية وشروحهم المختلفة أن الإمام الطحاوي يقول بمقالتهم، وهو كذب على الإمام الفقيه، ولقد شرح الطحاوية غير واحد قبل الوهابية وما فهموا من عباراته ما يقرره الوهابية، وسيأتي بيان أن الطحاوية حجة عليهم لا لهم، وليتأملوا كم من إمام شرحها قبل ابن أبي العز وماذا قال فيها؟!

٤- لَمّا روى عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه: «سَأَلته عَن الرجل يمس مِنْبَر النَّبِيّ ﷺ ويتبرك بمسه ويقبله، وَيفْعل بالقبر مثل ذَلِك أَو نَحْو هَذَا، يُرِيد بذلك التَّقَرُّب إِلَى الله جلّ وَعز فَقَالَ: لَا بَأْس بذلك»[1].

يستنكر ذلك محقق كتاب «العلل»: وصي الله ابن محمد عباس، ولا يعجبه كلام الإمام أحمد فيقول في الهامش: «وأما جواز مس قبر النبي ﷺ والتبرك به فهذا القول غريب جدًّا، لم أجد أحدًا نقله عن الإمام، وقال ابن تيمية في «الجواب الباهر لزوار المقابر» (ص٣١): «اتفق الأئمة على أنه لا يمس قبر النبي ﷺ ولا يقبّله، وهذا كله محافظة على التوحيد فإن من أصول الشرك بالله اتخاذ القبور مساجد».

فيقول: لم أجد أحدًا نقله، وهو محققه في رواية ولده عبد الله؟ ورواه الحافظ الذهبي وغيره، فأيُّ عقلٍ؟ وأيُّ فكرٍ؟! ودون أن يبحث عمن ذكره عن الإمام!

والإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينص على جواز التوسل بالجناب النبوي، والوهابية يعدون ذلك شركًا، وقد نقله أئمة الحنابلة عنه، ونصوا عليه في كتبهم حتى قَالَ الإمام أَحْمَدُ فِي مَنْسَكِهِ الَّذِي كَتَبَهُ لِلْمَرُّوذِيِّ: إِنَّهُ يَتَوَسَّلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي دُعَائِهِ،

---

(١) «العلل» لعبد الله ابن الإمام أحمد (٢/ ٤٩٢).

وَجَزَمَ به فِي «المُسْتَوْعِبِ» وَغَيْرِهِ»[1].

والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا أكثر من أن تُحصى، وهي تدلك على مدى تلاعب الوهابية بكتب المفسرين والمحدِّثين، والفقهاء، لأجل أن توافق رأيهم.

٥- لما سُئل الألباني عن تأويل الإمام البخاري للوجه بالملك كما في «صحيحه»، يحكم بكذبه مع أنه ثابت في كل نسخ الصحيح، ثم يقول الألباني عن تأويل الإمام البخاري: «هذا ما يقوله مسلم مؤمن... وهو عين التعطيل»[2].

فالبخاري يؤول، والألباني لا يقبل تأويله؛ لأنه يخرق عقيدته الفاسدة، فيقول: «هذا ما يقوله مسلم... وهو عين التعطيل».

ولم يقف حد الوهابية عند تعليقاتهم على أقوال العلماء والأئمة ووصفها بالشرك والبدعة، بل زادوا أمرًا أخطر من ذلك وهو:

الثاني: التحريف لنصوص العلماء.

وهذا من الكذب الواضح، ودليلٌ على قلة الديانة، وهو مسلك ليس من مسالك المؤمنين، ولكنه منهج المبتدعة على الدوام، فقد سمح الوهابية لأنفسهم أن يحرفوا نصوص العلماء حتى توافق آراءهم، حتى ولو كان ذلك على حساب الأمانة والديانة، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

١- كتب فيصل بن قزاز الجاسم كتابه: «الأشاعرة في ميزان أهل السنة»، والعنوان في حدِّ ذاته ينبئك عن مدى ما وصلوا إليه من انحراف فكري، فلا ندري مَنْ هم أهل السنة عنده الذين يحكمون على السادة الأشاعرة، أهو ابن تيمية وابن القيم؟ أم ابن

---

(١) وممن نص على ذلك: ابن مفلح في «شرح المقنع» (٢/٢٠٧)، والمرداوي في «الإنصاف» (٢/٤٥٦)، والبهوتي في «كشاف القناع» (٢/٦٨)، والرحيباني في «مطالب أولي النهى» (١/٨١٧).

(٢) «موسوعة الألباني في العقيدة» (٦/٣٢٦).

عثيمين والألباني وابن باز؟

وليس هذا محل اعتراضنا، بل محل اعتراضنا أنه لما نقل عن الإمام أبي حنيفة في مسألة من مسائل العقائد تلاعب بنص الإمام فقال: «قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصيته في التوحيد: ونقر بأن الله تعالى على العرش استوى، من غير أن يكون له حاجة، واستقر عليه، وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج... ثم يزداد تدليسًا فيقول بعدها: «فانظر كيف فَسَّرَ الاستواء على العرش بالاستقرار عليه»[1].

وهذا كذبٌ صريحٌ، وقلةُ ديانةٍ في نقل كلام الأئمة، فتأمل قوله: «واستقر عليه» والصواب في النسخ المطبوعة كلها: «من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه».

وفارقٌ بين العبارتين كما بين السماء والأرض، فطوَّع الأولى لتؤيد دعواه في ثبوت الاستقرار لله تعالى، والثابت عن الإمام نفي الاستقرار، فتأمل كذب الوهابية وتدليسهم الواضح، وبعدها يقولون: عقيدة السلف! وأقول: نعم، سلف الشيطان وحزبه لا السلف الصالح.

٢- وكتب أبو عمر حاي الحاي: «التمييز في بيان أن مذهب الأشاعرة ليس على مذهب السلف العزيز» وعندما ذكر كلام الجويني ذكره متلاعبًا به فقال: «فقد تاب هذا الإمام عن العقيدة الكرَّامية الكُلابية الأشعرية التي أصلها عقيدة جهمية، ورجع إلى العقيدة السلفية، وألَّف في تحقيقها رسالته المعروفة التي هي نصيحة كاملة وموعظة تامة وحكمة بالغة» ثم قال نقلًا عن الجويني: «وقد درج صحب رسول الله ﷺ على ترك التعرض وترك ما فيها وهم صفوة الإسلام»[2].

---

(١) «الأشاعرة في ميزان أهل السنة» لفيصل بن قزاز الجاسم (صـ١٧١، ١٧٢)، المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.

(٢) «التمييز» لأبي عمر حاي الحاي (صـ٣٩، ٤٠)، ط ـ غراس ـ الكويت ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧م.

قلت: وتناسى أو نسي- سامحه الله- الكلمة التي تنقض كلامه وهي (ترك التعرض **لمعناها**)، وهي ثابتة عند الكافة، فكلمة: «معناها» هي منهج الأشاعرة في تفويض (المعنى والكيف) والذي يعده القوم ليس منهجًا للسلف، ولذا دلَّس فيها وأخفاها، وحذفها من النص، مما ينبئك عن مدى تحريفهم لكلام الأئمة لنصرة مذهبهم الباطل.

٣- حذفوا نصوص العلامة الصاوي في الطبعة الثانية من «حاشيته على الجلالين» لما وصف الوهابية بأنهم خوارج العصر، ودعا الله تعالى بأن يقطع دابرهم، فانظر إلى قلة الأمانة العلمية عندما حذفوا ما لا يوافقهم أو يمدحهم، وهذا ثابت في نسخة مطبوعة، ومحذوف من نسخ أخرى قاموا بطباعتها وترويجها.

٤- طُبعَ كتاب «الأذكار» لشيخ الإسلام النووي، وقد اعتنى بتحقيقه غير واحد، ومن بين طبعاته المتلاعَب بها ما طبعته دار الهدي بالرياض سنة ١٤٠٩هـ، فقد عقد الإمام النووي فصلًا بعنوان: «فصل في زيارة قبر الرسول ﷺ» فتلاعبوا بكلمة «مسجد» مكان: «قبر»، فجعلوا العنوان: «فصل في زيارة مسجد الرسول ﷺ» ذلك لأنه لا يجوز عندهم شد الرحل لزيارة القبر؛ بل لا بد من استحضار نية المسجد لأجل الصلاة؟

وإذا أردت المزيد من بيان تدليسهم وكذبهم فعليك بكتاب د/ علي مقدادي الحاتمي: «كشف الخفا عن عبث الوهابية بكتب العلماء»، وهو مطبوع ذائع.

وهذا وغيره يؤكد لك ما قررناه عن الوهابية، وأنهم في سبيل نصرة أقوالهم يمكن أن يستحلوا أي شيء، وأن يحكموا بالخطأ والضلال على أي أحد، وأن يغيروا نصوص العلماء إلى ما يرضيهم ويتأكد به صحة أقوالهم، والله أسأل أن يقينا ويقيهم شر الهوى آمين، والله أعلم.

المبحث السادس عشر

محاولات اختراق الأزهر الشريف والمدارس العلمية الكبرى

إنك ما تسأل أحد الوهابية عن موقفه من الأزهر الشريف، إلَّا بادر بإظهار أنه يحب الأزهر الشريف ويحب علماءه.

وفي الحقيقة ينبغي أن نعي من وراء هذه الدعوى عدة أمور تَظْهر لنا من خلال عدة أسئلة توجَّه لأصحاب هذا الفكر فنقول لهم:

الأول: هل ترون صحة العقيدة التي يدرسها الأزهر الشريف؟ فمن قال: نعم؛ فإن كلامه صدق من حيث الظاهر، فإن كان باطنه كذلك كان من الصادقين، وهؤلاء لا خلاف بيننا وبينهم.

وإن مدح عقيدة الأزهر الشريف بخلاف باطنه فهو كذاب، وقد رأينا صنفًا من هذا القبيل يتكلم أمامنا بكل كلام طيب وأدب، وإذا كان وسط جماعته سمعت من تشنيعه على الأزهر الشريف ما تتعجب منه.

وإن قال: إن عقيدته مخالفة لأهل السنة فنقول له: لمَ تتعلم فيه؟ ولمِ تُدخل أولادك فيه؟ فإن كنت حريصًا على الشهادة لمنصب دنيوي فهو منك ضلال مبين، وإن كنت تفعل ذلك لتُغَيِّرَ عقيدة الأزهر الشريف أو تزعزع منهجه فأنت في ضلال أيضًا، إذ ظل المسلمون لأكثر من ألف سنة وهم يدرسون هذه المناهج العلمية في العقيدة والشريعة في كل مدارس الدنيا، فانظر إلى نفسك وإلى أيِّ الفريقين تنتمي؟ هل إلى جماعتك المعاصرة الذين لا قدم لهم في العلم ولا ساق، أم إلى أئمة الإسلام وعلماء الأمة الذين علموا الدنيا بأسرها؟!

الثاني: هل ترون أن السادة الصوفية من أمثال: الفضيل، والسري السقطي، والحارث المحاسبي، والجيلاني، والشاذلي، هم أئمة السنة وكبار أعلامها أم ترون خلاف ذلك؟ فمن قال: نعم، هم أئمة السنة وأعلامها فقد صدق في دعواه ظاهرًا؛ وعليه أن يكون صادقًا أمام الله وأمام الناس فيصدح بهذا ويغير واقع المجتمع، وإن أجاب بخلاف ذلك فكلامه دعوى غير صادقة، وعليه أن يراجع منهجه وما تعلمه قبل أن يتكلم في عقائد المسلمين وأئمتهم بغير علم.

الثالث: هل ترون صحة المذاهب الأربعة، وأنها تدور مع الحق بين الراجح والمرجوح، وأن الخروج عليها مخالفة شرعية أم يمكن مخالفة المذاهب الأربعة بدعوى فقه الدليل؟ فإن قال: نحن مع الدليل، فقل له: اعلم أنك حينئذٍ تخرق منهج الأئمة والعلماء عبر التاريخ، وتتَّبعُ غير سبيل المؤمنين الذي دان به المسلمون في المشارق والمغارب، فإنك ما تجد عالمًا من علماء الأمة كلها إلا كان تابعًا لأحد المذاهب الأربعة- إلا من شذ- وكان أهلًا للاجتهاد.

فهذه ثلاثة أمور يتبين بها صدق من يدَّعي محبة الأزهر الشريف من عدمه، فإن أدَّعى محبة الأزهر الشريف ثم خالف واحدة من هذه الثلاثة فاعلم أنه غير صادق في دعواه؛ لأنه أدَّعى خلاف الحق، وخرج على المنهج العلمي المعتبر.

ويجب على هؤلاء أن يعلموا أن الأزهر الشريف وغيره من الجامعات الكبرى في العالم الإسلامي لا تتمثل في أشخاص، بل هي عبارة عن منهجٍ، هذا المنهج هو الحَكَمُ الفصل في بيان الصادق من المدَّعي.

وقد ظهر السوء والحقد والحقن تجاه الأزهر الشريف وعلمائه في كلام الوهابية مما يدلك على مدى غيظهم ونفسيتهم الفاسدة في التنكر لجهود تلك الجامعة العريقة التي مضى عليها أكثر من ألف سنة تدرِّس العلم وتبعث بخريجيها إلى كل بقعة في بلاد الله

تعالى الواسعة، وصرنا أمام أقوالهم في عجب! وإن تعجب فعجب قولهم!

فيقول حسن أبو الأشبال في دروس مفرغة له: «أنصح الإخوة ألَّا يقرءوا نهائيًّا العقيدة في كتب الأزهر؛ لأنها عقيدة الأشاعرة، وهي بلا شك عقيدة فاسدة».

ويقول محمد بن أحمد الشقيري الحوامدي: «كلا بل اللوم كل اللوم على عُلَمَاء الْأَزْهَر فَإِنَّهُم لم يبلغُوا مَا أمروا بتبليغه، فيا نَار كوني بردًا عَلَيْهِم».

وقال: «وَأَنت لَو نظرت إِلَى مجلة الْأَزْهَر وَإِلَى مَا يَكْتُبهُ الشَّيْخ الدّجوي وإخوانه فِيهَا وَفِي غَيرهَا من التَّصْرِيح بالتعبد بالبدع، وَحمل النَّاس على الْعَمَل بهَا، كتصريحهم بِجَوَاز دُعَاء الْأَمْوَات والاستعانة بهم وتكفيرهم لمن يُؤمن بآيَات الصِّفَات كَمَا أنزلها الله، كَمَا هُوَ الْمَأْثُور عَن السّلف، لعَلِمت يَقِينًا أَنهم أكبر نصير لأكبر الْبدع المخرجة لأصحابها عَن اتِّبَاع سَبِيل الْمُؤمنِينَ، وامتنعت من الصَّلَاة خَلفهم[1]، وقد صحح الكتاب محمد خليل هراس أحد كبار الوهابية في مصر.

وترى الألباني ينقد علماء الأزهر الشريف بمنتهى الجهل العلمي فيقول: «لو سألت اليوم كبار شيوخ الأزهر- مثلًا - أين الله؟ لقالوا لك: في كل مكان!»[2].

وهذا يدلك على مدى جهله المركب بعقيدة السادة الأشاعرة، فليس أحدًا من علماء الأزهر الشريف، قديمًا ولا حديثًا يقول بهذا الهراء الذي يفتريه الألباني، ولن تجد ذلك في كتاب واحد للسادة الأشاعرة أو الماتريدية، بل كتب العقائد عندنا ناطقة بكفر من قال: إن الله في كل مكان.

ولا يوجد في الأزهر الشريف ولا في غيره من المؤسسات العلمية العريقة من يقول: الله في كل مكان بذاته، بل إننا نقول: لا يحويه زمان ولا يحده مكان، أو كما جاء

---

(١) «السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات» (صـ ١٥٨، ١٨٣).

(٢) «موسوعة الألباني في العقيدة» (٢/ ١٩).

عن الأئمة: هو في كل مكان على اعتبار قيد علمه أو قيوميته، أو نحو ذلك، وهذا لا يختلف عليه اثنان.

وما يفتريه الألباني على علماء الأزهر الشريف يفتريه محمود الرضواني ومصطفى العدوي وأمثالها ممن لا قدم لهم في العلم ولا ساق.

ويتهم الألباني الأمة الإسلامية بالشرك، ويقرر أن مشركي الجاهلية كانوا يعلمون أنهم يعبدون غير الله تقربًا لله، ثم يتهكم على علماء الأزهر الشريف فيقول: «الآن شيخ الأزهر يقول لك: نحن ما نعبدهم؛ لأنهم (أي: الأزهريون) ما فهموا اللغة العربية كما فهمها الأولون، ثم كفروا عن بصيرة، وعن علم، ولذلك قال تعالى في أمثالهم: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]»[1].

فهل الألباني بكلامه هذا يُعَدُّ من العقلاء! وهل هو إمام الحديث في عصره كما يزعم الوهابية؟! مع تكفيره وتبديعه الصريح لعلماء الإسلام وزينة الزمان!

ويقول أيضًا: «الدكاترة المصريون لا يفهمون بعد هذه العقيدة، ويلقنونها الطلاب في الأزهر الشريف، ويأتي الأزهري ويناقشك ويضللك فوق هذا؛ لأنك تقول: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]»[2].

فأساتذة الأزهر الشريف عند الألباني لا يفهمون العقيدة ويضللون الناس! والذي أجزم به أنه لو تقدم أحد هؤلاء الوهابية جميعًا وعلى رأسهم الألباني لامتحان في الجامع الأزهر الشريف وباحثوا أمثال من يطلقون في حقهم العبارات النابية كالعلامة الدجوي، أو المطيعي، أو الغماري أو من جاء بعدهم كالعلامة البوطي، أو محمد الغزالي، أو الشعراوي، أو علي جمعة، أو أسامة الأزهري وأمثالهم من شيوخنا

---

(١) «موسوعة الألباني في العقيدة» (٤/ ٢٤٥).

(٢) «موسوعة الألباني في العقيدة» (٥/ ٥٢٠).

لأخذوا درجة «المكعب» كما يقول الأزهريون، والمكعب عند الأزهريين هو الصفر في درجة الامتحان!

فيجب على هؤلاء وعلى الأمة الإسلامية جمعاء أن تعيَ أقدار العلماء، وأن يعلموا أن الفارق بين علماء الأزهر الشريف والوهابية كالفارق بين السماء والأرض، عَلِمَ ذلك من عَلِمَ، وجَهِلَ ذلك من جَهِلَ، والله أعلم.



المبحث السابع عشر
أثر سلطة المال في نشر الوهابية

لقد اتخذ الوهابية سلطة المال سُلَّمًا لنشر أفكارهم في بلاد الحرمين أولًا، ثم عملوا على نقل ذلك إلى خارج الحرمين في بلاد العرب وإلى بلاد المسلمين في الشرق والغرب، وسوف أبين لك شيئًا مما سلكوه في نشر أفكارهم فإنهم سلكوا أمورًا في غاية الشناعة، أذكر لك منها:

الأول: استحلال أموال المسلمين تحت مسمى الغنائم:

بدأ الوهابية يتكسَّبون المال من أموال المسلمين الذين قاتلوهم، مما أسموه الغنائم، وذلك منذ نشأتهم الأولى على يد زعيمهم محمد بن عبد الوهاب، وهذه الغنائم هي غنائم المسلمين الذين حكموا عليهم بالكفر، وسبَوا نساءهم، وهؤلاء النسوة أيضًا هن نساء المسلمين الذين اتهمهم ابن عبد الوهاب بالكفر والشرك، فاستحلَّ دماءهم وأموالهم وأعراضهم، بحيث أصبحت حلالًا خالصًا له ولدعوته الجديدة التي يسميها: «التوحيد».

وقد جاء في «الدرر السنية»: «من المعلوم عند الموافق والمخالف أن أئمة المسلمين الذين أقام الله بهم هذا الدين، بعد ما اشتدت غربته من بين الظلمة والمفسدين، أن الله بفضله ورحمته، أقامهم بالحق المبين، فدعوا إلى التوحيد، وأنكروا كل شرك وشك وتنديد، ونشروا أعلام الجهاد، حتى أدخل الله بدعوتهم كلَّ حاضرٍ مِنْ قومهم وبادٍ.

فأخذوا تلك الأموال من أهل البغي والفساد، بسيف الحق والجهاد، فهو- بحمد الله- من طيب الحلال بلا تردد ولا إشكال؛ فقد أحل الله لرسوله ﷺ ولأمته الغنائم، وقد غنم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أموال من ارتدَّ من العرب، أو شك في الحق

واضطرب، وكل ما لا يؤيد بالدليل، فلا التفات إليه ولا تعويل»[١].

فهذه شهادة من الوهابية أنفسهم أنهم أخذوا أموال الناس وجعلوها حلالًا خالصًا لهم، بحجة أنه مال مأخوذ من مرتدين كافرين، وقرنوا من حاربوهم من أهل التوسل والتبرك بالآثار بمن كفر وارتد من العرب في عهد الصحابة، فصارت أموالهم ونساؤهم من الحلال الطيب الذي لا تردد فيه ولا إشكال!

وهكذا يصورون حال المتوسلين والمتبركين أنهم يفعلون شركًا أكبر، يحل أموالهم ونساءَهم وأعراضَهم، فاللهم رحماك بنا من هذا الفكر الخبيث الضال.

وجاء في إحدى رسائلهم: «نشهد- ونحن علماء مكة، الواضعون خطوطنا، وأختامنا في هذا الرقيم- أن هذا الدين الذي قام به الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، ودعا إليه إمام المسلمين سعود بن عبد العزيز، من توحيد الله، ونفي الشرك، الذي ذكره في هذا الكتاب، أنه هو الحق الذي لا شك فيه ولا ريب، وأن ما وقع في مكة والمدينة سابقًا، ومصر والشام وغيرهما من البلاد إلى الآن، من أنواع الشرك المذكورة في هذا الكتاب وأنه: الكفر، المبيح للدم والمال والموجب للخلود في النار، ومن لم يدخل في هذا الدين، ويعمل به، ويوالي أهله، ويعادي أعداءه، فهو عندنا كافر بالله واليوم الآخر، وواجب على إمام المسلمين والمسلمين، جهاده وقتاله، حتى يتوب إلى الله مما هو عليه، ويعمل بهذا الدين»[٢].

وهذا النص وحده دليل على تكفير الوهابية للمجتمع واتهام الخلق بالشرك، واستباحة دمائهم وأموالهم، ولتأمل: «وأن ما وقع في مكة والمدينة سابقًا، ومصر والشام وغيرهما من البلاد إلى الآن، من أنواع الشرك المذكورة في هذا الكتاب، أنه:

---

(١) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١١/ ٣٢٥).

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٣١٤).

الكفر، المبيح للدم والمال والموجب للخلود في النار»، لترى من أين تستمد الحركات المتطرفة استباحتها لدماء الخلق وأموالهم؟

ويقرر نفس هذا المعنى المؤرخ الجبرتي فيقول عن قتال الوهابية للطائف وما أحدثوه بأهلها: «فأخذ البلدة الوهابيون، واستولوا عليها عنوة، وقتلوا الرجال، وأسروا النساء والأطفال، وهذا دأبهم مع من يحاربهم»[1].

والكلام عنهم في استباحة أموال الناس يفوق الحصر، وصفوة ما يُقال فيه ما قاله ابن عبد الوهاب نفسه: «وعرفتَ أن رسول الله ﷺ قاتلهم، ليكون الدين كله لله، والذبح كله لله، والنذر كله لله، والاستغاثة كلها بالله، وجميع أنواع العبادة كلها لله.

وعرفتَ: أن إقرارهم بتوحيد الربوبية لم يُدخلهم في الإسلام، وأن قصدهم الملائكة، والأنبياء، والأولياء يريدون شفاعتهم، والتقرب إلى الله تعالى بهم، هو الذي أحلَّ دماءهم وأموالهم؛ عرفتَ حينئذ التوحيد، الذي دعت إليه الرسل، وأبى عن الإقرار به المشركون»[2].

فانظر كيف يقيس ابن عبد الوهاب حال المسلمين وأفعالهم من التبرك والتوسل ونحوهما على حال المشركين، وأن أخطاء المسلمين- كما يزعم- توجب أن تكون دماءهم وأموالهم حلالًا كما كانت دماء وأموال المشركين، ويصور أن هذا هو التوحيد الذي قاتلهم عليه رسول الله ﷺ.

وقد ظل الأمر على هذا الحال من استغلال أموال المسلمين في نشر هذا الفكر المنحرف، وإنفاقه بدعوى إنفاقه في سبيل الله ودعوة التوحيد، وفي الحقيقة إنما ينفقونه في سبيل الشيطان ودعوة التكفير.

---

(١) «تاريخ عجائب الآثار» (٢/ ٥٥٤).

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١/ ٦٩).

الثاني: الاعتناء بإنشاء دور الطباعة وتوزيع الكتب:

مما لا شك فيه أن إنشاء دور الطباعة لم يكن في وقت ابن عبد الوهاب نفسه ذات بال، وإنما يُعَدُّ هذا الشيء مرحلة أخرى من مراحل تطور الوهابية، فاعتبُر- مثلًا- محمد رشيد رضا من خلال «مجلة المنار» من أكبر أنصار دعوة محمد بن عبد الوهاب في مصر، وبجانب المجلة ألَّف محمد رشيد رضا ١٩٣٥م عددًا من الكتب لشرح مبادئها وأهدافها منها كتاب: «الوهابيون والحجاز»، وكتاب: «السنة والشريعة أو الوهابية والرافضة»، وكتاب: «المنار والأزهر» وغيرها، كما قامت «مطبعة المنار» في مصر بطبع عدد من مقالات ومؤلفات أصحاب هذا الفكر، وقد كانت هناك مساجلات بين مقالات المنار وأئمة وأعلام الأزهر الشريف.

ثم أصدر محب الدين الخطيب «جريدة القبلة» الناطقة باسم حكومة الحجاز بطلب الحسين بن علي شريف مكة، ثم أنشأ «المطبعة السلفية» بمصر، وكان من أوائل من اعتنى بنشر كتب ابن تيمية، وغيرها من أفكار الوهابية.

ثم كانت بوادر انتشار الفكر الوهابي بإنشاء «جماعة أنصار السنة المحمدية» وقد ألَّف رئيسها «محمد حامد الفقي» كتابًا عن الدعوة السلفية أسماه: «أثر الدعوة الوهابية في الإصلاح الديني والعمراني في جزيرة العرب» وتُصدر هذه الجمعية مجلة شهرية باسم «التوحيد».

وموَّلت السعودية كذلك ما سُمِّيَ بـ «الدعوة إلى التوحيد» التي هي في الأصل الدعوة إلى الفكر الوهابي، الناظر إلى الناس على أنهم من المشركين أو غير المُوحدين، وأنّ دينهم يحتاج إلى تنقية مما علق به من شرك وبدع وضلالات.

وفي مصر أيضًا نشأت في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن المنصرم «الدعوة السلفية» التي مقرها الإسكندرية، وسميت بهذا الاسم المسمى؛ نظرًا لما يثيره مصطلح

«الوهابية» من ذُعر لدى أكثر الناس في ذلك الوقت، وما هي في الحقيقة إلَّا دعوة إلى الوهابية وأفكارها.

وهو ما أشار إليه- فيما بعد- أحد كبار دعاة الوهابية في مصر «محمد إسماعيل المقدَّم» في كتابه: «خواطر حول الوهابية» وأثنى فيه على الوهابية ثناءً عاطرًا وأنها تمثل الدعوة إلى الإسلام في حقيقته وجوهره.

وافتتح «محمد إسماعيل المقدم» دارًا لنشر الكتب التي تعتني بالفكر الوهابي، وتسمى بـ «دار الفتح الإسلامي».

وقام ياسر برهامي بإنشاء دار تسمى بـ «دار الخلفاء الراشدين» تقومُ على نفس الفكر وتتبناه وتدافع عنه.

إلى غير ذلك من دور الطباعة التي لا تعتني إلا بمؤلفات الوهابية ونشرها، وساعدهم على نشر أفكارهم ما يرد إليهم من خلال سلطة المال، وما يُمَوَّلون به من الخارج، وقِسْ على ما وقع في مصر هنا سائر بلاد العالم الإسلامي، مما ينبئك عن تسلط عجيب في طباعة ونشر أفكار الوهابية، ولو جعلت أُعدد لك أسماء الكتيبات التي تمت طباعتها في الفترة المتأخرة، وأسماء دور الطباعة التي تهتم بنشر الفكر الوهابي لخرج البحث عن الموضوع، ولرأيت العجب العجاب.

ويُلتحق بهذا الأمر ما أحدثه الوهابية من عبث علمي خلال تعليقاتهم على كتب أئمة العلم، فقد أحدثوا فسادًا كبيرًا وشرًّا مستطيرًا بكتب التفسير والحديث والفقه وغيرها، وقد ظهر هذا من خلال عدة صور كثيرة أذكر لك منها:

أ) تعليقاتهم على أمور العقائد بأن المؤلف هنا خرج عن منهج أهل السنة وتبع مذهب الأشاعرة، ولم يسلم في ذلك منهم أحد من علماء الأمة المحمدية قديمها وحديثها، محدثها ومفسرها، فقيهها ومؤرخها، مما أصبح شيئًا مشينًا وعبثًا علميًّا كبيرًا.

ب) تخطئة المؤلف في الأحكام الشرعية بحجة مخالفة السنة والسلف، ووصف ما أثبته الحفاظ والأئمة في مصنفاتهم أنه شرك وبدعة وضلالة ونحو ذلك، كما فعلوا ذلك في تعليقاتهم على كتب الإمام أحمد، والشافعي، وابن جرير، والخطابي، والقرطبي، والنووي وابن حجر، والسيوطي، وغيرهم، ونماذج ذلك حاضرة لمن يقرأ تعليقاتهم الساذجة على كتب أئمة العلم.

ج) تخريج أحاديث الكتب على تخريجات الألباني فقط، فكل حديث ضعفه الألباني فهو الحجة، وكل حديث صححه الألباني هو الحجة، وتناسوا جهود الحفاظ وأحكامهم على الأحاديث، فيقدَّم حكم الألباني عندهم على حكم: البيهقي، والحاكم، والذهبي، والعراقي، والهيثمي، وابن حجر، والسيوطي، ونحوهم، بلا يكاد أحدهم ألَّا يذكر إلَّا «السلسلة الصحيحة» و«السلسلة الضعيفة».

ولا شك أن هذه جاهلية جديدة، فكيف تُترك أحكام الأئمة والحفاظ ويصير الألباني هو المرجعية في التوثيق والتضعيف، وهو ليس من أهل ذلك أصلًا؟ فما هو إلا محدث كتاب، وليس حافظًا من الحفاظ!

وما فعله الوهابية من التلاعب بالكتب وطباعتها في مصر فعلوه في كل دول الخليج، واستغلوا فقر بعض الدول الإفريقية وكانوا يوزعون عليهم الكتب بالمجان، ومن سافر إلى تلك البلاد رأى الأعاجيب.

الثالث: استغلال العاملين بالسعودية وغيرها من دول الخليج:

تأثر كثير من المهاجرين إلى السعودية وبعض دول الخليج بأفكار الوهابية، وقد تصل أعدادهم إلى ملايين في بعض السنوات، فأكثرهم عمالة ومؤهلات متوسطة، فيبدأ يرى ويسمع ما عليه الوهابية لسنوات في الخطب والإعلام والمساجد والطرقات، فيظن أن ما يراه ببلاد الحرمين الشريفين- كمكان عزيز في قلوب المسلمين في المشارق

والمغارب- هو الحق المطلق، ثم إذا عاد إلى مصر بدأ ينكر ما يرى ويسمع بدون علم أو اطلاع في الغالب.

ولا أبالغ إن قلتُ: قد تأثر بهذا الفكر بعض أساتذة الجامعات من الأزهريين وغيرهم ممن تولوا التدريس في المدارس والجامعات، فذهبوا وعادوا بعقول غير التي ذهبوا بها، والأمثلة على هذا ليست مجهولة، بل يعيها كل أزهري يعرف منهجه العلمي، وله اتصال بأمثال هؤلاء الشيوخ، ويحيط بميراث الأزهر الشريف ومسيرة العلم والعلماء شرقًا وغربًا.

وقد رأيت-كما رأى غيري- كيف تأثرت عقول شبابنا من المثقفين وأنصافهم بهذا الفكر، فأصبح أحدهم يتكلم عن الأشاعرة بكل سوء، فإذا سألته: من هم الأشاعرة؟ قال: هم مخالفون لأهل السنة، فإذا ما قلتَ له: من هو الأشعري؟ وكم قرأت له من كتاب؟ لا تجد إلَّا خواء علميًّا ودينيًّا تحوطه جهالة كبيرة طغت على عقولهم وأفكارهم، حتى طغت تلك الأفكار على عقول العوام الذين لا صلة لهم بشيء من العلم.

حتى إني كلمت بعض العوام مرة فذكر السادة الصوفية بسوء، وأثنى على بعض رموز الوهابية في مصر من المشهورين، وهو معذور لأنه لا يعرف مقالاتهم، فقلت له: سأسألك عدة أسئلة وأجبني عنها بنعم أو لا.

قال: سَلْ، قلت: أتنكر أن تقول: يا رب اغفر لي بجاه سيدنا المصطفى ﷺ؟ قال: لا، نحن نسأل الله تعالى أن يرزقنا شفاعته، قلت: أتنكر أن تزور أحد الصالحين كسيدنا الحسين والسيدة زينب وآل البيت؟ قال: لا؟ قلت له: أتنكر الصلاة في مسجد من هذه المساجد؟ قال: لا، بل ما ذهبت مرة إلى القاهرة إلا وصليت عند آل البيت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قلت له: هل تنكر أن تسبح وتذكر الله بالمسبحة؟ قال: في جيبي مسبحة، وأخرجها لي.

قلت: هل تنكر أنك لو رأيت مكانًا صلى فيه رسول الله ﷺ أن تصليَ فيه؟ قال: لو عرفت مكانًا ما تركته إلى أن أموت.

قلت له: كل هذه الأحكام محظورة وحرام عند الوهابية الذين ذكرتهم منذ قليل، بل وبعضها يصل إلى الشرك عندهم، وهي عندهم من البدع، ومن يفعلها عندهم هو الصوفي، فما انتهى حواري معه حتى قال بلهجة المتأسف: «حسبنا الله ونعم الوكيل فيمن يقول هذا» أو كلامًا نحوه.

ويمكن أن نعدد عشرات النماذج التي اغترَّت بهذا الفكر المنحرف وهم لا يعلمون مقالاته ولا أفكاره، ونسأل الله تعالى أن يعصم شبابنا وأن يقيَهم شر هؤلاء آمين.

الرابع: بناء المساجد والجمعيات الخيرية التي تعتني بنشر أفكارهم:

لقد علق الوهابية أفعال الخير على أن تكون عامل قوة لنشر أفكارهم، فلا يبنون مسجدًا إلَّا إذا تقيد بنشر أفكارهم وآرائهم، ولا يراعون دارًا لتحفيظ القرآن الكريم أو العلوم الشرعية إلَّا إذا قامت على نشر أفكارهم، أو كانت ميول القائمين عليها معلومة الهوية لديهم.

ويقرر شيخ المحدثين في الأزهر الشريف الدكتور أحمد معبد عبد الكريم أن دخول الوهابية إلى مصر كان مبنيًّا على أمور مالية خالصة، فلا يفعلون فعلًا من أفعال الخير إلَّا بشرط نشر فكرهم، وأن يكون على عقيدتهم، ويحكي أن أحد معارفه طلب منه- بحكم أنه كان أستاذًا في المملكة العربية السعودية- أن يكلم أحد الأثرياء من رجال الخير في السعودية ببناء مسجد من المساجد، فتخيل ماذا كان الرد؟

يقول الشيخ معبد: «فكان معي أحد الطلبة من تلامذة الشيخ ابن باز فطلبت منه أن يكلم الشيخ ابن باز للمساعدة»، فلما طلبوا من الشيخ ابن باز، أمر بأنه لا بد من

إحضار موافقة من حامد الفقي، أنه مسجد لأهل السنة (أي: الوهابية)، وكان حامد الفقي زعيم الوهابية في مصر يخطب في مسجد بحيّ عابدين.

يقول الشيخ معبد: فلما علمت بذلك تعجبت من صنيع ابن باز حين اشترط أن يكون المتبرع له على عقيدة أهل السنة (أي: الوهابية).

وهذا الذي يحكيه شيخنا له نظائر لا تعد ولا تُحصى، وسمعت في ذلك الكثير من شيوخنا وإخواننا.

وقد شاهدت- كما شاهد غيري- ونحن طلبة بالمدينة الجامعية ما يقوم به بعض الطلبة من توزيع منشورات في قلب المدينة الجامعية بالأزهر الشريف تخبر عن مسابقة في حفظ كتاب «الأصول الثلاثة» لمحمد بن عبد الوهاب، وجائزة ألف جنيه أو نحو ذلك، وقد كان هذا المبلغ شيئًا كبيرًا في هذا الوقت.

فكنت أقول: سبحان الله، ما قيمة هذا الكتاب الذي في نظري لا يساوي شيئًا في ميزان العلم حتى تُرصد له كل هذه الأموال؟ ولماذا يُدفع الطلبة إلى حفظه دفعًا؟

وتنبَّه أنه ليس أيُّ طلبةٍ يُدعون إلى ذلك؟ بل طلبة جامعة الأزهر الشريف.

وإلى وقتنا هذا يُعلَنُ أمثال هذا في بلد الأزهر الشريف وفي غيره من بلاد العالم، فقد قرأت بالأمس الإعلان عن دورات على الانترنت من ثلاثة أيام إلى أسبوع بعنوان: «عقيدة أهل السنة والجماعة» ومن يسجل اسمه ويحضر هذه الدورات كاملة، يُختبر، والمركز الأول له جائزة قدرها خمس مئة ريال سعودي، والمركز الثاني: ثلاث مئة ريال سعودي، والثالث: مئتي ريال سعودي، وبقية المتسابقين لهم بعض الكتب العلمية المجانية كهدايا.

وهو يدلل على مدى اعتناء الوهابية بنشر أفكارهم بالمال في بلاد الحرمين وغيرها من بلاد العرب والمسلمين، وبالأخص في بلد الأزهر الشريف.

ولا يخفى على بصيرٍ ما يفعله الوهابية من استقطاب طلاب الأزهر الشريف من الوافدين إليه من القارة الإفريقية وبعض بلاد آسيا في بعض مكاتب تحفيظ القرآن الكريم ودورات العلوم الشرعية التي لا تبُثُّ فيهم إلَّا فكرة ابن عبد الوهاب شكلًا ومضمونًا.

وهذا يكشف لك عما يمارسه الوهابية من سلطة المال لنشر أفكارهم، وعلى جامعة الأزهر الشريف والمؤسسات الدينية في مصر وغيرها أن تقف لهذا الفكر بالمرصاد، وأن تسعى إلى تصويب رسالة هذه الأماكن، ومتابعتها متابعة تامة؛ أو غلقها؛ فإنه أسلم وأولى؛ لأنها تبث سمومها في طلبة الأزهر الشريف وسائر أطياف المجتمع.

والله أسأل أن يقيَ أمتنا وإخواننا وطلاب العلم شر فتنتهم، كما أسأله تعالى أن يبصرهم بالحق، وأن يردهم إلى الصدق، وأن يدفع عنهم وساوس الشيطان، آمين.

ونسأل الله تعالى أن نكون قد وُفِّقْنَا في إعطاء نبذة تاريخية وواقعية عن الحركة الوهابية وأثرها في المجتمعات المسلمة، وبيان موقف العلماء منها، ومدى ضررها على الدين والوطن، والله أعلم.

وبهذا نكون قد أعطينا إشارة ولمحة عابرة عن تاريخ الوهابية وتاريخها القائم على التكفير والقتل واستباحة الأموال وانتهاك الأعراض، واتهام العلماء بالتبديع والضلال والحكم على مجموع الأمة بالكفر والشرك.

ثم أظهرنا لك شيئًا من بيان موقف علماء الأمة المحمدية من ابن عبد الوهاب ودعوته، وكشفنا لك عن شيء من تلاعبهم بالنصوص وكلام العلماء، وكيف أنهم سعوا إلى نشر أفكارهم بسلطة المال في بلاد العالم الإسلامي، ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره.

وسوف نتعرف على أهم المسائل العقدية والتشريعية التي لعبت بها أيدي

الوهابية، وتطاولوا من خلالها على الشرع الشريف وأئمة الإسلام، والمدارس العلمية الكبرى، وسوف ترى- بفضل الله تعالى- عظيم جنايتهم وأثرهم السيئ على الشريعة الإسلامية وأحكامها، وأنهم لا صلة لهم بالسلف فيما خالفوا فيه جماهير علماء الأمة.

وقد بدت الحركة الوهابية مؤخرًا في الانحدار والانحصار والتراجع ألف خطوة، فما كان لله بقي، والله أعلم.



الفَصْلُ الثَّانِي

المسائل العقدية المشكلة عند الوهابية

سوف نستعرض في هذا الفصل بمشيئة الله تعالى عدة مسائل عقدية في غاية الأهمية، هذه المسائل هي أشهر المسائل التي خرج فيها الوهابية عن منهج السلف الصالح، وزعموا أن قولهم فيها هو الحق الذي لا يقبل النقاش، وكل من خالف قولهم فهو مبتدعٌ ضالٌّ، وسوف يتبين لك من خلال استعراض تلك المسائل ما يلي:

١) بيان أهم أوهام الوهابية في المسائل العقدية.

٢) إظهار مخالفتهم للسلف الصالح والأئمة المجتهدين.

٣) دفع افتراءتهم على السلف الصالح وأئمة الإسلام.

٤) بيان أوهامهم في فهم كلام العلماء.

٥) بيان تدليسهم وكذبهم في نقل مسائل العلم وأقوال العلماء.

ليعلم الناظر في كتابنا هذا أن الوهابية ليس لهم سلف في العلم، وأنهم حرفوا النصوص العلمية عن مواضعها، وخانوا أمانة العلم والدين، واتهموا السلف بالأباطيل، وطعنوا في كبرى المؤسسات العلمية التي ضربت بجذورها إلى أكثر من ألف عام، وقاموا يُهيلون عليها التراب بدعوى نصرة السلف والدفاع عن التوحيد.

وليس هدفنا من خلال استعراض تلك المسائل إلّا هداية الحيارى من شبابنا ممن وقعوا في براثن الوهابية بشكوكها وأشواكها، وليُبْصِرَ الناسُ منهج السلف الصالح المتمثل في المدارس العلمية الكبرى وعلى رأسها الأزهر الشريف.

ونسأل الله تعالى أن يوفقنا لنصرة دينه، وحفظ حق أئمة الدين والعلم الذين خاض فيهم الوهابية واتهموهم بالأباطيل، والله تعالى هو الموفق والمعين، وهو حسبي ونعم الوكيل.

المبحث الأول

الوهابية ومصطلح أهل السنة والجماعة

يزعم الوهابية أن الأشاعرة والماتريدية خالفوا أهل السنة والجماعة! وأن أهل السنة منهج لا يخرج عن أرباب الحركة الوهابية، وكل من خالف ابن تيمية أو الوهابية فهو خارج عن أهل السنة!

وإذا ما تأملت كلام السادة الأشاعرة والماتريدية في مقابل الوهابية وجدت أن السادة الأشاعرة والماتريدية ما خالفوا إلَّا المعتزلة، والقدرية، والخوارج، ومجسمة الحنابلة قديمًا وحديثًا، وأمثالهم من الفرق الخارجة عن السنة والسلف.

وبعض الوهابية تأخذه مِسْحَةٌ من الحياء فيقول: «إن الأشاعرة والماتريدية من جملة أهل السنة؛ لكنهم خالفوا السلف في مسائل كثيرة»، وهذا ما جزم به كثير من الوهابية المعاصرين.

وبعضهم يقول: «هم أهم السنة في مقابل المعتزلة وغيرهم، أما بالنسبة للسلف فلا يمثلون أهل السنة إطلاقًا».

ولا أدري بأي وجه يقولون هذا الكلام الساقط الذي لا زمام له ولا خطام! وما دليلهم عليه؟! أدليلهم عليه ابن تيمية؟! أم ابن عبد الوهاب نفسه! ألَا فلينظر هؤلاء إلى علماء الأمة كلها في المشارق والمغارب، في كل العلوم وسائر الفنون فلن يستطيعوا أن يحصوا لنا إلا أفرادًا معدودين خرجوا عن معتقد الإمام الأشعري، أما المحدثون والمفسرون وأرباب الملل والنحل، والفقهاء واللغويون، والشعراء والأدباء، والصوفية، فكلهم على معتقد الإمام الأشعري والإمام الماتريدي، لم يخرج عن مذهبيهما إلَّا شاذ في الفكر كابن تيمية ومن نحا نحوه.

وحتى يكون الكلام علميًّا، بعيدًا عما سوى ذلك؛ فإني أسوق إليك شهادة علماء الأمة وكبار ساداتهم الذين يجزمون بأن السادة الأشاعرة والماتريدية هم أهل السنة ومعهم أهل الحديث، والفقهاء، ثم غير الأشاعرة إنما يكونون تبعًا لهم، وهذا هو المقرر قبل ابن تيمية وقبل ابن عبد الوهاب، وإليك شيئًا من نصوصهم الواضحة:

قال الإمام أبو منصور البغدادي المتوفى ٤٢٩هـ في سياق حديثه عن أهل السنة والجماعة: «ثم بعدهم شيخ النظر، وإمام الآفاق في الجدل والتحقيق، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، الذي صار شَجًا في حلوق القدرية، والنجارية، والجهمية، والجسمية، والروافض، والخوارج، وقد ملأ الدنيا كتبه، وما رُزِقَ أحدٌ من المتكلِّمين من التبَع ما قد رُزِقَ، لأنَّ جميع أهل الحديث وكل من لم يتمعزل من أهل الرأي على مذهبه»[1].

فهذا نصٌّ واضح من إمام كبير يدلل على أن جميع أهل الحديث وكل من لم يتمعزل (أي: من لم يصر معتزليًّا) على مذهب الإمام الأشعري، حتى يعلم هؤلاء أنه لا فرق بين أهل الحديث والأشاعرة، فكل أهل الحديث دانوا بمذهب الإمام الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكتب الحديث وشروح الصحاح والسنن كلها تدلل على ذلك بما لا يدع لقائل مقالًا، وإن شئت فاقرأ في مؤلفات: الخطيب البغدادي، والبيهقي، وابن بطَّال، والخطابي، والقاضي عياض، والمازري، وابن عساكر، والقرطبي، والأُبِّي، والنووي، وابن الصلاح، وابن أبي جمرة، والعراقي، وابن حجر، والسيوطي، والسخاوي، والقسطلَّاني، والمُناوي، وغيرهم ممن لا يحيط بهم بيان.

وقال الإمام المقرئ المجود الحاذق أبو عمرو الداني المتوفى ٤٤٤هـ: «اعلموا

---

(١) «أصول الدين» لأبي منصور البغدادي (صـ ٣٠٩، ٣١٠)، طبعة مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية، استانبول، مطبعة الدولة، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.

أيَّدكم الله بتوفيقه، وأمدَّكم بعونه وتسديده، أنَّ قول أهل السنة والجماعة من المسلمين المتقدمين والمتأخرين من أصحاب الحديث والفقهاء والمتكلِّمين»[١].

فهذا نص واضح من الإمام شيخ القراء في زمانه أن أهل السنة هم أصحاب الحديث والفقه والكلام، فلم يقل: إن المتكلمين ليسوا من أهل السنة كما زعمتْ هذه الطائفة وخرجتْ عن سبيل المؤمنين.

وقال الحافظ ابن عساكر الدمشقي المتوفى ٥٧١ هـ: «ولسنَا نرى الْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة الَّذين عنيتم فِي أصُول الدّين مُخْتَلفين، بل نراهم فِي الْقَوْل بتوحيد اللَّه وتنزيهه فِي ذَاته مؤتلفين، وعَلى نفي التَّشْبِيه عَن الْقَدِيم سبحانه مُجْتَمعين، والأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي الْأُصُول على منهاجهم أَجْمَعِينَ، فَمَا على من انتسب إِلَيْهِ على هَذَا الْوَجْه جنَاح، وَلَا يُرْجَى لمن تَبرأ من عقيدته الصَّحِيحَة فلاح، فَإِن عدتهم الْقَوْل بالتنزيه وَترك التَّشْبِيه تمشعرًا، فالموحدون بأسرهم أشعرية»[٢].

وقال أبو العباس القرطبي المتوفى ٦٥٦هـ: «مذهب أهل السنة من الأشعرية وغيرهم»[٣].

وقال شيخ الإسلام النووي المتوفى ٦٧٦هـ: «واتفق أهل السنة من المحدثين

---

(١) «الرسالة الوافية في معتقد أهل السنة والجماعة» لأبي عمرو الداني (صـ١١٧)، بتحقيق: دغش بن شبيب العجمي الناشر: دار الإمام أحمد، الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م.

(٢) «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» للحافظ ابن عساكر (صـ٣٦٢)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤هـ.

(٣) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» لأبي العباس القرطبي (٢/ ٥٧)، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو، وآخرون، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

والفقهاء والمتكلّمين»[١].

وقال الإمام عضد الدين الإيجي المتوفى ٦٨٠هـ: «وأما الفرقة الناجية المستثناة الذين قال النبي ﷺ فيهم: «هم الذين على ما أنا عليه وأصحابي»، فهم الأشاعرة، والسلف من المحدِّثين، وأهل السنة والجماعة، ومذهبهم خالٍ من بدع هؤلاء، وقد أجمعوا على حدوث العالم، ووجود الباري تعالى، وأنه لا خالق سواه، وأنه قديم، وأنه متصف بالعلم والقدرة وسائر صفات الجلال، لا شبيه له، ولا ضد، ولا ند، ولا يحل في شيء، ولا يقوم بذاته حادث، ليس في حيِّزٍ ولا جهة، ولا يصح عليه الحركة والانتقال، ولا الجهل ولا الكذب، ولا شيء من صفات النقص...»[٢].

وقال الإمام أبو العباس شمس الدين ابن خلِّكان المتوفى: ٦٨١هـ عن الإمام الأشعري: «هو صاحب الأصول، والقائم بنصرة مذهب السنة، وإليه تنسب الطائفة الأشعرية، وشهرته تغني عن الإطالة في تعريفه، والقاضي أبو بكر الباقلاني ناصر مذهبه ومؤيد اعتقاده»[٣].

ولا يخفى عليك أن كل هؤلاء قبل ابن تيمية؛ لتعلم أن أهل السنة كما نص على ذلك أئمة وحفاظ الإسلام كلهم على معتقد الإمام الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ونحن هنا نتحدى أن يأتينا أحد الوهابية بقول إمام معتبر يخرج الأشاعرة عن أهل السنة قبل ابن تيمية، فإن هذا وهم لا يقع إلا لضعاف العقول ومرضى القلوب، ومن

---

(١) راجع: «شرح النووي على مسلم» (١/ ١٤٩)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.

(٢) «المواقف في علم الكلام» لعضد الدين الإيجي (ص٤٣٠)، طبعة عالم الكتب بيروت، بدون.

(٣) «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لابن خلِّكان (٣/ ٢٨٤)، بتحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت.

استُشكل عليه نص لإمام متقدِّم قبل ابن تيمية فليأتنا به إن كان من الصادقين.

وقال أبو عبد الله الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ: «وقد أفرد البيهقي فصلًا في «رسالة العميد» بالثناء على الأشعري، وبيان عقيدته، وأنه اعتقاد أهل السنة من بين سائر الطوائف، وذكر غيره أنه إنما كان يقرر مذاهب السلف من أهل السنة»[١].

وقال الإمام المفسر إبراهيم بن عمر البقاعي المتوفى ٨٨٥هـ: «والذي سمعه موسى ﷺ عند أهل السنة من[٢] الأشاعرة هو الصفة الأزلية من غير صوت ولا حرف، ولا بعد في ذلك، كما لا بعد رؤية ذاته سبحانه، وهي ليست بجسم، ولا عرض، ولا جوهر، وليس كمثله شيء»[٣].

وقال العلامة عبد الحق الدهلوي المتوفى ١٠٥٢هـ: «الأشاعرة والماتريدية إنما أيَّدوا مذهب السلف... ولذلك سُمُّوا أهل السنة والجماعة؛ لأخذهم بما ثبت من سنة رسول الله ﷺ، وجرت عليه جماعة الصحابة»[٤].

وهذا كثير يصعب حصره وتتبعه؛ حتى قال العلامة الكبير مسند الدنيا محمد مرتضى الزبيدي: «إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية»[٥].

ومن هنا كان يحرص كثير من أهل العلم، والذين هم شامة في جبين أمة الإسلام على إثبات كونهم أشعرية، ويصرحون بذلك، فينقل الحافظ ابن عساكر عن

---

(١) «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» لبدر الدين الزركشي (٤/ ٨٥٢، ٨٥٣)، الناشر: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث- توزيع المكتبة المكية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

(٢) لا يخفاك أن «من» هنا بيانية لا تبعيضية.

(٣) «نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» للبقاعي (٨/ ٧٧)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

(٤) «لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح» لعبد الحق الدهلوي (١/ ٤٨٩)، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، الناشر: دار النوادر، دمشق، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

(٥) «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين» لمحمد مرتضى الزبيدي (٢/ ٦).

أحد الأئمة الزهاد أنه سئل: «إِنَّ النَّاس يَقُولُونَ: إِنَّك أشعري، فَقَالَ: «يَا لَهَا من نعْمَة لَو صَحَّت»[1].

وكان عبد الرَّحْمَن بن عمر بن عبد الرَّحْمَن المعروف بأبي مُسلم التَّيْمِيّ السمناني- خَال قَاضِي الْقُضَاة أبو الْحسن الدَّامغَانِي- المتوفى ٤٩٧هـ يَقُول: أنا حَنَفِيّ أشعري[2].

ويذكر الإمام السبكي وغيره أن شرط من يتولى مشيخة دَار الحَدِيث الأشرفية أن يشهد على نفسه بأنه أشعري»[3].

وهذا شرط من يتولاها ويدرِّسُ فيها، فكان ممن تولاها ودرَّس فيها: تقيّ القضاة وولي القضاء العلامة الكبير عماد الدين الأنصاري المعروف بابن الحَرَستاني، ثم الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح، وقاضي القضاة ومفتي الإِسْلَام تقيُّ الدّين أبو عَبْد الله العامريّ، وشهاب الدين المقدسي المعروف بأبي شامة، ثم من بعده شيخ الإسلام الإمام النووي، والإمام المعمر مسند الوقت أبي العباس المقدسي المعروف بابن عبد الدايم، وشمس الدّين ابن الكمال المقدسيّ الحنبلي، وكَمَال الدِّينِ ابْنِ الشَّرِيشِيِّ، وفتح الدين ابن الشَّيْخ زَيْنِ الدِّينِ الْفَارِقِيُّ، والإمام الحافظ أبو الحجاج المزي، ثم العلامة تقي الدين السبكي، وأحفظ أهل دمشق في زمانه أحمد بن إسماعيل بن خليفة الحسباني ثم الدمشقي الشيخ شهاب الدين ابن الشيخ عماد الدين، وغيرهم خلائق ليعلم المخالفون أن أهل الحديث هم الأشاعرة عبر تاريخ أئمة الإسلام، ولا عزاء للوهابية ولا لجهلهم بهذه الأمور.

---

(١) «تبيين كذب المفتري على الإمام أبي الحسن الأشعري» للحافظ ابن عساكر (صـ٣٦٣).

(٢) «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» لمحيي الدين الحنفي (١/٣٠٣)، الناشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي.

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» للإمام التاج السبكي (١٠/٢٠٠).

وصرح سلطان العلماء العز ابن عبد السلام بأنه أشعري، وقصته مع مجسمة الحنابلة مشهورة، وقد قال عن الإمام أحمد: «وَأحمد بن حَنْبَل وفضلاء أَصْحَابه وَسَائِر عُلَمَاء السّلف بُرَآء إِلَى الله مِمَّا نسبوه إِلَيْهِم واختلقوه عَلَيْهِم. ..والفتيا الَّتِي وَقعت فِي هَذِه الْقَضِيَّة يُوَافق عَلَيْهَا عُلَمَاء الْمُسلمين من الشَّافِعِيَّة والمالكية وَالْحَنَفِيَّة والفضلاء من الْحَنَابِلَة، وَمَا يُخَالف فِي ذَلِك إِلَّا رعاع لَا يعبأ الله بهم، وَهُوَ الْحق الَّذِي لَا يجوز دَفعه، وَالصَّوَاب الَّذِي لَا يُمكن رَفعه»[1].

وكان أَبُو الضياء عبد الرَّحْمَن بْن عبد الْكَرِيم بن إِبْرَاهِيم بن عَلِيّ بن زِيَاد الغيثي المقصري المتوفى ٩٧٥هـ يقول:

أَنا شَافِعِيّ فِي الْفُرُوع ويافعي ... فِي التصوف أشعري المعتقد

وكلام علماء الأصول والكلام في ذلك كثير فصدر عن ابن الهمام والإيجي، وشيخ الإسلام زكريا وغيرهم عشرات: عندنا نحن الأشاعرة، ويحكي البغدادي قول الأشاعرة في كتابه: «أصول الدين» فيقول: «قال أصحابنا أهل الحق».

فإذا سمعتَ أو قرأتَ بتصريح بعضهم بأنه على مذهب الأشعري، إنما قصده بيان أحقية مذهب الأشعري بالسنة، وهو الحق الذي لا مراء فيه.

ولكن القضية أن أناسًا يغررون بهذا المصطلح، ويقنعون العوام وبعض طلبة العلم ويجعلونهم في موضع تخيير، هل أنت أشعري أم متبع لعقيدة السلف؟

وهذا يدل على سوء فهم صاحبه، إذ إنه لا فرق بين السلف والأشعرية كما مر، وأن اسم الأشعرية إنما حافظنا عليه لنتميز به عن غيرنا ممن يدَّعي أنه على السنة وعلى طريقة السلف؛ ولذا كانت المحافظة على المصطلح لئلا يختلط بغيره من

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٢٣٢)

الاتجاهات، كما لا نزال نحتفظ بالمذهب الحنفي، أو المالكي، أو الشافعي، أو الحنبلي، ولا نستطيع أن نقوم بإلغاء أسمائهم حيث كلهم من رسول الله ﷺ ملتمس.

فليس معنى أننا نتبع الإمام الأشعري أننا نُعرض عن السنة والسلف! كما أنه ليس معنى أننا ندين بمذهب أبي حنيفة، أو مالك، أو الشافعي، أو أحمد في الفقه أننا نخالف السنة أو هدي السلف!

بل نتبع الأئمة الأربعة في الفقه، والأشعري والماتريدي في العقيدة؛ لأنهم جميعًا هم من نقلوا لنا الهدي الكامل والمنهج الأمثل عقيدة وشريعة.

فقد دان أكابر المحدِّثين والفقهاء والمفسرين بمذهب الإمام الأشعري الذي أحيا الله تعالى به السنة، ونصرها في زمانه بعد الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، حتى قال الحافظ ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى مبينًا هذا المعنى: «وإنما يَنتسب منا من انتسب إلى مذهبه ليتميز عن المبتدعة»(١).

وقال الإمام الأكبر وشيخ الإسلام محمد الخضر حسين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: «وإنما يُنْسَب إليه المتمسكون بمذهب أهل السنة؛ لأنه زاد المذهب حُجَجًا، وألَّف فيه كتبًا كثيرة»(٢).

وأرى ألَّا نعزف عن المصطلحين معًا، فمن تكلم بكلام الأئمة وحكى أنه قول الأشعرية فلا ضير، ومن حكى كلامهم وانتسب إلى السنة والسلف الصالح فهما سيَّان، فليست العبرة بالمسميات كما ذكرت، بل العبرة بالمنهج والطريقة، وما عليه جماعات المسلمين، وجمهور أهل العلم.

---

(١) «تبيين كذب المفتري» (صـ ٣٦٢).

(٢) «تراجم الرجال» لشيخ الأزهر الشريف محمد الخضر حسين (صـ٧٣)، ط دار الصفوة، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط الأولى ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

فكم من إنسان يَدَّعي الحق، وهو ليس كذلك، فالشيعة سُمُّوا بذلك لأنهم شايعوا عليًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أي: نصروه كما يقولون، ويوهمون الناس محبة آل البيت فادَّعواْ لهم من أنواع الكمالات التي لا تكون إلا للأنبياء والرسل، وأهل السنة محبون لآل البيت ويقولون: «العصمة لا تكون إلا للأنبياء».

فهل يقتضي مجرد الادِّعاء الصدق في الشيء؟ أقول: لا، بل لا بد من موافقة مراد الله تعالى الذي فهمه المسلمون عبر التاريخ، وكذا هنا، فقد تطلق على نفسك: سلفي أو سني وأنت بعيد عن السنة وعن السلف.

وما أحسن ما أنشده بعضهم بقوله:

إِنَّ اعْتِقَاد الأَشْعَرِيّ مُسَدّدٌ ... لَا يمتري فِي الْحق إِلَّا ممتري
وَبِه يَقُول العَالِمُون بأسرهم ... مِنْ بَين ذِي قلم وَصَاحِبِ مِنْبَر
والمدّعون عَلَيْهِ غير مقاله ... مَا فيهم إِلَّا جهول مفتري
فَذَرِ التعامي واعتصم بمقاله ... وَاعْلَم يقينًا أَنه القَوْل السّري
وَارْفض ملامة من نهاك بجهله ... عَمَّا يراهُ لِأَنَّهُ لم يشْعرِ
وَإِذا لحاك العاذلون فَقل لَهُم ... قَول امرىء فِي دينه مستبصر
إِنَّ كَانَ من يَنْفِي النقائص كلهَا ... عَن ربه ترمونه بتمشعر
وترونه ذَا بِدعَة فِي عقله ... فليشهد الثَّقَلَان أَنِّي أشعري

ومن خلال ما سبق يتبين أن عقيدة أهل السنة والجماعة هي عقيدة السادة الأشاعرة والماتريدية، وأن المدارس الكبرى في الإسلام التي قامت بتدريس العلم لمدة تزيد على الألف عام كالأزهر الشريف، والقرويين، والزيتونة، ومحاضر شنقيط، وكذا بلاد جنوب شرق آسيا كإندونيسيا وماليزيا وما نحوها، وكذا الزوايا العلمية في

المغرب العربي كلها على عقيدة الإمام الأشعري، والمسلمون في بلاد تركيا وبلاد الهند وباكستان وشرق ووسط آسيا كأوزبسكتان وكازاخستان وما حولها من بلاد روسيا كلهم على معتقد الإمام الماتريدي.

أما الدعاوى العريضة الفارغة، والدجل العلمي فلا نقبله، ومخالفة هذا الأمر دعوى تيمية وهابية لا دليل عليها.

ونسأل الله تعالى لنا ولهم الهداية والتوفيق والسداد، والله تعالى أعلى وأعلم وأجلُّ وأكرم، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



المبحث الثاني

هل يَعرفُ الوهابية مَنْ هو الإمام الأشعري؟

يجهل أكثر الوهابية حياة الإمام الأشعري وسيرته، بل بعضهم لا يعلم متى وُلِدَ؟ حتى إنَّ من أكبر الطوام التي رأيناها أننا لما كنا نتناقش مع بعض الوهابية حول بعض المسائل العقدية عند الأشاعرة فكنت أسأل: متى توفي الأشعري؟ فلا يجيب، فأقول له ما اسمه؟ فإذ به لا يعلم اسمه!

فأعجب أشد العجب حين أرى وأسمع أمثال هؤلاء يخوضون في إمام أهل السنة بهذا الجهل المركب! فيتهمونه بالبدعة والضلالة، وأنه خارج عن أئمة السنة، وهم لا يعلمون مقالاته، بل لا يعلمون اسمه ومولده ووفاته، فضلًا عن معرفة أقواله ومقالاته.

ولعل هذه اللمحة نشير من ورائها إلى الإمام الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، ونبين بعض ما قيل فيه من أئمة وحفاظ الإسلام، ولعل ذلك يكون في نقاط مهمة:

١ - اسمه وشرف نسبه:

هو الإمام المبجل شيخ أئمة السنة عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ سَالِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى بْنِ بِلالِ ابْنِ أَبِي بُرْدَةَ ابْنِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ (الصحابي الجليل)، وقد ولد سنة ٢٦٠هـ.

وقد صح في الحديث أنه لَمَّا نَزَلَ قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [الْمَائِدَةِ: ٥٤] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُمْ قَوْمُ هَذَا»، وَأَشَارَ إِلَى أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ»[1].

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٠١٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٢٦١)، وَقَالَ الحاكم: حَدِيث صَحِيح عَلَى شَرط مُسلم وَلم يخرجَاهُ، وقال الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

فيعلق الحافظ البيهقي قائلًا: «وَذَلِكَ لما وجد فِيهِ من الْفَضِيلَة الجليلة، والمرتبة الشَّرِيفَة؛ للْإِمَام أَبِي الْحسن الْأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَهُوَ من قوم أَبِي مُوسَى وَأَوْلَاده الَّذين أُوتُوا الْعلم ورزقوا الْفَهم»[١].

فتأمل لتلك المنقبة الشريفة الواردة في الحديث الشريف، وانظر كيف يقف عندها الإمام الحافظ البيهقي مبينًا وموضحًا مكانة إمام أهل السنة والجماعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢ - الأشعري المجدد:

اختلف العلماء في مجدد المئة الثالثة: فقال بعضهم: الفقيه ابن سريج، وقال بعضهم: المتكلم أبو الحسن الأشعري، حتى قال الحافظ ابن عساكر الدمشقي في «تبيين كذب المفتري»: «وقول من قال: إنه أبو الحسن الأشعري أصوب؛ لأن قيامه بنصرة السنة إلى تجديد الدين أقرب، فهو الذي انتدب للرد على المعتزلة وسائر أصناف المبتدعة»[٢].

فقد كان الإمام الأشعري بحق مجدد هذه المئة، حين قام بنصر السنة وواجه الفرق الضالة المنحرفة، وعن جهده في نشر السنة وإحيائها قَالَ الإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الإِسماعِيلِيّ: «أَعَادَ اللَّهُ هذَا الدِّينَ بَعْدَ مَا ذَهَبَ- أي: أكثره- بِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وأَبِي الْحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، وأَبِي نُعَيْمٍ الإِسْتَرَابَاذِيِّ»[٣].

وقَالَ الإمام أبو إسحاق المروزي: سمعت الْمَحَامِلِيُّ يقول فِي أَبِي الْحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ:

---

(١) «تبيين كذب المفتري» (صـ ٥٠).

(٢) «تبيين كذب المفتري» للحافظ ابن عساكر (صـ ٥٣).

(٣) «تاريخ دمشق» للحافظ ابن عساكر (٣٧/ ٩٩)، بتحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

«لَوْ أَتَى اللَّهَ بِقُرَابِ الأَرْضِ ذُنُوبًا رَجَوْتُ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ؛ لِدَفْعِهِ عَنْ دِينِهِ»[١].

وقال عنه الخطيب البغدادي: «صاحب الكتب، والتصانيف فِي الرد على الملحدة، وغيرهم من المعتزلة، والرافضة، والجهمية، والخوارج، وسائر أصناف المبتدعة»[٢].

فاستحق الإمام الأشعري أن يكون مجدد الدين، وحامي حمى التوحيد بشهادة أئمة السنة وحفاظ الإسلام قبل ابن تيمية وابن عبد الوهاب، فإذا ما رأى ابن تيمية خلاف هذا فهو رأيه، والله يحاسبه عليه، وليس قوله بمعتبر أمام أئمة الإسلام وحفاظه الراسخين، ومن وافقه على قوله فقد خرج عن سبيل المؤمنين.

٣ - أبو الحسن الأشعري موسوعة علمية:

كان الإمام الأشعري إمامًا كبيرًا، وعالمًا نحريرًا، برع في علم الكلام والأصول والتفسير والحديث، والفقه، واللغة، وغيرها من العلوم، فكان آية مبهرة في سعة العلوم والمعارف، حتى قال أبو إسحاق الإسفراييني: «كنت في جنب الشيخ أبي الحسن الباهلي كقطرة في البحر، وسمعت الشيخ أبا الحسن الباهلي يقول: «كنت أنا في جنب الشيخ الأشعري كقطرة في جنب البحر»[٣].

وقَيل للقَاضِي أَبي بَكْرِ ابن الطيب: «كلامك أفضل وأبين من كلام أبي الحسن الأشعري»، فقال: «والله إنَّ أفضل أحوالي أن أفهم كلام أبي الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ»[٤].

فوصفه ابن الصلاح والذهبي بإمام المتكلمين، وابن خلِّكان بشيخ السنة، وقال عنه التاج السبكي: «شَيخنَا وقدوتنا إِلَى الله تَعَالَى، الشَّيْخ أَبُو الْحسن الأشعري البصرى

---

(١) «تشنيف المسامع» (٤/ ٨٥٠)، «الغيث الهامع» (صـ ٧٩٣).

(٢) «تاريخ بغداد وذيوله» (١١/ ٣٤٦).

(٣) «تبيين كذب المفتري على الإمام أبي الحسن الأشعري» (صـ١٧٨).

(٤) «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي (١٥/ ٨٦).

شيخ طَرِيقَة أهل السّنة وَالْجَمَاعَة، وَإِمَام الْمُتَكَلّمين، وناصر سنة سيد الْمُرْسلين، والذاب عَن الدّين، والساعي في حفظ عقائد الْمُسلمين سعيًا يبْقى أَثَره إِلَى يَوْم يقوم النَّاس لرب الْعَالمين، إِمَام حبر، وتقى بر، حمى جناب الشَّرْع من الحَدِيث الْمُفْترَى، وَقَامَ فِي نَصره مِلَّة الْإِسْلَام فنصرها نصرًا مؤزّرًا»[1].

٤ - تدينه وعبادته:

رجع الإمام الأشعري عن مذهبه الاعتزالي برؤياه لسيدنا المصطفى ﷺ في المنام، وهو يقول له: «يَا عليّ: انصر الْمذَاهب المروية عَني فَإِنَّهَا الْحق»، وقال التاج السبكي: «قَالُوا: وَكَانَ الشَّيْخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سيدًا في التصوف وَاعْتِبَار الْقُلُوب كَمَا هُوَ سيد في علم الْكَلَام وأصناف الْعُلُوم».

وقال السهيلي: سمعت أبا الحسن السدوي يقول: «قام الأشعري عشرين سنة يصلي الصبح بوضوء العتمة، وَكَانَ يَأْكُل من غلَّة قَرْيَة وَقفهَا جده بِلَال ابن أَبِي بردة ابن أَبِي مُوسَى الأشعري على نَسْله»[2].

٥ - حامي حمى السنة والسلف ضد الفرق المبتدعة:

قَالَ القَاضِي أَبُو بَكْرٍ الصيرفي: «كَانَتْ الْمُعْتَزِلَةُ قَدْ رَفَعُوا رُؤُوسَهُمْ حتَّى أَظْهَرَ اللَّهُ الأَشْعَرِيَّ فَحَجَزَهُمْ فِي أَقْمَاعِ السَّمَاسِمِ»[3].

وقال الإمام القرطبي: «فَانْتُدِبَ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ كَالشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ كُلَّابٍ وَابْنِ مُجَاهِدٍ وَالْمُحَاسِبِيِّ وَأَضْرَابِهِمْ، فَخَاضُوا مَعَ الْمُبْتَدِعَةِ فِي

---

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٣٤٧).

(٢) «تنشيف المسامع» (٤/ ٨٥٠).

(٣) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١١/ ٣٤٦)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

اضْطِلَاحَاتِهِمْ، ثُمَّ قَاتَلُوهُمْ وَقَتَلُوهُمْ بِسِلَاحِهِمْ.

وَكَانَ مَنْ دَرَجَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُتَمَسِّكِينَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مُعْرِضِينَ عَنْ شُبَهِ الْمُلْحِدِينَ،لَمْ يَنْظُرُوا فِي الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، عَلَى ذَلِكَ كَانَ السَّلَفُ.

قُلْتُ: وَمَنْ نَظَرَ الْآنَ فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ حَتَّى يُنَاضِلَ بِذَلِكَ عَنِ الدِّينِ فَمَنْزِلَتُهُ قَرِيبَةٌ مِنَ النَّبِيِّينَ»[1].

وقال أبو العباس ابن خلِّكان: «هو صاحب الأصول والقائم بنصرة مذهب السنة»[2].

وقال الذهبي في ترجمة أبي يحيى الساجي: «وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الأصولي تحرير مقالة أهل الحديث والسلف»[3].

وهذا وغيره ينبئك عن مدى تعظيم أئمة الإسلام للإمام الأشعري، وأنه أحيا ما اندرس من مذاهب أهل السنة والحديث والسلف، ومن توهم أن الأشعري يخالف مقالة أهل الحديث والسنة فهو جاهل بالعلم والتاريخ، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «الجامع لأحكام القرآن» للإمام القرطبي (٢/ ٢١٤)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

(٢) «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٨٤).

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٠١).

المبحث الثالث

هل رجع الإمام الأشعري عن عقيدته بكتاب «الإبانة»؟

أقول: هذا السؤال جوابه يجب أن يشتمل على مسألتين لا مسألة واحدة:

الأولى: هل للأشعري كتاب اسمه «الإبانة عن أصول الديانة» أم لا؟

والجواب: بعض الناس يطعنون في نسبة كتاب «الإبانة» للإمام أبي الحسن الأشعري، وهو غير دقيق، والثابت عند المحققين نسبته إليه كما ذكر ذلك كثير من العلماء والمؤرخين كابن تيمية، والصفدي، والسبكي، وابن حجر، والمقريزي، وابن العماد، والزبيدي، وغيرهم[1].

فنؤكد هنا ابتداءً على صحة القول بأن الأشعري له كتاب اسمه «الإبانة»، وقد نصَّ عليه العلماء في كتبهم وتراجمهم.

الثانية: هل دخله التحريف أم لا؟

أقول: دخول التحريف إليه مقطوعٌ به، لا يستطيع عاقل منصف أن يدفعه، والأدلة على ذلك كثيرة جدًّا:

١ - كل النسخ المخطوطة من كتاب «الإبانة» بمصر، وبغداد، وبيروت، وتركيا، والهند، كلها وُجدت بعد الألف من الهجرة، والمعلوم أن الإمام الأشعري قد توفي ٣٢٤هـ، أي: بين موت الأشعري ونُسخ «الإبانة» المخطوطة عندنا أكثر من سبعة

---

(١) راجع: «مجموع الفتاوى» (٥/٩٣)، «الوافي بالوفيات» (١٢/٩١)، «طبقات الشافعية» (١/١٣٣)، «لسان الميزان» (٤/٤٨٦)، «الخطط» (٣/٣٠٨)، «شذرات الذهب» (٢/٣٠٣)، «إتحاف السادة المتقين» (٢/٤).

قرون، وهذا وحده يجعل القلب غير مطمئن من هذا الكتاب ويتساءل: أين نص الشيخ أو نص تلامذته أو حتى بعده بقرنين أو ثلاثة أو أربعة؟!

ويعتبر أقدم نص ورد إلينا من كتاب «الإبانة» هو ما سجَّله الإمام الحافظ ابن عساكر الدمشقي المتوفى ٥٧١هـ في «تبيين كذب المفتري على الإمام أبي الحسن الأشعري» وهو يوافق تمامًا ما عليه السادة الأشاعرة، ولا يقول بخلاف المعتمد، فإذا ما أردنا أن نحقق «الإبانة» وَفق النسخة التي تعبر عن منهج الأشعري فهي نسخة الحافظ ابن عساكر الدمشقي، أمَّا ما جاء بعدها من النُّسَخ التي وصلت تحقيقاتنا إليها فمتناقضة مشوهة علميًّا، وكل من له خبرة بمذهب الإمام الأشعري يدرك هذا.

٢ - من يقارن بين النسخ المطبوعة مع بعضها، يرى الفارق من خلال تحقيق الدكتورة فوقية، مع تحقيق بشير محمد عيون، مع تحقيق الفوزان، مع طبعة الجامعة الإسلامية، مع تحقيق حماد الأنصاري، ثم يقارنها ببعضها يجد التلاعب بالألفاظ كثيرًا، وخاصة في مسائل الصفات.

ولو أنك قارنتها جميعًا بنص الإمام الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري على أبي الحسن الأشعري» لوجدت كثيرًا من التناقضات الغريبة من جهات متعددة:

من حيث: الإفراد والتثنية في الصفات: فتجد هل له (عين أم عينان)، (يد أو يدان)... إلخ.

ومن حيث: الإثبات والنفي، ففي تحقيق الدكتورة فوقية ترى بوضوح نفي الاستواء على جهة الاستقرار، ويقول: استوى كما قال بالمعنى الذي أراد، وفي نفس الكتاب في موضع آخر يقول: «من غير طول استقرار».

وهذا وغيره ينبئ عن تلاعب الأيدي الآثمة بهذا الكتاب، مما يفقده مصداقيته ومنهجيته العلمية التي كان يجب أن تكون عليها كتب الإمام الأشعري.

٣ - جاءَ في كتاب «الوافي بالوفيات» للإمام الصفدي أن بعضهم نسب إلى الإمام الجويني أنه قال: «إن الله لا يعلم الجزئيات»، فقال الصفدي: «أَنا أحاشي إِمَام الْحَرَمَيْنِ عَن القَوْل بِهَذِهِ الْمَسْأَلَة وَالَّذِي أَظُنهُ أَنَّهَا دست فِي كَلَامه ووضعها الحسدة لَهُ على لِسَانه كَمَا وضع كتاب «الْإِبَانَة» على لِسَان الشَّيْخ أبي الْحسن الْأَشْعَرِيّ»[1].

وهذا نصٌّ واضح عن الإمام الصفدي يدلل على التلاعب بالإبانة كغيره من الكتب.

٤ - كتاب «الإبانة» المطبوع فيه نصوص مشكلة غاية الإشكال، كالتناقض في مسألة الاستواء هل بغير استقرار أم باستقرار؟

وفي «الإبانة» ينسب الأشعري إلى المعتزلة القول بأن العبد هو من يخلق الشر، بينما ينقل في كتبه الأخرى خلاف ذلك.

وينسب فيه الأشعري إلى جماعة من المبتدعة منهم المعتزلة القول بأن الله في كل مكان مع أن إجماع المعتزلة على خلافه.

وهذا وغيره يخالف دقة الإمام الأشعري البالغة في نسبة الأقوال، وعلمه التام بأقوال المخالفين وخاصة المعتزلة، إذ كان على مذهبهم، ويحفظ مقالاتهم، فلا يصح أن ينسب إليهم قولًا لا يقولون به.

وهذا وغيره يدلل على التلاعب والدس الذي وُضع في النسخ الموجودة بين أيدينا الآن، وهو مما يفقدها مصداقيتها.

٥ - لا يزال أئمة الهدى يذكرون أنّ الإمام الأشعري ترك الاعتزال وتولى نصرة

(١) «الوافي بالوفيات» للصلاح الصفدي (١٩/ ١١٧)، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

السلف والدفاع عن السنة ضد أهل البدع من الفرق المخالفة، وفي ذلك يقول الإمام ابن فورك المتوفى ٤٠٦هـ: «انْتقل الشَّيْخ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيّ بن إسماعيل الْأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من مَذَاهِب الْمُعْتَزِلَة إِلَى نصْرَة مَذَاهِب أهل السّنة وَالْجَمَاعَة بالحجج الْعَقْلِيَّة وصنَّف فِي ذَلِك الْكتب»[1].

فلا أدري من أين اختلق الأفاكون أنه تاب عن الأشعرية ثالثة!

وإن أتونا بنص فليأتونا بنص قبل الإمام ابن فورك أو الحافظ ابن عساكر وأمثالهما من المتقدمين، أما ما جاء بعد ابن تيمية مما يخالف ذلك فهو من تهورات ابن تيمية ومخالفاته، وكذا تأثيره في بعض أتباعه، وبيننا وبينكم العلم وأصحاب السبق، أما الدعاوى فليس لها رصيد في العلم، حتى إن الحافظ ابن كثير يذكرها على جهة الحكاية في «طبقات الشافعيين» فيقول: ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثة أحوال... إلخ، مما يدلك على عدم اعتبار ذلك أصلًا.

٦ - بعد كل هذا لا يُقاس العلم على الإمام الأشعري كفردٍ، فإنَّ أصحاب المذهب قد نقلوا إلينا أقواله وما استقر عليه هو وأصحابه، ولا شك أن أصحاب المذهب أعلم كما أن صاحب البيت أدرى بما فيه.

ونظيره في الفقه، فقد يكون للإمام قولًا مشهورًا، والذي اعتمده أئمة المذهب خلافه، ومن طالع كتب الفقه على المذاهب الأربعة يدرك هذا، وما ذكرته من أقوال الأئمة عبر التاريخ كافٍ في إثبات ما ذكرت، ولا يصح الاحتجاج بـ «الإبانة» بعدما ذكرت لك من ثبوت تلاعب الآثمين به، والله أعلم.

---

(١) «تبيين كذب المفتري» (صـ١٢٧).

المبحث الرابع

هل رجع الإمام الجويني عن عقيدة الأشاعرة؟

إن الذين يزعمون رجوع الإمام الجويني عن عقيدة الأشعري بما جاء في «العقيدة النظامية» قوم لا خلاق لهم، وكان عليهم أن يتقوا الله تعالى وأن يحفظوا ألسنتهم عن الخوض بالباطل.

فالإمام الجويني لم يرجع قط عن مذهب الإمام الأشعري ولا عبارته تدلل على هذا، ولكنه كان ممن آثر السلامة وهو التفويض دون الخوض في التأويل، وليس ذلك رجوعًا عن عقيدة الأشعري، بل هو اختيار أحد المنهجين المعتمدين عند أئمة الأشاعرة وهما التفويض أو التأويل.

ومن المقرر أن الذي يدين بأحد المسلكين هو تابع للأشاعرة لا لمجسِّمة الحنابلة الذين يحملون النصوص على حقائقها اللغوية ويفسرون معناها على الظاهر.

فلمَ يستدلون بكلام الإمام الجويني وهو يفوض على مذهب الأشاعرة لا على منهج مجسمة الحنابلة؟ أليس هذا كذبًا وتدليسًا؟!

وإليك نصه الواضح في «العقيدة النظامية»: «قد اختلف مسلك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها، وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها، والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، وفيما صح من سنن النبي ﷺ، وذهبت أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه»[1].

---

(١) «هوامش على العقيدة النظامية» (صـ ١٤٩).

فقد نص الإمام على إجراء ظواهرها على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه، ولا شك أن الإجراء على الظاهر أي: ظاهر لفظها، أما معناها فيفوَّض إلى الله تعالى، ولا شك أن تفويض معانيها إلى الله ناقض لكلام المجسمة والمشبهة، الذين يثبتونها على ظاهر معناها.

فكلامه صريح في حكاية القولين، وأنه امتنع عند أهل الحق اعتقاد فحواها، وأن بعضهم رأى تأويلها، وأما أئمة السلف فقد اكتفوا بإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه.

وكان على الوهابية أن يفهموا عبارة الإمام الجويني، وأن ينقلوها على حقيقتها والتي يقول فيها: «وقد درج صحب النبي ﷺ على ترك التعرض لمعانيها، ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملّة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها»[1].

وما نقوله هنا عن الإمام الأشعري والجويني يقال عن الإمام الرازي وغيره ممن كذبوا عليهم وتقوَّلوا عليهم الأقاويل.

وهذا وغيره يكشف لك عن مدى السوء الذي يمارسه الوهابية من التلاعب بأقوال العلماء ليؤسسوا عقيدتهم الفاسدة، والله أسأل أن يقيَ أمتنا شرهم وفسادهم آمين.

(١) «هوامش على العقيدة النظامية» (ص١٤٩)، ولك أن تقارن بين قوله: «ترك التعرض لمعناها»، وبين ما ذكره ابن تيمية من كلامه في «مجموع الفتاوى» ليؤكد دعواه، مما يدلل على وضعه لكلام الجويني في غير موضعه، وقد تكرر ذلك عنده وعند أتباعه كثيرًا.

المبحث الخامس

هل العقل هو مصدر التلقي عند الأشاعرة والماتريدية؟

يشيع الوهابية ومن لا صلة لهم بمعرفة مذهب الإمام الأشعري أن السادة الأشاعرة والماتريدية يقدمون العقل على الوحي.

وإنا لنبرأ إلى الله تعالى من هذا الكلام الباطل، فإن أهل السنة والجماعة من السادة الأشاعرة والماتريدية أكثر الناس التزامًا بنصوص الوحيين الشريفين، وقد جمعوا في ذلك بين صدق الوحي ولم يهملوا دلالة العقل.

فحاز السادة الأشاعرة قصب السبق على المجسمة الذين أثبتوا النصوص بدون استعمال العقل الذي به عرفنا صدق الوحي فوقعوا في التجسيم.

وفاقوا المعتزلة الذين قدَّسوا العقل بدون النظر إلى دلالات الوحي الشريف فطعنوا في أحاديث ثابتة صحيحة في الصفات والقدر وأمور الآخرة.

وسبب افتراء الوهابية لهذا القول: أن أهل السنة يقولون: قام الدليل العقلي على أن العالم حادث، وأن ما سوى الله مخلوق حادث، وابن تيمية يقول: العالم قديم بنوعه لا بجنسه، ويقول عبارته المشهورة: «وأين في القرآن امتناع حوادث لا أول لها».

والأشاعرة والماتريدية يقولون: الله تعالى ليس بجسم، وهو منزَّهٌ عن الجسمية ولوازمها، لأن الجسم وفق دلالة العقل محدود ومحصور، وابن تيمية يثبت الجسمية لله غير المركبة ولا ينفيها عن الله تعالى.

والأشاعرة والماتريدية يقولون: صفات الله تعالى نؤمن بها ونفوض معناها وكيفيتها إلى الله تعالى؛ لأن دلالة العقل تحيل إثباتها على حقائق معانيها اللغوية لما فيها

من تشبيهه تعالى بخلقه، فالظاهر من معناها منفيٌّ عن الله تعالى.

وابن تيمية والوهابية يقولون: الصفات على ظاهرها، والله جالس على العرش على جهة الاستقرار، وأنه ينزل نزولًا حقيقيًا وينتقل من مكان إلى مكان، وله يد حقيقية، ووجه حقيقي، ونحو ذلك.

فقلنا لهم: إن الحقيقة عند العرب قاطبة ليست إلَّا الجارحة المكوَّنة من لحم وعظم، فهذه هي اليد الحقيقية التي تعرفها العرب، فهل هذه تثبتونها لله؟

فإن قالوا: نعم فهم مجسمة، وإن قالوا: لا نعلم معناها، فهم مفوضة ولكن لا يعلمون.

ويلزمهم أن يتبرأوا من إثباتها على حقيقتها التي لا تناسب جلال الله تعالى بإجماع السلف.

هذا هو أصل الوهم الحاصل في المسألة عند هؤلاء القوم، فكوننا نقول: لا نحمل الألفاظ على حقائقها أصبح الأشاعرة بهذا عند الوهابية يقدمون عقولهم على النص الذي يقول باليد، والساق، والأصابع، والوجه، والنزول، ونحو ذلك!

وإليك عدة أمور في غاية الأهمية تنبئك عن رد دعواهم الباطلة:

١ - من المتفق عليه بين السادة الأشاعرة والماتريدية تقديم الوحيين الشريفين في الاستدلال على ما سواهما.

٢ - الدليل عند أئمة السنة إما نقلي محض أو عقلي محض، أو يجمع بينهما، فهناك دليل نقلي محض وهو أن النار لا تحرق إلا بإذن الله، كقول الله تعالى: ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩] فإنه مبني على الإيمان بالنص لا بدلالة العقل، وإما عقلي محض كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء، فإنها دلالة عقلية خالصة بعيدًا عن الوحي، وإما نقلي وعقلي في وقت واحد، وهذا يلزم منه إثبات

على حسب دلالة النقل، وتوجيهه على حسب دلالة العقل الثابتة المستقرة، والخلط بين هذه الأقسام مهلكة يقع فيها أدعياء العلم.

فالدليل العقلي يقول: إن الله تعالى لا يثبت في حقه ما ثبت من صفات الآدميين على حقيقته، كاليد، والعين، والقدم، والساق، والجنب، والنزول، والصعود، لأن هذه الأشياء حقائقها من صفات الأجسام، فإن أثبتناها أثبتنا نصوصها وفوَّضنا كيفيتها ومعناها إلى الله تعالى، وهو منهج التفويض الذي يوافق الدليل النقلي الذي يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١].

أما إجراء هذه النصوص على ظاهرها وإثباتها على حقائقها، والحقيقة في لغة العرب لا تُعرف إلا في الجسم! فهذا مسلك يخالف الدليل النقلي والعقلي معًا.

٣ - لو قدم السادة الأشاعرةُ والماتريدية العقلَ لقالوا بما قالته المعتزلة من إنكار بعض الغيب كالقدر وغيرها من أمور الآخرة، ولكن لمقتضى كمال التسليم أثبتوا من أمور الدين ما لا يثبت إلا بطريق الوحي كسؤال القبر وما يتعلق به، والقدَر، والحشر، والنشر، والثواب، والعقاب، والسحر وعلامات الساعة، وأمثال ذلك كثير مما لا ينفرد العقل بإدراكه وخالف الأشاعرة والماتريدية فيه المعتزلة وغيرهم من الفرق الضالة.

٤ - أدلة الشرع عند أهل السنة إما متواترة كالقرآن الكريم، أو السنة الشريفة المتواترة، فهذا يحصل به العلم الضروري قطعًا، وإما أنها آحاد ودلالتها ظنية فهذه هي التي يكون عمل العقل فيها بالاستدلال، وليس في العقيدة فقط، بل في العقيدة والشريعة، وهذا الذي مارسته الأمة كلها جيلًا بعد جيل.

٥ - لم يقبل السادة الأشاعرة والماتريدية الاستدلال العقلي بإطلاق، بل قيدوه بما كان صحيح النظر، فقال العلامة التفتازاني: «فيكون كل نظر صحيح مقرون بشرائطه

مفيدًا للعلم»[١].

وبهذا ترى أن المشكلة عند الوهابية أنهم يريدون أن ينتصروا لمذهبهم التجسيمي بحمل الألفاظ على حقائقها فيشبهون الله تعالى بخلقه بدعوى أن الله تعالى قال، ورسوله قال، ونحن لا نختلف معهم في إثبات النصوص والإيمان بها وإثبات صحتها وعدالة رواتها، وإنما نختلف في دلالاتها، إما بحملها على تفويض معناها وكيفيتها إلى الله تعالى، أو تأويلها على ما يقتضيه اللسان العربي وقواعد الشريعة، وعلى هذا جرى عمل الأمة سلفًا وخلفًا، والله أعلم.



(١) «شرح العقائد النسفية» (صـ ٢١).

المبحث السادس

هل ثبت التأويل عن أحد من السلف؟

لا يزال ابن تيمية ومن بعده الوهابية يرددون أن التأويل منهج بدعي لم يرد عن أحد من السلف، وأن المؤول معطل جهمي، واعجبًا لهؤلاء يدَّعون العلم ثم ينكرون صنيع السلف وإطباقهم.

والحجة عند الوهابية قول ابن تيمية: «وَأما الَّذِي أقوله الْآن وأكتبه وَإِن كنت لم أكتبه فِيمَا تقدم من أجوبتي، وَإِنَّمَا أقوله فِي كثير من الْمجَالِس، إِن جَمِيع مَا فِي الْقُرْآن من آيَات الصِّفَات فَلَيْسَ عَن الصَّحَابَة اخْتِلَاف فِي تَأْوِيلهَا، وَقد طالعت التفاسير المنقولة عَن الصَّحَابَة، وَمَا رَوَوْهُ من الحَدِيث، ووقفت من ذَلِك على مَا شَاءَ الله تَعَالَى من الْكتب الْكِبَار وَالصغَار أَكثر من مئة تَفْسِير، فَلم أجد إِلَى سَاعَتِي هَذِه عَن أحد من الصَّحَابَة أَنه أول شَيْئا من آيَات الصِّفَات أَو أَحَادِيث الصِّفَات بِخِلَاف مقتضاها الْمَفْهُوم الْمَعْرُوف»[1].

وهذا لا شك أنه غير تحقيق من ابن تيمية، ومجازفة من مجازفاته الكثيرة، التي لا رصيد لها في العلم، ثم بك تجد أتباعه يرددون مقالاته، ويرون أنها الحق المطلق الذي لا محيد عنه.

فقال ابن باز: «ولا يجوز تأويل الصفات، ولا صرفها عن ظاهرها اللائق بالله، ولا تفويضها، بل هذا كله من اعتقاد أهل البدع»[2].

---

(١) «دقائق التفسير» لابن تيمية (٢/ ٤٨١)، بتحقيق: د/ محمد السيد الجليند، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.

(٢) «مجموع فتاوى ابن باز» (٢/ ١٠٦).

وقال ابن عثيمين: «إذن فمن نفى شيئًا من صفات الله تعالى بتكذيب، أو تأويل فليس من أهل السنة والجماعة من أي طائفة كان، وإلى أي شخص ينتسب»[1].

وهذا زعم مغلوط من ابن تيمية وأتباعه من جهتين:

الأولى: لم يثبت قط أن أحدًا من الصحابة قال: نُجريها على حقائقها اللغوية، فقول ابن تيمية وأتباعه بهذا بدعة صريحة، فهل يستطيع ابن تيمية والوهابية جميعًا من بعده أن يثبتوا لنا نصًّا واحدًا فقط عن أحد الصحابة يقول فيه: استوى على العرش حقيقة، أو قال: إن لله يدًا حقيقية؟!

فلا يستطيع ابن تيمية ولا غيره أن يثبت هذا، وسيظل هذا التحدي إلى أن تقوم الساعة.

فلم يثبت قط أن أحد الصحابة قال: إن الله قاعد على العرش على جهة التمكن فيه، أو أن العرش مكانه تعالى، ولم يثبت قط أن أحد الصحابة قال: إن الله ينزل بذاته، ولم يثبت قط أنَّ أحدًا من الصحابة قال: له يد حقيقية، وعين حقيقية.

فالعجب كل العجب من ابن تيمية وهو ينفي التأويل ويستدل- في الوقت ذاته- بأقوال الصحابة على مذهبه التجسيمي، وهذا وحده مبطل لكلامه.

الثانية: الزعم بأن التأويل لم يرد عن أحد من الصحابة أكذوبة كبيرة عاشها ابن تيمية، ورددها الوهابية من بعده، وبيننا وبين القوم ما ثبت بالسند الصحيح عن أئمة العلم من لدن الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إلى الأئمة المجتهدين، ومن جاء بعدهم إلى ما قبل ابن تيمية.

وسوف نضرب لك في عدة مباحث أمثلة واضحة للتأويل ليتبين لك فساد ما

---

(١) «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (١/ ٢٣١).

ذهبوا إليه ونصوا عليه، وأن ابن تيمية غير صادق في دعواه حين زعم أنه قرأ أكثر من مئة تفسير فلم تأويلًا واحدًا عنهم! سبحانك هذا بهتان عظيم.

وخذ على ذلك مثالًا عن حبر الأمة وترجمان القرآن سيدنا عبد الله بن عباس يوضح لك ورود التأويل عن السلف وإقرارهم به:

١ - تأويل الساق عن سيدنا ابن عباس: صح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما سئل عن الساق، قال: « إذا خفيَ عليكم شيء من القرآن فابتغوه من الشعر، فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر:

اصبرْ عقاق إنه شر باق   قد سن قومُك ضرْب الأعناق

وقامت الحربُ بنا على ساقْ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هَذَا يَوْمُ كَرْبٍ وَشِدَّةٍ»[1].

وهذا حديث رواه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي من طريق عكرمة، وهو مروي من طريق علي بن أبي طلحة الهاشمي عن ابن عباس عند البيهقي وغيره، وطريق علي بن أبي طلحة من أجود الطرق كذلك عن ابن عباس، وبهذا جزم الإمام أحمد، وابن حجر، والسيوطي، والشوكاني، وغيرهم[2].

فلم يقل سيدنا ابن عباس: «له ساق حقيقية» كما يقول الوهابية، بل قال: يُكشف عن ساق: عن شدة وكرب وهول.

والمنكرون للتأويل كعادتهم يقولون عن هذه الآية: «ليست من آيات الصفات،

---

(١) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/٥٤٢) برقم (٣٨٤٥)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد وهو أولى من حديث روي عن ابن مسعود بإسناد صحيح لم أستجز روايته في هذا الموضع، ووافقه الذهبي.

(٢) راجع: الإتقان للحافظ السيوطي (٢/١٨٨)، مناهل العرفان للزرقاني (٢/١٨)، نيل الأوطار للشوكاني (٧/ ٣٥٨).

والساق ليست مضافة إلى الله، وإنما أُضيفت إليه في الأحاديث، وهي عادتهم في رد الثابت، وأن السلف اختلفوا هل هي صفة لله أم لا؟

فيا ليت أحدهم يذكر لنا أين اختلاف السلف في هذا قبل ابن تيمية؟ وهذا فقط لبيان كذبهم على السلف! وأنهم يحكون كلام ابن تيمية على أنه مذهب السلف!

وقد عدَّ أهل العلم هذه الآية من آيات الصفات، ومع ذلك تأوَّلوها: ومنهم عبد الرزاق في «تفسيره»، وابن فورك في «مشكل الحديث وبيانه»، والبيهقي في «الأسماء والصفات»، والبغوي في «شرح السنة»، والقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن»، وابن الجوزي في «زاد المسير في علم التفسير»، والرازي في «التفسير الكبير»، وهؤلاء جميعًا قبل ابن تيمية، ثم جاء نظيره عن الحافظ ابن كثير في تفسيره بعدما يذكر رواية: «يكشف ربنا عن ساقه»، ثم يذكر تأويل الساق، والحافظ ابن حجر في «الفتح»، والعلامة البدر العيني في «عمدة القاري»، والقسطلَّاني في «إرشاد الساري»، والسيوطي في «الدر المنثور»، وفي «معترك الأقران في إعجاز القرآن»، ويوسف بن مرعي الحنبلي في «أقاويل الثقات»، وابن الوزير في «العواصم والقواصم في الذَّبِّ عن سنة أبي القاسم»، وغيرهم[1].

فلا يصح القول: إن إثبات الساق جاء في الحديث الشريف وليس في الآية، لأن هذه حجة ضعيفة، وإنما قالوا بذلك لأنهم يعلمون تأويل السلف الصالح لها، ولذا

---

(١) راجع: «تفسير عبد الرزاق» (٣/ ٣٣٥)، و«مشكل الحديث وبيانه» (١/ ٤٤٢)، و«الأسماء والصفات» (صـ٣٤٥)، و«شرح السنة» (١٥/ ١٤٢)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٨/ ٢٤٩)، و«زاد المسير» (٤/ ٣٢٥)، و«التفسير الكبير» (٣٠/ ٦١٣)، و«تفسير القرآن العظيم» (٨/ ١٥٧)، و«فتح الباري» (٨/ ٦٦٤)، و«عمدة القاري» (١٩/ ٢٥٧)، و«إرشاد الساري» (٧/ ٣٩٩)، و«الدر المنثور» (٨/ ٢٥٥)، و«معترك الأقران» (١/ ١١٥)، و«أقاويل الثقات» (صـ١٧٤)، و«العواصم والقواصم» (٨/ ٣٤٠).

يتحرَّجون من مخالفة السلف لتأويلهم للآية الكريمة، ويثبتون الساق لله تعالى من الحديث الشريف.

وقد قال بتأويل الساق في الحديث الشريف الإمام النووي في «شرحه على مسلم»، وقال الحافظ ابن حجر: «أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بلفظ: «يكشف عن ساق»، قال الإسماعيلي: «هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن»[(١)].

ثم بعد ورود كل هذا يُسأل الألباني عن تأويل سيدنا ابن عباس فلا يستطيع رده لثبوته عن ابن عباس، ولكنه يستطيع أن يحكم بالخطأ على حبر الأمة وترجمان القرآن الكريم؛ لأنه في نظره يعارض الحديث الشريف، فيقول: «ليس من العلم عند أحدٍ من أهل العلم أن يعارض قول رسول الله ﷺ بقول غيره ممن ليس معصومًا، ثم بالتالي ليس من العلم محاولة التوفيق بين الحديث المرفوع، والقول الموقوف، ليس هناك حاجة لإعمال الفكر في سبيل التوفيق بين الحديث المرفوع والحديث الموقوف، فقول ابن عباس إن صح، لا ينبغي أن يعارض قول الرسول ﷺ فتنتهي المشكلة؟ لماذا تفكرون أن تعالجوا قضية ليست هي في ذات نفسها مشكلة، تريدون تُوَفِّقُوا بين قوله عليه السلام وقول ابن عباس ! هذا ما ينبغي»[(٢)].

فكلام ابن عباس عند الألباني- وبكل سهولة- خطأ؛ لأنه معارض لقول الرسول ﷺ، هكذا فهمهم لأقوال الصحابة؟!

واعجبًا لهؤلاء الذين يتركون أقوال الصحابة والتابعين والأئمة ويقدِّمون أفهامهم على سلفهم، ثم يقولون: «قرآن وسنة بفهم سلف الأمة».

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (٣/ ٢٨)، «فتح الباري» (٨/ ٦٦٤).

(٢) «موسوعة الألباني في العقيدة» (٦/ ٣٠٨).

وأنا أقول: «بل بفهمكم أنتم، لا بفهم السلف كما فعلت الخوارج والشيعة والمعتزلة والقدرية وغيرهم من أهل الأهواء حين فهموا القرآن وتركوا كلام أصحاب رسول الله ﷺ وتابعيهم.

ولم يقف الأمر عند تأويل سيدنا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للساق، بل ثبت التأويل في مسائل أخرى في الصفات، سوف أورد لك بعضها- في مباحث مستقلة- لترى حجم التضليل الذي يمارسه الوهابية في كلامهم عن عقيدة أئمة السنة الأشاعرة.

والله نسأل أن يهديهم إلى صراطه المستقيم، وأن يتوب علينا وعليهم آمين.



المبحث السابع

الإمام أحمد بن حنبل وتأويله للمجيء

لا يزال الوهابية ومن قبلهم ابن تيمية ينكرون التأويل ولا يعتبرونه منهجًا للسلف، مع أن سادات الأمة ورد عنهم التأويل في مسألة الصفات بكثرة بالغة، ولنضرب على ذلك مثالًا آخر بالإمام المبجل أحمد بن حنبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فقد ورد التأويل عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى كما نقله البيهقي في قوله: «وأنبأنا الحاكم قال: حدثنا أبو عمرو ابن السماك، قال: حدثنا حنبل بن إسحاق، قال: سمعت عمي أبا عبد الله- يعني: الإمام أحمد- يقول: احتجوا عليَّ يومئذٍ- يعني: يوم نوظر في دار أمير المؤمنين- فقالوا: تجيء سورة البقرة يوم القيامة، وتجيء سورة تبارك فقلت لهم: إنما هو الثواب، قال الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ إنما تأتي قدرته، وإنما القرآن أمثال ومواعظ»[1].

وقد قال الإمام البيهقي عقب روايته لهذا الحديث: «هذا إسناد لا غبار عليه»، ووافقه الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية».

ومع ذلك تجد ابن القيم يقول عن حنبل الذي روى هذا عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «صاحب مفاريد مخالفة للمشهور في المذهب»[2].

---

(١) راجع: «الأسماء والصفات» للبيهقي (صـ٤٤٤)، «دفع شبهة التشبيه» لابن الجوزي (صـ٢٧)، «البداية والنهاية» لابن كثير (١٤/ ٣٨٦) ط هجر.

(٢) «الصواعق المرسلة» لابن القيم (١/ ٤٨٧)، الناشر: دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

وحنبل الذي يضعفه ابن القيم هنا يستدل به في كتبه كثيرا في الأسماء والصفات كما احتج [illegible] في ما قاله، ويطعن فيه [illegible] بأنه صاحب مفاريد مخالفة للمشهور في المذهب».

وخفي على ابن القيم أن حنبل بن إسحاق بن حنبل ابن عم الإمام أحمد، قد ذكره الخطيب أحمد بن ثابت فقال: كان ثقة ثبتا، وسئل عنه الدارقطني فقال: كان صدوقا، وذكره أبو بكر الخلال فقال: قد جاء حنبل عن أحمد بمسائل أجاد فيها الرواية وأغرب بغير شيء، وإذا نظرت في مسائله شبهتها في حسنها وإشباعها وجودتها بمسائل الأثرم، وقال عنه الحافظ الذهبي: «الحافظ الثقة».

وقد قبل أئمة الإسلام هذا التأويل عن الإمام أحمد، وحكوه عنه قبل ابن تيمية وبعده، أما كونه يغرب في بعض المسائل فهي في مسائل الفقه، فأعجب من ابن تيمية ينقلها عنه في أمور العقائد.

ناهيك أن ثبوت التأويل عن الإمام أحمد تناقله كثير من العلماء قبل ابن تيمية وابن القيم واستحسنوه منه، فلما ذكر حجة الإسلام الغزالي عن أئمة الحنابلة الثقات أن الإمام أحمد قد أوّل في ثلاثة مواضع، قال الإمام الزركشي: «وأنكر ابن تيمية هذا على الغزالي قال: إنه لا يصح عن أحمد.

قلت- أي: الزركشي-: ونقل الثقة لا يندفع، وقد نقل ابن الجوزي في كتاب «منهاج الوصول» عن أحمد أنه قال في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أمر ربك»(١).

ومع ثبوت ذلك عن الإمام أحمد، ورواية الغزالي وابن الجوزي له، وتصحيح

---

(١) «البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (٥/٤٣)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

البيهقي والزركشي لهذه الرواية، ثم رواية الحافظ ابن كثير لها وذِكْره تصحيح البيهقي لها دون انتقاد منه على الرواية، ومع كل هذا لا يقبل الوهابية هذا التأويل عن الإمام أحمد، ويقولون: المشهور عن أحمد خلافه!

وأقول: بل المشهور عندكم أنتم فقط، أما كلام الإمام أحمد فقد رواه جماعات من أهل العلم ورضوا به عن الإمام وغيره، واعتبروه من نوع المجاز منهم: الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد»، والقرطبي في «الجامع لأحكام القرآن»، والبغوي في «معالم التنزيل»، والزجاج في «معاني القرآن»، والثعلبي في «الكشف والبيان»، والواحدي في «التفسير الوسيط»، وابن عطية في «المحرر الوجيز»، والفخر الرازي في «التفسير الكبير»، والبيضاوي في «أنوار التنزيل»، والنسفي في «مدارك التنزيل»، وأبي السعود في «إرشاد العقل السليم»، والبيضاوي في «أنوار التنزيل»، وأبي حيان في «البحر المحيط»، والخازن في «لباب التأويل»، وابن جزي في «التسهيل»، والذهبي في «العرش»، والشوكاني في «فتح القدير»، والآلوسي في «روح البيان»، وابن الهمام في «فتح القدير»، والرملي في «فتاويه»، والطاهر ابن عاشور في «التحرير والتنوير»[1] وغيرهم كثير لا نحيط بهم في هذا المقام من القدامى والمحدَثين.

فهل يُقال كلهم على منهج أهل السنة مع إثباتهم لهذا التأويل، أم يُقال كلهم معطلة

---

(١) راجع: «التمهيد» (١٣٧/٧)، و«الجامع لأحكام القرآن» (٥٥/٢٠)، و«معالم التنزيل» (٢٥٢/٥)، و«معاني القرآن» (١٨٣/١)، و«الكشف والبيان» (٢٠١/١٠)، و«التفسير الوسيط» (٤٨٤/٤)، و«المحرر الوجيز» (٤٨٠/٥)، و«التفسير الكبير» (٣٥٨/٥)، و«أنوار التنزيل» (٣١١/٥)، و«مدارك التنزيل» (٦٤١/٣)، و«إرشاد العقل السليم» (١٥٧/٩)، و«البحر المحيط» (٤٧٥/١٠)، و«لباب التأويل» (٤٢٧/٤)، و«التسهيل» (٤٨١/٢)، و«العرش» (ص٢٢٦)، و«فتح القدير» (٥٣٥/٥)، و«روح البيان» (٤٣٠/١٠)، و«فتح القدير» (١٥٧/٩)، و«فتاوى الرملي» (٢٧٩/٤)، و«التحرير والتنوير» (٣٣٧/٣٠).

أو نُفاة للصفات؟!

ثم حكى الحافظ ابن رجب الحنبلي في «فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري»، تأويلًا آخر عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى عند حديث النزول، ونصه: «وورد عن أحمد بن حنبل: ينزل كيف شاء بعلمه وقدرته وعظمته، أحاط بكل شيء علمًا، لا يبلغ قدره واصف، ولا ينأى عنه هرب هارب.

وعن ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: «النزول في أحاديث النزول إلى سماء الدنيا، فإنه من نوع قرب الرب من داعيه، وسائليه ومستغفريه»[1].

ونقل الإمام حجة الإسلام الغزالي عن بعض أصحاب الإمام أحمد أنه تأوَّل ثلاثة أحاديث:

أحدها: قوله ﷺ: «الحَجَرُ الأَسْوَدُ يمينُ الله في الأَرْضِ».

الثّاني: قولُه ﷺ: «إنِّي لأجِدُ نفسَ الرَّحمن مِنْ قِبَلِ اليَمِينِ».

الثّالث: قولُه ﷺ: «قَلْبُ المُؤْمنِ بينَ إِصْبعَيْنِ من أَصَابعِ الرَّحمنِ.

ونص الغزالي: «فقد سمعت الثقات من أئمة الحنابلة ببغداد يقولون: إن أحمد بن حنبل رحمه الله صرَّح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط: ... »[2].

فترى ابن تيمية يتهم حجة الإسلام في نقله عن ثقات الحنابلة ببغداد ويعيب عليه ما قال، ويقول: إن هذا كذب على أحمد، والمشهور عن أحمد خلافه!! ويتبعه الوهابية على ذلك، وليس ذلك منهم إلا لأنَّ تأويل الإمام أحمد يخرق معتقدهم ودعواهم الفاسدة.

---

(١) راجع: «فتح الباري شرح البخاري» لابن رجب الحنبلي، (٣/ ١١٦، ١١٧)، ط. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة.

(٢) راجع: «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» (ص٣٨، ٣٩)، «إحياء علوم الدين» (١/ ١٠٣، ١٠٤) وحديث الحجر الأسود: حسن بشواهده، والله أعلم.

وهذا الذي ذكره حجة الإسلام الغزالي عن ثقات الحنابلة ببغداد نقله كبار أئمة الإسلام دون نكير، وعلى رأسهم الإمام أبو بكر ابن العربي المالكي في كتابه: «المسالِك في شرح موطَّأ مالك» (٣/ ٤٦٥)، والإمام ابن الأثير في كتابه: "الشافي شرح مسند الشافعي" (٣/ ١٤٤)، والإمام الزركشي في "البحر المحيط" (٥/ ٤٢)، والحافظ العراقي في "طرح التثريب" (٢/ ٣٨٢)، وغيرهم.

فهل يظلّ الوهابية ينكرون التأويل بعد كل هذا! ويعدونه مخالفًا لمنهج السلف! أم عليهم الرجوع إلى العلم والهدى، وأن يتبعوا آثار أسلافهم وأئمتهم! هدانا الله وإياهم إلى صراطه المستقيم، آمين.



المبحث الثامن

الإمام البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مؤول

سبق وأن ذكرنا لك أن الوهابية يرفضون التأويل مطلقًا، ويدَّعون أن أيَّ تأويل هو تعطيل وتجهُّم، ولا يدركون أن التأويل يعدُّ منهجًا معتبرًا في فهم النصوص الشرعية، وقد قال به بعض السلف وأكثر الخلف، ولا ينبغي إنكاره أو تبديعه، وقد ذكرنا تأويلًا عن سيدنا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في المبحث قبل الماضي، وآخر عن الإمام أحمد بن حنبل.

وسأورد لك تأويلًا ثالثًا عن أمير المؤمنين وحجة المحدثين الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى ٢٥٦هـ، فقد ثبت عنه التأويل في مواطن عدة نذكر لك منها:

١ - ورد في «صحيحه» عند قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ قال: إلَّا ملكه»، ويقال: إلَّا ما أريد به وجه الله، وقال مجاهد: الأنباء الحُجَجُ.

فالإمام البخاري على منهج الوهابية: معطل جهمي؛ لأنه يؤول الوجه بالملك، ولا يقول: وجهًا حقيقيًّا!

فما هو موقفهم من أمير المؤمنين في الحديث وشيخ المحدثين الإمام البخاري عندما تأوَّل الوجه الوارد في الآية بالملك؟!

إن من يتأمل ردودهم حول هذا التأويل يجد أن بعضهم يقول: اجتهد وأخطأ فيه البخاري، وبعضهم يجازف ويدَّعي كذبه، مع أنه ثابت في كل نسخ الصحيح، وهو منهم عبث لا يليق بعاقل.

فلما سئل الألباني عن هذا التأويل إذ به يكذبه مع أنه ثابت في كل نسخ الصحيح،

ثم يقول: «هذا ما يقوله مسلم مؤمن... وهو عين التعطيل»[١].

وليس ذلك إلَّا لأن هذا التأويل من الإمام البخاري يبطل مذهبه التجسيمي، ويؤكد صحة التأويل عند السادة الأشاعرة.

ولا بد من معرفة أن هذا التأويل لم يرد عن الإمام البخاري فقط؛ بل ورد مثله عن شيخ المفسرين ابن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ في تأويل الوجه فقال: «واختلف في معنى قوله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ فقال بعضهم: «معناه: كلّ شيء هالك إلَّا هو، وقال آخرون: «معنى ذلك إلا ما أريد به وجهه، واستشهدوا لتأويلهم ذلك كذلك بقول الشاعر: أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهُ رَبُّ العِبادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ»[٢].

وقال محيي السنة الإمام البغوي المتوفى ٥١٦هـ عند قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ أي: إلَّا هو، وقيل إلَّا ملكه، قال أبو العالية: «إلَّا ما أريد به وجهه»[٣].

وقال الإمام القرطبي: «والصحيح أن يقال وجهه: وجوده وذاته، يقال: هذا وجه الأمر ووجه الصواب، وعين الصواب»[٤].

فكل هؤلاء وغيرهم عشرات معطلة في نظر ابن تيمية والوهابية، لأنهم أوَّلوا صفات الله تعالى.

ولم يقف الأمر عند تأويل الوجه عند الإمام البخاري، بل ثبت عنه التأويل في صفة الضحك، وإليك بيان ذلك.

(١) «موسوعة الألباني في العقيدة» (٦/٣٢٦).

(٢) «تفسير ابن جرير» / آخر سورة القصص (١٩/٦٤٣).

(٣) «معالم التنزيل» للإمام البغوي (٤/ ٣٦٤) طبعة دار الفكر، سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

(٤) راجع: «الجامع لأحكام القرآن» المجلد التاسع (١٧/١٠٨).

٢ – تأويل الضحك عند الإمام البخاري.

ثبت عن الإمام البخاري أنه أوَّل الضحك فيما ذكره الإمام الخطابي المتوفى ٣٨٨هـ: «قال أبو عبد الله: معنى الضحك: الرحمة، وهذا من رواية الفربري، ليس عن ابن معقل» [(١)].

وقال الإمام البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ: «وأما الضحك المذكور في الخبر فقد روى الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «معنى الضحك فيه: الرحمة»[(٢)].

فهل البخاري جهميٌّ ينكر صفة الضحك؟ نعم إنه جهميٌّ على منهج الوهابية؛ لأنه في نظرهم أنكر صفات الباري سبحانه وعطلها؟!

ثم إليك تأويل ثالث عن الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

٣ – ذكر الإمام البخاري تأويل الكنف عن ابن المبارك في حديث: «يَدْنُو مِنْ رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ» قال الإمام البخاري: «قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «كَنَفُهُ: يَعْنِي سِتْرَهُ»[(٣)].

وهذا من البخاري تأكيد بالقبول على ذلك التأويل، فتنبَّه أن هذه التأويلات وغيرها قد صدرت عن الإمام البخاري، لتعلم أن ابن تيمية قد ابتدع مذهبًا جديدًا لم يقله أحد من قبله إلَّا المجسمة الذين أحيا ابن تيمية تراثهم من جديد، ثم ابن عبد الوهاب، فأنكروا التأويل الذي يوافق قواعد الشريعة وأصولها، وظنوا أنه التأويل المذموم عند السلف.

---

(١) «أعلام الحديث» للخطابي (٢/ ١٣٦٧)، الناشر: جامعة أم القرى/ مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

(٢) «الأسماء والصفات» (٢/ ٧٢)، «فتح الباري» لابن حجر (٨/ ٦٣٢)

(٣) «خلق أفعال العباد» للإمام البخاري (صـ٧٨)، الناشر: دار المعارف السعودية، الرياض.

ولو علموا أن التأويل المذموم عند السلف هو تأويل من يكذب بالآثار كالمعتزلة حين كذَّبوا أحاديث صحيحة، وأئمة الأشاعرة ليسوا كذلك؛ بل يثبتون النصوص، ويفوضون معانيها إلى الله تعالى، أو يؤولونها على محمل لغوي صحيح يوافق قواعد الشريعة وأصولها العامة حسب قواعد فهم النص من سباق ولحاق وسياق، وهذا ما درج عليه السلف جيلًا بعد جيل، حتى وصل إلينا.

وختامًا نقول لهؤلاء الذين يتبعونه: اتقوا الله، وتحلوا بالأمانة والإنصاف، واحفظوا دينكم، واحفظوا حق أئمتكم، واعلموا أن المدارس العلمية الكبرى في العالم كله على مدار أكثر من ألف سنة تقوم على منهج السادة الأشاعرة والماتريدية، في بلاد العرب والعجم على السواء، حتى جاء ابن تيمية ثم الوهابية فصاروا نكد الزمان، وكان عليهم أن يحفظوا حق أئمتهم قبل الخوض فيهم بغير علم، هدانا الله وإياكم إلى طريقه المستقيم، وجعلنا من أهل الإنصاف والعدل، آمين، والله تعالى أعلى وأعلم.



المبحث التاسع

الإمام ابن جرير الطبري وتأويل الصفات

لا يزال يتوهم الوهابية من خلال مدح ابن تيمية للإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى ٣١٠هـ أنه يخالف مذهب الأشاعرة في العقيدة، وتوهم ابن تيمية ومِنْ بعدِهِ الوهابية أن ابن جرير لا يقول بقول الأشاعرة في مسألة الصفات، وهذا القول منهم في غاية الغفلة والجهل بمنهج الإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

فابن جرير الطبري كان معاصرًا للإمام الأشعري، بل توفي قبله، ولم يكن منهج الإمام الأشعري بارزًا كمنهجٍ عقديٍّ له رجاله وأئمته، ولكنه قائل بقول السادة الأشاعرة في الجملة، إذ لا فرق بينه وبين عقيدة الإمام الأشعري، وكذا كل من سبق الإمام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وقد ثبت عنه التأويل في مواطن كثيرة تنبئك عن منهجه الواضح الموافق لما قرره السادة الأشاعرة من بعده، وأن السادة الأشاعرة ما ابتعدوا عن منهج أئمة السنة طرفة عين، وإليك بعض الأمثلة التي تدلك على هذا:

قال عن علوِّ الله تعالى على خلقه: «وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَحْثِ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَعْنِي بِذَلِكَ: وَهُوَ الْعَلِيُّ عَنِ النَّظِيرِ وَالْأَشْبَاهِ، وَأَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى ذَلِكَ: وَهُوَ الْعَلِيُّ الْمَكَانِ، وَقَالُوا: غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَخْلُوَ مِنْهُ مَكَانٌ، وَلَا مَعْنَى لِوَصْفِهِ بِعُلُوِّ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَصَفُهُ بِأَنَّهُ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ.

وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ: وَهُوَ الْعَلِيُّ عَلَى خَلْقِهِ بِارْتِفَاعِ مَكَانِهِ عَنْ أَمَاكِنِ خَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِهِ وَخَلْقُهُ دُونَهُ، كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ أَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، فَهُوَ

عَالٍ بِذَلِكَ عَلَيْهِمْ[(١)].

فابن جرير على عادته في مؤلفاته يكثر من النقل سواء كان المنقول من المقبول أو المردود، ثم به يرجح أحد المعاني الصحيحة ويتغاضى الطرف عن البقية، فالقول الأول هو قول السادة الأشاعرة الذين ينفون المكان عن الله تعالى وبه صدَّر كلامه، وحكى عن آخرين أنهم فهموا علوَّ وارتفاع مكانه عن أماكن خلقه؛ لأنه تعالى عالٍ على العرش كما وصف نفسه بأنه عليه استوى.

ثم هو يفسر معنى علوِّ الله تعالى على العرش والسماء فيقول عبارته الماتعة، ومذهبه الذي ارتضاه: «علا عليها علوّ مُلْك وسُلْطان، لا علوّ انتقال وزَوال»[(٢)].

فهو ينفي علو الله تعالى بالذات الذي يتزعمه بعض المثبتة من الجامدين على النصوص، فيقول: علو ملك وسلطان لا علو انتقال وزوال، فأين هذا من كلام الوهابية أنه مستقر على العرش؟!

وقال في تأويل الوجه: واختلف في معنى قوله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ فقال بعضهم: معناه: كلّ شيء هالك إلَّا هو، وقال آخرون: معنى ذلك: إلَّا ما أريد به وجهه، واستشهدوا لتأويلهم ذلك كذلك بقول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهُ ... رَبُّ العِبادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ»[(٣)]

ولم يقل الإمام ابن جرير: له وجه حقيقي بلا كيف كما يزعم النابتة، بل أوَّل الوجه بالذات، أو الإخلاص، فتنبَّه، فهل ابن جرير بهذا معطل جهميّ؟!

وتأوّل اليد فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَفِي قَوْلِهِ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وَجْهَانِ

---

(١) «جامع البيان» (٤/ ٥٤٤).

(٢) «جامع البيان» (١/ ٤٣٠).

(٣) جامع البيان (١٩/ ٦٤٣).

مِنَ التَّأْوِيلِ:

أَحَدُهُمَا: يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ عِنْدَ الْبَيْعَةِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُبَايِعُونَ اللهَ بِبَيْعَتِهِمْ نَبِيَّهُ ﷺ.

وَالْآخَرُ: قُوَّةُ اللهِ فَوْقَ قُوَّتِهِمْ فِي نُصْرَةِ رَسُولِهِ ﷺ، لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا بَايَعُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى نُصْرَتِهِ عَلَى الْعَدُوِّ[1].

فهل تأويله اليد بالقوة تعطيل وبدعة كما يزعم الوهابية؟! وهو لم يرجح أحدهما بل ذكر هذا وذاك دون تعقيب منه.

وعن تأويل العين قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَعَنَى بِقَوْلِهِ: ﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه: ٣٩]: بِمَرْأًى مِنِّي وَمَحَبَّةٍ وَإِرَادَةٍ[2].

فلم يقل: لله تعالى عين حقيقية بلا كيف، بل تأول العين بالعناية والمحبة والإرادة، فهل ابن جرير بهذا يوافق عقيدة السادة الأشاعرة أم يخالفهم؟!

وتأوّل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى قربه تعالى بمقدرته أو بعلمه فقال: وَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] فَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَاهُ: نَحْنُ أَمْلَكُ بِهِ، وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ فِي الْمَقْدِرَةِ عَلَيْهِ وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ: ﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] بِالْعِلْمِ بِمَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ[3].

ويثبت ابن تيمية والوهابية الحد لله تعالى، ولكن يقول ابن جرير: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣] قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ بِغَيْرِ حَدٍّ ﴿وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [الحديد: ٣] يَقُولُ: وَالْآخِرُ بَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ بِغَيْرِ نِهَايَةٍ، وَإِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ كَانَ وَلَا شَيْءَ مَوْجُودٌ سِوَاهُ، وَهُوَ كَائِنٌ بَعْدَ

---

(١) «جامع البيان» (٢١/ ٢٥٤).

(٢) «جامع البيان» (١٦/ ٦٠).

(٣) «جامع البيان» (٢١/ ٤٢٢).

فَنَاءِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، كَمَا قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨][١].

ويذكر في مجيء الله تعالى وإتيانه يوم القيامة ثلاثة أقوال:

الأول: لَا صِفَةَ لِذَلِكَ غَيْرُ الَّذِي وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ ﷻ مِنَ الْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ وَالنُّزُولِ، وَغَيْرُ جَائِزٍ تَكَلُّفُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا بِخَبَرٍ مِنَ اللَّهِ جَلَّجَلَالُهُ، أَوْ مِنْ رَسُولٍ مُرْسَلٍ.

الثاني: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ.

الثالث: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ ثَوَابُهُ وَحِسَابُهُ وَعَذَابُهُ[٢].

فهو يذكر القول الأول صفة بلا كيف، وهو قول السادة الأشاعرة في تفويضها إلى الله تعالى، ولم يقل: مجيء وإتيان حقيقي كما يقول ابن تيمية والوهابية.

ثم ذكر تأويل إتيانه ومجيئه بإتيان أمره، وآخر بإتيان ثوابه.

فهل شيخ المفسرين بهذه التأويلات يوافق الأشاعرة أم يخالفهم؟ وهل هو في نظر الوهابية من أهل السنة أم من المعطلة الجهمية؟!

لعل هذا السؤال يجيب عنه كل مؤمن صادق بما يمليه عليه دينه، ومن أراد المزيد من التأويلات الواردة عن أئمة السلف وأئمة العلم فعليه بمطالعة كتابنا: «نظرات في طريقة السلف في فهم آيات وأحاديث الصفات»، ففيه من التأويلات الشيء الكثير عن السلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وكبار المحدثين والمفسرين، وهو مطبوع بالجامع الأزهر الشريف.

وفيه ما يغنيك عما سواه، ويبصرك بمنهج السادة الأشاعرة، ومدى الإضلال

---

(١) «جامع البيان» (٢٢/ ٣٨٥).

(٢) «جامع البيان» (٣/ ٦٠٩).

الذي مارسه الوهابية في مسألة الصفات ضد السادة الأشاعرة، وما أوردناه هنا عن سيدنا ابن عباس ثم الإمام أحمد والإمام البخاري كفيل بقبول التأويل واعتباره.

والله أسأل أن يبصِّرَنا بديننا، وأن يشرح صدورنا للحق، وأن يهدينا إليه، آمين.



المبحث العاشر

التفويض هو مذهب السلف الصالح

يرى ابن تيمية والوهابية من بعده أن التفويض نوع من التعطيل والتجهيل، ولا يرونه منهجًا للسلف، فلا يكتفون بقولهم: نثبت لله يدًا، ووجهًا، بلا معنى ولا كيف، بل يقولون: يد حقيقية، ووجه حقيقي، واستوى بذاته، وينزل بذاته، ونحن نعرف معناها ونفوض كيفيتها.

ولا شك أن إثباتهم تلك الصفات على حقائقها نوع من التشبيه الذي نُهينا عنه، فبعد قولهم: يد حقيقية، واستواء حقيقي، ونحو ذلك فلا يبقى إلَّا التجسيم الصريح، فالعرب لا تعرف يدًا حقيقية إلا هذه اليد المكونة من لحم وأصابع، ولا تعرف العرب يدًا حقيقية غير هذه الجارحة، والاستواء الحقيقي لا تعرفه العرب إلَّا بمعنى الاستقرار والجلوس والتمكن في الشيء، وهو ما أثبته ابن تيمية حين صرح بجلوس الله تعالى على العرش، وأنه مكان له، وتبعه عليه الوهابية.

والذي عليه السلف والأئمة خلاف هذا، وسأنقل لك ما ورد عن السلف من تفويض المعنى والكيف، وهو الذي دان به السادة الأشاعرة، وعليه أئمة الدين في كل عصر ومصر.

يُروى عن التابعي الجليل سيدنا الإمام عامر الشعبي المتوفى ١٠٤هـ أنه سئل عن الاستواء فقال: «هذا من متشابه القرآن، نؤمن به، ولا نتعرض لمعناه»[1].

---

(١) «أقاويل الثقات» لمرعي المقدسي الحنبلي (صـ ١٢١)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.

أما الوهابية فيقولون: بل معناه الجلوس، والعرش مكان لله تعالى، فهل بهذا اتفقوا مع السلف أم خالفوهم؟!

أما قول مالك: الاستواء معلوم، فمعناه: أن الاستواء معناه معلوم في اللغة لا يخفى، ولكن المعنى المعلوم هذا غير معقول، وفي لفظ: والكيف مجهول، أي: هذا المعنى الذي نعرفه لا يصح مع الله تعالى، فلو فهموا عبارة الإمام مالك كما فهمها الأئمة لما وقعوا في تلك الدائرة الخطيرة، وسيأتي بيان تلك العبارة ومدى صحتها وثبوتها، وكذا بيان معناها عن الإمام مالك.

وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ: «آمنت بالله، وما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله»[1].

فما معنى كلام الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «على مراد الله»؟ وليس مقصود الشافعي أبدًا أنَّ الكيف على مراد الله؛ وإلَّا لكان كلامه عبثًا، وحاشاه، وهو ظاهر في تفويض المعنى والكيف معًا.

ونقل الإمام ابن قدامة الحنبلي عن الإمام أحمد بن حنبل المتوفى ٢٤٠هـ أنه قال: «نؤمن بها، ونصدق بها، لا كيف ولا معنى»[2].

وروى الإمام الخلال في عقيدة الإمام أحمد ونصه: «وَسُئِلَ قبل مَوته بِيَوْم عَن أَحَادِيث الصِّفَات فَقَالَ: تمر كَمَا جَاءَت، ويؤمن بهَا، وَلَا يُرَدُّ مِنْهَا شَيْء إِذا كَانَت بأسانيدَ صِحَاح، وَلَا يُوصف الله بِأَكْثَرَ مِمَّا وصف بِهِ نَفسه، بِلَا حد، وَلَا غَايَة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ

---

(١) «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة (صـ ٣٦).

(٢) راجع: «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة (صـ ٣١)، «العرش» للذهبي (٢٥٨/١)، «أيضاح الدليل» للبدر ابن جماعة (صـ٤٠)، «الإبانة» لابن بطة (٥٨/٧) وغيرهم كثير.

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وَمن تكلم فِي مَعْنَاها ابتَدَعْ»[1].

فهلا فسر لنا الوهابية معنى قول الإمام: «وَمن تكلم فِي مَعْنَاها ابتَدَعْ»؟! أم أن مراد الإمام أحمد بالمعنى هنا الكيف كما يدلسون ويكذبون؟

وعبارة الإمام واضحة كالشمس في تفويض معانيها إلى الله تعالى، لا إثباتها على الحقيقة على مذهب ابن تيمية والوهابية من بعده، فهؤلاء مبتدعون بنص الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو الذي نقله الخلال وابن قدامة وكلاهما قبل ابن تيمية.

وقال الإمام المحدث الكبير أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ الْحِيرِيُّ المتوفى ٢٩٨هـ: «وَالتَّفْوِيضُ بِمَا جَهِلْتَ عِلْمَهُ إِلَى عَالِمِهِ، وَالتَّفْوِيضُ مُقَدِّمَةٌ لِلرِّضَا، وَالرِّضَا بَابُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ»[2].

وقال الإمام ابن خزيمة المتوفى ٣١١هـ: «فتفهموا- يا ذوي الحجا- ما بَيَّنْتُ في هذا الفصل، تعلموا أن لخالقنا ﷻ أسامٍ، قد تقع تلك الأسامي على بعض خلقه في اللفظ ـ لا على المعنى»[3].

وقال الإمام الحافظ البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ ما نصه: «وفي الجملة يجب لأن يعلم أن استواء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج، ولا استقرار في مكان، ولا

---

(١) «العقيدة رواية أبي بكر الخلال» (صـ١٢٧).

(٢) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (١٠/ ٢٤٥).

(٣) «التوحيد وإثبات صفات الرب» (صـ٤٠، ٤١)، يزعم ابن تيمية والوهابية من بعده أن ابن خزيمة مثبت للصفات على حقائقها، وهو غير صحيح، بل هو مثبت للنصوص بألفاظها، أما المعاني فهو مفوِّض فيها، ومن فهم خلاف ذلك عن إمام الأئمة فهو غير مصيب، وقد بينت ذلك في كتابنا: «نظرات في طريقة السلف في فهم آيات وأحاديث الصفات»، وهو مطبوع بالجامع الأزهر الشريف، وسيأتي بيان ذلك وإيضاحه إن شاء الله تعالى في المباحث القادمة.

مماسة لشيء من خلقه؛ لكنه مستوٍ على عرشه كما أخبر بلا كيف، بلا أين»[١].

وقال الحافظ ابن عبد البر المالكي المتوفى ٤٦٣هـ في كتابه «التمهيد» (١٩/ ٢٣١): «ونحن نقول بما ثبت عنه ولا نعدوه، ونكل ما جهلنا من معناه إليه ﷺ، فبه علمنا ما علمنا، وهو المبين عن الله مراده».

وقال إمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨هـ: «وقد دَرَجَ صحبُ النبيّ ﷺ على ترك التعرض لمعانيها، ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملّة، والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها»[٢].

وقال الإمام شيخ الحنابلة ابن قدامة الحنبلي المتوفى ٦٢٠هـ: «ولأن قولهم {آمَنَّا بِهِ} يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه»[٣].

وقال الإمام ابن الصلاح المتوفى ٦٤٣هـ رَحِمَهُ اللَّهُ: «على هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها»[٤].

وقال شيخ الإسلام الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى المتوفى ٦٧٦هـ: «مذهب معظم السلف أو كلهم أنه لا يُتكلَّمُ في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها

---

(١) «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث» للبيهقي (صـ١١٦)، بتحقيق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.

(٢) راجع: «هوامش على العقيدة النظامية» (صـ١٤٩).

(٣) «روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لابن قدامة (١/ ٢١٦)، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

(٤) راجع: «الإتقان» للسيوطي (٣/ ١٣، ١٤)، «مناهل العرفان» للزرقاني (٢/ ٢٤٠).

معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزَّهٌ عن التجسيم، والانتقال، والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم»[١].

وقال الإمام المجدد للمئة السابعة باتفاق الحافظ ابن دقيق العيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى ٧٠٢هـ بقوله: «الألفاظ المُشكلة حق وصدق، وعلى الوجه الذي أراده الله تعالى، ومن أوَّل شيئًا منها، فإن كان تأويلها قريبًا على ما يقتضيه لسان العرب ويفهمونه في مخاطباتهم؛ لم ننكر عليه، ولم نبدِّعه، وإن كان تأويله بعيدًا؛ توقَّفنا عليه، واستبعدناه، ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه مع التنزيه»[٢].

وقال شيخ الإسلام الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ: «وتعالى الله أن يُحد، أو يوصف إلا بما وصف به نفسه، أو علَّمه رسله، بالمعنى الذي أراد، بلا مثل، ولا كيف، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾»[٣].

وقال الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى ٧٩٥هـ: «فلهذا اتفق السلف الصالح على إمرار هذه النصوص كما جاءت من غير زيادة أو نقص، وما أُشكل فهمه منها وقصر العقل عن إدراكه وُكِلَ إلى عالمه»[٤].

وكل من نقلنا عنهم مذهب التفويض هذا، جميعهم من قبل ابن تيمية أو من معاصريه.

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (٣/٣٩٨).

(٢) راجع: «إرشاد الفحول» (صـ١٧٦)، «مناهل العرفان» (٢/٢٤٢).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٦/٩٧).

(٤) «فتح الباري شرح «صحيح البخاري» (٣/ ١١٨).

وهذا وغيره يدلك على أن التفويض هو مذهب السلف الصالح، ومعناه: الإيمان بكل ما جاء في نصوص الشريعة وتفويض معناها وكيفيتها إلى الله تعالى، وهذا كمال التنزيه وصدق التسليم الذي عاش عليه السلف الصالح، أما إثبات الصفات على حقائقها اللغوية مع تفويض كيفيتها فهو نوع من التشبيه والتجسيم الذي نهينا عنه؛ لأن تفسير الظاهر على حقيقته ولوجٌ إلى الكيفية، وقد نُهينا عن ذلك، والله تعالى أعلى وأعلم.



المبحث الحادي عشر

هل التفويض يعني: تجهيل السلف؟

يحتج المخالفون للسادة الأشاعرة على صحة مذهبهم بأن تفويض المعنى يقتضي استجهال السلف الصالح بمراد الله تعالى منهم، وأن الله تعالى خاطب الناس بما لا يفهمون.

وقرروا أنه لا يكفي في الإيمان بصفات الله تعالى أن يقول العبد: إن لله تعالى يدًا كما قال الله، وهو أعلم بمراده، ونحو ذلك.

ووجهة نظرهم: إننا لو قلنا ذلك لاقتضى أن يخاطبنا الله تعالى بما لا نفهم، والله تعالى لم يتعبدنا بشيء لا يمكن معرفته، وقد نص ابن تيمية وابن القيم والوهابية جميعًا أن قول الأشاعرة والماتريدية بالتفويض في حقيقته اتهام للسلف الصالح بالجهل، بل إن بعضهم ينص على أنه اتهام من الأشاعرة والماتريدية للرسول ﷺ.

وأيسرُ ردٍّ على أولئك النفر أن يدركوا عدم خوض الصحابة ومن تبعهم في هذا المسلك يعود إلى أن السلف الصالح لم يبحثوا عن مدلولات الألفاظ التي تخبر عن الذات العلية، لأنه قد ورد النهي عن التفكر فيها؛ لقصور العقل البشري وعدم إدراكه، وجاءت الأحاديث التي تنهى عن الخوض في الذات الإلهية ومحاولة تصورها، فلا ضير أن يكون منهجهم هو الأسلم المصاحب لكمال الاعتقاد، وكمال الفطرة.

وقد روى الإمام البيهقي، وابن أبي شيبة، والطبراني، وغيرهم بروايات متعددة في الحديث الشريف: «تفكروا في كل شيء، ولا تفكروا في الله»، وفي لفظ: «ولا تفكروا في ذاته».

قال الحافظ السخاوي بعد أن أورد معظم هذه الأحاديث المتعلقة بالنهي عن

التفكر في الذات العلية: «وأسانيدها ضعيفة لكن اجتماعها يكتسب قوة، والمعنى في صحيح مسلم عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال: هذا خلق الله، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئًا فليقل: آمنت بالله»[1].

وتابعه على ذلك العلامة الزرقاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مختصر المقاصد» فقال عن الحديث الأول: «تفكروا في كل شيء، ولا تتفكروا في الله» حسن لغيره».

قلت: وقد حسَّنه الحافظ ابن حجر في «الفتح» موقوفًا على ابن عباس، وقال: «وسنده جيد»، ووافقه ابن الصديق الغماري في «المداوي»، وحسَّنه العلامة العجلوني في «كشف الخفا» وغيرهم[2].

فالصحابة الكرام ومَنْ جاء بعدهم كانوا يكتفون بإدراك المعنى الإجمالي للقرآن الكريم، دون تكلُّفٍ في فهم مدلولات الألفاظ بأعيانها، ونحن نجزم أنهم كانوا يفهمون تلك الآيات وسط سياق ولحاق وسباق، فلم يتكلفوا أن يتكلموا في مدلول كل لفظ بعينه، وليس ذلك قادحًا في علمهم، ولا يستقضي استجهالهم، بل كانوا بذلك أكثر الناس خشية وأرفعهم قدرًا، وأكبر دليل على ذلك حديث رسول الله ﷺ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، وَالْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ، ثَلَاثًا، مَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ»[3].

فهل قوله: «وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ» قادح فيهم، أم هو دليل على مطلق

---

(١) «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للسخاوي (١/ ٢٦١)، بتحقيق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

(٢) راجع: «فتح الباري» (١٣/ ٣٨٣)، «المداوي لعلل الجامع الصغير وشرح المناوي» (٣/ ٢٨١)، «كشف الخفا» (١/ ٣٧١).

(٣) راجع: «صحيح ابن حبان» برقم (٧٤)، «مسند أبي يعلى» برقم (٦٠١٦).

تسليمهم وإيمانهم بوحي الله تعالى المنزَّل على رسوله الكريم ﷺ؟

وقد روى الإمام الحاكم عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى، أنه حدث عن أبيه، قال: لما وقع الناس في أمر عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قلت لأبيّ بن كعب: أبا المنذر، ما المخرج من هذا الأمر؟ قال: «كتاب الله وسنة نبيه، ما استبان لكم فاعملوا به، وما أشكل عليكم، فَكِلوه إلى عالمه»[١].

هكذا كان الصحابة الكرام يفوِّضون علم ما خفيَ عليهم من مشكل القرآن الكريم، ولم يكن هذا من الاتهام لهم في شيء، بل كانوا هم من ينصون عليه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

ولما قرأ سيدنا عمر بن الخطاب قول الله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١].

قال: هذه الفاكهة فما الأبّ! ثم قال: ما أُمِرْنَا بهذا، وفي رواية: نهينا عن التكلف»[٢].

ورواه ابن كثير بسند صححه عن أنس أنه قال: «كنَّا عند عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي ظَهْر قميصِهِ أربعُ رقاعٍ، فقرأ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾، فقال: ما الأبُّ؟ ثم قال: إنَّ هذا لهو التَّكلُّف، فما عليك ألَّا تَدريه»[٣].

ورواه الحاكم بلفظ: «قرأ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] فقال بعضهم هكذا، وقال بعضهم هكذا، فقال عمر: دعونا من هذا، آمنَّا بِهِ كلٌّ مِنْ عند ربنا»[٤].

---

(١) «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (٣/ ٣٤٣)، برقم (٥٣٢١)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) راجع: «الاعتصام» (٢/ ٣٧١)، «الإتقان» للسيوطي (٢/ ١١٣).

(٣) «مسند الفاروق» لابن كثير (٢/ ٤١٦)، برقم (٨٩٠).

(٤) «المستدرك على الصحيحين» (٢/ ٣١٨)، برقم (٣١٤٥)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

فما ضرَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ألَّا يعلم لفظة من كتاب الله! فيعود إلى نفسه: إن هذا لهو الكَلَف يا ابن الخطاب!

ونقل عن سيدنا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: «كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما: أنا فطرتها، أي: أنا ابتدأتها»[1].

وروى ابن أبي حاتم عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «كان رسوخهم في العلم أنهم آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه»[2].

وهو صريح فيما ذهب إليه علماء الأمة المحمدية جيلًا بعد جيل، وقرنًا بعد قرنٍ حتى وصل إلينا من التفويض والتسليم لما يُشكل على العبد، وأن يَكِل علمه إلى عالِمِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وروِيَ عن التابعي الجليل ابْنِ سِيرِينَ أنه قال: سَأَلْتُ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيَّ عَنْ آيَةٍ: قَالَ: عَلَيْكَ بِالسَّدَادِ، فَقَدْ ذَهَبَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ فِيمَا أُنْزِلَ الْقُرْآنُ»[3].

وكان التابعي الجليل الربيع بن خُثيم يقول للرجل إذا أتاه يسأله: «اتق الله فيما علمت، وما استؤثر به عليك فكله إلى عالمه، لَأنَا في العمد أخوف مني عليكم في الخطأ، وما خيِّركم اليوم بخيِّرٍ؛ ولكنه خير من آخر شر منه، وما تتبعون الحق حق اتباعه، وما تفرون من الشر حق فراره، **ولا كُل ما أنزل الله على محمد ﷺ أدركتم، ولا**

---

(١) راجع: «معالم السنن» للخطابي (٣٢٧/٤)، «الاعتصام» للشاطبي (٥٥٩/٢)، «الإتقان» للسيوطي (١١٣/١).

(٢) رواه ابن المنذر في «التفسير» (١٣٣/١)، والسيوطي في «الدر» (٦/٢) ونسبه لابن المنذر.

(٣) راجع: «مصنف ابن أبي شيبة» برقم (٣٠٠٩٩)، «شعب الإيمان» للبيهقي برقم (٢٠٨٥)، «شرح السنة» للبغوي (٢٦٥/١).

كل ما تقرؤون تدرون ما هو»[١].

فإذا كان أعلم الناس بالقرآن من صحابة رسول الله ﷺ كسيدنا عمر وسيدنا ابن عباس، ثم مَنْ جاء بعدهم كعَبِيدة وابن سيرين والربيع بن خثيم وغيرهم من الصحابة والتابعين لم يكونوا على إدراك تامٍّ لكل ألفاظ القرآن الكريم، فما بالنا بمن دونهم من الصحابة والتابعين وتابعيهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

فليس معنى أن الصحابة لا يعلمون تفسير كلمات أن ذلك يستقضي استجهالهم، فإنك قد ترى عالمًا كبيرًا، وشيخًا عظيمًا؛ وتسأله عن معاني بعض كلمات القرآن الكريم وقد يقف في بعضها، وقد يتعثر عالم في كلمة، وليس ذلك قدحًا فيه ولا في علمه، مع أنا نجزم أنه قد يُشكل ذلك على مجموعهم لا جميعهم.

بمعنى أن اللغة العربية لسعتها قد تخفى بعض ألفاظها على أفصح العرب، ولكنها في الوقت ذاته لا تخفى على جميعهم، بحيث لو جمعت قبائل العرب وحصرت لغاتها لما أعجزتهم كلمة من القرآن الكريم، مثل الذي وقع لسيدنا ابن عباس في كلمة «فاطر»، وغيرها أكثر من أن يُحصى.

وقد بيَّنَتِ الآثار أن أعلم الناس بالقرآن الكريم من الصحابة والتابعين كانوا لا يقفون عند كل لفظة بعينها؛ بل يعدون ذلك من التكلف الممقوت، والجرأة على كتاب الله تعالى، وليس ذلك تجاهلًا منهم؛ بل هم يدركون المعنى الإجمالي العام دون الوقوف عند كل لفظة بعينها، ومراد الله تعالى منها، كان ذلك فيما يخبر به عن غير الذات العلية، فكيف كان موقفهم تجاه ما ينسب إلى رب البرية؟!

ولا يظنَّنَّ ظانٌّ أن ذلك لقلة علمهم، بل لو أرادوا أن يفسروا أيَّة لفظة لأحاطوا بها

---

(١) «سير أعلام النبلاء» / ترجمة الربيع بن خثيم (٤/٢٥٨، ٢٥٩).

في لسان العرب، ولكنهم توقفوا في تفسيرها خوف العِثار في فهم المعنى المراد من الوحيين الشريفين، فهم يعلمون- مثلًا- معاني الاستواء في اللغة، ولكنهم لا يفسرون لفظهُ ذلك على الحق سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، لأنهم لا يعلمون أي المعاني مراد؟

وفي الوقت ذاته يفهمون المعنى الإجمالي الذي جاء في كل آية من آيات الصفات، ولعل هذا المعنى الدقيق هو ما أشار إليه الإمام الشاطبي بقوله: «المعنى الإفرادي قد لا يُعْبَأُ بِهِ، إِذَا كَانَ الْمَعْنَى التَّرْكِيبِيُّ مَفْهُومًا دُونَهُ»[١].

وبعد كل هذا نرى ابن تيمية يقول: «كَانَتْ النَّتِيجَةُ اسْتِجْهَالَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ واستبلاهِهِمْ وَاعْتِقَادِ أَنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا أُمِّيِّينَ بِمَنْزِلَةِ الصَّالِحِينَ مِنْ الْعَامَّةِ؛ لَمْ يَتَبَحَّرُوا فِي حَقَائِقِ الْعِلْمِ بِاَللَّهِ وَلَمْ يَتَفَطَّنُوا لِدَقَائِقِ الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ وَأَنَّ الْخَلَفَ الْفُضَلَاءَ حَازُوا قَصَبَ السَّبْقِ فِي هَذَا كُلِّه»[٢].

فبعدما يذكر ما يُثْبِتُ قصور العقل في التفكر في ذات الله في النص السابق يقول: «لَمْ يَتَبَحَّرُوا فِي حَقَائِقِ الْعِلْمِ بِاَللَّهِ وَلَمْ يَتَفَطَّنُوا لِدَقَائِقِ الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ»، وأقول: وهل التبحر في ذلك من صفات المؤمن الحق؟

وإذا كان ذلك حقًّا فقل للرجل الكبير المسنّ الورع التقي الذي هو من أولياء الله تعالى: ماذا تعرف عن الله تعالى؟ فلن يكون جوابه أكثر من قوله: الذي خلقنا ورزقنا وأعطانا من النعم ما لا يعد ولا يحصى، والذي إذا رضي عنا رضي عنا الكون كله، سبحانه هو القادر المدبر الذي بيده مفاتيح كل شيء... إلخ.

فهل هذا هو التبحر في العلم بالله؟ وهل هذه هي فطنة دقائق العلم الإلهي؟

---

(١) «الموافقات» للشاطبي (٢/ ١٣٩)، الناشر: دار ابن عفان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/ ١٠)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

ثم إن الصالحين من العامة ليسوا جهلة بالله تعالى فهم يثبتون له من أنواع الكمالات ما لا يثبته كثير من أهل العلم في نظر ابن تيمية؛ لأن بعضهم خاض في الذات، وسمحوا لأنفسهم أن يسألوا عن الله بما لا يليق، فابن تيمية نفسه جعل يقول: هل العرش يخلو منه أم لا؟ وهل نزوله بانتقال أم بغير انتقال؟ وهل الصفات هي عين الذات أم زائدة على الذات؟ وجعل يناقش ويرجح، ويصوِّب ويخطِّئ، فهل هذا هو العلم بالله؟

هل هذا أقرب إلى الله أم من اعتقد الكمالات لله تعالى جملة دون الخوض فيها والتدقيق في مدلولاتها؟!

ولذا فقل لي بالله عليك: لماذا كانوا على فراش الموت يقولون: اللّٰهم إيمانًا كإيمان العجائز؟!

إنما كان ذلك للشُبَه التي أُثيرت من قِبَلِ النفس، وسُمح للعقل أن يبحث فيها، والصالحون كفُّوا عن ذلك لمعرفة حدود العقل القاصر، ومعرفة الرب القادر الذي ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، اللّٰهم اجعلنا ممن يعرفون قدرك العظيم، آمين.



المبحث الثاني عشر

استواء الله على العرش بين السلف والوهابية

اتفق المسلمون على أن معنى الاستواء الوارد في الآية الكريمة: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ليس باستواء حقيقي على جهة الاستقرار أو التمكن، ولم يقل بهذا المعنى إلا مقاتل والكلبي ومن تبعهما من المجسمة والمشبهة، أما أهل السنة فينفون الظاهر، وإن اختلفوا في تحديد المراد بالاستواء.

فمقاتل والكلبي هما من قالا: استوى بمعنى: استقر، وزعما أن الله تعالى على العرش بمعنى: أن العرش مكانه، وأنه تعالى جالس عليه، وهذا نفس ما نص عليه ابن تيمية وأتباعه من الوهابية.

فابن تيمية يقول: إن الله يُجلِسُ محمدًا معه على العرش، وابن القيم يقول: ولا تنكروا أنه قاعد، ولا تنكروا أنه يقعده، فالله يقعد على العرش وسيُقعِدُ معه محمدًا ﷺ.

فهذا مذهب تجسيمي- أعاذنا الله وجميع المسلمين منه- فإن الذي يثبت الاستواء بمعنى الاستقرار والجلوس على العرش تنقصه الخشية من الله تعالى، ولا يقدر ربه حق قدره.

فابن تيمية يقول: «يُروى عن ابن عباس في معنى اسْتَوَى: أي: استقر... ثم يقول بعدها: «وابن عباس من علماء الصحابة، وكانوا يرجعون إليه في علم التأويل، وكان يقول: أنا من الراسخين في العلم»[1].

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٦/ ٤٠١)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

وهو عين ما حكاه الوهابية جميعًا من بعد ذلك، فابن عثيمين يقول: «وأجمع السلف على إثبات استواء الله على عرشه، فيجب إثباته من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وهو استواء حقيقي معناه: العلوّ والاستقرار على وجهٍ يليقُ به»(١).

وقال أبو بكر الجزائري: «ومعنى استوى: استقر»(٢).

وردَّ عبد الرحمن البراك على الحافظ ابن حجر نفيه للجهة عن الله تعالى فقال: «ومن عبارات السلف في تفسير: «استوى»: استقر، ولكن نفى أن يكون العرش موضع استقرار الله مبني على نفي حقيقة الاستواء، وهو مذهب الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الأشاعرة»(٣).

قلنا: ما رواه ابن تيمية ومن بعده الوهابية عن سيدنا ابن عباس من أنه قائل بالاستقرار كذب لا يصح عند أئمة الحديث، وما تعلق به الوهابية من أن ذلك إجماع السلف فأشدّ كذبًا.

وقد قال الحافظ البيهقي عن تلك الرواية عن ابن عباس موضحًا أنها رواية منكرة، فقال: «وأبو صالح هذا، والكلبي، ومحمد بن مروان كلهم متروك عند أهل العلم بالحديث، لا يحتجون بشيء من رواياتهم لكثرة المناكير فيها، وظهور الكذب منهم في رواياتهم»(٤).

---

(١) «تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد» لابن عثيمين (صـ ٦٢)، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٢) «أيسر التفاسير» لأبي بكر الجزائري (٥/ ١٨٩)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

(٣) «تعليقات الشيخ البراك على المخالفات العقدية في فتح الباري» (٧/ ١٢٤)، تحقيق: عبد الرحمن بن صالح السديس، الناشر: طبعت التعليقات بحاشية «فتح الباري» طبعة دار طيبة.

(٤) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣١١)، الناشر: مكتبة السوادي، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

فلمَ يستدل ابن تيمية بأثر عن سيدنا ابن عباس فيه كذاب ومتهم بالكذب، أهذه عقيدة السلف التي بنيتموها على الأغاليط والأكاذيب؟

ثم رأينا ابن القيم ينقل في «الصواعق المرسلة» عن خارجة بن مصعب قوله: «وهل يكون الاستواء إلَّا الجلوس»[١].

وهذا النص لا يثبت عن خارجة بن مصعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن في سنده سعيد بن صخر الدارمي، والد الإمام المحدث أحمد بن سعيد الدرامي، وهو مجهول الحال كما قال ابن أبي حاتم وغيره[٢].

وما كان لابن القيم أن يستدل بمثل هذا في أمر من أمور العقائد، ولكن عادة ابن تيمية وابن القيم أنهما يأخذان كل ضعيف وموضوع ما دام أنه يوافق مذهبهما، ويعزفان عن كل صحيح ثابت ما دام أنه يخالف مذهبهما الباطل، وكل من قرأ لابن تيمية وابن القيم يدرك هذا، وقد بينته في بحثنا: «ابن تيمية واختلال المنهج العلمي»، فراجعه مشكورًا.

والذي عليه أهل الحق أنَّ الاستواء أن يفوِّضوا معناه إلى الله تعالى، فيقولون: استوى كما قال، بالمعنى الذي أراد، أو هو بمعنى العلو، أو الفوقية، أو السلطان، أو العظمة، ولا يعني ذلك كله إثبات المكان لله تعالى، فهو عالٍ على كل شيء، وهو فوق كل شيء، ولكن العرش ليس مكانًا له تعالى، فما العرش إلَّا مخلوق من مخلوقات الله تعالى، وحاشا للقديم أن يقوم بالحادث، وإلا فأين كان الله تعالى قبل أن يخلق العرش، وقبل أن يخلق الماء، وقبل أن يخلق الكون؟

فما كان قديمًا ووجوده من ذاته لا يصح أن يُسأل عنه بكيف ولا بأين؟ هذه عقيدة

---

(١) «الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة» (٤/ ١٣٠٣).

(٢) راجع: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٤)، «لسان الميزان» (٣/ ٣٤).

المسلم الثابتة التي عاش عليها سلفنا الصالح.

وإليك ما قاله أئمة الإسلام في نفي الظاهر منها، وإثبات تلك المعاني مع تنزيه الله تعالى عن المكان:

قال الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان: «ونقر بأنَّ الله تعالى على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة أو استقرار عليه، وهو حافظ للعرش وغير العرش؛ فلو كان محتاجًا لما قَدَرَ على إيجاد العالم وتدبيره كالمخلوق، ولو صار محتاجًا للجلوس والقرار فقبل خلق العرش أين كان الله؟ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا»[1].

ومن تدليس الوهابية لكلام الأئمة ما قام به فيصل بن قزاز الجاسم في كتابه: «الأشاعرة في ميزان أهل السنة» عند نقله هذا النص عن الإمام أبي حنيفة، فإنه قد تلاعب بالنص قائلًا: «قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في وصيته في التوحيد: ونقر بأن الله تعالى على العرش استوى، من غير أن يكون له حاجة، واستقر عليه، وهو حافظ العرش وغير العرش من غير احتياج... ثم يزداد تدليسًا فيقول بعدها: «فانظر كيف فَسَّرَ الاستواء على العرش بالاستقرار عليه»[2].

وهذا كذب صريح، وقلة دين في نقل كلام الأئمة، فتأمل نقله: «واستقر عليه»، والصواب في النسخ المطبوعة كلها: «من غير أن يكون له حاجة واستقرار عليه».

وفارقٌ بين العبارتين كما بين السماء والأرض، فطوَّع الأولى لتؤيد دعواه في ثبوت الاستقرار لله تعالى، والثابت عن الإمام نفي الاستقرار، فتأمل كذب الوهابية

---

(١) «جامع العقائد»/ كتاب الوصية (صـ٦٨)، ترتيب وتعليق: محمد صبور البخاري، ط، مركز الثقافة الإسلامية، بخارى، ط سنة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(٢) «الأشاعرة في ميزان أهل السنة» لفيصل بن قزاز الجاسم (صـ١٧١، ١٧٢)، المبرة الخيرية لعلوم القرآن والسنة، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

وتدليسهم الواضح، وبعدها يقولون: عقيدة السلف!

وقال الإمام أحمد بن حنبل المتوفى ٢٤١هـ: «معنى الاسْتوَاء هُوَ الْعُلُوّ والارتفاع، وَلم يزل الله تَعَالَى عَالِيًا رفيعًا قبل أَن يخلق عَرْشه، فَهُوَ فَوق كل شَيْء، والعالي على كل شَيْء، وَإِنَّمَا خص الله الْعَرْش لِمَعْنى فِيهِ مُخَالف لسَائِر الْأَشْيَاء، وَالْعَرْش أفضل الْأَشْيَاء وأرفعها، فامتدح الله نَفسه بِأَنَّهُ على الْعَرْش أستوى، أَي: عَلَيْهِ علا، وَلَا يجوز أَن يُقَال: أستوى بمماسة، وَلَا بملاقاة تَعَالَى الله عَن ذَلِك علوًّا كَبِيرًا، وَالله تَعَالَى لم يلْحقهُ تغير وَلَا تبدل، وَلَا تلْحقهُ الْحُدُود قبل خلق الْعَرْش، وَلَا بعد خلق الْعَرْش»[1].

فتأمل قوله: «وَلَا يجوز أَن يُقَال: استوى بمماسة وَلَا بملاقاة، تَعَالَى الله عَن ذَلِك علوًّا كَبِيرًا»، فإنه صريح في نفي الجلوس والاستقرار والمكان الذي يقول به ابن تيمية والوهابية.

وقال شيخ المفسرين محمد بن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ: «علا عليها علوّ مُلْك وسُلْطان، لا علوّ انتقال وزَوال»[2].

وقال الإمام أبو منصور الماتريدي المتوفى ٣٣٣هـ: «وَقد كَانَ وَلَا مَكَان، فَهُوَ على مَا كَانَ، يتعالى عَن الزَّمَان وَالْمَكَان، إِذْ إِلَيْهِمَا ترجع حُدُود الْأَشْيَاء ونهايتها، وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه»[3].

وقال الإمام أبو حاتم البستي المعروف بابن حبان صاحب «الصحيح» المتوفى ٣٥٤هـ: «كَانَ وَلَا زَمَانَ وَلَا مَكَانَ، وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ زَمَانٌ، وَلَا مَكَانٌ وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ، لِأَنَّهُ خَالِقُهَا، كَانَ مَعْرِفَةُ الْخَلْقِ إِيَّاهُ كَأَنَّهُ كَانَ فِي عَمَاءٍ عَنْ عِلْمِ الْخَلْقِ، لَا أَنَّ اللَّهَ كَانَ فِي

---

(١) «العقيدة للإمام أحمد رواية الخلال» (صـ١٠٨)، الناشر: دار قتيبة بدمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

(٢) «جامع البيان» لابن جرير الطبري (١/ ٤٣٠).

(٣) «التوحيد» للماتريدي (صـ١٠٦).

عَمَاءٍ»[١].

وقال الإمام أبو سليمان الخطابي المتوفى ٣٨٨هـ: «وقال: «والله سُبحانَهُ حامِلٌ حملتَهُ، لا حاجةَ بِهِ إلى العَرْش، وَلَيْسَ بِمكانٍ لَهُ، ولا هُوَ مُتَمَكِّنٌ فيهِ، وَلَا مُعْتَمِدٌ عليهِ؛ لأن هَذَا كلهُ من صفاتِ الحدَثِ، لكنهُ بائِنٌ منْهُ ومنْ جميع خلْقِهِ، وإنما جاءَ في التنْزِيلِ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] فنحنُ نؤمنُ بما أُنزِلَ، ونقولُ كما قالَ، وَلَا نُكيِّفُهُ، ولا نَحُدُّهُ، وَلا نَتَأَوَّلُهُ»[٢].

وقال الإمام ابن فُورك المتوفى ٤٠٦هـ: «وليس المراد بذلك علوٌّ بالمكان، وإذا لم يكن معنى «على» مختصًا بعلوِّ المكان، فقد بان أن معناه: علوٌّ على ما يليق به مما لا يقتضي المكان»[٣].

وقال أبو إسحاق الثعلبي المتوفى ٤٢٧هـ: «ووصفه بالعلو والعظمة دون أن يكون موصوفًا بالأماكن والجهات والحدود والحالات؛ لأنّها صفات الأجسام، وأمارات الحدث، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كان ولا مكان، فخلق الأمكنة غير محتاج إليها، وهو على ما لا يزل»[٤].

وقال أبو منصور البغدادي المتوفى ٤٢٩هـ: «وأجمعوا على أنه لَا يحويه مَكَان، وَلَا يجرى عَلَيْهِ زمَان، خلاف قَول من زعم من الشهامية والكرامية أنه مماس لعرشه، وَقد

(١) «صحيح ابن حبان» عند حديث رقم (٦١٤١)، (١٤/ ٨).

(٢) «شأن الدعاء وتفسير الأدعية المأثورة» / للخطابي (صـ ١٦٠)، بتحقيق: أحمد يوسف الدّقاق، الناشر: دار الثقافة العربية، ونفيه للتأويل هنا ليس على إطلاقه بل فيما اشتبه معناه، أما ما كانت دلالته واضحة وله ترجيح فقد تأوله الإمام الخطابي وذلك ثابت عنه لا ينكره إلا جاهل.

(٣) «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك (صـ ٤٥٩)، بتحقيق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

(٤) «تفسير الثعلبي» (٩/ ٣٦٠).

قَالَ أمير الْمُؤمنِينَ عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن الله تَعَالَى خلق الْعَرْش إظهارًا لقدرته لَا مَكَانًا لذاته، وَقَالَ أيضًا: قد كَانَ وَلَا مَكَان، وَهُوَ الْآن على مَا كَانَ»[1].

وقال الإمام الكبير أبو محمد مكي ابن أبي طالب المتوفى ٤٣٧هـ: «ومعنى ﴿عِندَ رَبِّكَ﴾، أي: في طاعته وعبادته، لم يعن القرب من مكانه لأن المكان على الله تعالى لا يجوز، ولا يحتاج إلى مكان؛ لأن المكان محدَث، وقد كان تعالى ذكره ولا مكان»[2].

وفي «الرسالة الوافية» لأبي عمرو الداني المتوفى ٤٤٤هـ: «واستواؤه عَزَّ وَجَلَّ: علوُّه بغير كيفية، ولا تحديد، ولا مجاورة، ولا مماسة»[3].

فتنبه إلى قوله: «ولا تحديد، ولا مجاورة، ولا مماسة»، فجميعها ينفي الجلوس الذي يزعمونه.

وقال الإمام أبو نصر السجزي المتوفى ٤٤٤هـ: «وليس في قولنا: إنّ الله سبحانه فوق العرش تحديد، وإنما التحديد يقع للمحدثات، فمن العرش إلى ما تحت الثرى محدود، والله سبحانه فوق ذلك، بحيث لا مكان ولا حد، لاتفاقنا أن الله سبحانه كان ولا مكان، ثم خلق المكان، وهو كما كان قبل خلق المكان»[4].

والإمام ابن بطَّال المتوفى ٤٤٩هـ في «شرح صحيح البخاري» يقول عند شرحه لمعنى الاستواء، بعدما جعل القول بالاستقرار قولًا فاسدًا: «وأما من قال تأويله: استقر؛ فنقول فاسدٌ أيضًا؛ لأن الاستقرار من صفات الأجسام»[5].

---

(١) «الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية» (صـ ٣٢١).

(٢) «الهداية إلى بلوغ النهاية» (١٠/ ٦٥٢٩).

(٣) «الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات» لأبي عمرو الداني (صـ١٣٠).

(٤) «رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت» (صـ١٩٦).

(٥) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/٤٥٣)، دار النشر: مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

وقال في موطن آخر: «الدلائل الواضحة قد قامت على أن الباري تعالى ليس بجسم ولا محتاجًا إلى مكان يحله ويستقر فيه؛ لأنه تعالى قد كان ولا مكان، وهو على ما كان، ثم خلق المكان، فمحال كونه غنيًّا عن المكان قبل خلقه إياه، ثم يحتاج إليه بعد خلقه له، هذا مستحيل»[١].

وهو ما أكد عليه الحافظ البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ بقوله: «فإنَّ الحركة والسكون والاستقرار من صفات الأجسام، والله تعالى أحد صمد ليس كمثله شيء»[٢].

وقال أيضًا: «وفي الجملة يجب لأن يعلم أن استواء الله تعالى ليس باستواء اعتدال عن اعوجاج، ولا استقرار في مكان، ولا مماسة لشيء من خلقه؛ لكنه مستوٍ على عرشه كما أخبر بلا كيف، بلا أين...»[٣].

وقال الإمام الحافظ ابن عبد البر المتوفى ٤٦٣هـ: «وقد قالت فرقة منتسبة إلى السنة: إنه تعالى ينزل بذاته! وهذا قول مهجور؛ لأنه تعالى ذِكْرُه ليس بمحلٍّ للحركات، ولا فيه شيء من علامات المخلوقات»[٤].

وقال محيي السنة الإمام البغوي المتوفى ٥١٦هـ: «فأما أهل السنة يقولون: الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِلَا كَيْفٍ، يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْإِيمَانُ بِهِ، وَيَكِلُ الْعِلْمَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﷻ»[٥].

---

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/ ٤٥٣).

(٢) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣٧٠).

(٣) «الاعتقاد» للبيهقي (صـ ١١٦).

(٤) «الاستذكار» لابن عبد البر (٨/١٥٣)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

(٥) «معالم التنزيل» للبغوي (١/ ٢٥).

فتأمل: «ويكل العلم فيه إلى الله»، وهؤلاء يقولون جالس على العرش، والبغوي ينقُل الاستواء بمعنى الاستقرار عن الكلبي ومقاتل، وكلاهما مجسِّمان!

وقال الحافظ ابن عساكر المتوفى ٥٧١هـ مبينًا طريقة الإمام الأشعري: «قَالَت النجارية: إِن الْبَارِي سُبْحَانَهُ بِكُل مَكَان من غير حُلُول وَلَا جِهَة، وَقَالَت الحشوية والمجسمة: إِنَّه سُبْحَانَهُ حَال فِي الْعَرْش، وَإِن الْعَرْش مَكَان لَهُ، وَهُوَ جَالس عَلَيْهِ، فسلك طَرِيقَة بَينهمَا فَقَالَ: كَانَ وَلَا مَكَان، فخلق الْعَرْش والكرسي وَلم يحْتَج إِلَى مَكَان، وَهُوَ بعد خلق الْمَكَان كَمَا كَانَ قبل خلقه»[1].

وقال الإمام جمال الدين الغزنوي المتوفى ٥٩٣هـ: «صانع الْعَالم لَا يُقَال لَهُ أَيْن هُوَ؟ لِأَن أَيْن يستخبر بِهِ عَن الْمَكَان، وَلَا مَكَان لَهُ» [2].

وقال الإمام المحدث أبو العباس القرطبي المتوفى ٦٥٦هـ في «شرح صحيح مسلم»: «الله تعالى منزّه عن المكان، كما هو منزّه عن الزمان، بل هو خالق الزمان والمكان، ولم يزل موجودًا، ولا زمانَ ولا مكانَ، وهو الآن على ما عليه كان، ولو كان قابلًا للمكان لكان مختصًّا به، ويحتاج إلى مخصِّص، ولكان فيه إما متحركًا وإما ساكنًا، وهما أمران حادثان، وما يتّصف بالحوادث حادث»[3].

وقال الإمام المفسر الفقيه أبو عبد الله القرطبي المتوفى ٦٧١هـ: «فعلوُّ الله تعالى وارتفاعه عبارة عن علوّ مجده وصفاته وملكوته»[4].

وقال: «ووصفه بالعلو والعظمة لا بالأماكن والجهات والحدود؛ لأنها صفات

(١) «تبيين كذب المفتري» (صـ١٥٠).

(٢) «أصول الدين» (صـ٨١).

(٣) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٢/ ١٤٣).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ٢٢٠).

الأجسام، وإنما ترفع الأيدي بالدعاء إلى السماء؛ لأن السماء مهبط الوحي، ومنزل القطر، ومحل القدس، ومعدن المطهرين من الملائكة، وإليها ترفع أعمال العباد، وفوقها عرشه وجنته، كما جعل الله الكعبة قبلة للدعاء والصلاة، ولأنه خلق الأمكنة وهو غير محتاج إليها، وكان في أزله قبل خلق المكان والزمان، ولا مكان له ولا زمان»(١).

وقال الحافظ ابن كثير المتوفى ٧٧٤هـ: «وإنما نسلك فِي هَذَا الْمَقَامِ مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا وَهُوَ إِمْرَارُهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَالظَّاهِرُ الْمُتَبَادَرُ إِلَى أَذْهَانِ الْمُشَبِّهِينَ مَنْفِيٌّ عَنِ اللَّهِ»(٢).

فتأمل قوله: «وَالظَّاهِرُ الْمُتَبَادَرُ إِلَى أَذْهَانِ الْمُشَبِّهِينَ مَنْفِيٌّ عَنِ اللَّهِ» أي: المعنى الظاهر الذي يثبته ابن تيمية والوهابية منفي عن الله تعالى، وهو المنقول عن السلف.

وقال الحافظ ابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ: «وليس قولنا: إن الله على العرش أي: مماس له، أو متمكن فيه، أو متحيز في جهة من جهاته؛ بل هو خبر جاء به التوقيف، فقلنا له به، ونفينا عنه التكييف، إذ ليس كمثله شيء»(٣).

ونص الحافظ ابن حجر على أن قول من قال: استوى: استقر؛ أنه قول المجسمة، ونصه: «وقالت الجسمية معناه: الاستقرار»(٤).

فلا ندري من أين أثبت ابن تيمية وأتباعه ذلك عن سيدنا ابن عباس والسلف؟! ولماذا يتحول القول الباطل المكذوب إلى عقيدة يُتهم لأجلها علماء الأمة وعيونها؟!

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١٨/ ٢٦١).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/ ٣٨٣).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٤١٣).

(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٤٠٦).

ولا ندري لمَ يصر أتباع ابن تيمية على تأييده في مثل هذا الكلام الساقط؟!

فما عليه المسلمون سلفًا وخلفًا، أن الاستواء لا يراد به ظاهره من الجلوس والاستقرار والتمكن، بل هو نص يثبت كما جاء، ويفوَّض معناه وكيفيته إلى الله تعالى، ولذا نفى السلف لوازمه الظاهرة كالحدود، والمماسة، والتحيز، ونحوها مما نص عليه السلف والأئمة، أو يُتأَوَّل على أنه صفة فعل تدلل على مزيد قدرته وعظمته وسلطانه، ويشهد لهذا المعنى سياق الآيات، وعليه نص الإمام أحمد في أحد قوليه.

أما الزعم بأن الاستواء على العرش معناه: الجلوس والاستقرار عليه، وأن الله اتخذ العرش مكانًا له، فزعم باطل ليس مذهب أحد من السلف أو العلماء، بل هو مذهب المجسمة، ووقع فيه بعض ضعاف العقول.

والله نسأل لنا ولهم الهداية والرشاد آمين، وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والله تعالى أعلى وأعلم.



المبحث الثالث عشر

هل ثبت قول الإمام مالك: «الاستواء معلوم»؟

يُشكل على ما قررناه سابقًا بعض الأقوال الواردة عن السلف، وسنضرب مثالًا بأشهرها عند الوهابية، وهو قول الإمام مالك: «الاستواء معلوم».

ولا شك أن أصل قصة سؤال الإمام مالك عن الاستواء ثابتة، وهي مشهورة في كتب أهل العلم بلا نزاع، ولكن إجابة الإمام مالك التي جاءت من خلال تعدد المرويات مضطربة اضطرابًا شديدًا، فهل قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، أم قال: الاستواء مجهول، أم لم يصرح بهذا ولا ذاك؟!

فنحن إذن أمام ثلاثة أقوال مهمة ظهرت لنا من خلال إجابة الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد روى الدارمي واللالكائي وأبي نعيم أنه قال: «الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالِاسْتِوَاءُ مِنْهُ غَيْرُ مَجْهُولٍ»[1].

ولكن سند الدارمي فيه رجل مجهول، وهو شيخ جعفر بن عبد الله بن الصَّباح عن مالك، واللالكائي أورده عن جعفر عن مالك، وهو غير صحيح؛ لأن جعفر بن عبد الله ليس من تلاميذ مالك أصلًا، فقد رأينا هذا اللفظ جاء عن مهدي بن جعفر تارة، وتارة يرويه عن مالك مباشرة، وتارة يرويه بواسطة جعفر بن عبد الله، وهو لم يسمع من مالك، وتارة يقول: عن رجل، دون أن يذكر اسمه، وهذا يدلك على اضطراب شديد في سند الرواية قبل اضطراب متنها.

---

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣٠٥)، «الرد على الجهمية» (٦٦/١) برقم (١٠٤)، «شرح أصول أعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤٤١/٣)، برقم (٦٦٤).

وقد روى البيهقي نفس اللفظ من طريق يحيى بن يحيى، وفيه: أبو جعفر أحمد بن زيرك اليزدي وهو مجهول، لم أقف له على ترجمة، ورواه أبو عثمان الصابوني من طريق جعفر بن ميمون، وفيه: ابن مخلد القهستاني، لم أقف له على ترجمة، وجعفر بن ميمون حديثه في الضعفاء، ولا يُحتج به، وبنفس اللفظ جاء في «طبقات المحدثين بأصبهان» ولكنه فيه محمد بن النعمان بن عبد السلام، وهو لم يرو عن مالك شيئًا، وإنما يروي عن تلامذته، فهو منقطع أيضًا، وهذا يؤكد اضطراب الرواية كما هو معلوم عند المحدِّثين.

ثم إذا انتقلت إلى المتن وجدت قريبًا من الإسناد السابق عن مهدي بن جعفر كما عند ابن عبد البر أن مالكًا قال للسائل: «استواؤه مجهول، والفعل منه غير معقول، والمسألة عن هذا بدعة»، ولا شك أن هذا ينقض الأول من حيث المعنى.

ثم رواه ابن عبد البر أيضًا عن أيوب بن صالح المخزومي أنه أجاب بقوله: «سألتَ عن غير مجهول، وتكلمت في غير معقول»، ثم يرويه عن عبد الله بن نافع أنه قال: «استواؤه معقول، وكيفيته مجهولة»[1].

ورواه أبو المظفر السمعاني المتوفى ٤٨٩هـ في تفسيره عن مالك بلفظ: «الكيف غير مَعْقُول، والاستواء مَجْهُول»[2].

وهو يوافق ما رواه ابن عبد البر، وكذا ما أورده البيهقي من قول ربيعة الرأي أستاذ مالك: «لما سئل: كَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: الْكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَالِاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَعْقُولٍ،

---

(١) «التمهيد» لابن عبد البر (٧/ ١٥١، ١٣٨)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، عام النشر: ١٣٨٧هـ.

(٢) «تفسير السمعاني» (٣/ ٣٢٠)، بتحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، الناشر: دار الوطن، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

وَيَجِبُ عَلَيَّ وَعَلَيْكُمُ الْإِيمَانُ بِذَلِكَ كُلِّهِ»[1].

فبان لك من مجموع الروايات لفظان متناقضان:

أحدهما يقول فيه: «الاستواء غير مجهول، أو: معلوم».

وثانيهما يقول فيه: «والاستواء مجهول»، أو «استواؤه مجهول».

وهما متناقضان، مما يدلك على اضطراب في السند والمتن معًا كما لا يخفى على مستبصر بعلم الحديث الشريف.

وأسلم وأجود ما جاء في قصة الإمام مالك من حيث الإسناد والمتن معًا ما أورده الإمام البيهقي في «الأسماء والصفات» بلفظ: «فَأَطْرَقَ مَالِكٌ، وَأَخَذَتْهُ الرُّحَضَاءُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَكَيْفٌ عَنْهُ مَرْفُوعٌ، وَأَنْتَ رَجُلُ سُوءٍ صَاحِبُ بِدْعَةٍ، أَخْرِجُوهُ، قَالَ: فَأُخْرِجَ الرَّجُلُ»[2].

وهذا اللفظ لم يتعرض فيه قط للاستواء، ولم يقل: "الاستواء معلوم" أو "الاستواء مجهول"، وهذا اللفظ يتناسب مع قول مالك المشهور: «أمروها كما جاءت بلا تفسير».

وتنبَّه أن الذي جاءنا منها اللفظ لا المعنى، فنحن نثبت أن الله استوى على عرشه كما قال، وهذا ما ثبت عن الإمام مالك وغيره من السلف.

فهذه الرواية عن مالك التي فيها: «الاستواء معلوم» مضطربة سندًا ومتنًا، ونتمنى من الوهابية جميعًا أن يأتينا أحدهم بسند صحيح ثابت لا مطعن فيه يقول فيه الإمام مالك: «الاستواء معلوم»، بل نقرر أن الثابت عنه لفظه: «... كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا

---

(١) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣٠٦).

(٢) «الأسماء والصفات» (٢/ ٣٠٤) برقم (٨٦٦).

يُقَالُ: كَيْفَ، وَكَيْفٌ عَنْهُ مَرْفُوعٌ».

قال الحافظ الذهبي عن هذه الأثر: «رواه البيهقي بإسنادٍ صحيحٍ عن ابن وهب»، وقال الحافظ ابن حجر: «وأخرج البيهقيُّ بسندٍ جيدٍ عن عبد الله بن وهب...»[(١)].

فهذا هو الثابت من القصة بالسند الصحيح، أمَّا ما سواه من نحو: «الاستواء معلوم»، وكذا: «الاستواء مجهول» فلا تصح أسانيدهما، وإن كان الثاني من حيث المعنى يوافق ما عليه السلف من تفويض المعنى والكيف، ويشهد له ما جاء عن شيخ مالك، إلَّا أننا لا زلنا نقول: هذا مضطرب عن مالك في الجملة.

وهذا من حيث قضية السند لتلك اللفظة، أمَّا من حيث معنى العبارة، فسنسلِّم بها جدلًا، وسنبين لك معناها في المبحث التالي كما فهمها أئمة المالكية قبل ابن تيمية والوهابية جميعًا.

والمهم أنْ تعلم أنَّ الاستواء معلوم أو مجهول كلاهما خطأ، ولا يثبتان بحال عن الإمام مالك، والثابت ما ذكرناه من رواية ابن وهب، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) راجع: «كتاب العرش» للذهبي (٢/ ٢٣٠)، «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٤٠٦، ٤٠٧).

المبحث الرابع عشر

معنى عبارة: «الاستواء معلوم»

قد بيَّنَّا فيما سبق بما لا يدع مجالًا للشك أنَّ قول الإمام مالك: «الاستواء معلوم» مضطرب، ولا يثبت من طريقٍ صحيحٍ.

وسنفرض جدلًا أنه ثابت على عادة العلماء في التساهل في الأقوال الواردة عن أهل العلم بخلاف تحريهم في رواية الأحاديث الشريفة، فيا تُرى ما معنى قول الإمام مالك: «الاستواء معلوم»؟

أقول: حمل العلماء قول الإمام مالك على معنيين مشهورين:

الأول: الاستواء معلوم من حيث معناه اللغوي:

فلما سئل الإمام مالك عن كيفية الاستواء في الآية؟ قال: الاستواء معلوم، ومعنى معلوم أي: في لغة العرب، فإننا نعرف معاني الاستواء في اللغة ولا نجهلها، فهذا ما يقوله الإمام مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

لكن هل هذه المعاني التي نعرفها من ظاهر اللغة نستطيع أن نُعَيِّنَ المراد منها في حق الله تعالى؟ هذا ما توقف فيه الإمام مالك، ووصفه بأنه مجهول أو غير معقول، أي: تطبيق هذا المعنى اللغوي بظاهره على الله تعالى لا يصح.

وقد غضب الإمام مالك لأن السائل لم يسأله عن معنى الاستواء، ولكن سأله عن كيفيته، فقال: كيف استوى؟ ولا شك أن السؤال عن الكيفية منهي عنه شرعًا، لأنه ولوج إلى التجسيم والتشبيه، وقد كانوا يفرون منها أي: الكيفية.

وهذا ما فهمه المسلمون جميعًا وخاصة أئمة المالكية من عبارة الإمام

مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، وليس كما توهم ابن تيمية ومن شايعه.

قال الإمام الفقيه المالكي أبو الوليد ابن رشد المتوفى ٥٢٠هـ: «فالمعنى في وصف الله ﷻ نفسه بأنه استوى على العرش، أنه أعلى منه ومن كل مخلوق، لا أنه استوى عليه بمعنى: الجلوس عليه والتحيز فيه والممارسة؛ لأنه مستحيل في صفات الله تعالى؛ لأنه من التكييف الذي هو من صفات المخلوق، ولذلك قال فيه مالك في الرواية: إنه غير معقول»[١].

فتأمل كيف فهم أئمة المالكية عبارة الإمام مالك، ونفوا منها معنى الجلوس والتحيز والاستقرار، وكيف عدوا إثبات الجلوس ونحوه من التكييف، وهذا الجلوس والاستقرار المنفي عن الإمام مالك هو نفس ما أثبته ابن تيمية والوهابية في حقه تعالى!

وقال الإمام أبو بكر ابن العربي المالكي المتوفى ٥٤٣هـ: «إذا كان الاستواء بمعنى التّمكين والاستقرار والاتِّصال والمُجَاوَرَةِ، فإنَّ شيئًا من ذلك لا يجوزُ على الباري تعالى، ولا تضرب له الأمثال في المخلوقات إلَّا كما قال مالك وغيره من العلماء: أن الاستواء معلومٌ، يعني: أنّه قد وَرَدَ في اللُّغَةِ، والْكَيْفيَّةَ الّتي أراد اللهُ ممّا يجوزُ عليه من معاني الاستواء مجهولةٌ، فمن يقدر أنْ يعيِّنَها؟ والسُّؤالُ عنه بِدْعَةٌ»[٢].

فتأمل قوله: «والْكَيْفيَّةَ الّتي أراد اللهُ ممّا يجوزُ عليه من معاني الاستواء مجهولةٌ»، فهنا ينفي الكيفية لأحد معاني الاستواء التي هي مجهولة!

---

(١) «البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة» لابن رشد (١٦/ ٣٦٨، ٣٦٩)، حققه: د/ محمد حجي وآخرون، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٢) «المسالك في شرح موطأ مالك» لأبي بكر ابن العربي (٣/ ٥٤٢)، الناشر: دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧ م.

ثم قارن بين مَنْ يقول: جالس على العرش، أو قاعد، أو مستقر لترى مخالفتهم الصريحة لقول الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأتباعه كذلك.

وقال الإمام أبو عبد الله القرطبي المالكي المتوفى ٦٧١هـ: «وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تُعلَم حقيقته، قال مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: الاستواء معلوم- يعني: في اللغة- والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة.

ثم يذكر الإمام القرطبي معاني الاستواء من العلو والارتفاع والاستقرار في اللغة ثم يقول: «قلت: فعلوُّ الله تعالى وارتفاعه عبارة عن علو مجده وصفاته وملكوته»[1].

ولم يفهم الإمام القرطبي من قول الإمام مالك المذكور أن الله جالس على العرش، ولا أن الاستواء معناه الجلوس والاستقرار، ولا أن العرش يعدُّ مكانًا له، تعالى الله عما يقول الظالمون.

ولما نقل الحافظ الذهبي ما ذكره الإمام البغوي عن مقاتل والكلبي أن استوى بمعنى: استقر، يعلق الحافظ قائلًا: «قلت: لَا يُعجبنِي قَوْله: «اسْتَقر»، بل أَقُول كَمَا قَالَ مَالك الإِمَام: «الاسْتوَاء مَعْلُوم»[2].

فهل الحافظ الذهبي يثبت بعبارة الإمام مالك معنى الاستقرار والمكان!؟

فتأمل أن الحافظ الذهبي لم يرتضِ قول مقاتل والكلبي بالاستقرار على العرش، واستدل بكلام الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مقابله، فهل للوهابية عين أن يستدلوا بنص الإمام مالك على عقيدتهم التجسيمية بعد هذا؟! فهذا هو المعنى الأول لعبارة الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (٧/ ٢١٩، ٢٢٠).

(٢) «العلو للعلي الغفار» للذهبي (صـ ٢٦٢)، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

الثاني: الاستواء معلوم من حيث الورود لا من حيث المعنى:

فكأن الإمام مالك يرد على هذا الرجل السائل بأن الاستواء معلوم من حيث الورود، لأنه قد جاءت به نصوص الشريعة، فلا مجال لتجاهلها ولا للطعن فيها بالرد أو التكذيب.

وإليك هذا المعنى في تقرير كلام شيخ الحنابلة وإمامِهم موفق الدين ابن قدامة المتوفى ٦٢٠هـ، ونص عبارته: «وَقَوْلهمْ: الاسْتوَاء غير مَجْهُول أَي: غير مَجْهُول الْوُجُود؛ لِأَن الله تَعَالَى أخبر بِهِ، وَخَبره صدق يَقِينًا؛ لَا يجوز الشَّك فِيهِ، وَلَا الارتياب فِيهِ، فَكَانَ غير مَجْهُول لحُصُول الْعلم بِهِ، وَقد رُوِيَ فِي بعض الْأَلْفَاظ: الاسْتوَاء مَعْلُوم»[1].

وبهذا ترى كيف فهم الأئمة عبارة الإمام مالك، وكيف أنزلوها على محملها الصحيح، ولم يفهموا منها قط إثبات المعنى الذي توهمه ابن تيمية ومن تبعه من الوهابية، وهذا كافٍ في ضلال المجسمة وبُعدهم عن العلم، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «ذم التأويل» للإمام ابن قدامة (ص ٢٦)، بتحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: الدار السلفية، الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

المبحث الخامس عشر
معنى حديث الهرولة بين السلف والوهابية

وقف الوهابية موقفًا عجيبًا مغايرًا لما عليه السلف، فخاضوا في جلال الله وعظمته بما لا ينبغي، فلما سمعوا حديث رسول الله ﷺ فيما يرويه عن رب العزة سبحانه: «وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»[1] أثبتوا أن الله تعالى يهرول هرولة حقيقية ثم يقولون: هو أعلم بها! فلما قلنا لهم: هذا لم يقل به أحد، قالوا: بل إجماع السلف على هذا.

قال ابن عثيمين: «ظاهره ثبوت إتيان الله تعالى هرولة، وهذا الظاهر ليس ممتنعًا على الله ﷻ؛ لأنه لا يتضمن نقصًا»[2].

وقال ابن باز: «ولا مانع من إجراء الحديث على ظاهره على طريق السلف الصالح، فإن أصحاب النبي ﷺ سمعوا هذا الحديث من رسول الله ﷺ ولم يعترضوه، ولم يسألوا عنه، ولم يتأولوه، وهم صفوة الأمة وخيرها، وهم أعلم الناس باللغة العربية، وأعلم الناس بما يليق بالله وما يليق نفيه عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ»[3].

ولا ندري مَن السلف الذين قالوا بهذا العبَث؟! ومن هم العلماء الذين قالوا: الحديث على ظاهره؟!

---

(١) «صحيح البخاري» (٧٤٠٥)، «صحيح مسلم» (٢٦٧٥).

(٢) «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (١/ ١٨٥).

(٣) «فتاوى نور على الدرب» لابن عثيمين (صـ٦٨)، اعتنى به: أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار - أبو عبد الله محمد بن موسى الموسى.

فإننا ننزه السلف الصالح وعلماء الأمة قاطبة عن هذا القول القبيح الذي لا يحفظ جلال الله وعظمته، فإن الصحابة- حقًّا- سمعوا هذا، ولكنهم يعلمون المجاز والكناية والاستعارة فسكتوا عن هذا الحديث وأمثاله، لأنهم أخبر الناس بالكلام النبوي الشريف، وهم أكثر الناس تنزيهًا لجلال الحق سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن تلك التصورات التي لا رصيد لها في ميزان العلم والشرع، ولك أن تتأمل أقوال السلف والأئمة عن هذا الحديث، فيما يلي:

قال الإمام سليمان بن مهران المعروف بالأعمش المتوفى ١٤٧هـ: «من تقرب مني شبرًا تقربت منه ذراعًا، يعني: بالمغفرة والرحمة»[1].

فلم يقل الإمام الأعمش وهو الإمام المقدَّم: إن التقرب على ظاهره، بل حمله على محمل مجازي مشهور لا يخفى على مستبصر بالعربية.

وقال الإمام أبو محمد ابن قتيبة الدِّينَوَري المتوفى ٢٧٦هـ: «ونحن نقول: إن هذا تمثيل وتشبيه، وإنما أراد: من أتاني مسرعًا بالطاعة، أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكنَّى عن ذلك بالمشي وبالهرولة»[2].

وقال الإمام أبو عيسى الترمذي المتوفى ٢٧٩هـ: «قالوا: إنما معناه يقول: إذا تقرب إلي العبد بطاعتي وبما أمرت تسارع إليه مغفرتي ورحمتي»[3].

وقال الإمام أبو بكر البزار المتوفى ٢٩٢هـ: «وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ مِنِّي شِبْرًا مِنَ الطَّاعَةِ تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا مِنَ الْقَبُولِ، فَإِذَا تَقَرَّبَ

---

(١) راجع: «سنن الترمذي» عند حديث (٣٦٠٣).

(٢) «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة (صـ٣٢٧)، الناشر: المكتب الاسلامي، مؤسسة الإشراق، الطبعة: الطبعة الثانية سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

(٣) «سنن الترمذي» عند حديث (٣٦٠٣)، نفس الموضع السابق.

ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً يَقُولُ: قَبِلْتُ مِنْهُ»[١].

وقال الإمام ابن حبان المتوفى ٣٥٤هـ: «اللَّهُ أَجَلُّ وَأَعْلَى مِنْ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ، إِذْ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهَذِهِ أَلْفَاظٌ خَرَجَتْ مِنْ أَلْفَاظِ التَّعَارُفِ عَلَى حَسَبِ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ مِمَّا بَيْنَهُمْ... وَمَنْ أَتَى فِي أَنْوَاعِ الطَّاعَاتِ بِالسُّرْعَةِ كَالْمَشْيِ، أَتَتْهُ أَنْوَاعُ الْوَسَائِلِ وَوُجُودُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِالسُّرْعَةِ كَالْهَرْوَلَةِ»[٢].

وقال الإمام أبو الحسن ابن بطال المتوفى ٤٤٩هـ: «التقرب والإتيان والمشي والهرولة محتملة للحقيقة والمجاز، وحملها على الحقيقة يقتضي قطع المسافات وتواتي الأجسام، وذلك لا يليق بالله تعالى، فاستحال حملها على الحقيقة، ووجب حملها على المجاز؛ لشهرة ذلك في كلام العرب»[٣].

وقال الإمام أبو بكر البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ: «إِنَّمَا هَذَا عِنْدَنَا عَلَى الْإِجَابَةِ»[٤].

وقال محيي السنة الإمام البغوي المتوفى ٥١٦هـ: «رُوِيَ عن الأعمش في تفسيره، قال: تقربت منه ذراعًا، يعني: بالمغفرة والرحمة، وكذلك قال بعض أهل العلم: إن معناه: إذا تقرب إلي العبد بطاعتي، واتباع أمري، تتسارع إليه مغفرتي ورحمتي»[٥].

وقال الإمام أبو عبد الله المازري المتوفى ٥٣٦هـ: «وَقَوله: «وإن أتاني يمشي أتيته هرولة» فمجاز كله، وإنما هو تمثيل بالمحسوسات، وتفاوتها في الإسراع والدنوّ، فإنما

---

(١) «مسند البزار» (١٣/ ٤١١)، عند حديث رقم (٧١٢٩).

(٢) «صحيح ابن حبان» (٣/٩٣)، بعد حديث رقم (٨١١).

(٣) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/ ٤٢٩).

(٤) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٣٨٢).

(٥) «شرح السنة» للبغوي (٥/٢٦).

المراد: أن من دنَا منّي بالطاعة دنوت منه بالإثابة»[١].

وقال شيخ الإسلام الإمام النووي المتوفى ٦٧٦هـ: «هذا الحديث من أحاديث الصفات، ويستحيل إرادة ظاهره، وقد سبق الكلام في أحاديث الصفات مرات، ومعناه: من تقرب إليَّ بطاعتي تقربت إليه برحمتي والتوفيق والإعانة، وإن زاد زدت، فإن أتاني يمشي وأسرع في طاعتي أتيته هرولة، أي: صببت عليه الرحمة وسبقته بها»[٢].

وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ: «ولفظ القرب والهرولة مجاز على سبيل المشاكلة أو الاستعارة أو إرادة لوازمها»[٣].

ويمكن أن أنقل أضعاف ذلك بما لا يكاد ينحصر عن أئمة الإسلام وحفاظه منذ عهد التابعين، وجميعهم ينفي عن الله تعالى الهرولة على ظاهرها، لأن الظاهر تجسيم وتشبيه لا يليق بالخالق جَلَّجَلَالُهُ، ويفهمها السلف والأئمة على وفق قواعد اللغة من معرفة المجاز والكناية.

ولا أدري أين إجماع السلف الذي صار يُلاك في ألسنة الوهابية، فينسبون إلى السلف ما هم منه براء؟!

واللهَ أسأل أن يثوبوا إلى رشدهم، وأن يحفظوا حق أئمة العلم ومناهجهم، والله هو الهادي إلى الصراط المستقيم، وهو حسبي ونعم الوكيل.

---

(١) «المعلم بفوائد مسلم» للمازري (٣/ ٣٢٤)، الناشر: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، الطبعة: الثانية١٩٩١م.

(٢) «شرح النووي على صحيح الإمام مسلم» (١٧/ ٣).

(٣) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٥١٤).

المبحث السادس عشر
تفسير وجه الله بين السلف والوهابية

يستدل الوهابية على أن لله تعالى وجهًا حقيقيًّا بظاهر نصوص القرآن الكريم، فابن عثيمين يستدل بقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] على أن الله تعالى له وجه حقيقي، ويحكي إجماع السلف على هذا، ونصه: «وأجمع السلف على إثبات الوجه لله تعالى، فيجب إثباته له بدون تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو وجه حقيقي يليق بالله»[1].

ولا أدري مَنْ مِن السلف قال: وجه حقيقي؟!! وقد تواتر كلام السلف على فريقين لا ثالث لهما:

الأول: المفوضة فيقولون: وجهًا يليق به، ولم يثبت قط أن قال أحدهم: وجهًا حقيقيًّا، بل وجهٌ الله أعلم به، لا نعلم معناه ولا كيفيته، وبمثل هذا بوَّب الإمام البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ في «الأسماء والصفات» بابًا بعنوان: «بَابُ مَا جَاءَ فِي إِثْبَاتِ الْوَجْهِ صِفَةً لَا مِنْ حَيْثُ الصُّورَةِ؛ لِوُرُودِ خَبَرِ الصَّادِقِ بِهِ» [2].

وقال ابن قدامة الحنبلي المتوفى ٦٢٠هـ: «ولأن قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه»[3].

فهذا مذهب السلف الذي يقرره الإمام ابن قدامة في قوله الصريح: «لم يقفوا على

---

(١) «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (٥/ ٢٦).

(٢) «الأسماء والصفات» (٢/ ٨١).

(٣) «روضة الناظر» (١/ ٢١٦).

معناه»، وهو تفويض للمعنى والكيف.

الثاني: المؤولة: فتأولوا الآيات الواردة بذكر الوجه على أن معنى وجه ربك؟ أي: ذات ربك، أو ملك ربك، أو سلطانه، أو ابتغاء مرضاته، أو نحو ذلك، ولم يرد عن أحد من السلف قط، أن قال: «وجه حقيقي»!

وإليك شيئًا من أقوال الأئمة والسلف لترى القصور فيما يدعيه ابن عثيمين وشيعته:

قال الإمام يحيى بن سلام المتوفى ٢٠٠هـ: «قَالَ: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] إِلا اللَّهُ، فَإِنَّهُ لا يَمُوتُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»[(١)].

وقال الإمام أبو عبد الله البخاري المتوفى ٢٥٦ه في «صحيحه» / تفسير سورة القصص/ باب كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ، قال: إلَّا «ملكه»، ويقال: إلَّا ما أريد به وجه الله، وقال مجاهد: الأنباء الحُجَجُ).

وقال شيخ المفسرين الإمام ابن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ في تأويل الوجه: واختلف في معنى قوله: (إِلا وَجْهَهُ) فقال بعضهم: معناه: كلّ شيء هالك إلا هو، وقال آخرون: معنى ذلك: إلا ما أريد به وجهه، واستشهدوا لتأويلهم ذلك كذلك بقول الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهُ رَبُّ العِبادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ والعَمَلُ»[(٢)].

وقال الإمام أبو إسحاق الزجاج المتوفى ٣١١هـ: «المعنى: ويبقى ربك، والمعنى كل شيءٍ هالك إلا الله عز وجل»[(٣)].

---

(١) راجع: «تفسير يحيى بن سلام» (٢/ ٦١٤).

(٢) «جامع البيان» (١٩/٦٤٣).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١/٣٨٩).

وقال الإمام الماوردي المتوفى ٤٥٠هـ في تفسيره: «قوله تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إلاَّ وَجْهَهُ} فيه ستة تأويلات:...»[١].

وقال محيي السنة الإمام البغوي المتوفى ٥١٠هـ: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} أي: إلا هو، وقيل: إلا ملكه، قال أبو العالية: «إلا ما أريد به وجهه»[٢].

وقال الإمام ناصر الدين البيضاوي المتوفى ٦٨٥هـ: «وجه الله: مجاز عن ذاته، تقول العرب: أكرم الله وجهك، بمعنى: أكرمك، وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] أي: ذاته»[٣].

وقال الإمام القرطبي المتوفى ٦٧١هـ: «﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ أَيْ: وَيَبْقَى اللَّهُ، فَالْوَجْهُ عِبَارَةٌ عَنْ وُجُودِهِ وَذَاتِهِ سُبْحَانَهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَضَى عَلَى خلقه المنايا   فكل شيء سِوَاهُ فَانِي

وَهَذَا الَّذِي ارْتَضَاهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ عُلَمَائِنَا: ابْنُ فَوْرَكٍ وَأَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُمْ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْوَجْهُ عِبَارَةٌ عَنْهُ كَمَا قَالَ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «وَأَمَّا الْوَجْهُ فَالْمُرَادُ بِهِ عِنْدَ مُعْظَمِ أَئِمَّتِنَا وُجُودُ الْبَارِي تَعَالَى، وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ شَيْخُنَا»[٤].

وقال الحافظ ابن كثير المتوفى ٧٧٤هـ: «فعبر بالوجه عن الذات، وهكذا قوله ها هنا: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ أَيْ: إِلَّا إِيَّاهُ»[٥].

---

(١) «النكت والعيون» (٤/ ٢٧٢).

(٢) «معالم التنزيل» (٤/ ٣٦٤).

(٣) «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» (٢/ ٩٠).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (١٧/ ١٦٥).

(٥) «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٦١).

وهذا وغيره يدلك على معنى هذه الصفات وفق ما تعارف عليه أئمة الإسلام قبل ابن تيمية، حتى جاء ابن تيمية فأتى بالعجائب، وتبعه على ذلك من لا قدم له في العلم ولا ساق، وتركوا تراث أسلافهم، وغرهم الشيطان، فتركوا سبيل الهداية، وعزفوا عن معالم طريق أهل الحق، ولو أبصروا تراث أسلافهم وأئمة العلم عبر التاريخ لأدركوا الحق واضحًا في تراث أئمة المسلمين، فاللهم ردنا وردهم إلى الحق، وانصرنا على أنفسنا يا كريم، آمين.



المبحث السابع عشر

نظرية الكسب عند الأشاعرة وأوهام الوهابية

مما يجهله الوهابية من تراث السادة الأشاعرة: مسألة الكسب، وقد رأيت بعضهم ينكرها ويسخر من علماء الأشاعرة والماتريدية لأجلها، بينما هو لا يجيد الكلام فيها أصلًا ولا يفهمها، فقلت في نفسي: سبحان الله، إذا كنتَ لا تجيد شيئًا ولا تحسنه لمَ تسمح لنفسك الأمارة بالسوء أن تلج هذا المولج؟!

فمسألة الكسب اتفق عليه أئمة السنة من الأشاعرة والماتريدية وإن اختلفوا في بعض تفصيلاتها، إلا أنهم اتفقوا على أصلها مقابل المعتزلة والجبرية.

قال الإمام الطحاوي في عقيدته المشهورة: "وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد" ولكنها نُسبت إلى الأشاعرة لشهرتها عن أئمتهم.

وحتى تتضح هذه المسألة لا بد من إدراك صورتها عند علماء العقائد، إذ مرجعها إلى افتراق الناس في مسألة أفعال العباد، فإنه قد برزت ثلاثة أقوال خارجة عن السنة:

١) القدرية تقول: لا قدر أصلًا، والأمر أُنُفٌ، وأن الله لا يؤثر علينا إطلاقًا، والفعل كله من البشر.

٢) ويقرر المعتزلة وفق نظرية العدل أن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد، ويثبتون الإرادة الكاملة للإنسان، ويرون أن العبد خالق لأفعاله، وأن الله تعالى لا يريد الشر ولا الكفر، وإنما العبد هو من يخلق ذلك بنفسه.

٣) وظهرت الجبرية الذين قالوا: لا قدرة للإنسان إطلاقًا، وأنه كالريشة في مهب الريح، وهو مجبر على كل شيء، وأن أفعالنا كلها من الله تعالى، وليس للبشر فيها

أدنى مدخل أو تأثير.

فرفض أهل الحق قول نفاة القدر، وكذا قول المعتزلة؛ لأن الله تعالى لا يجب عليه شيء.

ومن يقل فعل الصلاح وجبا على الإله قد أساء الأدبا

ورفضوا كذلك قول الجبرية الذين نفوا قدرة العبد على فعل شيء، ولم يجعلوا له ثمة تأثير.

وتوسط السادة أئمة السنة بين تلك الفرق، وقرروا أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى، وأن العبد له منها الكسب، وهو الذي يترتب عليه الثواب والعقاب.

فهل السادة الأشاعرة خالفوا نصوص الشرع بقولهم هذا؟! إنهم أثبتوا قدرة الله تعالى وفاعليته المطلقة، وفي الوقت ذاته أثبتوا للعبد نوعًا من الكسب حتى يصير مكلَّفًا مؤاخذًا على أفعاله.

ونصوص الشريعة كلها تؤيد مذهب السادة الأشاعرة في هذا الجمع، ومن توهم خلاف هذا فهو المحروم من الفهم والعلم، أو المستدل ببعض النصوص تاركًا البعض، فإن مذهب أهل السنة كان جامعًا بين النصوص التي تثبت مشيئة الله تعالى وإرادته المطلقة وفاعليته وبين قدرٍ من الحرية جعله الله تعالى للعبد ليكون عليه مناط الحساب والجزاء في الآخرة.

وقد أكد القرآن الكريم على أن أفعالنا مخلوقة كما في قوله الكريم: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦]، وقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] فكل ما سوى الله مخلوق ومنه أفعالنا، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

قال الإمام البخاري بعد ذكره لحديث حذيفة: «إِنَّ اللَّهَ يَصْنَعُ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ»:

«فَأَخْبَرَ أَنَّ الصَّنَاعَاتِ وَأَهْلَهَا مَخْلُوقَةٌ»(١).

وينقل الإمام البخاري عن يَحْيَى بْن سَعِيدٍ أنه قال: مَا زِلْتُ أَسْمَعُ مِنْ أَصْحَابِنَا يَقُولُونَ: «إِنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ».

ثم يعلق البخاري قائلًا: «حَرَكَاتُهُمْ وَأَصْوَاتُهُمْ وَاكْتِسَابُهُمْ وَكِتَابَتُهُمْ مَخْلُوقَةٌ»(٢).

فتأمل هذا من أمير المؤمنين، وحجة المحدثين، لتعلم أن ما نقله الإمام الأشعري ليس اختيارًا له؛ بل هو المذهب الذي دان به أهل السنة وأهل الحديث من قبله، حتى قال الإمام البيهقي في كتابه: «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث» عند قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] ما نصه: «فَنَفَى أَنْ يَكُونَ خَالِقٌ غَيْرُهُ، وَنَفَى أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ سِوَاهُ غَيْرَ مَخْلُوقٍ، فَلَوْ كَانَتِ الْأَفْعَالُ غَيْرَ مَخْلُوقَةٍ لَكَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ خَالِقَ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دُونَ جَمِيعِهَا، وَهَذَا خِلَافُ الْآيَةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَفْعَالَ أَكْثَرُ مِنَ الْأَعْيَانِ، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ خَالِقَ الْأَعْيَانِ وَالنَّاسُ خَالِقِي الْأَفْعَالِ لَكَانَ خَلْقُ النَّاسِ أَكْثَرَ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَكَانُوا أَتَمَّ قُوَّةً مِنْهُ وَأَوْلَى بِصِفَةِ الْمَدْحِ مِنْ رَبِّهِمْ سُبْحَانَهُ؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] فَأَخْبَرَ أَنَّ أَعْمَالَهُمْ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ ﷻ»(٣).

فدل ذلك على أن أفعال العباد كلها مخلوقة، وأنها واقعة من العبد على جهة الكسب، وفق ما قرره الإمام الأشعري عن السلف.

ودلت النصوص كذلك على نسبة إضافة الفعل إلى العبد على جهة الكسب منه فقط، وهذه القدرة لا تؤثر بذاتها بعيدًا عن قدرة الله تعالى، فليس العبد مستقلًا

(١) «خلق أفعال العباد» (صـ٤٦).

(٢) «خلق أفعال العباد» (صـ٤٧).

(٣) «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث» للبيهقي (صـ ١٤٢).

بالكليَّة، وليس مجبرًا بالكليَّة، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩].

فأعلم سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ خلقه بأن المشيئة له دونهم، وأن مشيئتهم لا تكون إلَّا أن يشاء هو سبحانه، فلا يقع في ملكه إلَّا ما يشاء، قال ابن جرير الطبري: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ اتخاذ السبيل إلى ربكم أيها الناس ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ ذلك لكم، لأن الأمر إليه لا إليكم»[1].

ومن رأى أن هذه القدرة تؤثر بذاتها كابن تيمية والوهابية فهل يفرق أحدهم بين حركة البطش وحركة الارتعاش، ومن المقرر أن المقدور الواحد لا يدخل تحت قدرتين مستقلتين، ولكن هل هذا معناه الجبرية وأن العبد مجبر كما قالت الجبرية؟ قلنا: لا.

فالعبد وإن كان مجبورًا في أشياء إلَّا أنَّ الله تعالى جعل له قدرة على ممارسة الفعل من عدمه، ومرجع تلك القدرة إلى مقصد العبد ونيته وميله، وهي التي يكون عليها مدار التكليف، فإذا أحسن العبد القصد والنية والعزيمة على فعل الخير؛ كانت القدرة من الله تعالى للعبد على أن يفعل الطاعة، وإن نوى السوء والمعصية وعزم على فعلها كانت فيه قدرة على فعلها، ومن هنا ارتبطت قدرة العبد من حيث كسبه للفعل بنيته[2]، قال العلامة التفتازاني: «وتحقيقه أن صرف العبد قدرته وإراداته إلى الفعل كسبٌ، وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خَلْقٌ، والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين؛ لكن بجهتين مختلفتين، فالفعل مقدور الله بجهة الإيجاد، ومقدور العبد بجهة الكسب،... فإن قصد فعل الخير خلق الله تعالى قدرة فعل الخير، وإن قصد فعل الشر خلق الله

(١) «جامع البيان» (٢٤/ ١١٩)، بتحقيق شاكر.

(٢) وعند السادة الماتريدية: الله تعالى جعل للعبد إرادة من شأنها التخصيص أو الاختيار أو ترجيح الفعل عند المكلف، وهي إرادة اعتبارية ليست مخلوقة عندهم، وعليها يكون الحساب، وهذا تفسيرهم للكسب، فالخلاف بينهما عندي غير مؤثر بالنظر إلى عموم نصوص الشريعة، والله أعلم.

تعالى قدرة فعل الشر»(١).

وجاء في «حاشية الصاوي على الجوهرة»: «إن الله خالق لعبيده وما عملوه، من خير أو شر، اختيارًا أو اضطرارًا، وليس للعبد إلا مجرد الميل حالة الاختيار»(٢).

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وهذا الكسب هو الذي عُلِّق عليه الجزاء، قال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧] وقال تعالى: ﴿أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

فكل هذه أدلة ناطقة على نوع من الكسب للعبد، ومن لم يجمع بين تلك النصوص وقع في الضلال المبين.

حتى قال الحافظ البيهقي: «فَثَبَتَ أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا خَيْرَهَا وَشَرَّهَا صَادِرَةٌ عَنْ خَلْقِهِ وَإِحْدَاثِهِ إِيَّاهَا؛ وَلِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] وَقَالَ: ﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤] فَسَلَبَ عَنْهُمْ فِعْلَ الْقَتْلِ وَالرَّمْيِ وَالزَّرْعِ مَعَ مُبَاشَرَتِهِمْ إِيَّاهُ، وَأَثْبَتَ فِعْلَهَا لِنَفْسِهِ لِيَدُلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى الْمُؤَثِّرَ فِي وُجُودِهَا بَعْدَ عَدَمِهَا هُوَ إِيجَادُهُ وَخَلْقُهُ، وَإِنَّمَا وُجِدَتْ مِنْ عِبَادِهِ مُبَاشَرَةُ تِلْكَ الْأَفْعَالِ بِقُدْرَةٍ حَادِثَةٍ أَحْدَثَهَا خَالِقُنَا ﷻ عَلَى مَا أَرَادَ، فَهِيَ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ خَلْقٌ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ هُوَ الَّذِي اخْتَرَعَهَا بِقُدْرَتِهِ الْقَدِيمَةِ، وَهِيَ مِنْ عِبَادِهِ كَسْبٌ عَلَى مَعْنَى تَعَلُّقِ قُدْرَةٍ حَادِثَةٍ بِمُبَاشَرَتِهِمُ الَّتِي هِيَ أَكْسَابُهُمْ، وَوُقُوعُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَوْ بَعْضِهَا عَلَى وُجُوهٍ تُخَالِفُ قَصْدَ مُكْتَسِبِهَا يَدُلُّ عَلَى مُوقِعٍ أَوْقَعَهَا عَلَى مَا أَرَادَ غَيْرِ مُكْتَسِبِهَا وَهُوَ اللَّهُ رَبُّنَا خَلَقَنَا، وَخَلَقَ أَفْعَالَنَا لَا شَرِيكَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ.

---

(١) «شرح العقائد النسفية» (صـ ٥٨: ٦٠) باختصار.

(٢) «حاشية الصاوي على جوهرة التوحيد» (صـ ١١٥)، ط دار الكتب العلمية.

وَكَانَ الْإِمَامُ أَبُو الطَّيِّبِ سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ يُعَبِّرُ عَنْ هَذَا بِعِبَارَةٍ حَسَنَةٍ، فَيَقُولُ: «فِعْلُ الْقَادِرِ الْقَدِيمِ خَلْقٌ، وَفِعْلُ الْقَادِرِ الْمُحْدَثِ كَسْبٌ، فَتَعَالَى الْقَدِيمُ عَنِ الْكَسْبِ، وَجَلَّ وَصَغُرَ الْمُحْدَثُ عَنِ الْخَلْقِ وَذَلَّ».

وَقَدْ أَثْبَتَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ كَسْبَ الْعِبَادِ وَخَلْقَهُ كَسْبَهُمْ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْآيَاتِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَفِي كِتَابِ الْقَدَرِ مِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ هَاهُنَا، وَبِمِثْلِ ذَلِكَ جَاءَتِ السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...»[1].

وبهذا يتبين لنا صحة ما ذهب إليه أئمة السنة، وأن اختيار العبد إنما هو نابع من نيته ومقصده نحو الخير أو الشر، ووفق ذلك تكون قدرة العبد التي يمنحها الحق تعالى له، وبهذا يكون عليه مدار التكليف والجزاء، وهذا مما أخذه الأشعري مقرِّرًا عن السلف مِنْ قبله، وحكاه الإمام البيهقي في الاعتقاد الوارد عن مذهب السلف وأصحاب الحديث، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) راجع: «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث» لأبي بكر البيهقي (صـ١٤٢).

المبحث الثامن عشر

معنى عَجَبُ الله بين السلف والوهابية

الوهابية أكثر الناس تدليسًا وكذبًا على السلف الصالح، وقد تجاوز حد تدليسهم إلى قلب مسائل العلم رأسًا على عقب، فإذا اتفق المسلمون على تفسيرِ آيةٍ، أو شرحِ حديثٍ، تجدهم يأتون بمعنى آخر لم يقله أحد من أهل العلم، ويدَّعون إجماع السلف عليه، ويكون الإجماع على خلاف ما قرروه!

ونعجب أشد العجب من هذه الجرأة التي يمارسها الوهابية على العلم والدين!

وقد برز تدليسهم في أمور العقيدة، وخاصة في مسألة الصفات، فيدَّعي ابن عثيمين إجماعات لا واقع لها ولا وجود، فيقول: «وأجمع السلف على ثبوت العجب لله، فيجب إثباته له من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وهو عجب حقيقي يليق بالله»[1].

ويقول عن تفسير قوله: «لقد عجب الله من صنيعكما»: «وقد فسَّره أهل السنة بأنه عَجَب حقيقي يليق بالله، وفسَّره أهل التأويل بثواب الله أو عقوبته، ويرد عليهم بأنه خلاف ظاهر النص وإجماع السلف»[2].

وقال أبو ذر القلموني عندما تعرض لذكر العجب المضاف إلى الله تعالى: «وهو عجب حقيقي يليق بالله تعالى»[3].

---

(١) «شرح ابن عثيمين على لمعة الاعتقاد» (ص٥٩).

(٢) «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (٤/ ٢٨٧).

(٣) «ماذا تعرف عن الله» لأبي ذر القلموني (ص٤٩)، الناشر: مكتبة الصفا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

وها هي نصوص العلماء التي ترد ما ادَّعاه ابن عثيمين وغيره عن السلف، وتظهر عوار نقل القوم، ولا ندري مَن مِن السلف قال: «الله يعجب عجبًا حقيقيًّا»؟!

فقد اتفق السلف على نفي التعجب الحقيقي عن الله تعالى، ولا أعلم في ذلك خلافًا، فيقولون: كناية عن كذا، أو مجاز عن كذا.

وإليك بعض نصوصهم التي تدحض كلام وهابية العصر وتوافق مذهب السادة الأشاعرة لتعرف مدى سلامته من البدعة، وأنه المذهب الذي نصر الله تعالى به أهل السنة على المجسمة والمشبهة وأمثالها.

قال الإمام أبو سليمان الخطابي المتوفى ٣٨٨هـ: «إطلاق العجب لا يجوز على الله تعالى، ولا يليق بصفاته، وإنما معناه: الرضا، وحقيقته أن ذلك الصنيع منهما حلَّ من الرضا عند الله، والقبول له محل العجب»[١].

وقال الإمام ابن فُورك المتوفى ٤٠٦ هـ: «أصل التَّعَجُّب إِذا اسْتُعْمل فِي أَحَدنَا فَالْمُرَاد أَن يدهمه أَمر يستعظمه مِمَّا لم يعلم وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَلِيق بِاللَّه سُبْحَانَهُ... فيُرَاد بذلك الرِّضَا وَالْقَبُول لأجل أَن من أعجبه الشَّيْء فقد رضيه وَقَبله»[٢].

وقال الإمام القاضي أبو الفضل عياض المتوفى ٥٤٤هـ: «والحديث من إضافة العجب إلى الله، أي: رضيَ فعل ذلك، وقيل: جازى وأثاب عليه، وقيل: عظم فعله ذلك عند الله، وقد يكون التعجب مضافًا إلى ملائكة الله وكتبه ورسله أفعال العباد وأقوالهم، وأضيف إلى الله تشريفًا لهم»[٣].

وقال الإمام ابن الجوزي المتوفى ٥٩٧هـ: «فلم يبق للْحَدِيث معنى إِلَّا أَن يكون

---

(١) «أعلام الحديث» (١٩٢٢/٣).

(٢) راجع: «مشكل الحديث وبيانه» (١٢٩/١)، «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٥/ ١٦٧).

(٣) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٦/ ٥٤٣).

فعل فِي حق هَذَا من الثَّوَاب وَالْجَزَاء فعل من أعجبه فعله، وَكَذَلِكَ قَوْله: «ضحك الله» لِأَن الضحك لَا يصدر إِلَّا عَن رَاضٍ غير ساخط، فَيكون الْمَعْنى: يصدر عَنهُ فعل الراضي الضاحك وإثابته»[١].

وقال شيخ الإسلام النووي المتوفى ٦٧٦هـ: «قَالَ الْقَاضِي: الْمُرَادُ بِالْعَجَبِ مِنَ اللَّهِ رِضَاهُ ذَلِكَ، قال: وقد يكون المراد: عَجِبَتْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ، وَأَضَافَهُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَشْرِيفًا»[٢].

وقال الإمام ناصر الدين البيضاوي المتوفى ٦٨٥هـ: «صفات العباد إذا أطلقت على الله تعالى أريد بها غاياتها، فغاية التعجب والاستبشار بالشيء: الرضا به واستعظام شأنه»[٣].

وقال الإمام شرف الدين الطِّيبي المتوفى ٧٤٣هـ: «صفات العباد إذا أطلقت على الله تعالي أريد بها غايتها، فغاية التعجب والاستبشار بالشيء: الرضا به واستعظام شأنه»[٤].

وقال الإمام سراج الدين ابن الملقن المتوفى ٨٠٤هـ: «معنى العجب هنا الرضا»[٥].

وقال العلامة الفيروزآبادي المتوفى ٨١٧هـ: «ولهذا لا يصحّ التعجّب على الله تعالى، عَجِبَ منه يعجَب، كعلم يعلم، وفي الحديث: «عجب اللهُ من قوم يدخلون الجنَّةَ في السلاسل»، و«عجب ربّكم من إِلِّكُم وقُنُوطكم»، و«عجب الله من صنيعكما الليلة

---

(١) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/ ٤٧٩).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١٤/ ١٣).

(٣) «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» (٣/ ٢٦).

(٤) «شرح المشكاة» (٩/ ٢٧٣٧).

(٥) «التوضيح شرح الجامع الصحيح» (٢٣/ ٣٧٧).

بضيفكما»، و«تعجّب ربّك من الشابّ ليست له صَبْوة»، فإن العَجَب في هذه الأَحاديث يُفَسَّر بالرضا»[١].

وقال الإمام البدر الدماميني المتوفى ٨٢٧هـ عند حديث: «لقد عجب الله، أو ضحك: معناه: الرضا، وأن ذلك من فعلها حَلَّ من الرضا عند الله والقَبول مَحَلَّ العَجَبِ عندَكم من الشيء التافه إذا رُفع فوقَ قدرِه»[٢].

وقال الإمام شمس الدين البِرْماوي المتوفى ٨٣١هـ عن قوله: «عجب الله» المراد: إسناد لازِمه؛ لاستحالة حقيقة التعجُّب على الله، ولازمه هو الرِّضَا والثَّواب»[٣].

وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ: «وَنِسْبَةُ الضَّحِكِ وَالتَّعَجُّبِ إِلَى الله تعالى مجازية، وَالْمرَاد بهما: الرِّضَا بصنيعهما»[٤].

وقال الإمام البدر العيني المتوفى ٨٥٥هـ: «الْمُرَاد من الْعجب والضحك وَنَحْوهَا فِي حق الله ﷻ لوازمها وغاياتها؛ لِأَن التَّعَجُّب حَالَة تحصل عِنْد إِدْرَاك أَمر غَرِيب، والضحك ظُهُور الْأَسْنَان عِنْد أَمر عَجِيب، وَكِلَاهُمَا محالان على الله تَعَالَى»[٥].

وقال الإمام أحمد بن إسماعيل الكوراني المتوفى ٨٩٣هـ: «معنى العجب على الله محال يراد لازمه، وهو الرضا والاعتناء بهم»[٦].

---

(١) «بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز» (٤/ ٢٠)، محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

(٢) «مصابيح الجامع» (٦/ ٣٤٣).

(٣) «اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح» (٩/ ٥٠).

(٤) «فتح الباري» (٧/ ١٢٠).

(٥) «عمدة القاري شرح البخاري» (١٩/ ٢٢٨).

(٦) «الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري» (٦/ ٢٩).

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ: «عجب الله: هو كناية عن الرضا ونحوه»[١].

وقال الإمام شهاب الدين القسطلاّني المتوفى ٩٢٣هـ عند حديث: «لقد عجب الله ﷻ أو ضحك - بالشك من الراوي - أي: رضيَ وقَبِلَ»[٢].

فهذا مثال واحد يُظهر لك مدى تلاعب القوم بإجماع السلف، وقِسْ على هذا المثال مِنْ دعاوَى إجماعهم ما يصعب حصره، وكلها خيانة للعلم، وما ذكرتُهُ كافٍ في بيان ما يدَّعيه ابن عثيمين وأمثاله من الوهابية الذين خانوا أمانة العلم والدين بجهل أو بسوء فهم وقلة اطلاع، ولم يحفظوا حق أسلافهم، فافتروا على السلف ونسبوا إليهم ما لم يقولوه، والله تعالى سيحاسبهم على ما أفسدوا من عقول الشباب وطلبة العلم، ونحن نسأل الله أن يعاملهم بنيتهم إن كانوا صادقين، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٥/ ١٩٩٧).

(٢) «إرشاد الساري شرح البخاري» (٧/ ٣٧٨).

المبحث التاسع عشر

هل يجب على الله تعالى أن يدخل الكافر النار، وأن يدخل المؤمن الجنة؟

نحن نتكلم هنا بميزان الشرع والعقل معًا، والشرع والعقل يتفقان على أنه لا يَدْخُلُ الجنةَ أحدٌ لم يؤمن بالله ربًا، وبالإسلام دينًا، وبسيدنا محمد ﷺ نبيًا ورسولًا، واتفقا- أي: الشرع والعقل- كذلك على أن المؤمن في الجنة أبدًا، وإنْ عوقب بقدر عمله، والأدلة على هذا لا مجال لحصرها، وليس هذا محل ذكرها.

ولكننا ستتكلم هنا عن مسألة دقيقة تتعلق بهذا الحكم، وهي: هل هذا واجب على الله تعالى عقلًا أم لا؟

قلنا: الذين أوجبوا ذلك على الله تعالى هم المعتزلة؛ لأنهم أوجبوا على الله تعالى فعل الصلاح والأصلح، وذلك تحت باب العدل المقرر عندهم، وهو أحد أصولهم الخمسة المشهورة، ولكن أهل السنة يقولون: لا يجب على الله تعالى لأحد من خلقه شيئًا، فلا يجب على الله تعالى أن يُدخل المؤمن الجنة، ولا أن يُدخل الكافر النار، قال سيدي أحمد الدردير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في منظومته «الخريدة البهية»:

ومن يقل فعل الصلاح وَجَبَا   على الإله قد أساء الأدبَا

فالسادة الأشاعرة والماتريدية يمنعون وجوب شيء عليه تعالى عقلًا وشرعًا؛ ومنهم من قال: إيجابُهُ ذلك على نفسه حاصل على جهة الفضل والكرم لا الحتم والإلزام، والصحيح الأول، وهو قول السادة الأشاعرة، وهو الثابت عن الإمام أحمد بن حنبل وأكثر السلف، وقد حكى ذلك المرداوي الحنبلي فقال: «فائدة: أحمد، والأكثر: لا يجب على الله شيء، قال ابن عَقِيل وغيره: لا عقلًا ولا شرعًا، وقال ابن

الجوزي وجمع من أصحابنا وغيرهم: يجب عليه شرعًا بفضله وكرمه»[1].

فاعلم أن الكل مجمعٌ على أنه تعالى لا يجب عليه شيء عقلًا، وإن كان بعض الحنابلة كابن الجوزي يقول بأنه يجب عليه شرعًا؛ لكنه يُرجعها إلى أن إيجابه بمحض فضله وكرمه كذلك، فالخلاف يعتبر لفظيًّا لا حقيقيًّا.

وذلك لأنه سبحانه هو المالك المتصرف على الإطلاق، وفي الوقت ذاته يثبت أئمة السنة ما جاء به الشرع للطائع بالوعد الكريم الذي لا يتصور خُلْفُه، ويثبتون للعاصي الوعيدَ المتصور بالكرم خُلْفُهُ، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨] وقال تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وقولنا: لا يجب على الله شيء، قاعدة مستقرة عند أئمة السنة لا مجال للجدال فيها.

ولكن توهَّم بعضهم أن الله تعالى قد أوجب على نفسه أشياء، وقد دلَّ القرآن الكريم على ذلك منها: قوله تعالى ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقوله تعالى في مغفرته الذنوب: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، ونحو ذلك من النصوص، ويعتبرون هذا مما أوجبه الله تعالى على نفسه.

وجوابنا: أن هذا ليس على جهة الإيجاب، وإنما هو إحسان وتفضل، لا إيجاب وإلزام، فكتب الرحمة على نفسه، وأرسل الرسل، وأنزل الكتب، وقَبِلَ توبة العاصي، ونصر المظلوم، وأيَّد العادل بالحق، كل ذلك وقع منه على جهة التفضل منه سبحانه، لا على جهة أنه ملزم بذلك، وقد قال الحافظ ابن حجر عن كل دليل ظاهره إيجابُ شيءٍ

---

(١) «تحرير المنقول» (صـ١٢٩).

على الله تعالى: «ويتعين حمله على غير ظاهره؛ للأدلة القائمة على أنه لا يجب على الله شيء»[1].

فالله تعالى قد وعد بأن رزق الخلق عليه، وأنه لا رازق إلَّا هو، فهل هذا إيجاب عليه سبحانه أم هو بمحض فضله وكرمه؟

وَوَعَدَ سبحانه بالتوبة وقبول التائب؛ لكن هل يجب على الله تعالى قبولها؟ أم إنه تعالى يقبلها كرمًا منه وفضلًا؟! وقِسْ على ذلك ألف مسألة تتضح لك الصورة.

فلسنا هنا نتكلم عن كون الكافر يدخل الجنة، ولا كون المسلم يدخل النار، بل نقول: ما جاءت به النصوص أن أبا لهب، وفرعون، وقارون، وهامان في النار، وهو كذلك، وأن أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في الجنة، وهو كذلك، وهذا ما يجب أن يعتقده كل مؤمن، وبذلك جاء إخبار الشرع.

لكن هذا ليس واجبًا على الله تعالى، بل يعاقب سبحانه من شاء بمحض عدله، ويغفر لمن شاء بمحض فضله، فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، وهو عليم بذات الصدور، وفي هذا بيان شافٍ أنه لا يحق لأحد أن يتهم أحدًا بالنار، أو يثبت الجنة لأحد، ويجعل ذلك واجبًا على الله تعالى.

وسوف ترون يوم القيامة كم من إنسان مات على غير الإسلام ظاهرًا ويغفر الله له يوم القيامة؛ لأن الإسلام ربما وصله مُشَوَّهًا، أو لأن الله علم أنه بلغ وُسْعَهُ للوصول إلى الدين ولم يجد من يدله حتى مات دون ذلك، أو أن الحق تعالى التمس له عذرًا لجهله أو لخطئه، فلا أحد أحب إليه العذر من الله تعالى.

ونصوص الشرع في ذلك كثيرة، ولولا ضيق المقام لأوردت لك بعضها، فسبحانه

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٦٥).

هو العليم المتصرف في شؤون خلقه، فلا معقب لحكمه، ولا رادَّ لقضائه، وقد قال شيخ الإسلام الإمام النووي: «ومذهب أهل السنة- أيضًا- أن الله تعالى لا يجب عليه شيء، تعالى الله، بل العالم ملكه، والدنيا والآخرة في سلطانه، يفعل فيهما ما يشاء، فلو عذَّب المطيعين والصالحين أجمعين وأدخلهم النار كان عدلًا منه، وإذا أكرمهم ونعَّمَهم وأدخلهم الجنة فهو فضل منه، ولو نَعَّمَ الكافرين وأدخلهم الجنة كان له ذلك، ولكنه أخبر وخبره صدق أنه لا يفعل هذا؛ بل يغفر للمؤمنين ويدخلهم الجنة برحمته، ويعذب المنافقين ويخلدهم في النار عدلًا منه»[1].

وقال الإمام الكِرْماني: «واعلم أن مذهب أهل السنة أنه لا يثبت بالفعل ثواب ولا عقاب، بل ثبوتهما بالشريعة، حتى لو عذَّبَ اللهُ جميع المؤمنين كان عدلًا، ولو أدخلهم الجنة فهو فضل، لا يجب عليه شيء، وكذا لو أدخل الكافرين الجنة كان له ذلك، ولكنه أخبر بأنه لا يفعل، بل يغفر للمؤمن، ويعذب الكافر»[2].

وللإمام السبكي كلام بديع في هذه المسألة، أورده وهو يرد على ما اتهموا به الإمام القشيري من خلال هذه المسألة، فقال: «وَأهل الْحق لَا يَقُولُونَ بِوُجُوب شيء على الله، وَيَقُولُونَ: لله أن يحكم على عباده بِمَا يريد، وَيخْتَص من يَشَاء بِالرَّحْمَة، ويخص من يَشَاء بالألم والشدة، وَلَو لم يعد أهل الطَّاعَات بالثواب لم يتَوَجَّه لأحد عَلَيْهِ حق، وَلَو ابْتَدَأَ الْخلق بِالْعَذَابِ لم يلْحقهُ فِيهِ لوم.

وَلَقَد روى ابْن الديلمي رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: أتيت أُبَيَّ بن كَعْب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقلت: إِنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَدَرِ، فَحَدِّثْنِي بِشَيْءٍ، لَعَلَّ اللهَ أن يُذْهِبَ مِنْ قَلْبِي، فقَالَ: «لَوْ أَنَّ اللهَ عَذَّبَ أَهْلَ سَمَاوَاتِهِ وَأَهْلَ أَرْضِهِ، لَعَذَّبَهُمْ وَهُوَ غَيْرُ ظَالِمٍ لَهُمْ، وَلَوْ رَحِمَهُمْ،

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٧/ ١٦٠).

(٢) الكواكب الدراري شرح «صحيح البخاري» (٢٠/ ١٩٩).

كَانَتْ رَحْمَتُهُ هُمْ خَيْرًا مِنْ أَعْمَالِهِمْ، وَلَوْ أَنْفَقْتَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ اللهِ، مَا قَبِلَهُ اللهُ مِنْكَ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، وَتَعْلَمَ أَنَّ مَا أخطأك لَمْ يَكُنْ لِيُصيبكَ، وَمَا أصابكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخطئَكَ، وَلَوْ مِتَّ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، لَدَخَلْتَ النَّارَ، قَالَ: ثُمَّ لَقِيت عبد الله بن مَسْعُود فَقَالَ مثل ذَلِك، ثُمَّ لقيت حُذَيْفَةَ بن الْيَمَان فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثم لقيتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَحَدَّثَنِي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ»[1].

وبهذا نخلص أنه لا يجب على الله تعالى أن يعاقب الكافر، ولا أن يثيب الطائع عند أهل السنة، وأن إخباره بأن الكافر في النار والمؤمن في الجنة حق وصدق، ولكنه واقع منه سبحانه على جهة الفضل والكرم لا للإيجاب والإلزام عليه سبحانه.

أما المعتزلة ومن وافقهم فيقولون: يجب على الله تعالى أن يعاقب الكافر، وأن يثيب الطائع، وقد رد العلماء على هذا القول وبينوا غلطه كما مر، حتى قال الحافظ ابن حجر: «فالله سبحانه لا يجب عليه شيء بحكم الأمر، إذ لا آمر فوقه، ولا حكم للعقل؛ لأنه كاشف لا موجب»[2].

وبهذا يتبين الجواب الشافي في المسألة من خلال جمع النصوص وإنزالها في محلها، ومعرفة جلال الله تعالى وما يجب وما يجوز وما يستحيل في حقه تعالى، والله أعلم.



(١) راجع: «طبقات الشافعية الكبرى» للإمام السبكي (٣/ ٤١٥)، والحديث صحيح: رواه أبو داود في «سننه» (٤٦٩٩)، وابن ماجه في «سننه» (٧٧)، وأحمد في «مسنده» (٢١٦٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٢٧).

(٢) «فتح الباري» (١١/ ٣٣٩).

المبحث العشرون

موقف الأشاعرة والماتريدية من خبر الواحد في العقائد وبيان غلط الوهابية

يشيع الوهابية بجهل مدقع أن السادة الأشاعرة والماتريدية لا يحتجون بخبر الواحد في العقيدة، وأنهم يردون النصوص النبوية لأهوائهم، وهذا التصور المغلوط عند الوهابية دليل واضح على جهلهم بعقيدة أئمة السنة.

والحق أن خبر الواحد يفيد الظن؛ فإذا رواه الثقات العدول فالظن فيه الصحة والعمل بالظن الراجح، لكنه لا يفيد العلم القطعي، لأنه لا يزال يحتمل الوهم والخطأ بخلاف التواتر الذي انقطعت به تلك الشبهة، وهذا لا أرى عاقلًا يجحده.

وإن كان الآحاد مرويًّا من طريقِ راوٍ ضعيفٍ، أو واهم، أو مختلط، فالظن فيه عدم الصحة وعدم العمل.

ولبيان المسألة على وجهها لا بد من التبصر بشيئين في غاية الأهمية:

الأول: لا يُحتج بالآحاد في أصول العقائد:

أخبار الآحاد لا يحتج بها عند السادة الأشاعرة والماتريدية في أصول العقائد القطعية- وهذا قيد مهم-، ويُقصد بالعقائد القطعية تلك التي ينبني عليها كفر وإيمان، فلا تبنى العقائد القطعية إلَّا على يقين، وهو ما يسمى بالمعلوم من الدين بالضرورة، وسوف يترتب على إنكار الأمر المتواتر عدم الإسلام لمن يعتقد إنكاره أو رَدَّه.

ويَحتجُّون بخبر الآحاد في العقائد من خلال الأمور غير القطعية اليقينية، التي لا ينبني عليها كفر وإيمان، ومعلوم أن أمور الاعتقاد منها أصول وفروع، فيحتج الأشاعرة والماتريدية بأخبار الآحاد فيها دون القطعيات، وكتبهم طافحة بذلك.

ولا شك أن هذه التفرقة لا يختلف عليها اثنان من علماء الأمة المحمدية، فلم يحكموا بالكفر على من أنكر حديثًا في غير أصول الدين، بخلاف إطباقهم على كفر من أنكر نصًّا متواترًا من القرآن الكريم أو السنة الشريفة، قال الإمام عضد الدين الإيجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: «وقد أجمعت الأمة على أن إنكار الآحاد ليس كفرًا»[1].

ولو تبعنا الوهابية في منهجهم لحكمنا بالكفر على المعتزلة وأمثالهم ممن أنكروا أحاديث الصفات والقدر ونحوها، ولكن لمَّا كان إنكارهم غير متعلقٍ بأصول الدين حكم أهل السنة عليهم بالبدعة والضلالة لا الكفر، وكان الإمام أحمد يصلي خلفهم، فتأمل.

واعلم أن مراد أئمة السنة أنه لا يُحتج بالآحاد في العقائد إنما مرجعه إلى الأمور القطعية اليقينية، والذين يصورون أن الأشاعرة يطرحون أحاديث الآحاد في العقائد مطلقًا جهلة بمذهب السادة الأشاعرة، إذ إثبات الإيمان باليوم الآخر يحتاج إلى القطع، بينما تفاصيل اليوم الآخر يمكن الاستدلال فيها بأحاديث الآحاد، وعلى هذا دَرَجَتْ سائر كتب العقائد عن أئمة السنة الأشاعرة.

فقد أثبت السادة الأشاعرة والماتريدية تفاصيل الأحكام الكلية في أمور الاعتقاد، كالتي جاءت عن الحوض، والميزان، والجنة والنار، والصراط، وعذاب القبر، وكرامات الأولياء، والمسيح الدجال، ونزول عيسى، ونحو ذلك مما أجمعوا على تلقيه بالقبول وإن كانت أخبارها آحادًا.

فإنك إذا ما فتحت أي باب من هذه الأبواب لوجدت أنهم يروون الأحاديث التي تفسر كل ذلك مع أنها أحاديث آحاد، ولم تصل إلى حدِّ التواتر.

---

(١) «المواقف» (٣/ ٥٧٢).

وأثبتوا ما جاء في باب دلائل النبوة: كتسبيح الحصى، وتفجر الماء من بين أصابعه الشريفة، وتكثير الطعام، ونحو ذلك الكثير، مع أن جميعها من أخبار الآحاد التي لم تصل إلى حدِّ التواتر.

قال الإمام أبو بكر البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ: «والأخبار بظهور المعجزات ناطقة، وهي وإن كانت في آحاد أعيانها غير متواترة، ففي جنسها متواترة متظاهرة من طريق المعنى؛ لأن كل شيء منها مشاكل لصاحبه في أنه مزعج للخواطر ناقض للعادات، وهذا أحد وجوه التواتر الذي يثبت بها الحجة وينقطع بها العذر»[١].

ويؤكد الإمام فخر الدين الرازي المتوفى ٦٠٦هـ ما قررناه في قوله: «الْمَسْأَلَة الْعَاشِرَة فِي الطَّرِيق إِلَى معرفَة شَرعه: أَنه ﷺ بَقِي فِي الدُّنْيَا إِلَى أَن بلغ أَصْحَابه إِلَى حد التَّوَاتُر الَّذِي يكون قَوْلهم مُفِيدًا للْعلم، ثمَّ إِنَّهُم بأسرهم نقلوا إِلَى جَمِيع الْخلق أُصُول شَرِيعَته، فَصَارَت تِلْكَ الْأُصُول مَعْلُومَة، وَأما التفاريع فَإِنَّهَا مَعْلُومَة بالطرق المنظمة كأخبار الْآحَاد والاجتهادات»[٢].

ولما استدل الشيعة على إمامة سيدنا عليٍّ بأخبار أحادية، وجعلوا الإمامة من أصول الدين، قال الإمام الرازي: «إِنَّ قَول الْآحَاد لَا يكون حجَّة الْبَتَّة، لَا سِيمَا وَعِنْدهم أَن خبر الْوَاحِد لَيْسَ بِحجَّة فِي العمليات»[٣].

ومن المقرر أن الإمامة عند الشيعة من أصول الإيمان، فهل يصح التسليم بأصل من أصول الإيمان لهم بخبر آحاد؟

وقال الإمام سعد الدين التفتازاني عند حديث إثبات عذاب القبر ونعيمه:

---

(١) «الاعتقاد» (صـ ٢٥٥).

(٢) «معالم أصول الدين» (صـ ١١١).

(٣) «معالم أصول الدين» (صـ١٤٦).

«وبالجملة: الأحاديث الواردة في هذا المعنى، وفي كثير من أحوال الآخرة متواترة المعنى، وإن لم يبلغ آحادها حد التواتر»[١].

الثاني: لا يُحتج بالآحاد عند مخالفة القطعيات:

لم يحتج السادة الأشاعرة والسلف قاطبة بأحاديث الآحاد إذا خالفت القطعيات اليقينية، فقال الإمام الباقلاني المتوفى ٤٠٣هـ: «قد قُلْنَا فِيمَا قبل: إِنَّا إِنَّمَا نعمل بأخبار الْآحَاد إِذا كَانَت على صِفَات مَخْصُوصَة، وعريت مِمَّا يدل على فَسَادهَا، أَو معارضتها، وَثبتت عَدَالَة نقلتها»[٢].

وقال: «وكل أمر رُوِيَ عَن الصَّحَابَة فِيهِ تأثيم وَقذف بعصيان فَيجب أَن نبطله ونفيه إِذا ورد وُرُود الْآحَاد؛ لِأَن من ثَبت إِيمَانه وبره وعدالته لَا يفسق بأخبار الْآحَاد»[٣].

وبهذا يُعلم أن السادة الأشاعرة والماتريدية لهم موقف واضح من التواتر والآحاد، وهم في ذلك على الجادَّة، وقد صار جماهير علماء الأمة على ما قرره السادة الأشاعرة في هذه المسألة؛ لأنه أقرب إلى الشرع والعقل، أما من ورد له الخاطر بخلاف ذلك، فليستعذْ بالله من الشيطان الرجيم، فإنها نزغات ووساوس، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) «شرح العقائد النسفية» للعلامة التفتازاني (صـ ٦٧)، بتحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٢) «تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل» لأبي بكر الباقلاني (صـ ٤٤٨)، بتحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

(٣) «تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل» (صـ ٤٨٢).

المبحث الواحد والعشرين

معنى قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾

من المقرر عند كافة علماء السنة أن الله تعالى لا يحويه زمان ولا يحده مكان، وقد قررنا من قبل أنهم مع إثباتهم أنه على العرش استوى، وأنه في السماء كما قال، وأنه فوق العرش، وأن له العلو المطلق على خلقه، إلَّا أنهم مع كل ذلك لم يثبتوا الجهة أو المكان لله تعالى، بل أثبتوا النصوص على مواردها وفوضوا معناها وكيفيتها إلى الله تعالى.

أما ابن تيمية والوهابية فقد فهموا من هذه الآية ونظائرها وكذا أقوال بعض السلف والأئمة من أنه على العرش استوى أو أنه فوق العرش أو عالٍ عليه، أن الله تعالى في السماء بذاته، وأنه جالس على العرش ونحو ذلك مما يخالف مذهب السلف الصالح.

ولك أن تتأمل ماذا فهم السلف من هذه الآية الكريمة لترى حجم التضليل الذي يمارسه الوهابية على نصوص الشريعة.

قال الإمام ابن فورك المتوفى ٤٠٦هـ: «قَوْله جلّ وَعلا: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ وَذَلِكَ بِمَعْنى: الْقَهْر وَالتَّدْبِير، والمفارقة لَهُ بالنعت وَالصّفة، دون التحيز فِي الْمَكَان وَالْمحل والجهة»[1].

وقال الإمام أبو إسحاق الثعلبي المتوفى ٤٢٧هـ في تفسيره: «وقال المحقّقون: معنى قوله: فِي السَّماءِ أي: فوق السماء، كقوله تعالى: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، أي: فوقها لا

(١) «مشكل الحديث وبيانه» (١/ ١٦٩).

بالمماسة والتحيز، ولكن بالقهر والتدبير»[١].

وقال الإمام أبو الحسن الواحدي المتوفى ٤٦٨هـ: «قال المفسرون: يعني: عقوبة من السماء، أو عذاب من في السماء، والمعنى: من في السماء سلطانه، وملكه، وقدرته، لا بد من أن يكون المعنى هذا، لاستحالة أن يكون الله في مكان أو موصوفًا بجهة»[٢].

وقال العلامة أبو محمد ابن عطية الأندلسي المتوفى ٥٤٢هـ: «وقوله تعالى: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ جارٍ على عُرْفِ تلقي البشر أوامر الله تعالى، ونزول القدر بحوادثه ونعمه ونقمه وآياته من تلك الجهة، وعلى ذلك صار رفع الأيدي والوجوه في الدعاء إلى تلك الناحية»[٣].

وقال الإمام أبو بكر ابن العربي المالكي المتوفى ٥٤٣هـ: «إنّ اللهَ سبحانه مُنَزَّهٌ عن الحركة والانتقال؛ لأنّه لا يَحْوِيهِ مكانٌ، كما لا يشتمل عليه زمانٌ، ولا يَشْغَلُ جُزءًا، ولا يَدْنُو إلى مسافة بشيءٍ، ولا يغيبُ عن عِلْمِهِ شيءٌ، مُتَقَدِّس الذَّاتِ عن الآفاتِ، منزَّهٌ عن التَّغير والاسْتِحَالاَتِ، إلهٌ في الأرض إلهٌ في السَّماوات، وهذه عقيدةٌ مستقَرَّةٌ في القلوبِ، ثابتةٌ بواضِحِ الدَّليلِ في المعقولِ»[٤].

وقال الإمام القاضي عياض اليحصبي المتوفي ٥٤٤هـ: «لا خلاف بين المسلمين قاطبة، محدثهم، وفقيههم، ومتكلمهم، ومقلدهم، ونظارهم، أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]

---

(١) «تفسير الثعلبي» (٩/ ٣٥٩).

(٢) «التفسير الوسيط» (٤/ ٣٢٩).

(٣) «المحرر الوجيز» (٥/ ٣٤١).

(٤) [illegible] موطأ» (٣/ ٤٥٤).

ليست على ظاهرها، وأنها متأوَّلةٌ عند جميعهم»[١].

وقال الإمام أبو عبد الله القرطبي المتوفى ٦٧١هـ ما نصه: «قال ابن عباس: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ إن عصيتموه، وقيل: تقديره: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ قدرته، وسلطانه، وعرشه، ومملكته، وخصَّ السماء وإن عمَّ ملكه؛ تنبيهًا على أن الإله الذي تنفذ قدرته في السماء لا من يعظمونه في الأرض، وقيل: هو إشارة إلى الملائكة، وقيل: إلى جبريل، وهو الملك الموكل بالعذاب... وقال المحققون: أأمنتم من فوق السماء، كقوله: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، أي: فوقها لا بالمماسة والتحيز، ولكن بالقهر والتدبير... والأخبار في هذا الباب كثيرة صحيحة منتشرة، مشيرة إلى العلو، لا يدفعها إلَّا ملحد أو جاهل معاند، والمراد بها توقيره، وتنزيهه عن السفل والتحت، ووصفه بالعلو والعظمة، لا بالأماكن والجهات والحدود؛ لأنها صفات الأجسام، وإنما ترفع الأيدي بالدعاء إلى السماء؛ لأن السماء مهبط الوحي، ومنزل القطر، ومحل القدس، ومعدن المطهرين من الملائكة، وإليها ترفع أعمال العباد، وفوقها عرشه وجنته، كما جعل الله الكعبة قبلة للدعاء والصلاة، ولأنه خلق الأمكنة وهو غير محتاج إليها، وكان في أزله قبل خلق المكان والزمان، ولا مكان ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان»[٢].

وقال الإمام الشاطبي المتوفى ٧٩٠هـ: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النَّحْلِ: ٥٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ، إِنَّمَا جَرَى عَلَى مُعْتَادِهِمْ فِي اتِّخَاذِ الْآلِهَةِ فِي الْأَرْضِ، وَإِنْ كَانُوا مُقِرِّينَ بِإِلَهِيَّةِ الْوَاحِدِ الْحَقِّ؛ فَجَاءَتِ الْآيَاتُ بِتَعْيِينِ الْفَوْقِ وَتَخْصِيصِهِ تَنْبِيهًا عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَوْهُ فِي الْأَرْضِ؛ فَلَا يَكُونُ فِيهِ دَلِيلٌ

---

(١) راجع: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» للقاضي عياض (٢/ ٤٦٥، ٤٦٦)، وذكره النووي في «شرحه على صحيح مسلم» (٥/ ١٩٧).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» المجلد التاسع (١٨/ ١٤١)، ط دار الكتب العلمية.

عَلَى إِثْبَاتِ جِهَةٍ أَلْبَتَّةَ»(١).

وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ: «قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ ظاهره غير مراد، إذِ الله منزَّه عن الحلول في المكان، لكن لما كانت جهة العلو أشرف من غيرها أضافها إليه، إشارة إلى علوّ الذات والصفات، وبنحو هذا أجاب غيره عن الألفاظ الواردة من الفوقية»(٢).

وهذا وغيره يكشف لك عن مدى تدليس الوهابية في الاستدلال بالنصوص الشرعية في غير ما وُضعت له، ويؤكد لك أن عقيدتهم التي خرجوا بها على الأمة ليس لها أساس متين تعتمد عليه، بل هي عبارة عن جمع ونقل لأقوال بعض السلف والأئمة دون فهمها وتحقيق القول فيها، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «الموافقات» (٤/ ١٥٥).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٤١٢).

المبحث الثاني والعشرين

حديث الجارية بين السلف والوهابية

حديث الجارية من الأحاديث المشكلة، وقد وقع في فهمه أوهامٌ وأغلاطٌ عند بعض المشتغلين بالعلم، فأثبتوا منه المكان لله تعالى؟

وأرى أن سؤال المؤمن: أين الله؟ ليس له أصل في السنة الشريفة، ولم يرد أن الرسول الكريم سأل مسلمًا هذا السؤال، وإنما وُجِّه هذا السؤال إلى غير مسلمة لمعرفة حال إيمانها، وهل هي تعبد ما تعارف عليه الناس من الأصنام والأوثان أم تعبُدُ غير ذلك؟

ولعل ما يؤيد قولي: أن هذا السؤال لم يرد في كل المرويات بصيغة أين الله؟ وإنما ورد بصيغة أخرى تدلل على معناه الصحيح المقصود.

فقد جاءت الرواية كما في «موطأ مالك» و«مسند أحمد»، و«سنن الدارمي»: من حديث عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ؛ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، فَإِنْ كُنْتَ تَرَاهَا مُؤْمِنَةً أَعْتَقْتُهَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَتَشْهَدِينَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ؟» فَقَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَفَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَتُوقِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَعْتِقْهَا»[1].

وفي رواية أخرى كما في «سنن أبي داود» و«مسند أحمد» و«المعجم الكبير» أنه قَالَ لَهَا: «مَنْ رَبُّكِ»؟ قَالَتْ: اللهُ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟»، فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا،

---

(١) حديث حسن: «موطأ مالك»، «مسند أحمد» (١٥٧٤٣)، (٢٨٧٦)، «سنن الدارمي» (٢٣٩٣).

فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»[١].

وعلى هذا فالرواية مروية بالمعنى، وليس فيها السؤال بأين كما جاء في الرواية الأخرى، وكلاهما ثابتتان، فوجب حمل إحداهما على الأخرى.

وعلى فرض تعدد الروايات، فإن جوابنا عن حديث الجارية الذي فيه: «أين الله» ما يلي:

نقرر أن السؤال بـ «أين» في فصيح اللسان العربي قد يُراد به السؤال عن المكان أو السؤال عن المكانة، وقد جاء في الاستعمال الفصيح هذا وذاك، فإنهم يقولون عند الاستعلام عن منزلة فلان من الناس: أين منزلة فلان منك؟ وأين فلان من الأمير؟

وكذا استعملوه في استعلام الفرق بين الرُّتْبَتين أو المنزلتين على جهة المقارنة، فيقولون: أين فلان من فلان؟ وأين أنت من فلان؟ ولا يريدون بذلك المكان والمحل؛ بل يريدون الاستفهام عن الرتبة والمنزلة.

وكذا يقولون: لفلان عند فلان مكان ومنزلة، ومكان فلان في قلب فلان حسن؛ ويريدون بذلك المرتبة والدرجة في التقريب والتبعيد، والإكرام والإهانة.

وإنَّا لنسأل هؤلاء سؤالًا: لِمَ حملتم اللفظ على أحد المعنيين وتركتم الآخر؟

هل لأنه أقوى من جهة الدلالة اللغوية والشرعية أم لأن ظاهره يوافق عقيدتكم؟

فنحن نجزم بأن حمل لفظ: «أين» الوارد في الحديث على معنى الرتبة والمكانة أجلّ وأكمل لجلال الله تعالى مِنْ حمْلِها على معنى المكان، وذلك لأن إثبات المكان لله- على زعمهم- ليس دليلًا على إيمانها، بقدر ما يحمل المعنى الثاني من المكانة والتعظيم لله تعالى فإنه الأليق بأن يُحمل كلامها على الإيمان.

---

(١) حديث حسن: «سنن أبي داود» (٣٢٨٣)، «مسند أحمد» (١٧٩٤٥)، «المعجم الكبير» (٧٢٥٧).

فمن زعم أن الرسول ﷺ قد سألها بقوله: أين الله؟ ليستفسر عن مكان الله تعالى فهو غِرٌّ جاهلٌ بلغة العرب وأساليبها في الخطاب؛ بل جاهلٌ بمعرفة ربه جل وعلا وسلطانه ومجده، فإنَّ الإيمان يثبت لها بما في قلبها من تعظيم لله سبحانه ورفعة مكانته ومنزلته، لا بشهادتها أن مكانه تعالى في السماء.

فظهر من هذا أنَّ معنى قوله ﷺ أين الله؟ استعلام لمنزلته وقدره سبحانه عندها وفي قلبها، وإشارتها إلى السماء دليل على أن قدره في السماء عالٍ وعظيم، على حَدِّ قول القائل إذا أراد أن يخبر عن رفعة وعلوٍّ ومنزلة فلان: قال: في السماء، أي: هو رفيع الشأن، عظيم المقدار، كذلك قولها: «في السماء» قد وقع على طريق الإشارة تنبيهًا عن محله في قلبها ومعرفتها به»[1].

وكل من له ذوقٌ بلغة العرب يعلم أنه لا يُراد بـ «أين» دائمًا المكان؟ ولا يقول بهذا إلَّا مَنْ كان جاهلًا بلغة العرب، ففي قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٧٤].

وفي الحديث الصحيح: «أينَ المُتَأَلِّي على اللَّهِ لا يَفعَلُ المَعروفَ؟».

وكذا جاء في الصحيح: «إنَّ اللهَ ﷻ يقولُ يَومَ القيامَةِ: أينَ المتَحابُّونَ بجَلالِي؟ اليَومَ أُظِلُّهُم في ظِلِّي يَومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلِّي».

ونطلق في كلامنا السؤال بـ «أين» ولا نريد إلَّا المكانة والمنزلة كقولنا: «أين علومك الباهرة؟»، فإنه لا يُقصد به المكان.

وكذا نقول: أين شجاعتك يا فتى؟ فإننا لا نقصد بهذا المكان مطلقًا.

إلى غير ذلك من النصوص والأقوال المشهورة التي لا يراد السؤال فيها بـ «أين»

---

(١) راجع: «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك (١/١٥٨، ١٥٩) باختصار وتصرف.

عن المكان، بل المراد المنزلة والمكانة ونحو ذلك.

والذي يؤكد على هذا المعنى ما جاء في الرواية الأخرى التي ذكرناها، والتي جاءت بلفظ صريح صحيح يؤكد ما قررناه، فلم تأت لفظة: «أين الله»، بل سألها رسول الله: مَنْ رَبُّكِ؟ قَالَتْ: اللهُ، قَالَ: مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»[١].

وقد فهم شراح السنن كافة هذا المعنى وقرروه في كتبهم، ولم يخالف إلا ابن تيمية ومن تبعه من الوهابية، ولك أن تتأمل شيئًا من أقوالهم:

قال الإمام الجليل أبو الوليد الباجي المتوفى ٤٧٤هـ: «وقوله ﷺ: للجارية أين الله؟ فقالت: في السماء؛ لعلها تريد وصفه بالعلو، وبذلك يوصف كل من شأنه العلو، فيقال: مكان فلان في السماء، بمعنى علو حاله ورفعته وشرفه»[٢].

وقال الإمام المازري المتوفى ٥٣٦هـ: «إنما وَجْهُ السؤال بـ (أين) هاهنا سؤال عما تعتقده من جلال الباري سبحانه وعظمته، وإشارتها إلى السماء إخبار عن جلالته سبحانه في نفسها، والسماء قبلة الداعين، كما أن الكعبة قبلة المصلين، فكما لم يدلّ استقبال الكعبة على أن الله جلَّتْ قدرته فيها، لم يدل التوجه إلى السماء، والإشارة على أن الله تعالى حالٌّ فيها»[٣].

وقال الإمام شرف الدين الطيبي المتوفى ٧٤٣هـ: «لم يرد السؤال عن مكانه؛ فإنه

---

(١) راجع: «سنن أبي داود» / باب الرقبة المؤمنة (١٧٦/٥)، برقم (٣٢٨٣)، و«سنن النسائي» / باب فضل الصدقة عن الميت (٢٥٢/٦)، برقم (٣٦٥٣)، «مسند أحمد» / حَدِيثُ الشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ (٤٦٤/٢٩، ٤٦٥)، برقم (١٧٩٤٥).

(٢) «المنتقى شرح الموطأ» (٢٧٤/٦).

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» (٤١٢/١).

منزَّهٌ عنه، والرسول ﷺ أعلى من أن يسأل أمثال ذلك، بل أراد أن يتعرف أنها موحدة أو مشركة؛ لأن كفار العرب كانوا يعبدون الأصنام، فكان لكل قوم منهم صنم مخصوص يكون فيما بينهم يعبدونه ويعظمونه، ولعل سفهاءهم وجهلتهم كانوا لا يعرفون معبودًا غيره، فأراد أن يتعرف أنها ما تعبد، فلما قالت: «في السماء» وفي رواية: «أشارت إلي السماء» فهم منها أنها موحدة، تريد بذلك نفي الآلهة الأرضية التي هي الأصنام، لا إثبات السماء مكانًا له تعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا»[١].

وقد قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ: «فحَكَمَ بإيمانها مخافة أن تقع في التعطيل لقصور فهمها عما ينبغي له من تنزيه مما يقتضي التشبيه؛ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا»[٢].

وقال عند حديث النزول: «استدل به من أثبت الجهة وقال: هي جهة العلو، وأنكر ذلك الجمهور؛ لأن القول بذلك يُفضي إلى التحيُّز، تعالى الله عن ذلك»[٣].

وقال الإمام البدر العيني المتوفى ٨٥٥هـ: «إنما أراد ﷺ أن يَتطلبَ دليلًا على أنها مُوحِّدَة، فخاطبَها بما يفهم قصدها؛ إذ من علامات الموحِّدين: التوجهُ إلى السماء عند الدعاء وطلب الحوائج؛ لأن العرب التي تعبدُ الأصنامَ تطلب حوائجها من الأصنام، والعجم من النيران، فأرادَ ﷺ الكشفَ عن مُعتقدها هل هي من جملة من آمن؟ فأشارت إلى السماء، وهي الجهة المقصودة عند الموحدين»[٤].

وقال العلامة المُناوي المتوفى ١٠٣١هـ: «فأشارت إلى السماء معبرة عن الجلال

---

(١) «الكاشف عن حقائق السنن» (٧/ ٢٣٥٢).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٢).

(٣) «فتح الباري» (٣/ ٣٠).

(٤) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٤/ ١٨٦).

والعظمة لا عن المكان، وإنما ينسب إلى السماء؛ لأنها أعظم وأوسع من الأرض، أو لعلوها وارتفاعها، أو لأنها قبلة الدعاء»[١].

وبهذا ترى كيف فهم أئمة الحديث وعلماء الأمة حديث الجارية لترى حجم التضليل الذي يمارسه الوهابية على النصوص الشرعية، ونسأل الله تعالى أن يهديهم، وأن يعودوا إلى منهج أهل السنة والسلف، آمين آمين.



(١) «فيض القدير» (١/٤٧٣).

المبحث الثالث والعشرين
تقسيم التوحيد وبيان خطره على الأمة

الإيمان بالله تعالى لا يتجزأ، والتوحيد أمر لا يقبل القسمة، ولو كان التقسيم عند القوم عبارة عن تقسيم لموضوعاته وتسهيل لها لما اختلفنا معهم، كما نقول نحن: إلهيات، ونبوات، وسمعيات، أو صفات سمعية وصفات خبرية، وصفات سلبية، وصفات نفسية، لأنه لا مشاحة في الاصطلاح.

ولكنهم يقسمون التوحيد إلى: ألوهية، وربوبية، وأسماء وصفات، ويرتبون على ذلك الحكم بالشرك والتبديع للأمة المحمدية، أي: كل من يخالفهم في أمور العقائد أو التصوف.

فيزعم ابن تيمية والوهابية من خلال هذا التقسيم البدعي أن الصوفية عندهم خللٌ في توحيد الألوهية؛ لأنهم يتوسلون ويتبركون بالأنبياء والصالحين، فعندهم شرك في الألوهية.

ويزعمون أن الأشاعرة والماتريدية لم يوحدوا توحيد الأسماء والصفات لأنهم يفوضون ويؤولون، ولا يثبتون النصوص على حقائقها اللغوية، ولذا حكموا على الأشاعرة بالابتداع والضلال.

فرتبوا على تقسيمهم البدعي هذا: اتهام المسلمين وتبديعهم، وهذا المسلك الخطير هو ما سلكه ابن تيمية والوهابية في أحكامهم الجائرة على أئمة وأعلام الإسلام، حين خاضوا في الأمة المحمدية وعلمائها.

ويقررون أن المشركين يوحدون توحيد الربوبية، وأن القرآن الكريم أثبت لهم

ذلك في نصوص كثيرة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩].

ونظائر هذه الآيات كثير جدًّا، وقد فهموا منها إثبات توحيد الربوبية للمشركين، وبناءً على تقسيمهم هذا أطلقوا ألسنتهم في أئمة الدين، وتبعوا ابن تيمية في مقالاته الفاسدة، فإنه يقول: «أَمَّا تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ: فَقَدْ أَقَرَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ، وَكَانُوا يَعْبُدُونَ مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ، وَيُحِبُّونَهُمْ كَمَا يُحِبُّونَهُ»(١).

وقال: «فأما توحيد الربوبية الذي أقر به الخلق، وقرره أهل الكلام؛ فلا يكفي وحده»(٢).

وصرح كثير من الوهابية أنَّ مشركي زماننا أشد جهلًا وإشراكًا من مشركي أهل الجاهلية، وهذه عبارات موجودة بكثرة في كتب القوم مما لا يدع مجالًا لنقل نصوصهم في ذلك.

وهذا التقسيم الذي قسَّمه ابن تيمية، وهذا الفهم الذي فهمه من إثبات التوحيد في الربوبية للمشركين والخلق، وتبعه عليه الوهابية كافة خطأٌ كبيرٌ وافتئاتٌ على العلم، ومخالف للمستقر الذي درج عليه المسلمون سلفًا وخلفًا، وذلك من وجوه:

١ - إجابة المشركين عندما سُئِلوا عن خالق السماوات والأرض أنه الله تعالى لا تدل على توحيدهم، لأن أهل السنة كافة يقولون: الإيمان معناه التصديق القلبي، وأن التلفظ باللسان ليس وحده دليلًا على الإيمان بإجماع السلف، وقد أقرَّ المنافقون بالتوحيد ظاهرًا لكن لم يُقبل منهم ذلك؛ لأن قلوبهم لم تنعقد على ما ظهر منهم، قال

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٣٨٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١/ ٢٣).

تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١].

فقول المشركين: الله هو الخالق والرازق ونحو ذلك، لا يدل على الاعتقاد الصحيح؛ ولا يدل على الإقرار كما زعم ابن تيمية وشيعته، بل يدل على المعرفة، كما لو سألت أبا جهل وأمثاله عن نبوة سيدنا محمد ﷺ فأجابوا: نعم، نعلم صدق نبوته، وأهل الكتاب من قبل كانوا يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، ويعرفون صدقه وأمانته، لا من جهة الإيمان بنبوته وتصديقه، بل من جهة المعرفة فقط، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ [البقرة:١٤٦].

حتى قال الإمام القاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤هـ: «فَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ مَعْرِفَتَهُمْ بِهِ إِذْ تَرَكُوا الشَّهَادَةَ لَهُ بألسنتهم إيمانًا»[1].

فليس معنى إجابتهم بأن محمدًا ﷺ رسول الله أنهم مؤمنون، وليس معنى قول المشركين: الله هو الخالق والرازق، أنهم مؤمنون بالربوبية، بل هم يعرفون أنه الخالق كما يقرون بنبوة محمد ﷺ، وهم لا يكذبونه ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون.

وكذا لو سألتَ المشركين: من خالقكم وخالق السماوات والأرض؟ فقالوا: الله، لكن هل آمنوا واعتقدوا ذلك بقلوبهم مصدقين بذلك؟ والجواب: لا، وألف لا.

٢ - لم يفرق القرآن الكريم في إطلاقاته بين الربوبية والألوهية، بل جعلهما شيئًا واحدًا لا ينفصل أحدهما عن الآخر من حيث الإيمان، فقد جاء في القرآن كثيرًا اقتران الاثنين على موصوف واحد، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٥١]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقال

(١) «الإيمان» للقاسم ابن سلام (صـ٣٠).

تعالى: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم﴾ [هود: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨].

فمن خلال هذه الآيات يتبين أن الحق سبحانه إنما خاطبهم بأن يؤمنوا بالألوهية والربوبية معًا؛ لأن شركهما واقع في المعنيين، ولذا قال شيخ المفسرين ابن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ: «فاعبدوا ربكم الذي هذه صفته، وأخلصوا له العبادة، وأفردوا له الألوهية والربوبية، بالذلة منكم له، دون أوثانكم وسائر ما تشركون معه في العبادة»(١).

٣ - لا ندري كيف يثبت ابن تيمية وأتباعه لهم الإيمان بتوحيد الربوبية، وقد أثبت عدم إيمانهم بالربوبية مرارًا في القرآن الكريم، فخاطبهم الله تعالى في كتابه في مواضع كثيرة يدعوهم فيها إلى الإيمان بربوبيته، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۝ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۝ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۝ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ﴾ [الغاشية: ١٧: ٢٣].

فهذه الآيات ونظائرها عشرات في القرآن الكريم تلفت أنظارنا أن الله تعالى خاطب المشركين بعظيم قدرته وخلقه ليكون سببًا للإيمان به والتوحيد له، ولو كانوا يؤمنون بأنه خالق ورازق لما خاطبهم بذلك.

ألم يقرأ ابن تيمية وأتباعه قول الله تعالى عن قول فرعون لقومه: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

فهل فرعون كان يقر لله بالربوبية وفي الوقت ذاته يدعيها لنفسه؟!

ألم يسمعوا مرة قول الله تعالى: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

---

(١) «جامع البيان» للطبري (١٥/١٩).

فكيف يقرون بالربوبية مع أن فرعون يدعيها لنفسه، والنمروذ يقول لسيدنا إبراهيم: ﴿قَالَ أَنَا أُحْيِ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

فلا أدري أين توحيد الربوبية عند المشركين؟!

ألم يقرءوا قول الله تعالى عن أهل الكتاب: ﴿وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤].

ألم يقرءوا قوله تعالى عنهم: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١].

ونظائر هذا في القرآن الكريم كثير يُظهر ويؤكد أن المشركين واليهود والنصارى كانوا يشركون في الربوبية والألوهية معًا، وأنه لا يصح القول بأنهم موحدون؛ لأن التوحيد لا يتجزأ، ولا يقبل القسمة.

٤ - لو كان المشركون يوحدون توحيد الربوبية كما يزعم القوم لأجاب المشرك في قبره على سؤال الملَكين في القبر؟ فالسؤال في القبر كما جاء في سائر الروايات الصحيحة: «من ربك؟» وليس في رواية واحدة: «من إلهك»؟ فهل المشركون يوحدون حتى يقولوا في القبر: ربنا الله، أم أن الإيمان شيء واحد هو الإيمان بالله جَلَّجَلَالُهُ من حيث إفراده بالعبودية وحده، ومن حيث إنه الخالق المدبر... إلخ.

فعلى حَدِّ زعم ابن تيمية والوهابية أنَّ المشركين يقولون في القبر: ربنا الله، وهو غير صحيح؛ لأن التوحيد كلٌّ لا يتجزأ، ومن هنا لا يصح القول بأنهم موحدون في الربوبية إطلاقًا.

ثم إليك ما قرره الإمام الآجرِّي المتوفى ٣٦٠هـ، وكأنه يرد على الوهابية المعاصرة: «وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَهْلَ الْكُفْرِ قَدْ عَرَفُوا بِعُقُولِهِمْ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا وَلَا يُنَجِّيهِمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ إِلَّا اللَّهُ ﷻ، وَإِذَا أَصَابَتْهُمُ الشَّدَائِدُ لَا يَدْعُونَ إِلَّا

اللَّهَ، فَعَلَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْإِيمَانَ الْمَعْرِفَةُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ مِثْلُ مَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ: الْمَعْرِفَةُ، عَلَى قَائِلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ الْوَحْشِيَّةِ لَعْنَةُ اللَّهِ، بَلْ نَقُولُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ قَوْلًا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَعُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَا يُسْتَوْحَشُ مِنْ ذِكْرِهِمْ..: «إِنَّ الْإِيمَانَ مَعْرِفَةٌ بِالْقَلْبِ تَصْدِيقًا يَقِينًا، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، وَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ، لَا يُجْزِئُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ»[1].

وهذا النص وحده كافٍ في الردِّ على هذه البدعة المذمومة التي قالها ابن تيمية ورددها أتباعه من بعده، وجعلوها مطيَّة ليطلقوا من خلالها ألسنتهم في علماء الأمة المحمدية واتهام المسلمين بالشرك والبدعة.

والله تعالى أعلى وأعلم، وأجلُّ وأكرمُ، وصلَّى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.



(١) «الشريعة» للإمام الآجري (٢/ ٦٨٤).

المبحث الرابع والعشرين

معنى إثبات الصفات عند السلف «ابن قدامة نموذجًا»

كتب الإمام شيخ الإسلام ابن قدامة الحنبلي كتابه: «إثبات صفة العلو» وبوَّب فيه بابًا بعنوان: ذكر الأحاديث الصريحة في أن الله تعالى في السماء، وآخر بعنوان: ذكر الأخبار الواردة بأن الله تعالى فوق عرشه.

فتوهم الوهابية أن الإمام ابن قدامة يخالف عقيدة السادة الأشاعرة والماتريدية وأنه يقول بمقالة المجسمة! وأنه يثبت أن الله تعالى جالس على العرش، أو أن العرش مكان لله تعالى!!

والذي ينبغي أن يُعلم أن الإمام ابن قدامة الحنبلي مفوِّض على مذهب السادة الأشاعرة والماتريدية، وهو معدود في مفوِّضة الحنابلة، وإن كان لا يقول بالتأويل؛ ويذم علم الكلام، لكنه ليس ممن يثبت النصوص على ظاهرها قط، بل هو ممن يفوض معناها وكيفيتها إلى الله تعالى، وهو بذلك يخالف قولهم: إنه بذاته على العرش، أو أن له وجهًا حقيقيًّا أو نحو ذلك.

وقد سبق وأكدنا مرارًا أنه ليس معنى إثبات النص الذي يقول: إنه تعالى في السماء أو على العرش استوى، أو أن الكلم الطيب يصعد إليه، ونحو ذلك مما يدل على علوِّه تعالى على خلقه، لا يلزم من جميعها إثبات المكان ولا علوّ الذات، بل هو إثبات لعلوِّه على خلقه عظمةً، وتدبيرًا، وتصرفًا، وهيمنةً، وقهرًا، أما المكان فهو خالقه، وحاشا للقديم أن يقوم بالحادث، فهو خالق المكان والزمان، وكان ولا يزال قبل خلقه المكان، وبعد خلقه المكان، وبعد فناء المكان على حاله، سبحانه لا يتغير ولا يزول، وإلَّا فأين كان الله تعالى قبل خلق المكان وقبل خلق العرش، وأين سيكون بعد فناء العرش؟

أما كلام الأئمة فكان إثباتًا للنصوص الشرعية التي أنكرتها وكذَّبتها الجهمية والمعتزلة والقدرية؛ حتى إن الإمام البخاري يحكي في كتابه «خلق أفعال العباد» أن أحدهم كان يود أن يرفع من القرآن الكريم قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥].

ونص الإمام البخاري يرويه عن أبي نُعَيْمٍ الْبَلْخِيِّ أن رجلًا من أصحاب جهم كان يقرأ سُورَةَ طه فَلَمَّا قَالَ: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَوْ وَجَدْتُ سَبِيلًا إِلَى حَكِّهَا لَحَكَكْتُهَا مِنَ الْمُصْحَفِ فَاحْتَمَلْتُهَا، ثُمَّ قَرَأَ سُورَةَ الْقَصَصِ فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى ذِكْرِ مُوسَى قَالَ: مَا هَذَا؟ ذَكَرَ قِصَّةً فِي مَوْضِعٍ فَلَمْ يُتِمَّهَا، ثُمَّ ذَكَرَهَا هَهُنَا فَلَمْ يُتِمَّهَا، ثُمَّ رَمَى بِالْمُصْحَفِ مِنْ حِجْرِهِ بِرِجْلَيْهِ، فَوَثَبْتُ عَلَيْهِ»[1].

ومثله كان عمل ابن خزيمة في كتابه «التوحيد» فإنه قال: «قَدْ كُنْتُ خُبِّرْتُ مُنْذُ دَهْرٍ طَوِيلٍ أَنَّ بَعْضَ مَنْ كَانَ يَدَّعِي الْعِلْمَ مِمَّنْ كَانَ يَفْهَمُ هَذَا الْبَابَ، يَزْعُمُ أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَقْرَأَ: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥] وَكَانَ يَقْرَأُ: اللَّهُ نَوَّرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»[2].

فتأمل أن بعضهم كان يقرأ «﴿اللَّهُ نُورُ﴾» بتشديد الواو؛ لأن وصف الله بالنور عنده تشبيه! فإلى هذا الحد تجاسرت المبتدعة على رد النصوص الثابتة لا أقول: في ردِّ السنة، بل وصل إنكارهم إلى آيات القرآن الكريم.

وهذا الملمح وحده كافٍ في تصوير المعاناة التي مرَّ بها علماء السنة وخاصة أهل الحديث مع الفرق الضالة التي أنكرت نصوص الوحيين الشريفين.

وينص الإمام القرطبي على نحو ذلك فيقول: «وقد كنتُ تكلمتُ مع بعض

---

(١) «خلق أفعال العباد» (صـ٣٨).

(٢) «التوحيد وإثبات صفات الرب» (صـ٦٩).

أصحابنا القضاة ممن له علم ونظر، ومعنا جماعة من أهل النظر فيما ذكر أبو عمر ابن عبد البر من قوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فذكرت له هذا الحديث فما كان منه إلَّا أن بادر إلى عدم صحته ولعْن رواته»[1].

فكان عمل السلف قاطبة يقولون: نثبت أن الله تعالى في السماء، ونثبت أن النبي ﷺ قال، وبعضهم كان يقول على ظاهره أو حقيقته، ولا يقصد حقيقة المعنى؛ بل يقصد حقيقة اللفظ الوارد الذي أنكرته الجهمية والمعتزلة والقدرية، وهذا وغيره يكشف لك أن معنى الإثبات ليس هو إثبات المعنى؛ بل إثبات النصوص الشرعية التي تطاول عليها الجهمية والمعتزلة والقدرية ونحوهم.

فقول السلف: إنه في السماء، أو على العرش، أو فوق العرش، أو نحو ذلك إنما قصدوا به إثبات النصوص لا إثبات معانيها.

ولنأخذ على ذلك مثالًا بفهم إمام متقدِّم من أئمة الحنابلة وهو الإمام ابن قدامة الحنبلي، فقد نقل عن الإمام أحمد بن حنبل المتوفى ٢٤٠هـ أنه قال عن الصفات: «نؤمن بها، ونصدق بها، لا كيف ولا معنى»[2].

وقال في «روضة الناظر»: «ولأن قولهم {آمَنَّا بِهِ} يدل على نوع تفويض وتسليم لشيء لم يقفوا على معناه»[3].

ولما ذكر عبارة بعض السلف: «الاستواء غير مجهول» التي فهم منها الوهابية أي: معلوم المعنى، قال الإمام ابن قدامة: «وَقَوْلهمْ الاسْتوَاء غير مَجْهُول أَي: غير مَجْهُول الْوُجُود؛ لِأَن الله تَعَالَى أخبر بِهِ، وَخَبره صدق يَقِينًا، لَا يجوز الشَّك فِيهِ وَلَا الارتياب

(١) «التذكرة» (صـ ٢٢٦).

(٢) راجع: «لمعة الاعتقاد» لابن قدامة (صـ ٣١).

(٣) «روضة الناظر وجنة المناظر» (١/ ٢١٦).

فِيهِ، فَكَانَ غير مَجْهُول لحُصُول الْعلم بِهِ، وَقد رُوِيَ فِي بعض الْأَلْفَاظ الاسْتوَاء مَعْلُوم»(١).

والإمام ابن قدامة مع نهيه عن التأويل يعتبر تفسير المعنى بدعة وضلالة، ويرى أن التفويض- الذي هو مذهب السادة الأشاعرة- هو قول السلف قاطبة فيقول: «فإنه لا حاجة لنا إلى علم معنى ما أراد الله تعالى من صفاته جلَّ وعزَّ، فإنه لا يراد منها عمل، ولا يتعلق بها تكليف، سوى الإيمان بها وتمكنٍ للإيمان بها من غير علم معناها، فإن الإيمان بالجهل صحيح، فإن الله تعالى أمر بالإيمان بملائكته وكتبه ورسله، وما أُنزل إليهم وإن كنا لا نعرف من ذلك إلا التسمية»(٢).

وهذا نص قاطع في بيان مذهب إمام الحنابلة ومدى مخالفته لكلام مجسمتهم، فتأمله.

وقال: «وأما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات فإنما هو إيمان بمجرد الألفاظ التي لا شك في صحتها ولا ريب في صدقها، قائلُها أعلم بمعناها، فآمنا بها على المعنى الذي أراد ربنا تبارك وتعالى، فجمعنا بين الإيمان الواجب، ونفي التشبيه المحرم، وهذا أسدّ وأحسن من قول من جعل الآيات والأخبار تجسيمًا وتشبيهًا، وتحيَّل على إبطالها وردِّها فحمل على معنى صفات المخلوقين بسوء رأيه وقبح عقيدته ونعوذ بالله من الضلال البعيد»(٣).

فتنبَّه إلى فهم هذه العبارات من شيخ الحنابلة وإمامهم لترى الفارق بينه وبين ابن

---

(١) «ذم التأويل» (صـ٢٦).

(٢) «الرد على ابن عقيل الحنبلي» لابن قدامة (صـ ٣٦)، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م/ ١٤٢٥هـ.

(٣) «الرد على ابن عقيل الحنبلي» (صـ ٤١).

تيمية والوهابية في زماننا، وهو يصرح بتفويض معناها على حسب ما أراد الله تبارك وتعالى، وينكر على من جعلها تجسيمًا فأبطلها وردها، ومعلوم أن الأشاعرة والماتريدية لم يردوها ولم يكذبوا بها كالمعتزلة والقدرية.

ولذلك الإمام ابن قدامة لا يُعجب الوهابية، وينتقدون قوله بالتفويض، فعندما قال: «وكل ما جاء في القرآن، أو صحَّ عن المصطفى ﷺ من صفات الرحمن وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، وما أشكل من ذلك وجب إثباته لفظًا وترك التعرض لمعناه»[1].

وهو نفس منهج الأشاعرة في تفويض المعنى والكيف، يعلق ابن عثيمين ناقلًا عن محمد بن إبراهيم آل الشيخ (صـ ٣١): «وأما كلام صاحب «اللمعة» فهذه الكلمة مما لوحظ في هذه العقيدة، وقد لوحظ فيها عدة كلمات أخذت على المصنف. ..أمَّا مَا ذكره في «اللمعة» فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها، والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام في السنة، وهو أبعد الناس عن مذهب المفوضة وغيرهم من المبتدعة».

ويتجاهل عبد الرحمن بن ناصر البراك هذا التفويض الواضح عند الإمام ابن قدامة فيقول: «وهذا في الحقيقة يوهم أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذهب إلى القول بالتفويض في بعض نصوص الصفات»[2].

وهذا العبث والتدليس العلمي الذي يقوله هؤلاء في تخطئة ابن قدامة، وأن هذه الكلمة مما أخذت عليه في عقيدته، بطلانه يغني عن مناقشته، وكان عليهم أن يحترموا عقولهم وشيبتهم عند تعليقهم على كلام الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

---

(١) «لمعة الاعتقاد» (صـ٣١).

(٢) «إرشاد العباد إلى معاني لمعة الاعتقاد» (صـ١٩).

وقد شهد أحد كبار الوهابية المعاصرة وشيخ من شيوخ كبارهم وهو الشيخ عبد الرزاق عفيفي، وقد سئل عن بعض عبارات الإمام ابن قدامة في "لمعة الاعتقاد" التي يفهم منها التفويض؟

فقال: "مذهب السلف هو التفويض في كيفية الصفات لا في المعنى، وقد غلط ابن قدامة في "لمعة الاعتقاد"، وقال: بالتفويض ولكن الحنابلة يتعصبون للحنابلة، ولذلك يتعصب بعض المشايخ في الدفاع عن ابن قدامة، ولكن الصحيح أنَّ ابن قدامة مفوِّضٌ "[١].

وهذا وغيره يدلل على عدم فهم الوهابية لتلك النصوص، وتجاسرهم المشين على أئمة الإسلام، واتهامهم بما هم منه براء، وفتوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي دليل على إنصافه في هذه المسألة، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «فتاوى ورسائل سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي» (صـ٣٤٧، ٣٤٨).

المبحث الخامس والعشرين

موقف الوهابية من والدي النبي ﷺ

صح في الحديث عند مسلم وغيره عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيْنَ أَبِي؟ قَالَ: فِي النَّارِ، فَلَمَّا قَفَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»(١).

وروى مسلم- أيضًا- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ فَبَكَى وَأَبْكَى مَنْ حَوْلَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي عَلَى أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي، فَاسْتَأْذَنْتُ أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأُذِنَ لِي، فَزُورُوا الْقُبُورَ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ بِالْمَوْتِ»(٢).

وقد كثر الغلط حول هذين الحديثين حتى عدَّ جماعة من المعاصرين أن تكفير والدي الرسول ﷺ من تمام الإيمان، وأنك إذا قلتَ بنجاتهما فإنك تُغضِبُ رسول الله ﷺ الذي قال بأن أباه وأمه في النار!

والحق أن هذا اجتراء غير جائز، وتطاول على فهم النصوص الشرعية غير مقبول، فالثابت عن رسول الله ﷺ أنه كان يكره من يذكر أهله بسوء، وخاصة آباءه وأجداده، فعن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب قال: أتى ناس من الأنصار النبيَّ ﷺ فقالوا: إنا نسمع من قومك حتى يقول القائل منهم: إنما مثل محمد

---

(١) «صحيح مسلم» / بَابُ بَيَانِ أَنَّ مِنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَلَا تَنَالُهُ شَفَاعَةٌ، وَلَا تَنْفَعُهُ قَرَابَةُ الْمُقَرَّبِينَ (١/ ١٩١)، و«سنن أبي داود» / باب ما جاء في ذراري المشركين (٤/ ٢٣٠)، وابن حبان في «صحيحه» / ذكر الاستحباب للمرء استمالة قلب أخيه المسلم بما لا يحظره الكتاب والسنة (٢/ ٣٤٠) وغيرهم.

(٢) «صحيح مسلم» / باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه (٢/ ٧٦١)، «سنن أبي داود» / باب زيارة القبور (٢/ ٢١٢)، «سنن النسائي» / باب زيارة قبر المشرك (٤/ ٩٠).

نخلة نبتت في الكبا- قال حسين: الكبا: الكناسة- فقال رسول الله ﷺ: «أيها الناس من أنا؟، قالوا: أنت رسول الله، قال: «أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب»، قال: فما سمعناه ينتمي قبلها« ألا إن الله ﷻ خلق خلقه ثم فرقهم فرقتين فجعلني في خير الفريقين، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتًا فجعلني في خيرهم بيتًا، فأنا خيرهم بيتًا وخيرهم نفسًا صلى الله عليه وآله وسلم[1].

والجواب عن الحديث الأول نقول: ليس هذا الحديث أو غيره صريح في دخول والديه النار، وذلك لأن العرب تطلق لفظ (الأب) على الأب الحقيقي، وتطلقه كذلك على من يقوم بالتربية، وتطلقه على العم، وتطلقه على الجد، فلماذا حملنا اللفظ على ظاهره هنا؟ وهو يحتمل أن يراد به أحد أعمامه وهم كثر، وليس والده؛ لأن أصوله من أهل الفترة، وقد جاءت نصوص اللغة وآيات القرآن الكريم في أكثر من موضع تشير إلى إطلاق الأبوة على ما ذكرت.

فاستعمال الأبوين من غير ولادة حقيقية مجاز صحيح في اللسان العربي، فالعرب تجعل العم أبًا، والخالة أمًّا ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ٣٨] يعني: أباه وخالته، وكانت أمه قد ماتت وهو صغير، وقال- أيضًا- حكاية عن نبيه يوسف: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨].

وكان إسحاق جده وإبراهيم جده لأبيه، وكذا فإن المراد من قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧] أي: آدم وحواء.

---

(١) رواه الترمذي في «سننه» (٥/٥٤٣) وقال: هذا حديث حسن، وأحمد في «مسنده» / حديث عبدالمطلب بن ربيعة (٢٩/٥٨)، والحاكم في «مستدركه» (٣/٢٧٥)، والهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» / باب في كرامة أصله ﷺ (٨/٣٩٧)، وقال: روى له الترمذي حديثا غير هذا، رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، وقال شعيب الأرنؤوط: حسن لغيره.

فالقرآن الكريم جاء بهذا الإطلاق وحمله العلماء على ذلك دون أدنى غضاضة، أما حمل لفظ الحديث هنا على ظاهره فجهل بلسان العرب وأساليبها في الخطاب، وتعنت واضح.

وكان الحمل على المجاز هنا لقرينة قوية، وهي قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥].

والمعلوم أن أهل مكة وفيهم آباء النبي ﷺ لم يرسل الله تعالى إليهم رسلًا؛ لقوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أَتَاهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [سورة القصص: ٤٦].

ولقوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس:٦].

فكانت دعوة كل نبي خاصة بقومه الذين بُعث فيهم، ولم يرسل الله تعالى إلى قومه أحدًا، فكيف يرفع الله العذاب عمن كان قبل بعثته ويحاسب عليه الأبوين الكريمين؟

أما توهم دخولها النار لنهيه ﷺ عن الاستغفار لأمه والإذن له بزيارتها؛ فليس في ذلك التصريح بكفرها، بل هو نظير نهيه ﷺ عن الصلاة على من كان عليه دَيْن، ولم يحكم أحد بأنهم في النار أو على الكفر، وقد ورد عنها ما يثبت أنها على التوحيد، كما رواه غير واحد من قولها لسيدنا المصطفى:

دين أَبِيك الْبر إبراهام فَالله أَنهَاكَ عَن الْأَصْنَام

أَلَّا تواليها مع الأقوام»[1]

وهناك أدلة كثيرة صحيحة تشير إلى القول بنجاتها ونجاة أصله ﷺ، أهمها:

---

(١) «سبل الهدى والرشاد» لابن صالح الشامي (٢/١٢١)، «الخصائص الكبرى» للسيوطي (١/١٣٥)، «المواهب اللدنية» للقسطلاني (١/١٠٢).

١ - نَهى رسول الله ﷺ عن الافتخار بالآباء المشركين فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَفْتَخِرُوا بِآبَائِكُم الَّذِينَ مَاتُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَمَا يُدَهْدِهُ الْجُعَلُ بِمَنْخَرَيْهِ، خَيْرٌ مِنْ آبَائِكُم الَّذِينَ مَاتُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ»[١].

ولكنه افتخر بآبائه وأمهاته، فكان يقول يوم حنين بين أصحابه في المعركة: «أَنَا ابْنُ الْعَوَاتِكِ»[٢] أي: الطاهرات المتطيبات بالطيب.

وكان ﷺ يقول: «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب»[٣].

وروى البخاري في «صحيحه» قال ﷺ: «بعثت من خير قرون بني آدم، قرنًا فقرنًا، حتى كنت من القرن الذي كنت فيه».

فكيف ينهى عن الافتخار بمن ماتوا في الجاهلية ثم هو يفتخر بأصله ﷺ! وهذا ينبئك عن صحة إيمان أصله.

٢ - أحاديث الاصطفاء صحيحة ثابتة لا مطعن فيها، وهي تشير إلى أن الأرض

---

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (٢٤/٤٣٤) برقم (١٠٦٠)، «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي/ باب مناقب أم هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٩/٢٥٧) برقم (١٥٤٠١)، وقال الهيثمي: رواه الطبراني وهو مرسل ورجاله ثقات.

قلت: وعبد الرحمن بن أبي رافع ثبت ثقة، وقد كان رجلًا في زمان أبيه، قال ابن حجر في الإصابة: إنه ولد في الزمان النبوي وعاش إلى سنة أربع ومئة فيكون عاش ثمانيًا وتسعين، ووثقه غير واحد كابن أبي حاتم وابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: لا يحتج بخبره إذا كان من رواية عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي فإنها وقع المناكير في حديثه من أجله. راجع «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (١/٢٢٦).

(٢) «المعجم الكبير» للطبراني (٧١٦٨/)، برقم (٦٧٢٤)، «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٨/٢١٩)، وقال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

(٣) «صحيح البخاري» (٤/٣٠)، برقم (٢٨٦٤)، «صحيح مسلم» (٣/١٤٠٠)، برقم (١٧٧٦).

من لدن آدم إلى يوم القيامة لم يرفع منها التوحيد قط، بل يوجد مع عموم الشرك بعض الموحدين، وهنا ملحظ مهم:

كيف أنه يخبر عن اصطفاء الله تعالى له ﷺ من طريق أجداده، وكيف كانوا على الشرك؟ نقول لهؤلاء: كيف نجمع بين قضية الاصطفاء لهم وأنهم كانوا على الشرك؟ هل من الممكن أن يكون الاصطفاء لمشرك على موحد؟ وحتى نفهم قضية الاصطفاء على وجهها يجب الجزم بأن آباءه ﷺ كانوا على التوحيد؛ ليكونوا حقًّا هم خير أهل أزمانهم، وإن لم نقل ذلك يلزمنا القول بأن الله تعالى قد اصطفى آباء النبي ﷺ على الموحدين في أزمانهم، فتأمل.

٣ - ذهب جمهور أهل العلم إلى القول بنجاتها، وتوقف بعضهم في ذلك خوف العِثار، بينما جازف بعضهم وأخذوا بظاهر الحديثين، ونحن نقول بقول جمهور أهل العلم وأئمة الدين.

وقد جزم بنجاتهما الإمام السهيلي في «الروض الأنف» ونقله عن الخطيب البغدادي وأبو حفص عمر بن شاهين والمحب الطبري، وابن المنيِّر، والقرطبي، وإليه ذهب يحيى العامري في «بهجة المحافل»، والبدر العيني في «شرح سنن أبي داود»، وشهاب الدين ابن رسلان في «شرح سنن أبي داود»، وابن حجر في «الزواجر»، وابن صالح الشامي في «سبل الهدى والرشاد»، وابن برهان الدين الحلبي في «السيرة الحلبية» وغيرهم خلائق[1].

حتى سُئِلَ الإمام القَاضِي أَبُو بكر ابن الْعَرَبِيّ أحد أئمة الْمَالِكِيَّة عَن رجل قَالَ: إِنَّ

---

(١) راجع: «الروض الأنف» (٢/ ١٢١)، «تفسير القرطبي» (٢/ ٩٣) «بهجة المحافل» (١/ ٤٤)، «شرح سنن أبي داود للعيني» (٦/ ١٩١)، «شرح سنن أبي داود لابن رسلان» (١٨/ ٢٨٥)، «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١/ ٥٤)، «سبل الهدى والرشاد» (١/ ٢٤٨)، «السيرة الحلبية» (١/ ٧٥).

أَبَا النَّبِي ﷺ فِي النَّار؟ فَأَجَاب: بِأَنَّهُ مَلْعُون؛ لِأَن الله تَعَالَى يَقُول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ قَالَ: وَلَا أَذَى أعظم من أن يُقَال عَن أَبِيه إِنَّه فِي النَّار»[1].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني- أنار الله مرقده بنوره-: «ونحن نرجو أن يدخل عبد المطلب وآل بيته في جملة من يدخلها طائعًا فينجو»[2].

وحكى الحافظ السيوطي عن شيخه شرف الدين المُناوي فقال: سمعت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي، فإنه سئل عن والد النبي ﷺ هل هو في النار؟ فزأر في السائل زأْرَةً شديدة، فقال له السائل: هل ثبت إسلامه؟ فقال: إنه مات في الفترة، ولا تعذيب قبل البعثة»[3].

وكتب الحافظ السيوطي: «التعظيم والمنَّة في أن أبوي النبي ﷺ في الجنة» وهو مطبوع بتحقيق الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية.

وكتب يوسف البديعي الدمشقي المتوفى ١٠٧٣هـ: «هدايا الكرام في تنزيه آباء النبي ﷺ».

وكتب العلامة محمد بن رسول البرزنجي المدني المتوفى ١١٠٣هـ: «سَداد الدين وسِداد الدَّيْن في إثبات النجاة والدرجات للوالدين» وهو مطبوع.

وكتب الشيخ علي الداغستاني المتوفى ١١٩٩هـ رسالة في «نجاة أبوي الرسول ﷺ».

وكتب الشيخ المفتي الأعظم في الهند محمد أختر رضا القادري الحنفي الأزهري

(١) راجع: «روح البيان» (١/٢١٨)، «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» (٦/٢٨٦).

(٢) «الإصابة في تمييز الصحابة» (٧/٢١٠).

(٣) «الحاوي للفتاوي» للحافظ السيوطي (٢/٢٤٥).

رسالة في تحقيق أن أبا سيدنا إبراهيم ﷺ تارح لا آزر، وهي مطبوعة، وله: «شمول الإسلام لأصول الرسول ﷺ الكرام» وهما مطبوعان.

فعلى هؤلاء المتجرئين على آباء الجناب النبوي أن يتورعوا عن هذا، ولا يؤذوا رسول الله ﷺ في أبويه الشريفين، فإما أن يقولوا خيرًا، وإما أن يكفوا ألسنتهم عن الخوض في ذلك، ونسأل الله تعالى أن يعلمنا ما جهلنا، وأن ينفعنا بما علمنا، وأن يزيدنا علمًا، والحمد لله رب العالمين.



المبحث السادس والعشرين

حياة الرسول ﷺ في قبره

الرسول ﷺ حيٌّ في قبره باتفاق المسلمين، ونص الحديث كما عند البزار في «مسنده»: «حَيَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُحَدِّثُونَ وَيُحَدَّثُ لَكُمْ، وَوَفَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ، تُعْرَضُ عَلَيَّ أَعْمَالُكُمْ، فَمَا رَأَيْتُ مِنَ خَيْرٍ حَمِدْتُ اللَّهَ عَلَيْهِ، وَمَا رَأَيْتُ مِنَ شَرٍّ اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ لَكُمْ» [1].

ومن يستقرئ كتب الحديث الشريف يرى أن هذا الحديث قد أطبق الحفاظ على قبوله، ولم يضعفه أحد- فيما أعلم- إلَّا الألباني ومن تبعه[2].

وذلك لأن سائر الوهابية يجعلون حياة النبي ﷺ وإن زادت على غيره من الشهداء إلا أنها حياة ليس من ورائها نفع منه ﷺ يعود على أمته، إذ انقطعت منفعته بعد الموت، ولا يملك لنفسه ولا لغيره نفعًا ولا ضرًّا.

قال ابن باز: «لا يلزم من هذه الحياة أنه يعلم الغيب أو يعلم أمور أهل الدنيا بل ذلك قد انقطع بالموت»[3].

وقال ابن عثيمين: ومن زعم أنه حي في قبره حياة جسدية لا حياة برزخية... وأنه يعلم ما تقوله الأمة وتفعله، فإنه قد قال قولًا بلا علم، فالرسول عليه الصلاة والسلام

---

(١) «مسند البزار» (١٩٢٥)، «مجمع الزوائد» (١٤٢٥٠)، وقال الهيثمي: رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح ووافقه السيوطي في «مناهل الصفا» والغماري في «المداوي».

(٢) فقد ضعَّفه في «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٤٠٤) برقم (٩٧٥)، وقال أبو إسحاق الحويني في «نثل النبال» (٢/ ٤١٤): «وهو منكر».

(٣) «مجموع فتاوى ابن باز» (٢/ ٣٨٧).

انقطع عمله بموته[1].

وقال الألباني كما في إحدى أشرطته المفرَّغة: «الموتى لا يسمعون بنص القرآن الكريم وبصريح الأحاديث التي جاءت في هذه القضية، ومن أوضحها قوله عليه السلام: «إن لله ملائكة سياحين يُبلغوني عن أمتي السلام»، فلو كان الرسول يسمع كما يقول هذا الضال والمستشهد بآيات لم يفهم معناها كان يقول: إني أسمع من يصلي عليّ.

ولم يكن به حاجة إلى أن يخصه الله تبارك وتعالى دون الناس جميعًا وفيهم الأنبياء والرسل، فهناك ملائكة ينقلون إليه صلاة المصلين عليه، لم يكن به حاجة أن يقول: «إن لله ملائكة سياحين يبلغوني»، فهل كان يقول: ما من رجل يُسلم ويصلي عليّ إلا سمعته سواءً كان نائيًا عني أو قريبًا مني، لكن قوله: يبلغوني، هذا نص صريح بأنه عليه السلام لا يسمع صلاة فردية عليه».

وقد رتب الوهابية على هذا عدم جواز التوسل به لأنه ميت، ولا يقدر على نفع أحد.

وتضعيف الوهابية لهذا الحديث السابق يخالف تقرير حفاظ الإسلام وأئمة الحديث، فقد صححه الحافظ ابن العراقي فقال: «وروى أبو بكر البزار في مسنده بإسناد جيد»، وقال الإمام نور الدين الهيثمي: «رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ»، ووافقهما الحافظ السيوطي، والعلامة القسطلاني، والمُناوي، والزرقاني، والغماري، وغيرهم[2].

وذكره الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» تحت عنوان: «باب بركته حيًا

---

(١) «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (٥/ ٢٠٢).

(٢) «طرح التثريب» (٣/ ٢٩٧)، «مجمع الزوائد» (٩/ ٢٤)، «الخصائص الكبرى» (٢/ ٤٩١)، «إرشاد الساري» (٢/ ٤٤٠)، «فيض القدير» (٣/ ٤٠٠)، «شرح الموطأ» (١/ ١٥١).

وميتًا»، والحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» تحت عنوان: «باب ما يحصل لأمته ﷺ من استغفاره بعد وفاته».

حتى أفرده بالتصنيف الإمام الحافظ أبو عبد الله ابن الصديق الغماري في كتابه: «نهاية الآمال في صحة وشرح حديث عرض الأعمال»(١).

ومن قبل هؤلاء جميعًا لم يختلف المسلمون في عرض أعمال أمته عليه ﷺ، حتى أفرد سيدنا عبد الله بن المبارك في «الزهد والرقائق» بابًا بعنوان: «باب في عرض عمل الأحياء على الأموات».

وبوَّب أبو القاسم الأصبهاني في كتابه: «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة» بابًا بعنوان: «فصل فِي بَيَان أَن الله ﷻ عرض على نبيه ﷺ أَعمال أمته حسنها، وسيئها كلهَا».

وبوَّب الإمام ابن حبان في «صحيحه»: «ذكر البيان بأن المصطفى ﷺ رأى في أعمال أمته حيث عرضت عليه المحقرات كما رأى العظائم منها»، وغيرهم.

فلم يثبت أنَّ أحدًا من الحفاظ ضعَّفه من هذا الطريق قبل الألباني، ومن ضعَّفه لم يضعفه من طريق البزار، وإنما من طريق آخر لأجل خراش بن عبد الله، كما فعل ابن عدي في «الكامل»، والذهبي في «ميزان الاعتدال»، والعراقي في «المغني».

فإن قلت: ما سبب تضعيف الألباني لهذا الحديث؟

قلت: ضعفه لأجل عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي روَّاد، فقد ضعَّفه بعضهم، كابن سعد، وابن حبان، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، والدارقطني قال: يعتبر به، بينما قبله بإطلاق ووثقه جمهور أئمة الحديث كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو داود،

(١) وهو مطبوع بمكتبة القاهرة خلف الجامع الأزهر الشريف.

والنسائي، والخليلي، وروى له مسلم في «صحيحه»، وأصحاب السنن الأربعة.

بل يشهد له قول الله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١].

وكذا ما ثبت في «صحيح مسلم» وغيره: «عُرِضَت عليَّ أعمالُ أُمَّتِي حَسنُها وسَيِّئُهَا فَوَجَدْتُ فِي مَحَاسِن أَعْمَالِها أَنَّ الأَذَى يُماطُ عَنِ الطَّرِيق ووجَدْتُ فِي مَسَاوئ أَعْمَالها النُّخَاعَة فِي المَسْجِد لا تُدْفَن»[1].

وعلى هذا جرى عمل الأمة في قبول هذا الحديث حتى ظهر الألباني، فتكلم فيه بكلام يخالف صنعة المحدثين، وها قد رأيت قبولهم لهذا الحديث دون أدنى غضاضة، وكذا إثباتهم حياة النبي وغيره من الأنبياء، وأن أعمالنا تصل إليه صلوات الله وسلامه عليه، ويدعو لنا ويستغفر لنا.

ويتبين بهذا خطأ الألباني وشيعته وتجاسره على الروايات التي قبلها الحفاظ من قبله، ليس إلَّا لشبهة فارغة طرأت عليه، والله يغفر لنا وله، آمين.



(١) «صحيح مسلم» برقم (١١٧٠).

المبحث السابع والعشرين

هل الأشاعرة والماتريدية يقولون: الله في كل مكان؟

من أوهام الوهابية أنهم ينسبون إلى السادة الأشاعرة والماتريدية ما لا يقولون به، وهو دليل على جهل الوهابية بعلم الكلام وبمنهج أئمة السنة، ولم أقل: على كذب؛ لأنهم بالفعل جهلة بمذهب السادة الأشاعرة والماتريدية، ولم يقرأ أحدهم فيه كتابًا، ووصْفُهُمْ بالجهل هنا ألطف عندي من وصفهم بالكذب والبهتان.

فيزعم الوهابية أن السادة الأشاعرة يقولون: إن الله تعالى في كل مكان، وهذا قول باطل، ولا يصح عن مذهب السادة الأشاعرة أصلًا.

ونحن نقرر محل سريان هذا الوهم إليهم فنقول: الجهمية ومن وافقهم قالوا: إن الله تعالى في كل مكان، لينفوا عن العرش أن يكون مكانًا لله تعالى، وعلماء الأمة متفقون على أن الله تعالى لا يحويه مكان، ولا يحده زمان، ولكن أهل السنة لا يقولون: إنه تعالى في كل مكان.

فلأجل اتفاق أهل السنة مع الجهمية في نفي المكان عن الله تعالى، أخذ الوهابية العبارة كأن مصدرها واحدٌ، أي: هي قول الجهمية والأشاعرة.

وهذا تلبيس عظيم، لأن أهل السنة خالفوا الجهمية وردوا عليهم في مقالاتهم التي تقول بأنه تعالى في كل مكان، وتناول علماء السنة تلك المقالة البدعية بالرد والتمحيص، وكتبهم طافحة بذلك، فلا نوافقهم على إطلاقها في حق الله تعالى جَلَّجَلَالُهُ، فأنّى لهؤلاء القوم أن ينسبوا تلك العبارة إلى أئمة السنة، وكتبهم طافحة بالرد عليها.

فأهل السنة يقولون: الله تعالى منزه عن المكان والزمان، وحاشا للخالق أن يقوم بالمخلوق، وفارق بين العبارتين كما بين السماء والأرض، ولنتأمل أقوال بعض من نسب هذا إلى السادة الأشاعرة من الوهابية:

قال الألباني: «الماتريدية مثل الأشاعرة في موضوع صفة العلو للعلي الأعلى، فهم يعتقدون أن الله في كل مكان مع الأسف الشديد»(١).

وقال عبد الرحمن البراك: «أما أتباع الأشعري المتأخرين فينفون حقيقة الاستواء، ويقولون: حالٌّ في كل مكان»(٢).

وبنفس المعنى قال عبد الرحمن بن صالح المحمود في كتابه «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»، ومحمود بن خليفة التميمي في كتابه «الآثار المروية في صفة المعية»، والراجحي في شرح كتاب «الإيمان» لأبي عبيد، وأبي إسحاق الحويني في «البدعة وأثرها في محنة المسلمين»، وينسبها محمد صالح المنجد لإمام الحرمين الجويني، والرضواني والعدوي وغيرهم كثير، وهو يدلل على عدم بصر الوهابية بمذهب السادة الأشاعرة.

ولا خلاف عند السادة الأشاعرة والماتريدية أن هذه المقولة بإطلاق باطلة، ولكن ربما أطلقها بعضهم مريدًا بها معنى المعية أو القرب، فيقول: الله في كل مكان بعلمه، أو بقدرته، أو بقيوميته، وفي الوقت ذاته ينص على نفي معنى المكانية المتوهمة، وهذا لا أظن أن أحدًا ينكره أو يختلف عليه.

قال الإمام أبو بكر ابن فورك المتوفى ٤٠٦هـ: «لَا يجوز أَن يُقَال: إِن الله تَعَالَى فِي مكَان، أَو فِي كل مَكَان من قبل أَن ظَاهر معنى «فِي» و«مَا» وضع فِي اللُّغَة لَهُ هُوَ الْوِعَاء

(١) «موسوعة الألباني في العقيدة» (٤/ ١٠٣).

(٢) راجع: «التعليق على القواعد المثلى» (صـ١٩٣).

والظرف؛ وَذَلِكَ لَا يصلح إِلَّا فِي الْأَجْسَام والجواهر»(١).

وقال حجة الإسلام الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ: «لَا تماثل ذَاته ذَات الْأَجْسَام، وَأنه لَا يحل فِي شَيْء، وَلَا يحل فِيهِ شَيْء، تَعَالَى عَن أَن يحويه مَكَان، كَمَا تقدَّس عَن أَن يحده زمَان، بل كَانَ قبل أَن خلق الزَّمَان وَالْمَكَان، وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ»(٢).

وقال الإمام الرازي المتوفى ٦٠٦هـ: «وإذا كان فردًا في ذاته لزم ألَّا يكون متحيزًا، ولا جسمًا، ولا جوهرًا، ولا في مكانٍ، ولا حالًّا، ولا في محلٍّ، ولا متغيرًا، ولا محتاجًا بوجه من الوجوه البتة»(٣).

وقال الإمام أبو حيان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ عن قرب الله تعالى: «فَكَأَنَّ ذَاتَهُ قَرِيبَةٌ مِنْهُ، كَمَا يُقَالُ: اللَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، أَيْ: بِعِلْمِهِ، وَهُوَ مُنَزَّهٌ عن الأمكنة»(٤).

وقال شيخ الأزهر الإمام البيجوري المتوفى ١٢٧٦هـ: «فليس فوق العرش، ولا تحته، ولا عن يمينه، ولا عن شماله، ونحو ذلك، أو له جهة، فليس له فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، ونحو ذلك، أو يحل في المكان، فالحلول هو المراد بالتقييد في عبارة من عبَّر به»(٥).

وبهذا وغيره يتبين أن الوهابية لا يدرون شيئًا عن مقالة السادة الأشاعرة والماتريدية، وأنهم غير أمناء في حكاية عقائد أئمة المسلمين، وكان عليهم أن يرجعوا إلى تراث أئمة الإسلام ويدرسوه دراسة علمية مؤصلة على أئمة العلم حتى يتمكنوا من فهم كلامهم، لا أن ينسبوا إليهم من الأقوال ما لم يقولوا به، والله تعالى يغفر لنا

---

(١) «مشكل الحديث وبيانه» (١/ ١٧١).

(٢) «قواعد العقائد» (صـ٥٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٧/ ١٠٨).

(٤) «البحر المحيط» (٩/ ٥٣٣).

(٥) «حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد» (صـ١٦٣، ١٦٤).

المبحث الثامن والعشرين

عقيدة الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى وبيان تدليس الوهابية

ظُلم إمام الأئمة ابن خزيمة المتوفى ٣١١هـ، من طائفتين من الناس:

الأولى: بعض الأشاعرة، حين طعنوا فيه، وظنوا لمبالغته في الإثبات ومنعه التأويل أنه على مذهب المجسمة، ونحن لا نوافق بعض أئمة الأشاعرة فيما ظنوه من حال هذا الإمام الجليل، وسوف يأتي الرد على ذلك.

الثانية: الوهابية حين توهموا أنه يقول بقولهم في مسائل العقائد، خاصة من خلال كتابه: «التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ»، لمبالغته في إثبات نصوص الصفات وردِّه على المنكرين لها، ولأنه بَوَّبَ أبوابًا في إثبات الوجه، واليد، والأصابع،... ونحوها.

وفي الحقيقة لا أرى صحة من طعن فيه من أئمة الأشاعرة، ولا صحة ما ذهب إليه الوهابية من كونه قائل بأقوالهم.

فهو إمام الأئمة، وعلم من أعلام السنة، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأرضاه، وهو مفوِّضٌ على مذهب السلف قولًا واحدًا لا يستطيع أحد أن يردَّ ذلك عليَّ.

فالإمام ابن خزيمة مفوض على مذهب السلف، وكلامه عين ما يقوله السادة الأشاعرة، وهو يخالف الأشاعرة في عدم اعتباره التأويل منهجًا، بل يُلجأ إليه عند الحاجة فقط، وهذا مذهب كثير من أهل الحديث الشريف.

أما التفويض فهو كغيره من أئمة الحديث لا يخالف فيه السادة الأشاعرة قط، بل كلامه يوافق ما قرره الأشاعرة من بعد.

وابن خزيمة هو الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري المتوفى ٣١١هـ، قال عنه ابن حبان: أحد أَئِمَّة الدُّنْيَا علمًا وفقهًا وحفظًا وجمعًا واستنباطًا، حَتَّى تكلم فِي السّنَن بِإِسْنَاد لَا نعلم سبق إِلَيْهَا غَيره من أَئِمَّتنَا، مَعَ الإتقان الوافر، وَالدّين الشَّدِيد، وقال الشيرازي: وحكى عنه أبو بكر النقاش أنه قال: ما قلدت أحدًا في مسالة منذ بلغت ست عشرة سنة[1].

وأود أن أقرر هنا عدة أمور مهمة لعلها تكشف لك عن الحقيقة في أبهى وأجمل صورة:

١ - كتاب «التوحيد» إنما كتبه ابن خزيمة ليرد به على المعتزلة والقدرية والجهمية الذين كذَّبوا أحاديث الصفات ولعنوا رواتها، فهو كتابُ حديثٍ بالدرجة الأولى كتبه مؤلفه لإثبات نصوص نفتها الجهمية والمعتزلة والقدرية، فهو ليس ردًّا على السادة الأشاعرة؛ لأن السادة الأشاعرة يثبتون النصوص ولا ينكرونها قط، ولأن ابن خزيمة قد توفي قبل الأشعري أصلًا.

فالزعم أن كتابه كان ردًّا على الأشاعرة وَهْمٌ كبيرٌ وخطأٌ يُظهر جهالة من يقول هذا الكلام الساقط، فلم يكن هناك أصلًا لمنهج الأشاعرة وجود حقيقي، ولم يصر مذهبًا، ولا له أتباع، وهذا وحده كافٍ في الرد على توهم الوهابية المعاصرة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتابه معلِّلًا عمله: «ليعلم الناظر في كتابنا هذا ممن وفَّقه الله لإدراك الحق والصواب، ومَنَّ عليه بالتوفيق لما يحب ويرضى صحة مذهب أهل الآثار في هذين الجنسين من العلم، وبطلان مذاهب أهل الأهواء والبدع الذين هم في ريبهم وضلالتهم يعمهون»[2].

---

(١) «الثقات» لابن حبان (٩/ ١٥٦)، «طبقات الفقهاء» للشيرازي (صـ١٠٦).

(٢) «كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب» (صـ١١)، ط دار الحديث بالقاهرة، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

فتأمل- رحمني الله وإياك- عبارته التي عوَّل عليها عمله كله في هذا الكتاب، بل جَعَل ذلك غايته منه، في قوله: «صحة مذهب أهل الآثار في هذين الجنسين من العلم» وأنَّ رواة الحديث على حق وصدق فيما نقلوه لنا من تلك النصوص التي رُدَّتْ وكُذِّبتْ من قِبَلِ أهل الأهواء، وأدلة هذا المعنى كثيرة فصلتها في كتابي: «نظرات في طريقة السلف في فهم آيات وأحاديث الصفات»، وهو مطبوع بالجامع الأزهر الشريف.

٢ - الإمام ابن خزيمة مفوض على مذهب أهل الحق، وكتاب «التوحيد» من أوله إلى آخره يثبت الصفات الخبرية، ويفوض معناها وكيفيتها إلى الله تعالى، ومن نصوصه الواضحة في ذلك قوله: «فتفهموا- يا ذوي الحجا- ما بَيَّنْتُ في هذا الفصل، تعلموا أن لخالقنا ﷻ أسامٍ قد تقع تلك الأسامي على بعض خلقه في اللفظ لا على المعنى»[1].

فتأمل قوله: «قد تقع تلك الأسامي على بعض خلقه في اللفظ لا على المعنى»، فهو يثبت اللفظ ولا يقر المعنى الظاهري، حتى قال قبلها: «لِأَنَّ الْأَسَامِيَ قَدْ تَتَّفِقُ وَتَخْتَلِفُ الْمَعَانِي».

فتنبَّه لقوله: «لِأَنَّ الْأَسَامِيَ قَدْ تَتَّفِقُ وَتَخْتَلِفُ الْمَعَانِي» فهذا واضح في أنه يفوض معانيها، ولا يعتقد الظاهر منها عندما تُضاف إلى الله تعالى.

ويقول عن حديث النزول: «فَنَحْنُ قَائِلُونَ مُصَدِّقُونَ بِمَا فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ ذِكْرِ النُّزُولِ غَيْرِ مُتَكَلِّفِينَ الْقَوْلَ بِصِفَتِهِ أَوْ بِصِفَةِ الْكَيْفِيَّةِ».

فتأمل قوله: «غَيْرِ مُتَكَلِّفِينَ الْقَوْلَ بِصِفَتِهِ أَوْ بِصِفَةِ الْكَيْفِيَّةِ» فجعل الكلام في صفته شيء، وصفة الكيفية شيء آخر، فلا معنى ولا كيف.

فتأمل تلك المعاني المحرَّرة الواضحة من كلامه لتعلم أن كلام الأئمة يحتاج إلى

(١) «كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب» (صـ ٤٠، ٤١).

ميزان دقيق في الفهم، بخلاف من لا يزال يبحث عن الظاهر الذي يوافق رأيه، حتى ولو لم يُرده المصنِّفُ من كلامه.

٣ - ثبت أنه أوَّل حديث الصورة فقال: «تَوَهَّمَ بَعْضُ مَنْ لَمْ يَتَحَرَّ الْعِلْمَ أَنَّ قَوْلَهُ: «عَلَى صُورَتِهِ» يُرِيدُ صُورَةَ الرَّحْمَنِ عَزَّ رَبُّنَا وَجَلَّ عَنْ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَعْنَى الْخَبَرِ، بَلْ مَعْنَى قَوْلِهِ: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، الْهَاءُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كِنَايَةٌ عَنِ اسْمِ الْمَضْرُوبِ، وَالْمَشْتُومِ، أَرَادَ ﷺ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ هَذَا الْمَضْرُوبِ»[(١)].

حتى قال الإمام التاج السبكي عن هذا التأويل من الإمام ابن خزيمة: «وَلكنه من ابْن خُزَيْمَة شَاهد صَحِيح لما لَا يرتاب فِيهِ من أَن الرجل بريء عَمَّا يَنْسبهُ إِلَيْهِ المشبهة وتفتريه عَلَيْهِ الملحدة، وَبَرَاءَة الرجل مِنْهُم ظَاهِرَة فِي كتبه وَكَلَامه، وَلَكِن الْقَوْم يخبطون عشواء ويُمارون سفهًا»[(٢)].

وهذا النص من الإمام التاج السبكي دليل على ما أقرره بشأن الإمام ابن خزيمة وسلامة عقيدته مما يتوهمه الوهابية، وسوف أزيدك بذلك يقينًا فأقول:

إن ابن تيمية والوهابية يقولون بأنه تعالى يقوم بالحوادث، فيتكلم متى شاء ويسكت متى شاء، وهذا لم يقل أحد من السلف قط، بل منصوص الإمام أحمد أنه تعالى: «لم يزل متكلمًا وراضيًا وغاضبًا».

وهو الذي يقوله السادة الأشاعرة أن صفاته قديمة، وجلَّ سبحانه أن يقوم بالحوادث، وفي ذلك يقول الإمام ابن خزيمة: «كَلَامُ رَبِّنَا ﷻ لَا يُشْبِهُ كَلَامَ الْمَخْلُوقِينَ، لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ كَلَامٌ مُتَوَاصِلٌ، لَا سَكْتَ بَيْنَهُ، وَلَا سَمْتَ، لَا كَكَلَامِ الْآدَمِيِّينَ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ كَلَامِهِمْ سَكْتٌ وَسَمْتٌ، لِانْقِطَاعِ النَّفَسِ أَوِ التَّذَاكُرِ، أَوِ الْعِيِّ، مُنَزَّهٌ اللَّهُ

(١) «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» (١/ ٨٤)، ط الرشد.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي (٣/ ١١٩).

مُقَدَّسٌ مِنْ ذَلِكَ أَجْمَعَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»[١].

وهذا نص واضح في نقض وإبطال عقائد ابن تيمية والوهابية من بعده، فتأمل مخالفة الإمام ابن خزيمة لهم لترى عقيدته بوضوح ومدى موافقتها لمذهب السادة الأشاعرة.

٥ - يذكر الحافظ البيهقي أن الإمام ابن خزيمة كان يقول بقول من قال: «الصوت من المصوت كلام الله» فكأنه قال: إن ألفاظنا قديمة، ثم علق الحافظ البيهقي بقوله: «لم يحسن العبارة عما كان في ضميره من ذلك، فتكلم بما هو خطأ في العبارة... وقد رجع محمد بن إسحاق إلى طريقة السلف، وتلهَّف على ما قال»[٢].

وبهذا يُعلم أن الإمام ابن خزيمة إنما قصد إثبات النصوص التي نفتها الفرق الضالة، ولم يتعرض لإثبات معانيها؛ بل كان مفوِّضًا معناها إلى الله تعالى، كما صرح في عبارته، وقد تأوَّل حديث الصورة، مما يدلك على أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يقل بقول المجسمة ولا المشبهة، وكفى بشهادة شيخَا الأشاعرة: البيهقي والسبكي، والله تعالى أعلى وأعلم.



---

(١) «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» (١/ ٣٤٩).

(٢) «الأسماء والصفات» للبيهقي (٢/ ٢٣).

المبحث التاسع والعشرين

العقيدة الطحاوية حجة على الوهابية لا لهم

لا يزال بعض أدعياء السلف يتهجمون على العقيدة الطحاوية بشروحهم المنحرفة، وتأويلاتهم الباطلة، ويتناسون أن الإمام الطحاوي لا يزال مؤيدًا لمذهب أهل السنة والجماعة الذي يمثله السادة الأشاعرة والماتريدية فيما بعد، وكل ما قاله الإمام الطحاوي موافق لما جاء به الإمام الأشعريّ والماتريدي.

فما هو مقرر في كتب السادة الأشعرية هو عين ما قرره من قبل الإمام الطحاوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والخلاف بين الأشاعرة والماتريدية كالخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه.

وإليك بعض نصوصه التي يخالف فيها قول ابن تيمية والوهابية من بعده، وسأثبت لك من خلالها أنَّ تمسُّكَ الوهابية بعقيدة الإمام الطحاوي في غير محلِّهِ، وإليك ذلك في نقاط:

الأولى: الإمام الطحاوي مفوِّض ومؤول في الصفات وينفي ظاهر اللفظ:

قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَنَقُولُ: اللَّهُ أَعْلَمُ فِيمَا اشْتَبَهَ عَلَيْنَا عِلْمُهُ».

ولا شك أن هذه عبارة السادة الأشاعرة في مذهب التفويض، ولكن الوهابية في شرحها يتلاعبون تلاعبًا مشينًا، يدلل على عدم نزاهتهم العلمية، ويقولون بأن التفويض من منهج أهل السنة وليس هذا التفويض داخلًا في مسألة الصفات فإن التفويض فيها مذهب باطل[1].

---

(١) راجع: «شرح العقيدة الطحاوية» لعبد الرحمن البراك (ص ٢٧٧).

ولكن الإمام الطحاوي يوضح مذهبه التفويضي أكثر فيقول في عبارة أخرى: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فقد كفر».

هل وعى الوهابية معنى هذه العبارة؟! إني أجزم أنهم لو فهموا هذه العبارة عن الإمام الطحاوي ما قالوا ما قالوه عنه.

إنهم يقولون: له يد حقيقية نعلم معناها، ونحن الأشاعرة نقول: الله أعلم بها مع جزمنا أنها ليست حقيقية، فنحن نفوض معناها، والوهابية يثبتون معناها، ماذا قال الإمام الطحاوي هنا: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِمَعْنًى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ فقد كفر»، فقولهم: يد حقيقية، وعين حقيقية، وأنه قاعد على العرش، ونحوها بدعة منكرة وهي من لوازم التجسيم، وهذا مذهب المجسمة الذي أنكره الإمام الطحاوي، لكنهم لا يفهمون قوله: «بمعنى من معاني البشر»، فهو ينكر إدراك المعنى وإثباته مطلقًا، وليس من ذلك إلا الاشتراك في الاسم، فنقول: عين الله، وعين البشر، فاشتركا في الاسم، ولكن عين البشر نعرفها، وعين الله نفوض معناها وكيفيتها الظاهرة مستحيلة على الله تعالى.

أما الوهابية فيقولون: هي عين حقيقية ويثبتون معناها، ويعتقدون أن تفويض معناها جهل وعدم معرفة، ويقولون: إن الصفات مشتركة مع الله تعالى في الاسم والمعنى، قال الفوزان: «لأن هناك فرقًا واضحًا بين صفات الخالق وصفات المخلوق، وإن اشتركت في الاسم والمعنى، ولكن تختلف في الحقيقة»[1]، فهل الفوزان أصاب عندما قال بالاشتراك في الاسم والمعنى، والإمام الطحاوي ينفي المعنى بوضوح كما مرَّ عنه، فتنبَّه.

ألَا فليقرأ هؤلاء إقراره بالتفويض والتأويل الواضح في عبارته التي يقول فيها: «فَهَكَذَا يَكُونُ أَهْلُ الْحَقِّ فِي الْمُتَشَابِهِ مِنَ الْقُرْآنِ، يَرُدُّونَهُ إِلَى عَالِمِهِ، وَهُوَ اللهُ ﷻ، ثُمَّ

(١) «التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية» (صـ ٧٢).

يَلْتَمِسُونَ تَأْوِيلَهُ مِنَ الْمُحْكَمَاتِ اللَّاتِي هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، فَإِنْ وَجَدُوهُ فِيهَا عَمِلُوا بِهِ كَمَا يَعْمَلُونَ بِالْمُحْكَمَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدُوهُ فِيهَا لِتَقْصِيرِ عُلُومِهِمْ عَنْهُ لَمْ يَتَجَاوَزُوا فِي ذَلِكَ الْإِيمَانَ بِهِ، وَرَدَّ حَقِيقَتِهِ إِلَى اللهِ ﷻ »[1].

ماذا يقولون في عبارة الشيخ: «وَرَدَّ حَقِيقَتِهِ إِلَى اللهِ ﷻ»؟ مع قولهم: نثبت الصفات على حقائقها؟! ماذا يقول هؤلاء الذين يحرفون كلام الشيخ عن حقيقته؟!

أقول: ليقتصنَّ الإمام الطحاوي منهم جميعًا يوم القيامة، وليسألنهم عن تحريفهم لكلامه بين يدي الله سبحانه!.

ولم يقف الأمر عند الإمام الطحاوي بالتفويض في مسألة الصفات، بل ثبت عنه التأويل الذي يعده الوهابية منهج المبتدعة.

فقال عند حديث: «إن الله لا يمل حتى تملوا»: «فَقَالَ قَائِلٌ: وَكَيْفَ يَجُوزُ لَكُمْ أَنْ تَقْبَلُوا هَذَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَفِيهِ إِضَافَةُ الْمَلَلِ إِلَى اللهِ تَعَالَى فِي حَالٍ مَا وَذَلِكَ مُنْتَفٍ عَنَ اللهِ وَلَيْسَ مِنْ صِفَاتِهِ؟، فَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَلَلَ مُنْتَفٍ عَنِ اللهِ كَمَا ذَكَرَ... وَاللهُ أَعْلَمُ قَوْلُ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «لَا يَمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا، «وَإِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا» أَيْ: إِنَّكُمْ قَدْ تَمَلُّونَ فَتَنْقَطِعُونَ، وَاللهُ بَعْدَ مَلَلِكُمْ وَانْقِطَاعِكُمْ عَلَى الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ انْتِفَاءِ الْمَلَلِ وَالِانْقِطَاعِ عَنْهُ»[2].

الثانية: قول الإمام الطحاوي بنظرية الكسب من قبل الإمام الأشعري:

الإمام الطحاوي يقول بنظرية الكسب التي يتهكَّم عليها الوهابية، فيقول في عبارته الواضحة: «وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلْقُ اللَّهِ، وَكَسْبٌ مِنَ الْعِبَادِ».

ولو ذهبتَ تقرأ شروحهم على هذه العبارة لوجدت سفسطة وتأويلات عجيبة

---

(١) «شرح مشكل الآثار» (٦/٣٣٨).

(٢) «شرح مشكل الآثار» (٢/ ١١٧).

وتناقضات غريبة؛ لأن هذه العبارة صاعقة عليهم، فيقول صالح آل الشيخ: «حقيقة الكسب الذي أثبته الطحاوي هنا بقوله: «خَلْقُ اللهِ، وَكَسْبٌ مِنَ العِبَادِ» نحمِلُهُ على قول أهل السنة والجماعة، مع أنَّهُ يمكن أن يُحْمَلَ على قول الأشاعرة والماتريدية في ذلك».

ويقول يوسف الغفيص: «تسمية أفعال العباد كسبًا على الاختصاص بهذا اللفظ وحده هو الطريقة التي استعملها أبو الحسن الأشعري، وعامة أصحابه، ولهذا فإن تعبير المصنف هنا ليس بحسن، ولو عبَّر المصنف بالعبارات المأثورة عن السلف لكان أولى». فماذا تقول لهؤلاء؟! ولماذا يتعلقون به بعد ذلك؟

أقول: لأنه ليس أحدًا من السلف يقول ببدعتهم، فيريدون الإمام الطحاوي سلفًا لهم، والله سيحاسبهم على هذا التجنّي.

الثالثة: ينفي الإمام الطحاوي عن الله تعالى الجهة.

يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عبارته الواضحة: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات».

وقد رأينا تسلط ابن أبي العز في شرحه حين يقول: «إِطْلَاقَ مِثْلَ هَذَا اللَّفْظِ - مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِجْمَالِ وَالِاحْتِمَالِ - كَانَ تَرْكُهُ أَوْلَى، وَإِلَّا تَسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَأُلْزِمَ بِالتَّنَاقُضِ فِي إِثْبَاتِ الْإِحَاطَةِ وَالْفَوْقِيَّةِ وَنَفْيِ جِهَةِ الْعُلُوِّ»[1].

ونفس المعنى قاله الفوزان: «وليته فصّل ذلك وبيّنه، ولم يجمل هذا الإجمال»[2].

ويقول عبد الرحمن البراك: «وهذه الألفاظ التي استعملها الإمام الطحاوي - عفا

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (صـ ٢٢١).

(٢) «التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية» (صـ ٨٨).

الله عنا وعنه- لم ترد في كتاب ولا سنة، فليس في شيء من النصوص هذا النوع من النفي، فليته لم يأت بهذه العبارات التي هي من جنس عبارات أهل البدع»(١).

إلى غير ذلك من أقوالهم الفاسدة، فتارة يؤولون كلام الشيخ على غير مراده، وتارة يحكمون عليه بعدم دقة ألفاظه، وبعضهم يحكم عليه بالخطأ، وأنه تبع المبتدعة في عباراتهم، وهو في الحقيقة جهل منهم بمنهج الشيخ وكلامه.

حتى نقل الألباني عن ابن مانع قوله الذي يدينهما معًا ونصه: «وما كان أغنى الإمام المصنف عن مثل هذه الكلمات المجملة الموهمة المخترعة، ولو قيل: إنها مدسوسة عليه، وليست من كلامه لم يكن ذلك عندي ببعيد، إحسانًا للظن بهذا الإمام، وعلى كلِّ حالٍ فالباطل مردود على قائله، كائنًا من كان، ومن قرأ ترجمة المصنف الطحاوي لا سيما في «لسان الميزان» عرف أنه من أكابر العلماء وأعاظم الرجال، وهذا هو الذي حملنا على إحسان الظن فيه في كثير من المواضع التي فيها مجال لناقد»(٢).

فتأمل قوله: «في كثير من المواضع التي فيها مجال لناقد».

فإن الله تعالى أجرى تلك العبارة على ألسنتهم ليبين ما وقعوا فيه من سوء وقبح تجاه هذا الإمام الجليل.

وأختم بما نص عليه الإمام الكبير تاج الدين السبكي في قوله: «وهذه المذاهب الأربعة- ولله الحمد- في العقائد واحدة، إلَّا من لحق منها بأهل الاعتزال والتجسيم، وإلَّا فجمهورها على الحق؛ يقرون عقيدة أبي جعفر الطحاوي التي تلقَّاها العلماء سلَفًا وخلَفًا بالقبول، ويدينون الله برأي شيخ السنّة أبي الحسن الأشعريّ الذي لم يعارضه إلَّا مبتدع... وبالجملة عقيدة الأشعريّ هي ما تضمنته عقيدة أبي جعفر الطحاويّ التي

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (صـ ١٤١).

(٢) راجع: «متن الطحاوية بتعليق الألباني» / هامش (صـ ٤٥).

تلقَّاها علماء المذاهب بالقبول، ورضوها عقيدة»[1].

وصفوة القول: الإمام الطحاوي بريء من مذهب ابن تيمية والوهابية، وهو يسير خطوة بخطوة مع مذهب السادة الأشاعرة والماتريدية، ومن توهم خلاف ذلك فهو محروم من الفهم والعلم.

وهناك عدة شروح للطحاوية قبل ابن تيمية وابن أبي العز، ومن أهم هذه الشروح: شرح منكوبرس بن عبد الله المستنصري المتوفى ٦٥٢هـ، وشرحها سراج الدين ابن أحمد بن المعلى التركستاني المتوفى ٧٣٣هـ، وشرحها عمر بن إسحاق بن أحمد الغزنوي المتوفى ٧٧٣هـ.

ثم شرحها إسماعيل بن إبراهيم البلبيسي الكناني المتوفى ٨٠٢هـ، وشرحها عبد الرحيم بن علي بن المؤيد المعروف بشيخ زاده المتوفى ٩٤٤هـ، وشرحها محمود بن محمد بن أبي إسحاق القسطنطيني المتوفى بعد ٩١٦هـ، وغيرها كثير.

ترك الوهابية كل هذه الشروح وغيرها، واعتمدوا على شرح ابن أبي العز، لأنه يوافق شيخهم ابن تيمية.

ومن تأمل هذه الشروح وعاين ما فيها علم سلامة منهج الإمام الطحاوي، وكيف فهمه العلماء قبل ابن تيمية وابن أبي العز، وأنه يقرر ما يقرره السادة الأشاعرة والماتريدية، وأن منهجه يصادم منهج ابن تيمية وشيعته مصادمة لا تبقي لهم معذرة، ولا تدع لقائلٍ منهم مقالًا، ولا شبهة يتعللون بها، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) «معيد النعم ومبيد النقم» (ص ٢٥، ٦٢).

المبحث الثلاثون

هل الأشاعرة ضعاف في الحديث الشريف؟

إنَّ الذي يقول هذا الكلام الساذَج لا يعلم معنى كلمة الأشاعرة، ولو أدركها وأدرك علماء السنة لوجدهم أكثرهم على معتقد الإمام الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

وأود أن أقرر بداية أن كل فن له رجاله، فعلماء الحديث غالبًا لا ينتسبون إلى الفقهاء، والفقهاء لا ينتسبون إلى علماء اللغة، وعلماء اللغة لا ينتسبون إلى المتكلمين، وهكذا.

فالمحدِّثون لهم منهجهم العلمي الذي يقوم على البحث في الرواة والمرويات، وهذا عمل مختلف عن عمل المتكلم، وعمل المتكلم الذي هو مواجهة المعتزلة والملاحدة والمجسمة وغيرهم من الفرق الضالة لا يقوى عليه المحدِّث ولا الفقيه غالبًا، ولا يطيل فيه النَّفَس.

ومع كل هذا لا نزعم الانفصال بين تلك العلوم، بل هي متداخلة ومتشابكة، ولا بد للعالم أن يكون له أصول معلومة في كل علم يرجع إليها حتى يكون من أهل الاجتهاد أو الإفتاء أو القضاء أو نحو ذلك.

وقد كان السادة الأشاعرة ومعهم الماتريدية ولا يزالون هم عيون علماء الأمة وكبارها في كل ميدَان، وعلى رأس هذه العلوم: الحديث الشريف، فالذي يزعم أن الأشاعرة ضعاف في الحديث (رواية ودراية) غِرٌّ بليد بمعرفة المحدِّثين والأئمة.

فإذا أتينا إلى الحديث عن رأس الأشاعرة وهو الإمام أبو الحسن الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فإننا نجده قد تلقى علم الحديث ومقالات المحدِّثين على شيوخ

كثر كالإمام زَكَرِيَّا السَّاجِي، وَابْن خَلِيفَة الجُمَحِي، وَسَهل بن نوح، وَمُحَمّد بن يَعْقُوب المُقْرِئ، وَعبد الرَّحْمَن بن خلف الضَّبِّيّ الْبَصْرِيّ، وروى عَنْهُم فِي «تَفْسِيره» كثيرًا، حتى قال الإمام الحافظ الذهبي في ترجمة الساجي: «وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري الأصولي تحرير مقالة أهل الحديث والسلف، وللساجي كتاب جليل في «علل الحديث» يدل على تبحره في هذا الفن»، وقال ابن خلِّكان عن الإمام الأشعري: «هو صاحب الأصول والقائم بنصرة مذهب السنة»، وقال عنه في موطن آخر: «شيخ السنة»[1].

فلم يكن الأشعري نفسه بعيدًا عن علماء الحديث، بل اتصل بهم وسمع منهم، وأخذ مقالاتهم، مما يدلك على كون الأشعري مشتغلًا بالحديث الشريف وليس أجنبيًّا عنه، ولا حاطب ليل، ولكن لا ننسى أن صنعته الأولى هي علم العقائد والمذاهب والفرق.

وكان جيل تلامذته جميعًا من أهل الحديث الشريف فكان عبد العزيز بن محمد بن إسحاق المعروف بأبي الحسن الطبري المعروف بالدمل المتكلم، قد قرأ على أبي الحسن الأشعري بالبصرة ولازمه وتخرَّج به، وسمع من محمد بن جرير الطبري تفسيره للقرآن أو بعضه، حتى قال عنه الحافظ ابن عساكر: «وسكن دمشق ونشر بها مذهب أهل السنة، وله تصانيف حسنة منها كتاب: «رياضة المبتدي وبصيرة المستهدي في الرد على الملحدة ومن ضاهاها من المبتدعة» وكتابًا في «الرد على جعفر بن حرب في نقض مسائله» قال: "وقفت على شيء من تآليفه يدل على فضل كثير وعلم غزير"، ومن مؤلفاته: «مُشْكل الأحاديث الواردة في الصّفات» رَوَى عَنْهُ: أبو سعد الماليني وغيره، وهو يَرْوِي عَنْ: أصحاب محمد بن إسحاق الصَّغَاني، والعُطارِدي وغيرهم[2].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٠١)، «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٨٤)، (٤/ ٢٦٧).

(٢) «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٣٤٠).

وكان العلَّامة أَبُو جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ العَبَّاسِ السُّلَمِيُّ، البَغْدَادِيُّ الجَوْهَرِيُّ الأَشْعَرِيُّ، نَقَّاشُ الفِضَّةِ، تِلمِيذًا لأَبِي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ، سَمِعَ مُحَمَّدَ بنَ مُحَمَّدٍ البَاغَنْدِيَّ، وَأَبَا القَاسِمِ البَغَوِيَّ، وَالحَسَنَ بنَ مَحمِيٍّ، وَغَيْرَهُم، حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو عَلِيٍّ بنُ شَاذَانَ، وَعُبَيْدُ اللهِ الأَزْهَرِيُّ، وَعَلِيُّ بنُ المُحسِّنِ التَّنُوْخِيُّ، وَآخَرُوْنَ.

قال الحافظ الذهبي: "وثَّقه الأَزْهَرِيُّ، وَقَالَ: كَانَ أَحَدَ المُتكلِّمِينَ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الحَسَنِ، وَمِنْهُ تعلَّم ابْنُ شَاذَانَ عِلمَ الكَلاَمِ"(١).

ورحل العلامة أبو عبد الله ابن خفيف الإمام العالم الورع الزاهد إلى الإمام الأشعري وتلقى عنه أصول الدين، قَالَ عنه الْحَافِظ أَبُو نعيم: كَانَ شيخ الْوَقْت حَالًا وعلمًا، وقد حدَّث ابن خفيف عَن: حَمَّاد بن مدرك، والنعمان بن أَحْمد الواسطي، وَمُحَمَّد بن جَعْفَر التمار، وَالْحُسَيْن المحاملي، وَجَمَاعَة، وَصَحب رُوَيمًا والجريري، وطاهر المقدسي وَأَبا الْعَبَّاس بن عَطاء، ولقِيَ الْحُسَيْن بن مَنْصُور، وروى عَنهُ: أَبُو الْفضل مُحَمَّد بن جَعْفَر الخزاعي، وَالْحُسَيْن بن حَفْص الأندلسي، وَمُحَمَّد بن عبد الله بن باكويه، والقاضي أَبُو بكر ابن الباقلاني شيخ الأشعرية وَطَائِفَة(٢).

وكان الإمام أبو بكر ابن محمد بن الطيب بن محمد القاضي المعروف بابن الباقلاني: شيخ السنة، ولسان الأمة، هكذا وصفه القاضي عياض في «ترتيب المدارك» وذكر عن ابن عمار الميورقي: كان ابن الطيب مالكيًّا، فاضلًا متورعًا، ممن لم تحفظ له قط زلة، ولا نُسبت إليه نقيصة، وكان يلقب بشيخ السنة، ولسان الأمة، وكان فارس هذا العلم مباركًا على هذه الأمة، قال: وكان حصنًا من حصون المسلمين، وما سرّ أهل البدع بشيء كسرورهم بموته، وليَ القضاء بالثغر، وذكره أبو عمران الفاسي فقال: سيف أهل

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٤١٦)، «تاريخ الإسلام» (٨/ ٤٩٢).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ١٥٠).

السنة في زمانه، وإمام متكلمي أهل الحق في وقتنا.

وذكره ابن خلِّكان فقال: «كان في علمه أوحد زمانه، وانتهت إليه الرياسة في مذهبه، وكان موصوفًا بجوده الاستنباط وسرعة الجواب، وسمع الحديث.

وقال الحافظ الذهبي: «سمع: أبا بكر أحمد بن جعفر القطيعي، وأبا محمد بن ماسي، وطائفة، وخرج له أبو الفتح ابن أبي الفوارس، وكان ثقة إمامًا بارعًا»[1].

وكان الإمام الحسن بْن أَحْمَد بْن إِبْرَاهِيم بْن الْحَسَن بْن محمد بن شاذان، المعروف بأبي عليّ بن أبي بكر البغداديّ البزّاز المتوفى ٤٢٥هـ صاحب حديث، وعلى مذهب الإمام الأشعري، قال عنه الخطيب: «كتبنا عنه، وكان صدوقًا، صحيح السّماع، يفهم الكلام على مذهب أبي الحسن الأشعريّ... وسمعتُ أبا الحسن بن رزقُويه يقول: أبو عليّ بن شاذان ثقة، وسمعتُ أبا القاسم الأزهريّ يقول: أبو عليّ أوثق من بَرَأَ الله في الحديث، وحدَّثني محمد بن يحيى الكرْمانيّ قال: كنتُ يومًا بحضرة أبي عليّ بن شاذان، فدخل شابٌ فسلّم ثمّ قال: أيُكم أبو عليّ ابن شاذان؟ فأشرنا إليه، فقال له: أيُّها الشّيخ، رَأَيْتُ رسولَ اللهِ ﷺ في المنام، فقال لي: سَلْ عن أبي عليٍّ ابن شاذان، فإذا لقِيتَهُ فأقْرئه منّي السّلام، قال: ثمّ انصرف الشّابُّ، فبكى أبو عليّ وقال: ما أعرف لي عملًا أستحقُ به هذا، اللّهُمَّ إلّا أن يكون صبري على قراءة الحديث وتكرير الصَّلاة عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كلّما جاء ذكرُهُ.

قال الكرْمانيّ: ولم يلبث أبو عليّ بعد ذلك إلّا شهرين أو ثلاثة حتى مات»، روى عنه: الخطيب، والبَيْهَقيّ، والإمام أبو إسحاق الشّيرازيّ، وعليّ ابن أبي الغنائم ابن المأمون الهاشميّ، وأبو الفضل ابن خَيْرون، والحسن بن أحمد بن سليمان الدّقّاق، وأبو ياسر محمد بن عبد العزيز الخيّاط، والحسين بن الحُسين الفانيذيّ، وثابت بن بُنْدار

(١) «ترتيب المدارك» (٧/ ٤٤)، «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٦٩)، «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ١٩٠).

البقّال، وجعفر بن أحمد السّرّاج، والمبارك بن عبد الجبّار ابن الطُّيُوريّ، وَأَبُو مُسْلِم عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ السِّمَنَانِيّ، وأبو غالب محمد بن الحسن الباقِلّانِيّ، وَأَبُو سَعْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الأسَديّ، وأبو سعد محمد بن عبد الملك بن خُشَيْش، وأبو القاسم عليّ بْن أحمد بن محمد بْن بَيَان، وأبو عليّ بن نبْهان الكاتب، وغيرهم[1].

ودَرَسَ الشَّيْخُ الإمام المُحدث أبو عَمْرو الحِيرِي علم الْكَلَام وَالْأُصُول على أَصْحَاب الشَّيْخ أبي الْحسن الْأَشْعَرِيّ، وروى عنه: الحاكم والخطيب والبيهقي وغيرهم، وَكَانَ كَبِير خُرَاسَان رياسة وسؤددًا وثروة وعلمًا وعلو إِسْنَاد وَمَعْرِفَة بِمذهب الشَّافِعِي[2].

ولما ذكر الإمام الحاكم أبو علي السرخسي الفقيه المقرئ المحدث، قال عنه: «الْفَقِيه الْمُحدث شيخ عصره بخراسان»، قال التاج السبكي: وقد سمع الحديث من أَبي لبيد مُحَمَّد بن إِدْرِيس السامي، وَأَبِي الْقَاسِم البغوي، وَيحيى بن صاعد، ومؤمل بن الْحسن الماسرجسي، وَغيرهم، روى عَنهُ: أَبُو عُثْمَان إِسْمَاعِيل الصابوني، وَأَبُو عُثْمَان سعيد بن مُحَمَّد البحيري، وكريمة الكشميهنية الْمُجَاورَة، وَخلق، وَأخذ علم الْكَلَام عَن الشَّيْخ أَبي الْحسن الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»[3].

وقال شيخ الإسلام الإمام النووي في ترجمة الإمام الاسفراييني: «وكان الأستاذ أحد الثلاثة الذين اجتمعوا في عصر واحد على نصر مذهب الحديث والسنة في المسائل الكلامية، القائمين بنصرة مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، وهم الأستاذ أبو

(١) «تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٠٦).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٧).

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٢٩٤).

إسحاق الإسفراييني، والقاضي أبو بكر الباقلاني، والإمام أبو بكر ابن فورك»[١].

ويمكن أن أعدد للمنكر من طبقة تلامذة الإمام الأشعري وطبقة تلامذة تلامذته ما لا يستطيع أن يقف فيه على حدٍّ، من علماء المتكلمين الذين اشتغلوا بعلم الحديث الشريف رواية ودراية، فالذين يدَّعون أن علماء الأشاعرة من المتكلِّمين ضعاف في الحديث جاهل بالأشاعرة وجاهل بأئمة الحديث.

نعم، ليسوا كغيرهم من محدثي زمانهم، لكنهم ليسوا جهلة بالعلم، ولا هجروا السنة، ولا انصرفوا عن أقوال السلف، كما أن كبار المحدثين (وهم أشاعرة أيضًا) في وقتهم لم يكونوا في علم الكلام والمناظرة مثل المتكلمين، فكل علم له رجاله وأئمته، وليس هذا انتقاصًا لأئمة الحديث الشريف، كما أن تفوق المحدثين على المتكلمين في الرواية ليس انتقاصًا للمتكلمين، فتنبَّه.

فكبار أئمة الحديث كانوا يدينون بمذهب الإمام الأشعري، ولا يخرجون عنه، فالإمام الخطيب البغدادي الحافظ الرحال أعلم أهل زمانه بالحديث الشريف هو إمام أشعري معروف، قال عنه الحافظ الذهبي: «أحد الحفاظ الأعلام، ومن خُتِم به إتقان هَذَا الشأن، وصاحب التصانيف المنتشرة فِي البلدان... وكان يذهب إِلَى مذهب أَبِي الْحَسَن الْأَشْعَرِيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ»، وقال عنه السبكي: «الْحَافِظ الْكَبِير أحد أَعْلَام الْحفاظ ومهرة الحَدِيث وَصَاحب التصانيف المنتشرة... وَكَانَ يذهب فِي الْكَلَام إِلَى مَذْهَب أبي الحسن الْأَشْعَرِيّ»[٢].

والحافظ البيهقي كَانَ مُحدث زَمَانه وَشَيخ السّنة في وقته على مذهب الإمام الأشعري وكتبه تغني عن التعريف به.

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٧٠).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٠/ ١٧٥)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٤/ ٣٠).

وأبو المعالي الجويني شيخ الأشاعرة وشيخ علماء وقته على الإطلاق، قال عنه أبو إسحاق الصَّرِيْفِيْنِيُّ، الحَنْبَلِيُّ: «إِمَامُ الحَرَمَيْنِ فَخْرُ الإِسْلامِ، إِمَامُ الأَئِمَّةِ عَلَى الإِطْلاقِ، حِبْرُ الشَّرِيعَةِ المُجْمَعُ عَلَى إِمَامَتِهِ شَرْقًا وَغَرْبًا المُقِرُّ بِفَضْلِهِ السُّرَاةُ، وَلَمَّا نَرَاهُ عَجَمًا وَعُرْبًا مَنْ لَمْ تَرَ العُيُونُ مِثْلَهُ وَلا تَرَى بَعْدَهُ»[١].

والحافظ ابن عساكر شيخ المحدثين في عصره إمام أشعري ورسالته «تبيين كذب المفتري فيما نَسَبَ[٢] إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» تغني عن إيضاح ذلك، وكتب الإمام أبو العباس القرطبي شارح صحيح مسلم، الرسَالَة المُسَمَّاة: «زجر المفتري على أَبي الحسن الأشعري» وأرسلها إلى إمام عصره وشيخ زمانه ابن دقيق العيد فكتب عليها تقريظًا فخيمًا في الثناء على الأشاعرة وحسن اعتقادهم[٣].

وكل من سأذكرهم لك الآن من أئمة الأشاعرة، عرف ذلك من عرف، وجهل ذلك من جهل: فالإمام الدارقطني، والإمام ابن حبان، وابن قتيبة، وأبي نعيم الأصبهاني، ثلاثتهم أشاعرة، ثم الخطابي، والباجي، وابن عساكر، وأبو طاهر السِّلَفي، وابن العربي المالكي، وابن بطال، وأبو سعد السمعاني، والقاضي عياض، والمازري، كلهم على معتقد الأشعري.

وابن الصلاح، والنووي، وابن العطار، وابن أبي جمرة، والكِرْماني، وابن دقيق العيد، والعز ابن عبد السلام، والمنذري، والقرافي، والأبِّي، والتقي السبكي، والبدر ابن جماعة، وابن الزملكاني، والعلائي، والعراقي، وابن الملقن، والهيثمي، كلهم على معتقد الأشعري.

---

(١) «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» (صـ ٣٦١).

(٢) بالمبني للمعلوم، وفاعل نسب ضمير مستتر تقديره: المفتري.

(٣) راجع: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣/ ٤٢٣).

ثم شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، والسخاوي، وزكريا الأنصاري، وابن حجر المكي، والسيوطي، والقسطلاني، كلهم على معتقد الأشعري.

ثم العلامة المُناوي، والزبيدي، وابن علان، والشرقاوي، والشبراوي، كلهم على معتقد الأشعري.

ثم العلامة محمد بن عبد الكبير الكتاني وآل الكتاني، والبدر الحسني، والدجوي، والتيجاني، والغماري، وصالح الجعفري، ومحمد زكي الدين إبراهيم، وعبد الوهاب عبد اللطيف، ومحمد بن علوي المالكي، وعبد الفتاح أبو غدة، ومحمد عوامة، وأحمد معبد عبد الكريم، وأحمد عمر هاشم، ونور الدين عتر، وأسامة السيد الأزهري، كلهم على معتقد الإمام الأشعري.

وغيرهم خلائق لا يُحصون من علماء الأمة وكبار محدثيها مما لا يحيط بأعدادهم كتاب كلهم على معتقد الإمام الأشعري.

ثم إليك ملمح لطيف عن مدى اتصال علماء الكلام من السادة الأشاعرة بالتأليف في علوم الحديث الشريف ومتعلقاته:

فالجويني كان إمامًا كبيرًا، وهو إمام في الأصول والفروع بلا منازعة، ومع ذلك ينتقصه ابن تيمية وبعض من تابعه بأنه لم يكن يعرف الحديث، وقد قال عنه أبو إسحاق الصيريفيني الحنبلي في ترجمته: سَمِعَ الْكَثِيرَ فِي صِبَاهُ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ: أَبِي حَسَّانٍ، وَأَبِي سَعْدِ النَّصْرَوِيِّ، وَأَبِي سَعْدِ ابْنِ عَلِّيكٍ، وَمَنْصُورِ بْنِ رَامِشٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَكِّي، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ، وَجُمِعَ لَهُ كِتَابُ «الأَرْبَعِينَ»، وَسَمِعْنَاهُ مِنْهُ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ[1].

وكتب الإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي المتوفى ٥٣٧هـ صاحب كتاب العقائد المشهور، كتابًا سماه: «النجاح في شرح كتاب أخبار الصحاح» ذكر في أوله

(١) «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» (صـ ٣٦١).

أسانيده عن خمسين طريقًا إلى المصنف.

وكان للعلامة المتكلم سعد الدين التفتازاني المتوفى ٧٩٣هـ «شرح الأربعين النووية» وهو مطبوع، وله: «التنوير في شرح تلخيص الجامع الكبير للإمام محمد بن حسن الشيباني».

وكتب العلامة المتكلم محمد بن أحمد الخضري شمس الدين الكاشي المتوفى ٩٢٩هـ: «أربعون حديثًا».

وللإمام إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني صاحب نظم: «جوهرة التوحيد»: حاشية في مصطلح الحديث على ابن حجر بعنوان: «قضاء الوطر من نزهه النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».

وللإمام المتكلم شيخ الأزهر محمد بن علي بن منصور الشنواني الشافعيّ «حاشية على مختصر البخاري لابن أبي جمرة».

وكتب شيخ الإسلام العلامة المتكلم الورع عبد الحليم محمود: «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي»، وله: «الرسول ﷺ لمحات من حياته وأنوار من هديه»، وله: «سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث»، وله: «الرسول ﷺ وسنته الشريفة»، وله: «الإسراء والمعراج» وغيرها.

وكتب شيخنا العلامة المتكلم الدكتور طه الدسوقي حبيشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى- وكان رئيسًا لقسم العقيدة والفلسفة بأصول الدين- عدة مؤلفات في الدفاع عن السنة الشريفة، منها:

كتاب: «حياته ﷺ شبهات وردود».

وكتاب: «الدفاع عن السنة».

وكتاب: «السنة في مواجهة أعدائها».

وكتاب: «ضلالات منكري السنة»، وغيرها من مؤلفاته.

وهذا وغيره ينبئك عن مدى تعلق علماء الكلام بالحديث الشريف وعلومه، ولم يكن علماء الأشاعرة يومًا جهلة بعلم الحديث، بل كانوا أئمة فيه، ولهم فيه الرواية والأسانيد.

ولهم المؤلفات في علومه المتعددة والدفاع عن حياضه، مما ينبئك عن مدى مغالطات الوهابية في اتهام السادة الأشاعرة بالبعد عن الحديث الشريف وفيهم من سَمَّيْنَا لك من الكبار، والله تعالى أعلى وأعلم.



المبحث الواحد والثلاثين

الإمام الرازي بين العلماء والوهابية

نظرة الوهابية إلى أئمة الأشاعرة نظرة ازدراء واحتقار، وهذه النظرة مبنيَّة على أصلهم الفاسد وهو بغض أهل البدع، وكان من أكثر من طعنوا فيه ورموه بثالثة الأثافي هو الإمام فخر الدين الرازي.

فلهم في الإمام فخر الدين الرازي نظرة سيئة جدًّا، ولا شك أن هذه النظرة قد استمدوها من ابن تيمية، فالإمام الرازي كان ينقد كلام المجسمة في زمنه ويرد عليهم، فلما جاء ابن تيمية من بعده وجد أن كل ما يرد به الرازي على المجسمة هو في الحقيقة ردٌّ على ما يقوله ابن تيمية أيضًا، وإن كان ابن تيمية قد جاء بعده، لأن ابن تيمية قد ردد مقالات كثير من المجسمة من قبله، وقد بيَّنَّا موقف ابن تيمية من إثبات الجسم، والحد، وغير ذلك في كتابنا عنه.

وذلك ينبئك عن سبب نفسية ابن تيمية من الإمام فخر الدين الرازي، فرماه ابن تيمية بكل سوء وقبح، وصار على منواله الوهابية من بعده.

وسوف نذكر لك موقف العلماء من الإمام الرازي لترى قدره ومنزلته عند أئمة العلم قبل ابن تيمية وبعده:

قال عنه ياقوت الحموي المتوفى ٦٢٦هـ: «الفقيه، الحكيم، الأديب، المتكلم، المفسر، العلّامة، فريد دهره، ونسيج وحده... كانوا يقصدونه من أطراف البلاد على اختلاف مقاصدهم في العلوم وتفنّنهم، فكان كلّ منهم يجد عنده النهاية فيما يرومه منه... ورجع بسببه خلق كثير من الكرامية وغيرهم إلى مذهب السنّة»[1].

---

(١) «معجم الأدباء» (٦/ ٢٥٨٥).

وقال ابن المستوفي المتوفى ٦٣٧هـ: «وقد اشتغل على فخر الدين هذا مئات الطلبة في التفسير، والفقه، والكلام، والأصول، والطب، وغيرها من العلوم التي برز بها، وكان يُعَدُّ فريد عصره، ومتكلم زمانه»[١].

وينقل الحافظ الذهبي عن الإمام أبي شامة المقدسي قوله فيه: «وقد رأيتُ جماعة من أصحابه قدِموا علينا دمشق، وكُلُّهُمْ كَانَ يعظّمه تعظيمًا كبيرًا، ولا ينبغي أن يُسمع فيمن ثبتت فضيلتُه كلامٌ يستبشع، لعلّةٍ مِن صاحبِ غرضٍ مِن حسدٍ، أو مخالفة في مذهبٍ أو عقيدةٍ»[٢].

وقال عنه الإمام ابن قاضي شهبة: «الْعَلامَة سُلْطَان الْمُتَكَلّمين فِي زَمَانه... الْمُفَسّر، الْمُتَكَلّم، إِمَام وقته فِي الْعُلُوم الْعَقْلِيَّة، وَأحد الْأَئِمَّة فِي عُلُوم الشَّرِيعَة، صَاحب المصنفات الْمَشْهُورَة والفضائل الغزيرة»[٣].

وهذا وغيره يدلك على مكانته وتضلعه من علوم الشريعة، وأنه بحقٍ إمام أهل السنة وناصرها في زمانه.

حتى عدَّه جماعة بأنه مجدد المئة السادسة، وبعضهم قال: بل الحافظ عبد الغني.

فاستنكر ذلك الإمام الصلاح الصفدي فقال: «مع وجود الإمام فخر الدين الرازي على رأس الست مئة ما يُذكر الحافظ عبد الغني؛ لأن الحافظ عبد الغني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما ينخرط في سلك ابن سريج، وأبي حامد الاسفراييني، والغزالي، وفخر الدين الرازي من نمطهم»[٤].

وهذا وغيره يبصرك بمكانة الإمام فخر الدين الرازي، مع لزوم الترضي عنه، وحفظ مقامه، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) «تاريخ إربل» (٢/ ٥٣٨).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٣/ ١٣٧).

(٣) «طبقات الشافعية» (٢/ ٦٥).

(٤) «الوافي بالوفيات» (١/ ١٧١).

المبحث الثاني والثلاثين

شيخ الإسلام النووي وتقريره منهج الأشاعرة

يدَّعي الوهابية أن الإمام النووي ليس من الأشاعرة قط، وبعضهم يقول: "إنه وافق الأشعرية في بعض المسائل فقط؛ لكنه على منهج السلف، ويقصدون سلفهم من المجسمة!".

والذي يقول بهذا القول يهرف بما لا يعرف، ويخوض فيما لا يدرك، وهو قول لا رصيدَ له، ولا دليلَ يؤيِّدُه، ولا شاهدَ يُعَضِّدُه، بل لا زمامَ له ولا خطام، والاعتماد عليه وحكايته يُعَدُّ أمرًا فاسد الاعتبار، ولكننا نريد أن نكشف لهؤلاء سوء فهمهم ومدى جهلهم حين أنكروا ضوء الشمس في رابعة النهار.

فالإمام النووي لا يختلف اثنان من العقلاء على كونه إمام فقيه شافعي في الفروع، أشعري في العقيدة، قائل بما قال به جماهير أئمة المسلمين، ومن طالع «شرح صحيح مسلم» وغيره من كتبه عرَف ذلك.

ولكنني أزيدك تبصرة حين ترى الإمام النووي يجزم بأن السادة الأشاعرة وأئمتهم هم من نصروا مذهب الحديث والسنة، فقال عند ترجمة الإمام الاسفراييني: «وكان الأستاذ أحد الثلاثة الذين اجتمعوا في عصر واحد على نصر مذهب الحديث والسنة في المسائل الكلامية، القائمين بنصرة مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، وهم: الأستاذ أبو إسحاق الاسفراييني، والقاضي أبو بكر الباقلاني، والإمام أبو بكر ابن فورك، وكان الصاحب بن عبَّاد يثني عليهم الثناء الحسن»[1].

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٧٠).

فتأمل عبارة شيخ الإسلام النووي، وهو يصف الاسفراييني بأنه أحد الثلاثة الذين اجتمعوا في عصر واحد على نصرة مذهب الحديث والسنة في المسائل الكلامية، ومعه الباقلاني وابن فورك، ويصفهم بالقائمين بنصرة مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، فهل هناك عين للوهابية أن ينكروا أشعرية الإمام النووي بعد هذا النص؟

وقد تولى مدرسة الحديث الأشرفية بعد شيخه أبي شامة المقدسي، وكان شرط واقفها ألَّا يتولاها إلَّا أشعري.

حتى قال الحافظ الذهبي: «وكان مذهبه فِي الصّفات السّمعية السّكوت وإمرارها كما جاءت، وربّما تأوّل قليلًا في شرح مسلم، رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى، [والنووي رجل أشعري العقيدة معروف بذلك، يبدع من خالفه، ويبالغ في التغليظ عليه]»[1].

وصرَّح الإمام السبكي بأشعرية الإمام النووي أثناء حديثه عن مسألة الإيمان فقال ما نصه: «وَعَلِيهِ أيضًا من محدِّثي الأشاعرة وفقهائهم النَّوَوِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ سيد الْمُتَأَخرين»[2].

وقال في موطن آخر عندما حذف بعض المجسمة كلام الإمام النووي في الصفات من بعض النُّسخ: «وَقد وصل حَال بعض المجسمة فِي زَمَاننَا إِلَى أَن كتب «شرح صَحِيح مُسلم» للشَّيْخ محيي الدّين النَّوَوِيّ، وَحذف من كَلَام النَّوَوِيّ مَا تكلم بِهِ عَلَى أَحَادِيث الصِّفَات، فَإِن النَّوَوِيّ أشعري العقيدة، فَلم تحمل قوى هَذَا الْكَاتِب أَن يكْتب الْكتاب عَلَى الْوَضع الَّذِي صنفه مُصَنفه، وَهَذَا عِنْدِي من كَبَائِر الذُّنُوب فَإِنَّهُ تَحْرِيف للشريعة وَفتح بَاب لَا يُؤمن مَعَه بكتب النَّاس وَمَا فِي أَيْدِيهم من المصنفات، فقبح الله

---

(١) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٢٤)، بتحقيق بشار عواد معروف، وما بين المعكوفتين ساقط من بعض النسخ المطبوعة، وقيل: إنها على حاشية الكتاب من كلام الإمام السبكي وليس النووي، والله أعلم.

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (١/ ١٣٢).

فَاعله وأخزاه»[١].

وهذا وغيره ينبئك عن مدى تطاول الوهابية على أئمة العلم، حتى كتبوا كتبًا ينتقدون فيها عقيدة الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

فكتب مشهور حسن آل سلمان عن الإمام النووي: «الدلائل الوفية في تحقيق عقيدة النووي أسلفية أم خلفية؟»، وقد قال عنه: «بقي النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ متأثرًا في بعض الأمور، ووقع في كلامه بعض التأويل غير المرضيّ»[٢].

وقد سلك القوم هذا المسلك مع الإمام النووي من قديم، وحاولوا إخفاء أشعريته بالتطاول على مؤلفاته وحذف ما لا يعجبهم من كتبه.

وهذا وغيره يكشف لك عن أشعرية الإمام النووي من خلال ثنائه على أئمة الأشاعرة، وأنه كان على منهجهم ويدين بأقوالهم، وبأشعريته أقر العلماء كافة، ومن تأمل كتبه عرف ذلك وأدركه لا محالة، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ١٩).

(٢) «الدلائل الوفية في تحقيق عقيدة النووي أسلفية أم خلفية؟» (صـ٢١)، طبعة الدار الأثرية عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

المبحث الثالث والثلاثين

الحافظ ابن كثير وموافقته للسادة الأشاعرة

يزعم كثير من الوهابية أن الحافظ ابن كثير يخالف مذهب الأشاعرة، وهذا الوهم حاصل عندهم لعلة تعظيمه وثنائه لابن تيمية، ولأنه كان تلميذًا له، وليس هذا دليلًا على مخالفته للسادة الأشاعرة، وإنْ كنا نقر أن ابن كثير ممن يحسنون الظن به ويدافعون عنه بقوة، حتى قال الحافظ ابن حجر: «وَأخذ عَن ابْن تَيْمِية، فَفُتِنَ بحبه، وامتُحِنَ لسببه»[1].

إلَّا أنه لم يكن موافقًا له فيما خالف فيه ابن تيمية جماهير علماء الأمة، وحسبنا ما أورده في كتبه مناصرًا للسادة الأشاعرة، وخذ على سبيل المثال:

١ - ترجمته للإمام الأشعري:

فقد عدَّ الحافظ ابن كثير الإمام الأشعري في «طبقات الشافعيين»، ويحيل في ترجمته إلى كتاب الحافظ ابن عساكر، فيقول: «وقد أطنب الحافظ الكبير أبو القاسم ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة الأشعري، وبالغ وأفاد، فجمع مجلدًا في ذلك، وذكر من ينسب إلى مذهبه من العلماء من بعده، فذكر عامتهم من الشافعية، وهذا هو الذي حملني على ذكره في «طبقات الشافعية»، ليُعرف زمانه وفضله ومحله، والله يرحمه آمين»[2].

ويروي الحافظ ابن كثير إسناده إلى الإمام الأشعري من طريق شيخه الحافظ المزي

---

(١) «الدرر الكامنة» (١/ ٤٤٥).

(٢) «طبقات الشافعيين» (صـ ٢١٢).

بسنده والذي فيه: «ذُكِرَ مَا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ إِمَامِنَا أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الأَشْعَرِيِّ»(١).

ولا شك أن قوله: «حديث إمامنا أبي الحسن» دليل على تعظيمه وتوقيره للرجل ومذهبه، بخلاف ما عليه مجسمة الحنابلة من نظرة سيئة إلى هذا الإمام الجليل، ويثبت الحافظ ابن كثير خطأ الحنابلة في تهجمهم على الأشاعرة، فيورد انتقاد الإمام ابن الجوزي على الإمام الأشعري، ثم يقول: «جرت عادة الحنابلة، يتكلمون في الأشعريَّة قديمًا وحديثًا»(٢).

ومن عبارات ابن كثير في كتبه عن الإمام الأشعري: «وقد حكاه الشيخ أبو الحسن الأشعري إجماعًا عن أهل السنة والجماعة»، وقال: «وهذا من كلام الأشعري، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مما ينبغي أن يكتب بماء الذهب»، وقال: «ونقله الأشعري عن أهل السنة والجماعة»، ونحو ذلك من العبارات التي تدلل على تعظيمه وإجلاله له، وأن يقرَّ بأن الأشعري إنما يحكي في أقواله مذهب من سبق من أئمة السنة، لا كما يزعم الوهابية.

٢ - الحافظ ابن كثير مفوض على مذهب السادة الأشاعرة:

فقد قال في تفسير الاستواء: «وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ فَلِلنَّاسِ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَقَالَاتٌ كَثِيرَةٌ جِدًّا، لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهَا، وَإِنَّمَا يُسلك فِي هَذَا الْمَقَامِ مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ: مَالِكٌ، وَالأَوْزَاعِيُّ، والثوري، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ وَغَيْرُهُمْ، مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَهُوَ إِمْرَارُهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَشْبِيهٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَالظَّاهِرُ الْمُتَبَادَرُ إِلَى أَذْهَانِ

(١) «طبقات الشافعيين» (١/ ٢١٢).

(٢) «البداية والنهاية» (١٥/ ١٥٢)، وابن الجوزي مع نقده للأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يوافق مذهب المجسمة من الحنابلة وكتبه طافحة بالرد عليهم، ومن طالع تفسيره في آيات الصفات عرف ذلك.

الْمُشَبِّهِينَ مَنْفِيٌّ عَنِ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ، و ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى:١١] بَلِ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ الْأَئِمَّةُ- مِنْهُمْ نُعَيْم بْنُ حَمَّادٍ الْخُزَاعِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ-: «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ»، وَلَيْسَ فِيمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولَهُ تَشْبِيهٌ، فَمَنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ تَعَالَى مَا وَرَدَتْ بِهِ الْآيَاتُ الصَّرِيحَةُ وَالْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَنَفَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى النَّقَائِصَ، فَقَدْ سَلَكَ سَبِيلَ الْهُدَى»[1].

وتأمل تلك العبارة التي لا يعيها الوهابية، فإنه هنا يصرح بالتفويض على قاعدة السادة الأشاعرة والماتريدية لا على مذهب ابن تيمية، فإنه قال: «وَالظَّاهِرُ الْمُتَبَادَرُ إِلَى أَذْهَانِ الْمُشَبِّهِينَ مَنْفِيٌّ عَنِ اللَّهِ».

وابن تيمية والوهابية يقولون: نثبتها على ظواهرها الحقيقية، فالله عندهم له يد حقيقية، وعين حقيقية، واستواء على جهة الاستقرار والقعود على العرش... والحافظ ابن كثير يقول عن هذا الظاهر: «منفيٌّ عن الله»، فأين هذا من ذاك؟!

بل يدلل على هذا نقله عن الجويني مذهبه في التفويض بقوله: «ترك التعرض لمعناها»، ويمضي قول الجويني دون أدنى غضاضة، ومثله عند ترجمة الإمام الرازي.

وقال مثنيًا على طريقة الأشعري في تفويض الصفات: «أما طريقة الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري في الصفات بعد أن رجع عن الاعتزال، بل وبعد أن قدم بغداد، وأخذ عن أصحاب الحديث كزكريا الساجي وغيره، فإنها من أصح الطرق وللمذهب، فإنه يثبت الصفات العقلية والخبرية، ولا ينكر منها شيئًا، ولا يكيف منها شيئًا، وهذه طريقة السلف والأئمة من أهل السنة والجماعة، حشرنا الله في زمرتهم،

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٤٢٦)، ط دار طيبة.

وأماتنا على اتباعهم ومحبتهم، إنه سميع الدعاء جواد كريم»[١].

ومن المعلوم أن عقيدة الأشاعرة في مسلك التفويض: أننا نؤمن بكل ما جاء، ونكِلُ علمه إلى الله تعالى، وعلى هذا عاش أئمة السلف ودانوا به، ومن خرج عن طريقتهم فقد خرج عن السلف والأئمة.

٣ - تأويلاته في كتبه:

أما تأويلاته في مسألة الصفات فدليل آخر، وهي كثيرة لمن تتبعها، والوهابية يعتبرون التأويل منهج المبتدعة.

فقد ثبت عن الحافظ ابن كثير أنه أوَّل الساق راويًا ذلك عن ابن عباس وغيره كما في «تفسيره»، وأوَّل قربه تعالى بقرب ملائكته، وأوَّل قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القَصَصِ: ٨٨] فقال: إلَّا الله»[٢].

ولم يقل: ساق حقيقية، ولم يقل: قرب حقيقي، ولم يقل: وجه حقيقي، كما قال ابن تيمية والوهابية من بعده، بل يورد تأويل الإمام أحمد للمجيء ويوافق البيهقي على قبوله وتصحيحه، وغيرها كثير من تأويلاته التي أوَّلها وأقرَّ بها.

٤ - إقرار الحافظ ابن كثير بانه أشعري:

فقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد ابن أبي بكر ابن أَيُّوب ابن قيم الجوزية، فقال: «وَمن نوادره: أنه وَقع بَينه وَبَين عماد الدّين ابْن كثير مُنَازعَة فِي تدريس النَّاس، فَقَالَ لَهُ ابْن كثير: أَنْت تكرههني لأنني أشعري، فَقَالَ لَهُ: لَو كَانَ من رَأسك إِلَى قدمك شعر مَا صدقك النَّاس فِي قَوْلك: إِنَّك أشعري، وشيخك ابن تيمية»[٣].

---

(١) «طبقات الشافعيين» لابن كثير (صـ٤٢٧).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٨/ ١٩٩)، (٧/٣٩٨)، (٢/ ٤٨٣).

(٣) «الدرر الكامنة» (١/ ٦٥).

وهذا النص واضح في إثبات أشعريته، فليس الموطن هنا موطن مزاح بين ابن ابن القيم وابن كثير، بل هو منازعة على كرسيِّ التدريس، فتنبَّه لهذا.

فيصرح ابن كثير لابن ابن القيم: أنت تكرهني لأنني أشعري، فلا يقبلها ابن القيم بحجة أنه يعظم ابن تيمية ويثني عليه! وهذا من ابن ابن القيم عجيب!

وهذا وغيره يدلك على أن اعتقاد الحافظ ابن كثير يوافق مذهب السادة الأشاعرة في تفويض الصفات، بل ثبت عنه تأويل بعضها جريًا على ما عليه السلف، وأنه قد صرَّح بأشعريته كما مرّ، والله تعالى أعلى وأعلم.



المبحث الرابع والثلاثين

الحافظ ابن حجر وتقريره مذهب السادة الأشاعرة

الحافظ ابن حجر إمام مشهور بأشعريته، ولكن الوهابية لا يرضون له هذه النسبة، إذ كيف بالحافظ الكبير وأمير المؤمنين في الحديث أن يكون تابعًا للأشاعرة الذين هم في نظر الوهابية مبتدعة وضُلَّال؟!

والحقيقة الصادمة أن الحافظ ابن حجر أشعريٌّ قولًا واحدًا لا يحتمل الجدال، وكلامه في العقائد والتصوف في تخطئة ابن تيمية في شرحه لصحيح الإمام البخاري في مسألة قدم العالم، وأحاديث الصفات، والتوسل، وشد الرحل، وأمثالها مما لا ينكره إلَّا جاهل بالعلم غافل.

فهل قرأ الوهابية عبارة الحافظ عن ابن تيمية في مسألة شد الرحال: «وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية»[1].

وقال عن قول ابن تيمية بحوادث لا أول لها: «وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية»[2].

وقال عنه الحافظ: «وَكَانَ لتعصبه لمَذْهَب الحَنَابِلَة يَقع فِي الأشاعرة، حَتَّى إنه سبّ الْغَزالِيّ فَقَامَ عَلَيْهِ قوم كَادُوا يقتلونه»[3].

وجميع ذلك يدلل على موافقته لمذهب السادة الأشاعرة، بل لا أبالغ إن قلت: إن

(١) «فتح الباري» (٣/ ٦٦).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٤١٠).

(٣) «الدرر الكامنة» (١/ ١٧٩).

الحافظ ابن حجر كان أحد أئمة عصره القائمين بنصرة مذهب الإمام الأشعري.

وإلا فقولوا لي: إذا كان الحافظ ابن حجر لا يرى أن مذهب الأشاعرة ليس هو مذهب السلف فلمَ يحكي التفويض والتأويل عن أهل السنة في كتبه؟! ولمَ يقرر مذهب الأشاعرة في سائر مسائل العلم؟!

ثم إنَّ أسانيده متصلة بالفخر الرازي والغزالي وأئمة الأشاعرة كافة إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري؛ حتى يروي الحافظ السخاوي أسانيد شيخه ابن حجر في علم الأصول إلى الإمام الباقلاني ثم يقول: «وهو عن قامع المعتزلة وغيرها، وشيخ أهل السنة أبي الحسن الأشعري»[١].

وقال في «الفتح» عند حديث سؤال أهل اليمن: «واستنبط بعضهم من سؤال الأشعريين عن هذه القصة أن الكلام في أصول الدين وحدوث العلم مستمران في ذريتهم، حتى ظهر ذلك منهم في أبي الحسن الأشعري. أشار إلى ذلك ابن عساكر»[٢].

وقد أورد الحافظ السخاوي عن مادحه شمس الدين النواجي أنه كان يقول عن الحافظ ابن حجر مادحًا له:

وحاز جمالًا في رُبا العلم قد نشَا   عزيزًا بعليا مصرَ أصبحَ سيِّدَا
تَسَرْبَلَ بالتَّقوى وتُوِّج بالعُلا   وصارَ شعارُ الأشعريِّ له رِدَا[٣]

فهذا ما يقرره معاصره ومادحه الشمس النواجي، ويذكره تلميذه الحافظ السخاوي، فالذين يقولون: إن ابن حجر ليس أشعريًا لا يعرفون من هو الحافظ ابن حجر أصلًا!

---

(١) «الجواهر والدرر» (١/ ١٣٦).

(٢) «فتح الباري» (٦/ ٢٩٠).

(٣) «الجواهر والدرر» (١/ ٥٢٥).

وكان عليهم أن يقروا بخلاف هذا الكلام العبثي، ولكنهم لا يجدون شيئًا يتحججون به، ولا وجه لهم يقفون به بين أئمة العلم وحفاظ السنن.

والذي أريد أن أقرره هنا: إن الحافظ ابن حجر كان يحسن الظن بابن تيمية ولا يخوض فيه؛ لأنه كان يعتقد أن ابن تيمية قد تاب عن عقيدته التجسيمية، وأنه رجع وأناب، وقد حكى الحافظ ذلك عنه في «الدرر الكامنة» وأن ابن تيمية قال: «أَنا أشعري، وأَن الْقُرْآن معنى قَائِم بِذَات الله، وَهُوَ صفة من صِفَات ذَاته الْقَدِيمَة، وَهُوَ غير مَخْلُوق، وَلَيْسَ بِحرف وَلَا صَوت، وَأَن قَوْله: ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ لَيْسَ على ظَاهره، وَلَا أعلم كُنْهَ الْمُرَاد بِهِ؛ بل لَا يُعلمهُ إِلَّا الله، وَالْقَوْل فِي النُّزُول كالقول فِي الاسْتوَاء.

وَكتبه أَحْمد ابن تَيْمِية، ثمَّ أشْهَدوا عَلَيْهِ أنه تَابَ مِمَّا يُنَافِي ذَلِك مُخْتَارًا»[1].

وهذا سر إحسان الظن بابن تيمية عند الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، ولا شك أن الوهابية لا يقبلون قصة الرجوع، ويكذبون الحافظ ابن حجر وغيره كعادتهم في التلبيس والتضليل.

ويذكرون تقريظ الحافظ ابن حجر على كتاب «الرد الوافر» دون تأمل بعض العبارات الواردة عن ابن حجر مثل قوله: «فَالْوَاجِب على من يلتبس بِالْعلمِ وَكَانَ لَهُ عقل أَن يتَأَمَّل كَلَام الرجل من تصانيفه الْمَشْهُورَة أَو من السّنة من يوثق بِهِ من أهل النَّقْل فيفرد من ذَلِك مَا يُنكر؛ فليحذر مِنْهُ قصد النصح ويثني عَلَيْهِ بفضائله فِيمَا أصَاب من ذَلِك».

ونحن نقول بمقولة ابن حجر: «فيفرد من ذَلِك مَا يُنكر، فليُحذر مِنْهُ قصد

(١) «الدرر الكامنة» (١/ ١٧٢)

النصح، ويثنى عَلَيْهِ بفضائله فِيمَا أصَاب من ذَلِك».

وهذا الذي نقوله ونرضاه، فلا تجعلوا مخالفات ابن تيمية عقيدة، فاقبلوا ما وافق فيها أئمة العلم، وما خالف فيه جماهير الأمة فليُجزم بتجاوزه وعدم تصويبه، والله أسأل أن يبصرنا ويبصرهم بكلام الأئمة، وأن يردنا ويردهم إلى الحق آمين، والله تعالى أعلى وأعلم.



المبحث الخامس والثلاثين

المجددون كلهم أشاعرة

ذكر العلماء أسماء المجددين في الإسلام، ولم يذكروا أن أحدًا من مجسمة الحنابلة معدودٌ فيهم، ولو سلَّمنا بأن ابن تيمية عالم وإمام، إلَّا أنا لا نسلم بأنه مجدِّدٌ، ولا يصدق عليه ذلك؛ لعدم سلامه منهجه العلمي، ولكثرة مخالفاته لعقائد السلف والأئمة من قبله، ولذا لم ينسبه أحد من الأئمة إلى ذلك، ولم يُقَدِّمه أحد على إمامٍ أشعريٍّ قط.

أما ابن عبد الوهاب فإن كلمة شيخ كبيرة عليه، وليس هو بالعالم، ولا بالإمام، ولا بالمجدد، فكل هذه ألقاب لا يستحقها ابن عبد الوهاب بشهادة أكبر معاصريه، بل بشهادة أبيه وأخيه وشيوخه، أما وصف الوهابية له بذلك فهو خاصٌّ بهم وبوجهة نظرهم، وما زعموه بأنه مجدد لدعوة التوحيد، فقد أشرنا إلى أنه لم يدع إلى التوحيد؛ بل دعا إلى تكفير الخلق واستباحة دمائهم وأموالهم بدعوى التوحيد، وبذلك فقد أحدث فسادًا عظيمًا سيجازيه الله تعالى عليه يوم القيامة.

إنَّ المجددين الذين عناهم النبي ﷺ بقوله: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»[1].

ليسوا إلَّا السادة الأشاعرة، فهم عيون الأمة وأعلامها، وقد اتفقت الأمة على

---

(١) رواه أبو داود في «سننه» (٤/١٠٩) برقم (٤٢٩١)، والحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٤/٥٦٧) برقم (٨٥٩٢)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (١/٢٠٣)، وقال: وسنده صحيح ورجاله كلهم ثقات، وقال ابن حجر: قوي لثقة رجاله، والعراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/١٨) وقال: سنده صحيح.

ذلك قبل ابن تيمية وبعده.

فقد استقر العلماء على أن سيدنا عمر بن عبد العزيز هو مجدد المئة الأولى، ومجدد المئة الثانية هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ومجدد المئة الثالثة على قولين مشهورين: إما الفقيه الكبير الإمام ابن سريج، أو المتكلم النحرير الإمام الأشعري.

حتى قال الحافظ ابن عساكر الدمشقي المتوفى ٥٧١هـ: «وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ أَصْوبُ؛ لأَنَّ قِيَامَهُ بِنُصْرَةِ السُّنَّةِ إِلَى تَجْدِيدِ الدِّينِ أَقْرَبُ، فَهُوَ الَّذِي انتدب للرَّدّ على الْمُعْتَزلَة وَسَائِر أصنَاف المبتدعة المضللة، وحالته فِي ذَلِك مشتهرة، وَكتبه فِي الرَّد عَلَيْهِم منتشرة»[1].

وقد توارد عمل الأئمة قاطبة على أن المجددين جميعًا هم من السادة الأشاعرة، وليس فيهم من يخالف منهج الأشاعرة في العقيدة، ولا يخرج عن أقوال الأئمة الأربعة في أحكام الشريعة.

قال الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح المتوفى ٦٤٣هـ: «كَانَ على رَأس المئة الأولى عمر بن عبد الْعَزِيز، وَفِي الثَّانِيَة: الشَّافِعِي، قَالَ هَذَا الْقَائِل: وَفِي رَأس الثَّالِثَة أَبُو الْعَبَّاس ابْن سُرَيج، وَفِي رَأس الرَّابِعَة أَبُو حَامِد الاسْفِرَايِينِيّ»[2].

والاسفرايين أحد أساطين المتكلمة من السادة الأشعرية، وشهرته تغني عن التعريف به.

وقال شيخ الإسلام النووي المتوفى ٦٧٦هـ: «وفي الرابعة قيل: أبو سهل الصعلوكي، وقيل: القاضي ابن الباقلاني، وقيل: أبو حامد الاسفراييني، وفي الخامسة:

---

(١) «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (صـ٥٣، ٥٤).

(٢) «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح (١/ ٣٧٥).

الإمام أبو حامد الغزالي، رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[١].

وها هو شيخ الإسلام النووي يصف أبا حامد الغزالي بعد الباقلاني والاسفراييني، وثلاثتهم من كبار علماء الأشاعرة.

وقال الإمام زكريا بن محمد بن محمود القزويني المتوفى ٦٨٢هـ: «فكان على رأس المئة الأولى: عمر بن عبد العزيز، وعلى الثانية: محمد بن إدريس الشافعي، وعلى رأس المئة الثالثة: أبو العباس أحمد بن سريج، وعلى رأس المئة الرابعة: القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، وعلى رأس الخامسة: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، وعلى رأس المئة السادسة: أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي»[٢].

وهنا لا يزال ذكر الاسفراييني والباقلاني والغزالي ويضاف إليهم في هذا النص إمام المتكلمين وسيدهم الإمام الرازي، وكلهم أشاعرة.

ويذكر الحافظ الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ ما قرره العلماء من قبله إلى القرن الثالث، ثم قال: «وَقَدْ كَانَ عَلَى رَأس الأَربع مئَة: الشَّيْخُ أَبُو حَامِدِ الاسْفَرَايِينِيّ، وَعَلَى رَأْسِ الْخمس مئَة: أَبُو حَامِدِ الغزَالِيّ، وَعَلَى رَأْس السّتّ مئَة: الحَافِظُ عَبْدُ الغنِيّ، وَعَلَى رَأْس السَّبعِ مئَة: شَيْخنَا أَبُو الفَتْحِ ابْنُ دَقيق العِيْد[٣].

والحافظ الذهبي مع كونه من تلامذة ابن تيمية إلا أنه لا يزال يسير على المنهج الصحيح في ذكر المجددين فيذكر الاسفراييني ثم الغزالي، ثم الحافظ عبد الغني المقدسي وشيخ الإسلام ابن دقيق العيد، وكلهم على منهج السادة الأشاعرة، إلا أن

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢/ ١٨).

(٢) «آثار البلاد وأخبار العباد» للقزويني (صـ٣٧٧).

(٣) «سير أعلام النبلاء» / ترجمة ابن سريج (١١/ ١٢٤).

الحافظ عبد الغني مفوضٌ على مذهب علماء الحديث وليس متكلمًا[١].

ويتفق الإمام الصلاح الصفدي المتوفى ٧٦٤هـ- وهو أحد تلامذة ابن تيمية أيضًا- على ما نص عليه الذهبي من المجددين إلَّا في الحافظ عبد الغني المقدسي، فيعلق على الحافظ الذهبي بعدم ذكره الإمام الرازي فيقول: «مَعَ وجود الإِمَام فَخر الدّين الرَّازِيّ على رَأس السّت مئة مَا يُذكر الْحَافِظ عبد الْغَنِيّ؛ لِأَن الْحَافِظ عبد الْغَنِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا ينخرط فِي سلك ابْن سُرَيج وَأبي حَامِد الاسفراييني وَالْغَزالِيّ، وفخر الدّين الرَّازِيّ من نمطهم»[٢].

قلت: وقد نقل الإمام السبكي عن شيخه الذهبي أنه عدَّ الحافظ عبد الغني في المحدِّثين، وعدَّ الإمام الرازي في المتكلِّمين؛ لأنه كان يرى تعدد المجددين، ونص الإمام السبكي: «وَكَانَ شَيخنَا الذهبي يَقُول: الذي أعتقده في حَدِيث: «يبْعَث الله من يجدد» أَن «مَنْ» للْجمع لَا للمفرد، وَيَقُول مثلًا: على رَأس الثلاث مئة ابْن سُرَيج في الْفِقْه، والأشعري في أصُول الدّين، والنسائي في الحَدِيث، وعَلى الست مئة مثلًا: الْحَافِظ عبد الْغني في الحَدِيث، وَالْإِمَام فَخر الدّين في الْكَلَام وَنَحْو هَذَا»[٣].

ثم وافق الجميع الإمام الصالح أبو محمد عفيف الدين اليافعي المتوفى ٧٦٨هـ فقال: «على رأس المئة الأولى: عمر بن عبد العزيز، وعلى رأس المئة الثانية: محمد بن

---

(١) والحافظ عبد الغني يسير في إثبات النصوص على منهج المحدثين، ولكنه يثبتها على حقيقة لفظها الذي جاءنا ولا يتعرض لمعناها على عادة السلف، حتى إنه يثبت النزول كما جاء ولا يتأوله، ثم يقول: «ومن قال يخلو العرش عند النزول أو لا يخلو فقد أتى بقول مبتدع ورأي مخترع»، وسوف نفرد لك مبحثًا خاصًّا عن الحافظ عبد الغني ليتضح لك منهجه، وترى حجم التدليس في كلام الوهابية وابن تيمية من قبل.

(٢) «الوافي بالوفيات» (٧/ ١٧١).

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» للإمام السبكي (٣/ ٢٦).

إدريس الشافعي، وعلى رأس المئة الثالثة: أبو الحسن الأشعري، وعلى رأس المئة الرابعة: القاضي أبو بكر الباقلاني، وعلى رأس المئة الخامسة: أبو حامد الغزالي، كل هؤلاء المذكورين نص عليهم الإمام الحافظ ابن عساكر وغيره من الأئمة، ونص على الأولين الإمام أحمد بن حنبل، ولم ينص على المئتين الأخريين، لأنه لم يدركها، وقد قيل: إنه كان على رأس المئة السادسة: فخر الدين الرازي، وعلى رأس المئة السابعة: تقي الدين ابن دقيق العيد، والله أعلم»[1].

وبعد أن ذكر الإمام التاج السبكي المتوفى ٧٧١هـ عمر بن عبد العزيز على رأس المئة الأولى، ثم الشافعي على رأس المئة الثانية، ثم اختلافهم في المئة الثالثة بين ابن سريج والأشعري قال: «وَأما الْمِئَة الرَّابِعَة فقد قِيلَ: إِن الشَّيْخ أَبَا حَامِد الاسفرايني هُوَ الْمَبْعُوث فِيهَا، وَقيل: بل الْأُسْتَاذ سهل ابْن أَبِي سهل الصعلوكي، وَكِلَاهُمَا من أَئِمَّة الشافعيين، وَعُظَمَاء الراسخين... وَالْخَامِس: الْغَزالِيّ، وَالسَّادِس: الإِمَام فَخر الدّين الرَّازِيّ، وَيحْتَمل أَن يكون الإِمَام الرَّافِعِيّ... وَالسَّابع: الشَّيْخ تقي الدّين ابْن دَقِيق الْعِيد».

ثم نظمهم بقوله:

وَيُقَــــال إِن الْأَشْــــعَرِيّ الثَّالِــــث ... الْمَبْعُــوث للــدّين القــويم الْأَبَــد

وَالْحــق لَــيْسَ بمنكــر هَــذَا وَلَا ... هَــذَا وعلَّهمــا امْــرَآنِ فعــدد

هَــذَا لنصــرة أصــل ديــن مُحَمَّــد ... كنظــير ذَلِــك فِي فــروع مُحَمَّــد

وضرورة الْإِسْــــلَام دَاعِيَـــة إِلَى ... هَــذَا وَذَاكَ ليهتــدي مــن يَهْتَــدِي

وَالرَّابِــع الْمَشْــهُور ســهل مُحَمَّــد ... أضـحى عَظِيمًا عِنْـد كـل موحـد

---

(١) «مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان» (٢/٢٢٨).

وَقضى أنَاس أَن أَحْمَد الاسفرايني رابعهم وَلَا تستبعد
فكلاهما فَرد الورى المَعْدُود من حزب الإمَام الشَّافِعِي مُحَمَّد
وَالخَامِس الحبر الإمَام مُحَمَّد هُوَ حجَّة الإِسْلَام دون ترد
وَابْن الخَطِيب السَّادِس المَبْعُوث إِذْ هُوَ للشريعة كَانَ أَي مؤيد
والرافعي كمثله لَوْلَا تَأَخر مَوته كالأشعري وأَحْمَد
وَالسَّابِع ابْن دَقِيق عيد فاستمع فالقوم بَين مُحَمَّد أَو أَحْمَد(١)

فانظر إلى عمل الأئمة كابرًا عن كابر، وهم يذكرون أئمة الأشاعرة دون غيرهم، حتى نظمهم الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ- مع اختلاف يسير وزيادة- في قوله الماتع:

الحمد لله العظيم المنة المانح الفضل لأهل السنَّة
ثمَّ الصَّلَاة وَالسَّلَام نلتمس على نَبِي دينه لَا ينْدرس
لقد أَتَى في خبر مشتهر رَوَاهُ كل حَافظ مُعْتَبر
بِأَنَّهُ فِي رَأس كل مئة يبْعَث رَبنَا لهذي الأمَّة
منا عَلَيْهَا عَالمًا يجدِّد دين الهدى لأنه مُجْتَهد
فكان عند المئة الأولى عمرْ خليفة العدل بإجماع وقرْ
والشافعي كان عند الثانية لما له من العلوم السارية
وابن السريج ثالثُ الأئمة والأشعري عدَّهُ من أمَّه
والباقلاني رابعٌ او سهلٌ او الاسفرايني خلافًا قد حكوا

(١) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (١/ ٢٠٣،٢٠٢).

والخامس الحبر هو الغزالي	وعَدُّه ما فيه من جدال
والسادس الفخر الإمام الرازي	والرافعي من مثله يوازي
والسابع الراقي إلى المراقي	فابن دقيق العيد باتفاقِ
والثامن الحبر وهو البُلقيني	أو حافظُ الأنام زين الدين
وهذه التاسعة المئين قد	أتت ولا يخلف ما الهادي وَعَدْ
وقد رجوتُ أني المجدد	فيها ففضل الله ليس يُجحدُ[1]

ولا يخفاك أن كل المذكورين قبل الحافظ ابن دقيق العيد كلهم أشاعرة كما هو مقرر، وكذا مَنْ جاء بعده كالبلقيني، والعراقي، ثم السيوطي، وثلاثتهم أشاعرة.

وكان مع الإمام الحافظ السيوطي الذي هو بحق مجدد القرن التاسع الهجري: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وهو أشعريٌّ أيضًا.

ثم كان مجدد القرن العاشر: العلامة الرملي، وذكر بعضهم أحمد السرهندي، وكلاهما أشعريان.

وكان في القرن الحادي عشر: الإمام عبد الله بن علوي الحداد، أو محمد بن عبد الباقي الزرقاني، أو ولي الله الدهلوي، وثلاثتهم أشاعرة.

ثم كان مجدد القرن الثاني عشر: العلامة محمد مرتضى الزبيدي، أو المفسر ابن عجيبة، وهما أشعريان[2].

---

(١) «أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض» لشهاب الدين التلمساني (٣/٥٧، ٥٨)، بتحقيق د/ مصطفى السقا، الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م، «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» لمحمد أمين الحموي الدمشقي (٣/٣٤٥،٣٤٤)، الناشر: دار صادر، بيروت.

(٢) ومن العجائب أن الوهابية يعدون ابن عبد الوهاب مجدد القرن الثاني عشر، ولا أدري ما هي =

وذكروا أن مجدد القرن الثالث عشر: العلامة حسن العطار، أو الطاهر ابن عاشور، وهما أشعريان.

وكان مجدد القرن الرابع عشر: إمام الدعاة الشيخ الشعراوي، وداعية العصر محمد الغزالي، وفقيه الأمة مولانا الشيخ علي جمعة، وثلاثتهم أشعرية.

ولو فصَّلنا الحديث عن كل واحد سمَّيناه هنا وذكرنا مآثره وفضائله، وذكرنا علومه ومعارفه، وتوسعنا في بيان أثره العلمي والديني والمجتمعي؛ لأقر كل جاحد بفضل هؤلاء الأئمة الأعلام.

ولولا ضيق المقام لأخبرتك بدورهم الديني والدعوي في شرق البلاد وغربها، وكيف أن كل واحد منهم شامة وعلامة.

وهكذا ترى أن أئمة الإسلام وحفاظه قد عددوا من جدد الله تعالى على أيديهم أمر الإسلام، وكلهم من السادة الأشاعرة، ولا ينكر ذلك إلَّا معاند أو جاهل، والله أعلم.



= علومه ومعارفه، وما أثره الديني والإصلاحي الذي يقضي له بأنه مجدد بعدما ذكرنا لك صورًا من تكفيره للمجتمعات واستباحة دماء المسلمين وأموالهم!! وأي ميزان للعقل أن يعتبر مثل هذا النموذج الصارخ بتكفير الناس والاعتداء عليهم من المجددين!!.

المبحث السادس والثلاثين

نونية القحطاني والجواب عنها

كثيرًا ما يردد الوهابية نونية القحطاني كمرجع تاريخي قديم لهم يُدين مذهب الأشاعرة، فقاموا بنسبة تلك المنظومة إلى الإمام الفقيه الحافظ محمد بن صالح بن محمد بن سعد بن نزار بن عمرو بن ثعلبة أبو عبد الله القحطاني المغافري الأندلسي الفقيه المالكي، ليكون سندًا لهم كإمام متقدم في ذمِّ الأشاعرة والطعن فيهم.

ولنا حول هذه المسألة عدة أجوبة تبين لك مدى تدليس القوم وتلاعبهم العجيب:

الأول: الإمام القحطاني المنسوب إليه تلك النونية، إمام كبير له قدمٌ راسخ في الحديث والفقه وغيرها من العلوم، قال عنه أبو عبد الله الحاكم: وكان ممن رحل من المغرب إلى المشرق فإنا اجتمعنا بهمذان سنة إحدى وأربعين فتوجه منها إلى أصبهان، وكان قد سمع في بلاده وبمصر من أصحاب يونس بن عبيد وأبي إبراهيم المزني، وبالحجاز وبالشام وبالجزيرة من أصحاب علي بن حرب، وببغداد، ورد نيسابور... وسمع الكثير، ثم خرج إلى مرو ومنها إلى أبي بكر بن جنب فبقي بها يعني: ببخارى، إلى أن تُوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بها سنة ٣٨٣هـ»[1].

فلا خلاف على إمامة هذا الرجل وفقهه، وجلالته، وهذا قيد مهم لأننا سمعنا بعض الناس يقولون: إن القحطاني رجل مجهول.

وهو غير صحيح، بل هو إمام كبير رحالة بلا نزاع كما ظهر لكل من طالع سيرته وترجمته.

---

(١) راجع: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٣/ ٢٧٢).

الثاني: هل ثبت أن هذا الإمام الجليل كتب: «نونية» أم لا؟

مع كثرة التفتيش والتنقيب عن مؤلفات هذا الإمام لم نجد مرجعًا واحدًا قديمًا ولا معاصرًا موثوقًا به يشير إلى تلك النونية على أنها من مؤلفاته، ولم نجد له من مؤلفاته إلا كتابًا واحدًا اسمه: «تاريخ الأندلس».

أما عن النونية المشهورة؛ فإننا نجزم بعدم ثبوتها عن مؤلفها، ومن ادَّعى ثبوتها فليدلل لنا بالنقل الصحيح الموثوق عن إمام من أئمة العلم المتقدمين.

والدليل على ما قلناه: أن الإمام القحطاني توفي سنة ٣٨٣هـ، وتوفي الإمام الأشعري ٣٢٤هـ، أي: كانا في زمن واحد، ولم يكن إلى زمن القحطاني مذهب اسمه الأشاعرة، ولك أن تتأمل قوله عن الأشاعرة كمذهب له تأثيره وسطوته في تلك الأبيات المتفرقة:

دَعْ أَشْعَرِيَّهُمْ وَمُعْتَزِلِيَّهُمْ ... يَتَنَاقَرُونَ تَنَاقُرَ الْغِرْبَان

يَا أَشْعَرِيَّةُ يَا أَسَافِلَةَ الْوَرَى ... يَا عُمْيُ يَا صُمٌّ بِلاَ آذَان

إِنِّي لأُبْغِضُكُمْ وَأُبْغِضُ حِزْبَكُمْ ... بُغْضًا أَقَلُّ قَلِيلِهِ أَضْغَانِي

لَمْ أَدَّخِرْ عَمَلاً لِرَبِّيَ صَالِحًا ... لَكِنْ بِإِسْخَاطِي لَكُمْ أَرْضَانِي

وهنا لا بد من عدة أسئلة مهمة تبصرك بكذب هذه الأبيات على الإمام الأشعري: من هؤلاء الأشعرية الذين يقصدهم القحطاني في زمنه؟

هل الإمام الأشعري المتفق على جلالته وإمامته، أم طبقة تلامذته المتفق- أيضًا- على جلالتهم في العلم والدين؟ وفي طبقة تلامذته أمثال: أبو علي السرخسي الشافعي شيخ عصره بخراسان، والعلامة ابن مجاهد، وأبو الحسن الباهلي، وأبو الحسن الطبري، و[illegible]

فهل هؤلاء أسافلة الورى وصم وعمي بلا آذان؟! وهل هؤلاء هم من قصدهم القحطاني؟!

ثم يقول صاحب القصيدة في أبيات له متفرقة:

وَلَقَدْ بَرَزْتُ إِلَى كِبَارِ شُيُوخِكُمْ فَصَرَفْتُ مِنْهُمْ كُلَّ مَنْ نَاوَانِي

أَحْضَرْتُكُمْ وَحَشَرْتُكُمْ وَقَصَدتُكُمْ وَكَسَرْتُكُمْ كَسْرًا بِلاَ جُبْرَان

وَلأَهْجُوَنَّ صَغِيرَكُمْ وَكَبِيرَكُمْ غَيْظًا لِمَنْ قَدْ سَبَّنِي وَهَجَانِي

وهذا كله لم يُذكر منه شيء في ترجمة الإمام القحطاني، ولا أنه كان يناظر الأشاعرة، ولا ندري من هؤلاء الذين كان يناظرهم ويكسرهم؟ هل هو الأشعري نفسه أم هؤلاء الأعلام من تلامذته؟!

فنجزم بعد هذا كله أن الإمام الذي نسبوا إليه تلك النونية ليس الإمام القحطاني المتقدم.

بل نجزم جزمًا لا شبهة فيه أنه قحطاني من أتباع الوهابية المتأخرين، وقد يدلنا على هذا قوله في منظومته:

مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ مَا قَدْ قَالَهُ عَبْدُ الْجَلِيلِ وَشِيعَةُ اللَّحْيَان

فمن عبد الجليل هذا المذكور؟! ومن هم بنو اللحيان الذين قصدهم؟

فلو كانت نونية القحطاني منسوبة لإمام متقدم لما كان أهملها العلماء لمدة قرون كثيرة، بل لم ينقلوا منها شيئًا، ولم تظهر إلى الوجود إلا بعد القرن الثالث عشر أو في أثنائه.

ونوصي الوهابية الذين يزعمون أنهم أهل السنة أن يتحلَّوا بالأمانة والإنصاف في النقل، وأن يتثبتوا فيما ينقلون، حتى يحفظوا أمانة العلم والدين، والله أعلم.

المبحث السابع والثلاثين

الوهابية وكتاب الدَّشتي: «إثبات الحد لله عز وجل»

طار الوهابية فرحًا بكتاب الدشتي «إثبات الحد لله عز وجل وبأنه قاعد وجالس على عرشه»، والذي يثبت فيه صاحبه الحد لله تعالى، وهو كتاب يقرر عقيدة الوهابية فيما ذهبوا إليه من التجسيم، وسوف أقرر حول هذا الكتاب عدة أمور مهمة تبين لك قيمته العلمية:

الأول: الدشتي صاحب الكتاب ليس هو الإمام أبو سهل مُحَمَّد بن أَحْمد بن سهل الدشتي المُتَكَلِّم المتوفى ٣٧٣هـ، وليس هو أبو بكر محمد بن الحسين بن جرير القاضي الدشتي المتوفى ٤١٥هـ، ولا هو عبد الملك بن عبد الله بن محمد الدشتي المتوفى ٤٨٨هـ، ولا هو عبد الواحد بن محمد بن أحمد بن الهيثم الدشتي المتوفى ٥١٨هـ، وليس هو أبو بكر شهاب الدين أحمد بن محمد ابن أبي القاسم ابن بدران المحدث المؤدب الدشتي المتوفى ٧١٣هـ إلى غير ذلك ممن نسب إلى هذه القرية.

فالدشتي نسبة إلى دَشْتَا بفتح الدال، وهي قرية بأصبهان، وقد نُسب إليها جماعة من العلماء.

والمقصود بالدشتي مؤلف كتاب «إثبات الحد لله عز وجل وبأنه قاعد وجالس على عرشه» هو أبو محمد محمود ابن أبي القاسم بن بدران بن أيان الدشتي المتوفى ٦٦٥هـ.

وقد وصفه الذهبي بأنه رجل صالح وعالم ومشتغل بسماع الحديث، ولكنه أشار إلى أنه ليس إمامًا في العلم، ولا قويًّا فيه، فقال عنه الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ١٢١): «وعنيَ بالحديث، ونسخ الأجزاء، وخطه رديء، معروف.

وكان قانعًا، متعففًا، صبورًا على الفقر... وكان أمَّارًا بالمعروف نهَّاءً عن المنكر، داعية إلى السنة مجانبًا للبدعة.

يبالغ في الرد على نُفاة الصفات الخبرية، وينال منهم سبًّا وتبديعًا، وهم يرمونه بالتجسيم، وكان بريئًا من ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكنه ناقص الفضيلة، قاصر عن إفحام الخصوم».

فالذهبي- وهو ممن يحسن الظن به- يتهمه بأنه ناقص الفضيلة وقاصر عن إفحام الخصوم، وهو ينبئك عن طريقة بعض المحدّثين الذين يحفظون، وإذا ناقشتهم في المعاني واللغة والفقه بُهتوا، وهذا صنف معروف في المحدثين لا يخفى على مستبصر، والدشتي من هؤلاء بنص عبارة الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والذهبي نفسه- وهو من المحدثين- يعيب عليه ذلك، وقد وقفت على عبارة للإمام الصفدي يمدح بها شيخه الذهبي تقرر هذا المعنى، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقرأت عَلَيْهِ كثيرًا من تصانيفه، وَلم أجد عِنْده جمود الْمُحدثين، وَلَا كودنة النقلَة، بل هُوَ فَقِيه النّظر، لَهُ دربة بأقوال النَّاس ومذاهب الأئمة من السّلف وأرباب المقالات»[1].

فهذا ملحظ دقيق في عقلية هذا المؤلف ينبغي التيقظ لها جيدًا.

الثاني: لم يذكر أحدٌ ممن ترجم له شيئًا عن كتابه المذكور، حتى إن الحافظ الذهبي- وهو الإمام الوحيد الذي توسع في ترجمته شيئًا قليلًا- ولم أر أحدًا أفرد له ترجمة غيره- لم يذكر شيئًا عن هذا الكتاب، ولا في كتب الفهارس، وهذا ملحظ آخر في مدى نسبة هذا الكتاب أصلًا إلى مؤلفه.

الثالث: ترجم الحافظ الذهبي للمؤلف، ويحسن الظن به مع ضعفه، ولكن تراه

(١) راجع: الوافي بالوفيات (٢/ ١١٥).

ينكر مسألة الحد في كتبه ولا يرضاها عن أحدٍ صراحة، وقد ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام ابن حبان قول أبي إسماعيل الأنصاري فيه: «سمعت يحيى بن عمار الواعظ، وقد سألته عن ابن حبان، فقال: نحن أخرجناه من سجستان، كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدم علينا فأنكر الحد لله فأخرجناه»[1].

قلت:- والكلام للحافظ الذهبي- إنكاركم عليه بدعة أيضًا، والخوض في ذلك مما لم يأذن به الله، ولا أتى نص بإثبات ذلك ولا بنفيه، و«من حُسْن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، **وتعالى الله أن يُحَدّ** أو يوصف إلَّا بما وصف به نفسه، أو علَّمه رسله **بالمعنى الذي أراد**، بلا مثل، **ولا كيف**، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2].

الرابع: لم يأت الدشتي في مؤلفه- على فرض ثبوت نسبة الكتاب إليه- بجديد في كتابه، بل نقل لنا كلام ابن الزاغوني، وابن الفراء، وعثمان بن سعيد الدارمي، وابن بطة، وابن منده، وغيرهم من الحنابلة الذين خالفوا منهج إمامهم، والذين رد عليهم أئمة السنة من قبل مولد الدشتي أصلًا، فما رأيناه أتى بسبق علمي، بل هو مردد لكلام من قبله من مجسمة الحنابلة ومن وافقهم.

الخامس: ينص المؤلف على أن من نفى الجهة عن الله تعالى أنه ارتدَّ عن دين الإسلام ولحق بالمشركين وكفر بالله وبآياته كما في (ص ١٢٩)، وهذا القول منه قول قبيح، يُبيح تكفير جماهير أئمة المسلمين الذين نفوا الجهة عن الله تعالى من قبله، والقاضي عياض وهو أقدم منه ينقل إجماع السلف على نفي الجهة عن الله تعالى، فلا

(١) وهذا يدلك على أن لبعض الحنابلة شواذ خالفوا فيها مذهب إمامهم، فهم يثبتون الحد لله مع أن الحد من صفات الأجسام، وبذلك صرح الإمام ابن تيمية أي بالحد، وله عبارات في الجسمية شديدة جدًا على النفس لا تأنس الأذان لسماعها.

(٨) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٩٧، ٩٨).

ندري من أين أتى بهذا الزور، حين أعطى رخصة للوهابية أن يحكموا بكفر علماء الإسلام وأئمته.

السادس: يستدل بأحاديث غير ثابتة كحديث الأطيط، وقد ردَّه الحافظ ابن عساكر في كتاب مستقل، وكذا ما جاء في جلوس الله تعالى على عرشه، وأنه يثقل على حملة العرش من أول النهار، وهو كذب واضح لا مزيد عليه، ويروي عن ابن مسعود أثرًا منقطعًا أنه فسر الاستواء على العرش بالجلوس عليه، ويروي عن خارجة بن مصعب قوله: «وهل يكون الاستواء إلا الجلوس؟» وهذا النص لا يثبت عن خارجة بن مصعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإن في سنده سعيد بن صخر الدارمي، والد الإمام أحمد بن سعيد الدرامي، وهو مجهول الحال كما قال ابن أبي حاتم وغيره، وخارجة نفسه لا يُحتج به[1]، ويستدل بأثر مجاهد في تفسير المقام المحمود بالجلوس على العرش وهو مخالف لما في «الصحيحين» من أن المقام المحمود هو الشفاعة، فضلا عن انقطاع سنده، فلا يثبت عن سيدنا مجاهد بحال، وإنما هو قول مهجور عند أهل العلم، قال الإمام القرطبي: «وهذا قول مرغوب عنه، وإن صح الحديث، فيُتَأَوَّلُ على أنه يجلسه مع أنبيائه وملائكته.

وقال الحافظ ابن عبد البر في كتاب «التمهيد»: ومجاهد وإن كان أحد الأئمة بتأويل القرآن فإن له قولين مهجورين عند أهل العلم.

أحدهما: هذا، **والثاني**: في تأويل قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، قال: تنتظر الثواب، وليس من النظر»[2].

---

(١) راجع: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٤)، «لسان الميزان» (٣/ ٣٤).

(٢) التذكرة للقرطبي (صـ ٢٠٧)، وراجع الكلام الماتع للحافظ ابن عبد البر بتمامه في التمهيد (٧/ ١٧٥، ١٨٥).

إلى غير ذلك من الروايات الضعيفة والمنكرة التي أوردها وحشا بها كتابه، وتلك عادة القوم في القص واللزق من قديم انتصارًا لآرائهم واعتقاداتهم الفاسدة ولو كان بأحاديث وآثار منكرة أو مكذوبة.

السابع: الوارد عن الأئمة خلاف ما زعمه الدشتي، ولا يصح سند ما ذكره من إثبات الحد عن أحد من القرون الثلاثة في مسألة الحد إلا ما جاء من ظاهر اللفظ عن ابن المبارك ولم يفهمه المجسمة، وحسبنا في فهمه ما جاء عن الإمام الحافظ البيهقي حيث قال: «إِنَّمَا أَرَادَ عَبْدُ اللهِ بِالْحَدِّ حَدَّ السَّمْعِ، وَهُوَ أَنَّ خَبَرَ الصَّادِقِ وَرَدَ بِأَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، فَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ، وَقَصَدَ بِذَلِكَ تَكْذِيبَ الْجَهْمِيَّةِ فِيمَا زَعَمُوا أَنَّهُ بِكُلِّ مَكَانٍ، وَحِكَايَتُهُ الْأُخْرَى تَدُلُّ عَلَى مُرَادِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[1].

وهذا الذي قرره أئمة السنة قبل مجسمة الحنابلة الذين نقل عنهم الدشتي، وإليك شيئًا من أقوال أئمة السنة قبل ابن بطة وابن منده والزاغوني وابن الفراء ممن اعتمد عليهم الدشتي في إثبات الحد لله تعالى:

قال الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان: «وَكَلَام الله تَعَالَى غير مَخْلُوق، وَهُوَ شَيْء لَا كالأشياء، وَمعنى الشَّيْء الثَّابِت بِلَا جسم، وَلَا جَوْهَر، وَلَا عرض، وَلَا حد لَهُ، وَلَا ضد لَهُ، وَلَا ند لَهُ، وَلَا مثل لَهُ»[2].

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «وَلَا يجوز أن يُقَال: استوى بمماسة وَلَا بملاقاة، تَعَالَى الله عَن ذَلِك علوًّا كَبِيرًا، وَالله تَعَالَى لم يلْحقهُ تغير وَلَا تبدل، وَلَا تلْحقهُ الْحُدُود قبل خلق الْعَرْش وَلَا بعد خلق الْعَرْش، وَكَانَ يُنكر على من يَقُول: إِن الله فِي كل مَكَان

---

(١) راجع: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٣/ ٢٧٢).

(٢) الفقه الأكبر لأبي حنيفة (صـ٢٦).

بِذَاتِهِ، لِأَن الْأَمْكِنَة كلهَا محدودة»[1].

وقال ابن شاهين المتوفى ٣٨٥هـ في «شرح مذاهب أهل السنة»: «وَأَشْهَدُ أَنَّ جَمِيعَ مَا وَعَدَنَا بِهِ رَبُّنَا فِي الْقِيَامَةِ حَقٌّ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَأَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ، بِلَا حَدٍّ وَلَا صِفَةٍ»[2].

فالاستدلال بمثل هذا الذي أورده الدشتي ويتناقله الوهابية ضلال مبين، وجهل بقواعد الدين، ومخالفة لطريقة العلماء المعتبرين المحققين، فهو رجل موصوف بأنه ناقص الفضيلة وقاصر عن إفحام الخصوم، والله يغفر لنا وله، وهو يتولى الصالحين، والحمد لله رب العالمين.



(١) العقيدة/ رواية أبي بكر الخلال (صـ١٠٨)، وحكاه عن الإمام أحمد اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٤٤٦)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٦/٣٣)، وابن قدامة الحنبلي في (لمعة الاعتقاد صـ٧)، والذهبي في (العرش ١/٢٥٣).

(٢) شرح مذاهب أهل السنة (صـ٣٢٠).

المبحث الثامن والثلاثين

اتهام الإمام أبي حنيفة بالكفر والإرجاء والجواب عن ذلك

نسب بعض المتقدمين إلى الإمام الأعظم أنه كان من المرجئة وداعية إلى الإرجاء، ثم لاكَ ذلك وهابية عصرنا فرأيناهم يتبجحون باتهام الإمام الأعظم بكل قبح، فسمعنا من يقول عنه: جهمي، ومرجئ، ضعيف في العقيدة، من أصحاب الرأي المذموم،... إلخ.

والحقيقة أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قد عانى من فريقين اثنين:

١ – حاقد عليه.

٢ – حاسد له.

ومثاله عندي كسيدنا علي بن أبي طالب الذي هلك فيه محب مفرط ومبغض مفرط، وليس ذلك إلا لكمال عقله ونباهته وفضله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وانبّه كذلك أن أكثر ما يُروى في ذم الإمام أبي حنيفة يُحمل على معنيين:

الأول: أنه ضعيف السند، ولا يصح بحال: فعندما تتبعت أسانيد ما جاء في ذمه وأنه مرجئ وأنه يعارض السنة والأثر ونحو ذلك، وجدت فيها أمثال: الخزاز، وابن الرماح، وأبو صالح الفراء، ويوسف بن أسباط، والفزاري، وأمثالهم ممن لا يُحتج بهم، ولا تُقبل رواياتهم، وهؤلاء رووا أشياء منكرة وشديدة عن الإمام الأعظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو منها براء.

الثاني: أن سنده صحيح ولكنه غير مفسّر ولا معلوم معناه.

ولنضرب على ذلك مثالًا مشهورًا بقول ابن حبان– وهو أحد الطاعنين في الإمام

الأعظم-: «حدثنا زكريا بن يحيى الساجي بالبصرة قال: حدثنا بندار ومحمد بن علي المقدمي قال: حدثنا معاذ بن معاذ العنبري قال: سمعت سفيان الثوري يقول: استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين.

فهذا سندٌ صحيح لا مطعن فيه، وسوف أجيب عنه بجوابين يُظهران ما فيه من إشكال:

الأول: من المقرر في كتب العلماء أن الكوفة كانت معروفة بالثوري في الحديث وأبي حنيفة في الفقه، وكان الثوري يحب أبا حنيفة ويثني عليه والروايات في هذا عنه كثيرة مشهورة، ولولا ضيق المقام لأوردت لك بعضها عن الثوري وغيره، فمن الأئمة المتقدمين من كذَّب بهذا النقل عن الثوري، وأنه لا يصح عنه، ولعله غلط من أحد الرواة، فروى الحافظ ابن عبد البر في الانتقاء (صـ ١٥٠): قيل لعبد الله بن داود الخريبي يومًا: يا أبا عبد الرحمن، إن معاذًا يروي عن سفيان الثوري أنه قال: استتيب أبو حنيفة مرتين. فقال عبد الله بن داود، هذا والله كذب، قد كان بالكوفة علي والحسن ابنا صالح بن حيي، وهما من الورع بالمكان الذي لم يكن مثله، وأبو حنيفة يفتي بحضرتهما، لو كان من هذا شيء ما رضيا به، وقد كنت بالكوفة دهرًا فما سمعت بهذا. اهـ.

فهذا نص واضح عن إمام متقدم في زمان الإمام الأعظم ينفي ما جاء من ذم أبي حنيفة عن الثوري، وأن أبا حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أجلّ من هذا الذي قيل عنه.

الثاني: نسمح لأنفسنا أن نسأل الإمام ابن حبان الذي روى هذا- وكذا من وافقه على روايته- ونقول له: من الذي استتاب الإمام الأعظم؟ هل استتابه أئمة الإسلام وعلماء الأمة؟ أم استتابه الخوارج الذين خالفهم الإمام؟ فقد ثبت أن الإمام الأعظم ناظر الخوارج غير مرة، ولما ظهر الخوارج على الكوفة استتابوا أبا حنيفة لأنهم كانوا يرون كفره، فعن الإمام أبي بكر عتيق بن داود اليماني أن الخوارج لما ظهروا على الكوفة

أخذوا أبا حنيفة فقيل لهم: هذا شيخهم- أي: شيخ السنة المخالف للخوارج- فقالوا: تب يا شيخ من الكفر، فقال: أنا تائب إلى الله من كل كفر، فخلَّوا عنه، فلما ولى قيل لهم: إنه تاب من الكفر، وإنما يعني ما أنتم عليه، فردوه، فقال رأسهم: يا شيخ إنما تبت من الكفر وتعني به ما نحن عليه، فقال أبو حنيفة: أبظنٍّ تقول هذا أم بعلم؟ فقال: بل بظن، فقال أبو حنيفة: إن الله يقول: ﴿إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ وهذه خطيئة منك، وكل خطيئة عندك كفر فتب أولًا أنت من الكفر، فقال: صدقت، أنا تائب من الكفر، فتب أنت أيضًا من الكفر، فقال أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنا تائب إلى الله من الكفر[1].

فهذا نص واضح يظهر معنى استتابة أبي حنيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأنه كان إمام أهل عصره وناصر السنة ومناظر الخوارج، فكيف يُتهم بأنه يرى مذهبهم؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!

وبهذا بطل طعن الطاعنين في الإمام الأعظم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأن أمر استتابته- إن صح- عن الثوري فإنما هو مجمل غير مفسَّر، وقد جاء تفسيره أن الذي استتاب الإمام الأعظم هم الخوارج الذين حكموا عليه بالكفر كما حكموا على الصحابة من قبله، وهذا أكبر دليل على أن الإمام الأعظم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حامل لواء السنة بالكوفة، فـرَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأرضاه ونفعنا ببركاته آمين.

وكذا الكلام عمن خاضوا في الإمام الأعظم واتهموه بالإرجاء، فهو أمر عفا عليه الزمن وأفناه، وأثبت التاريخ للإمام أبي حنيفة مكانته العلمية والدينية، وأن تلك المقولة المدعاة عليه غير صحيحة.

---

(١) راجع مناظراته مع الخوارج واستتابتهم له في: فضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه لأبي القاسم ابن أبي العوام المتوفى ٣٣٥هـ (صـ٩٠)، مناقب الإمام الأعظم لموفق بن أحمد المكي المعروف بابن البزاز (صـ١٥٠، ١٥١).

ولكي نوضح المراد بهذه التهمة الثانية وأساسها لا بد أن نبين هذا من خلال معنى الإرجاء؟

لم ير أهل السنة باتفاقهم أن الإخلال بالعمل يطعن في صحة الإيمان وقبوله، فلو أقر بقلبه وشهد بلسانه فلا شك أنه مؤمن ناجٍ في الآخرة وإن زنى وإن سرق، وهذا معتقد أئمة السنة.

ورأى الخوارج تكفير الناس بالمعاصي والذنوب، ورأى المعتزلة أنه في منزلة بين المنزلتين لا هو مؤمن ولا هو كافر، ورأى المرجئة أنه لا حاجة إلى العمل أصلًا.

فأهل السنة لم يلغوا العمل؛ لكن لم يقيدوا الإيمان به، فجعله بعضهم من شروط حصول الإيمان، وبعضهم جعله من شروط الكمال، فقالوا: مؤمن فاسق، مؤمن عاصٍ.

فاعلم أن اسم الإرجاء أو إطلاقه عند المتقدمين يُقصد به أحد ثلاثة أمور:

الأول: ما قال: الإيمان قول بلا عمل، فتأخير العمل عندهم إرجاء.

الثاني: من أراد تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين الذين تقاتلوا بعد عثمان.

الثالث: من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار؛ مع رجاء دخوله الجنة».

فتأمل أن الإرجاء كان يطلق على من يجعل الإيمان بالقول فقط دون العمل، وكان يُطلق على من يتوقف في تصويب أحد الفريقين من الصحابة الذين تقاتلوا بعد مقتل سيدنا عثمان، ويُطلق على من توقف في الحكم على مرتكب الكبيرة بالنار ويرجو له النجاة.

والإمام أبو حنيفة كان- بلا شك- من الصنف الثالث الذي يرجو النجاة لمرتكب

الكبيرة ولا يكفره كالخوارج، ولا يقول في منزلة بين المنزلتين كالمعتزلة.

وكان هذا الإطلاق مشهورًا منسوبًا إلى جماعة من كبار أئمة السلف، وهذا ملحظ مهم حتى تعلم أن هذا الإطلاق رُمي به كثير من كبار علماء الأمة وعيونها كمسعر بن كدام، وإبراهيم بن طهمان، والحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، وأبو ذر عمر بن ذر الهمداني، وأبو معاوية الضرير، وحماد بن سلمة، وسالم بن عجلان الأفطس، وغيرهم من كبار أئمة الحديث الثقات الذين اتهموا بالإرجاء.

حتى قال الحافظ الذهبي: «الارجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله»[1].

وقال الإمام الصلاح الصفدي: «وَمن رجال الإرجاء: سعيد بن جُبَير، وطلق بن حبيب، وَعَمْرو بن مرّة، ومحارب بن دثار، وَعَمْرو بن ذَر، وَحَمَّاد بن سُلَيْمَان شيخ أبي حنيفَة، وَأَبُو حنيفَة، وَأَبُو يُوسُف، وَمُحَمّد بن الْحسن، وَمُقَاتِل بن سُلَيْمَان.

وَهَؤُلَاء هداة الدّين وأئمة الْمُسلمين، وخالفوا الْقَدَرِيَّة والخوارج والمرجئة فِي أَنهم لم يكفروا أَصْحَاب الْكَبَائِر بالكبائر، وَلَا حكمُوا بتخليدهم فِي النَّار، وَلَا سبّوا أحدًا من الصَّحَابَة، وَلَا وَقَعُوا فيهم»[2].

وهذا نظيره عندما يقولون: «فيه تشيع» فيظن بعض المعاصرين أنه كان شيعيًا بالمعنى المطابقي المعروف، وهذا توهم، بل كانوا يطلقون هذا على من فضَّل عليًا على عثمان، أو على أبي بكر وعمر، مع حفظ مقام الجميع والترضي عنهم جميعًا، فيتوهم بعضهم أن معنى فيه تشيع أنه قائل بمذهب الشيعة وهذا قبيح جدًا، بل كان بعضهم يطلق التشيع على من لم يذكر شيئًا من فضائل سيدنا معاوية، وهذا كله أمر خاص

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/ ٩٩).

(٢) الوافي بالوفيات (١٢/ ١٣٤).

بزمانهم وواقعهم، فتأمل هذا الملحظ الدقيق.

ومما يفسر لنا هذا المعنى ما جاء عن تلميذ أبي حنيفة إبراهيم بن طهمان عندما اتهم بالإرجاء كذلك، فقد روى الخطيب البغدادي عن سفيان بن عيينة، يقول: ما قدم علينا خراساني أفضل من أبي رجاء، عبد الله بن واقد الهروي، قلت له: فإبراهيم بن طهمان؟ قَالَ: «كان ذاك مرجئًا»، قَالَ عليّ: قَالَ أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث أن الإيمان قول بلا عمل، وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان، بل كان إرجاؤهم أنهم كانوا يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردًّا على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب، فكانوا يرجون، ولا يكفرون بالذنوب، ونحن كذلك، سمعت وكيع الجراح، يقول: سمعت سفيان الثوري في آخر أمره يقول: «نحن نرجو لجميع أهل الذنوب والكبائر الذين يدينون ديننا ويصلون صلاتنا وإن عملوا أي عمل»[1].

فهذا هو الإطلاق الذي كان يراد في كلام الأئمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ على أبي حنيفة وغيره من السلف والأئمة، ويجب على المعاصرين الإمساك عن الخوض في الصالحين والأئمة وأن يقدروا لهم قدرهم وأن يحفظوا مقامهم.

قال أبو البركات النسفي المتوفى ٧١٠هـ: «وكان أبو حنيفة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ يسمى مرجئًا لتأخيره أمر صاحب الكبيرة إلى مشيئة الله تعالى، والإرجاء هو التأخير، وكان يقول: «إني لأرجو لصاحب الذنب الصغير والكبير، وأخاف عليهما، وأنا أرْجَى لصاحب الذنب الصغير، وأخوف على صحاب الذنب الكبير»[2].

وقال الإمام ابن خلّكان في ترجمة الإمام الأعظم: «ومناقبه وفضائله كثيرة، وقد ذكر الخطيب في «تاريخه» منها شيئًا كثيرًا، ثم أعقب ذلك بذكر ما كان الأليق في تركه

---

(١) تاريخ بغداد (٦/ ١٠٦).

(٢) راجع الاعتماد في الاعتقاد لأبي البركات النسفي (صـ ٣٩٧).

والإضراب عنه، فمثل هذا الإمام لا يُشك في دينه ولا في روعه وتحفظه»[١].

وما ذكرنا يكفي العاقل في فهم معنى الإرجاء وحفظ مقام الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن سائر أئمتنا، ونفعنا ببركاتهم آمين آمين.

(١) وفيات الأعيان (٥/ ٤١٣).

المبحث التاسع والثلاثين

ما موقف الأشاعرة من كتب: الرد على الجهمية؟

يشيع الوهابية أكذوبة تاريخية وعقلية إذ يقولون: إن كتب الرد على الجهمية هي في الحقيقة رد على الأشاعرة، حتى توهم الوهابية المعاصرة بجهل مطبق أن الأشاعرة يقولون بكلام الجهمية، وهذا عبث ومحض افتراء، الله سيسألهم عنه يوم القيامة.

ولنستعرض معًا أهم هذه الكتب لنرى ما فيها وفق ميزان العلم:

الأول: «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المتوفى ٢٤١هـ، نقله عنه ولده عبد الله.

وهذا لن نتطرق للحديث عنه لأن هذا الكتاب كتبه الإمام أحمد قبل ظهور الأشعري نفسه، فلا مجال للقول إنه يرد به على الأشاعرة.

الثاني: «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة» للإمام الجليل أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوري المتوفى ٢٧٦هـ.

ومعلوم أن الإمام ابن قتيبة على مذهب أهل السنة وفي مقابل المشبهة والمجسمة، وقد عقد فصلًا بعنوان: «الرد على نفاة الصفات والقائلين بالمجاز والزاعمين أن صفات الله كلها معنى واحد».

وهو يرد بهذا على الفلاسفة والشيعة وليس على الأشاعرة، وتأمل عبارته: «وتعمق آخرون في النظر وزعموا أنهم يريدون تصحيح التوحيد بنفي التشبيه عن الخالق فأبطلوا الصفات مثل: الحلم والقدرة والجلال والعفو وأشباه ذلك.

فقالوا: هو الحليم ولا نقول: بحلم، وهو القدير ولا نقول: بقدرة، وهو العليم ولا نقول: بعلم».

فهو هنا يرد على من جعل الصفات هي عين الذات، وأن الصفات كلها لها معنى واحد فقط، وهذا لم يقل به الأشاعرة بل نصوا على خلافه، وإليك ما قاله الإمام الإيجي في «المواقف» (٣/ ٦٨): «المقصد الأول في إثبات الصفات لله تعالى على وجه عام لا يختص بصفة دون أخرى.

ذهبت الأشاعرة ومن تأسى بهم إلى أن له تعالى صفات موجودة قديمة زائدة على ذاته فهو عالم بعلم، قادر بقدرة، مريد بإرادة، وعلى هذا القياس فهو سميع يسمع، بصير يبصر، حي بحياة، وذهبت الفلاسفة والشيعة إلى نفيها أي: نفي الصفات الزائدة على الذات، فقالوا: هو عالم بالذات، وقادر بالذات، وكذا سائر الصفات».

وعلى ذلك تعلم أن الإمام ابن قتيبة لم يرد على الأشاعرة، وإنما رد على نُفاة الصفات من المعتزلة والفلاسفة، فتأمل جيدًا لتعلم ما عليه الوهابية من الخلط العجيب في مسائل الاعتقاد.

والإمام ابن قتيبة على قاعدة بعض أئمة الحديث الذين يثبتون كل الصفات على ما جاء اللفظ عليه دون تدخل أو شرح أو تفسير، وهذا هو عين مذهب المفوضة من السادة الأشاعرة الذين يثبتون الألفاظ ويقولون: الله أعلم بمراده.

ولك أن تتأمل كلامه بعد إثباته اليد والاستواء والأصابع وغيرها ويرد فيها على المؤولة: «ولما رأى قوم من الناس إفراط هؤلاء في النفي عارضوهم بالإفراط في التمثيل، فقالوا بالتشبيه المحض، وبالأقطار والحدود، وحملوا الألفاظ الجائية في الحديث على ظاهرها، وقالوا بالكيفية فيها، وحملوا من مستشنع الحديث: عرق الخيل، وحديث عرفات وأشباه هذا من الموضوع» اهـ.

ولا يخفى أن أحاديث عرق الخيل[1] وحديث

---

(١) ونص الحديث: «إنَّ الله لمَّا أراد أن يخلق نفسه خلق الخيلَ فأجراها حتى عرقت، ثم خلق نفسه =

عرفات[1] رواه مجسمة الحنابلة وغيرهم ممن ذموا الأشاعرة في كتبهم.

ثم قال: «وعدل القول في هذه الأخبار أن نؤمن بما صح منها بنقل الثقات لها فنؤمن بالرؤية والتجلي، وإنه يعجب وينزل إلى السماء الدنيا، وأنه على العرش استوى وبالنفس واليدين من غير أن نقول في ذلك بكيفية أو بحد أو أن نقيس على ما جاء ما لم يأت، فنرجو أن نكون في ذلك القول والعقد على سبيل النجاة غدًا إن شاء الله تعالى».

فتبين بهذا أن الإمام ابن قتيبة لا يرد على السادة الأشاعرة لأنه لم يُعرف الأشاعرة وقتئذٍ وإنما هو في الرد على الجهمية.

الثالث: «الرد على الجهمية» للإمام المحدث أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي المتوفى ٢٨٠هـ وهو أيضًا قبل الإمام الأشعري فلم يكن هناك أشاعرة في زمنه أصلًا، وكتب كتابه ردًّا على محمد بن كرام الذي تنسب إليه الكرامية وطردوه عن هراة، وينص في أول كتابه أنه يرد على أقوال الجعد بن درهم وجهم بن صفوان، ولم يكن هناك ثمة أشاعرة أصلًا حتى يرد عليهم كما يقول وهابية عصرنا.

ومن تصفح كتابه أدرك بوضوح عدة أمور مهمة:

الأول: عقد الباب الأول بعنوان: «الإيمان بالعرش وهو أحد ما أنكرته المعطلة» ومعلوم أن الأشاعرة والماتريدية لم ينكروا العرش لله تعالى!

الثاني: يورد آيات وأحاديث الاستواء ثم يقول: «أقرت هذه العصابة بهذه الآيات بألسنتها وادَّعَوا الإيمان بها، ثم نقضوا دعواهم بدعوى غيرها؛ فقالوا: الله في كل مكان لا يخلو منه مكان». وهذا القول واضح أنه رد على الجهمية والأشاعرة والماتريدية

= من ذلك العرق»، وقد رواه الأهوازي في «ذم الأشعري» وغيره، وهو موضوع باتفاق أئمة الحديث.

(١) ونص الحديث: «رَأَيت رَبِّي بمنى يَوْم النَّفر على جمل أَوْرَق عَلَيْهِ جُبَّة صوف أَمَام النَّاس»، وهو كذب باتفاق أئمة الحديث وضعه الأهوازي وغيره.

يكفرون من يقول: الله في كل مكان، فتأمل.

الثالث: يثبت الاستواء على العرش بمعنى الفوقية والعلو، وهذا لا خلاف معه قط كما يظن الوهابية، فإثبات أنه تعالى استوى على العرش، أو أن الاستواء معناه العلو أو الفوقية فلا ننكره، لكن لا يلزم منه إثبات المكان والحد كما قالت المجسمة، ولكن الإمام الدارمي لرده على الجهمية الذين يقولون: الله في كل مكان، بالغ في إثبات الاستواء على أنه تعالى ليس في كل مكان فكثيرًا ما يورد الأدلة ثم يقول: «يقول هؤلاء الزائغة إنه في كل مكان»، ويقول: «يدعي هؤلاء الزائغة؛ أنه تحت الأرض وفوقها كما هو على العرش فوق السماء السابعة»، وقال: «وما يصنع بالتنزيل من هو بنفسه في كل مكان»، وقال: «وليس كما يقول هؤلاء الزائغة: إنه معهم في كل مكان»، ويذكر تكذيبهم لأحاديث النزول وأنهم قالوا: «إنما يوصف بالنزول من هو في مكان دون مكان، فأما من هو في كل مكان فكيف يتزل إلى مكان»، فلا حظ أنه دائمًا وفي كل مقالاته في الاستواء والنزول إنما يرد على الجهمية الذين يقولون: هو في كل مكان، ويقول عنهم: «واللهُ -بزعمهم- في كل مكان ليس له علم، به يعلم، ولا هو يسمع بسمع، ولا يبصر ببصر، إنما سمعه وبصره وعلمه -بزعمهم- شيء واحد»، وهذا كلام الفلاسفة وبعض المعتزلة، فتنبَّه أنه لا علاقة بكتاب الدارمي وكلام السادة الأشاعرة قط.

الرابع: بالغ الإمام الدارمي في إثبات النصوص ردًّا على من كذب بها وأنكرها من الفرق الضالة، وليس ذلك ردًّا على الأشاعرة والماتريدية، فيقول: «وقد كلمت بعض أولئك المعطلة وحدثته ببعض هذه الأحاديث، وكان ممن يتزين بالحديث في الظاهر، ويدعي معرفتها، فأنكر بعضًا وردَّ ردًّا عنيفًا».

فتأمل ذلك واعلم أن أكذوبة الوهابية في الاستدلال بتلك الكتب وأنها رد على

عقيدة الأشاعرة كذب فاضح لا يقر به عاقل، ولا يرضاه طالب علم، فالأشاعرة لم يكذبوا بالنصوص وإنما فوضوا معناها أو تأولوها، نعم الدارمي ينكر التأويل لكنه على مذهب المفوضة في سائر نصوصه سوى لفظتين أو نحو ذلك في الكتاب كله، وهي عندي تُحمل على محملين:

الأول: أنها مكذوبة على الإمام إذ كل النسخ الخطية لكتاب الدارمي كُتبت بعد وفاته بأكثر من ثلاث مئة سنة، ولم أجد- على حسب علمي نسخة بخط المؤلف، ولا عن أحد تلامذته، ولا عن أحد تلامذة تلامذته مما يشكك في نسبة هذا الكتاب ويجعله في حيز الحيرة في مجمله.

الثاني: أن هذه الألفاظ المشكلة إنما هي مبالغة منه في الإثبات على عادة علماء الحديث صيانة للسنة ومواجهة للفرق الضالة التي كذبت بالأحاديث الشريف وطعنت في رواتها، وقد بيَّنا في كتابنا: «نظرات في طريقة السلف في فهم آيات وأحاديث الصفات» أن هذه الفرق كانت تكذب الأخبار وعمدوا إلى تحريف النصوص وتغييرها، حتى في بعض آيات القرآن الكريم كما حكاه البخاري عن جهم في كتابه: «خلق أفعال العباد»، وابن خزيمة والقرطبي وغيرهم.

وأخيرًا لا يخفى عليك أن أول من نَشَرَ هذا الكتاب هو جوستاف تستام في ليدن ١٩٦٠م.

وعن هذه الطبعة، طبعته منشأة المعارف المصرية (١٩٧١)، ضمن مجموعة عقائد السلف، بتقديم: عمار جمعي.

وعنها المكتب الإسلامي ١٩٨٢، بتحقيق: زهير الشاويش، وتخريج الألباني.

وعنها طبعته الدار السلفية بالكويت ١٤٠٥هـ بتحقيق: بدر البدر.

ونحن نتساءل عن نسخ الكتاب الخطية التي طُبِعَ منها هذا الكتاب، متى كانت؟

وأين كانت؟ وقد وقفت على أقدم نسخة خطية نُسِخَتْ سنة ٧٣٥هـ، والمؤلف متوفى ٢٨٠هـ فبينها قرون من الزمان، وكل هذا يشكك في نصوص النسخة التي بين أيدينا، وأنه قطعًا دخلها شيء من التحريف، والله تعالى أعلى وأعلم.



الفَصِلُ الثَّالِثُ

المسائل الفقهية المشكلة عند الوهابية

لابن تيمية والوهابية من بعده منهج مختل في دراسة الفقه على المذاهب المعتمدة، لأنهم لا يريدون الفقه بمنهج السلف الصالح من أتباع المذاهب الأربعة، بل يريدون الفقه على حسب ما يرونه هم من أدلة، ولذا تراهم يخرجون على المذاهب الأربعة بحجة الدليل، وكأن الدليل الذي معهم خَفيَ على علماء المذاهب الأربعة المعتمدة، أو لم يفهموه!

وصارت دعوى فقه الدليل أهم مناهج الوهابية العقيمة، فهم لا يفرقون بين الدليل والمدلول، وأجزم أن أكثر من ينادي بهذا القول لم يدرس كتابًا واحدًا في الفقه على نمط الفقهاء، ولا يحيط بمذهبه الفقهي إحاطة عارفٍ، اللّهم إلَّا ابن تيمية فإنه كان إمامًا في مذهبه، ولكنه شان نفسه بخروجه عن مذهبه وعن المذاهب الثلاثة الأخرى بمسائل رأى فيها قوة نظره على الجميع، حتى خرق الإجماع في أكثر من ستين مسألة كما قال ابن العراقي في «الأجوبة المرضية»[1].

وهكذا يسلك الوهابية في أحكامهم الشرعية، فيدَّعون الإجماع في مسائل علمية اتفق علماء المذاهب الأربعة على خلافها، وينقلون الاتفاق مع أن المعتمد خلافه، فجعلوا الحق باطلًا والباطل حقًّا، وكله تحت دعوى: «قرآن وسنة بفهم سلف الأمة» وهذه كلمة حق أريد باطل.

وسوف يأتيك بيان تدليسهم وكذبهم على السلف والأئمة في مسائل الشريعة؛

---

(١) «الأجوبة المرضية» (ص٩١، ٩٣).

ليعلم الناظر في كتابنا هذا صحة مذاهب أئمة الإسلام واعتماد المذاهب الأربعة في الفهم والاستنباط والاستدلال، وأن الخروج على تلك المذاهب مضلة كبيرة في الفهم، وخروج عن مذهب السلف بالكلية.

ويزعم الوهابية أنهم يسلكون مسلك أهل الحديث في العقيدة والشريعة، وهي نفس الدعوى التي نادى بها ابن تيمية من قبل، ثم ابن عبد الوهاب، ثم ابن عثيمين، والألباني، وابن باز، والحويني، والعدوي، وأمثالهم.

ولا أدري ما صناعة ابن تيمية وجميع من سمَّيْتُ في الحديث والفقه أمام علماء المذاهب الأربعة على مدار التاريخ الإسلامي؟!

فما بضاعة الوهابية جميعًا أمام الإمام الخطابي، أو ابن عبد البر، أو البيهقي، أو ابن عساكر، أو النووي، أو العراقي، أو ابن حجر، أو السخاوي، أو السيوطي، أو المناوي، وأمثالهم من علماء الأمة المعصومة المرحومة، وهم الأئمة الأعلام في زمانهم وفي كل زمان.

ولا ندري إن لم يكن هؤلاء هم أهل الحديث والفقه فمن هم أهل الحديث والفقه؟! فنعجب لهذه الطائفة الخائضة في أسلافهم، والتاركة لتراثهم، والزاعمة أنهم أعلم وأضبط، وأن طريقتهم هي السنة الصحيحة دون طريقة هؤلاء الحفاظ والفقهاء!

وسوف نُظهر لك بعض القضايا الفقهية عند الوهابية، لا على جهة العموم والشمول، بل على جهة ضرب المثال لبيان مذهبهم المختل، فإنَّ هذا يصعب حصره في تلك المقالات الصغيرة، وإنما نريد أن ندرس دراسة فقهية معتبرة لأهم ما أخذه الوهابية على علماء الأمة في المسائل العلمية المشهورة التي هي مثار الجدل عندهم.

والغرض من ذلك بيان صحة المنهج العلمي أمام المتلبِّسين بالعلم، والمدَّعين الحق والصدق؛ لتظهر مكانة أئمة الإسلام وحفاظه في أحكامهم على الأحاديث

الشريفة، وكذا استنباطاتهم المُنيفة من الكلام النبوي المبجَّل.

وقد أحدث الوهابية بدعة عظيمة حين ظنوا في بعض شيوخهم من المتأخرين أنهم أعلم بالحديث من الحفاظ والأئمة من أمثال: البيهقي، والنووي، وابن عساكر، والذهبي، وابن حجر، وأمثالهم من الأئمة.

وسوف يَظهر لك مدى تخليطهم من خلال اعتمادهم على شيوخهم في الخروج عن النسق العلمي؛ بل على تحريف الشريعة الإسلامية وتغيير أحكامها، والله أسال التوفيق والسداد، والهداية والرشاد، وهو حسبي ونعم الوكيل.



المبحث الأول

بيان وهم الوهابية في ترك المذاهب الفقهية

من الأسس العامة عند أكثر الوهابية إن لم يكن جميعهم، هو ترك المذاهب الفقهية وتتبع الدليل، وهذا الدليل إنما يكون بأفهامهم هم لا بفهم السلف والأئمة من قبل، ولذا قالوا: الحق لا ينحصر في المذاهب الأربعة كما صرح غير واحد بذلك، من لدن ابن عبد الوهاب إلى مصطفى العدوي، وقد سمعت مقطعًا للحويني في فيديو مشهور، يقول فيه لطلبة العلم: «من أراد أن يتفقه حتى يكون فقيه الزمان، فعليه بخمسة كتب: «الأوسط» لابن المنذر، و«السنن الكبير» للبيهقي، و«المحلى» لابن حزم، و«التمهيد» لابن عبد البر، و«المغني» لابن قدامة».

وأنا أنبِّهُ هنا أنَّ معظم من يحضرون للحويني طلبة علم وأكثرهم مؤهلات متوسطة، أو مؤهلات عليا غير متخصصة في مجال العلم الشرعي، والحويني يدعو هؤلاء إلى مطالعة هذه الكتب الكبار ليكون أحدهم فقيه زمانه.

ويظن الحويني أن هذه الكتب تنفع صاحبها بدون دراسة الفقه المذهبي، وذلك لأنها- من وجهة نظره- تقفز بطالب العلم على أدلة الشرع وأقوال السلف دون الخوض في كلام الفقهاء، فكأنَّ الحويني يرى أن طالب العلم يقدر على فهم كلام السلف واستخراج الحكم الشرعي بعيدًا عن كلام الفقهاء واختلافهم.

والعجيب أنه ينقُل هذا المعنى عن الإمام الذهبي، ويدَّعي أن من تعلم من خلال هذه الكتب فهو الفقيه حقًّا.

وهذا الذي ذكره الحويني خيانة للعلم، فالإمام الذهبي لا يقول بقراءة هذه الكتب

للمبتدئين في العلم، ولا لأوساط الطلبة، بل هي درجة أخرى من المعرفة يمارسها الفقيه المتمرس، وكذا من بلغ مرتبة عالية في الاجتهاد؛ لتزيده فهمًا وعلمًا، أما من لم يدرس الفقه أصلًا فلا يصح له أن يقرأ هذه الكتب، وليس مؤهلًا لمطالعتها فضلًا عن الإفتاء بما فيها.

وإليك نص الحافظ الذهبي فإنه يقول فيه: «قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام- وكان أحد المجتهدين-: «ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل: «المحلى» لابن حزم، وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين.

قلت: لقد صدق الشيخ عز الدين، وثالثهما: «السنن الكبير» للبيهقي، ورابعها «التمهيد» لابن عبد البر، فمن حصَّل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقًّا»[1].

فالحويني يضيف- كما صرح هو بذلك- كتاب ابن المنذر، ويدعو إلى فقه الآثار بعيدًا عن المذاهب الفقهية، لأنها من وجهة نظره بعيدة عن منهج السلف.

ولكن تأمل عبارة الحافظ الذهبي الواضحة، وهو يقول: «قال عز الدين ابن عبد السلام- وكان أحد المجتهدين-».

فليس الذهبي يدعو طلبة العلم المبتدئين إلى قراءة هذه الكتب، بل يخص من كان متخصصًا في الفتوى، وبلغ درجة عالية في الفقه أصولًا وفروعًا، وتأمل عبارته: «فمن حصَّل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقًّا».

إذن: فليست هذه الكتب تصلح لطلبة العلم والمبتدئين يا فضيلة الشيخ! بل هي لأذكياء المفتين، فاحفظ حق المذاهب والأئمة لأنهم الطريق إلى السلف، وإذا تجاوزت

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ١٩٣).

في الوصول إلى السلف بدونهم فاعلم أنك تسير وفق هواك؛ لأن مذاهب الفقهاء وأئمة الإسلام هي الميزان الصحيح لفهم الكلام النبوي الشريف، فإنك إن حصَّلت الغاية في الفقه فأقصى درجاتك أن تفهم كلام الأئمة الأربعة، وفي هذا المعنى يقول الحافظ الذهبي نفسه: «ولم يبق اليوم إلَّا هذه المذاهب الأربعة، وقلَّ من ينهض بمعرفتها كما ينبغي، فضلًا عن أن يكون مجتهدًا»(١).

ولو علم الحويني معنى عبارات الحافظ الذهبي لما نطق بها قال، ولكان السكوت له حرَمٌ.

أما دعوى أن المذاهب الأربعة قد تخالف السنة والآثار عن السلف فتلك مضلَّة كبيرة رد عليها الحافظ الذهبي أيضًا بقوله:

وحذار من نصب الخُلاف جَهَالَة بَين الرَّسُول وَبَين رأي فَقِيه (٢).

فالذي يقيم خلافًا بين كلام الفقهاء من المذاهب المعتمدة وبين الكلام النبوي الشريف فهو جاهل بالعلم.

فما شاع عند بعض طلبة العلم من أن الحق لا ينحصر في المذاهب الأربعة، ويمكن أن يكون الحق خارجًا عنهم.

وحجتهم في ذلك: أننا مع قال الله، وقال رسول الله، ولسنا مع الرجال، فهذا فكر مختلّ لا يعرفه أئمة السنة، بل هو والعلمانية وجهان لعملة واحدة، فما الفرق بين العلمانية والوهابية حينئذٍ؟!

وقد كتب الحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى ٧٩٥هـ «الرد على من اتبع غير المذاهب

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٩٢).

(٢) «الوافي بالوفيات» (٢/ ١١٦).

الأربعة» وهو في الحقيقة ردٌّ على بعض الحنابلة الذين رأوا أنهم ألزم للحق من مذهب الإمام، فقال ردًّا عليهم: «ومن هاهنا يُعلَم أن علم الإمام أحمد ومن سلك سبيله من الأئمة أعلم علوم الأمة وأجلِّها وأعلاها، وأن فيه كفاية لمن هداه الله إلى الحق، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور»(١).

فاللهم بصِّرنا بديننا، وعلمنا ما ينفعنا، وزدنا علمًا، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة» (ص٥٤).

المبحث الثاني

هل يصح الاستدلال بالحديث الضعيف؟

شاع بين كثير من الباحثين أنَّ الحديث الضعيف لا يستفاد منه بيان حكمٍ شرعيٍّ، ونحن نقرر هنا عدة أشياء مهمة لعلها تبين المراد من هذه المقولة من خلال عدة نقاط:

١ - الحديث الضعيف هو ما ليس مقطوعًا بكذبه، والغالب فيه أن يكون له أصل من الكتاب والسنة، بخلاف الموضوع فهو مرفوض؛ وإن شهد له أصل، فلا يصح الاحتجاج به؛ لأنه مقطوع بكذبه، وقد استدل الفقهاء في مواضع كثيرة بالحديث الضعيف وأخذوا به، وبنوا كثيرًا من أحكامهم عليه، وهذا معنى قول الإمام أحمد وغيره: «العمل بالضعيف أولى من القياس».

٢ - قصْدُهُم بالضعيف هنا: ليس هو شديد الضعف، ولا هو الحديث الشاذ، ولا من فيه راوٍ متهم، ولكن قصدوا به ما نزل عن رتبة الحسن قليلًا، أو فيه راوٍ مختلف في الحكم عليه، أما قول بعضهم: إن المراد بالضعيف الحسن فغير مسلَّم؛ لأن ما كان مقبولًا يحتج به في الجملة حسنًا كان أو صحيحًا، أمَّا مَا كان في راويهِ نزاعٌ، فهو محل الكلام، وقد شاعت مقولة الإمام أحمد: «ضعيف الأثر خير من قوي النظر»، فضعيف الأثر نزل عنده عن رتبة القبول، ولم يكونوا يقسمون الحديث- في الغالب- إلَّا إلى صحيح وضعيف، أو مقبول وغير مقبول، ثم اشتهر التقسيم المشهور صحيح، وحسن، وضعيف، بل إن الحديث الضعيف جدًّا ربما يتقوى إلى الضعيف بالطرق أو المتابعات فيستشهد به الفقهاء في مصنفاتهم.

٣ - منع العلماء الاستدلال بالحديث الضعيف إذا كان يعارض نصًّا صحيحًا

صريحًا، فإذا لم توجَد المعارضة فيجوز أن يُستدَل بالضعيف، وعلى ذلك جرى عمل الأئمة من المذاهب الأربعة، قال أبو موسى المديني المتوفى ٥٨١هـ نقلًا عن الإمام أحمد لولده: «يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه»[١].

وهذا قيد واضح من الإمام أحمد، وهو ألَّا يخالف الحديثُ الضعيفُ حديثًا صحيحًا، فإذا لم توجد مخالفة فقد أطبق العلماء على العمل بالحديث الضعيف وكتبهم شاهدة بذلك.

٤ - يُعْمَلُ بالضعيف في الحلال والحرام إذا كان فيه حفظٌ للشريعة، وصيانة للمكلف عن الوقوع في الحرام، وقد نص على ذلك الإمام السيوطي بقوله: «ويُعمل بالضعيف أيضًا في الأحكام، إذا كان فيه احتياط»[٢].

٥ - ما تلقته الأمة بالقبول من الضعيف يُعمل به في الأحكام وغيرها، قال الحافظ السخاوي: «إذا تلقت الأمةُ الضعيفَ بالقبول يُعمل به على الصحيح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر في أنه ينسخ المقطوع به؛ ولهذا قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث: «لا وصية لوارث»: إنه لا يثبته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به حتى جعلوه ناسخًا لآية الوصية له»[٣].

واستدل الإمام أحمد بالضعيف فعوتب في ذلك فقال: «إِنَّمَا يُضَعَّفُ إِسْنَادُهُ، وَلَكِنِ الْعَمَل عليه»[٤].

---

(١) «خصائص مسند الإمام أحمد» (صـ٢١).

(٢) «تدريب الراوي» (١/ ٣٥١).

(٣) «فتح المغيث» (١/ ٣٥٠).

(٤) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (٢/ ٣١٤).

٦ - إذا كان للضعيف أصل يحتج به؛ قوي للعمل به في الأحكام الشرعية، كحديث: «وَلَا تجسسوا ولا يغتب بَعْضكُم بَعْضًا» فإنه مع ضعفه سندًا إلَّا أن صيغته بعينها في الْقُرآن الكريم، ونحوه كثير.

٧ - يبقى الحديث الضعيف على ضعفه، وإن عُمِلَ به في الفضائل أو الأحكام، مع اعتباره والأخذ به، ولذا قال الحافظ السيوطي في "ألفيَّته":

وَلَمْ يَرَوْا فُتْيَاهُ أَوْ عَمَلَهُ عَلَى وِفَاقِ المَتْنِ تَصْحِيْحًا لَهُ

أي: لم ير جمهور المحدثين فُتيا الفقيه أو عمل الناس بالضعيف تصحيحًا للحديث، بل عملوا وأفتوا به، ويبقى ضعفه على حاله، ولكن صار عمل الناس تعضيدًا يشهد له.

وصفوة القول: الحديث الضعيف تبقى احتمال نسبته إلى الجناب النبوي الشريف، فإذا لم يوجد له معارض، أو ينسحب تحت أصلٍ شرعيٍّ، فقد اهتم به العلماء وأخذوا به في الفضائل والأحكام.

ومما يدلل على ما ذكرناه وقررناه عدة أمور:

١) اتفق أئمة المذاهب الأربعة على سنية البسملة عند الوضوء، بل رأى الحنابلة وجوبها، مع أن حديثها المذكور في كتب الفقهاء فيه ضعف بعينه.

٢) اتفق الأئمة الأربعة كما هو منصوصٌ في كتبهم على استحباب إحياء ليلتي العيد بحديث: «مَنْ أَحْيَا لَيْلَةَ الْعِيدِ أَحْيَا اللَّهُ قَلْبَهُ يَوْمَ تَمُوتُ الْقُلُوبُ»، مع أنه حديث ضعيف.

٣) اتفق الأئمة الأربعة على استحباب الغسل لمن غسَّل ميتًا لحديث: «من غسَّل ميتًا فليغتسل»، مع أنه حديث ضعيف باتفاق كما نقله النووي وغيره.

فمن رأى أن الفقهاء جميعًا خالفوا الصواب في ذلك لاعتمادهم على حديث

ضعيف؛ فقد خرج على السلف في أفهامهم، وابتدع ما لم يقله أحد من قبله، ومن أنكر استدلالهم بهذا فقد خرج عن العلم وطريقة الفهم.

وقس على هذه المسائل عشرات، بل مئات، وبعدها سيظهر لك كيف كان أئمة الإسلام يتعاملون مع الحديث الضعيف، فيا ليت الذين يتكلمون في الأحكام الشرعية وينالون من فقهاء الأمة يدركون هذه المعاني، حتى لا تَزِلَّ أقدامهم في فهم الشريعة ومقاصدها، والله أعلم.



المبحث الثالث

هل كل بدعة ضلالة؟

كثيرًا ما يستدل الوهابية في عشرات الأحكام الشرعية بالحديث الصحيح المشهور: «وَإِيَّاكُمْ وَالْأُمُورَ الْمُحْدَثَاتِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»(١).

وهذا حديث صحيح، لا خلاف في ثبوته، ولكننا نختلف مع الوهابية في فهمه، ونسير في ذلك وَفق كلام أئمة العلم وشراح السنن.

والنقول عن الوهابية في تأييدهم بأن كل بدعة ضلالة وأن الحديث على ظاهره كثيرة، بل تخطئتهم لبعض السلف والأئمة باسم البدعة وأن الرسول لم يفعل ذلك أكثر من أن يُحصى.

ولكننا إذا تأملنا ما جاء عن أئمة العلم فإننا لا نجد واحدًا من أئمة العلم إلَّا وقد قسَّم البدعة إلى الأقسام التكليفية الخمسة: فهناك البدعة الواجبة، وهناك البدعة المحرمة، وهناك البدعة المكروهة، وهناك البدعة المستحبة، وهناك البدعة المباحة.

ومن العلماء من يقتصر على تقسيمها إلى: بدعة حسنة وإلى بدعة سيئة إجمالًا.

والمالكية لا يسمونها بدعة حسنة؛ بل يسمونها مصلحة مرسلة؛ فهو اختلاف لفظي لا حقيقي، حتى إنَّ كثيرًا من أئمة المالكية وافقوا الجمهور على صحة تقسيم البدعة.

وقد ورد تقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة عن ناصر السنة الإمام محمد بن إدريس

---

(١) رواه ابن ماجه في «سننه» / ابتاع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (١/ ١٥)، وأحمد في «مسنده» / حديث العرباض بن سارية (٢٨/ ٣٧٣)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ١٧٤).

الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ، كما حكاه غير واحد في قوله: «المحدثات من الأمور ضَرْبان:

أحدهما: ما أحدث يخالف كتابًا أو سنة أو أثرًا أو إجماعًا، فهذه بدعة الضلالة.

والثانية: ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا، فهذه محدثة غير مذمومة، وقد قال سيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قيام شهر رمضان: «نعمت البدعة هذه» يعني: أنها محدثة لم تكن، وإن كانت فليس فيها رد لما مضى»[1].

ولم ينفرد الإمام الشافعي بهذا التقسيم، بل ظل أئمة الحديث وشراح السنن يراعون هذا التقسيم، وينصون عليه في عباراتهم الواضحة، فوافقه على تقسيم البدعة الإمام أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك المعروف بابن بطَّال المتوفى ٤٤٩هـ في «شرح صحيح الإمام البخاري»[2]، وكذا الحافظ أبو عمر ابن عبد البر المالكي المتوفى ٤٦٣هـ في كتابه «الاستذكار»[3]، والإمام الجليل أبو محمد ابن السيد البطليوسي المتوفى ٥٢١هـ في «مشكلات موطأ الإمام مالك»[4]، والإمام جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي المتوفى ٥٩٧هـ في «كشف المشكل»[5]، وشيخ الإسلام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام المعروف بسلطان العلماء المتوفى ٦٦٠هـ في «قواعد الأحكام في مصالح الأنام»[6]، وشيخ الإسلام الإمام يحيي بن شرف النووي المتوفى ٦٧٦هـ في «شرحه على

---

(١) «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (صـ ٢٠٦)، «جامع العلوم والحكم» لابن رجب الحنبلي (١٣١/٢).

(٢) «شرح صحيح البخاري» (١٤٧/٤).

(٣) «الاستذكار» (٦٧/٢).

(٤) «مشكلات موطأ مالك بن أنس» (صـ٨٣) دار ابن حزم، بيروت، الطبعة١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

(٥) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (١١٦/١)، الناشر: دار الوطن، الرياض.

(٦) «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» (٢٠٤/٢)، راجعه وعلق عليه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة.

صحيح مسلم بن الحجاج»[1]، والإمام الفقيه الأصولي أبو عبد الله بدر الدين الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ في «المنثور في القواعد الفقهية»[2]، وإمام الدنيا وشيخ المحدِّثين الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»[3]، والإمام الفقيه اللغوي المحدث بدر الدين العيني الحنفي المتوفى ٨٥٥هـ في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري»[4]، وخاتمة الحفاظ وأعجوبة النوع الإنساني الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ في «حاشيته على سنن النسائي»[5]، والعلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد القسطلّاني المتوفى ٩٢٣هـ في «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري»[6]، ومثله جاء عن أبي الحسن الملّا علي القاري الحنفي المتوفى ١٠١٤هـ في «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»[7]، ومثله عن العلامة زين الدين عبد الرءوف المناوي المتوفى ١٠٣١هـ في «فيض القدير»[8]، وكذا جاء عن العلامة أبي

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (٦/١٥٤).

(٢) «المنثور في القواعد الفقهية» (١/٢١٧)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٣) «فتح الباري» (٤/٢٥٣).

(٤) «عمدة القاري» (٥/٢٣٠).

(٥) «حاشية السيوطي على سنن النسائي» (٣/١٨٩).

(٦) «إرشاد السارى لشرح صحيح البخاري» (٣/٤٢٦) الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ..

(٧) «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (١/٢٢٣)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

(٨) «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (١/١٧) الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

البقاء الحنفي الكفوي المتوفى ١٠٩٤هـ في كتابه «الكليات»[١]، وعن العلامة محمد بن على الفاروقي التهانوي المتوفى بعد ١١٥٨هـ في «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم»[٢]، وعن الشيخ الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني المتوفى ١١٨٢هـ في «سبل السلام»[٣]، وكذا عن العلامة محمد بن علي الشوكاني المتوفى ١٢٥٠هـ في «نيل الأوطار»[٤]، وغيرهم عشرات، بل مئات لمن تتبع، ولا يخالف في هذا إلا الوهابية، ويحكمون بالخطأ على كل هؤلاء لأجل شيخ أو شيخين.

فتنبَّه أن علماء الأمة من شراح الصحاح والسنن يجزمون بتقسيم البدعة إلى حسنة وسيئة، وفي المقابل تجد الوهابية في وادٍ آخر يرون أن كل بدعة ضلالة بإطلاق، وينكرون على من يقول: بدعة حسنة، وحجتهم ظاهر النصوص، وينبغي أن يكون فهم السلف هو الحاكم لا أفهامهم، فما ضلت الخوارج إلَّا لأنهم احتجوا بالنص ولم يراعوا أفهام الصحابة ومن سلف.

وهنا نود أن نكشف عن المعنى المراد بقوله الشريف: «كل بدعة ضلالة» كما يراه أئمة الإسلام.

معنى قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» أي: كل بدعة مخالفة لكتاب الله تعالى أو سنة رسوله، أو إجماعًا أو قياسًا، أو تعارض مصلحة، أو ترفع أمرًا ثابتًا ونحو ذلك.

---

(١) «الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية» (١/٢٤٣).

(٢) «موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» للتهانوي (١/٣١٤) مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: الأولى ١٩٩٦م.

(٣) «سبل السلام» (١/٤٠٢)، الناشر: دار الحديث، الطبعة: بدون.

(٤) «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» (٣/٦٥)، الناشر: دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

فقوله: «كل بدعة ضلالة» من العام المخصوص، ولا يصح أن يُحتج به على عمومه، ويدل على ذلك:

١ - أن لفظ «كل» في قوله: «كل بدعة» لا يدل على العموم والشمول لكل بدعة بأنها ضالة، فقد يأتي لفظ «كل» ويُراد به الخصوص؛ كقوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [سورة الأحقاف:٢٥].

فهل دمرت الريح كل شيء؟ أم دمرت الكافرين وديارهم في الأحقاف فقط؟

وبقي المؤمنون في تلك الديار مع غيرهم من أصحاب الديار الأخرى، بل فأصبحوا لا يُرى إلّا مساكنهم، ومساكنهم باقية، وهو دليل واضح على أن «كل» قد تأتي مخصوصة، فهنا فهمنا أن قوله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ليس على عمومه، وكذا نقول: «كل بدعة ضلالة» ليس على عمومه.

ونحو ذلك قوله تعالى في خطابه لنبي الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

فهل وضع نبي الله إبراهيم على كل جبل من جبال الدنيا جزءًا من اللحم الذي كان معه، أم «كل جبل» مخصوصة بجبال معينة أمامه؟!

وبنحوه جاء في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [النحل: ١١٢].

فهل حقًا كان رزق القرية يأتيها من كل مكان في الدنيا، أم أماكن معينة مخصوصة؟!

فالقرآن الكريم مملوء بلفظ «كل» الذي لا يدل على العموم، بل هو مخصوص أو

مقيد، وكان على الوهابية أن يدركوا هذا قبل أن يحكموا بالخطأ على أئمة الإسلام وأعلامه.

حتى إنك تراهم يقبلون تخصيصًا معيَّنًا فيقولون: «كل بدعة ضلالة» متعلقة بالبدعة الدينية لا الدنيوية، فهم بذلك مقرون أنها ليست على عمومها، وإلا لحرَّمنا كل ما لم يكن بزمنه ﷺ من الأمور العادية والمخترعات الحديثة، ولا يجرؤ عاقل أن يقول بذلك، فتعين أن قوله: «كل بدعة» ليس على عمومه في هذا الباب باتفاق، سواء في الدين أو الدنيا.

ولكن الفارق أننا نقول: إن التخصيص هنا بالمخالفة للأدلة الشرعية، وعدم وجود أصل يعضدها من أصول الشريعة ومقاصدها، لا بكونها دينية أو دنيوية، فلو كانت البدعة دنيوية ومخالفة، أو يترتب عليها مخالفة فإنه ينطبق عليها البيان النبوي بأنها ضلالة، أما قصر الوهابية البدعة على أن المراد بها الدينية فقط فهو باطل، فإننا قد نزيد في أمور الدين من النوافل والطاعات والأذكار والعبادات ما لم يفعل مثله رسول الله ﷺ، ولا يجرؤ عاقل أن يمنعه، كمن يراجع ورده بعد الفجر، ولم يثبت مثله عن المعصوم، أو من اعتاد أن يقول درسًا بين التراويح في رمضان أو بعدها فإنه لم يرد عن المعصوم ﷺ، أو من اعتاد زيارة الأهل يوم الجمعة مع أنه لم يرد عن المعصوم ﷺ، إلى غير ذلك من العبادات التي يفعلها الناس ولم ترد بأعيانها أو أوقاتها بهذه الصورة، ثم هناك أمر آخر مُفاده:

٢ - في قوله: «كل بدعة ضلالة» إيجاز بالحذف كقول الله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [سورة الكهف: ٧٩].

وتقديرها: كل سفينة صالحة غصبًا، فهنا حذَفَ الصفة وهي كون السفينة صالحة، والدليل على ذلك قوله بعدها: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، فدلَّ على أنها صالحة

أو سليمة، وكذا نقول في قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» أي: كل بدعة مخالفة لكتاب الله تعالى، وليس لها أصل شرعي تندرج تحته فهي ضالة.

فيكون تقدير الكلام في الحديث: «كل بدعة مخالفة للوحي الشريف أو تضاد أمور الشريعة ومقاصدها فهي ضلالة».

أمَّا مَا أحدثه الناس، ولم تُعلَم فيه مخالفة شرعية فهو جائز على الإباحة، بل هو مندرج تحت الأحكام التكليفية المعتبرة، وقد قال الحافظ ابن حجر: «والمراد بقوله: «كل بدعة ضلالة» ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام»[1].

وأنبه على أمر في غاية الأهمية: وهو معنى المخالفة، فالمخالفة معناها أن يأتيَ نص بأن العشاء أربع ركعات، وأن المغرب ثلاث ركعات، فيقول أحدهم: أصلي المغرب أربعًا زيادة في الخير، فهنا نقول: بدعة وضلالة لأنها صادمت النص الصريح.

وليس معنى المخالفة أن الرسول ﷺ لم يفعل هذا الأمر، وبالتالي فهو بدعة، فنقرر أن الترك في ذاته لا يدل على التحريم، وكذا لا يدل على الإباحة، بل شأن المتروك الذي لم يفعله النبي ﷺ أن يُعرض على قواعد الشريعة ومقاصدها، فقد يكون الترك واجبًا، أو محرمًا، أو مكروهًا، أو مستحبًا، أو مباحًا، وسوف يأتي بيان معنى مسألة الترك مفصَّلة إن شاء الله تعالى في المبحث الآتي، والله أعلى وأعلم.

---

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (١٣/ ٢٥٤).

المبحث الرابع

هل تَرْكُ النبيِّ ﷺ يُعَدُّ دليلاً على حرمة الشيء؟

كثيرًا ما نسمع من بعضهم عندما نتكلم في مسألة شرعية، فيقول: هل فعل ذلك رسول الله؟ لو كان خيرًا ما تركه ﷺ.

وفي الحقيقة أقول: هذه كلمة حق أريد بها باطل، فترْكُ النبي ﷺ ليس دليلًا قط على المنع أو الحظر، بل كل أمر نفعله لم يفعله رسول الله ﷺ شأنه أن يُعرض على قواعد الشريعة ومقاصدها، فإن وافق أصل الشريعة فهو يندرج باعتبارات معلومة تحت الإباحة، أو الندب، أو الوجوب، وإن خالفها يندرج باعتبارات معلومة تحت الكراهة أو التحريم.

فتأمل أننا لا نزال وَفق قولنا هذا نسير في فلك الشريعة ومقاصدها، وتضع في الحسبان أن أحكامنا بالحل أو الحرمة راجعة إلى الأصول التي قررها لنا سيدنا المصطفى ﷺ، وهنا عدة أمثلة تبين ما أقول:

الأول: لما خاف سيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على القرآن الكريم بعد مقتل كثير من حفاظه قال لأبي بكر: نريد أن نجمع القرآن الكريم، فكان رد الصديق كما في الصحيح: «كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رسولُ الله ﷺ؟» وهو نفس المنهج الذي يسلكه بعضهم الآن في المصادرة على الأحكام الشرعية، ولكن سيدنا عمر لا زال يقرر لسيدنا أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه عمل خير، وفيه نفع، وإن لم يفعله رسول الله ﷺ، فاستجاب صديق الأمة بعد مراجعة سيدنا عمر له، حتى ورد عنه: «فَلَمْ يَزَلْ عمَرُ يُرَاجِعُنِي فِيهِ حَتَّى شَرَحَ الله لذلِكَ صَدْرِي، ورَأَيْتُ الَّذِي رَأي عُمَرُ»(١).

---

(١) صحيح البخاري برقم (٤٦٧٩).

فهذا مثال واضح كالشمس، يبين أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد اتفقوا على أن تركه ﷺ لا يدل على حرمة الفعل قبل تأمل موافقته للشريعة وتحقيقه المصلحة والمنفعة أم لا؟ ولمَّا عارض الصدِّيق ذلك وأراد المنع قام عمر فما زال يقرر له الجواز حتى استقر الأمر ووافق الصديق؛ لأنه رأى سلامة ما قاله عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنه يتماشى مع قواعد الشريعة وإن لم يفعله رسول الله ﷺ، فكأن اختلاف الصحابة هذا قد أسفر عن ثمرة الإجماع المنعقد على فعل شيء محدث جديد ليس في أي عبادة من العبادات! بل في كتاب الحق جل وعلا، وأنَّ ترك النبي لم يكن حجة في المنع، فقد أجمعوا على جمع المصحف، واستقروا على ذلك؛ لأن فيه مصلحة شرعية كبرى.

الثاني: صح في الحديث عَنِ سيدنا ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِضَبَّيْنِ مَشْوِيَّيْنِ، وَعِنْدَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَأَهْوَى النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ لِيَأْكُلَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ ضَبٌّ، فَأَمْسَكَ يَدَهُ، فَقَالَ لَهُ خَالِدٌ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ»، فَأَكَلَ خَالِدٌ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَيْهِ[1].

وهنا ملحظ دقيق وهو أنه لو كان مجرد تركه ﷺ حجة في المنع لما سأله سيدنا خالد، ولاكتفى بتركه له، ولكنه سأل عن علة تركه له ليستفهم.

الثالث: ثبت في الصحيح: «لَمْ يأكُلِ النبيُّ ﷺ على خِوَانٍ حتَّى ماتَ، وَمَا أَكَلَ خُبْزًا مُرَقَّقًا حتَّى ماتَ»[2].

ولم يفهم العلماء من ذلك إلَّا فضل التواضع والعفاف، ولم يفهموا منه حرمة أو كراهة، فلو كان الترك حجة في المنع والحظر لصار تركه هنا دينًا يُتَّبع، ولم يفهم العلماء ذلك.

---

(١) «صحيح البخاري» (٥٣٩١)، «صحيح مسلم» (١٩٤٥).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٤٥٠).

الرابع: أُتِيَ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ (نصل السهم الطويل) فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ» وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ: «أَمَّا أَنَا فَلَا أُصَلِّي عَلَيْهِ»، ولم يترك المسلمون الصلاة على من قتل نفسه لأجل تركه ﷺ؛ لأنهم علموا علة تركه ﷺ وهو الزجر لمن يفعل مثل هذا الفعل.

الخامس: ترك التنشيف بعد الوضوء، ففي صحيح البخاري: «ثُمَّ أُتِيَ بِمِنْدِيلٍ، فَلَمْ يَنْفُضْ بِهَا»، وليس ذلك دليلًا على حرمة التنشيف أو كراهيته، قال ابن بطَّال في «شرح صحيح البخاري»: «وتركه ﷺ للمنديل؛ فإنه أراد- والله أعلم- إبقاء بركة الماء والتواضع بذلك»[1].

السادس: قال أبو المظفر السمعاني: «والبدعة على وَجْهَيْن: بِدعَة قبيحة وبدعة حَسَنَة.

قَالَ الْحسن الْبَصْرِيّ: الْقَصَص بِدعَة، ونعمت الْبِدْعَة، كم من أَخ يُسْتَفَاد، ودعوة مجابة، وسؤل معطى.

وَعَن بَعضهم: أَنه سُئِلَ عَن الدُّعَاء عِنْد ختم الْقُرْآن كَمَا يَفْعَله النَّاس الْيَوْم؟ قَالَ: بِدعَة حَسَنَة»[2].

حتى قال الإمام أبو بكر الجصاص: «لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْفِعْلِ دَلَالَةٌ عَلَى حُكْمِهِ فِي نَفْسِهِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ التَّرْكِ دَلَالَةٌ عَلَى حُكْمِهِ فِي نَفْسِهِ: مِنْ وُجُوبٍ، أَوْ نَدْبٍ، أَوْ إبَاحَةٍ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَتَعَلَّقَ وُجُوبُ الْفِعْلِ عَلَيْنَا بِوُجُودِهِ مِنْهُ لِوُجُودِ الْمَعْنَيَيْنِ»[3].

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «الْمَعْفُوَّ عَنْهُ مَا تُرِكَ ذِكْرُهُ، فَلَمْ يُحَرَّمْ وَلَمْ يُحَلَّلْ»[4].

ولذلك ترك أخذ التمرة من الأرض ورعًا، وترك صلاة التراويح خشية الفرضية،

---

(١) «شرح صحيح البخاري» لابن بطَّال (١/ ٣٧٦).

(٢) «الانتصار لأصحاب الحديث» (صـ ٢٨).

(٣) «الفصول في الأصول» (٣/ ٢٢٣).

(٤) «جامع العلوم والحِكَم» (٢/ ١٦٤).

وترك أكل الضب لأنه ليس من طعام قومه أو لأن نفسه عافته، وترك الصلاة على من قتل نفسه زجرًا لغيره، وترك الصلاة على من عليه دين؛ لئلا يتهاون الناس بحقوق المسلمين، وترك هدم الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم ﷺ تأليفًا لقلوب أهل مكة ولحداثة عهدهم بالإسلام، وترك قول الشعر سجية، وترك أكل الثوم والبصل لعلة المناجاة... إلخ.

ويُشكل عند الوهابية معنى قول الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من ابتدع في الإسلام بدعةً رآها حسنةً فقد زعم أنَّ محمدًا ﷺ خان الرِّسالة»؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣][1].

فإنهم يذكرون هذا عن مالك دون أن يدققوا في قوله: «يراها حسنةً» فإنَّ هذا قيدٌ مهم في كلِّ الآثار المطلقة عنه، فصار إحداثه بدعة لظنه أن ما ابتدعه حسن دون النظر إلى قواعد الشريعة ومقاصدها، ودون الرجوع إلى أئمة العلم على هذا الحدث، ولا ينافي ذلك عمومها، وذلك لأنَّ عموم الأشخاص شيءٌ، وعموم الأحوال شيءٌ آخر، فهو تقييدٌ للمطلق، وليس تخصيصًا للعام[2].

ومن هذا يُفهم أن الترك ليس دليلًا على المنع ابتداءً، بل لا بد من العرض على قواعد الشريعة ومقاصدها، فإن المتروك خاضع للقواعد الكلية وتحقيق المصالح الشرعية والدنيوية في العاجل والآجل.

وعلى هذا الفهم عاش المسلمون في المشارق والمغارب، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) رواه ابن حزم الأندلسي بسنده عن الإمام مالك رحمهما الله في كتابه: «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ٥٨).

(٢) راجع: «نفحة البديع» للشيخ البرَّاد السكندري بتحقيقي بالاشتراك مع الدكتور محمد رمضان المراغي، وهو مطبوع بدار الصالح بالقاهرة.

المبحث الخامس

معنى قاعدة: الأصل في العبادات التوقيف؟

من المساوئ العلمية التي نتأذى منها أننا نجد في زماننا من يُصَدِّرُ نفسه للإفتاء والكلام في الحرام والحلال، وهو لا يستطيع فهم كلام أئمة الفقه والأصول، فيأخذ كلامهم ويبعد النجعة في فهمه، فيستدل به في غير محلِّه، وقد رأينا ذلك باديًا في فهم قاعدة: «الأصل في العبادات التوقيف».

فإنك ما تسأل أحدَهم عن حكم من يجعل له وردًا من الذكر، إلا وقال لك: الأصل في العبادات التوقيف.

فإذا سألته عن حكم قول المصلي: اللّٰهم صلِّ على سيدنا محمد في التشهد؟ إلا قال لك: الأصل في العبادات التوقيف؟

ما حكم عمل ختمة قرآن ونقرأ للوالد أو للشيخ؟ يقول لك: الأصل في العبادات التوقيف، وقس على ذلك ألف مسألة.

فأصبحت أحكامهم تنم عن عقليات ضعيفة لا بصر لها بأحكام الشريعة وقواعدها.

وهنا أشير إلى بيان معنى القاعدة، وطريقةِ فهمِهَا عند العلماء، فنقول: طبَّقَ العلماء هذه القاعدة على معنيين أساسيَّيْن:

المعنى الأول: الأصل في العبادات التوقيف، بمعنى التعبد، يعني: لماذا جعل الله تعالى الظهر أربعًا، والمغرب ثلاثًا؟ ولمَ كان الطواف بالبيت سبعًا؟ ولم مُنِعَ المسلمُ أن يجمع أكثر من أربع نسوة؟ ومثل هذه الأسئلة كثير، لا حصر لها.

فكان الأصوليون لدقة فهمهم يقولون: الأصل في العبادات التوقيف، أي: لا مجال لتعليلها بالعقل، ولا ينفي ذلك أن لها حِكَمًا ومقاصدَ قد تظهر للمجتهد، ولكن الأصل فيها أنها موقوفة على مراد الله تعالى منها؛ لأن الحِكَم والمقاصد متغيرة بتغير العقول واختلاف الأزمان، أما حكمة الله فلا، حتى قال الإمام القُدوري: «وتخصيص العبادات بوقت لا يُعلَمُ إلَّا من جهة التوقيف»[1].

وقال الإمام الكاساني عند السر في تحديد أنصبة الزكاة: «وطريق معرفة النُّصُب التوقيف دون الرأي والاجتهاد»[2].

وقال الإمام الشاطبي: «الأصل في العبادات بالنسبة إلى المكلف التعبد دون الالتفات إلى المعاني، وأصل العادات الالتفات إلى المعاني»[3].

فهذه تطبيقات الفقهاء الواضحة في معرفة قاعدة: «الأصل في العبادات التوقيف»، ليعلم المعاصرون أنهم يطبقون القاعدة في غير محلِّها فيفتئتون على أحكام الشريعة بغير علم.

المعنى الثاني: الأصل في العبادات التوقيف إلَّا إذا كان لها أصل في الشرع، فلم يحرم أئمة الإسلام شيئًا إلَّا إذا كان مخالفًا للشرع، أو يتصادم مع قواعده العامة، ولذا ورد عن السلف مئات من العبادات التي لم ترد بصورتها عن النبي ﷺ، وإن اختلفت في مضمونها، واستقرت الأمة على قبولها.

فجمع سيدنا عمر الناس في صلاة التراويح على عشرين ركعة وانعقد الإجماع على ذلك من الصحابة ولم ينكر أحدهم بقوله: إن الرسول ﷺ ما صلى عشرين ركعة؟

---

(١) «التجريد» للقدوري (٤/ ١٦٨٩).

(٢) «بدائع الصنائع» (٢/ ٢٩).

(٣) «الموافقات» (٢/ ٥١٣).

وثبت عن سيدنا سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ، قَالَ: اتَّبَعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ لِأَتَعَلَّمَ مِنْهُ، فَمَا رَأَيْتُهُ يُصَلِّي السُّبْحَةَ، وَكَانَ إِذَا رَآهُمْ يُصَلُّونَهَا، قَالَ: «مِنْ أَحْسَنِ مَا أَحْدَثُوا سُبْحَتُهُمْ هَذِهِ». وفي لفظ: عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الأَعْرَجِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْن عُمَرَ، عَنْ صَلاَةِ الضُّحَى وَهُوَ مُسْتَنِدٌ ظَهْرَهُ إِلَى حُجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: بِدْعَةٌ وَنِعْمَتِ الْبِدْعَةُ[1].

وفي «صحيح البخاري» تقول السيدة عائشة: «ما سبَّح رسول الله ﷺ سُبْحَة الضحى قط وإني لأسبِّحها»، أي: ما تنفَّل رسول الله ﷺ نافلة الضحى قط، وإني لأتنفَّلُهَا.

فتنبَّه أن الرسول ﷺ كما كانت تجزم السيدة عائشة- في رأيها- أنه ما صلى الضحى، ولكنها كانت تصليها مع علمها- مبلغ علمها- أن الرسول ﷺ لم يصلِّها.

وجاء في «سنن أبي داود» بإسناد صحيح (٩٧١) عن ابن عمر قال عن التحيات: زدتُ فيها: وحدَه لا شريك له، وأشهدُ أن محمدًا عبده ورسولُه. وكأنه ما سمع ذلك مرفوعًا.

وثبت أيضًا عن سيدنا جابر بن عبد الله وابن عمر وعائشة زيادة: «بسم الله» في أول التحيات[2].

وقد روى هذا الإمام مالك في «الموطأ» عن ابن عمر، و«أبي يعلى» عن جابر، والبيهقي في «السنن الكبرى» عن عائشة، حتى بوَّب البيهقي بابًا في «السنن الكبرى» بعنوان: (باب من استحب أو أباح التسمية قبل التحية).

فأين مسألة التوقيف في العبادات هنا؟؟ وهل كان الصحابة بهذا يقرون بأن الأصل التوقيف على فهم المعاصرين؟ أقول: كلا، بل كان المعيار عندهم هو موافقة

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» (٧٨٥٩).

(٢) راجع: «موطأ مالك» (٣٠١)، «مصنف عبد الرزاق» (٣٠٧٣).

أصل الشريعة وقواعدها من عدمه.

فإن وافقت العبادة المحدثة أصل الشريعة قبلوها، وإن خالفت ردوها، وقبل الموافقة والمخالفة لا بد أن تكون أصول الشريعة ومقاصدها معلومة مستقرة حتى لا تتسرع في الحكم فتخطئ مراد الشارع.

فالمقرر من ذلك أن الصحابة الكرام رأوا أن هذه العبادات هنا لا تصادم الشريعة ولا تضادها، فأقروها، وحثوا الناس عليها، حتى وإن لم يكن الرسول الكريم ﷺ فعل هذه العبادة بعينها، إلا أنها تتماشى مع ما جاءنا به ﷺ، حتى قال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر عند حديث رد المحدثات: «وهذا الحديث معدود من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده، فإن معناه: من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يُلتفت إليه»[1].

فتنبه قيده: «ما لا يشهد له أصل من أصوله»، فإنْ شهد له أصل من أصوله فهو مقبول.

ولذا ردوا العبادة التي تخالف النص الشرعي، كقوله في الأضحية: «الجذور عن سبعة» فلمْ يجوِّزوه عن ثمانية، وجوَّزوه بأقل من السبعة؛ لأنه يتماشى مع قواعد الشرع.

ولم يجوّزوا التقرب إلى الله تعالى بجعل صلاة الصبح أربع ركعات؛ لأن ذلك مخالف للنص وإن قُصِدَ التقرب.

وقِسْ على ذلك عشرات المسائل التي يُحكم عليها بالبدعة من قبل الوهابية، واجعل هذا المعيار هو أساس حكمك، تسلم وتسعد، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٥/ ٣٥٧).

المبحث السادس

حكم التوسل بالجناب النبوي الشريف

لا نتكلم عن التوسل في حياته الشريفة ﷺ فإن هذا لا ينكره أحدٌ، واتفق المسلمون جميعًا عليه سواء أكان التوسل به ﷺ أم بغيره، ولكن الوهابية لم يجيزوا التوسل بالجناب النبوي ولا بغيره بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى[1].

وسوف نرد عليهم بما ثبت في الصحيح من سنته الشريفة، وكذا من فِعْلِ السلف الصالح؛ لنبين لهم مدى قصور أفهامهم عن إدراك ما كان عليه السلف الصالح.

ثبت في الحديث الصحيح ما يؤكد صحة التوسل بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى كما رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: ادْعُ اللهَ أَنْ يُعَافِيَنِي، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ أَخَّرْتُ ذَاكَ، فَهُوَ خَيْرٌ»، فَقَالَ: «ادْعُهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَيُحْسِنَ وُضُوءَهُ، وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، وَيَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ، فَتَقْضِي لِي، اللهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ»[2].

وهو حديث متفق على صحته، ولم أعلم من تكلم فيه بضعف، حتى من منع التوسل كابن تيمية قد صححه، ولكنه عمد إلى مفهومه فغيَّره على حسب ما يرى هو،

---

(١) الرفيق الأعلى: اسم مفرد يراد به الجمع من الملائكة أو الأنبياء، فهو لفظ يقع للواحد والجميع، قال تعالى: {وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} [النساء: ٦٩]، ولم يقل: رفقاء، ولا يطلق الرفيق الأعلى على الله تعالى، بل هو غلط.

(٢) «السنن الكبرى» للنسائي/ ذكر حديث عثمان بن حنيف (٩/ ٢٤٤) «مسند الإمام أحمد» / مسند عثمان بن حنيف (٢٨/ ٤٧٨).

لا على حسب ما تعارف عليه العلماء.

وهكذا فعل أتباعه من بعده فتجاهلوا أقوال سلف الأئمة ومحدثيها، وقالوا: ليس فيه جواز التوسل بالنبي ﷺ، وإنما هو الاستشفاع بدعائه فقط، مع أن النص في تمام الوضوح: «اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ».

فلما ذكرنا لهم أن سيدنا عثمان بن حنيف[1] كان يُعَلِّمُ الناس هذا الدعاء في التوسل به ﷺ بعد وفاته ﷺ، وفي خلافة سيدنا عثمان، قالوا: هذا كذب لا يثبت.

فقلنا لهم: بل جاء عن أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ عَمِّهِ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ: أَنَّ رَجُلًا، كَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَاجَةٍ لَهُ، فَكَانَ عُثْمَانُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ وَلَا يَنْظُرُ فِي حَاجَتِهِ، فَلَقِيَ ابْنَ حُنَيْفٍ فَشَكَى ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: «ائْتِ الْمِيضَأَةَ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ ائْتِ الْمَسْجِدَ فَصَلِّ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قُلْ: اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فَتَقْضِي لِي حَاجَتِي وَتَذْكُرُ حَاجَتَكَ، وَرُحْ حَتَّى أَرُوحَ مَعَكَ، فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ فَصَنَعَ مَا قَالَ لَهُ، ثُمَّ أَتَى بَابَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَجَاءَ الْبَوَّابُ حَتَّى أَخَذَ بِيَدِهِ فَأَدْخَلَهُ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ عَلَى الطِّنْفِسَةِ (الكساء)، فَقَالَ: حَاجَتُكَ؟ فَذَكَرَ حَاجَتَهُ وَقَضَاهَا لَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا ذَكَرْتُ حَاجَتَكَ حَتَّى كَانَ السَّاعَةُ، وَقَالَ: مَا كَانَتْ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ فَاذْكُرْهَا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ فَلَقِيَ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ، فَقَالَ لَهُ: جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، مَا كَانَ يَنْظُرُ

---

(١) هو أبو عمرو وقيل: أبو عبد الله، عثمان بن حُنَيْف بن واهب بن العُكَيْم بن ثعلبة بن الحارث بن مَجْدَعة الأنصاري، من بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس، أخو سهل بن حنيف، ولاه عمر مساحة السواد وجبايته وضرب الخراج والجزية على أهله، وولّاه على البصرة، فأخرجه طلحة والزبير، لما قدماها لوقعة الجمل، ثم سكن الكوفة وبقي إلى زمن معاوية، روى عنه: أبو أُمامة بن سهل بن حُنَيْف، ونَوْفَل بن مُساحِق وعُبَيْد الله بن عبد الله بن عُتْبَة. راجع: «جامع الأصول في أحاديث الرسول» لابن الأثير (١٢/٥٩٧).

فِي حَاجَتِي وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيَّ حَتَّى كَلَّمْتَهُ فِيَّ، فَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ حُنَيْفٍ: وَاللهِ مَا كَلَّمْتُهُ، وَلَكِنِّي شَهِدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَتَاهُ ضَرِيرٌ فَشَكَى إِلَيْهِ ذَهَابَ بَصَرِهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: فَتَصَبَّرْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ: لَيْسَ لِي قَائِدٌ وَقَدْ شَقَّ عَلَيَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ائْتِ الْمِيضَأَةَ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ صَلِّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ ادْعُ بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ».

قَالَ ابْنُ حُنَيْفٍ: «فَوَاللهِ مَا تَفَرَّقْنَا وَطَالَ بِنَا الْحَدِيثُ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْنَا الرَّجُلُ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ ضُرٌّ قَطُّ»(١).

فوجدنا ابن تيمية يقول عن هذا الحديث: «وبالجملة فهذه الزيادة لو كانت ثابتة لم تكن فيها حجة، وإنما غايتها أن يكون عثمان بن حنيف ظنَّ أن الدعاء يُدعى ببعضه دون بعض، فإنه لم يأمره بالدعاء المشروع بل ببعضه، وظن أن هذا مشروع بعد موته ﷺ»(٢).

فابن تيمية يرى أنه ليس حجة في ذلك، وهو ظَنٌّ من سيدنا عثمان بن حنيف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلا يقبل ابن تيمية فعل الصحابي ويدَّعي أن الصحابيَّ فعل هذا بالظن والتخمين!

ويدَّعي الألباني أنها ضعيفة أصلًا فيقول: إن شبيب بن سعيد قد تفرد بها وخالف «الثقات»، وأن روايته عن غير يونس بن يزيد مطعون فيها ولا يحتج بها مستدلًّا بكلام لابن عدي وابن حجر في روايته عن ابن وهب، ثم قال: «هذه القصة ضعيفة منكرة»(٣).

---

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (٩/ ٣٠)، «مجمع الزوائد» للهيثمي (٢/ ٢٧٩) برقم (٣٦٦٨)، وقال الهيثمي: روى الترمذي وابن ماجه طرفا من آخره خاليا عن القصة، وقد قال الطبراني عقبه: والحديث صحيح بعد ذكر طرقه التي روي بها.

(٢) «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (صـ٢١٤)، الناشر: مكتبة الفرقان، عجمان، الطبعة: الأولى لمكتبة الفرقان ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١هـ.

(٣) ويمكن أن تراجع كتابه: «التوسل أنواعه وأحكامه» (صـ ٨٥، ٨٦)، بتحقيق: محمد عيد العباسي، =

وجوابنا عن هذا يتخلص فيما يلي:

كان على ابن تيمية أن يكون أكثر أدبًا مع الصحابة الكرام، وأن يتهم عقله وظنه هو، لا ظن أحد من الصحابة الكرام.

وأما زعم الألباني ضعف شبيب بن سعيد، فغير دقيق، فهو إمام ثقة، وثَّقه ابن المديني، وعدَّه ابن حبان في «الثقات»، وقال الدارقطني: ثقة، وقال أبو زرعة والنسائي وأبو حاتم: لا بأس به، وهو حكم منهم على الإطلاق، ليس مختصًا بروايته عن يونس بن يزيد كما توهم الألباني، بل حكم عليه الدارقطني والطبراني بأنه ثقة في نفس رواية الحديث المذكور، ويتعجب ابن القطان ببعض ما يرويه ابن وهب عنه، حتى يقول: كأن شبيب الذي يروي عنه ابن وهب تلك المنكرات ليس هو شبيب بن سعيد، مما يدلك على أنه ثقة ومقبول، في الجملة إلَّا باستثناء بعض ما يرويه ابن وهب فقط[1].

ثم بقي توهم آخر للألباني وهو أن شبيب انفرد بهذا، وهو خطأ، فلم ينفرد به شبيب عن روح بن القاسم؛ بل رواه عباس الدوري عن عون بن عُمارة، عن روح بن القاسم كما عند أبي نعيم، وعون بن عُمارة إنما نقموا عليه روايته عن حميد الطويل وهشام بن حسان، فمع ضعفه يكتب حديثه كما قال ابن عدي، ولما ترجم ابن حبان لعون بن عمارة قال: روى عَنهُ أهل الْبَصْرَة كَانَ صَدُوقًا مِمَّن كثر خَطؤُهُ حَتَّى وجد فِي رِوَايَته المقلوبات، فَبَطل الِاحْتِجَاج بِهِ إِلَّا فِيمَا وَافق «الثقات»، فلما ذكر حديث التوسل هذا، تعقبه الدارقطني بقوله: «قَدْ تَابَعَ عَوْنُ بْنُ عُمَارَةَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطْمِيِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ هَاهُنَا، شَبِيبَ بْنَ سَعِيدٍ الْبَصْرِيَّ، وَهُوَ ثِقَةٌ

= الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

(١) «الثقات» لابن حبان (٨/ ٣١٠)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٦١).

كَذَلِكَ، وَقَدْ رَوَاهُ أَيضًا عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْخَطْمِيِّ: شُعْبَةُ عَنْ أَنَسٍ»[1].

فتأمل أن هذه متابعة يقرها الإمام الدارقطني من شبيب بن سعيد لعون بن عُمارة، ولم ينفرد بروايتها عن شبيب بن سعيد ابن وهب؛ بل تابع ابن وهب إسماعيل بن شبيب عن أبيه عند البيهقي في «الدلائل»، وأحمد بن شبيب بن سعيد عن أبيه كما في «مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي»[2].

وأحمد بن شبيب بن سعيد إمام ثقة، وثَّقه أبو حاتم، وقال ابن القطان: «من أهل مَكَّة، قبِلَة أهل الْعرَاق ووثقوه»[3].

وقال الإمام الطبراني: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ إِلَّا شَبِيبُ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو سَعِيدٍ الْمَكِّيُّ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَهُوَ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ شَبِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ الْأُبُلِّيِّ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْخَطْمِيِّ وَاسْمُهُ عُمَيْرُ بْنُ يَزِيدَ، وَهُوَ ثِقَةٌ تَفَرَّدَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ عَنِ شُعْبَةَ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَوْنُ بْنُ عُمَارَةَ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهِمَ فِيهِ عَوْنُ بْنُ عُمَارَةَ، وَالصَّوَابُ: حَدِيثُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ»[4].

وهذا وغيره يدلك على قصور الألباني في تخريج الحديث وذكر متابعاته، بل إهمال كلام الحفاظ من قبله الذين قبلوا تلك الرواية وحكموا عليها بالصحة من مجموع

---

(١) «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٤/ ١٩٥٩)، عند حديث رقم (٤٩٢٨)، «تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان» (صـ ٢١٣).

(٢) رواه عبد الغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء والحث عليه» (٦٢)، «دلائل النبوة» للبيهقي (٦/١٦٧)، «مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي» (صـ ٩٤)، رقم (١١٣).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢/ ٥٥)، «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه» (صـ ٧٧)، «تهذيب الكمال» (١/ ٣٢٧).

(٤) «المعجم الصغير» (١/ ٣٠٦).

طرقها، لأن السلف قاطبة لا يرون فيها مخالفة شرعية، أما الألباني وشيعته فإنهم يتعمَّدون ردَّ الثابت الصحيح أو تأويله؛ لأنه في اعتقادهم أنه شرك أو بدعة لا ينبغي أن يرد في نص مرفوع أو موقوف.

وستأتي أمثال هذه المجازفات في أحكامهم الجائرة، وأفهامهم المغلوطة، مما يظهر أنَّ تشبثهم بالحديث والسلف دعوى لا يؤديها الدليل، ولا يعضدها البرهان، فقد ثبت التوسل عن أصحاب النبي ﷺ، وسيأتيك المزيد في المباحث القادمة إن شاء الله تعالى، والله أعلم.



المبحث السابع

اتفاق المذاهب الأربعة على التوسل بقوله: ﴿جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ﴾

اتفق علماء الإسلام على التوسل به ﷺ حيًّا وميتًا، واستدلوا على ذلك بنصوص كثيرة، منها آية النساء كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابٗا رَّحِيمٗا﴾ [سورة النساء: ٦٤].

والآية قد جاءت بالالتفات الذي يظهر أن العمل بالآية باقٍ إلى يوم القيامة فقال: ﴿جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ﴾ وهو على عمومه، وتخصيصه بحال الحياة تعنت لا دليل عليه.

ولم يقل: «واستغفرت لهم»، بل قال: ﴿وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ وصِفَتَا النبوة والرسالة قائمتان لم ينقطعا، حتى إننا نقول في التحيات: «السلام عليك أيها النبي وعلى عباد الله الصالحين».

وإليك ما ذهب إليه أتباع الأئمة الأربعة من الكتب المعتمدة في كل مذهب ليدلك على التشويه من قِبَل من ينتسبون إلى العلم، ويتهمون الأمة بالشرك.

مذهب السادة الحنفية:

قال عبد الله بن مودود الموصلي الحنفي المتوفى ٦٨٣هـ في كتابه: «الاختيار لتعليل المختار» فيما يقوله الزائر عند زيارته الشريفة: «يا رسول الله، نحن وفدُك، وزوار قبرك، جئناك من بلادٍ شاسعةٍ، ونواحٍ بعيدةٍ، قاصدين قضاء حقك، والنظر إلى مآثرك، والتيامن بزيارتك، والاستشفاع بك إلى ربنا، فإن الخطايا قد قصمت ظهورنا، والأوزار

قد أثقلت كواهلنا، وأنت الشافع المشفع، الموعود بالشفاعة والمقام المحمود، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

وقد جئناك ظالمين لأنفسنا، مستغفرين لذنوبنا، فاشفع لنا إلى ربك، وأسأله أن يميتنا على سنتك، وأن يحشرنا في زمرتك، وأن يوردنا حوضك، وأن يسقينا كأسك غير خزايا ولا نادمين، الشفاعة الشفاعة يا رسول الله، يقولها ثلاثا: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] الآية.

ويبلغه سلام من أوصاه فيقول: السلام عليك يا رسول الله، من فلان بن فلان، يستشفع بك إلى ربك، فاشفع له ولجميع المسلمين؛ ثم يقف عند وجهه مستدبر القبلة، ويصلي عليه ما شاء»[(١)].

مذهب السادة المالكية:

قال الإمام ابن الحاج المالكي المتوفى ٧٣٧هـ في «المدخل»: «فالتوسل به ﷺ هو محل حط أحمال الأوزار وأثقال الذنوب، والخطايا؛ لأن بركة شفاعته ﷺ وعظمها عند ربه لا يتعاظمها ذنب، إذ إنَّها أعظم من الجميع، فليستبشر من زاره، ويلجأ إلى الله تعالى بشفاعة نبيه ﷺ من لم يزره، اللّهم لا تحرمنا من شفاعته بحرمته عندك، آمين يا رب العالمين.

ومن اعتقد خلاف هذا فهو المحروم؛ ألم يسمع قول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا

---

(١) راجع: «الاختيار لتعليل المختار» / فصل في زيارة قبر النبي ﷺ (١/١٧٦)، الناشر: مطبعة الحلبي، القاهرة، تاريخ النشر: ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م.

وذكر نحوه من الحنفية غير واحد أيضًا كالعلامة الشرنبلالي في «مراقي الفلاح شرح متن نور الأيضاح» (١/٢٨٤)، والطحطاوي في «حاشيته على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح» (١/٧٤٨).

أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] فمن جاءه ووقف ببابه وتوسل به وجد الله توابًا رحيمًا؛ لأن الله ﷻ منزَّهٌ عن خُلْفِ الميعاد، وقد وعد سبحانه بالتوبة لمن جاءه ووقف ببابه وسأله واستغفر ربه، فهذا لا يشك فيه ولا يرتاب إلا جاحد للدين معاند لله ولرسوله ﷺ، نعوذ بالله من الحرمان»[1].

مذهب السادة الشافعية:

قال الإمام محمد بن موسى الدميري الشافعي المتوفى ٨٠٨هـ: «ثم يزور بأدب وخضوع فيقول غير رافع صوته كثيرًا: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا نبي الله، السلام عليك يا سيد المرسلين، وأشباه ذلك.

ثم يقول: اللّٰهم آته الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته، وآته نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون.

ثم يتأخر صوب يمينه قدر ذراع، فيسلم على أبي بكر الصديق، ثم قدر ذراع فيسلم على عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وعن سائر الصحابة أجمعين.

ثم يرجع إلي موقفه الأول قُبالة وجه النبي ﷺ ويتوسل به، ويتشفع إلى الله تعالى»[2].

---

(١) راجع: «المدخل» لابن الحاج/ فصل زيارة سيد الأولين والآخرين (١/ ٢٦٠)، الناشر: دار التراث، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ).

وممن قاله ببقاء الآية من أئمة المالكية الإمام برهان الدين إبراهيم ابن فرحون في كتابه: «إرشاد السالك إلى أفعال المناسك» (٢/ ٧٦١)، والإمام شهاب الدين القرافي في «الذخيرة» (٣/ ٣٧٦)، وغيرهم.

(٢) راجع: «النجم الوهاج في شرح المنهاج» (٣/ ٥٥٨)، الناشر: دار المنهاج جدة، بتحقيق: لجنة علمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م)، وحكى ذلك مستدلًا بالآية من السادة الشافعية الإمام الماوردي في «الحاوي الكبير» (٤/ ٢١٤)، والروياني في «بحر المذهب» (٤/ ١٠٣)، والنووي =

مذهب السادة الحنابلة:

قال ابن قدامة الحنبلي المتوفى ٦٢٠هـ: «ثم تأتي القبر فتُولِّي ظهرك القبلة، وتستقبل وسطه، وتقول: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام عليك يا نبي الله، وخيرته من خلقه وعباده، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أشهد أنك قد بلغت رسالات ربك، ونصحت لأمتك، ودعوت إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وعبدت الله حتى أتاك اليقين، فصلى الله عليك كثيرًا، كما يحب ربنا ويرضى، اللّٰهم اجزِ عنَّا نبينا أفضل ما جزيت أحدًا من النبيين والمرسلين، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته، يغبطه به الأولون والآخرون، اللّٰهم صلِّ على محمدٍ وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللّٰهم إنك قلت وقولك الحق: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

وقد أتيتك مستغفرًا من ذنوبي، مستشفعًا بك إلى ربي، فأسألك يا رب أن توجب لي المغفرة، كما أوجبتها لمن أتاه في حياته، اللّٰهم اجعله أول الشافعين، وأنجح السائلين، وأكرم الآخرين والأولين، برحمتك يا أرحم الراحمين، ثم يدعو لوالديه ولإخوانه وللمسلمين أجمعين»[1].

= في «المجموع» (٢٧٤/٨)، وابن أبي الخير في «البيان في مذهب الإمام الشافعي» (٣٧٩/٤)، والعلامة الرملي في «فتح الرحمن بشرح زبد ابن رسلان» (١٧٩/١)، وسليمان الجمل في «حاشيته» (٤٨٥/٢)، وغيرهم.

(١) راجع: «المغني» لابن قدامة (٤٧٨/٣، ٤٧٩)، الناشر مكتبة القاهرة بدون.

وذكره ابن قدامة أيضًا في «الشرح الكبير على متن المقنع» (٤٩٤/٣)، وابن مفلح الحنبلي في «المبدع شرح المقنع» (٢٣٦/٣)، والعلامة البهوتي في «كشاف القناع» (٥١٦/٢)، والرحيباني في «مطالب أولي النهى» (٤٤١/٢)، وغيرهم.

ليعلم الوهابية أنهم لا ينتسبون إلى العلم، ولا إلى مناهج العلماء، ولا يعرفون مذهب الإمام أحمد بن حنبل، بل لا ينتسبون إلَّا إلى أهوائهم الباطلة، ومزاعمهم الكاذبة، فنقول لهم: اتقوا الله في الأمة، وارفعوا ألسنتكم عن تكفير وتبديع المسلمين تسلموا، واتبعوا مناهج من سبقكم من العلماء تكونوا من أهل الحق والهدى، والله أعلم.



المبحث الثامن

دعوى الألباني أن الحنفية لا يجيزون التوسل بالنبي ﷺ والصالحين؟

مما لا خلاف فيه أن الإجماع منعقد على جواز واستحباب التوسل به ﷺ، وقد ذكرت سابقًا أقوال أئمة الفقه من علماء المذاهب الأربعة.

وقد انتقد ابن تيمية الإجماع ومن بعده الألباني والوهابية كعادتهم، فقالوا: إن الإجماع ليس حاصلًا، وأن المسألة فيها خلاف بين الفقهاء، فقال الألباني: «ولم ننفرد نحن بإنكار تلك التوسلات المبتدعة، بل سبقنا إلى إنكارها كبار الأئمة والعلماء، وتقرر ذلك في بعض المذاهب المتبعة، ألا وهو مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[1].

ثم ينقل الألباني عن «حاشية ابن عابدين» في كتابه «التوسل» ويصفه بأنه أشهر كتب الحنفية (٦/٣٩٦) وأنه أَوْرَدَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قوله: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ إِلَّا بِهِ».

ولنا على هذا الكلام عدة أمور مهمة:

الأول: من المهم جدًّا معرفة أن الألباني وغيره لما أنكروا التوسل لم يجدوا مذهبًا يُسعفهم، ويسد خللهم، إلَّا ما جاء عن السادة الحنفية في هذا النقل، والألباني في دعوته تلك لم يذكر أحدًا أنكر التوسل غير الحنفية من خلال هذا النص الوارد عن أبي حنيفة؟ فجعله تُكأة يتكئ عليها في دعواه.

وهنا نسأل سؤالًا في غاية الأهمية: لِمَ لَمْ يذكر الألباني أقوال المذاهب الأخرى في التوسل؟

(١) «التوسل أنواعه وأحكامه» (صـ٤٦).

أقول: لأنه لن يجد ما يؤيد رأيه؛ لأن كتب المذاهب الأربعة طافحة بالتوسل بالجناب النبوي الشريف، وعلى رأسها كتب السادة الحنابلة كما نص عليه ابن قدامة، وابن مفلح، والبهوتي، وغيرهم.

الثاني: استدلال الألباني أو غيره بكلام السادة الحنفية ليس في محلِّه، بل هو استدلال لا يستقيم، والنص كما جاء في «المحيط البرهاني»: «ويُكره أيضًا: أن يقول الرجل في دعائه: اللَّهم إني أسألك بحق أنبيائك ورسلك؛ لأنه لا حق لأحد من المخلوقين على الله تعالى»(١).

فليس الكلام هنا عن إنكار التوسل قط كما فهم الألباني وغيره كعادتهم في عدم فهم كلام الفقهاء، بل الإنكار هنا على لفظ: «بحق».

فالحنفية يرون أن لفظ: «بحق فلان» ليس من الأدب مع الله تعالى، فليس لمخلوق على الله تعالى حقٌّ، لكنك لو توسلتَ بأيِّ لفظ آخر فإنه جائز عند أئمة الحنفية ولا إنكار فيه.

وكتب السادة الحنفية طافحة بذلك، والتعليل في تمام الوضوح: «لأنه لا حق لأحد من المخلوقين على الله تعالى».

كما كره مالك أن يقول الرجل: «زرت النبي» أدبًا، ويعلل ذلك الفقيه ابن رشد المالكي بقوله: «ما كره مالك هذا- والله أعلم- إلا من وجه أن كلمة أعلى من كلمة، فلما كانت الزيارة تستعمل في الموتى، وقد وقع فيها من الكراهة ما وقع، كره أن يذكر مثل هذه العبارة في النبي ﷺ»، وها هنا كره الحنفية اللفظ أدبًا، وعلى هذا فاستدلالهم بالمروي عن السادة الحنفية غير صواب، وليس في محلِّه.

---

(١) «المحيط البرهاني» (٥/٣١٢).

الثالث: لا أدري ما هو موقف الألباني وغيره من استدلالهم بكلام الإمام برهان الدين ابن مازة الحنفي صاحب «المحيط البرهاني» وهو إمام أشعري مشهور، فهل يقبلون قوله كذلك في العقائد، ففي نفس الموضع ينقل عن أبي حنيفة الكراهة في أن يقول الرجل في دعائه: «اللّٰهم إني أسألك بمقعد العز من عرشك من القعود، فيعلل قائلًا: «لأنه وصف الله تعالى بما لا يليق به، وهو القعود والتمكن على العرش، وهو قول المجسمة»[1].

فتنبَّه أنَّ ابن تيمية والوهابية ينقلون عن رجل أشعري، ينعت مذهبهم الذي يقول بالقعود على العرش والاستقرار عليه بأنه مذهب المجسمة! وهو نفس المعنى الثابت عن ابن تيمية وابن القيم والوهابية جميعًا!

ولا أدري كيف يستدل به الوهابية على منع التوسل بهذا النص؛ فإن ظاهره أنه يمنع التوسل بالنبي ﷺ وبالعمل الصالح كذلك، لأنه لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلَّا به، كما هو الظاهر! فهل يرضى الوهابية بأنه لا يُشرع التوسل بالعمل الصالح لظاهر نص الإمام؟! أم هذه مسألة أخرى؟!

الرابع: يستدل الألباني بالعلامة ابن عابدين حين ذكر هذا النص، وقد عقد فصلًا ينقد فيه محمد بن عبد الوهاب بعنوان: «مَطْلَبٌ فِي أَتْبَاعِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْخَوَارِجِ فِي زَمَانِنَا»، ويشير إلى أنهم من الخوارج، وإن لم يكفروا الصحابة، فقال: «وقع في زماننا في أتباع عبد الوهاب الذين خرجوا من نجد، وتغلبوا على الحرمين، وكانوا ينتحلون مذهب الحنابلة، لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون، وأن من خالف اعتقادهم مشركون، واستباحوا بذلك قتل أهل السنة، وقتل علمائهم؛ حتى كسر الله تعالى شوكتهم، وخرب بلادهم، وظفر بهم

---

(١) «المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» (٥/ ٣١٢).

عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومئتين وألف»[1].

فهل ابن عابدين يتبع الوهابية حتى يستدل به الألباني وغيره.

ثم هو من المصرِّحين بالتوسل في هذا الكتاب في مواطن كثيرة، فإنه ينقل عن السُّبْكِيِّ قوله: «يَحْسُنُ التَّوَسُّلُ بِالنَّبِيِّ إِلَى رَبِّهِ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَلَا الْخَلَفِ؛ إِلَّا ابْنَ تَيْمِيَّةَ فَابْتَدَعَ مَا لَمْ يَقُلْهُ عَالِمٌ قَبْلَهُ» اهـ، وَنَازَعَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَمِيرِ حَاجٍّ فِي دَعْوَى الْخُصُوصِيَّةِ، وَأَطَالَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ الثَّالِثَ عَشَرَ آخِرَ شَرْحِهِ عَلَى الْمُنْيَةِ فَرَاجِعْهُ».

ويقول في آخر كتابه (١/٧٨): «وَكَذَا يَقُولُ أَسِيرُ الذُّنُوبِ جَامِعُ هَذِهِ الْأَوْرَاقِ رَاجِيًا مِنْ مَوْلَاهُ الْكَرِيمِ، مُتَوَسِّلًا بِنَبِيِّهِ الْعَظِيمِ، وَبِكُلِّ ذِي جَاهٍ عِنْدَهُ تَعَالَى أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِ كَرَمًا وَفَضْلًا بِقَبُولِ هَذَا السَّعْيِ وَالنَّفْعِ بِهِ لِلْعِبَادِ، فِي عَامَّةِ الْبِلَادِ، وَبُلُوغِ الْمَرَامِ، بِحُسْنِ الْخِتَامِ وَالِاخْتِتَامِ، آمِينَ».

فهل من حق الألباني وغيره أن يستدل بما نقله ابن عابدين بعد هذا؟! وهل حقًّا أئمة الحنفية يمنعون التوسل؟!

إن الصواب أن نقول: إن قصور الألباني عن فهم كلام الأئمة هو ما أوقعه فيما وقع فيه.

وصفوة القول: ما استدل به الألباني أو غيره على عدم انعقاد الإجماع وَهْمٌ منه، وعدم فهم لمذهب السادة الحنفية، وقد رأيتَ أئمة الحنفية يجيزون التوسل بالنبي ﷺ قولًا وعملًا، وهم من نقلوا لنا تلك النصوص التي يستدل بها الوهابية على منع التوسل.

---

(١) «حاشية ابن عابدين» (٤/٢٦٢).

أفيرى الوهابية أنفسهم أعلم من أئمة المذهب وأعلامه؟! ألهم بعد ذلك أن يستدلوا بنصوصهم دون فهم وإدراك؟!

اللّٰهم بَصِّرْنَا بديننا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علمًا، واشرح صدورنا للحق، واهدنا إليه برحمتك يا أرحم الراحمين، بجاه نبيك الكريم، وصلِّ اللّٰهم وسلِّم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



المبحث التاسع

هل ثبت التوسل بالنبي ﷺ عن أحد من الصحابة والتابعين؟

ثبت التوسل عن جمع من الصحابة الكرام وجمع من التابعي مما لا يستطيع منصف أن يرده، والأمثلة على هذا كثيرة متعددة منها:

الدليل الأول: توسل سيدنا عثمان بن حنيف:

وقد سبق ما رويناه عن سيدنا عثمان بن حنيف في حديث الرجل الذي كان يتردد على سيدنا عثمان ابن عفان، وقد بيناه في الصفحات الماضية، فراجعه.

الدليل الثاني: توسل سيدتنا عائشة رضي الله عنها:

روى الدارمي في «سننه» بسنده عن أبي الجوزاء أوس بن عبد الله قال: «قحَط أهل المدينة قحطًا شديدًا، فشكوا إلى عائشة، فقالت: انظروا قبر النبي ﷺ، فاجعلوا منه كوى إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف، قال: ففعلوا، فمطرنا مطرًا حتى نبت العشب، وسمنت الإبل حتى تفتقت من الشحم، فسمي عام الفتق»[1].

ولكن كما هي عادة الوهابية يضعفون كل حديث يخالف معتقدهم، أو يؤولون معناه فيحيدون به عن الحق.

فقال الألباني: «وهذا سند ضعيف لا تقوم به حجة لأمور ثلاثة:

أولها: أن سعيد بن زيد وهو أخو حماد بن زيد فيه ضعف.

وثانيها: أنه موقوف على عائشة؛ وليس بمرفوع إلى النبي ﷺ، ولو صح لم تكن

---

(١) «سنن الدارمي» / باب مَا أَكْرَمَ اللهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ (١/ ٢٢٧)، برقم (٩٣).

فيه حجة، لأنه يحتمل أن يكون من قبيل الآراء الاجتهادية لبعض الصحابة، مما يخطئون فيه ويصيبون، ولسنا ملزمين بالعمل بها.

وثالثها: أن أبا النعمان هذا هو محمد بن الفضل، يعرف بعارم، وهو وإن كان ثقة فقد اختلط في آخر عمره... وهذا الأثر لا يُدرى هل سمعه الدارمي منه قبل الاختلاط أو بعده؟ فهو إذن غير مقبول، فلا يحتج به»، هذا حكم الألباني على الحديث باختصار[1].

والجواب عنه في نقاط ثلاث:

١) بالنسبة لتضعيف سعيد بن زيد، نقول: سلك الألباني كعادته جمع أقوال من ضَعَّفَ فقط ليبني حكمه عليها، وكل ما نقله عن سعيد بن زيد كان مصدره «ميزان الاعتدال» للذهبي فقط، ونحن نقر أن بعض أهل العلم ضعَّفَه كابن المديني، ويحيى بن سعيد، والدارقطني، مما لم يذكرهم الألباني، ولكن لمَ يُغفل الألباني قول جمهور المحدِّثين حين قبلوا روايته: فقد وثَّقه يحيى بن معين كما في رواية الدوري، والدارمي، وقال عنه الإمام أحمد بن حنبل: ليس به بأس، وكان سليمان بن حرب يقول: حدثنا سعيد بن زيد وكان ثقة، وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، وقال ابن سعد في «الطبقات»: وكان ثقة، وعدَّه العجلي في «الثقات»، وترجم له البخاري، بل استشهد به، فقال: صدوق حافظ كما رواه الحافظ، وروى له في «الأدب المفرد» وغيره، وروى له الباقون إلَّا النسائي، وقال ابن عدي: «وليس له متن منكر لا يأتي به غيره، وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق»، وعدَّه الذهبي فيمن تُكُلِّم فيه وهو موثوق أو صالح، فعلى هذا فليس من حق الألباني أن يحكم على هذا الراوي بالضعف بعد أن علمت أن

---

(١) «التوسل أنواعه وأحكامه» (صـ١٢٦).

جمهور المحدثين على قبول روايته والاحتجاج به.

٢) قوله: «إن هذا حديث موقوف ولسنا ملزمين به!» قول لا يتناسب- عندنا- مع إجلال الصحابة الكرام، فإن كان الألباني لا يرضى بقول السيدة عائشة وفعلها، فنحن نرضى به ونضعه على العين والرأس، لأننا نلتزم بأقوال أسلافنا، أمَّا مَنْ يرفض فعل الصحابة الكرام لشيء في نفسه، فالله حسيبه يوم القيامة.

٣) أما زعم الألباني بأن محمد بن الفضل مع كونه ثقة اختلط في آخر عمره، فشبهة واهية، لأنه لم تثبت عنه رواية واحدة تدلك على اختلاطه، حتى قال الحافظ الدارقطني: «تغير بآخرة وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة»، وقال الحافظ الذهبي معلقًا: «فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله» ثم رد ردًّا شديدًا على ابن حبان عندما بالغ في مسألة اختلاطه، حتى قال الحافظ: «ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكرًا، فأين ما زعم؟»[1].

وقال الحافظ العلائي ردًّا على قول ابن حبان: «هذا غلو، وإسراف من ابن حبان، فقد روى عنه البخاري الكثير في الصحيح، وأحمد بن حنبل، وعبد بن حميد، والناس، واحتج به مسلم، وقال فيه الدارقطني: تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة، فهذا معارض لقول ابن حبان»[2].

وعلى هذا فما يقوله الألباني عبارة عن شُبَهٍ واهية كنسيج العنكبوت، واحتجاج بقولٍ من هنا وقولٍ من هناك لردِّ الحديث الثابت، فلا يعتمد في أحكامه على عماد ثابت قويم.

فزعم أنه غير ثقة، وقوله مخالف لما عليه جمهور أهل الحديث، ثم زعم أنه اختلط

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٤/٨).

(٢) «المختلطين» (صـ ١١٧).

في آخره، ولكن لم يذكر لنا قول الدارقطني: «وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر».

أما زعمه بأنه موقوف، وأننا لا نلزم بأقوال الصحابة لأنها غير حجة، فهذه عقيدته، والله يحاسبه عليها، ولكننا نرى أن الصحابة أكمل إيمانًا وأحسن اعتقادًا، ولا شك أن التمسك بمنهاجهم وطريقتهم التي أقروها جميعًا من كمال الدين، ولم يثبت هنا أن أحدًا أنكر على سيدتنا عائشة في هذا الحديث، فيبقى الأمر على الاحتجاج به.

ويتبين بما قلناه: إن الرواية حسنة مقبولة كما جزم بذلك أئمة العلم قبل ابن تيمية والوهابية جميعًا، ويكفي لصدق ما نقوله أنَّ الإمام الدارمي حين روى هذه الرواية في «سننه»، أوردها تحت عنوان: (باب ما أكرم الله تعالى نبيه ﷺ بعد موته)، وهذا التبويب فقط دليل على تصحيح وقبول تلك الرواية من الإمام الدارمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فهل يرى الوهابية أن الإمام الدارمي المتوفى ٢٥٥هـ يجيز التوسل الشركي والبدعي بهذا التبويب؟!

وأوردها الإمام البغوي في «مصابيح السنة» تحت الأحاديث الحِسَان، وصنيع الإمام البغوي في كتابه أنه يضع تحت كل باب: أحاديث الصحاح، ثم الحسان من المرويات في باب آخر، وهذا تحسين آخر من الإمام البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ(١).

وأورد نفس الرواية الإمام ابن صالح الشامي في كتابه: «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» تحت عنوان: (في الاستسقاء بقبره الشريف ﷺ)(٢).

وهذا وغيره يدلك على قبول الرواية عند علماء الأمة وأنها صحيحة، ولا مجال لنقدها وَفْقَ صنعة المحدثين، والله أعلم.

---

(١) «مصابيح السنة» / بَابُ الكَرَامَاتِ (٤/ ١٢٨)، عند حديث رقم (٤٦٥٧).

(٢) «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» (١٢/ ٣٤٧).

الدليل الثالث: السؤال بحق السائلين عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وثبت في الحديث سؤال الله تعالى بحق السائلين كما ورد من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان النبي ﷺ إذا خرج إلى الصلاة؛ قال: باسم الله، آمنت بالله، توكلت على الله، لا حولَ ولا قوة إلَّا بالله، اللَّهُمَّ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ، وَبِحَقِّ مَخرجي هَذَا، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشَرًا، وَلاَ بَطَرًا، وَلاَ رِيَاءً، وَلاَ سُمْعَةً، خَرَجْتُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ، وَاتِّقَاءَ سُخْطِكَ، أَسْأَلُكَ أَنْ تُعِيذَنِي مِنَ النَّارِ، وتُدخِلَني الجنة».

وهذا الحديث مما يُستدل به على التوسل بالأنبياء الكرام، ولأن الألباني ومن شايعه لا يجيزون التوسل، فقد عمدوا إلى تضعيف تلك النصوص الكثيرة ومنها هذا الحديث.

قال الألباني: «وإسناده ضعيف؛ لأنه من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، وعطية ضعيف كما قال النووي في «الأذكار»، وابن تيمية في «القاعدة الجليلة»، والذهبي في «الميزان»، بل قال في «الضعفاء» (١/٨٨): «مجمع على ضعفه»، والحافظ الهيثمي في غير موضع من «مجمع الزوائد» منها (٥/٢٣٦) وأورده أبو بكر ابن المحب البعلبكي في «الضعفاء والمتروكين»، والبوصيري كما يأتي، وكذا الحافظ ابن حجر بقوله فيه: صدوق يخطئ كثيرًا، كان شيعيًّا مدلِّسًا»[١].

قلت: وهذا الحديث رواه غير واحد من أئمة الحديث في كتبهم المصنفة، كابن ماجه، وأحمد، وابن الجعد، والطبراني، وابن السني، وابن أبي شيبة[٢].

---

(١) «التوسل أنواعه وأحكامه» (ص٩٢).

(٢) رواه ابن ماجه في «سننه» برقم (٧٨٧)، وأحمد في «مسنده» (١١١٥٦)، وابن الجعد في «مسنده» برقم (٢٠٣١)، والطبراني في «الدعاء» برقم (٤٢١)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» برقم (٨٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» برقم (٢٩٢٠٢)، وغيرهم.

أما جوابنا عن كلام الألباني يتلخص في أن قول الألباني: «إن عطية ضعيف، بل صرح بعضهم بأنه مجمع على ضعفه»، ليس صوابًا ولا إنصافًا.

وهذه في الحقيقة عادة الألباني: فإنه إذا أراد أن يضعِّفَ راويًا ذكر ما قيل فيه من جرح دون أن يتعرض لمن وثَّقه، فلا يقارن ولا يرجح، وهذا ما فعله الألباني هنا، فعطية العوفي مختلف فيه، وقد ذكر الألباني قول من ضعفه وارتضاه، وأهمل قول من وثَّقه وقَبِلَهُ.

وتناسى ما قاله عنه الأئمة من توثيق لحاله، فالإمام ابن سعد يقول: كان ثقة إن شاء الله تعالى، وله أحاديث صالحة، وعدَّه العجلي في «الثقات»، وقال عنه ابن معين: حديثه صالح، وقال ابن شاهين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به، وحسَّن الترمذي حديثه في أفراد له، وقد روى له أبو داود في «سننه»، والترمذي في «سننه»، وابن ماجه في «سننه»، وروى له البخاري في «الأدب المفرد».

ويذكر الألباني قول الحافظ فيه: «صدوق يخطئ كثيرًا، كان شيعيًا مدلِّسًا»، ويتجاهل قوله في «تهذيب التهذيب»: «وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به»[1] وعلى هذا فلا يصح طرحه بإطلاق؛ بل هو حسن إن شاء الله تعالى.

---

(١) ذكره مغلطاي في «شرحه على ابن ماجه» (١/١٢٩٤)، «الثقات» للعجلي (٢/ ١٤٠)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٨٣)، «تاريخ أسماء الثقات» (صـ ١٧٢)، «معاني الأخيار» (٢/ ٣٢٧)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٤٧)، «تهذيب التهذيب» (٧/٢٢٦) ومعلوم أن الحافظ يلخص ويختار في التقريب لكن صنيع ابن حجر في قبول الحديث وتحسينه أظهر طريقته في الحكم من خلال تصريح عطية بالتحديث وانتفاء تهمة التدليس، فتأمل.

فماذا فعل الألباني هنا؟ استدل بقول من ضعَّفه، وترك كل هؤلاء؛ لأن الحديث يخالف معتقده.

وقد نقموا عليه تدليسه، وقد ذكر الحافظ في «نتائج الأفكار» أن أبا نعيم الفضل بن دُكين روى هذا الحديث في كتاب الصلاة من طريق فضيل عن عطية، وقد صرح عطية بالتحديث من أبي سعيد إلَّا أنه وقفه». اهـ.

وبهذا يتبين أن تهمة التدليس هنا منتفاة، ولذا حَسَّنَ جمع من الحفاظ هذا الحديث منهم: الحافظ العراقي فقال: «من حَدِيث أبي سعيد الْخُدْرِيّ بِإِسْنَاد حسن»، وحسَّنه الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار»، حتى إنهم جزموا أنه لو كان موقوفًا فمثله لا يقال من قِبَلِ الرأي، قال أبوبكر ابن العربي في «شرح الموطأ»، وابن بطال في «شرح صحيح البخاري» «ومثلُ هذا لا يُدْرَكُ بالرَّأْيِ، ولا يكون إلَّا عن النّبيِّ ﷺ»[1].

وعلى هذا فالحديث حسن، ولا مجال لإنكاره، وقد رأيت حال عطية العوفي، وتحسين الحفاظ لمتن الحديث، ولا شك أن هذا التحسين باعتبار شواهده المعلومة المستقرة عند الحفاظ، لا باعتبار الحكم على الراوي فقط، وهذه الشواهد يقر بها الحفاظ ولا يقرها الألباني على عادته، والله تعالى أعلى وأعلم.

الدليل الرابع: توسل مالك الدار:

ثبت عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ مَالِكٍ الدار قال: أصاب الناس قحط في زمن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ اسْتَسْقِ اللهَ لِأُمَّتِكَ فَإِنَّهُمْ قَدْ هَلَكُوا، فَأَتَاهُ رَسُولُ الله ﷺ في المنام فقال: إيت عمر فأقرئه مني السلام وأخبرهم أنهم مسقون، وقل له عليك بالكيس الْكَيْسَ، فَأَتَى الرَّجُلُ فَأَخْبَرَ عُمَرَ فَقَالَ: «يا رب ما

---

(١) «المغني عن حمل الأسفار» (صـ ٣٨٤)، «نتائج الأفكار» (١/ ٢٦٨)، «المسالك شرح الموطأ» (٣/ ١٩)، «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٢/ ٢٧٣).

آلوا إِلَّا مَا عَجَزْتُ عَنْهُ»[1].

فهذا توسل صحيح السند صريح الدلالة، لا يندفع بشبهة فارغة في أذهان المنكرين، ثابت عن تابعي جليل وهو سيدنا مالك الدار، وقد روى عن أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكان خازن بيت المال لسيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد رأيت للألباني كلامًا هشًّا - كعادته - في نقض تلك الرواية، وتعجبت منه غاية العجب؛ لأنه بعيد كل البعد عن صنعة المحدِّثين، وميزانهم الدقيق في التوثيق، خاصة عند قوله: «مالك الدار غير معروف العدالة والضبط»، ثم يستدل على ذلك بكلام الحافظ المنذري في حكمه على حديث في كتابه: «الترغيب والترهيب» قال فيه: «رواه الطبراني في «الكبير»، ورواته إلى مالك الدار ثقات مشهورون، ومالك الدار لا أعرفه»، ثم يجزم الألباني في «التوسل ص١١٩» قائلًا: «الأثر ضعيف من أصله لجهالة مالك الدار كما بيَّنَّاه».

قلت: وهذا كلام عجيب من الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، فهل إذا قال المنذري أو غيره: لا أعرفه، يُخضَع لقوله ويُسلَّم له؟! وهل معنى قول أحد الأئمة: (لا أعرفه) أنه مجهول العدالة والضبط؟!

ما رأينا أحدًا من المحدِّثين يقول بمثل هذا الكلام الساذج مطلقًا.

فإذا خفيَ ذلك على الحافظ المنذري أو غيره، فإنه قد بان لغيره من أئمة الإسلام، فقد صحح حديثه الحافظ ابن كثير، والحافظ ابن حجر، ومن قبلهما الحافظ الذهبي فإنه ممن وافق على قبول روايته، ووثق مالك الدار، وحتى تدرك ما وقع فيه الألباني من قصور معرفيٍّ في تتبُّع حال الرجل الذي زعم أنه مجهول، إليك قول الأئمة فيه:

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٦/٣٥٦)، (٣٢٠٠٢)، وصححه ابن كثير في البداية والنهاية (٧/١٠٥) وقال: وهذا إسناد صحيح، وصححه الحافظ في الفتح (٢/٤٩٥)، والسمهودي في خلاصة الوفا (١/٤١٧).

قال ابن سعد: «وروى مالك الدار عن أبي بكر الصديق وعمر رحمهما الله، روى عنه أبو صالح السَّمان، وكان معروفًا»، وقال أبو يعلى الخليلي: «تابعي، قديم، متفق عليه، أثنى عليه التابعون، وليس بكثير الرواية، روى عن أبي بكر الصديق، وعمر، وقد انتسب ولده إلى جبلان»، وعدَّه ابن حبان في «الثقات»، والذهبي في «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» فقال: «وقد وُثِّق»، وقال ابن حجر: «مقبول من السادسة»، ووافقه السخاوي في «التحفة اللطيفة»[1].

ومن ذلك يتبين لك صحة الرواية على طريقة المحدِّثين، وأنَّ الألباني لم يتحلَّ بالإنصاف، ولم يلتزم بالحيدة والموضوعية، بل آثر أن يُثير حول هذه الرواية ونظائرها ما يفقدها مصداقيتها، لأنه يرى أن التوسل بالأنبياء والصالحين طريق الشرك، أو هو الشرك بعينه.

أما الظن بأن سيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ توسل بالعباس ولم يتوسل بالنبي فهذا فساد في العقل، ومن فهم من هذا أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يجيز التوسل بالجناب النبوي الشريف فهو غر بليد، فإنما كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يريد أحدًا يقدمه ليصلي بالناس صلاة الاستسقاء، وهذا من عمل الأحياء، وليس من عمل من انتقل إلى الرفيق الأعلى، فاختار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سيدنا العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي الصحابة من هو أفضل منه توسلًا بقرابته من الجناب النبوي الشريف، ففعل سيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ توسل بالنبي في ذاته، وليس كما فهم المانعون.

حتى قال الحافظ ابن عبد البر: «وروِّينا من وجوه عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه خرج يستسقي فخرج معه العباس فقال: «اللّهم إنا نتقرب إليك بعم نبيك، ونستشفع به، فاحفظ فينا نبيك، كما حفظت الغلامين لصلاح أبيهما، وأتيناك

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٥/٨)، «الإرشاد» (١/٣١٣)، «الثقات» (٥/٣٨٤)، «الكاشف» (٢/١١٠)، «الإصابة» (٦/٢١٦)، «التقريب» (١/٤٣٩)، «التحفة اللطيفة» (٢/٤٠١).

مستغفرين مستشفعين»[1].

فسيدنا عمر يتوسل برسول الله ﷺ وكأنه يدعو: «اللّٰهم كما حفظت الغلامين بصلاح أبيهما فاحفظ فينا مقام نبيك ﷺ واسقنا به»، وهذا واضح لا لبس فيه.

ويروي الحافظ الذهبي ما يقويها من فعل السلف في توسلهم بالعباس بعد موته؛ فقد قال في ترجمة أبي عمر الهاشمي البغدادي، إمام جامع المنصور: «كان ثقة، مشهورًا بالصلاح، استسقى للناس فقال: اللّٰهم إن عمرًا استسقى بشيبة العباس وهو أبي، وأنا استسقي به، قال: فجاء المطر وهو على المنبر، ولد سنة ٢٤٩هـ»[2]

ويروي الحفاظ أن أبا عمر الهاشمي كان يستسقي بالعباس بعد موته، كما استسقى به الناس وهو حيّ، ويذكر ذلك الذهبي مقررًا، وقد رواه الخطيب البغدادي فقال عنه: «كَانَ يتولى الصلاة بالناس فِي جامع المنصور... وَكَانَ ثقة ثَبْتًا، ظاهر الصلاح، مشهورًا بالديانة، معروفًا بالخير وَحسن المذهب، ثم قال: أَخْبَرَنِي أَبُو حَاتِمٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاعِظُ فِي كِتَابِهِ إِلَيَّ من الري، قَالَ: سمعت إِسْمَاعِيل بْن الْحُسَيْن الصرصري فذكرها، ثم قال: «ذكرت هذه الحكاية لأبي الْقَاسِم الأزهري فَقَالَ: حكى لي أَبِي عَنْ حمزة نحو هذا... وَدُفِنَ عند قبر معروف الكرخي»[3].

وهذا وغيره ينبئك عن توسل الكثير من الصحابة، ورواية أئمة الحديث لذلك، واستحسانهم لذلك دون أدنى غضاضة، وفي هذا ردٌّ على تلاعب الوهابية بالنصوص الشرعية التي تخرق مذهبهم الفاسد، حتى خرجوا على الأمة المحمدية في العقيدة والشريعة، ونسأل الله لنا ولهم الهداية آمين.

---

(١) الاستذكار (٤/ ٢٣٤)، التمهيد (٢٣/ ٤٣٤).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٢٥/ ٧٢).

(٣) «تاريخ بغداد» (٨/ ١٧٨).

المبحث العاشر

هل يصل ثواب قراءة القرآن الكريم إلى الأموات؟

المعتمد عند أرباب المذاهب الأربعة استحباب قراءة القرآن الكريم للأموات، وأنهم ينتفعون به، وقد ذكرت النقول مفصلة في كتابي: «الدلائل النيرات في وصول ثواب قراءة القرآن الكريم إلى الأموات»، وهو مطبوع.

وقد ثبت ورود ذلك عن سيدنا عبد الله بن عمر بسند حسن من حديث مُبَشِّر بن إِسْمَاعِيلَ الْحَلَبِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ لِبَنِيهِ: «إِذَا أَدْخَلْتُمُونِي قَبْرِي فَضَعُونِي فِي اللَّحْدِ وَقُولُوا: بِاسْمِ اللَّهِ، وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَشُنُّوا عَلَيَّ التُّرَابَ شَنًّا، وَاقْرَءُوا عِنْدَ رَأْسِي أَوَّلَ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتَهَا، فَإِنِّي رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ».

فمن الوهابية من ينكر كل ما جاء في السنة، ويزعم عدم ورود شيء في هذه المسألة.

ويتكلم الألباني على عادته في تلك الرواية فيقول: «إن في سنده عبد الرحمن بن اللجلاج، معدود في المجهولين»[1].

وقال في «السلسلة الضعيفة»: «هذا الأثر عن ابن عمر لا يصح سنده إليه، ولو صح فلا يدل إلا على القراءة عند الدفن لا مطلقًا كما هو ظاهر، فعليك أيها المسلم بالسنة، وإياك والبدعة، وإن رآها الناس حسنة، فإن كل بدعة ضلالة كما قال ﷺ»[2].

---

(١) أحكام الجنائز للألباني (ص ١٩٣).

(٢) السلسلة الضعيفة (١/ ١٢٨) تحت حديث رقم (٥٠).

وقد تبعه على ذلك سائر وهابية العصر، وأصدروا فتواهم بأن ذلك لم يُشرع، ولم يثبت عن أحد من السلف الصالح.

وَرَدُّنَا على هذا الكلام يتلخص في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: حَكَمَ كبار الحفاظ على هذا الأثر بأنه حسن: قال الإمام البيهقي في «الدعوات الكبير»: هذا موقوف حسن، ووافقه الإمام النووي في «خلاصة الأحكام»، وقال في «الأذكار»: «ورُوِّينا في سنن البيهقي بإسناد حسن»، ورواه الهيثمي في «مجمع الزوائد»، فقال: «ورجاله موثقون»، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: «أخرجه الطبراني بإسناد حسن»، ووافقهم المُلّا علي القاري في «مرقاة المفاتيح»، والشوكاني في «تحفة الذاكرين»، وابن علّان في «الفتوحات الربانية»، والساعاتي في «الفتح الرباني» يقول: سنده جيد، ووافقه الغماري في «توضيح البيان»، وغيرهم[1].

فهل من العقل أن نقبل بحكم الألباني هذا، ونرد كلام هؤلاء الحفاظ والأئمة؟! نعم! من العقل عند الوهابية جميعًا أن يفعلوا ذلك، وأن يحكموا بأن قراءة القرآن الكريم للأموات بدعة، ويهجرون كلام الأئمة الحفاظ؛ لأنهم يرون أن الألباني أعلم من هؤلاء جميعًا! أما نحن فنبرأ إلى الله تعالى من هذا الفكر.

الأمر الثاني: عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج الذي يصفه الألباني بأنه معدود في المجهولين، حسَّن حديثه- كما مر آنفًا- جمع من كبار الحفاظ والأئمة كالإمام البيهقي، والنووي، والهيثمي، وابن حجر، وغيرهم ممن سمَّيْنَا، وهذا معروف عند المحدِّثين بالتوثيق الضمني، بمعنى أنهم نظروا في هذا السند وفيه هذا الراوي فقالوا: إسناده

---

(١) راجع: «الدعوات الكبير» (٢/٢٩٧)، «خلاصة الأحكام» (٢/١٠٢٨)، «الأذكار» (صـ١٦٢)، «مجمع الزوائد» (٣/٤٤)، «فتح الباري» (٣/١٨٤)، «مرقاة المفاتيح» (١/٢١٦)، «تحفة الذاكرين» (صـ٣٤٥)، «الفتوحات الربانية» (٤/١٩٤)، «الفتح الرباني» (٨/١٠١)، «توضيح البيان» (صـ٢٠).

حسن أو صحيح، فهذا توثيق منهم، وإن لم يقولوا: فلان بن فلان ثقة، فتنبَّه لمثل هذا.

فهذا وحده حجة في الرد على الألباني ومن تبعه، ولذا يقولون في كتب الرجال: خرج له البخاري، وحسَّن حديثه فلان، دون أن يصدر عن أحد منهم حكمًا خاصًا بهذا الراوي، لأن توثيق الحديث بقولهم: «هذا سند حسن»، أو «إسناده حسن»، أو «إسناده صحيح» يستدعي أن الإمام الموثِّق قد نظر في الإسناد ورأى سائر رواته فارتضاهم، وهذا حجة في التوثيق مشهورة.

ومع ذلك فليس اعتمادنا على هذا فقط، بل ترجم لعبد الرحمن بن العلاء يحيى بن معين في «تاريخه»، والبخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وزاد: أنه يسكن حلب، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير»، ولم يذكره أحد بجرح، وعدَّه ابن حبان في «الثقات»، ووافقه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»، ولم يتعقبه بشيء، وقال ابن حجر: مقبول من السابعة[1].

فهل مثل هذا يصح أن يُقال عنه: معدود في المجهولين؟! وهذا ينبئك عن مدى دقة أهل الحديث في قبول تلك المرويات، وخطأ الألباني في حكمه على تلك الرواية بالتضعيف.

الأمر الثالث: صحح ذلك الأئمة الفقهاء، ودللوا على وقوعه عند السلف قاطبة، حتى إنَّ الإمام الجليل ابن قدامة الحنبلي يقول: «ولنا ما ذكرناه، وأنه إجماع المسلمين؛ فإنهم في كل عصر ومصر يجتمعون ويقرءون القرآن، ويُهدون ثوابه إلى موتاهم من غير نكير»[2].

---

(١) «تاريخ ابن معين رواية الدوري» (٤/ ٥٠٢)، «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٣٦)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٢)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٩٠)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٣٢)، «تهذيب التهذيب» (٦/٢٤٧)

(٢) «المغني» (٣/٥٢٢).

وفي هذا ردٌ على من يزعمون أنهم حنابلة، وأنهم يتبعون السلف، وأنا أقول: بل يتبعون أهواءهم، ولا صلة لهم بالسلف ولا بالعلم.

ونسأل الله تعالى أن يهدي هؤلاء إلى منهج الحق، وأن يحفظوا للأئمة أقدارهم، وصلى الله وسلَّم وبارك على خلاصة سرِّ الوجود سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله رب العالمين.



المبحث الحادي عشر
أئمة القراءات وتوسلهم بالجناب النبوي الشريف

من تتبع أئمة القرآن الكريم وجد أنهم جميعًا على مشرب السادة الصوفية من جواز التوسل والتبرك ونحو ذلك، ولاعتقاد الوهابية أن التوسل شرك أو ضلال صاروا يتهمون كبار أئمة السنة- الذين لولاهم لما وصل القرآن الكريم إلينا- بالبدعة والضلال.

وسوف أورد لك شيئًا من التوسلات الكثيرة لأئمة القراءات؛ لترى كيف أن أئمة القراءات على تعلق عظيم بالجناب النبوي الأجلّ، وأنهم يلهجون في كتبهم وقصائدهم بالتوسل بجنابه الشريف وآله الأطهار وأئمة الهدى الأخيار، ولتدرك ما عليه الوهابية من ضلال وانحراف عن طريق أهل الله وصفوة الله من خلقه:

١ - قال مجد العلماء وشرف الأئمة أبو الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فَتحان بن الشهرزوري المتوفى ٥٥٠هـ في خاتمة كتابه: «المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر»: «فالحمد لله الذي بلغنا في هذا الكتاب إلى خاتمته، وأمدنا بتوفيقه وهدايته، وأرشدنا بنور معرفته، ومَنَّ علينا بتوحيده وإخلاص كلمته، وأيدنا بمحمد رسوله خاتم رسالته».

فهذا توسل واضح جدًّا من إمام أهل عصره وشيخ قراء زمانه في القراءات.

٢ - ويقول الإمام شيخ القراء شمس الدين ابن الجزري المتوفى ٨٣٣هـ عن قبر الإمام الشاطبي إمام القراءات: «وقبره مشهور معروف، يُقصد للزيارة، وقد زرته مرات، وعرض عليَّ بعض أصحابي «الشاطبية» عند قبره، ورأيت بركة الدعاء عند

قبره بالإجابة فرحمه الله ورضي عنه»[1].

وكان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يحيي الاحتفال بالمولد الشريف وله فيه كتابان مطبوعان، ولبس خرقة الصوفية من جماعة، حتى قال: «وأما لبس الخرقة واتصالها بأمير المؤمنين عليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فإني لبستها من جماعة ووصلت إليّ منه من طرق»[2].

فماذا يقول الوهابية المعاصرة عن الإمام شمس الدين ابن الجزري إمام القراءات؟! هل يرونه على بدعة وضلالة، وأنه قبوري خالف السلف والأئمة حين اعتقد هذا؟!

٣ - وقال العلامة شيخ الإسلام وشيخ الفقهاء والقراء الشيخ زكريا الأنصاري المتوفى ٩٢٦هـ في مقدمة كتابه: «المقصد لتلخيص ما في المرشد»: «قال سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء الأعلام عمدة المحققين زين الملة والدين أبو يحيى زكريا الأنصاري الشافعي متع الله بوجوده الأنام وحرسه بعينه التي لا تنام **بجاه سيدنا محمد أشرف الأنام وآله وصحبه البررة الكرام**».

وهو مختصر لكتاب: «المرشد في الوقف والابتداء» للعلامة أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، افتتحه شيخ الإسلام زكريا بالتوسل بالجناب النبوي الشريف المعظم، وأكثر أسانيد القراء ترجع إلى شيخ الإسلام زكريا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولا ندري ماذا يعتقد فيه الوهابية، هل هو إمام أم قبوري ضال؟! ألا فليخرجوا لنا عقائدهم حتى يعرف الناس مدى قبحهم في حق أئمة الإسلام وأعلام السنة.

---

(١) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ٢٣).

(٢) «مناقب الأسد الغالب مُمزق الكتائب ومُظهر العجائب ليث بن غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه» لابن الجزري (ص٨٤) بتحقيق: طارق الطنطاوي، الناشر: مكتبة القرآن، الطبعة: الأولى ١٩٩٤.

٤ - وقال الإمام شهاب الدين أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي المتوفى سنة ٩٧٩ هـ في مقدمة: «منظومة المفيد في التجويد»:

وَبَعْـدُ: قَـدْ نَظَمْـتُ فِي التَّجْوِيـدِ ... بَعْـضَ أَبْيَـاتٍ مُفِيـدَه

فَلْيَتَفَهَّمْنَـهُ بِالإِتْقَـانِ مَـنْ ... يَبْغِي قِرَاءَةً عَلَى أَوْضَحِ سَنَنْ

وَاللهُ فَضْـلاً يَنْشُـرُ النَّفْـعَ بِـهِ ... فِي خَلْقِـهِ بِالمُصْطَفَى وَصَحْبِـهِ

وهذا توسل واضح بالمصطفى وصحبه صلوات الله وسلامه عليه وعلى أصحابه الكرام آمين.

٥ - وقال العلامة المحقق زين الدين منصور بن أبي النصر بن محمد الطبلاوي المتوفى ١٠١٤ هـ في خاتمة كتاب: الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية: «وَنَرْجُو من كرمه وفضله تبييض وُجُوهِنَا يَوْمَ الْمَعَادِ، وَأَنْ يُؤَمِّنَ فَزَعَنَا يَوْمَ التَّنَادِ بجاه مُحَمَّدٍ ﷺ أفضل العباد والعُبَّاد».

٦ - وقال العلامة أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء المتوفى ١١١٧ هـ في مقدمة كتابه: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: «وأرجو من الله تعالى متوسلاً إليه برسوله سيدنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه عموم النفع به، وأن يسهله على كل طالب، إنه جواد كريم رءوف رحيم».

وقال في خاتمته: «وأستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه مستعيناً به، متوسلاً إليه في ذلك بنبيه سيدنا محمد ﷺ، وأسأله أن يسبل علينا ستره الجميل، وأن يعفو عني وعن والدي وأولادي ومشايخي وإخواني والمسلمين».

٧ - وقال خاتمة المحققين وكعبة القراء العلامة محمد بن أحمد الشهير بالمتولي المتوفى ١٣١٣ هـ في خاتمة قصيدته بتوسل بسيد المرسلين ﷺ تم

بجدِّهِمَا المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، وذلك في «نظم فتح الكريم في تحرير القرآن العظيم» وهو نظم يبلغ: ٧٩٧ بيتًا:

وَفِي رَغَــدٍ نَــلْ تَــمَّ نَظْــمًا وَلَمْ أَزَلْ	بِسِــبْطَيْ خِتَــامِ الأَنْبِيَــا مُتَوَسِّــلاَ
دَعَوْتُكَ يَا رَبَّ الوَرَى بِهِمَا اسْتَجِبْ	وَبِالخَيْرِ فَافْتَحْ رَبِّ وَاخْتِمْ تَفَضُّلاَ
لِعَبْدٍ تَسَمَّى بِاسْمِ خَيرٍ وَسِيلَةٍ	وَبِــالمُتَوَلِّي قَــدْ تَشَــهَّرَ فِي المَــلاَ
وَأَكْــبَرَ رِضْــوَانٍ وَأَوْسَــعَ رَحْمَــةٍ	عَلَى شَيْخِنَا الدُّرِّي التِّهَامِي أَرْسِلاَ
وَحَقِّــقْ رَجَانَــا بِالحَبِيــبِ وَآلِــهِ	فَأَنْتَ الَّذِي تُرْجَى وَتُعْطِي المُؤَمَّلاَ

وقال في منظومة: «الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع الزائدة على العشرة»:

سَــمَّيْتُهُ الفَوَائِــدَ المُعْتَــبَرَةْ	فَأَسْــأَلُ الكَــرِيمَ أَنْ يُيَسِّــرَهْ
وَرَبُّنَــا المَــأْمُولُ فِي القَبُــولِ	بِجَــاهِ طَــهَ المُصْــطَفَى الرَّسُــولِ

٨ - وقال العلامة المقرئ محمد مكي نصر الجريسي الشافعي المتوفى نحو سنة ١٣٢٢هـ: في مقدمة كتابه: «نهاية القول المفيد في علم التجويد»: «والله الكريم أسأل، وبجاه نبيه العظيم أتوسل، أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم، وأن ينفع بها النفع العميم».

فتأمل قوله: «وبجاه نبيه العظيم أتوسل» والوهابية يقولون: هذا شرك!!

٩ - وقال العلامة المقرئ المحقق محمد بن علي بن خلف الحسيني الشهير بالإمام الحداد المتوفى ١٣٥٧هـ في خاتمة كتابه: «القول السديد في بيان حكم التجويد»: «وفي هذا القدر كفاية، والله ولي الهداية، نسأله حسن الختام، بجاه نبيه عليه الصلاة والسلام».

١٠ - وقال العلامة شيخ قراء زمانه نور الدين علي بن محمد المصري الملقب

بالضباع المتوفى ١٣٨٠هـ في مقدمة كتابه: «القول الأصدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق»: «والله تعالى أسأل، وبجاه من قال: «توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم» أتوسل، أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وينفع بها كما نفع بأصلها إنه جواد كريم رءوف رحيم».

١١ - وقال شيخ قراء عصره العلامة الشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي المتوفى ١٤٠٣هـ في مقدمة كتابه: «شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع»: «والله أسأل، وبحبيبه أتوسّل، أن يجنّبني زلة الفكر، وعثرة القلم، ويمنحني الإخلاص الدائم لخدمة كتابه المجيد، ويجعله شفيعًا لي يوم الدين».

١٢ - وقال العلامة المحقق محمد إبراهيم محمد سالم المتوفى ١٤٣٠هـ في ختم نظمه المشهور: «فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات» ما نصه:

وقد حرر الضباع حفصًا نظمته	كذا الأصبهاني عنه قد كنت ناقلا
فيا رب يا منان عم بنفعه	جميع الورى واقبل دعائي تفضلا
بجاه رسول شق جبريل صدره	وأودع فيه الذكر والعلم موئلا

ومن تتبع أمثال هذا عند أئمة القراءات ظفر بالمزيد، ولكنها إشارة بادية لمن أراد معرفة هادية، والله هو الهادي إلى الصراط المستقيم.



المبحث الثاني عشر

حكم المذاهب الأربعة في قراءة القرآن الكريم للأموات

منع بعض العلماء من أئمة المذاهب الأربعة وصول القرآن الكريم إلى الأموات، ولكن هذه الأقوال تُذكر على أنها أقوال ضعيفة في المذهب، وأن المعتمد الراجح عند أئمة المذاهب الأربعة هو أن القرآن الكريم يصل إلى الأموات وأن الموتى ينتفعون به، ويصل ثواب القراءة إليهم، ونصوص الأئمة في ذلك كثيرة مشهورة، وهذا ردٌّ على من زعم أن قراءة القرآن الكريم بدعة لم ترد عن أحد من السلف والأئمة، وإليك البيان من أقوال المحققين في المذاهب الأربعة:

١ - مذهب السادة الحنفية:

قال الإمام الحصكفي: «وَجُلُوسُ سَاعَةٍ بَعْدَ دَفْنِهِ لِدُعَاءٍ وَقِرَاءَةٍ بِقَدْرِ مَا يُنْحَرُ الْجَزُورُ وَيُفَرَّقُ لَحْمُهُ».

قال ابن عابدين: « (قَوْلُهُ: وَجُلُوسٌ إلَخْ) لِمَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُد: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إذَا فَرَغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَى قَبْرِهِ وَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا اللَّهَ لَهُ التَّثْبِيتَ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ»، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ الدَّفْنِ أَوَّلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتَهَا»[1].

وقال ابن نُجيم: «وَلَا بَأْسَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقُبُورِ، وَرُبَّمَا تَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُخَفِّفَ اللَّهُ عَنْ أَهْلِ الْقُبُورِ شَيْئًا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ أَوْ يَقْطَعَهُ عِنْدَ دُعَاءِ الْقَارِئِ وَتِلَاوَتِهِ»[2].

---

(١) «حاشية ابن عابدين» (٢/٢٣٧).

(٢) «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» (٢/٢١٠).

٢ - مذهب السادة المالكية:

جاء في «مواهب الجليل»: «قَالَ الْقُرْطُبِيُّ وَيَنْبَغِي لِمَنْ عَزَمَ عَلَى زِيَارَةِ الْقُبُورِ أَنْ يَتَأَدَّبَ بِآدَابِهَا وَيُحْضِرَ قَلْبَهُ فِي إتْيَانِهَا وَلَا يَكُونَ حَظُّهُ التَّطْوَافَ عَلَى الْأَجْدَاثِ فَإِنَّ هَذِهِ حَالَةٌ تُشَارِكُهُ فِيهَا الْبَهِيمَةُ بَلْ يَقْصِدُ بِزِيَارَتِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِصْلَاحَ قَلْبِهِ وَنَفْعَ الْمَيِّتِ بِالدُّعَاءِ وَمَا يَتْلُو عِنْدَهُ مِنْ الْقُرْآنِ»[١].

وجاء في «شرح مختصر خليل» بعد أن حكى أقوالًا ثلاثة: «وفي آخر نوازل ابن رشد في السؤال عن قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] قال: «وإن قرأ الرجل وأهدى ثواب قراءته للميت جاز ذلك وحصل للميت أجره» اهـ[٢].

وقال ابن هلال في «نوازله»: الذي أفتى به ابن رشد، وذهب إليه غير واحد من أئمتنا الأندلسيين أن الميت ينتفع بقراءة القرآن الكريم ويصل إليه نفعه، ويحصل له أجره إذا وهب القارئ قراءته له، وبه جرى عمل المسلمين شرقًا وغربًا، وقفوا على ذلك أوقافًا، واستمر عليه الأمر منذ أزمنة سالفة، ثم قال: «ومن اللطائف: أن عز الدين ابن عبد السلام الشافعي رؤي في المنام بعد موته، فقيل له: ما تقول فيما كنت تنكر من وصول ما يهدى من قراءة القرآن للموتى؟ فقال: هيهات، وجدت الأمر على خلاف ما كنت أظن»[٣].

٣ - مذهب السادة الشافعية:

جاء في «مغني المحتاج»: « (وَيَقْرَأُ) عِنْدَهُ مِنْ الْقُرْآنِ مَا تَيَسَّرَ، وَهُوَ سُنَّةٌ فِي الْمَقَابِرِ،

---

(١) «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» (٢/٢٣٧).

(٢) «شرح الزرقاني على مختصر خليل» (٢/١٨٨).

(٣) ذكر هذا من أئمة المالكية ابن فرحون في «إرشاد السالك إلى أفعال المناسك» (٢/٦٨٦)، وعليش في «منح الجليل شرح مختصر خليل» (٧/٤٩٩)، والدسوقي في «حاشيته على الشرح الكبير» (١/٤٢٣).

فَإِنَّ الثَّوَابَ لِلْحَاضِرِينَ وَالْمَيِّتُ كَحَاضِرٍ يُرْجَى لَهُ الرَّحْمَةُ، وَفِي ثَوَابِ الْقِرَاءَةِ لِلْمَيِّتِ كَلَامٌ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْوَصَايَا (وَيَدْعُو) لَهُ عَقِبَ الْقِرَاءَةِ رَجَاءَ الْإِجَابَةِ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ الْمَيِّتَ، وَهُوَ عَقِبَ الْقِرَاءَةِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ»[1].

وجاء في «إعانة الطالبين»: عند قول المصنف: «ويسن- كما نص عليه- أن يقرأ من القرآن ما تيسر على القبر، فيدعو له مستقبلًا للقبلة» ما نصه: «قوله: (فيدعو له) أي: فعقب القراءة يسن أن يدعو للميت رجاء الإجابة؛ لأن الدعاء ينفع الميت، وهو عقب القراءة أقرب إلى الإجابة»[2].

٤- مذهب السادة الحنابلة:

قال الإمام ابن قدامة: «وإن فعل عبادة بدنية كالقراءة والصلاة والصوم، وجعل ثوابها للميت نفعه أيضًا؛ لأنه إحدى العبادات فأشبهت الواجبات، ولأن المسلمين يجتمعون في كل مصر، ويقرؤون ويهدون لموتاهم، ولم ينكره منكر، فكان إجماعًا»[3].

وقال ابن مفلح: « (وَلَا تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْقَبْرِ)، وَفِي الْمَقْبَرَةِ (فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ) هَذَا الْمَذْهَبُ، رَوَى أَنَسٌ مَرْفُوعًا قَالَ: «مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ فَقَرَأَ فِيهَا (يس) خُفِّفَ عَنْهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَكَانَ لَهُ بِقَدْرِهِمْ حَسَنَاتٌ» وَصَحَّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَوْصَى إِذَا دُفِنَ أَنْ يُقْرَأَ عِنْدَهُ بِفَاتِحَةِ الْبَقَرَةِ وَخَاتِمَتِهَا، وَلِهَذَا رَجَعَ أَحْمَدُ عَنِ الْكَرَاهَةِ»[4].

فهذه الأقوال المعتمدة عند أئمة المذاهب الأربعة، وفيها رد على أولئك الطاعنين المخالفين للمنهج المستقر، فيقولون: لم يرد ذلك عن أحد من السلف، ويتهمون من

---

(١) «مغني المحتاج شرح المنهاج» (٢/ ٥٧).

(٢) «إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين» (٢/ ١٦٢).

(٣) «الكافي في فقه الإمام أحمد» (١/ ٣٧٧).

(٤) «المبدع في شرح المقنع» لابن مفلح (٢/ ٢٨٠).

يفعل ذلك بالابتداع، والقوم في الحقيقة لم يقرءوا عن السلف ولم يدرسوا فقه الأئمة الأربعة، ومن أراد الاطلاع على المزيد من الأدلة وكلام الفقهاء فعليه بمراجعة كتابنا: «الدلائل النيرات في وصول ثواب قراءة القرآن الكريم إلى الأموات»، ففيه الكفاية وزيادة، والحمد لله.

وعلى وهابية العصر ألَّا يضيقوا على الناس، وأن يكونوا أمناء في نقل النصوص وكلام أئمة العلم، والله يغفر لنا ولهم، ويعلمنا وإياهم، آمين.



المبحث الثالث عشر

مشروعية الدعاء للميت على القبر بعد الدفن جهراً

اتفق أهل العلم قاطبة على أن الدعاء مما ينفع الإنسان بعد موته، وأنه يصل إليه؛ لحديث سيدنا رسول الله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقةٍ جارية، أو علمٍ ينتفع به، أو ولدٍ صالح يدعو له»[1].

ورُوِيَ في الحديث عن سيدنا عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من دفن الرجل وقف عليه وقال: «استغفروا لأخيكم، وسلوا له التثبيت، فإنه الآن يُسأل»[2].

ثم رأينا إنكار بعض المعاصرين على من وقف بين الناس على قبر ميتٍ، ودعا ليؤمِّن الناس خلفه، فقالوا: إن هذا بدعة لم ترد!!

فإذا سألتَه: وما البدعة في ذلك؟ أليس الدعاء مما ينفع الميت؟

قال: نعم الدعاء ينفع، ولكن الجهر ورفع الصوت بدعة؛ لأن النبي ﷺ دعا سرًا، ولم يثبت أنه دعا جهرًا، فلم يرد الجهر عنه ولا عن أحد من أصحابه، وكذا مَنْ جاء بعدهم من التابعين.

وكلامه يثبت عدم الفقه من أمور:

---

(١) سنن الترمذي/ بَابٌ فِي الوَقْفِ (٣/٥٣)، برقم (١٣٧٦)، سنن النسائي/ فَضْلُ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ (٦/٢٥١)، (٣٦٥١)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) رواه أبوداود في «سننه» (٣٢٢١)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٥/٧٧٤٧)، وفي «السنن الكبرى» (٤/٥٦)، وحسَّنه النووي في «الأذكار» عند باب: ما يقول بعد الدفن.

الأول: من المقرر عند علماء الأصول: أَن اللَّفْظ الْعَام الصَّادِر عَن حَكِيمٍ يجب إجراؤه على عُمُومه إِلَّا لمَانع أو مخصص.

وحيث لا مانع ولا مخصص هنا، فإن الأمر يبقى على عمومه، فمن دعا سرًّا فقد أصاب، ومن دعا جهرًا فقد أصاب، وتخصيصه أو تقييده بغير دليل تكلف واضح وافتئات على الشرع الشريف.

فالنبي ﷺ لم يقل: سرًّا، ولم يقل: جهرًا، فحمْلُ الدعاء على السر لا يجوز بغير دليل يُحتج به على أن النبي ﷺ قد حثهم على الإسرار دون الجهر، وهذا ما لا يستطيع المنكر أن يثبته، وعلى هذا ينبغي حمل الأمر على عمومه، وتخصيصه بالسرية مع زعم سنيته هو عين الابتداع.

الثاني: قول المانعين: «لم يرد» مجازفة غير مقبولة، فلا ندري علامَ يخرج علينا بعض المثقفين وأنصاف المثقفين بدعوى أن ذلك لم يرد!!

وهذا كلام لا رصيد له من الصحة، إذ إن صاحبه ليس من أهل الاستقراء التام لسنة النبي ﷺ، فهو يقول: «لم يرد»، وكأن الرجل قد قرأ صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، ومسند أحمد، ومسند الحميدي، ومسند ابن منيع، وموطأ مالك، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك على الصحيحين للحاكم، ومعاجم الطبراني الثلاثة، وسنن البيهقي، وسنن الدارقطني، وسنن الدارمي، ومصنف ابن أبي شيبة، ومصنف عبد الرزاق... إلخ.

ولكن الآفة أنه لم يقرأ مع شدة إنكاره واتهامه للناس بالبدعة كتابًا واحدًا من تلك الكتب، بل لم يحفظ «الأربعين النووية»، وقد صار ينفي ويثبت بدون علم ودراية، وكان شأن أئمة الحديث وحفاظه أن يقول أحدهم عندما يُسأل عن حديث لم يقرأه: «لم

أقف عليه»، وهي عبارة قد وردت على ألسنة كثير من أهل الحديث الذين لا يوزن علماء زماننا أجمع بواحدٍ منهم أمثال: الإمام النووي، والحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر، وغيرهم، ومعناها: قد يكون الحديث ثابتًا، لكنني لم أقف عليه، فما بال من لا علم له في زماننا يُسارع إلى النفي دون تثبت أو تورع.

الثالث: على فرض وروده سرًّا، ليس بمحظور الجهر فيه، فقد ثبت عن السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الإسرار في موضع الجهر، والجهر في موضع الإسرار ما دام لعلة ومصلحة شرعية، وإليك المثال:

قد جاءت السنة بأن صلاة الجنازة سرية لا جهر بها، وقد صلاها النبي ﷺ كثيرًا ولم يجهر بها بين الناس، ولكن قد ثبت عن سيدنا ابن عباس أنه جهر في صلاة الجنازة بمحضر من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ليس لشيء إلَّا ليعلِّمَ الناس أن الفاتحة سنة، ونصه في البخاري عن طلحة بن عبدالله بن عوف قال: صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب قال: ليعلموا أنها سنة[١] وعند ابن أبي شيبة قال: إنما فعلته لتعلموا أن فيها قراءة[٢].

فدلَّ ذلك على أن الجهر قد يجوز في حالات، وإن لم يرد فيها الجهر بعينه، ما دام ذلك يحقق مقصدًا شرعيًّا، وقد فعل ذلك حبر الأمة ابن عباس دون نكير من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مما يدلك على سعة الفهم الذي كان عندهم، وليس تحجر العقول الموجودة في زماننا.

وأؤكد أن سيدنا ابن عباس قد فعل ذلك في الصلاة التي هي عبادة محضة لا تَدخُلَ فيها إلا من قِبَل الشرع الشريف.

---

(١) «صحيح البخاري» / كتاب الجنائز / باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة (١٣٣٥).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» / كتاب الجنائز / من كان يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب (٣/٢٩٨).

وعليه: يجوز لنا أن نجهر بالدعاء من باب أولى؛ إذ إنه ليس مقترنًا بعبادة شرعية منصوص عليها حرفيًّا، لا سيَّما وقد انصرف الناس عن تلك السنة وهجروها إلا من رحم الله، حتى إن من يحكمون ببدعيتها يرون ذلك ولا يغارون على السنة وهجر الناس لها، ويرضون بترك الدعاء من الناس بحجة أن الجهر بدعة، فأيُّ منطق وأي عقل؟!

الرابع: ثبتت بعض النصوص المرفوعة إلى النبي ﷺ والموقوفة على الصحابة الكرام، والتي تدلل بمجموعها على جواز بل استحباب الجهر بالدعاء على القبر، وأنه لم يكن سرًّا مطلقًا، ومن هذه النصوص:

ما رواه الإمام أحمد في «مسنده» بالسند الصحيح عن ابن سيرين أن سيدنا أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شهد جنازة رجل من الأنصار، قال: فأظهروا له الاستغفار، فلم ينكر ذلك،... وقال هُشيم مرة: إن رجلًا من الأنصار مات بالبصرة، فشهده أنس بن مالك، فأظهروا له بالاستغفار[1].

قال صاحب «الفتح الرباني» عن قوله: «فأظهروا له» ما نصه: أي: دعوا للميت بالمغفرة جهرًا عند إدخاله في القبر، وهو جائز، بل مستحب، ويؤيد ذلك أحاديث وآثار وردت في الدعاء للميت عند إدخاله القبر،... أما المكروه فهو الجهر بالاستغفار له أو الذكر أو نحو ذلك حين تشييع الجنازة والسير بها[2].

وقد ورد أن النبي ﷺ كان يرفع صوته بالدعاء على المقابر ويسمعه الصحابة، حتى في زيارته لأهل المقابر، كما ورد في الحديث عن ابن عباس قال: مرَّ رسول الله ﷺ بقبور المدينة فأقبل عليهم بوجهه، فقال: السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله

---

(١) «الفتح الرباني بترتيب مسند بن حنبل الشيباني» / كتاب الجنائز (٨/٥٨)، (٢٥٣).

(٢) «الفتح الرباني» / كتاب الجنائز (٨/٥٨).

لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن بالأثر[١].

وما جاز بعضه جاز كله كما قال أهل العلم، وقد سمع الصحابة دعاء رسول الله ﷺ على المقابر ونقلوه لنا، فمن قال: إن السنة هي الإسرار فقد غلط.

وأخرج أبو نعيم بسنده عن واثلة بن الأسقع أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: اللهم إن فلان ابن فلان في ذمتك وحبل جوارك، فَقِهِ فتنة القبر وعذاب النار، وأنت أهل الوفاء والحق، اللهم اغفر له وارحمه، إنك أنت الغفور الرحيم[٢].

وعن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ وقف على قبر رجل من أصحابه حين فرغ منه، فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزول به، جافِ الأرض عن جنبيه، وافتح أبواب السماء لروحه، واقبله منك بقبول حسن، وثبِّتْ عند المسائل منطقه[٣].

وروى ابن أبي شيبة في «مصنفه» قال: حدثنا وكيع عن قتادة عن أنس أنه دفن ابنًا له فقال: اللهم جافِ الأرض عن جنبيه، وافتح أبواب السماء لروحه، وأبدله بداره دارًا خيرًا من داره.

وزاد في رواية: اللهم إن كان محسنًا فضاعف له في إحسانه، أو قال: فزد في إحسانه، وإن كان مسيئًا فتجاوز عنه.

وقال حدثنا ابن العوام، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، قال: إذا وضع الميت في القبر؛ فلا تقل: بسم الله، ولكن قل: في سبيل الله وعلى سنة رسول الله ﷺ، وعلى ملة

---

(١) «سنن الترمذي» (١٠٥٣)، «بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام» برقم (٥٥٧)، (صـ١٤١)، وقال: رواه الترمذي، وقال: حسن.

(٢) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم (٥/ ٢٥٢).

(٣) «حلية الأولياء» (٥/ ٢٠١)، وقال: غريب من حديث عطاء لم نكتبه إلا من حديث نافع.

إبراهيم حنيفًا مسلمًا، وما كان من المشركين، اللّهم ثبته بالقول الثابت في الآخرة، اللّهم اجعله في خير مما كان فيه، اللّهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده[١].

وروى أبو نعيم أن سيدنا عمر بن عبد العزيز قد دعا والناس حوله على القبر، وكان من دعائه في خطبته: فرحمك الله، وغفر لك ذنبك، وجزاك بأحسن عملك، ورحم الله كل شافع يشفع لك بخير من شاهد وغائب،... أسْأَلُ الله برحمته أن يبقينا ما أبقانا في الدنيا مطيعين لأمره، متبعين لكتابه، وجعلنا إذا خرجنا من الدنيا إلى نبينا، ومن أمرنا أن نقتدي بهداه من المصطفين الأخيار، وأسأله برحمته أن يقينا أعمال السوء في الدنيا، والسيئات يوم القيامة[٢].

فأنت ترى أن فعل سيدنا عمر بن عبد العزيز يدلل على أن ما ورد من آثار عن النبي ﷺ وأصحابه الكرام تُعدُّ دليلًا على جواز الجهر، بل استحبابه.

وقد حدَّث سيدنا عمر عن كبار التابعين وعدة من الصحابة: كأنس بن مالك، وابن عمر، وعبد الله بن جعفر ابن أبي طالب، والسائب بن يزيد، وعمر ابن أبي سلمة المخزومي، وخولة بنت حكيم الأنصارية، وغيرهم.

وهذا وغيره ينبئك عن غلط من يصف الدعاء على القبر جهرًا بالبدعة، بل يجوز السر والجهر، فمن دعا وأسرَّ فلا حرج، ومن دعا وجهر فلا حرج.

المهم ألَّا تُهجر السنة أو تُترك، وألا يَنسى الناسُ الميتَ بعد الدفن، بل عليهم أن يقفوا على قبره بعد الدفن يدعون ويتلون؛ رجاء تخفيف السؤال عن ميتهم، ورجاء تثبيته بما يذكرون عنده من الخير، وتلك سنة النبي ﷺ التي حثَّنا عليها ورغَّبَنَا فيها، والله أعلم.

---

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» / كتاب الجنائز/ باب ما قالوا إذا وضع الميت قبره، (٣/ ٣٢٩، ٣٣٠).

(٢) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (٥/ ٣٥٦، ٣٥٧).

المبحث الرابع عشر

حكم الدعاء عند قبور الأنبياء والصالحين؟

يجزم ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه لم يرد عن أحد من السلف أنه قال بجواز الدعاء عند القبور، ويجزم بعدم فعله عن أحد من السلف ، فقال: «ومن تأمل كتب الآثار، وعرف حال السلف، تيقن قطعًا أن القوم ما كانوا يستغيثون عند القبور، ولا يتحرون الدعاء عندها أصلًا، بل كانوا ينهون عن ذلك من كان يفعله من جهالهم»[1].

وقال: «فَمَنْ اتَّخَذَ عَمَلًا مِنْ الْأَعْمَالِ عِبَادَةً وَدِينًا وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الشَّرِيعَةِ وَاجِبًا وَلَا مُسْتَحَبًّا فَهُوَ ضَالٌّ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَصْدُ الْقُبُورِ لِأَجْلِ الدُّعَاءِ عِنْدَهَا رَجَاءَ الْإِجَابَةِ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ الشَّرِيعَةِ لَا وَاجِبًا وَلَا مُسْتَحَبًّا؛ فَلَا يَكُونُ دِينًا، وَلَا حَسَنًا، وَلَا طَاعَةً لِلَّهِ، وَلَا مِمَّا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ، وَلَا يَكُونُ عَمَلًا صَالِحًا، وَلَا قُرْبَةً، وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَهُوَ ضَالٌّ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ»[2].

ففي النص الأول يقرر ابن تيمية أن القوم ما كانوا يدعون عند القبور أصلًا، بل ينهون من كان يفعله من جهالهم.

وفي النص الثاني يقرر أن من اعتقد أن قصد القبور للدعاء عندها واجبًا أو مستحبًّا فهو ضال باتفاق المسلمين.

وعلى كلٍ فنحن نوقن أن هذا الكلام الذي قاله ابن تيمية هو عين ما قرره

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٢٠٠، ٢٠١).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ١٥٢).

الوهابية المعاصرة؛ بل زاد الوهابية أن وصفوا من يتحرى الدعاء عند قبور الصالحين بالشرك، كأن الذي يدعو الله عند قبور الصالحين يدعو صاحب القبر، أو أنه أشرك صاحب القبر مع الله تعالى، وهذا غير صدقٍ، بل وهمٌ عظيم عند القوم.

ونحن نقرر هنا أن كلام ابن تيمية وأتباعه مجانب للحقيقة ومخالف لما درج عليه السلف الصالح وأئمة الإسلام.

فمن المستحب عند كافة العلماء قبل ابن تيمية أن يختار الداعي المكان والزمان الذي تُرجى فيه الإجابة، ومن بين الأماكن التي تُرجى فيها الإجابةُ قبورَ الصالحين؛ لأنها من رياض الجنة، فهل الدعاء في أي مكان كالدعاء عند روضة من رياض الجنة؟

كيف لا يُشرع الإكثار من الدعاء إلى الله تعالى عند قبر سيدنا المصطفى ﷺ أو غيره من الصحابة الكرام، أو آل بيته الأطهار، أو قبر أبي حنيفة، أو مالك، أو الليث، أو الشافعي، أو أحمد بن حنبل، وأمثالهم من أئمة الهدى والصلاح!

والذي يظهر عدم صدق ابن تيمية وأتباعه فيما زعموا من الحرمة والشرك، النصوص الكثيرة الواردة في المسألة، والتي نعجب من القوم أشد العجب حين يتغافلون عنها، وإليك بعضها:

١ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ رَأَيْت أُسَامَةَ بن زيد عَند حُجْرَةِ عائشة يدْعُو وفي لفظ: «يصلي» فَجَاءَ مَرْوَانُ فَأَسْمَعَهُ كَلامًا، فَقَالَ أُسَامَةَ: «أما إِنِّي سمعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُول: «إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ الْفَاحِشِ الْبَذِيء»»[1].

---

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» (١٢/ ٥٠٦)، برقم (٥٦٩٤)، والطبراني في «الكبير» (١/ ١٦٦)، برقم (٤٠٥)، وحسنه الضياء المقدسي في «المختارة» (٤/ ١٠٥)، عند رقم (١٣١٦)، وقال الهيثمي في «المجمع» عند حديث رقم (١٢٩٥٤): رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» بأسانيد، وأحد

فهذا سيدنا أسامة بن زيد الصحابي الجليل يدعو عند قبر سيدنا رسول الله ﷺ وصاحبيه، فينقم ذلك عليه مروان فيغلظ له في القول، فيقول له الصحابي الجليل: إن الله يبغض الفاحش البذيء.

فما يفعله الوهابية اليوم هو منهج مروان بن الحكم في الإنكار على فعل مَنْ سَلَفَهُ، لا منهج الصحابة الكرام، فها هو سيدنا أسامة عند حجرة عائشة يدعو، وقد صححه الإمام ابن حبان، والإمام الضياء المقدسي، والحافظ الهيثمي!

٢ - وروى الدارمي بسند رجاله ثقات عن أبي الْجَوْزَاءِ أَوْس بْن عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قُحِطَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ قَحْطًا شَدِيدًا، فَشَكَوْا إِلَى عَائِشَةَ فَقَالَت: «انْظُرُوا قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ فَاجْعَلُوا مِنْهُ كِوًى إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى لَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ سَقْفٌ، قَال: فَفَعَلُوا، فَمُطِرْنَا مَطَرًا حَتَّى نَبَتَ الْعُشْبُ، وَسَمِنَتِ الْإِبِلُ حَتَّى تَفَتَّقَتْ مِنَ الشَّحْمِ، فَسُمِّيَ عَامَ الْفَتْقِ»(١).

وقد أورد الإمام الدارمي هذه الرواية عن سيدتنا عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تحت عنوان: «باب مَا أَكْرَمَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ»، وهو دليل وإقرار منه رَحِمَهُ اللَّهُ بمشروعية التوسل بالجناب النبوي والدعاء عند قبره الشريف بعد الموت.

فهل الإمام الدارمي بتبويبه هذا مشرك قبوري؟! وقد حسَّن تلك الرواية الإمام البغوي في «شرح السنة»، وقد بينت سندها سابقًا مفصَّلًا.

٣ - وروى الإمام مالك في «الموطأ» عن عبد الله بن دينار أن سيدنا عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان إذا أراد سفرًا أو قدم من سفر جاء قبر النبي ﷺ فصلى عليه ودعا، ثم انصرف، قال محمد: «هكذا ينبغي أن يفعله إذا قدم المدينة

أسانيد الطبراني رجاله ثقات.

(١) «سنن الدارمي» / باب مَا أَكْرَمَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ (١/ ٢٢٧)، برقم (٩٣).

يأتي قبر النبي ﷺ»[١].

فتأمل صنيع سيدنا ابن عمر عندما يأتي القبر النبوي كما جاء في الرواية: «جاء قبر النبي ﷺ فصلى عليه ودعا ثم انصرف».

فسيدنا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أيضًا- وَفق كلام ابن تيمية والوهابية ضالٌّ مضلّ؛ لأنه يتحرى الدعاء عند القبر النبوي الشريف!

٤ - وروى أبو نعيم في ترجمة سيدنا طلحة بن عبيد الله قال: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حدثنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، قَالَ: «قَدْ رَأَيْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ إِذَا هَمَّ أَحَدُهُمْ بِأَمْرٍ قَصَدَ إِلَى قَبْرِهِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَدَعَا بِحَضْرَتِهِ فَيَكَادُ يَعْرِفُ الْإِجَابَةَ، وَأَخْبَرَنَا مَشَايِخُنَا بِهِ قَدِيمًا أَنَّهُمْ رَأَوْا مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ يَفْعَلُهُ»[٢].

٥ - وروى ابن النجار عن عوسجة قال: كنت أدعو ليلة إلى زاوية دار عقيل بن أبي طالب التي تلي باب الدار، فمر بي جعفر بن محمد، فقال لي: أَعَنْ أثرٍ وقفت هاهنا؟ قلت: لا، قال: هذا موقف النبي ﷺ بالليل إذا جاء يستغفر لأهل البقيع»[٣].

وقال ابن فرحون المالكي معلقًا على هذه الرواية: «واعلم أنَّ الدعاء عند قبر عبد الله بن جعفر من المواضع المشهورة باستجابة الدعاء، وقد جُرِّبَ ذلك»[٤].

٦ - وثبت عن عَلِيّ بْن ميمون أنه قَالَ: سمعت الشافعي، يقول: «إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إِلَى قبره في كل يوم، يَعْنِي زائرًا، فإذا عرضت لي حاجة صليت

---

(١) «موطأ مالك» / باب: قبر النبي ﷺ، وما يستحب من ذلك (ص ٣٣٤)، برقم (٩٤٨).

(٢) «معرفة الصحابة لأبي نعيم» (١/ ١٠٠).

(٣) «الدرة الثمينة في أخبار المدينة» (١/ ١٦٩).

(٤) «إرشاد السالك إلى أفعال المناسك» (٢/ ٧٩١).

ركعتين، وجئت إِلَى قبره، وسألت الله تعالى الحاجة عنده، فما تبعد عني حتى تُقضَى»(١).

فها هو الإمام الشافعي يدعو الله تعالى عند قبر أبي حنيفة، فهل ابن تيمية والوهابية أفهم من الإمام الشافعي؟ وهل فَعَلَ الإمام الشافعي مخالفة شركية؟!

٧ - وسئل الإمام أحمد بن حنبل عَمَّن رأى الْقَبْر أيقف قَائِمًا أَو يجلس فيدعو؟ قَالَ: «أَرْجُو أَن لَا يكون بِهِ بَأْس»(٢).

فها هو الإمام أحمد بن حنبل يفصح بأنه لا بأس بالدعاء عند القبر للميت أو لنفسك قاعدًا أو قائمًا كما رواه عنه ولده.

٨ - وقال الإمام الحافظ شيخ الإسلام إِبْرَاهِيم الحربي المتوفى ٢٨٥هـ عن قبر سيدنا معروف الكرخي: «قبر معروف التِّرياق المجرَّب»(٣).

وقد قال الحافظ الذهبي معقبًا: «يُرِيدُ إِجَابَةَ دُعَاءِ الْمُضْطَرِ عِنْدَهُ؛ لأَنَّ البِقَاعَ المُبَارَكَةِ يُسْتَجَابُ عِنْدَهَا الدُّعَاءُ، كَمَا أَنَّ الدُّعَاءَ فِي السَّحَرِ مَرْجُوٌّ، وَدُبُرَ المَكْتُوبَاتِ، وَفِي المَسَاجِدِ»(٤).

٩ - وذكر شمس الدين ابن خلكان المتوفى٦٨١هـ في ترجمة محمود بن عماد

---

(١) راجع: «تاريخ بغداد» (١/ ٤٤٥)، «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» (١/ ٩٤)، «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» (١/ ٤٦)، وهذه قصة صحيحة مشهورة وقد أثبتُّ صحة سندها في بحثنا «ابن تيمية واختلال المنهج العلمي» فراجعه مشكورًا.

(٢) رواه ولده أبو الفضل صالح في «مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح» (١/ ٣٠٩).

(٣) راجع: «تاريخ بغداد» (١/ ١٣٤)، «طبقات الحنابلة» لأبي يعلى (١/ ٣٨٢)، «وفيات الأعيان» (٥/ ٢٣٢)، «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٤٣).

(٤) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٩/ ٣٤٣).

الدين زنكي، الملقب بالملك العادل: «وسمعت من جماعة من أهل دمشق يقولون: «إن الدعاء عند قبره مستجاب، ولقد جرَّبت ذلك فصحَّ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى»[١].

فها هو الإمام ابن خلِّكان يورد هذا عن العلماء من قبل ابن تيمية وهو يحكي أن هذا مجرَّب عنده.

١٠ - وقال الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام أَبي الفضل التميمي الهمذاني الحافظ المتوفى ٣٨٤هـ: «توفي في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاث مئة، والدعاء عند قبره مستجاب»[٢].

فالإمام شيخ الإسلام الحافظ الذهبي وَفق كلام ابن تيمية والوهابية ضال مضل؟!

١١ - ويقول الإمام المقرئ الحاذق شمس الدين ابن الجزري المتوفى٨٣٣هـ عن قبر الإمام الشاطبي إمام القراءات: «وقبره مشهور معروف، يُقصد للزيارة، وقد زرته مرات، وعرض عليَّ بعض أصحابي «الشاطبية» عند قبره، ورأيت بركة الدعاء عند قبره بالإجابة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنه»[٣].

فماذا يقول الوهابية المعاصرة عن الإمام شمس الدين ابن الجزري إمام القراءات؟! هل يرونه على بدعة وضلالة، وأنه قبوري خالف السلف والأئمة حين اعتقد هذا؟!

فاستحباب الدعاء ومشروعيته عند قبور الصالحين مما توارد عليه فعل الصحابة والسلف والأئمة، وتوارد عليه فعل العلماء بلا نكير، حتى جاء ابن تيمية ومن بعده

---

(١) «وفيات الأعيان» (٥/ ١٨٤).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٢٩).

(٣) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ٢٣).

الوهابية، وصوَّروا ذلك على أنه بدعة، بل وصفوا صاحبها بالشرك.

ومن تتبع ما جاء عن السلف والأئمة في ذلك ظفر بالمزيد، وما نقلته دليل على استقرار المسألة عند أهل العلم، وأن ابن تيمية ما كان منصفًا ولا أمينًا في نقله، وأن الوهابية لمَّا انساقوا خلفه خرجوا عن الجادَّة، وعن المنهج العلمي المعتبر، حتى صوَّروا الحق باطلًا والباطل حقًّا، ونسأل الله تعالى لنا ولهم الهداية، والله تعالى أعلى وأعلم.



المبحث الخامس عشر

هل الحلف بغير الله تعالى من الشرك؟

صح في الحديث: مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ[1].

فتمسّك بظاهر هذا الحديث قوم فخرجوا به عن جوهره وحقيقته، وظنوا أنه الكفر المخرج عن الملة، وهذا عوج في الفهم، وقد نص كثير من الوهابية على هذا الظاهر فتنكّبوا طريق العلم.

فقال محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه: «وهذه الأحاديث في دواوين الإسلام، وفيها أنّ الحلف بغير الله يخرج به الحالف عن الإسلام؛ ذلك لكون الحلف بشيء مظنّة تعظيمه؛ فكيف بما كان شركًا محضًا»[2].

وعد الحلف من صور الشرك جماعات من الوهابية منهم: محمد بن صالح العثيمين في كتابه: «شرح كشف الشبهات ويليه شرح الأصول الستة»، وابن جبرين في كتابه: «فتاوى في التوحيد»، ومحمد تقي الدين ابن عبد القادر الهلالي في كتابه: «الحسام الماحق لكل مشرك ومنافق»، ومبارك بن محمد الميلي الجزائري في كتابه: «رسالة الشرك ومظاهره»، وعبد الله بن محمد بن أحمد الدويش في كتابه: «التوضيح المفيد لمسائل كتاب التوحيد»، وغيرهم.

ولا زلنا ونحن ندرس في كتب الفقه الإسلامي ندرس (كتاب الأيمان)، ولم ينسحب ذلك إلى مسألة الشرك أو الكفر إلا بظهور الفكر المتشدد الذي لا يمثل

---

(١) «سنن أبي داود» (٣٢٥١)، «سنن الترمذي» (١٥٣٥)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

(٢) «الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي» (صـ ٣٢٨).

الإسلام الذي جاءنا به سيدنا رسول الله ﷺ، ومن تتبع كلام الفقهاء عن حكم الحلف بغير الله تعالى يجد أن كلمة الفقهاء تدور بين الحرمة والكراهة.

وقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: «ومن حلف بغير الله فهي يمين مكروهة، وأخشى أن تكون معصية؛ لأن النبي ﷺ سمع عمر يحلف بأبيه فقال ﷺ: «ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فقال عمر: والله ما حلفت بها بعد ذاكرًا ولا آثرًا».

والأمة مجمعة على أن الحلف بغير الله تعالى لا يكون شركًا إلَّا إذا اعتقد الحالف تعظيم المحلوف به على الله تعالى، والحكم بالكفر أو الشرك حينئذٍ ليس لأنه حلف بغير الله، وإنما لأنه عظَّم أحدًا على الله تعالى.

وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: «فإن اعتقد في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله حرم الحلف به، وكان بذلك الاعتقاد كافرًا، وعليه يتنزَّل الحديث المذكور، وأما إذا حلف بغير الله لاعتقاده تعظيم المحلوف به على ما يليق به من التعظيم فلا يكفر بذلك ولا تنعقد يمينه»[1].

وهذا فهم الأئمة الذي عليه أئمة الإسلام على مدار التاريخ، حتى جاء بعض المعاصرين من الوهابية بأحكام لا يعرفها المسلمون عبر تاريخهم فجعلوا من الحلف شركًا وكفرًا.

ولا بد أن نضع في الاعتبار أن ما يصدر عن الناس مما هو في صورة الحلف دون قصد الحلف، فيخرج منهم مخرج العادة، كمن يقول: ورقبة أبي، أو يقول: والنبي، أو غير ذلك، مما يُتهم القائل به، أنه ليس من الحلف المحرم ولا المنهي عنه.

وإن كان الأَوْلى أن يتنزه عنه المسلم، لكننا لا نحكم بالمخالفة على القائل إلا إذا

---

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٥٣١/١١).

قصد به الحلف، فمرجع كونه من الحرام أو المكروه أو المباح راجع إلى قصده.

والذي يدلل على ما أقول: ما رُوِيَ من قول سيدنا أبي بكر كما عند البخاري في «صحيحه» برقم (٦٠٢): «يا أخت بني فراس، ما هذا؟ فقالت: وقرة عيني، إنها الآن لأكثر قبل أن نأكل». فتأمل قولها: وقرة عيني.

وروى مسلم في «صحيحه» (٢١٠٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أي الصدقة أعظم أجرًا؟ فقال: «أما وأبيك لتنبأنه أن تصدَّق وأنت صحيح شحيح، تخشى الفقر، وتأمل البقاء، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم، قلت: لفلان كذا، ولفلان كذا، وقد كان لفلان».

فقال: «أما وأبيك»، وجاء في الصحيح كذلك: «أفلح وأبيه إن صدق».

فنهانا ﷺ عن الحلف بالآباء، ثم ورد عنه ﷺ ما يشبه الحلف بذلك، وجوابه كما قال الإمام النووي: «قد يُقال: حلف بأبيه، وقد نُهِيَ عن الحلف بغير الله وعن الحلف بالآباء؟!».

والجواب: أن النهي عن اليمين بغير الله لمن تعمَّده، وهذه اللفظة الواقعة في الحديث تجري على اللسان من غير تعمد، فلا تكون يمينًا ولا منهيًّا عنها»[1].

وعلى هذا فالحلف بغير الله تعالى ليس شركًا إلَّا في حالة اعتقاد تعظيم المحلوف به على الله تعالى، فتنبَّه.

وهو حرام إذا كان بغير الله تعالى مطلقًا كما عند جمهور أهل العلم، وجوَّز الإمام أحمد بن حنبل في رواية عنه جواز الحلف بالنبي ﷺ وانعقاده به؛ لأنه أحد ركني الشهادة.

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (٧/ ١٢٤).





المبحث السادس عشر

هل صحَّ حديث التوسعة على الأهل في يوم عاشوراء وما حكم ذلك؟

كثر الغلط حول حكم التوسعة لاختلافهم في حديث التوسعة ما بين قائل بالوضع أو الضعف أو الصحة، ونص الحديث: «مَنْ وَسَّعَ عَلَى عِيَالِهِ وَأَهْلِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَائِرَ سَنَتِهِ»[1].

وقد اختلف العلماء فيه على آراء ثلاثة:

الأول: يرى أنه موضوع، وهو قول للإمام أحمد، وابن الجوزي، وابن تيمية، وسبب وضعه عندهم لوجود أحد رواته وهو هَيْصَم بن الشداخ، وسليمان ابن أبي عبد الله فإنهما مجهولان[2].

وهذا مردود عليه؛ فقد قال ابن أبي حاتم عن سليمان بن أبي عبد الله: ليس بالمشهور ويعتبر بحديثه، وابن حبان عدَّه في «الثقات»، ووافقه المزي في «التهذيب»، وقال الذهبي في «الكاشف»: موثق، وقال ابن حجر: مقبول، وكذا لوجود طرق أخرى غير هذا الطريق، فالجزم بالوضع غير مقبول وَفق صنعة المحدِّثين.

الثاني: يرى أنه ضعيف، وهو قول آخر لأحمد، ولابن القيسراني، وعليّ القاري، وغيرهم.

الثالث: يرى أنه حديث حسن بمجموع طرقه، وهو قول الإمام أبو موسى

---

(١) رواه الطبراني في «الكبير» (١٠٠٠٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٥١٣).

(٢) راجع: «العلل المتناهية» (٢/٦٣)، «الموضوعات» (٢/ ٢٠٣)، «أطراف الغرائب» (١/ ٥٢٥).

المديني، فقد رواه في كتابه «فضائل الأيام والشهور» ثم قال: حديث حسن[١].

وقال الإمام البيهقي في «الشعب» بعد أن أورد بعض أسانيده: «هَذِهِ الْأَسَانِيدُ وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً فَهِيَ إِذَا ضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ أَخَذَتْ قُوَّةً، وَاللهُ أَعْلَمُ»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر في «الأمالي»: «وَلَوْلَا الرَّجُلُ الْمُبْهَمُ لَكَانَ إِسْنَادُهُ جَيِّدًا، لَكِنَّهُ يَقْوَى بِالَّذِي قَبْلَهُ، وَلَهُ شَوَاهِدُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرِ أَبِي سَعِيدٍ مِنْهُمْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ»[٣].

وقال الحافظ السيوطي: «وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في «أماليه»: حديث أبي هريرة ورد من طرق صحح بعضها الحافظ أبو الفضل ابن ناصر، وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من طريق سليمان ابن أبي عبد الله عنه.

وقال سليمان: مجهول، وسليمان ذكره ابن حبان في «الثقات»، قال: فالحديث حسن على رأيه، قال: وله طريق عن جابر على شرط مسلم، أخرجه ابن عبد البر في «الاستذكار» من رواية أبي الزبير عنه، وهي أصح طرقه.

قال: وقد ورد أيضًا من حديث ابن عمر، أخرجه الدارقطني في «الأفراد» موقوفًا على عمر، أخرجه ابن عبد البر بسند جيد»[٤].

فلما كتب الحافظ أبو زرعة ابن العراقي كتابه: «التوسعة على العيال» قصد به الرد على من قال: إن حديث التوسعة موضوع أو ضعيف فقال: «فَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ مَرْفُوعَةٌ، بَعْضُهَا صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ».

---

(١) ذكره ابن الملقن في «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (١٣/ ٥٤٢).

(٢) «شعب الإيمان» (٥/ ٣٣٣)، (٣٥١٥).

(٣) «الأمالي المطلقة» (صـ ٢٨).

(٤) «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» (١/ ١٨٦).

وأفرد للكلام على صحة هذا الحديث العلامة أحمد بن الصديق الغماري جزءًا سماه: «هدية الصغراء».

فالراجح من أقوال أئمة الحديث: قول من صححه؛ لأن المثبت مقدم على المنفي، ولأن المثبت فيه مزيد علم ومزيد اطلاع على الطرق والمرويات، والله أعلم.



المبحث السابع عشر

معنى حديث: «لَعَنَ الله مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ»

قَصَرَ جماعة معنى هذا الحديث على ما يُذبَحُ عند قبور الصالحين في الموالد الشريفة، وقالوا: إنه ذبحٌ لغير الله تعالى، وصاحبه ملعون، وبهذا قد فعل فعلًا من أفعال المشركين.

وكان ينبغي على القائلين بذلك أن يفرقوا بين عدة أمور بدهية:

الأول: من ذَبَحَ لغير الله تعالى قاصدًا التقرب لمن ذبح له فصاحبه ملعون؛ لأن التقرب بأي عبادة لغير الله شرك، وصاحبه يشرك في عبوديته لله أحدًا، وهذا مما لا أعلم فيه خلافًا بين أهل العلم قاطبة.

وهذه الصورة لا نراها في مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فلا نظن بمسلمٍ يذبح في مولد مولانا الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثلًا، ويعتقد أنه إله أو أحق بالعبودية أو أنه يتقرب إليه بتلك الذبيحة على معنى العبودية، ومن توهم صدور مثل هذا عن مسلم يشهد أن لا إله إلا الله فمريض يتلاعب به الشيطان.

الثاني: إنْ ذَبَحَ إنسانٌ عند أحد قبور الصالحين، ولم يقصد التقرب إلى صاحب القبر، ولكنه وهب ثواب ذبحه لصاحب القبر؛ فيقال: ذبح له، كمن يقول: تصدق له بصدقة، وقرأ له الفاتحة، أو دعا له، ونحو ذلك فهذا لا حرج فيه- أيضًا-؛ لأن قصده لم ينصرف عن الله رب العالمين، والصدقة بجميع وجوهها جائزة عن سائر الأموات، وفعلها للصالحين وأهل الله مكرمة للمتصدق وزيادة رفعة للولي الصالح، وهذا مما لا أعلم فيه خلافًا أيضًا.

الثالث: إنْ ذَبَحَ عند قبر أحد الصالحين وقصد التقرب إلى الله تعالى؛ ولكنه اعتاد أن يطعم الناس في مثل هذه الاجتماعات الدينية، أو المواسم المباركة كالمولد أو الهجرة المباركة، أو الإسراء والمعراج، أو أول رمضان أو نحو ذلك، فلا شيء فيه أيضًا، بل هو مأجور بنيته ومقصده، وهذه الصورة لا ينكرها عاقل، لأن إطعام الناس في اجتماعاتهم من أفضل القربات، حتى قال الحافظ الذهبي عن سلطان الدين التركماني صاحب إربل: وإطعامه الناس في أيام المولد: «وَيُخْرِجُ من البقر والإبل الغنم شَيْئًا كَثِيْرًا فَتُنْحَر وَتُطْبَخ الأَلوَان، وَيَعْمَل عِدَّة خِلَع لِلصُّوْفِيَة، وَيَتكلَّم الوُعَّاظ فِي المَيْدَان، فَيُنفق أَمْوَالًا جَزِيْلَة، وَقَدْ جَمَعَ لَهُ ابْن دِحْيَة «كِتَاب المَوْلِد»، فَأَعْطَاهُ أَلف دِيْنَار، وَكَانَ مُتَوَاضِعًا، خَيِّرًا، سُنِّيًا، يُحبّ الفُقَهَاء وَالمُحَدِّثِيْنَ، وَرُبَّمَا أَعْطَى الشُّعَرَاء، وَمَا نُقِلَ أَنَّهُ انْهَزَم فِي حَرْب»[1].

فهذا مما يُمدح به المسلم لأنه باب من أبواب الخير، ولا يقال: إنه فعل معصية أو مخالفة.

بقي لنا أن نعلم أن أهل العلم قد فسروا الحديث بأن اللعن مصاحب لمن ذبح ولم يذكر اسم الله على الذبيحة، كمن يذبح ويقول: باسم اللات، أو باسم فلان من الناس على عادة ما كان عند العرب من عبودية وتعظيم غير الله تعالى، فإن كان قصده التعظيم بذلك فصاحبه ملعون، وإن قصد عبودية من يذبح له كان كفرًا.

قال الإمام النووي في شرحه على مسلم: «وأما الذبح لغير الله تعالى فالمراد به أن يذبح باسم غير الله تعالى كمن ذبح للصنم أو الصليب، أو لموسى أو لعيسى صلى الله عليهما وسلم، أو للكعبة، ونحو ذلك، فكل هذا حرام، ولا تحل هذه الذبيحة سواء كان

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢٢/٣٣٦)، بتحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

الذابح مسلمًا أو نصرانيًا أو يهوديًا، نصَّ عليه الشافعي، واتفق عليه أصحابنا؛ فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبوح له غير الله تعالى والعبادة له كان ذلك كفرًا»[١].

وقال ابن الملك: «لعن الله من ذبح لغير الله»؛ أي: ذبح باسم غير الله، كقول الكفار عند الذبح: باسم الصنم»[٢].

وقال الحافظ السيوطي: «وَلعن الله من ذبح لغير الله أَي: باسم غَيره»[٣].

هذا ما فهمه أئمة العلم من الحديث الشريف، فلم يحرموا ما أحل الله تعالى، ولم يحلوا ما حرم الله، بخلاف الوهابية الذين يحرمون ما ذُبِحَ عند قبر أحد الصالحين، ويتهمون فاعله باللعن، وشبهتهم واهية؛ لأن الحديث لم يرد في ذلك مطلقًا؛ وإنما معناه كما مر لك من تفصيل.

والأخطر في المسألة أن كثيرًا ممن يدَّعي العلم يتهمون أمة الإسلام بالوقوع في الشرك والكفر لأجل هذه المسألة.

وفي ذلك بيان واضح على خطأ هؤلاء، وأنهم يحكمون على عقائد الناس بغير علم وبغير فهم، ونسأل الله لنا ولهم الهداية والرشاد آمين، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٣/ ١٤١).

(٢) «شرح مصابيح السنة» لابن الملك (٤/ ٤٩٣)، الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

(٣) «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» للسيوطي (٥/ ٤٥)، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

المبحث الثامن عشر
هل من السنة الأذان والإقامة في أُذني المولود؟

جاء في الحديث عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه قال: «رأيت رسول الله ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الحسن بن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة»[1].

اختلف الوهابية في هذه السنة النبوية، فأجاز بعضهم الأذان في اليمنى ومنع الإقامة لأنه حديثها ضعيف كما جزم ابن عثيمين، حتى إنه يقول في بعض كتبه عن حديث الأذان: وأما حديث الأذان في أذنه اليمنى فلا بأس به على أن فيه مقالًا أيضًا[2].

وجزم الألباني بأن هذا ليس من السنة أصلًا، وأن الحديث الوارد في الأذان في أُذُن المولود: موضوع؛ وفي بعض كتبه قال: ضعيف، لأجل عاصم بن عبيد الله، كذا في «إرواء الغليل»، وفي «السلسلة الضعيفة»، حتى إنه حسَّنه مرة في «الإرواء» ثم أظهر الرجوع عن تحسينه بعد كما هو مثبت في كتبه، حتى قال: فقد رجعت عن التحسين المذكور، وعاد حديث أبي رافع إلى الضعف الذي يقتضيه إسناده[3].

قلنا: وعاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ممن اختُلف فيه، فقد حكم عليه بعضهم بالكذب، وبعضهم ضعفه، وبعضهم وثَّقه.

وقد اتفق كل من ترجم له على أنه كثير الحديث، سَمِعَ منه ثقات الأئمة كالثوري،

---

(١) رواه أبو داود في «سننه» (٥١٠٥) والترمذي في «سننه» (١٥١٤)، وأحمد في «مسنده» (٢٧١٨٦)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الحاكم وعبد الحق والبغوي وغيرهم.

(٢) «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (٢٥/ ٢٣٨)، «فتاوى نور على الدرب» (٦/ ٢).

(٣) راجع: «ضعيف الجامع» عند حديث رقم (٥٨٨١)، «إرواء الغليل» عند حديث رقم (١١٧٤)، وفي «السلسلة الضعيفة» عند رقم (٣٢١).

وابن عيينة، وشُعْبَة، ومالك بْن أنس، ويحيى بْن سَعِيد، وابْن عجلان، ويحيى بن سعيد القطان، وابن جريج، وغيرهم.

وممن قَبِلَ حديثه: الإمام البخاري كما حكاه الترمذي فقال البخاري: «عاصم بن عبيد الله: صدوق، روى عنه مالك بن أنس حديثين مرسَلين»[١].

وهذا النقل يرد من نقل عن البخاري خلاف ذلك، فإنه ترجم له في «التاريخ» ولم يذكره بشيء، وهو الثابت، بخلاف غيره، وقال عنه الإمام العجلي: «مدني، لا بأس به»، وروى له الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» وصحح حديثه غير مرة، وحسَّن حديثه الضياء المقدسي في «المختارة»، وقال ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»: «وعاصم بن عبيد الله ثقة»[٢].

وقال ابن القطَّان عن حديث حسَّنه الترمذي: وَلم يُبَيِّن الْمَانِع من صِحَّته، وَهُوَ حَدِيث يرويهِ الثَّوْريّ، عَن عَاصِم بن عبيد الله، وَعَاصِم مُخْتَلف فِيهِ، فَبِحَقٍّ قيل فِيهِ: حسن[٣].

وهذا تصديق من الإمام ابن القطان على تحسين حديثه، وتعليل لتحسين الترمذي دون تصحيحه، وقد قال عنه الإمام البيهقي: «عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، تكلموا فيه، ومع ضعفه روى عنه الأئمة». وجوَّد حديثه الحافظ ابن كثير. وقال عنه الهيثمي: «وفيه كلام كثير لغفلته، وقد وُثِّق». وقد قال الذهبي في «المهذب»

(١) «العلل الكبير» للترمذي (صـ ٣٩١)، الناشر: عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٢) «الأحاديث المختارة» عند حديث رقم (٢٠٠)، الأحاد والمثاني عند حديث رقم (١١٨).

(٣) «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام» (٣/ ٤٤١).

عند رواية هذا الحديث: «قلت: صححه الترمذي»[1].

وقال الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» تحت باب/ ما وصف بالحسن وهو من رواية الضعيف: «وعاصم بن عبيد الله ضعفه الجمهور، ووصفوه بسوء الحفظ، وعاب ابن عيينة على شعبة الرواية عنه، وقد حسَّن الترمذي حديثه هذا؛ لمجيئه من غير وجه كما شرط»، وحسَّن الحافظ ابن حجر حديثه في «الأمالي»[2].

وقد خرج له البخاري في «خلق أفعال العباد»، ومالك، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي في «الكبرى»، وأحمد في «المسند» وغيرهم.

والحاصل: إنَّ حديث الأذان في أذن المولود حديث حسن، وأن من الأئمة من قبل حديث راويه بإطلاق؛ لأنه عندهم موثَّق وليس بمتهم، وقَبِلَ بعضهم من مرويات عاصم بن عبيد الله ما تابعه أو شهد له غيره، وقد جاءت مسألة الأذان في أذن المولود عن عاصم بن عبيد الله وغيره، فقد رواه عن عاصم غير واحد من أئمة العلم[3].

وقد روى الإمام الحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني في «مصنفه» برقم (٧٩٨٥)، عن إبراهيم ابن أبي يحيى الأسلمي، وكان الشافعي يوثقه وكذا الأصبهاني، وإنما اتُّهم من جهة من روى عنه، كما قال المزي: «وقد نظرت أنا في أحاديثه وتبحَّرْتُها، وفتَّشْتُ الكل منها، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروى المنكر من قِبَل الراوي عنه،

---

(١) راجع: «الثقات» للعجلي عند رقم (٧٤٠)، «بيان الوهم» لابن القطان (٣/٤٤١)، «السنن الكبرى» (٧/٣٩٠)، «مسند الفاروق» عند حديث رقم (١٨)، «مجمع الزوائد» عند رقم (٥٢٨٦).

(٢) «الأمالي المطلقة» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ص١١٨)، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

(٣) رواه تمام في «فوائده» (٣٣٣)، وابن المغازلي في «مناقب علي» (١١٣)، والبيهقي في «الشعب» (٨٢٥٥).

أو من قبل شيخه لا من قبله، وهو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثَّقه الشافعي وابن الأصبهاني وغيرهما».

وهو عن الإمام الحافظ عبد الله ابن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري أن عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «كان إذا وُلِد له ولدٌ أخذه كما هو في خرقته، فأذَّن في أُذُنه اليمنى، وأقام في اليسرى، وسماه مكانه».

وهو صنيع أئمة الحديث: فقد رواه الأئمة كأبي داود تحت عنوان/ باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه، ورواه الترمذي تحت عنوان/ باب الأذان في أذن المولود، والطبراني في الدعاء تحت عنوان/ باب القول عند المولود إذا ولد، والبيهقي في «السنن الكبرى» تحت عنوان/ باب ما جاء في التأذين في أذن الصبي حين يولد، وغيرهم كثير.

حتى قال العلامة محمد بن عبد الحي اللكنوي: «وبالجملةِ مباشرةُ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلهِ وسلَّم بالأذانِ في أُذُنِ المولودِ ثابتٌ قطعًا»[1].

وبهذا يتبين أن الأذان في أذن المولود سنة ثابتة صحيحة، جرى عليها العمل، ونص عليها الفقهاء، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «خير الخبر في أذان خير البشر» للإمام محمد عبد الحي اللكنوي (صـ٦)، تحقيق: الدكتور صلاح محمد أبو الحاج، الناشر: مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات، الطبعة: الأولى.

المبحث التاسع عشر

حكم تهنئة غير المسلمين بأعيادهم؟

ثبت في «الصحيحين» من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ قال: «فَإِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَهَذَا عِيدُنَا»(١).

فقرر النبي ﷺ ابتداءً أن لكل طائفة أو دينٍ عيدًا يسمونه باسم عندهم مثل: النيروز (الميلاد)، والمِهْرجان، والفصح، والقيامة... ونحو ذلك، وأنهم يفرحون فيه، ونحن كذلك مطالبون بالفرح في أعيادنا، لكن هل يجوز تهنئتهم أم لا؟

وفي بيان هذه المسألة لا بد من التفرقة بين عدة أمور مهمة:

١) لا خلاف بين العلماء أنه لا تجوز تهنئة غير المسلمين من المحاربين، أي: من قام بينك وبينهم قتال، أو من يعتدون على المقدسات والأوطان، فهذا مما لا أعلم فيه خلافًا، ومودةُ هؤلاء ليست من الدين في شيء.

٢) لا خلاف بين العلماء أن التهنئة إذا وقعت من المسلم لغير المسلمين على جهة الإقرار بصحة معتقدهم ورفع أقدارهم أنها كفر، يجب على المسلم أن ينزِّهَ نفسه عنه، لأن عقيدتنا صافية في الله تعالى، وفي رسله الكرام، وفي قضايا الغيب، بخلاف عقائد غيرنا، وليس معنى التهنئة الإقرار قط بعقائد المسيحين أو البوذيين أو المشركين، فقد سمح الإسلام لغير المسلمين بتطبيق شعائرهم بحرية مطلقة، بل يتكفل الحاكم المسلم ببناء دور العبادة لهم إذا احتاجوا إلى ذلك، وليس معنى ذلك الإقرار لهم، فتنبَّه.

---

(١) متفق عليه: «صحيح البخاري» (٩٥٢)، «صحيح مسلم» (٨٩٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٣) يخلط كثير ممن يتكلمون في المسألة بين التشبه بغير المسلمين في أعيادهم، وبين حكم التهنئة، فالتشبه بطقوسهم وعاداتهم (مع قصد التشبه) شيء متفق على حرمته أو كراهته على حسب كلام الفقهاء في التشبه، وذلك للنصوص الواردة في ذم التشبه، وهو عام في العيد وغيره، أما تهنئتهم فشيءٌ آخر غير التشبه، فلا بد من التفرقة وعدم الخلط بين المسألتين.

٤) ليس يوم الميلاد ولا غيره من الأعياد عند غيرنا معظَّمٌ في شريعتنا، أي: ليس له قدسية كعيد الفطر والأضحى، بل هو يوم اجتماعي كغيره من أيام الله تعالى، وليس له ميزة على غيره من الأيام، والفرح به أو الاحتفاء به ليس شرعيًّا؛ بل لقيام العرف والواقع بذلك، ومثله عيد تحرير سيناء، وعيد الأم، وعيد العمال، فهذا ونحوه لا يحظره الشرع، طالما أنه لا يترتب عليه مخالفة شرعية.

٥) تكاد تجتمع نصوص العلماء حول مسألة حضور احتفالاتهم بالحرمة، ويعللون حرمة الحضور؛ لما يشتمل عليه احتفالهم من الخمر والمحرمات والذبح لغير الله تعالى ونحوه، وشهود مثل هذه المجالس منهي عنه في شريعتنا، أما إذا كان الحضور لا يشتمل على ذلك فلا شك بزوال الحرمة، وتبقى الكراهة أو الإباحة.

فهذه خمسة أشياء لا بد من إدراكها جيِّدًا قبل إصدار حكم في المسألة، وأتمنى ممن ينقل كلام العلماء في حكم التهنئة أن يدرك هذه الأمور الخمسة حتى يستطيع أن يفهم كلام الفقهاء، ويضعه كل نصٍّ في موضعه.

وهنا بقي لنا بيان شيءٍ أخير هو محل البحث، وهو حكم التهنئة مجردة عن كل ما ذكرنا، بمعنى: أن تكون التهنئة من قبيل حسن الجوار، وإبراز فضل الإسلام وإحسانه إلى غير المسلمين عمومًا، ومن قبيل البر بغيرنا من إخواننا في البشرية والوطن، ومن قبيل المشاركة في الفرح لأمر اجتماعي ونحوه.

وحول هذا المعنى نقرر أنه قد اختلف العلماء فيمن هَنَّأ غير المسلمين بأعيادهم مع عدم قصد التعظيم لدينهم ولا الإقرار بعقائدهم، وليس متشبهًا بشيء من طقوسهم الدينية ونحوها، وإنما من قبيل مجاملة الجوار، وحسن الصحبة، وإقرار الأمان، كأن تقول لهم: كل عام أنتم بخير، أو عيدكم مبارك، أو نحو ذلك.

فمنهم من حرم التهنئة بإطلاق، ومنهم من قال بكراهتها، ومنهم من تسامح فيها، فصار الحاصل في المسألة ثلاثة أقوال:

وإليك شيئًا من أقوال الفقهاء في موافقة أهل الكتاب في أحكام أعيادهم من أكل ذبائحهم، وقبول الهدايا منهم، بل إهداؤهم الهدايا في العيد.

فذهب المالكية في المشهور عنهم إلى الكراهة من غير تحريم في مسألة أكل ذبائحهم التي يذبحونها في أعيادهم فجاء عن الإمام مالك: «ما ذبحَ أهل الكتاب لأعيادهم وكنائسهم وأعدّوه، فلا أحب أكله، ولست أراه حرامًا»[١].

وبنحو الأكل من ذبائحهم في العيد جاء في تقديم الهدية لهم في يوم عيدهم، ففي «التاج والإكليل»: «وَكَرِهَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَنْ يُهْدِيَ لِلنَّصْرَانِيِّ فِي عِيدِهِ»[٢].

فلو أنك أهديت له هدية ما كنت آثمًا بفعلك، ومعلوم أن الهدية أبلغ في المدح والثناء من القول، ولك بعد هذا النقل أن تقارن بين كلام الفقهاء وبين مزاعم الوهابية حين يقولون: إن تهنئتهم مخالفة للعقيدة، ومن يتورع منهم يجزم بالحرمة المطلقة.

ورُوِيَ عن الإمام أحمد الكراهة والإباحة، قال ابن قدامة الحنبلي: «فَرُوِيَتْ عَنْ أَحْمَدَ الْكَرَاهَةُ فِيمَا ذُبِحَ لِكَنَائِسِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ؛ لِأَنَّهُ ذُبِحَ لِغَيْرِ اللهِ.

---

(١) «العتبية» (٣/ ٢٧٢).

(٢) «التاج والإكليل» (٤/ ٣١٩).

وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ إبَاحَتُهُ، وَسُئِلَ عَنْهُ الْعِرْبَاضُ بْنُ سَارِيَةَ، فَقَالَ: كُلُوا، وَأَطْعِمُونِي، وَرُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، وَأَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ، وَأَكَلَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ، وَجُبَيْرُ بْنُ نُفَيْرٍ»[١].

أما عن التهنئة صراحة قال المجد ابن تيمية المتوفى ٦٥٢هـ مبيِّنًا حكم المذهب في التهنئة والتعزية والعيادة: «وفي جواز تهنئتهم وتعزيتهم وعيادتهم روايتان:...»، وحكاه ابن قدامة في «الشرح الكبير» فقال: «وفي تهنئتهم وتعزيتهم وعيادتهم روايتان: تهنئتهم وتعزيتهم تخرج على عيادتهم فيها روايتان:...»، والزركشي في «شرحه على مختصر الخرقي»، وابن مفلح في «المبدع»[٢].

ونقل المرداوي أن المشهور في المذهب قول الجمهور ثم قال: «... والرِّوايةُ الثَّانيةُ، لا يَحْرُمُ، فيُكْرَهُ، وقدَّمه في «الرِّعايتَيْن»، و«الحاوِيَيْن»، في بابِ الجَنائزِ، ولم يذْكُرْ رِوايةَ التَّحْريمِ، وذكرَ في «الرِّعايتَيْن»، و«الحاوِيَيْن» رِوايَةً بعدَمِ الكَراهَةِ، فيُباحُ، وجزَم به ابنُ عَبْدُوسٍ في «تَذْكِرَتِه»»[٣].

ثم لا يخفى أن حكم العلماء الذين أفتوا بحرمة التهنئة إنما كان مقصدهم عدم مشاركة المسلم في احتفالات تقوم على مقصد ديني، بمعنى: أن الاحتفال يكون مصحوبًا بأنواع من المحرمات واللهو، وكذا الذبح للأصنام ونحوها، أما التهنئة لهم بعيدًا عن هذا كله فلا نرى وجهًا لتحريمها في كلام الفقهاء، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) «المغني» (٩/ ٣٩١).

(٢) راجع: «المحرر» (٢/ ١٨٥)، «الشرح الكبير» (١٠/ ٦١٧)، «شرح مختصر الخرقي» (٥/ ٣٣٠)، «المبدع» (٣/ ٣٧٧).

(٣) «الإنصاف» (١٠/ ٤٥٦).

المبحث العشرون

هل يجوز إهداء ثواب الأعمال الصالحة إلى النبي ﷺ؟

منع بعض العلماء إهداء ثواب الأعمال الصالحة كالحج وقراءة القرآن الكريم ونحو ذلك إلى النبي ﷺ.

وحجتهم: أن الرسول الأكرم ﷺ ليس محتاجًا منا إلى مثل هذا الدعاء أو القرآن أو الصدقات، وأن أعمالنا واصلة إليه فعلًا دون طلب منا أو دعاء له، وقد توسع في تأكيد هذا الرأي العلامة الحطاب في «مواهب الجليل»[1].

والجمهور من أهل العلم على جواز ذلك أو استحبابه، مع الاعتراف والإقرار بهذا، على حدِّ قول البوصيري:

والمرء في ميزانه أتباعُه   فاقدُرْ إذًا قدر النبي محمد

ومع قولنا بهذا نجزم أن الرسول المكرم والنبي المعظم ﷺ ليس في حاجة إلى دعائنا ولا إلى أعمالنا، بل نحن المفتقرون إلى جنابه وإلى شفاعته ﷺ، ولكن إهداء الثواب له لا شك أنه واقع من أمته محبة له، ورفعة في درجته، كما نصلي ونسلم عليه فنقول: «اللّهم صلِّ على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد».

وذلك لأن شرفه ومقامه ﷺ وإن كان عاليًا فخيمًا جليلًا فإنه يقبل الزيادة من الرفعة والتشريف والتكريم، حتى قال الحافظ ابن حجر مؤكدًا على استحباب الإهداء لحضرته الشريفة: «اعلم يَا أخي- وفقني الله وَإِيَّاك- أن نَبينَا ﷺ هُوَ أشرف الْمَخْلُوقَات وأكملهم، فَهُوَ فِي كَمَاله وزيادته أبدًا مترقٍّ من كَمَال إِلَى كَمَال، إِلَى مَا لَا يعلم

---

(١) «مواهب الجليل» (٢/ ٥٤٤).

كُنْهَه إِلَّا الله تَعَالَى، وَلَا مُحَال فِي تزايد كَمَاله وترقِّيه بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَفسه بعد كَونه أكمل الْمَخْلُوقَات، وَنحن نطلب لَهُ الزِّيَادَة فِي الْكَمَال إِلَى تِلْكَ الدرجَة الَّتِي لَا يعلم كنهها إِلَّا الله»(١).

وينقل العلامة ابن حجر في «فتاويه» عن شيخ الإِسلام زكريَّا الْأَنْصارِيّ أنه سُئِلَ عن واعظٍ قَالَ: لَا يجوز بِالْإِجْمَاع لقارئ الْقُرْآن والْحَدِيث أن يهدي مثل ثَوَاب ذَلِك فِي صَحَائفِ سيدنَا مُحَمَّد ﷺ، وَبِه أفتى المتقدِّمون والمتأخرون.

فَأَجَاب شيخ الإسلام: بِأَن مَا ادَّعَاهُ هَذَا الْوَاعِظ الْقَلِيل الْمعرفَة يسْتَحق بِسَبَبِهِ التَّعْزِير الْبَالِغ بِحَسب مَا يرَاهُ الْحَاكِم من نَحْو حبسٍ أَو ضربٍ، ويثاب زاجرُهُ، وَيَأْثَم مساعده على ذَلِك»(٢).

وهذا ينبئ عن ضعف قول من منع ذلك دون النظر إلى أدلة الشرع وعمل السلف الصالح، وإليك بعض ما ورد في ذلك ردًّا على من زعم عدم وروده عن السلف:

١ - روى البخاري في «صحيحه» وغيره من أصحاب السنن أن أعرابيًّا دعا وهو في الصلاة، فقال: «اللّهم ارحمني ومحمدًا، ولا ترحم معنا أحدًا»(٣).

وروي أيضًا أن أعرابيًّا قال ذلك خارج الصلاة، ولم ينكر عليه المصطفى ﷺ دعاءه له، فكان تقريرًا منه ﷺ لجواز ذلك وعدم حظره، وما أجازه في حياته هو جائز كذلك بعد انتقاله.

٢ - ثبت في الحديث أن سيدنا رسول الله ﷺ وصَّى عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يضحيَ

---

(١) «الفتاوى الحديثية» (صـ ١٣).

(٢) «الفتاوى الحديثية» لابن حجر (صـ١٣).

(٣) «صحيح البخاري» (٨/ ١٠)، برقم (٦٠١٠)، «سنن أبي داود» (١/ ٢٨٢)، برقم (٣٨٠)، «سنن الترمذي» (١/ ٢١٥)، برقم (١٤٧)، «سنن النسائي» (٣/ ١٤)، برقم (١٢١٦).

عنه، فكان سيدنا علي يضحي بكبشٍ عن نفْسِهِ وبآخر عن سيدنا رسول الله ﷺ حتى إنه لما سئل عن ذلك قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أضحيَ عنه، فأنا أضحي أبدًا»[1].

وليس معنى ذلك أنه ﷺ محتاج إلى ذلك، بل يجوز فعل ذلك حتى من غير وصية؛ لأن مقامه وإن كان عظيمًا إلا أنه يقبل الزيادة والرفعة.

٣ - ثم توارد عمل السلف على هذا، فروى الخطيب البغدادي عن سيدنا الإمام الحافظ العابد الثقة علي بن الموفق المتوفى ٢٧٠هـ أنه قال: «حججت على رِجْلَيَّ ستين حَجَّة منها عَن رَسُول الله ﷺ ثلاثين.

قَالَ أَبُو العباس السرَّاج: فأنا أقتدي بعلي بْن الموفق، حججتُ عَن رَسُول الله ﷺ سبع حجج، وضحيت عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مئة وسبعين أضحية، وقرأت القرآن عَن رَسُول اللهِ ﷺ من سنة ستين اثني عشر ألف ختمة- أو دونه بقريب- وجعلت أعمالي كلها للنبي ﷺ»[2].

ويروي ذلك الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام الحافظ أبي العباس الثقفي المشهور بالسرَّاج المتوفى ٣١٣هـ: «وُلِدتُّ سنة ثماني عشرة ومئتين، وختمتُ عن رسول الله ﷺ اثني عشر ألف ختمة، وضحيتُ عنه اثني عشر ألف أضحية.

ثم يُعَلِّقُ الحافظُ الذهبيُّ قائلًا: «قلتُ: دليله حديث شريك، عن أبي الحسناء، عن الحكم، عن حنش، قال: رأيت عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يضحي بكبشين...» الحديث[3].

وكان الحافظ العابد أَبُو إِسْحَاق المزكِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «إني قد اقتديت بأبي

---

(١) رواه أبو داود (٢٧٩٠)، والترمذي (١٤٩٥)، والحاكم (٧٥٥٦)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٢) «تاريخ بغداد» (١٢/ ١١٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٩٣).

العباس، حججت عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سبع حجج، وختمت عنه سبع مئة ختمة».

ونص على ذلك من أئمة الحنابلة: المَجْدُ ابن تيمية، وابن عقيل، فقال المجد: «يُسْتَحَبُّ إهْداءُ القُرَبِ للنَّبِيِّ ﷺ، وبنحوه قال ابن عقيل كما في كتابه: «الفُنونِ»: يُسْتَحَبُّ إهْداءُ القُرَبِ، حتى للنَّبِيِّ ﷺ»[١].

وجاء في «حاشية الجمل» في الفقه الشافعي: «وما ادَّعاه بعضهم من منع إهداء القرب للنبي ﷺ ممنوع مخالف لما عليه المحققون»[٢].

وعقد خاتمة المحققين العلامة ابن عابدين الحنفي في «حاشيته» مطلبًا بعنوان: «مطلب في إهداء ثواب القراءة للنبي ﷺ»، ثم قال: «وقول علمائنا: «له أن يجعل ثواب عمله لغيره» يدخل فيه النبي ﷺ فإنه أحق بذلك حيث أنقذنا من الضلالة، ففي ذلك نوعُ شكرٍ، وإسداءُ جميلٍ له، والكاملُ قابل لزيادة الكمال، وما استدل به بعض المانعين من أنه تحصيل الحاصل؛ لأن جميع أعمال أمته في ميزانه.

يُجابُ عنه: بأنه لا مانع من ذلك، فإن الله تعالى أخبرنا بأنه صلى عليه، ثم أمرنا بالصلاة عليه، بأن نقول: اللّهم صلِّ على محمد، والله أعلم»[٣].

وهذا وغيره ينبئك عن قبول هذا وممارسة أهل الصلاح له، وأن ذلك نابع من شدة محبتهم للجناب النبوي الكريم ﷺ، وأن الزعم بأن هذا لا يجوز قول باطل، لا أصل له.

فاللهم اجزه عنا خير ما جازيت نبيًا عن دعوته ورسالته، وارزقنا اللّهم شفاعته ومرافقته، اللّهم آمين آمين.

---

(١) راجع: «الإنصاف» (٦/ ٢٦٢).

(٢) «حاشية الجمل» (٤/ ٦٧).

(٣) حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٤٤).

المبحث الواحد والعشرين
حكم الصيام في شهر رجب

من المتفق عليه أن شهر رجب كان شهرًا معظَّمًا في الجاهلية، وكان أهل الجاهلية يبالغون في تعظيمه، ومن المقرر عندنا كذلك أنه معظَّمٌ ومفضَّلٌ في شريعتنا- أيضًا- لعدة أسباب:

١ - أنه من الأشهر الحرم، ومن المعلوم أن أجر الصالحات فيها مضاعف، وإثم الذنب فيها كذلك، وأن الصيام والقيام وسائر الطاعات تستحبُّ استحبابًا شديدًا في الأشهر الحرم؛ ومنها شهر رجب، وعلى هذا فالذين يقولون: «إن الصيام فيه ليس من السنة» مخطئون خطأً كبيرًا.

٢ - كان بعض الصحابة والتابعين يصوم شهر رجب كله، وهذا يدلك على اعتنائهم بشهر رجب المكرم، حتى روى عبد الرزاق في «مصنفه»: «عن ابن جريج، عن عطاء قال: «كان ابن عباس ينهى عن صيام رجب كله؛ لئلا يُتخذ عيدًا» [1].

وهذا يدلك على مبالغتهم في صيامه والتطوع فيه، فينهاهم سيدنا ابن عباس حتى لا يصومه الناس كاملًا، فيساوونه برمضان، وهذا دليل آخر على مدى تعظيم أئمة السلف لشهر رجب.

حتى قال الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَبَلَغَنَا أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ: إنَّ الدُّعَاءَ يُسْتَجَابُ فِي خَمْسِ لَيَالٍ: فِي لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ، وَلَيْلَةِ الأَضْحَى، وَلَيْلَةِ الْفِطْرِ، وَأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْ رَجَبٍ، وَلَيْلَةِ

---

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» بسند صحيح (٤/ ٢٩١)، برقم (٧٨٥٤).

النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ»[١].

٣ - كثرة التصنيف والتأليف في فضائل شهر رجب عند علماء الإسلام، فلأهمية شهر رجب عند أئمة الإسلام، صنفوا فيه المصنفات، وتكلموا عن فضائله، وفضل العمل الصالح فيه، حتى مع إقرارهم بضعف الأحاديث المرفوعة الواردة فيه.

فقد كتب الإمام الخلال المتوفى ٤٣٩هـ: «فضائل شهر رجب».

وكتب عبد العزيز بن أحمد الكِناني المتوفى ٤٦٦هـ: «فضائل شهر رجب».

وللحافظ ابن عساكر الدمشقي المتوفى ٥٧١هـ: «جزء في فضل رجب».

وللحافظ عبد الغني المقدسي المتوفى ٦٠٠هـ: «فضائل رجب».

ولأبي عبد الله محمَّد بن عبد الرحمن التجيبي المتوفى ٦١٠هـ: «فضائل رجب وشعبان ورمضان».

وللقطب القسطلاني المتوفى ٦٨٦هـ: «فضل رجب».

وللحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢ هـ: «تبيين العجب بما ورد في شهر رجب».

وللمُلَّا عليّ القاري الحنفي المتوفى ١٠١٤هـ: «الأدب في رجب».

وللشيخ محمد أمين الكردي المتوفى ١٣٣٢هـ: «ضوء السراج في فضل رجب وقصه المعراج» وغيرها كثير.

فالذي ينبغي معرفته أن الشرع الشريف يقول بفضل شهر رجب، وبفضل الصوم والصلاة فيه، ويدعوك إلى التقرب إلى الله تعالى فيه بسائر العبادات والقربات، وهذا ما فهمه علماء الإسلام جيلًا بعد جيل، وقرنًا بعد قرن، أما هؤلاء الذين يُقَيِّدونَ الناس

---

(١) «الأم» للإمام الشافعي (١/ ٢٦٤).

عن الطاعة في تلك الأيام المباركة بحجة البدعة، فهؤلاء نسأل الله لنا ولهم الهداية، وعليهم أن يكفوا عن الخوض بالباطل.

ونحن نقرر في أمر الصيام في شهر رجب أمران:

الأول: ليس الصيام فيه على جهة الوجوب، بل هو مباح أو مستحب لعموم النصوص الشرعية الواردة في ذلك.

الثاني: لا يصح تخصيص يوم فيه على جهة السنية، أي: لا يصح قولُك: يُسَنُّ أن تصوم أوَّله، أو نصفه، أو ليلة سبع وعشرين، أو نحو ذلك، مع جزمنا بجواز صيام تلك الأيام على جهة الإباحة أو الاستحباب لعموم الأدلة، لكن منعنا تخصيصه على جهة السنية؛ لأن قولك: «سنة» يَلزم منه وجود نص صحيح يثبت هذا عن سيدنا رسول الله ﷺ، ولكن هذا لا يمنع من استحباب صيامه وفضل أيامه، وحسن العبادة في ليله ونهاره.

ففهمنا أن المنهيَّ عنه أن تصوم يومًا بعينه وتقول: صيامه سنة، فلأجل هذه العلة يُحكم بالبدعية، أما من صام أي يوم على جهة الإباحة أو الندب لعموم الأدلة الواردة فلا حرجَ في ذلك، حتى قال الحافظ ابن حجر: «إن صامه لقصد الصوم في الجملة من غير أن يجعله حتمًا أو يخص منه أيامًا معينة يواظب على صومها أو ليال معينة يواظب على قيامها بحيث يظن أنها سنة، فهذا من فعله من السلامة مما استثني، فلا بأس به، فإن خص ذلك أو جعله حتمًا فهذا محظور»[1].

وكلام الحافظ ابن حجر واضح: لأن جعله فرضًا لا يصح، وكذا تخصيص يومٍ وتزعم سنيَّتَهُ، وتلك عبارته: (بحيث يظن أنها سنة)، فالإشكال الذي يقوله ابن حجر

---

(١) «تبيين العجب بما ورد في شهر رجب» للحافظ ابن حجر (صـ ٧٠، ٧١).

في مسألة التخصيص ليس حرمة التخصيص كما يتوهم بعضهم، بل إلحاق ما تخصصه بالسنة، فتنبَّه.

وأختم بقول أحد الصالحين:

بيِّضْ صحيفتَك السوداءَ في رجبْ   بصالح العمل المُنجي من اللهبْ
شهرٌ حرامٌ أتى من أشهر حُرمْ   إذا دعا اللهَ داعٍ فيه لم يخِبْ
طوبى لعبد زكَا فيه له عملْ   فعكف فيه عن الفحشاء والرِّيَبْ

ومن هذا يتبين مدى اهتمام أئمة الإسلام بفضل هذا الشهر المبارك، لأنه بداية استعداد لاستقبال شهر شعبان ثم رمضان المعظم، فنسأل الله تعالى فيه حسن العمل، وأن يعصمنا فيه من الزلل، وأن يبارك لنا في أوقاتنا وأعمارنا، آمين.



المبحث الثاني والعشرين

ذكر لفظ: «سيدنا» في التشهد ونحوه

يشغب كثير من الناس حول هذه المسألة، والحقيقة أن الخلاف فيها خلاف معتبر بين أهل العلم، وقد كان العلماء مع اختلافهم فيها، لا ينكر أحدهم على الآخر، فيقول المانعون: «ترك السيادة والاقتصار على الوراد أفضل»، ويقول المجيزون: «ويندب لفظ السيادة على جهة الأدب»، ولم يصل الأمر إلى اتهام بالبدعة أو الضلال كما أحدث المعاصرون، فكان الخلاف بين العلماء في صورة حسنة راقية يتأرجح بين مراعاة الأدب ومراعاة الاتباع، ولكلٍّ وجهة.

ونحن نقرر في هذه المسألة عدة أمور مهمة:

١ - حديث: «لا تسودوني في الصلاة» أو تسيدوني (لفظ العوام)، كلاهما باطل لا أصل له، وبه جزم الحافظ السخاوي، والسيوطي، والجلال المحلي، وابن حجر المكي، وغيرهم[١]، لأنه لو صح لما اختلف العلماء في المسألة أصلًا.

٢ - لا خلاف بين المسلمين قاطبة- إلَّا من شذ- في إثبات لفظ السيادة لسيدنا رسول الله ﷺ خارج المنصوص عليه في العبادات، فهو سيد ولد آدم، وسيد المرسلين، وقد جاء في القرآن الكريم عن غيره: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾، وقال: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا﴾، وفي السنة: «إنَّ ابني هَذَا سَيِّدٌ»، و«سيد كهول أهلِ الجنَّة أبو بكر وعمر»، وغير ذلك عشرات من النصوص، فهو ﷺ سيد ولد آدم، وسيد النبيين والمرسلين.

---

(١) راجع: «الحاوي في الفتاوى» (١/ ٤١٠)، «كشف الخفا» (٢/ ٤٣٦)، «حاشية ابن عابدين» (١/ ٥١٤).

٣ - اختلف العلماء في ذكر لفظ السيادة في العبادات، على قولين:

القول الأول: يقرر أنه سيد المرسلين ﷺ، ولكن الوقوف عند الاتِّباع أولى، فهو قال لنا: قولوا: اللّهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، فقالوا: الاتِّباع أولى، وهو عين الاحترام والتقدير لسيدنا رسول الله ﷺ، وإلى هذا مال الحافظ ابن حجر العسقلاني، وغيره من العلماء.

القول الثاني: يقرر أن زيادة لفظ سيدنا حتى وإن لم تأت في النصوص إلَّا أن فيها مزيد أدب، والأدب مقدَّمٌ على الاتِّباع، ولا يخفى أمر أبي بكر حين رفض أن يصليَ بالناس بعد أمر الرسول ﷺ له، ولا يخفى أيضًا امتناع سيدنا علي بن أبي طالب لما طُلب منه أن يمسح: «محمد رسول الله» بعد أن أمره ﷺ بمسحها، ونظائر هذا كثير جدًّا في الشرع، فهنا راعوا معنى الأدب، مع أن الرسول الكريم ﷺ أمرهم، وليسوا في ذلك على خطأ، بل هو يُظهر مدى احترامهم وأدبهم مع سيدنا المصطفى ﷺ، وممن قال بذلك سلطان العلماء العز ابن عبد السلام وابن ظهيره، والجلال المحلي وشيخ الإسلام زكريا، وغيرهم من العلماء.

قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «قَالَ ابْنُ ظَهِيرَةَ: الْأَفْضَلُ الْإِتْيَانُ بِلَفْظِ السِّيَادَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ، وَبِهِ أَفْتَى الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ جَازِمًا بِهِ قَالَ: لِأَنَّ فِيهِ الْإِتْيَانَ بِمَا أُمِرْنَا بِهِ وَزِيَادَةَ الْإِخْبَارِ بِالْوَاقِعِ الَّذِي هُوَ أَدَبٌ؛ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ، وَإِنْ تَرَدَّدَ فِي أَفْضَلِيَّتِهِ الْإِسْنَوِيُّ»[(١)].

وقال خاتمة المحققين ابن عابدين الحنفي: «وندب السيادة، لأن زيادة الإخبار بالواقع عين سلوك الأدب، فهو أفضل من تركه»[(٢)].

---

(١) «أسنى المطالب» (١/ ١٦٦).

(٢) «الدر المختار» (١/ ٧١).

وكان ينبغي على المنكرين أن يحترموا أدب الخلاف، وأن يكون غاية قول أحدهم: قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب، لا أن يجعل المسألة مبنية على البدعة والضلالة، فكل قول قال به جماعة من العلماء، ولا إنكار في مسائل الخلاف، فمن رأى أن الاتِّبَاع أولى أخذ به، ومن رأى أن سلوك الأدب أولى أخذ به، وكلٌّ له سلفٌ، وأنا ممن يقدم لفظ السيادة ويستحبها، ولا أعزف عنها أبدًا.

يبقى سؤال مهم: هل الصحابة لم يراعوا الأدب حين لم يذكروا لفظ السيادة؟

قلنا: حاشاهم، فهم أكمل الناس أدبًا معه ﷺ، ولكن لم يكن لفظ «سيدنا» عندهم مما يدل على الأدب، بل كان مع إطلاقه ﷺ له ينهاهم عنه في بعض المواطن، فكان يدل على التعظيم عند كثيرين، حتى إنه كان يمنعه عند بعض العرب؛ حتى لا يتوهمون خلاف المقصود منه، فلما خاطبه وفد بني عامر بسيدنا قال لهم ﷺ: «السيد الله تبارك وتعالى»، فأنكره عليهم، والعلماء يقولون: كان ذلك منه تواضعًا من جهة، ومن جهة أخرى: أنهم كانوا حديث عهد بإسلام، فخشي عليهم أن يكون ذلك مبالغة منهم في التعظيم على عادة المشركين، فكان ذلك منهم مراعاة للحال، وهذا ما راعاه الصحابة الكرام، أما في زماننا فقد زالت تلك العلة، وصارت الكلمة لا تصرف إلَّا على محمل الأدب له ﷺ، والله أعلم.



المبحث الثالث والعشرين

الجهر بالنية بين الوهابية والمذاهب الأربعة المعتمدة

قال ابن تيمية كما في «الفتاوى الكبرى»: «الْجَهْرُ بِالنِّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ الْبِدَعِ السَّيِّئَةِ، لَيْسَ مِنْ الْبِدَعِ الْحَسَنَةِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: إنَّ الْجَهْرَ بِالنِّيَّةِ مُسْتَحَبٌّ، وَلَا هُوَ بِدْعَةٌ حَسَنَةٌ، فَمَنْ قَالَ ذَلِكَ فَقَدْ خَالَفَ سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ وَإِجْمَاعَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَغَيْرِهِمْ، وَقَائِلُ هَذَا يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا عُوقِبَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ، وَإِنَّمَا تَنَازَعَ النَّاسُ فِي نَفْسِ التَّلَفُّظِ بِهَا سِرًّا، هَلْ يُسْتَحَبُّ أَمْ لَا؟ عَلَى قَوْلَيْنِ.

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ التَّلَفُّظُ بِهَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَكُونُوا يَتَلَفَّظُونَ بِهَا لَا سِرًّا وَلَا جَهْرًا؛ وَالْعِبَادَاتُ الَّتِي شَرَعَهَا النَّبِيُّ ﷺ لِأُمَّتِهِ لَيْسَ لِأَحَدٍ تَغْيِيرُهَا، وَلَا إحْدَاثُ بِدْعَةٍ فِيهَا»[1].

ثم تابعه الوهابية جميعًا على هذا القول بدون علم، أو قراءة لكلام أئمة الدين في المسألة، وإما تعصبًا لابن تيمية، فقالوا: «التلفظ بالنية بدعة منكرة».

واتفقت كلمة الوهابية على أن قول المصلي: نويت أصلي فرض كذا أو سنة كذا بدعة غير مشروعة، وقد جاء هذا عن ابن عثيمين في «فتاويه»، وابن باز في «فتاويه»، والفوزان في «الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد»، وسعيد بن علي القحطاني في «عقيدة المسلم»، وحسام الدين عفانة في كتابه «اتباع لا ابتداع»، وهو ما نصت عليه اللجنة الدائمة في فتاويها، وغيرهم كثير.

فإذا ما ولَّينا وجوهنا إلى المذاهب الأربعة المعتمدة وجدنا نصوصهم تنص على أن

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (٢/ ٩٧).

التلفظ بالنية ليس هو الأصل، ولم يجعلوه شرطًا، ولكنهم استحسنوه بجانب نية القلب، وارتضاه العلماء جميعًا.

إذ الأصل المتفق عليه أن النية محلها القلب، ولو ضم إليها التلفظ كان آكد وأحسن، وإليك أقوالهم المعتمدة قبل ابن تيمية بقرون لترى أن ابن تيمية والوهابية قد خرجوا عن أقوال السلف والأئمة من قبلهم:

١ - مذهب السادة الحنفية: قال شمس الأئمة السرخسي المتوفى ٤٨٣هـ: «وَالتَّكَلُّمُ بِالنِّيَّةِ لَا مُعْتَبَرَ بِهِ، فَإِنْ فَعَلَهُ لِيَجْتَمِعَ عَزِيمَةُ قَلْبِهِ فَهُوَ حَسَنٌ»(١).

ومعنى عدم اعتباره: أن الأصل نية القلب، ولكنه لو ضم إلى نية القلب التلفظ كان ذلك حسن.

وقال برهان الدين ابن مازة البخاري الحنفي المتوفى ٦١٦هـ: «ثم في هذه الفصول هل يستحب أن يتكلم بلسانه؟ اختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا: لا؛ لأن الله تعالى مطلع على الضمائر، وبعضهم قالوا: يستحب، وهو المختار»(٢).

فهذا منصوص مذهب السادة الحنفية قبل مولد ابن تيمية ومن تابعه.

٢ - مذهب السادة المالكية: يرى المالكية أن الأصل في النية القلب وليس عليه النطق باللسان، وسبب قولهم بهذا: هو حرصهم على المقاصد دون الألفاظ، فإنهم خشوا لمن يتلفظ بها أن ينسى نية القلب التي هي الأصل، ولأجل هذا منعوا التلفظ في المشهور عنهم، حتى قال الإمام ابن الحاج في «المدخل»: «وَاخْتُلِفَ فِي النُّطْقِ بِاللِّسَانِ، هَلْ هُوَ بِدْعَةٌ أَوْ كَمَالٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ كَمَالٌ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِالنِّيَّةِ فِي مَحَلِّهَا وَهُوَ الْقَلْبُ، وَنَطَقَ بِهَا اللِّسَانُ، وَذَلِكَ زِيَادَةُ كَمَالٍ هَذَا مَا لَمْ يَجْهَرْ بِهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إنَّ النُّطْقَ

---

(١) «المبسوط» (١/ ١١).

(٢) راجع: «المحيط البرهاني» (١/ ٢٨٩).

بِاللِّسَانِ مَكْرُوهٌ».

فقد بان لك أن المذهب فيها على قولين بناء على قاعدة المقاصد عندهم، فإنهم خشوا على من يتلفظ بالنية أن ينسى نية القلب.

ومع ذلك فالمعتمد في مذهب السادة المالكية هو جواز التلفظ بالنية مع استحضار نية القلب، لأنها هي الأصل، فجاء في «الشامل» للدميري المتوفى ٨٠٥هـ: «فالنيةُ القصدُ للصلاةِ المُعَيَّنَةِ بقلبِه، وإِنْ تَلَفَّظَ فواسعٌ»[1].

وجاء في «شرح مختصر خليل»: «النِّيَّةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ، فَلَا مَدْخَلَ لِلِّسَانِ فِيهَا، فَإِنْ تَلَفَّظَ فَوَاسِعٌ، وَقَدْ خَالَفَ الْأَوْلَى»[2].

وتعليل السادة المالكية القول بالكراهة أو خلاف الأولى خشية أن يعتمد على التلفظ باللسان دون القلب الذي هو الأصل، فتنبَّه أن منعهم لهذه العلة جريًا على قاعدتهم في الاهتمام بالمقاصد، لا على أنها بدعة مخالفة للشريعة.

٣ - **مذهب السادة الشافعية:** قال الإمام الماوردي المتوفى ٤٥٠هـ: «أن ينوي بقلبه، ويلفظ بِلِسَانِهِ فَهَذَا يُجْزِئُهُ، وَهُوَ أَكْمَلُ أَحْوَالِهِ»[3].

وقال حجة الإسلام الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ: «نعم يسْتَحبّ مساعدة اللِّسَان الْقلب فِيهَا»[4].

وقال الإمام النووي المتوفى ٦٧٦هـ: «النية الواجبة في الوضوء هي النية بالقلب، ولا يجب اللفظ باللسان معها، ولا يجزئ وحده، وإن جمعها فهو آكد وأفضل، هكذا

---

(١) «الشامل في فقه الإمام مالك» (١/ ١٠٣).

(٢) «شرح مختصر خليل» (١/ ٢٦٦).

(٣) «الحاوي الكبير» (٢/ ٩١).

(٤) «الوسيط في المذهب» (٢/ ٨٩).

قاله الأصحاب واتفقوا عليه»[١].

٤ – **مذهب السادة الحنابلة:** قال الإمام ابن قدامة الحنبلي المتوفى ٦٢٠هـ: «ومحل النية: القلب؛ لأنها عبارة عن القصد، ويقال: نواك بخير، أي: قصدك به، ومحل القصد القلب، ولا يعتبر أن يقول بلسانه شيئًا، فإن لفظ بما نواه كان آكد»[٢].

فهذه أقوال أئمة المذاهب الأربعة، وهي تقرر خلاف ما يزعمه ابن تيمية والوهابية من بعده، وحاصل ذلك أن الأصل في النية القلب، وإذا اجتمعت نية القلب واللسان كان ذلك أولى وآكَد، وعلى هذا نص أئمة الإسلام قبل ابن تيمية والوهابية.

وبهذا يتبين لك حجم التضليل الذي أحدثه هؤلاء في مسائل العلم مخالفين بذلك حتى مذهب الحنابلة الذي يزعمون الانتساب إليه زورًا وبهتانًا، والله أعلم.



(١) «المجموع شرح المهذب» (١/ ٣١٦).

(٢) راجع: «الكافي في فقه الإمام أحمد» لابن قدامة (١/ ٥٥).

المبحث الرابع والعشرين

حكم الاحتفال بعيد الأم وعيد الميلاد ونحوهما؟

لقد حدث الخطأ والغلط في هذه المسألة من كثير من الدعاة والمشتغلين بالعلم، وقد تجرأ بعضهم فأفتى بحرمة ذلك مطلقًا، وتساهل بعضهم فأفتى بإباحة ذلك مطلقًا، والحقيقة أن ذلك يحتاج إلى تفصيل لا بد منه في ثلاث نقاط:

أولاً: بيان مفهوم العيد في اللغة:

كلمة العيد في اللغة معناها: ما يعاد مرة بعد مرة، فكل يوم اعتاد الناس أن يجتمعوا فيه فهو عيد، فكل يوم يعود فيه الفرح والسرور والبهجة هو يوم عيد.

فكلمة العيد من العَوْد، لأنه من عاد يعود عودًا، فلما سكنت الواو وانكسر ما قبلها صارت ياء، وقد نص النحويون فقالوا: إذا سكنت الياء وانضمّ ما قبلها صارت واوًا، وذلك نحو: مُوسِر ومُوقِن، فالأصل فيهما: مُيْسِر ومُيْقن، لأنه من أيسر وأيقن، فلما سكنت الياء وانضم ما قبلها صارت واوًا، وإذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها صارت ياء ككلمة العيد التي من العود، فالعيد تذكير بالفرح الذي يعود كل عام، وقد قال الشاعر:

عَادَ قَلْبِي من التذكر عِيدُ

ثانيًا: مفهوم العيد في الشرع:

إذا أُطلق العيد في الشرع الشريف فلا يراد به إلَّا عيد الأضحى وعيد الفطر، فعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَلَهُمْ يَوْمَانِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا فَقَالَ: «مَا هَذَانِ الْيَوْمَانِ؟ قَالُوا: كُنَّا نَلْعَبُ فِيهِمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ قَدْ أَبْدَلَكُمْ

بِهِمَا خَيْرًا مِنْهُمَا يَوْمَ الْأَضْحَى وَيَوْمَ الْفِطْرِ»[1].

فجعل العيد هنا مقصورًا بمعناه الشرعي على الأضحى والفطر، ومعنى أنهما عيدان شرعيان أن لهما أحكامًا خاصة في الشريعة من صلاة العيد والخطبة ونحوهما، فهذا إطلاق خاص لا يجوز تعديه بعيدٍ آخر يشاركهما في حكمهما.

ثالثًا: مفهوم العيد في العرف:

ومعنى العرف: إطلاق لفظ العيد على كل فرح من قبيل العرف والعادة، لا بقصد تشريع عيد آخر؛ له ما للأضحى والفطر من الأحكام، وإطلاق العيد هنا جائز ولا حرج فيه البتة، ما دام لم يُقصد به مخالفة الشريعة، مثل: عيد الأم، وعيد الميلاد، وعيد الزواج، وعيد تحرير سيناء، وعيد العمال، ونحو ذلك مما تفرح به النفس وتسعد به، ويجوز بهذا الإطلاق أن يُسمَّى عيدًا، ولكنه عيدٌ من جهة العرف لا من جهة الشرع.

وقد جاء إطلاق نحو ذلك في الشرع الشريف، حتى لا يُقال: لا تصح تسمية أي يوم بأنه عيد إلا عيدي الأضحى والفطر.

فقد جاءت النصوص الكثيرة التي تطلق التسمية بيوم العيد طالما اشتمل على طاعة أو نوع من البر أو الخير؛ ومن ذلك يوم الجمعة، فعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ، وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَقَرَأَ بِهِمَا»، وَقَدْ قَالَ أَبُو عَوَانَةَ: «وَرُبَّمَا اجْتَمَعَ عِيدَانِ فِي يَوْمٍ»[2].

والمراد باجتماع العيدين في يومٍ واحدٍ، أنه اجتمع يوم العيد مع يوم الجمعة الذي

---

(١) حديث صحيح: «سنن أبي داود» (١١٣٤)، «مسند أحمد» (١٣٦٢٢)، وقال الحاكم في «المستدرك» (١٠٩١): هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

(٢) «مسند أحمد» (١٨٤٠٩) وسند رجاله: ثقات.

قال عنه نبينا: «إِن هَذَا يَوْم عيد جعله الله لِلْمُسلمين فَمَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ، وَإِنْ كَانَ طِيبٌ فَلْيَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ»(١).

وعن عُقبة بن عامر قال: قال رسول اللّه ﷺ: «يوم عَرَفة، ويومُ النَّحْر، وأيام التشريق: عيدنا أهلَ الإسلام، وهي أيام أكل وشرب»(٢).

فأطلق اسم العيد على غير العيدين كيوم الجمعة، ويوم عرفة، وأيام التشريق، وفي لفظ آخر: وأيام منى، أنها عيدنا أهل الإسلام.

وهذا من قبيل معناه اللغوي، وهو الفرح بطاعة، أو قربة، أو بنوع من البر، أو الخير.

وقد قال سيدنا الحسن: «كل يوم لا يُعصى الله فيه فهو عيد، كل يوم يقطعه المؤمن في طاعة مولاه وذكره وشكره فهو له عيد»، وروي مثله عن سيدنا عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويروي الماوردي في «أدب الدنيا والدين» عن سيدنا عبد اللَّهِ بْن الْمُبَارَكِ أنه قال: قُلْت لِرَاهِبٍ: مَتَى عِيدُكُمْ؟ قَالَ: كُلُّ يَوْمٍ لَا أَعْصِي اللَّهَ فِيهِ فَهُوَ يَوْمُ عِيدٍ»(٣).

حتى إذا نزل عليك ضيف عزيز قلت له: هذا اليوم عيد.

فليست القضية قضية التسمية، فالتسمية جائزة لغة وشرعًا إذا لم يُقصد بها مضاهاة الشرع الشريف، وقد أُطلق لفظ العيد على غير الأضحى والفطر كما ترى، ومنع إطلاق ذلك مغالطة كبيرة.

---

(١) صحيح لغيره: «سنن ابن ماجه» (١٠٩٨)، «المعجم الأوسط» (٧٣٥٥).

(٢) رواه أبو داود في «سننه» (٢٤١٩)، والترمذي في «سننه» (٧٧٣)، والنسائي في «سننه» (٣٠٠٤)، وأحمد في «مسنده» (١٧٣٧٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢١٠٠)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

(٣) «أدب الدنيا والدين» (صـ ١٠٧).

بقيَ أنْ أذكر لك قاعدة عامة في سائر المناسبات:

إن كل أمر يُبتغى به وجه الله تعالى وإدخال السرور على الناس، ولم تحدث فيه مخالفة شرعية أو معصية، ولم يدع إلى منكر أو سوء، فهو مشروع بمقصد صاحبه، ولو قُصد به التشبه بغير المسلمين، أو انبنى عليه معصية أو إثمًا فإن الشرع يأباه، وقد يكون حرامًا أو مكروهًا، ولو كان في الأضحى والفطر ذاتهما، فإنما جعل العيد لإدخال الفرح والسرور على الناس، وتقديم أنواع الخير والبر، والتقرب إلى الله تعالى بطاعته، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]، والله أعلى وأعلم.



المبحث الخامس والعشرين

هل الاحتفال بالمولد النبوي مأخوذ عن الشيعة؟

يزعم الوهابية بدعية الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، ولست بصدد الحديث عن مشروعية الاحتفال والأدلة عليه، فالأدلة على ذلك يصعب حصرها وتتبعها، ولا يكفي فيها مثل هذه الصفحات.

ولكن أود أن أبين أن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف سنة السلف الصالح وسنة العلماء والصلحاء، من المحدِّثين والفقهاء من أئمة السنة لا الشيعة، وليس كما يدَّعي الوهابية أن الشيعة هم أول من أحدثوه، وذلك من خلال ثلاثة أمور:

الأول: قراءة الكتب الحديثية المسندة في يوم مولده الشريف:

وهذه سنة درج عليه السلف الصالح من الأئمة والعلماء، فكانوا يجتمعون في يوم المولد ويتناولون كتابًا بالقراءة مع إطعام الناس وكثرة الصدقات، وعلى رأس من أفرد ذلك من أهل العلم: الإمام محمد بن عمر الواقدي المتوفى ٢٠٧هـ، ثم الإمام ابن أبي عاصم النبيل المتوفى ٢٨٧هـ، ثم الحافظ أبو العباس العِزَفي المتوفى ٦٠٣هـ، وكذا الحافظ ابن دحية الأندلسي المتوفى ٦٣٣هـ، والحافظ ابن كثير المتوفى ٧٤٤هـ، والحافظ العراقي المتوفى ٨٠٦هـ، والحافظ ابن الجزري المتوفى ٨٣٣هـ، له كتابان في المولد، والحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي المتوفى ٨٤٢هـ، والحافظ السيوطي المتوفى ٩١١هـ، والحافظ ابن حجر الهيتمي المتوفى ٩٧٤هـ، وتاج العارفين المناوي المتوفى ١٠٣١هـ، وغيرهم من علماء الأمة وكبار محدِّثيها قديمًا وحديثًا.

حتى تصدَّى لرصد أمثال هذا وتتبعه العلامة المسند محمد بن عبد الحي الكتاني

المغربي في كتابه القيم: «التآليف المولدية» فأحصى فيه قرابة ١٢٥ كتابًا.

وأنا أقول: يمكن أن يُستدرك عليه مثل هذا العدد وزيادة(١)، لتدرك كيف أن أئمة الحديث الشريف وأهل العلم قد اهتموا بيوم مولده المبارك عبر التاريخ.

الثاني: تبرك السلف بمكان مولده الشريف:

بوَّب الإمام أبو الوليد الأزرقي المتوفى ٢٥٠هـ في كتابه: «أخبار مكة» بابًا بعنوان: (ذِكْرُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا الصَّلَاةُ بِمَكَّةَ، وَمَا فِيهَا مِنْ آثَارِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَا صَحَّ مِنْ ذَلِكَ) قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ: مَوْلِدُ النَّبِيِّ أَيِ: الْبَيْتُ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ.

فتأمل أنه جعل البيت الذي ولد فيه النبي ﷺ مكانًا يتخذه المسلمون مصلى تبركًا بميلاد الرسول ﷺ فيه، حتى قال: «فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ الْبَيْتُ فِي الدَّارِ حَتَّى حَجَّتِ الْخَيْزُرَانِ أُمُّ الْخَلِيفَتَيْنِ مُوسَى وَهَارُونَ، فَجَعَلَتْهُ مَسْجِدًا يُصَلَّى فِيهِ، وَأَخْرَجَتْهُ مِنَ الدَّارِ، وَأَشْرَعَتْهُ فِي الزُّقَاقِ الَّذِي فِي أَصْلِ تِلْكَ الدَّارِ، يُقَالُ لَهُ: زُقَاقُ الْمَوْلِدِ.

ثم يقول أبو الوليد: «سَمِعْتُ جَدِّي وَيُوسُفَ بْنَ مُحَمَّدٍ، يُثْبِتَانِ أَمْرَ الْمَوْلِدِ، وَأَنَّهُ ذَلِكَ الْبَيْتُ، لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ مَكَّةَ»(٢).

وهذا باب آخر يدلك على اهتمام المسلمين من قبل القرن الثاني الهجري بالبيت الذي ولد فيه ﷺ، ويعدونه من الأماكن المباركة الفاضلة.

الثالث: حكام السنة هم أول من احتفلوا بمولده وذلك بحضور كبار علماء الأمة:

كان من أول من اهتم بالمولد بصورة مميَّزة هو صاحب إربل، الملك المعظم المعمَّر كوكبري ابن علي التركماني المتوفى ٦٣٠هـ، وعنه قال الحافظ الذهبي: «وأما احتفاله

---

(١) وقد بدأت بالفعل في كتابة بحث بعنوان: «التآليف المولدية في ضوء سير أعلام الأزهر الشريف»، يسَّر الله إتمامه وإخراجه، آمين.

(٢) «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار» للأزرقي (٢/ ١٩٨، ١٩٩).

بالمولد، فيقصر التعبير عنه؛ كان الخلق يقصدونه من العراق والجزيرة، وتنصب قباب خشب له ولأمرائه وتزين، وفيها جوق المغاني واللعب، وينزل كل يوم العصر، فيقف على كل قبة ويتفرج، ويعمل ذلك أيامًا، ويخرج من البقر والإبل والغنم شيئًا كثيرًا، فتنحر، وتطبخ الألوان، ويعمل عدة خلع للصوفية، ويتكلم الوعاظ في الميدان، فينفق أموالًا جزيلة، وقد جمع له ابن دحية «كتاب المولد»، فأعطاه ألف دينار.

ثم يقول الحافظ الذهبي في صفة هذا الحاكم: «وكان متواضعًا، خيِّرًا، سنيًّا، يحب الفقهاء والمحدِّثين، وربما أعطى الشعراء، وما نُقِلَ أنه انهزم في حرب»[1].

وقال عنه الإمام ابن خلِّكان في «وفيات الأعيان» بعد أن وصف ما كان يفعله في يوم المولد: «وكان كريم الأخلاق، كثير التواضع، حسن العقيدة، سالم البطانة، شديد الميل إلى أهل السنة والجماعة، لا ينفق عنده من أرباب العلوم سوى الفقهاء والمحدثين، ومن عداهما لا يعطيه شيئًا إلا تكلُّفًا...».

ثم أطال ابن خلِّكان في ترجمته ثم قال: «وليعذر الواقف على هذه الترجمة ففيها تطويل، ولم يكن سببه إلَّا ما له علينا من الحقوق التي لا نقدر على القيام بشكر بعضها، ولو عملنا مهما عملناه، وشكر المنعم واجب، فجزاه الله عنا أحسن الجزاء، فكم له علينا من الأيادي، ولأسلافه على أسلافنا من الإنعام، والإنسان صنيعة الإحسان، ومع الاعتراف بجميله فلم أذكر عنه شيئًا على سبيل المبالغة، بل كل ما ذكرته عن مشاهدة وعيان، وربما حذفت بعضه طلبًا للإيجاز»[2].

وقال كمال الدين ابن الفوطي المتوفى ٧٢٣هـ في ترجمة الإمام المُلَّا معين الدين الموصلي الزاهد: «وكان من جملة خلاله أنَّه كان يعمل مولد النبيّ ﷺ ويصنع الطعام

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٣٦).

(٢) «وفيات الأعيان» (٤/ ١١٩، ١٢٠).

الكثير بحيث يحضره سلطان الموصل والأكابر والأعيان»[1].

وهذا وغيره ينبئك عن مدى اهتمام علماء الإسلام وخاصة من المحدِّثين بيوم مولده الشريف، ليعلم هؤلاء أن الاحتفال وفعل الخير في يوم مولده ﷺ مما درج عليه المسلمون وأئمة الإسلام جيلًا بعد جيل، حتى وصل إلينا، وليس هو من عمل الشيعة كما يفترون، والله أعلم.



(١) «مجمع الآداب في معجم الألقاب» (٦/ ٣٩٩).

المبحث السادس والعشرين

هل الحنفية يقدمون الرأي على النص؟

ادَّعى جماعة من الناس أكذوبة علمية ودعوى باطلة مُفادها: إن الحنفية أصحاب الرأي يقدمون عقولهم واجتهاداتهم على النصوص الشرعية، وطار الوهابية فرحًا بهذا القول، ولذا تجد معظمهم يعادون المذهب الحنفي ويستقللون من مكانته ومكانة أئمته، ودائمًا ينسبون مخالفتهم للسنة والهدي النبوي.

وسوف نرد على هذه الدعوى بعدة أمور واضحة:

الأول: نص الإمام الأعظم في أصول مذهبه وتناقلته الأمة جيلًا بعد جيل أنه قال: «آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فلما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ، والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله، أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم؛ فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم، والشعبي، والحسن، وابن سيرين، وسعيد بن المسيب، فعليَّ أن أجتهد كما اجتهدوا».

وهذا نص واضح يبين منهجه الواضح في الاحتجاج بالكتاب ثم السنة ثم بأقوال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأنه لا يخرج عن أقوالهم عند الاختلاف، فإذا اختلفوا تخير من أقوالهم ولا يخرج عنها إلى غيرها، فإذا وصل الأمر إلى من بعدهم من التابعين فهو مجتهد وإمامهم مثلهم؛ لأنه معدود في طبقة التابعين.

الثاني: نص علماء أصول الحنفية على ما قرره إمامهم في هذا، ولم يخرجوا عنه قيد أنملة، فقال الإمام أبو علي الشاشي المتوفى ٣٤٤هـ: «فصل: الْوَاجِب على الْمُجْتَهد:

طلب حكم الحَادِثَة من كتاب الله تَعَالَى ثمَّ من سنة رَسُول الله ﷺ بِصَرِيح النَّص أو دلَالَته على مَا مر ذكره فإنه لَا سَبِيل إلى الْعَمَل بِالرَّأْيِ مَعَ إِمْكَان الْعَمَل بِالنَّصِّ»[1].

وقال أبو بكر الجصاص المتوفى ٣٧٠هـ: «كُلُّ مَا لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِالْقِيَاسِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ، فَمَا لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ فَبِالْقِيَاسِ أَحْرَى أَنْ لَا يُخَصَّ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا»[2].

وقال المجد ابن تيمية- جد ابن تيمية المشهور-: «ورويَ عن الحسن بن صالح قال: كان أبو حنيفة شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ، فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النبي ﷺ وعن أصحابه، وكان عارفًا بحديث أهل الكوفة وفقه أهل الكوفة، شديد الاتباع لما كان عليه الناس ببلده، قال: وكان يقول: إن لكتاب الله ناسخًا ومنسوخًا، وكان حافظًا لفعل رسول الله ﷺ الأخير الذي قُبض عليه مما وصل إلى أهل بلده» [3].

فهذه أصول مقررة عند أئمة الحنفية واضحة تمام الوضوح في تقديم النص على العقل والرأي.

الثالث: يفرق السادة الحنفية بين القياس الذي تلقته الأمة بالعمل، وبين القياس الذي يخالف ما عليه عمل الناس، واتفقوا أن القياس الشرعي الصحيح مقدَّمٌ على رواية ما ينسد باب الرأي فيه.

ففارق بين الاجتهاد في فهم النص وترجيح دليل على آخر، وبين تعمد معارضة النص لمجرد الرأي أو الهوى، فحاشا للإمام الأعظم أو أحد أتباعه أن يتعمد مخالفة

---

(١) أصول الشاشي (صـ٣٠٠).

(٢) راجع: الفصول في الأصول (١/ ٢١١).

(٣) راجع: المسودة في أصول الفقه (صـ٣٣٨).

النص لمجرد الرأي أو الهوى، بل هو يفهم النص على طريقة أخرى تخضع لميزان العلم والواقع والعادة ونحو ذلك، فقد يكون الظاهر أنه خالف النص وليس كذلك، بل له حكمة ودليل من جهة أخرى تخفى على غير المتخصص.

وهذا الفهم بهذا المعيار فعله كبار الصحابة، ولم يكن ذلك منهم تعمدًا لمخالفة النصوص، فرأينا سيدنا عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يفتي بإيقاع الطلاق بلفظ الثلاث ثلاثًا، وهو يعلم أن الرسول الكريم كان يُمضيها واحدة وكذا من بعده أبي بكر، لكنه رأى تساهل الناس وتلاعبهم بذلك فأفتى بذلك لمصلحة راجحة عنده، ولم يقل أحد: إن عمر قدَّم رأيه على النص، بل وافقه فيما ذهب إليه جماعة من الصحابة كعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود وغيرهم.

وقد اشتُهر عن جماعة من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن بعدهم أنهم عارضوا - ظاهرًا - بعض أخبار الآحاد المروية بالقياس، فهذا سيدنا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما سمع أبا هريرة يروي: حديث: «توضؤوا مما مسته النار» قال: أرأيت لو توضأت بماء سخن أكنت تتوضأ منه؟ أرأيت لو ادّهن أهلك بدهن فأدهنت به شاربك أكنت تتوضأ منه؟

ولما سمعه يروي حديث: «من حمل جنازة فليتوضأ» قال: أيلزمنا الوضوء في حمل عيدان يابسة؟!

ولما سمعت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حديث: «إن ولد الزنا شر الثلاثة» قالت: كيف يصح هذا؟ وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾.

وقد روى ذلك وغيره الإمام السرخسي ثم قال: «فلمكان مَا اشْتهر من السّلف فِي هَذَا الْبَاب قُلْنَا: «مَا وَافق الْقيَاس من رِوَايَته فَهُوَ مَعْمُول بِهِ، وَمَا خَالف الْقيَاس فَإِن تَلَقَّتْهُ الْأمة بِالْقبُولِ فَهُوَ مَعْمُول بِهِ، وَإِلَّا فَالْقِيَاس الصَّحِيح شرعًا مقدَّمٌ على رِوَايَته فِيمَا

ينسد بَاب الرَّأْي فِيهِ»[١].

فتأمل أن أصول السادة الحنفية لا تعارض السنة الشريفة قط، بل تسير وفق مناهج الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في الفهم، إذ القياس الصحيح حجة لا تقبل الشك، ثبت ذلك بالكتاب والسنة والإجماع، فما خالف القياس الصحيح من كل وجه فهو في المعنى مخالف للكتاب والسنة المشهورة والإجماع.

الرابع: يقدم الحنفية في استدلالهم السنة الشريفة ولو كانت حديثًا مرسلًا أو ضعيفًا على القياس، ولذلك قالوا بنقض الوضوء من الدم السائل معتمدًا على حديث مرسل، وكذلك نقض وضوء وبطلان الصلاة بالقهقهة أيضًا بحديث مرسل، أمَّا من قالوا بعدم نقض الوضوء فهم من اعتمدوا على القياس لا النص فتأمل.

وقال أبو الحسن الكرخي: أرى أبا يوسف يقول في بعض مسائله: القياس كذا، إلا أني تركته للأثر، وذلك الأثر قول واحد من الصحابة.

قال السرخسي: فهذه دلالة بيِّنة من مذهبه على تقديم قول الصحابي على القياس...

ثم قال مرجحًا هذا المذهب: «وهذا الذي ذكره الكرخي عن أبي يوسف موجود في كثير من المسائل عن أصحابنا، فقد قالوا في المضمضة والاستنشاق إنهما سنتان في القياس في الجنابة والوضوء جميعًا تركنا القياس لقول ابن عباس.

وقالوا في الدم: إذا ظهر على رأس الجرح ولم يسل فهو ناقض للطهارة في القياس تركناه لقول ابن عباس.

وقالوا في الإغماء: إذا كان يومًا وليلة أو أقل، فإنه يمنع قضاء الصلوات في القياس، تركناه لفعل عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

---

(١) أصول السرخسي (١/ ٣٤١).

وقالوا في إقرار المريض لوارثه: إنه جائز في القياس، تركناه لقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله فيمن اشترى شيئًا على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما: فالعقد فاسد في القياس، تركناه لأثر يُروى عن ابن عمر.

وقال أبو حنيفة: إعلام قدر رأس المال فيما يتعلق العقد على قدره شرط لجواز السلم بلغنا نحو ذلك عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وخالفه أبو يوسف ومحمد بالرأي.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا ضاع العين في يد الأجير المشترك بما يمكن التحرز عنه فهو ضامن لأثر روي فيه عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال أبو حنيفة لا ضمان عليه فأخذ بالرأي مع الرواية بخلافه عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال محمد: لا تطلق الحامل أكثر من واحدة للسنّة، بلغنا ذلك عن ابن مسعود وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»[1].

والأمثلة على هذا في مذهب السادة الحنفية من نصوص أئمته أكثر من أن تُحصى، وهي واضحة الدلالة على أن السادة الحنفية لم يعارضوا الآثار بآرائهم كما زعم من لا يعرف مذهبهم، بل قدموا الحديث والأثر على القياس والرأي حتى قال الإمام ابن حزم الظاهري المتوفى ٤٥٦هـ: «وقال أبو حنيفة: الخبر المرسل والضعيف عن رسول الله ﷺ أولى من القياس، ولا يحل القياس مع وجوده»[2].

وما ذكرناه من هذه الأوجه الأربعة كفيل ببيان غلط هذا الادِّعاء على سادتنا الحنفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، والله أعلى وأعلم.

---

(١) راجع: أصول السرخسي (٢/ ١٠٥، ١٠٦).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٧/ ٥٤).

المبحث السابع والعشرين

هل يجوز التشريك في النية عند أحد من الفقهاء؟

منع بعض الفقهاء التشريك في النية، وأجاز ذلك الشافعية والمالكية، وقد سمعت أحد الوهابية يشنع على من قال بالتشريك في النية، ولم يعتبره من الخلاف السائغ بين الأئمة.

وأصل المسألة حول الجمع بين الفرض والنفل، كمن صلى فرضًا ونوى معه تحية المسجد، فإن منصوص السادة الشافعية جواز ذلك وأنهما يحصلان معًا، حتى قال شيخ الإسلام النووي: «واتفق أصحابنا على التصريح بحصول الفرض والتحية، وصرحوا بأنه لا خلاف في حصولهما جميعًا، ولم أرَ في ذلك خلافًا بعد البحث الشديد سنين»[1].

وقد فرق الفقهاء في ذلك بين خمسة أحوال:

الأول: أن يكون التشريك بين قربتين، كفرض ونفل، أو بين نفلين، فكلاهما واقع وصحيح على المعتمد عندهم، كالجمع بين فرض ونفل بنية واحدة كصلاة فريضة مع تحية المسجد، وكمن نوى غسل الجنابة والجمعة بغسل واحدٍ، ومن نوى بالسلام الخروج من الصلاة والسلام على الجالسين.

وكذلك بين نفلين أو سنتين: كمن اغتسل للجمعة والعيد، فإنهما يحصلان معًا، وكمن نوى صوم يوم عرفة والاثنين مثلًا، فيصح، لأنهما سنتان، فإن المذهب أنهما يحصلان معًا بنيته.

ويُستثنى من ذلك ما يحصل به الفرض فقط دون النفل، كمن نوى بحجه الفرض

---

(١) المجموع شرح المهذب (١/ ٣٢٦).

والتطوع، فإنه يقع عن حجة الفرض لأنه لا يُجمع بين حجتين في سنة واحدة.

الثاني: إذا كان التشريك بين قربة وغيرها من المباحات فوجهان عندهما، كمن توضأ للصلاة وقصد معنى التبرّد أو التنظف، وكمن صلى ونوى مخلصًا لله تعالى ثم رأى أحدًا فراءى بعمله، فهل له أجر أم لا؟ قال الغزالي: فإن كان القصد الدنيوي هو الأغلب لم يكن فيه أجر، وإن كان القصد الديني أغلب فله بقدره، وإن تساويا تساقطا، واختار ابن عبد السلام أنه لا أجر فيه مطلقًا، سواء أتساوى القصدان أم اختلفا؟[١].

الثالث: ما يحصل به النفل فقط، كمن أخرج خمسة دراهم، ونوى بها الزكاة وصدقة التطوع، فإنها لا تقع زكاة، وتقع تطوعًا، ومن عجز عن القراءة في الصلاة فانتقل إلى الذكر، فأتى بالتعوذ ودعاء الاستفتاح قاصدًا به السنة والبدلية، لم يحسب عنه الفرض، كما جزم به الرافعي، ومن خطب بقصد الجمعة والكسوف لم يصح للجمعة، لأنه تشريك بين فرض ونفل[٢].

الرابع: ما لا يحصل به الفرض والنفل معًا: كمن كبر تكبيرة واحدة وهو مسبوق والإمام راكع، ونوى بها الإحرام والهوي إلى الركوع، فإنها لا تنعقد الصلاة أصلًا للتشريك، ومن نوى بصلاته الفرض والراتبة معًا، فإنها لا تنعقد أصلًا.

الخامس: أن ينوي مع المفروضة فرضًا آخر، كأن ينوي الغسل والوضوء معًا، فإنهما يحصلان على الأصح.

فهذه مسائل مفصلة في المذهب يُعلم من خلالها مذهب السادة الشافعية في المسألة.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ١١٢): واستنبط القرافي من قوله:

---

(١) راجع: «مغني المحتاج» (١/ ١٧٠).

(٢) راجع: النجم الوهاج في شرح المنهاج (١/ ٣١٧).

(فعليه بالصوم فإنه له وجاء) أن التشريك في العبادة لا يقدح فيها بخلاف الرياء؛ لأنه أمر بالصوم الذي هو قربة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه، ومع ذلك فأرشد إليه لتحصيل غض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم. اهـ فإن أراد تشريك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك، وليس محل النزاع» انتهى.

وثبت في الحديث أنه ﷺ: ضَحَّى بِالْمَدِينَةِ بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ.

فضحى بواحد عنه وعن أهل بيته، وضحى بكبش عمن لم يضح من أمته، قال العلماء: كيف ضحى بشاة واحدة عن أمته عليه الصلاة والسلام وهم خلائق لا يحصون موتى وأحياء؟ والشاة لا تجزئ إلا عن واحد.

فأجابوا: أنه عليه الصلاة والسلام إنما فعل ذلك لأجل الثواب، وهو أنه جعل ثواب تضحيته بشاة واحدة لأمته؛ لا للإجزاء وسقوط التعبد عنهم، وذلك دالّ على حصول الثواب مع التشريك في النية.

ومن نصوص العلماء في ذلك:

قال الإمام النووي في «المجموع شرح المهذب» (١/ ٣٢٥): «قال أصحابنا: لو أحرم بصلاة ينوي بها الفرض وتحية المسجد صحت صلاته وحصل له الفرض والتحية جميعًا؛ لأن التحية يحصل بها الفرض فلا يضر ذكرها تصريحا بمقتضى الحال. واتفق أصحابنا على التصريح بحصول الفرض والتحية: وصرحوا بأنه لا خلاف في حصولها جميعًا، ولم أر في ذلك خلافًا بعد البحث الشديد سنين... ولو نوى بغسله غسل الجنابة والجمعة حصلا جميعًا، هذا هو الصحيح، وبه قطع المصنف في باب هيئة الجمعة والجمهور، وحكى الخراسانيون وجهًا أنه لا يحصل واحد منهما: قال إمام الحرمين: هذا الوجه حكاه أبو علي وهو بعيد.

وقال صاحب «الإقناع» (١/ ٧٠): «وَمن وَجب عَلَيْهِ فرضان كغسلي جَنَابَة

وحيض، كَفاهُ الْغسْل لأَحَدهمَا، وَكَذَا لَو سنّ فِي حَقه سنتَانِ كغسلي عيد وجمعة وَلَا يضر التَّشْرِيك».

وقال شيخ الإسلام زكريا في «أسنى المطالب» (١/ ٤١٢): (وصوم ما) أي: نفل (له سبب) كصوم الاستسقاء بغير أمر الإمام أو مؤقت كصوم الاثنين (يقاس على الصلاة) فيجب تعيينه في النية كما بحث الأول في «المهمات» والثاني في «المجموع» وأجيب عن الثاني بأن الصوم في الأيام المتأكد صومها منصرف إليها بل لو نوى به غيرها حصلت أيضا كتحية المسجد لأن المقصود وجود صوم فيها.

وقال العلامة الجمل في «حاشيته على شرح المنهج» (٢/ ٣١٢): «هذا الجواب هو المعتمد، وجمع بعضهم بأن التعيين شرط في حصول الثواب لا في الصحة، مثلًا: إذا نوى يوم عرفة الصوم وأطلق أي: لم يلاحظ فيه كونه يوم عرفة؛ فإن صومه صحيح، ويسقط عنه طلب صوم يوم عرفة، ويثاب عليه ثواب النفل المطلق، وأما الثواب المترتب على صوم عرفة الذي وعد به الشارع فلا يحصل إلا بالتعيين أي: بنية كون صومه ليوم عرفة، والحاصل أن صوم الفرض لا يجب فيه إلَّا شيئان: التبييت والتعيين لا الفرضية على المعتمد، وأن صوم النفل الراتب يجب فيه التعيين لحصول الثواب لا للصحة، وكان المناسب للشارح أن يقول: ورد أي: بهذا الاشتراط».

قال العلامة الرملي في «نهاية المحتاج»: «ولو صام في شوال قضاءً أو نذرًا أو غيرهما أو في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعهما كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى».

والحاصل من هذا أنه يجوز تشريك النية عند جماعة من الفقهاء كالمالكية والشافعية سواء بين فرض ونفل، كمن جمع بين صيام قضاء وعرفة، وكذا بين نفلين كمن صام الاثنين مع يوم عرفة أو عاشوراء أو ثلاثة أيام من كل شهر، ويحصل ثوابهما معًا... إلخ، والله أعلم.

المبحث الثامن والعشرين

هل صح حديث: (أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار)؟

ورد عَنْ سيدنا سَلْمَانَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ أَظَلَّكُمْ شَهْرٌ عَظِيمٌ، شَهْرٌ مُبَارَكٌ، شَهْرٌ فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، جَعَلَ اللَّهُ صِيَامَهُ فَرِيضَةً، وَقِيَامَ لَيْلِهِ تَطَوُّعًا، مَنْ تَقَرَّبَ فِيهِ بِخَصْلَةٍ مِنَ الْخَيْرِ، كَانَ كَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ، وَمَنْ أَدَّى فِيهِ فَرِيضَةً كَانَ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ، وَهُوَ شَهْرُ الصَّبْرِ، وَالصَّبْرُ ثَوَابُهُ الْجَنَّةُ، وَشَهْرُ الْمُوَاسَاةِ، وَشَهْرٌ يَزْدَادُ فِيهِ رِزْقُ الْمُؤْمِنِ، مَنْ فَطَّرَ فِيهِ صَائِمًا كَانَ مَغْفِرَةً لِذُنُوبِهِ وَعِتْقَ رَقَبَتِهِ مِنَ النَّارِ، وَكَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ»، قَالُوا: لَيْسَ كُلُّنَا نَجِدُ مَا يُفَطِّرُ الصَّائِمَ، فَقَالَ: «يُعْطِي اللَّهُ هَذَا الثَّوَابَ مَنْ فَطَّرَ صَائِمًا عَلَى تَمْرَةٍ، أَوْ شَرْبَةِ مَاءٍ، أَوْ مَذْقَةِ لَبَنٍ، وَهُوَ شَهْرٌ أَوَّلُهُ رَحْمَةٌ، وَأَوْسَطُهُ مَغْفِرَةٌ، وَآخِرُهُ عِتْقٌ مِنَ النَّارِ، مَنْ خَفَّفَ عَنْ مَمْلُوكِهِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَأَعْتَقَهُ مِنَ النَّارِ، وَاسْتَكْثِرُوا فِيهِ مِنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ: خَصْلَتَيْنِ تُرْضُونَ بِهِمَا رَبَّكُمْ، وَخَصْلَتَيْنِ لَا غِنَى بِكُمْ عَنْهُمَا، فَأَمَّا الْخَصْلَتَانِ اللَّتَانِ تُرْضُونَ بِهِمَا رَبَّكُمْ: فَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَتَسْتَغْفِرُونَهُ، وَأَمَّا اللَّتَانِ لَا غِنَى بِكُمْ عَنْهُمَا: فَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَتَعُوذُونَ بِهِ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ أَشْبَعَ فِيهِ صَائِمًا سَقَاهُ اللَّهُ مِنْ حَوْضِي شَرْبَةً لَا يَظْمَأُ حَتَّى يَدْخُلَ الْجَنَّةَ».

وهذا الحديث رواه ابن خزيمة في «صحيحه» برقم (١٨٨٧) وقال: إن صح الخبر، والطبراني في «الكبير» (٥٣٢)، والبيهقي في «فضائل الأوقات» (٣٧)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (١٧٥٣) وغيرهم .

وهو حديث مقبول حسن، وذلك لسببين:

الأول: أنه في فضائل الأعمال، وله شواهد كثيرة تؤيد كل ما جاء فيه من فضائل

هذا الشهر الكريم، وقد نص الحافظ ابن حجر في شرح البخاري على أنه قد يُطعن في الراوي بضعف أو سوء حفظ أو نحو ذلك، ولا يوجد من أحد منهم طعن في المروي.

فتلك قاعدة لا بد من إدراكها قبل الحكم على الأحاديث بالرد أو الطعن.

الثاني: الذين ردوا وبالغوا في الحكم على هذا الحديث بالنكارة أو الوضع لم يصيبوا قط، وقد كان ذلك منهم لأجل علي بن زيد بن جُدعان، وعلي بن جُدعان لم يُجمعوا على ضعفه أوْ ردّ روايته، وإن حكاه بعضهم فغير صحيح وغير مسلَّم.

فعلي بن زيد بن جدعان مختلف فيه، ومعلوم أن المختلف فيه حديثه حسن باعتبارات معلومة.

وقد روى الناس عن علي بن جُدعان كما قال ابن أبي حاتم، وممن روى عنه: مسعر وشعبة والثوري والحمّادان (ابن سلمة وابن زيد)، وشريك وغيرهم، وروى هو عن كثير من الثقات، وكانوا يقولون: إن علي بن زيد أعلمهم بأمر الْحَسَن.

وكان الإمام شُعْبَة يقول: حَدَّثَنا علي بْن زيد قبل أن يختلط. فدل هذا على أن رواياته ليست مردودة بإطلاق، وقيل لحماد بْن سَلَمَةَ: زعم وُهيب أن علي بْن زيد لا يحفظ الحديث، قَالَ وهيب: من أين كَانَ يقدر عَلَى مجالسة عليّ إنما كَانَ يجالس عليًّا وجوه الناس.

وأورد الإمام ابن عدي ترجمته وشيئًا من مروياته في «الكامل» ثم قال: «وَلِعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ غَيْرُ مَا ذكرت من الحديث أحاديث صالحة، وَلَمْ أَرَ أَحَدًا مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَغَيْرِهِمُ امْتَنَعُوا مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ»، وقال منصور بن زاذان قلنا لعلي بن زيد لما مات الحسن: اجلس موضعه.

وقال ابن الجنيد: قلت لابن معين: علي بن زيد اختلط؟! قال: ما اختلط قط.

وقال الساجي: كان من أهل الصدق، ويحتمل لرواية الجلة عنه، وليس يجري

مجرى من أجمع على ثبته.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صالح الحديث وإلى اللين ما هو، وهو من رجال مسلم مقرونًا بثابت البُناني.

وقال عنه الترمذي: صدوق، وصحح حديثه في «السنن» غير مرة، وقال العجلي في أحد قوليه: لا بأس به، وحسَّن المقدسيّ حديثه في «المختارة» وترجم له الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، وقال عنه: إمام البصرة، وقال: صالح الحديث، وفي بعض كتبه: صويلح الحديث، ووثقه الشيخ أحمد شاكر في أحكامه على «المسند» وقال: وهو موثق.

ومن هذا وغيره يتبين أن الرجل ليس حديثه من جملة المردود بإطلاق، وأن بعض أئمة الحديث مشَّى حديثه وقبله، لا سيما إذا لم يخالف رواية الثقات، وهنا لم يخالف، بل جميع ما ذكره في الحديث يتوافق مع ما جاء في فضائل شهر رمضان، وتشهد له نصوص أخرى، والله أعلم.



المبحث التاسع والعشرين
حكم قول المأموم: نشهد وحقًّا ويا الله خلف الإمام في دعاء القنوت؟

ذهب بعض الفقهاء إلى ان القنوت يُقال سرًا للإمام والمأموم، كما عند الحنفية في الوتر، وعند المالكية في الفجر، فعلى هذين المذهبين لا مجال لقول: نشهد أو حقًّا أو غيرها، بل يقف الإمام والمأموم عند الوارد فقط.

أما مذهب من يقول بالجهر في القنوت كمذهب الشافعية فإنه محل الكلام، وتفصيل المسألة في نقطتين:

الأولى: اتفقوا على أن المأموم يؤمِّن خلف الإمام عند الدعاء، فيقول: آمين.

الثانية: اختلفوا فيما يقوله المأموم حال ثناء الإمام على الله تعالى في دعائه على ثلاثة أقوال:

الأول: أن يقول مثل الإمام سرًّا عند الثناء، والثناء هو: «إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْت وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ، فَلَكَ الحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ... إلخ»، فيستحب للمأموم أن يقول ما يقوله الإمام سرًّا، جزم بذلك أكثر الشافعية كما في «المحرر» و«المنهاج» و«شرح المهذب» وغيرها.

الثاني: أن يقول: بلى، وأشهد، ونحو ذلك؛ لأنه يوافق الإمام ولا يخرج عن الصلاة.

الثالث: أن يستمع فقط عند الثناء ويسكت.

قال ابن حجر في «المنهاج القويم» (صـ ١٠٣): «ويشاركه في الثناء» سرًا، وهو: فإنك تقضي ولا يقضى عليك... إلخ، فيقوله سرًا، أو يقول: أشهد، أو بلى، وأنا على

ذلك من الشاهدين، أو نحو ذلك، أو يستمع، والأول أولى، قلت: والثاني نص عليه حجة الإسلام الغزالي، وَتَبِعَهُ الْقَمُولِيُّ، والعلامة الرملي وشيخ الإسلام زكريا، وغيرهم.

وقد نص الشافعية أن المصلي لو سمع الأذان فقال: بلى أو نشهد أو نحوها تبطل صلاته، بخلاف القنوت، قال الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (١/ ١٦٧): «لأنه لا ارتباط بين المصلي والمؤذن، بخلاف الإمام والمأموم».

وزاد شيخ الإسلام زكريا فرقًا آخر وهو أنه لا يُطلب التصديق من المصلي إذا سمع الأذان، بخلاف طلب ذلك من الإمام للمأموم معه في الصلاة، فقال: «وفرق- أي: الرملي- بينه وبين البطلان بـ: صدقت وبررت من مجيب المؤذن بأنه يطلب الإجابة هنا حال الصلاة بأن يؤمن ولا يطلب حال الصلاة هناك».

وعلى هذا فالأمر فيه سعة، ولا ينبغي الإنكار على هذا أو ذاك، وقد كفانا أئمتنا ذلك الخلاف، والله أعلم.



الفصل الرابع

مسائل التصوف المُشْكِلَة عند الوهابية

التصوف عِلْمٌ وعَمَلٌ، حُبٌّ واتّبَاع، قواعد وسلوك، حقيقة وشريعة، روح وجسد، افتقار وافتخار، اتصال وانفصال، هدفه ومقصده الأسمى إصلاح القلوب، وإفرادها لله عما سواه، وكل علم موصل إليه في الدعوة والطريقة، فما الفقه والحديث والتفسير والنحو والبلاغة وسائر العلوم من معقول ومنقول إلا مقصد من مقاصد التصوف على الحقيقة، فلما ذُكر سيدنا معروف الكرخي بحضرة الإمام المبجَّل أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى فقيل: هو قليل العلم، أو قصير العلم، فقال الإمام أحمد للقائل: أمسِكْ عافاك الله، وهل يراد من العلم إلا ما وصل إِلَيْهِ معروف!؟[1].

ولما قال ابن مهدي في الفضيل بن عياض: «لم يكن بحافظ»، تعقبه الحافظ الذهبي بقوله: وَأَمَّا قَوْلُ ابْنُ مَهْدِيٍّ: لَمْ يَكُنْ بِالحَافِظِ، فَمَعْنَاهُ: لَمْ يَكُنْ فِي عِلْمِ الحَدِيْثِ كَهَؤُلاَءِ الحُفَّاظِ البُحُوْرِ، كشُعْبَةَ، وَمَالِكٍ، وَسُفْيَانَ، وَحَمَّادٍ، وَابْنِ المُبَارَكِ، وَنظرَائِهِم، لَكِنَّهُ ثَبْتٌ قَيِّمٌ بِمَا نَقَلَ، مَا أُخِذَ عَلَيْهِ فِي حَدِيْثٍ فِيْمَا عَلِمتُ.

وَهَلْ يُرَادُ مِنَ العِلْمِ إِلاَّ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ الفُضَيْلُ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ؟[2].

فالسادة الصوفية يجمعون بين علوم شتى تتعلق بالظاهر والباطن، وقد يفيض الله تعالى عليهم من العلوم والمعارف ما لا يقدر عليه من طلب علم الظاهر.

ولم يكونوا يومًا يعزفون عن علوم اللغة والحديث والفقه كما يتوهم وهابية زماننا،

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٠٢)، «تاريخ الإسلام» (١٣/ ٤٠١)، «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٨٢).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٨).

بل كانوا يهتمون بها ويرون أنها وسيلة لمقصد أعلى وأجلّ، بل وكان السادة الصوفية هم كبار أئمة السنة في أزمانهم بلا مدافعة أو منازعة، ومن يتأمل كتابنا «الحافظ الذهبي وموقفه من التصوف» يدرك ما أقول ويرى ما يسر خاطره عن أولياء الله تعالى وتوسعهم في العلوم والمعارف.

حتى إن حجة الإسلام الغزالي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «فالعلوم على درجاتها إما سالكة بالعبد إلى الله تعالى أو معينة على السلوك نوعًا من الإعانة، ولها منازل مرتبة في القرب والبعد من المقصود والقوام بها حفظة كحفاظ الرباطات والثغور، ولكل واحد رتبة، وله بحسب درجته أجر في الآخرة إذا قصد به وجه الله تعالى...

إلى أن قال: وبهذا تبين أن أشرف العلوم العلم بالله ﷻ وملائكته وكتبه ورسله والعلم بالطريق الموصل إلى هذه العلوم، فإياك أن ترغب إلا فيه وأن تحرص إلا عليه.

ثم بَيَّن أن من وظائف العلم أن يكون قصد المتعلم في الحال تحلية باطنه وتجميله بالفضيلة، وفي المآل القرب من الله سبحانه والترقي إلى جوار الملأ الأعلى من الملائكة والمقربين، ولا يقصد به الرياسة والمال والجاه، ومماراة السفهاء، ومباهاة الأقران، وإن كان هذا مقصده طلب لا محالة الأقرب إلى مقصوده، وهو علم الآخرة.

ومع هذا فلا ينبغي له أن ينظر بعين الحقارة إلى سائر العلوم أعني: علم الفتاوى، وعلم النحو واللغة المتعلقين بالكتاب والسنة، وغير ذلك مما أوردناه في المقدمات والمتممات من ضروب العلوم التي هي فرض كفاية، ولا تفهمن من غُلوِّنا في الثناء على علم الآخرة تهجين هذه العلوم، فالمتكفلون بالعلوم كالمتكفلين بالثغور والمرابطين بها والغزاة المجاهدين في سبيل الله، فمنهم المقاتل، ومنهم الردء ومنهم الذي يسقيهم الماء، ومنهم الذي يحفظ دوابهم ويتعهدهم، ولا ينفك أحد منهم عن أجر إذا كان قصده إعلاء كلمة الله تعالى»[1].

---

(١) «إحياء علوم الدين» لحجة الإسلام الغزالي (١/ ٥٢، ٥٣)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

فيؤكد حجة الإسلام الغزالي على أن حقيقة العلم ما يوصلك إلى الله تعالى، وكل العلوم خادمة لتحقيق هذا المعنى، وأن السادة الصوفية لم يكونوا يومًا في بُعدٍ عن العلم وأسبابه، ولكنهم كانوا يراعون ثمرته وهي الوصول إلى الله تعالى، وهو ما أكد عليه السلف الصالح وتواترت عليه أقوالهم.

قال سيدنا ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَيْسَ الْعِلْمَ مِنْ كَثْرَةِ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّ الْعِلْمَ مِنَ الْخَشْيَةِ»(١).

وقال الإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَيْسَ الْعِلْمُ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ، إِنَّمَا الْعِلْمُ نُورٌ يَضَعُهُ اللهُ عَجَّلَ فِي الْقُلُوبِ»(٢).

وقال سيدنا سفيان الثوري: «لَيْسَ طَلَبُ الْعِلْمِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ إِنَّمَا طَلَبُ الْعِلْمِ الْخَشْيَةُ لِلهِ عَجَّلَ »(٣).

وقال سيدنا إبراهيم الخواص: «لَيْسَ الْعِلْمُ بِكَثْرَةِ الرِّوَايَةِ، إِنَّمَا الْعَالِمُ مَنِ اتَّبَعَ الْعِلْمَ وَاسْتَعْمَلَهُ، وَاقْتَدَى بِالسُّنَنِ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلَ الْعِلْمِ»(٤).

وليس قولهم هذا فيه تنقيص من طلب العلم، بل لأنهم راعوا ثمرة العلم وفائدته، وهي تحقيق التقوى والخشية، وبمَ ينفع العلم وهو لا يقود إلى معرفة حق الله تعالى

---

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (٩/١٠٢)، برقم (٨٥٣٤)، «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (١/٣١٤)، برقم (٤٨٦)، «جامع بيان العلم وفضله» (١/٧٥٨)، برقم (١٤٠٠)، «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (١/١٣١).

(٢) «مسند الموطأ» للجوهري (١/٨٧)، برقم (١٤)، «جامع بيان العلم وفضله» (١/٧٥٨)، برقم (١٣٩٨).

(٣) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (٦/٣٧٠).

(٤) «شعب الإيمان» للبيهقي (٣/٢٩٣)، برقم (١٦٨٤)، «طبقات الصوفية» (١/٢٢١)، «طبقات الأولياء» (١/١٧).

والأنس به والشوق إليه.

فإن اجتمع العلم بمعناه الظاهر مع التقوى والخشية فيا سعادة صاحبه في الدنيا، وما أجلَّ رفعة درجته في الآخرة.

وسوف ترى أن أئمة التصوف قد جمعوا عبر تاريخهم بين شتى العلوم، وكان من السابقين في كل مَيْدَانٍ، وكانوا من ألزم الناس للسنة الشريفة بخلاف ما يشيعه الوهابية عنهم.

قال حجة الإسلام الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ: «إنِّي علِمْتُ يقينًا أنَّ الصوفية هم السالكون لطريق الله تعالى خاصة، وأنَّ سيرتهم أحسن السير، وطريقهم أصوب الطرق، وأخلاقهم أزكى الأخلاق؛ بل لو جمع عقل العقلاء، وحكمة الحكماء، وعلم الواقفين على أسرار الشرع من العلماء ليغيِّروا شيئًا من سِيَرِهم وأخلاقهم، ويبدلوه بما هو خير منه، لم يجدوا إليه سبيلًا، فإنَّ جميع حركاتهم وسكناتهم، في ظاهرهم وباطنهم، مقتبسة من نور مشكاة النبوة، وليس وراء نورِ النُّبوة على وجه الأرض نورٌ يُسْتَضَاءُ به»[1].

وسوف يظهر لك بعض صور تدليس الوهابية حول السادة الصوفية ومسائل التصوف ومدى افترائهم على أهل الله تعالى وعلى الشريعة، والله هو الموفق والمعين.



(١) «المنقذ من الضلال» (صـ١٧٧)، بتحقيق شيخ الإسلام عبد الحليم محمود، الناشر: دار الكتب الحديثة، مصر.

المبحث الأول

هل التصوف دخيل على الإسلام؟ ومتى ظهر؟

كذب من قال: إن التصوف دخيل على الإسلام، فإن مصطلح (أهل الصفة) كان بارزًا في العهد النبوي، وجاء ذكره في الأحاديث الشريفة، وهو إنما أطلق على معنى التصوف على جهة الحقيقة، وعُرف الصوفية في إطلاق العلماء عبر التاريخ بالفقراء، حتى قالوا:

ما لذة العيش إلا صحبة الفقرا ... هم السلاطين والسادات والأمرا

ونريد أن نفرق بين وجود طريقة التصوف كمسمًّى وبين وجود التصوف كاسمٍ.

فالتصوف كطريقةٍ تقومُ على الزهد والورع والخوف من الله تعالى واتِّباع السنة، مع المجاهدة والرغبة في الآخرة، موجودٌ بوجود نور النبوة من لدن آدم، وهذا ما لا يستطيع أحد إنكاره أو نفيه، إذ هذه المعاني هي جوهر التصوف وحقيقته التي لهج بها المتقدمون والمتأخرون من أئمة الصوفية كما ظهر في كلام ذي النون المصري، وابن أبي الحواري، والسري السقطي، والجنيد، والحارث المحاسبي، ومعروف الكرخي، وإبراهيم الحربي، وسهل بن عبد الله، وعبد القادر الجيلاني، والرفاعي، والشاذلي، والسبكي، والمناوي، والسيوطي، والشعراني، والشرقاوي، والشبراوي، والزبيدي، وعبد الحليم محمود، ومحمد زكي الدين إبراهيم، والشعراوي،... إلخ.

وقد قال الإمام أبو عبد الله الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» عبارتَه الفخيمة: «وَقَدْ وَصَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الطَّائِفَةَ بِمَا خَصَّهُمُ اللهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ بَيْنِ الطَّوَائِفِ بِصِفَاتٍ، فَمَنْ وُجِدَتْ فِيهِ تِلْكَ الصِّفَاتُ اسْتَحَقَّ بِهَا اسْمَ التَّصَوُّفِ»[1].

---

(١) «المستدرك على الصحيحين» (٣/١٨)، عند حديث رقم (٤٢٩٣).

أما ظهور التصوف باسمه المشهور، فقد قال ابن تيمية: «وَلَفظ الصُّوفِيَّة لم يكن مَشْهُورًا فِي الْقُرُون الثَّلَاثَة، وَإِنَّمَا اشْتهر بعد ذَلِك، نُقِلَ التَّكَلُّم بِهِ عَن أَحْمد، وَأبي سُلَيْمَان الداراني، وَغَيرهمَا، وَعَن سُفْيَان الثَّوْريّ، وَذُكر عَن الْحسن الْبَصْرِيّ»(١).

وهذا النص من ابن تيمية يحتمل أحد معنيين:

الأول: أن مصطلح التصوف لم يصل إلى حدِّ الشهرة في القرون الثلاثة الأولى، ولكنه وُجِدَ وتكلم به بعض التابعين كالحسن، وسفيان، وغيرهما مما لم يذكره ابن تيمية، وظن أنه لفظ غير مشهور.

الثاني: إن كان يقصد أن اللفظ لم يُعرف في القرون الثلاثة على جهة الإطلاق، كما يتوهمه كثير من أتباعه، وأنه ظهر بعد ذلك، فإني أقول: إن عبارته رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا تحتمل هذا؛ لأنه عبر بلفظ الشهرة لا انعدام الوجود.

وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بكلام ابن تيمية ولا بغيره أن لفظ (الصوفي)، أو (التصوف) لم يكن معروفًا في القرون الثلاثة الأولى، لأن هذه مجازفة غير مقبولة، ولا نرضى كذلك بقول من قال: إن اللفظ لم يكن مشهورًا.

فإننا نجزم بنسبة الصوفية إلى الصوف في بادئ الأمر، وإن اتسعت الأقوال في نسبة التصوف فيما بعد إلى أقوال لا تكاد تنحصر.

فقد ورد عن سيدنا رسول الله ﷺ أنه لبس الصوف، وكذا لبسه أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ مما هو ثابت بيقين، وكذا نقول: لبسوا غير الصوف كذلك مما هو ثابت ومشهور.

(١) «مختصر الفتاوى المصرية» لابن تيمية (١/٥٦٧)، الناشر: مطبعة السنة المحمدية - تصوير دار الكتب العلمية.

وكان الصوف من بين ذلك علامة على الورع والتقلل والتقشف، وليس هذا في زمان النبوة فقط، بل كان هذا قبل الإسلام، ولذا قال سيدنا عبد الله بن مسعود فيما رواه الحاكم في «مستدركه» بسند صحيح: «كَانَتْ الْأَنْبِيَاءُ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَلْبَسُوا الصُّوفَ»[١].

فكان يُقال لمن يحرص على لبس الصوف: صوفي.

وكان أهل الصفة من فقراء الصحابة لا يملكون غير الصوف ملبسًا، بل بعضهم لا يجد من الصوف إلا ما يستر به عورته، حتى قال الإمام الحاكم النيسابوري في «المستدرك على الصحيحين»: «تَأَمَّلْتُ هَذِهِ الْأَخْبَارَ الْوَارِدَةَ فِي أَهْلِ الصُّفَّةِ فَوَجَدْتُهُمْ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَعًا وَتَوَكُّلًا عَلَى اللَّهِ ﷻ، وَمُلَازَمَةً لِخِدْمَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، اخْتَارَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ مَا اخْتَارَهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ مِنَ الْمَسْكَنَةِ، وَالْفَقْرِ، وَالتَّضَرُّعِ لِعِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ، وَتَرْكِ الدُّنْيَا لِأَهْلِهَا.

وَهُمُ الطَّائِفَةُ الْمُنْتَمِيَةُ إِلَيْهِمُ الصُّوفِيَّةُ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، فَمَنْ جَرَى عَلَى سُنَّتِهِمْ وَصَبْرِهِمْ عَلَى تَرْكِ الدُّنْيَا وَالْأُنْسِ بِالْفَقْرِ، وَتَرْكِ التَّعَرُّضِ لِلسُّؤَالِ فَهُمْ فِي كُلِّ عَصْرٍ بِأَهْلِ الصُّفَّةِ مُقْتَدُونَ وَعَلَى خَالِقِهِمْ مُتَوَكِّلُونَ»[٢].

ومما لا شك فيه أن اسم التصوف كان موجودًا في عهد الصحابة، شائعًا منتشرًا في عهد التابعين، وليس كما يزعم بعضهم أن من يتسمون بالصوفية من المتقدمين لم يرد عنهم التصريح بهذا اللفظ.

وهذا قصور في العلم عظيم، فقد ورد في كلام كثير منهم صريحًا بلفظه، فقد كان

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (٤/٢٠٨) برقم (٧٣٨٧)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) «المستدرك على الصحيحين» (٣/١٨) عند حديث رقم (٤٢٩٢).

سيدنا شريح بن عبيد الأجدمي يُشتهر بالصوفي، وهو التابعي الجليل الذي شهد فتح مصر سنة ٢٠/٢١هـ، كما ذكره ابن يونس المصري وغيره[1].

ويذكره ابن يونس المصري هكذا بوصفه: «الصوفي».

وممن صرح باللفظ التابعي الجليل سيدنا الحسن البصري المتوفى ١١٠هـ، وقد حدَّث الحسن رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ عن جمع من الصحابة وكبار التابعين، حتى قال ابن السراج الطوسي المتوفى ٣٧٨هـ: «وأما قول القائل: إنه اسم محدث أحدثه البغداديون؛ فَمُحالٌ؛ لأن في وقت الحسن البصري رَحِمَهُٱللَّهُ كان يُعرف هذا الاسم، وكان الحسن قد أدرك جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم، وقد رُوِيَ عنه أنه قال: «رأيت صوفيًا في الطواف فأعطيته شيئًا فلم يأخذه، وقال: معي أربعة دوانيق فيكفيني ما معي»، ورُوِيَ عن سفيان الثوري المتوفى ١٦١هـ رَحِمَهُٱللَّهُ أنه قال: «لولا أبو هاشم الصوفي ما عرفت دقيق الرياء»[2].

وقال أبو نعيم الأصبهاني في «الحلية»: «حُدِّثْتُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ عَاشَ فِي ظَاهِرِ الرَّسُولِ فَهُوَ سُنِّيٌّ، وَمَنْ عَاشَ فِي بَاطِنِ الرَّسُولِ فَهُوَ صُوفِيٌّ».

فيعلق أبو نعيم قائلًا: «وَأَرَادَ جَعْفَرٌ بِبَاطِنِ الرَّسُولِ ﷺ أَخْلَاقَهُ الطَّاهِرَةَ، وَاخْتِيَارَهُ لِلْآخِرَةِ، فَمَنْ تَخَلَّقَ بِأَخْلَاقِ الرَّسُولِ ﷺ، وَتَخَيَّرَ مَا اخْتَارَهُ، وَرَغِبَ فِيمَا فِيهِ رَغِبَ، وَتَنَكَّبَ عَمَّا عَنْهُ نَكَبَ، وَأَخَذَ بِمَا إِلَيْهِ نَدَبَ، فَقَدْ صَفَا مِنَ الْكَدَرِ، وَنُحِّيَ مِنَ

---

(١) «تاريخ ابن يونس» / ذكر من اسمه شريح (١/٢٣٣)، برقم (٦٣٩)، «الإكمال» لابن ماكولا (٤/٢٧٩).

(٢) «اللمع» لأبي نصر السراج الطوسي (ص٤٢)، حققه وقدم له وخرج أحاديثه د/ عبد الحليم محمود وطه عبدالباقي سرور، ط دار الكتب الحديثة بمصر سنة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

الْعَكَرِ، وَنُجِّيَ مِنَ الْغِيَرِ، وَمَنْ عَدَلَ عَنْ سَمْتِهِ وَنَهْجِهِ، وَعَوَّلَ عَلَى حُكْمِ نَفْسِهِ وَهَرَجِهِ، وَسَعَى لِبَطْنِهِ وَفَرْجِهِ، كَانَ مِنَ التَّصَوُّفِ خَالِيًا، وَفِي التَّجَاهُلِ سَاعِيًا، وَعَنْ خَطِيرِ الْأَحْوَالِ سَاهِيًا»[١].

وسيدنا جعفر الصادق توفي سنة ١٤٨هـ، وهو التابعي الجليل الذي حدَّث عن أبيه أبي جعفر الباقر، وعبيد الله ابن أبي رافع، وعروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم.

وممن حدَّث عنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو حنيفة النعمان، ومالك، وسفيان ابن عيينة، وشعبة، والكسائي، وغيرهم.

واشتُهر لفظ الصوفية عند الإمام مالك بن أنس المتوفى ١٧٩هـ فقد قال عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجِشُونِ: «حَضَرْتُ مَالِكًا وَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنَ الصُّوفِيَّةِ فَسَأَلَهُ عَنْ ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ يُحَدِّثُهُ بِهَا فَقَالَ مَالِكٌ: اعْرِضْهَا إِنْ كَانَتْ لَكَ حَاجَةٌ؟...»[٢].

ولما قال سيدنا عبد الله بن المبارك المتوفى ١٨١هـ: «الْمُعَلَّى بْنُ هِلَالٍ هُوَ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ يَكْذِبُ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَغْتَابُ؟! قَالَ: اسْكُتْ، إِذَا لَمْ نُبَيِّنْ كَيْفَ يُعْرَفُ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ؟ أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ»[٣].

وعُرف جابر بن حيان المتوفى ١٩٠هـ بالصوفي؛ لكثرة زهده وورعه، وكان تلميذًا لسيدنا جعفر الصادق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما ذكر القفطي، وابن أبي أصيبعة، وابن خلّكان

---

(١) «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم (٢٠/١) الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

(٢) «الكفاية في علم الرواية» (صـ٢٧٢، ٢٧٣)، بتحقيق: أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

(٣) «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (صـ٤٥).

وغيرهم، ولم يكن جابر بن حيان مارقًا من الدين كما يتصور بعض الناس، بل كان رجلًا جامعًا بين علوم الدنيا والآخرة، ويتكلم في الأسرار على عادة أهل الله من الصالحين، حتى قال العلامة القفطي المتوفى ٦٤٦هـ في ترجمته: «كَانَ متقدمًا فِي العلوم الطبيعية، بارعًا منها فِي صناعة الكيمياء، وَلَهُ فِيهَا تآليف كثيرة، ومصنفات مشهورة، وَكَانَ مع هَذَا مشرفًا عَلَى كثير من علوم الفلسفة، ومتقلدًا للعلم المعروف بعلم الباطن، وهو مذهب المتصوفين من أهل الإسلام؛ كالحارث بن أسد المحاسبي، وسهل بن عبد الله التستري، ونظرائهم»[1].

وكان سفيان بن عيينة المتوفى ١٩٦هـ يقول عن حَدِيث: «صلى بِنَا رَسُول الله ﷺ الصُّبح فِي شملة من صوف، قد عقدهَا هَكَذَا، وَأَشَارَ سُفْيَان إِلَى قَفاهُ» ثم قال ما نصه: «الصُّوفِيَّة قد عنوني فِي هَذَا الحَدِيث، كم يَسْأَلُونِي عَنهُ»[2].

ويذكر الكندي في أحداث سنة ٢٠٠هـ وجود طائفة بالإسكندرية يسمون بالصوفية يأمرون بالمعروف، ويترأسهم أبو عبدالرحمن الصوفي[3].

حتى قال محمد بن الحسن البصري وهو من شيوخ الخطيب البغدادي:

أَهْلُ التَّصَوُّفِ أَهْلِي وَهُمْ جَمَالِي وَنُبْلِي

---

(١) «أخبار العلماء بأخيار الحكماء» للقفطي (صـ١٢٤)، بتحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٢) «ذخيرة الحفاظ» لابن القيسراني (١٥١٩/٣)، بتحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.

(٣) «كتاب الولاة وكتاب القضاة» للكندي (صـ١٢٣)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

وَلَسْتُ أَعْنِي بِهَذَا إِلَّا لِمَنْ كَانَ قَبْلِي[1]

وجاء عن الإمام الحافظ الحجة النضر بن شُمَيل المتوفى ٢٠٤هـ: «قُلْتُ لِبَعْضِ الصُّوفِيِّينَ: تَبِيعُ جُبَّتَكَ الصُّوفِ؟ فقَالَ: إِذَا بَاعَ الصَّيَّادُ شَبَكَتَهُ؛ فَبِأَيِّ شَيْءٍ يَصْطَادُ؟!»[2].

فتأمل عبارته في قوله: «قلت لبعض الصوفيين»، وأراد أنه يلبس الخشن من الثياب تورعًا وزهدًا.

وجاء عن الإمام الشافعي المتوفى ٢٠٤هـ أنه قال: «صحبتُ الصوفية عشر سنين، فلم أستفد منهم سوى حرفين: قولهم: الوقت سيف فإنْ قطعته وألاّ قطعك، وَنَفْسُكَ إِنْ لَمْ تَشْغَلْهَا بِالْحَقِّ وَإِلَّا شَغَلَتْكَ بِالْبَاطِلِ»[3].

وهذه العبارة من الإمام الشافعي عبارة مدح وثناء، لا كما توهم بعضهم أن فيها تنقيص للصوفية، ولعل هذا يتضح في نقطتين مهمتين:

١) لازم صحبتهم عشر سنين، وهذه مدة طويلة تدلك على ملازمة طويلة من الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للسادة الأولياء، وهذه الملازمة في حد ذاتها مدح لهم، إذ لو شاهد عليهم مخايل السوء والبدعة لهجرهم من أول يوم، بل من أول موقف، ولكن طالت صحبته لهم لما شاهد عليهم من نور المعرفة وإشراق البصيرة.

٢) ما استفاده الإمام الشافعي هذا عموم الشريعة كلها، فليس تقليلًا لما استفاده

---

(١) «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادي (٢/ ١٤٠).

(٢) «المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر الدينوري (٥/ ٥٥)، الناشر: دار ابن حزم بيروت – لبنان، تاريخ النشر ١٤١٩هـ

(٣) راجع: «تلبيس إبليس» لابن الجوزي (١/ ٣٠١)، «مدارج السالكين» لابن القيم (٣/ ١٢٩) بتحقيق حامد الفقي، «تأييد الحقيقة العلية» للسيوطي (صـ١٢)، «الطبقات الكبرى» للشعراني (١/ ٤٣)

منهم، بل هو جمع دقيق لمسلك المؤمن الصادق الذي يحافظ على وقته في الطاعة، وأن الوقت كالسيف إن لم يستغله العبد في طاعة الله قطعه بالتسويف فأورده المهالك، ثم مع المحافظة على الوقت يلزم العبد أن يشغل نفسه بالحق وبالمعالي من الأمور، فإن لم يشغل العبد نفسه بالحق شغلته بالباطل، وإن لم يشغلها بالمعالي شغلته بالأسافل والرذائل.

حتى قال ابن القيم معلقًا على تلك العبارة مبينًا معناها عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه: «يَا لَهُمَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ، مَا أَنْفَعَهُمَا وَأَجْمَعَهُمَا، وَأَدَلَّهُمَا عَلَى عُلُوِّ هِمَّةِ قَائِلِهِمَا، وَيَقَظَتِهِ، وَيَكْفِي فِي هَذَا ثَنَاءُ الشَّافِعِيِّ عَلَى طَائِفَةٍ هَذَا قَدْرَ كَلِمَاتِهِمْ»[1].

وقال الإمام أحمد بن حنبل المتوفى ٢٤١هـ عندما سئل عن الصُّوفِيَّةِ: «لَا أَعْلَمُ أَقْوَامًا أَفْضَلَ مِنْهُمْ، قِيلَ: إِنَّهُمْ يَسْتَمِعُونَ وَيَتَوَاجَدُونَ؟! قَالَ: دَعُوهُمْ يَفْرَحُونَ مَعَ اللَّهِ سَاعَةً، قِيلَ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَمُوتُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُغْشَى عَلَيْهِ! فَقَالَ: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]»[2].

وعن ابن يونس المصري في ترجمة السيدة فاطمة بنت عبد الرحمن بن أبي صالح الحراني المتوفاة سنة ٣١٢هـ: «وكانت تُعرف بالصوفية؛ لأنَّها أقامت تلبس الصوف ولا تَنام إلا فِي مصلاها بلا وطاء فوق ستين سنة»[3].

حتى قال الحافظ السيوطي عن السادة الصوفية: «والحاصل أنهم أهل الله

---

(١) «مدارج السالكين» (٣/ ١٢٩).

(٢) راجع: «الفروع» لابن مفلح الحنبلي (٨/ ٣٧٨)، «كشاف القناع» للبهوتي (٥/ ١٨٤)، «غذاء الألباب» للسفاريني (١/ ١٥٦).

(٣) راجع: «تاريخ ابن يونس المصري» (١/ ٥٣٨)، برقم (١٤٥٨)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٤٢)، برقم (٧٨١٥).

وخاصته، الذين تُرجى الرحمة بذكرهم، ويُستنزل الغيث بدعائهم، فرضي الله عنهم وعنَّا بهم»[1].

فهذه عبارات صريحة جاءت في عهد التابعين كالحسن البصري، وجعفر الصادق، ومالك، وابن المبارك، وسفيان، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من السلف الصالح، وهي تفصح بوضوح عن وجود لفظ التصوف في القرون الثلاثة المفضلة، وإلى هذا المعنى يشير الحافظ الذهبي في عبارته الدقيقة، التي يقول فيها: «تصوف الصحابة والتابعين».

وتبين بهذا أنه قد وُجد لفظ الصوفية منذ عهد الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، واشتُهر في عهد التابعين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وبهذا يتبين أنَّ مَنْ قال: لم يرد ذكر التصوف في القرون الثلاثة الأولى جانب الحق والصواب، وها هي كتب أهل العلم ناطقة بوجود ذلك كثيرًا، ومن تتبع أمثال هذا ظفر بالكثير والكثير، وقد ذكرت شيئًا منه في هذا المبحث، فلله الحمد والمنَّة على ما وفق وأرشد، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية» للحافظ السيوطي (ص١٥)، صححه وعلق عليه عبد الله الغماري، المطبعة الإسلامية سنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٤م.

المبحث الثاني

هل الصوفية يقولون بالاتحاد والحلول؟

من زعم أن أحدًا من السادة الصوفية يقول بهذا فقد ضل ضلالًا مبينًا، فقد أجمع أهل الله من السادة الصوفية على أن من قال بالحلول كافر، ومقالات السادة الصوفية في ذلك كثيرة متواترة، ولكن لجهل الوهابية بمذهب أهل الله ينسبون إليهم الأباطيل.

ونقرر هنا أن السادة الصوفية مع السادة الأشاعرة على قولٍ واحد في هذه المسألة، وكل نص يوهم خلاف ذلك فاعلم أنه سوء فهم لكلام أئمة العلم.

فالقاعدة في ذلك هي حمل المتشابه على المحكم، فإذا ما ورد النص المتشابه والمحكم، خرجنا من المتشابه إلى معنى آخر غير الظاهر، إذ النص المحكم هو الحجة في ذلك، وإليك بعض أقوال أئمة الأشاعرة والتصوف:

قال الإمام أبو القاسم القشيري المتوفى ٤٦٥هـ في مقدمة "الرسالة القشيرية": "فسبحانه من عزيز، لا حد يناله، ولا عد يحتاله، ولا أمد يحصره، ولا أحد ينصره، ولا ولد يشفعه، ولا عدد يجمع، ولا مكان يمسكه، ولا زمان يدركه، ولا فهم يقدره، ولا وهم يصوره، تعالى عن أن يقال: كيف هو؟ أو أين هو؟ أو اكتسب بصنعه الزين، أو دفع بفعله النقص والشين؛ إذ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ولا يغلبه حي، وهو الخبير القدير".

وقال الإمام المتكلم النظار أبو عبد الله فخر الدين الرازي المتوفى ٦٠٦هـ: «وَقَالَ فِرْعَوْنُ: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] فَكَأَنَّهُ آمَنَ بِالْإِلَهِ الْمَوْصُوفِ بِالْجِسْمِيَّةِ، وَالْحُلُولِ، وَالنُّزُولِ، وَكُلُّ مَنِ اعْتَقَدَ ذَلِكَ كَانَ كَافِرًا، فَلِهَذَا

السَّبَبِ مَا صَحَّ إِيمَانُ فِرْعَوْنَ»[١].

فالإمام الرازي يرى أن إيمان فرعون عند الغرق لم ينفعه؛ لأن مفهوم الإله عنده مختل اختلالًا كبيرًا، فإنه لا يزال يؤمن بالإله المشخَّص الذي يعتقده اليهود، فهو إله له جسم، ويحل في الأمكنة، وينزل من مكان إلى آخر، ومن كان هذا شأنه فليس مؤمنًا بالإله الواحد الذي ليس كمثله شيء.

وقال الإمام عضد الدين الإيجي المتوفى ٦٨٠هـ: «إذا فتشنا عقائد الإسلاميين وجدنا فيها ما يوجب الكفر قطعًا، كالعقائد الراجعة إلى وجود إله غير الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، أو إلى حلوله في بعض أشخاص الناس، أو إلى إنكار نبوة محمد، أو إلى ذمه واستخفافه، أو إلى استباحة المحرمات وإسقاط الواجبات الشرعية»[٢].

فتأمل أن الإمام الإيجي -وهو شيخ من شيوخ الأشاعرة- يحكم بكفر من زعم أن الإله يحل في بعض أشخاص الناس، مما يدلل على أن السادة الأشاعرة لم يقولوا بما يزعمه الوهابية عنهم.

وقال شيخ الصوفية الشيخ الأكبر سيدي محيي الدين ابن عربي في «عقيدته الوسطى»: «اعلم أن الله تعالى واحد بإجماع، وقيام الواحد يتعالى أن يحل فيه شيء، أو يحل هو في شيء، أو يتحد بشيء»[٣].

أمَّا مَا صدر عن بعض السادة من الصوفية كبعض الأقوال التي تشير إلى هذا مثل قول: «ما في الجبة إلَّا الله»، أو قول بعضهم: «أنا الحق»، أو «سبحاني ما أعظم شاني»، أو نحو ذلك من العبارات المشهورة عن بعض السادة الصوفية وهي نفس العبارات

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٧/ ٢٩٦).

(٢) «المواقف» (٣/ ٥٧٢).

(٣) راجع: «محيي الدين ابن عربي» لطه عبد الباقي سرور (صـ ١٣٣).

التي امتُحِنَ بها أمثال الإمام أبي يزيد البسطامي، والحلاج، وابن عربي، ونظرائهم، فقد حملها العلماء على محامل حسنة تليق بمكانتهم من العلم والزهادة، حتى قال الحافظ السيوطي في رسالته: «تنزيه الاعتقاد عن الحلول والاتحاد»: «وَأَحْسَنُ مَا اعْتُذِرَ عَمَّنْ صَدَرَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ وَهِيَ قَوْلُهُ: «أَنَا الْحَقُّ»، بِأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِي حَالِ سُكْرٍ وَاسْتِغْرَاقِ غَيْبُوبَةِ عَقْلٍ، وَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ التَّكْلِيفَ عَمَّنْ غَابَ عَقْلُهُ، وَأَلْغَى أَقْوَالَهُ، فَلَا تُعَدُّ مَقَالَتُهُ هَذِهِ شَيْئًا، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا فَضْلًا عَنْ أَنْ تُعَدَّ مَذْهَبًا يُنْقَلُ، وَمَا زَالَتِ الْعُلَمَاءُ وَمُحَقِّقُو الصُّوفِيَّةِ يُبَيِّنُونَ بُطْلَانَ الْقَوْلِ بِالْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ، وَيُنَبِّهُونَ عَلَى فَسَادِهِ، وَيُحَذِّرُونَ مِنْ ضَلَالِهِ»[1].

ثم ينقل عن حجة الإسلام الغزالي معنى قول السادة الصوفية بأقوال تشبه أهل الاتحاد والحلول فيقول: «إنَّ مَنْ قويت بصيرته ولم تضعف مِنَّتُهُ؛ فإنه في حال اعتدال أمره لا يرى إلَّا الله، ولا يعرف غيره، ويعلم أنه ليس في الوجود إلَّا الله، وأفعاله أثر من آثار قدرته، فهي تابعة له، فلا وجود لها بالحقيقة دونه، وإنما الوجود للواحد الحق الذي به وجود الأفعال كلها، ومن هذا حاله: فلا ينظر في شيء من الأفعال إلَّا ويرى فيه الفاعل، ويذهل عن الفعل من حيث إنه: سماء، وأرض، وحيوان، وشجر، بل ينظر فيه من حيث إنه أثره لا من حيث إنه صنعه، فلا يكون نظره مجاوزًا له إلى غيره، كمن نظر في شعر إنسان أو خطه أو تصنيفه، ورأى فيه الشاعر والمصنف، ورأى آثاره من حيث إنه أثره، لا من حيث إنه حبر، وعفص، وزاج مرقوم على بياض، فلا يكون قد نظر إلى غير المصنف، وكذا العالم صنع الله تعالى، فمن نظر إليه من حيث إنه فعل الله، وعرفه من حيث إنه فعل الله، وأحبه من حيث إنه فعل الله، لم يكن ناظرًا إلَّا في الله، ولا عارفًا إلا بالله، ولا محبًّا إلا لله، وكان هو الموحد الحق الذي لا يرى إلَّا الله، بل لا

(١) «الحاوي للفتاوي» (٢/ ١٥٦).

ينظر إلى نفسه من حيث نفسه، بل من حيث إنه عبد الله، فهذا هو الذي يقال فيه: إنه فنيَ في التوحيد، وإنه فنيَ عن نفسه، وإليه الإشارة بقول من قال: «كنا بنا ففنينا عنا فبقينا بلا نحن».

فهذه أمور معلومة عند ذوي الأبصار، أشكلت لضعف الأفهام عن دركها، وقصور قدرة العلماء بها عن إيضاحها وبيانها بعبارة مفهمة موصلة للغرض إلى الإفهام.

ثم قال الحافظ السيوطي: «أصل الاتحاد باطل، محالٌ، مردود شرعًا وعقلًا وعرفًا بإجماع الأنبياء والأولياء ومشايخ الصوفية وسائر العلماء والمسلمين، وليس هذا مذهب الصوفية، وإنما قاله طائفة غلاة لقلة علمهم وسوء حظهم من الله تعالى، فشابهوا بهذا القول النصارى الذين قالوا في عيسى ﷺ: اتحد ناسوته بلاهوته، وأما من حفظه الله تعالى بالعناية فإنهم لم يعتقدوا اتحادًا ولا حلولًا، وإن وقع منهم لفظ الاتحاد فإنما يريدون به محو أنفسهم وإثبات الحق سبحانه»[1].

وبهذا الفهم نبرئ ساحة أئمة الأشاعرة والصوفية مما نُسب إليهم؛ لأن حالهم وعبوديتهم ونصوصهم الأخرى الصريحة في نفي الاتحاد والحلول، هي المعوَّل عليها، فيرد متشابه كلام أحدهم إلى محكمه، وهذه قاعدة في الفهم لا بد أن تكون حاضرة في الذهن فإننا سمعنا قوله الشريف: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا[2].

ولم نفهم منها معنى الحلول، لأننا حملناها على معناها المراد لا الظاهر من لفظها، فلما إذا عبر أحد الصالحين بمثل هذا المعنى اتهمناه بتلك التهمة الشنيعة؟!

---

(١) راجع: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٢٢)، «الحاوي للفتاوي» (٢/ ١٦١).

(٢) «صحيح البخاري» (٦٥٠٢)، «صحيح ابن حبان» (٣٤٧).

وعند حديث النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه تعالى: أَنَا مَعَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حَيْثُ ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ، ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ، ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّى ذِرَاعًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً» قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: ومن فهم من شيء من هذه النصوص تشبيهًا أو حلولًا أو اتحادًا، فإنما أُتي من جهله، وسوء فهمه عن الله ورسوله ﷺ، والله ورسوله بريئان من ذلك كله، فسبحان من ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير[1].

كما أن الأمة كلها فهمت أن معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، واتفق أهل السنة على أنه تعالى ليس حالًّا في أحدهما، بل هو بيان أنه إله من في السماوات وإله لمن في الأرض كذلك.

وقرأنا قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ﴾ [النور: ٣٨] ولم نفهم منها أنه يحل في مكان، بل على المجازاة بدلالة ما بعدها، كما في حديث فضل زيارة المريض: «لَو عدتَه لَوَجَدتني عنده»، فإنه أراد ثوابه وكرامته.

وفي ذلك يقول الإمام شهاب الدين التوربشتي المتوفى ٦٦١هـ: ولسلفنا من مشايخ الصوفية في هذا الباب فتوحات غيبية وإشارات ذوقية، تهتز منها العظام البالية، غير أنها لا تصلح إلَّا لمن سلك سبيلهم، فعلم مشربهم، وأما غيرهم فلا يؤمَنُ عليه عند سماعها من الأغاليط التي تهوي بصاحبها إلى مهواة الحلول والاتحاد، وتعالى الله الملك الحق عن صفات المخلوقين، ونعوت المربوبين، وعوذًا بالله من عمى يفضي بصاحبه إلى تشبيه من خلق بما خلق، وحسب ذوي الألباب من شواهد هذا الباب أن الله تبارك وتعالى لما أراد أن يقرر في قلوب السامعين عنه، الواقفين معه أن عقد الميثاق مع

---

(١) «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٣١، ١٣٢).

الرسول ﷺ كعقده معه أضاف المبايعة معه إلى نفسه بآكَد الألفاظ وأخص المعاني وأبلغ الوجوه، فقال عز من قائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وفي هذا كفاية لمن تدبر القول، والله أعلم[1].

ولو أن وهابية العصر فهموا معنى هذا الكلام لحفظوا ألسنتهم في الصالحين، ولَاتهموا أنفسهم بالعجز والتقصير، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «الميسر في شرح مصابيح السنة» (٢/ ٥٢٤).

المبحث الثالث

هل الصوفية يفضلون الأولياء على الأنبياء؟

اتفق المسلمون على أن أرفع الخلق درجة وأزكاهم عند الله تعالى منزلة، هم الأنبياء والرسل، ومن أدَّعى خلاف ذلك كائنًا من كان فهو خارج عن طريق السلف الصالح، مبتدع في دين الله تعالى ما لا يرضاه مسلم يفهم شرعه ودينه.

أمَّا مَا جاء أن بعض الصوفية قالوا بتفضيل الولي على النبي فهو إما من الكذب على السادة الصوفية، وإما عدم فهم لكلام بعضهم في المسألة.

فلما ذكر أبو عبد الرحمن السُّلَميّ في «مِحَن الصُّوفيّة» أنَّ أحمدَ ابنَ أبي الحواري شهد عليه قوم أنّه يُفَضِّل الأولياء على الأنبياء، وبذلوا الخطوط عليه، فهربَ من دمشق إلى مكّة، وجاورَ حتّى كتب إليه السلطان يسأله أن يرجع، فرجع».

يعلق الحافظ الذهبي قائلًا: قلت: هذا من الكذِب على أحمد، فإنّه كان أعلم بالله من أن يقع في ذلك، وما يقع في هذا إلا ضالٌّ جاهل»[1].

ورموا الحكيم الترمذي كذلك بأنه قال بتفضيل الأولياء على الأنبياء وطردوه من بلده، فيعلق التاج السبكي بقوله: «اعتذر السلمي عنه ببُعْدِ فهم الفاهمين.

ثم قال: «ولعل الأمر كما زعم السُّلَميّ، وإلّا فما نظن بمسلم أنه يفضل بشرًا غير الأنبياء عليهم السلام على الأنبياء»[2].

وينص حجة الإسلام الغزالي على شرف النبوة، وأن درجة النبوة أعلى درجات

---

(١) راجع «تاريخ الإسلام» (١٠٠٥/٥) ط دار الكتاب العربي.

(٢) راجع: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢٤٥/٢، ٢٤٦).

التفاضل البشري في معرفة الله جَلَّجَلَالُهُ فيقول: «وعلى الجملة فأشرف العلوم وغايتها: معرفة الله ﷻ، وهو بحر لا يدرك منتهى غوره، وأقصى درجات البشر فيه رتبة الأنبياء، ثم الأولياء، ثم الذين يلونهم»(١).

وادِّعاء بعض الناس أن الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي قال بتفضيل الولي على النبي ادِّعاء كاذب واتهام باطل، فإن الشيخ لم يتكلم عن درجة الولاية والنبوة عند افتراقهما بين النبي وغيره، بل هو يتكلم عن درجة الولاية والنبوة عند اجتماعهما في شخص النبي أو الرسول، ونصه في ذلك: «اختلف الناس في رسالة النبي وولايته أيهما أفضل؟ والذي أقول به: إن ولايته أفضل لشرف المتعلق ودوامها في الدنيا والآخرة، بخلاف الرسالة فإنها تتعلق بالخلق، وتنقضي بانقضاء التكليف»(٢).

ففهم بعضهم من تلك العبارة أنه يفضل الولي على النبي، وهو جهل منهم بكلام الشيخ، فإنه يتكلم عن النبوة والولاية المجتمعة في النبي دون غيره، فيرى أن الولاية أفضل في حق النبي من النبوة، ووجهة نظره أن الولاية ملازمة له قبل النبوة وبعدها، ولأنها متعلقة بالله تعالى، أما الرسالة فمتعلقة بإرساله إلى الخلق، وتنقضي مهمة رسالته بانقضاء التكليف للمرسل إليهم، ولم يقل الشيخ الأكبر قط: إن الولي أفضل من النبي، وحاشاه.

وقد أشار إلى قريب من هذا المعنى الإمام سعد الدين التفتازاني فقال: «ولا يبلغ الولي درجة الأنبياء؛ لأن الأنبياء معصومون مأمونون عن خوف الخاتمة، مُكرَّمون بالوحي ومشاهدة الملك، مأمورون بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام بعد الاتصاف بكمالات الأولياء، فما نُقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي كفر

---

(١) «إحياء علوم الدين» (١/ ٥٢).

(٢) راجع: «اليواقيت والجواهر» (صـ٣٤).

وضلال، نعم قد يقع تردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية؟ بعد القطع بأن النبي متصف بالمرتبتين، وأنه أفضل من الولي الذي ليس بنبي»[١].

وقال الحافظ ابن حجر في رد دعوى أن الصوفية يقولون بذلك: «ومعاذ الله أن يصدر ذَلِك من أحد مِنْهُم؛ لأَنهم أعرف بِاللَّه وبأحكامه، وبالأنبياء ومراتبهم من غَيرهم»[٢].

وعلى هذا نقرر أن الدعوى التي تقول: إنَّ الصوفية قالوا بتفضيل الأولياء على الأنبياء كذب ودجل، ولم يقل بذلك عالم قط من الصوفية لا قديمًا ولا حديثًا، بل القوم يعظِّمون أنبياء الله تعالى ورسله، ومصرحون بأن مقام نبيٍّ واحدٍ أعلى وأفضل من مقام جميع الأولياء، ومن فهم من كلامهم خلاف هذا فهو المحروم، والمفتري على أهل الله ما لا يعتقدون، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «شرح العقائد النسفية» للعلامة التفتازاني (صـ ١٠٥)، بتحقيق أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٢) «الفتاوى الحديثية» (١/ ٩٥).

المبحث الرابع

هل الصوفية يقولون بوحدة الوجود؟

وحدة الوجود المنسوبة إلى كلام بعض المتصوفة شيء، وعقيدة وحدة الوجود الموجودة في كلام وعقائد بعض غير المسلمين شيء آخر.

والحديث عن الوحدة والفناء في كلام السادة الصوفية من الأمور التي لا يدركها إلا من كان على طريقة القوم، صافي النفس، منوَّر البصيرة، فلربما يذكر بعض أهل الله أمرًا تدل عليه سائر نصوص الشرعية، ولكن عبارتهم هي المشكلة في الفهم، وليس ذلك إلا لقصور العبارة عن التعبير بها في اليقين.

ووحدة الوجود عند السادة الصوفية لا يُقصد بها اتحاد الله تعالى بالخلق، وأنه يحل في كل الموجودات، وأن ذات الله تعالى في ذات العبد واحدة، كما يقول غيرنا: اتحد اللاهوت بالناسوت، حتى لا يتميز أحدهما عن الآخر، فإن هذا المعنى كفر باتفاق المسلمين، ولم يقله أحدٌ قط من علماء المسلمين.

أما وحدة الوجود التي جاءت في عبارات السادة الصوفية، فإنها تعني: أنه ليس هناك شيء موجود إلا الله على الحقيقة، فليس غيره في الكون، فكل الموجودات في الحقيقة هي أثره، ولم يقصدوا قط بقولهم: إني أرى الله في كذا، أو أن كل الكائنات فانية أن أحدًا منهم يجعل ذات الله تعالى تتحد مع بقية المخلوقات، وليس هذا المعنى مراد قطعًا عند السادة الصوفية باتفاق كلمتهم.

ولعل مما يُظهر الأمر على حقيقته أن نتأمل عبارة حجة الإسلام الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ ففيها الكفاية وزيادة، ونصه: مَنْ قويت بصيرتُه ولم تضعف منته، فإنه في حال

اعتدال أمره لا يرى إلا الله تعالى، ولا يعرف غيره، يعلم أنه ليس في الوجود إلا الله، وأفعاله أثر من آثار قدرته، فهي تابعة له، فلا وجود لها بالحقيقة دونه، وإنما الوجود للواحد الحق الذي به وجود الأفعال كلها، ومَنْ هذا حالُه: فلا ينظر في شيء من الأفعال إلا ويرى فيه الفاعل، ويذهل عن الفعل، من حيث إنه سماء وأرض وحيوان وشجر، بل ينظر فيه من حيث إنه صُنْعُ الواحد الحق، فلا يكون نظره مجاوزًا له إلى غيره، كمن نظر في شِعْرِ إنسان أو خطِّه أو تصنيفه ورأى فيها الشاعر والمصنِّف ورأى آثاره من حيث أثره، لا من حيث إنه حبر وعفص وزاج مرقوم على بياض، فلا يكون قد نظر إلى غير المصنف، وكل العالم تصنيف الله تعالى، فمن نظر إليه من حيث إنه فعل الله، وعرفه من حيث إنه فعل الله، وأحبه من حيث إنه فعل الله، لم يكن ناظرًا إلا في الله، ولا عارفاً إلا بالله، ولا محبًّا إلا له، وكان هو الموحد الحق الذي لا يرى إلا الله، بل لا ينظر إلى نفسه من حيث نفسه، بل من حيث إنه عبدُ الله، فهذا الذي يقال فيه: إنه فني في التوحيد، وإنه فني عن نفسه، وإليه الإشارة بقول من قال: **"كنا بنا، ففنينا عنا، فبقينا بلا نحن"**.

فهذه أمور معلومة عند ذوي البصائر، أشكلت لضعف الأفهام عن دركها، وقصور قدرة العلماء بها عن إيضاحها وبيانها بعبارة مفهمة موصلة للغرض إلى الأفهام، أو باشتغالهم بأنفسهم واعتقادهم أن بيان ذلك لغيرهم مما لا يعنيهم.

فهذا هو السبب في قصور الأفهام عن معرفة الله تعالى وانضم إليه أن المدركات كلها التي هي شاهدة على الله إنما يدركها الإنسان في الصبا عند فقد العقل، ثم تبدو فيه غريزة العقل قليلًا قليلًا، وهو مستغرق الهمّ بشهواته، وقد أنس بمُدركاته ومحسوساته، وألِفَهَا فسقط وقعها عن قلبه بطول الأنس، ولذلك إذا رأى على سبيل الفجأة حيوانًا غريبًا، أو نباتًا غريبًا، أو فعلًا من أفعال الله تعالى خارقًا للعادة عجيبًا، انطلق لسانه

بالمعرفة طبعًا فقال: سبحان الله، وهو يرى طول النهار نفسه وأعضاءه وسائر الحيوانات المألوفة، وكلها شواهد قاطعة لا يحس بشهادتها لطول الأنس بها، ولو فرض أكمه بلغ عاقلًا، ثم انقشعت غشاوة عينه فامتد بصره إلى السماء والأرض والأشجار والنبات والحيوان دفعة واحدة على سبيل الفجأة لخيف على عقله أن ينبهر لعظم تعجبه من شهادة العجائب لخالقها.

فهذا وأمثاله من الأسباب مع الانهماك في الشهوات هو الذي سد على الخلق سبيل الاستضاءة بأنوار المعرفة والسباحة في بحارها الواسعة، فالناس في طلبهم معرفة الله كالمدهوش الذي يضرب به المثل إذا كان راكبًا لحماره وهو يطلب حماره، والجليات إذا صارت مطلوبة صارت معتاصة، فهذا سر هذا الأمر فليحقق، ولذلك قيل:

فقد ظهرت فما تخفى على أحد ... إلا على أكمه لا يعرف القمرا

لكن بطنت بما أظهرت محتجبًا ... فكيف يعرف من بالعرف قد سترا[1]

وقال الإمام قطب الدين الأصفهندي المتوفى ٥٩١هـ في كتابه: «معيار المريدين»: واعلم أنه وقع في عبارة بعض المحققين لفظ الاتحاد إشارة منهم إلى حقيقة التوحيد، فإن الاتحاد عندهم هو المبالغة في التوحيد، والتوحيد معرفة الواحد والأحد، فاشتبه ذلك على من لا يفهم إشاراتهم، فحملوه على غير محمله، فغلطوا وهلكوا بذلك، والدليل على بطلان اتحاد العبد مع الله تعالى أن الاتحاد بين مربوبين محال، فإن رجلين مثلًا لا يصير أحدهما عين الآخر؛ لتباينهما في ذاتيهما كما هو معلوم، فالتباين بين العبد والرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعظم.

فإذن أصل الاتحاد باطلٌ محالٌ مردودٌ شرعًا وعقلًا وعرفًا بإجماع الأنبياء والأولياء

---

(١) «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٢٢).

ومشايخ الصوفية وسائر العلماء والمسلمين، وليس هذا مذهب الصوفية، وإنما قاله طائفة غلاة لقلة علمهم وسوء حظهم من الله تعالى، فشابهوا بهذا القول النصارى الذين قالوا في عيسى عليه السلام: اتحد ناسوته بلاهوته، وأمَّا مَنْ حفظه الله تعالى بالعناية فإنهم لم يعتقدوا اتحادًا ولا حلولًا، وإن وقع منهم لفظ الاتحاد، فإنما يريدون به محو أنفسهم، وإثبات الحق سبحانه، قال: وقد يُذكر الاتحاد بمعنى: فناء المخالفات وبقاء الموافقات، وفناء حظوظ النفس من الدنيا، وبقاء الرغبة في الآخرة، وفناء الأوصاف الذميمة، وبقاء الأوصاف الحميدة، وفناء الشك وبقاء اليقين، وفناء الغفلة وبقاء الذكر.

قال: "وأما قول أبي يزيد البسطامي: سبحاني ما أعظم شاني، فهو في معرض الحكاية عن الله، وكذلك قول من قال: أنا الحق، محمول على الحكاية، ولا يظن بهؤلاء العارفين الحلول والاتحاد; لأن ذلك غير مظنون بعاقل، فضلًا عن المتميزين بخصوص المكاشفات واليقين والمشاهدات، ولا يظن بالعقلاء المتميزين على أهل زمانهم بالعلم الراجح والعمل الصالح والمجاهدة وحفظ حدود الشرع الغلط بالحلول والاتحاد، كما غلط النصارى في ظنهم ذلك في حق عيسى عليه السلام، وإنما حدث ذلك في الإسلام من واقعات جهلة المتصوفة، وأما العلماء العارفون المحققون فحاشاهم من ذلك"[1].

وقال الحافظ السيوطي: والحاصل أن لفظ الاتحاد مشترك، فيطلق على المعنى المذموم الذي هو أخو الحلول، وهو كفر، ويطلق على مقام الفناء اصطلاحًا- اصطلح عليه الصوفية- ولا مشاحة في الاصطلاح، إذ لا يمنع أحد من استعمال لفظ في معنى صحيح لا محذور فيه شرعًا، ولو كان ممنوعًا لم يجز لأحد أن يتفوّه بلفظ الاتحاد، وأنت تقول: بيني وبين صاحبي زيد اتحاد، وكم استعمل المحدِّثون والفقهاء والنحاة وغيرهم

(١) «تنزيه الاعتقاد عن الحلول والاتحاد» ضمن الحاوي (٢/ ١٦١).

لفظ (الاتحاد) في معانٍ حديثية وفقهية ونحوية، كقول المحدِّثين: اتحاد مخرج الحديث، وقول الفقهاء: اتحد نوع الماشية، وقول النحاة: اتحد العامل لفظًا أو معنى.

وحيث وقع لفظ الاتحاد من محققي الصوفية، فإنما يريدون به معنى الفناء الذي هو محو النفس وإثبات الأمر كله لله سبحانه، لا ذلك المعنى المذموم الذي يقشعر له الجلد، وقد أشار إلى ذلك سيدي علي بن وفا فقال من قصيدة له:

يظنوا بي حلولًا واتحادا وقلبي من سوى التوحيد خالي

فتبرأ من الاتحاد بمعنى الحلول، وقال في أبيات أُخَر:

وعلمك أن هذا الأمر أمري هو المعنى المسمى باتحاد

فذكر أن المعنى الذي يريدونه بالاتحاد إذا أطلقوه: هو تسليم الأمر كله لله، وترك الإرادة معه، والاختيار والجري على مواقع أقداره من غير اعتراض، وترك نسبة شيء ما إلى غيره.

وقال صاحب كتاب «نهج الرشاد في الرد على أهل الوحدة والحلول والاتحاد»: حدثني الشيخ كمال الدين المراغي عن الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد أنه قال له مرة: الكفار إنما انتشروا في بلادكم لانتشار الفلسفة هناك، وقلة اعتنائهم بالشريعة والكتاب والسنة، قال: فقلت له: في بلادكم ما هو شر من هذا، وهو قول الاتحادية، فقال: هذا لا يقوله عاقل، فإن قول هؤلاء كل أحد يعرف فساده.

قال: وحدثني الشيخ كمال الدين المذكور قال: اجتمعت بالشيخ أبي العباس المرسيّ تلميذ الشيخ الكبير أبي الحسن الشاذلي وفاوضتُه في هؤلاء الاتحادية، فوجدته شديد الإنكار عليهم والنهي عن طريقهم، وقال: أتكون الصنعة هي الصانع؟ انتهى.

قال الحافظ السيوطي: "ولهذا كانت طريقة الشاذلي هي أحسن طرق التصوف، وهي في المتأخرين نظير طريقة الجنيد في المتقدمين، وقد قال الشيخ تاج الدين ابن

السبكي في كتاب «جمع الجوامع»: وإن طريق الشيخ الجنيد وصحبه طريق مُقَوَّمٌ"(١).

وقال شيخ الشافعية الحافظ ابن حجر المكي الهيتمي: "وزَعْمُ الاتحاديةِ والحلولية بقاء هذا الكلام على حقيقته، وأنه تعالى عَيْنُ عبده أو حالٌّ فيه، ضلالٌ وكفرٌ إجماعًا، فاحذرهم؛ فإنهم ربما لبَّسوا على ضعفاء العقول فاستهووهم وأضلوهم؛ لتَزَيِّيهم بزي الصوفية، والصوفية بريئون منهم، فقاتلهم الله أنَّى يؤفكون" (٢).

وبهذا نبرئ ساحة السادة الصوفية من هذه الدعوى التي أجمع كبارهم على أنها كفر وضلال، وأنه لم ينطق أحد من السادة الصوفية بمثل هذا أصلًا، وإما قصدهم معانٍ أخرى لا يدركها إلا أهل المعرفة الحقيقية، ونسأل الله تعالى أن يرزقنا الفهم والعلم والعمل آمين.



---

(١) «تنزيه الاعتقاد عن الحلول والاتحاد» ضمن الحاوي (٢/ ١٦٢).

(٢) «الفتح المبين بشرح الأربعين» (صـ٦٠٢).

المبحث الخامس

هل الصوفية يصححون الحديث النبوي بالكشف؟

هذه المسألة اختلف فيها الأئمة من المتأخرين، فقال بعضهم بجواز الكشف، وقال بعضهم: لا يُعتمد عليه.

والمشكلة ليست في الجواز من عدمه، بل المشكلة أن وهابية العصر صوَّروا المسألة على غير الخلاف العلمي في القبول والرد، فزعموا أن القائلين بصحة الكشف يتهمون غيرهم بقلة العلم والديانة، وأن الذين يصححون حديثًا من طريق الكشف يشرعون للناس أحكامًا جديدة، وهذا التوصيف غير واقع أصلًا.

فلا خلاف بين علماء الصوفية على اعتبار كلام أئمة الحديث وأنه الأصل في التوثيق، وعلى هذا مضت نصوصهم، فإذا ما حكم العلماء على حديث بالصحة أو الضعف، فإنه لا خلاف في قبوله أو ردِّه على حسب قواعدهم، ولكن ربما رأى أحد الصالحين رؤيا لسيدنا رسول الله ﷺ فسأله عن هذا الحديث، فأجابه بعدم الصحة، فإن هذا يجعل صاحب الرؤيا له مذهب خاص في قبول الحديث أو ردِّه، فيرجع هو رؤياه لسيدنا المصطفى الذي أخبره عن الحديث، ولا ينكر على أئمة الحديث اجتهادهم، لأنه يرى أن رؤيا رسول الله ﷺ له حق، فيحق له من هذا المنطلق أن يدين بهذا القول.

وليس معنى تصحيح الحديث بالكشف أن شيئًا يُلقى في قلبه فيقبل به أو يرفض، ولا قصدوا بالكشف الحكم بالباطن، بل قصدوا به تبليغ صاحب الشريعة نفسه عن طريق رؤياه في المنام، وقد تقرر أن الشيطان لا يتمثل بصورته الشريفة.

قال الإمام العجلوني: "وفي «الفتوحات المكية» للشيخ الأكبر قدس سره الأنور ما حاصله: فرب حديث يكون صحيحًا من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله لرسول الله ﷺ، فيعلم وضعه ويترك العمل به، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، ورب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضَّاعٍ في رواته يكون صحيحًا في نفس الأمر؛ لسماع المكاشف له من الروح حين إلقائه على رسول الله ﷺ". انتهى[1].

فتأمل قوله: فيعلم وضعه أي: بالإخبار في المنام، ويترك العمل به أي: لأجل رؤياه، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، أي: لا ينكر عليهم أحد.

هذه هي المسألة وينبغي أن تُفهم على هذا النحو لمن قبل ذلك أو رفضه، وليس التشنيع والاتهام بالباطل كما توهم كثير من المعاصرين.

وقد قرر الإمام عبد الوهاب الشعراني في كتابه «البدر المنير»، نقلًا عن الحافظ السخاوي في الحكم على حديثٍ: أن الحديث بهذا اللفظ لا أصل له ثم قال، وهو عند جماعة الشيخ إسماعيل اليمني قطعي» اهـ.[2].

ثم إني ألفت نظرك إلى نصوص العلماء التي تبين لك ما هو أعلى من ذلك في اصطلاح كبارهم بعيدًا عن الشيخ الأكبر والإمام الشعراني.

قال الإمام أبو عبد الله الحاكم المتوفى ٤٠٥هـ: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث، يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير، وقال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة

---

(١) راجع: «كشف الخفا» (١/ ١٠).

(٢) راجع: «قواعد التحديث» (صـ ١٨٣).

الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يعلل الحديث: من أين قلت هذا، لم يكن له حجة "[١].

فتأمل منهج المحدثين الكبار حين يُفصحون أن الحديث قد يُعلّل وليس للجرح فيها مدخل، أي: رجاله كلهم ثقات محتج بهم، فيعتمد المحدث في حكمه، على الحفظ والفهم والمعرفة، ولو سألت المحدث لمَ حكمت عليه بكذا؟ ما وجد جوابًا، ثم فسر الإمام الحاكم ذلك بما جاء عن سيدنا عبد الرحمن بن مهدي بأن معرفة الحديث إلهام.

فهل هؤلاء مبتدعة؟ يتبعون علم الباطن ويتركون علم الكتب التي دوَّنها العلماء؟!

وروى ذلك الإمام الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٣هـ في «الجامع» ثم قال: قال ابن نمير: صدق لو قلتَ: من أين؟ لم يكن له جواب[٢].

وعلينا أن نقف عند قوله: "لم يكن له جواب"، فإنه ظاهر فيما نقرره أن ذلك نابع من فهمه بعموم الشريعة، أو نابع من استعذاب الكلام النبوي عن غيره من الكلام، أو نحو هذا مما لا يستطيع المحدث أن يكشف عنه في عبارة، كقوله: "فيه فلان أو فلان".

وقد روى الحاكم بسنده عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوبُ إِلَيْكَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ».

ثم قال: هذا حديث من تأمّله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة.

ورأينا أئمة الحديث يطلقون عبارات تدل على معرفة خفية بالحديث دون ظاهر إسناده، فيقولون: رواه الثقات وهو باطل، إسناده صحيح ومتنه منكر، ويقول الذهبي

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٥٥).

في «الميزان» (١/ ٤٣٠): وهذه حكاية صحيحة السند منكرة، لا تقع على قلبي، أستبعد وقوع هذا من مثل أحمد.

وبهذا وغيره قد تبين لك تحقيق التصحيح بالكشف عند بعضهم أنه عن صاحب الشرع عن طريق سؤاله في رؤيا، ولا شك أن الرؤيا له أصح وأوثق عند الرائي؛ لأنها عنده بمنزلة اليقين، بخلاف كلام العلماء في الحديث على حسب الإسناد الظاهر أمامهم.

وقد رأيتَ أن أئمة الحديث الشريف قد نصوا في عباراتهم أن الواحد منهم قد يصحح أو يضعف بقواعد في نفسيته لا يستطيع الإفصاح عنها في عبارة ظاهرة، وهذا نوع من المعرفة القلبية التي تحصل من جراء الممارسة العملية وكشف المعاني الكلية للشرع الشريف، وكذا الإحساس بالكلام النبوي من حيث معناه ومبناه، وهذا لا شك ملكة راسخة عند المحدثين وليس مرجعها إلى الكتب أو إلى الاصطلاحات الحديثية المعلومة أو المنصوص عليها، والله أعلم.



المبحث السادس

معنى قول الإمام الغزالي: «بضاعتي في علم الحديث مزجاة»

الإمام الغزالي هو حجة الإسلام، وفقيه الأمة، وإمام عصره، وفريد دهره، وقد أثنى عليه كل من ترجم له، وأجمع المسلمون على أنه مجدد القرن الخامس الهجري، كما حكاه النووي، والذهبي، والصفدي، واليافعي، والسبكي، والسيوطي، وغيرهم.

حتى قال الحافظ السيوطي في منظومته عن المجددين:

والخامس الحبر هو الغزالي وعَدُّه ما فيه من جدالِ

ومن قرأ ترجمته عَرَفَ محلَّه، وأدرك خرافة بعض المعاصرين في عدم تقديرهم لحجة الإسلام رَضِيَٱللَّهُعَنهُ وأرضاه، ولولا ضيق المقام لحدثتك عن ثناء العلماء عليه وإجلالهم له، وخاصة من أئمة الحديث الشريف وحفاظه.

أما عن قولته التي يخبر فيها بأن بضاعته في علم الحديث مزجاة، فإنه رَحِمَهُٱللَّهُ هو من نصَّ عليها في كتابه: «قانون التأويل» فقد قال: «وبضاعتي في علم الحديث مزجاة»[1].

وهذا يدل على إنصاف من النفس عجيب، فإني أحسب الكلمة مدحًا للرجل لا ذمًا فيه.

ونص على تلك العبارة الأئمة كذلك، ولكننا نريد أن نتأمل معنى تلك العبارة التي جعلت بعضهم في زماننا يتطاولون على حجة الإسلام، وينالون منه لأجل تلك الكلمة التي قالها في حق نفسه.

---

(١) «قانون التأويل» (صـ ٣٠).

فقد قال حجة الإسلام الغزالي تلك المقالة، وأقره عليها العلماء، وليست اتهامًا له أو تنقيصًا؛ بل بضاعته في علم الحديث مزجاة مقارنة بالمبرّزين في الحديث من علماء عصره أو من قبله، فبضاعته في علم الحديث مزجاة بجانب علم الإمام مالك، أو الشافعي، أو أحمد، أو البخاري ونظرائهم، أو بضاعته في علم الحديث مزجاة مقارنة بالمعاصرين له كالبغوي، وأبي طاهر السِّلَفي ونحوهما، وليس معناها أنه جاهل بالعلم، أو حاطب ليل كما يظن بعضهم.

ومع جزمنا بأن الغزالي في الحديث دون البغوي والسِّلَفي ونظرائهما، إلَّا أنهما ليسا كأبي حامد في الفقه والأصول والكلام، فهو حجة عصره في فقه الشافعية باتفاق العلماء، وليس ذلك بقادح فيهما، فتنبَّه.

فليس معنى تلك العبارة أنه لا يعلم شيئًا في علم الحديث كما يتوهم بعض صغار العلم، فالغزالي كان عالمًا بالحديث وأدلته، وله معرفة وبصر بالرجال والمتون، ودرجة الحكم على الحديث، ونحو ذلك.

فمن يعيبون على حجة الإسلام ذلك من أهل زماننا لا يبلغ علم أحدهم بالحديث وعلومه عشر معشار ما وصل إليه حجة الإسلام الغزالي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومما يدلك على ذلك ما يلي:

١- رحلاته ومسموعاته:

فقد رحل حجة الإسلام إلى بلاد الشام، وإلى العراق، ومكة، ومصر، ونزل الإسكندرية، وغيرها من بلاد الإسلام طلبًا للعلم والسماع، وجالس الفقهاء والمحدثين وغيرهم، حتى جاء في ترجمة الإمام أبي طاهر الجرجاني: «كان يتلقف الدرس من إمام الحرمين، ويشتغل بكتبة الحديث والسماع والقراءة، سَعِدَ بصحبة الإمام الغزالي وخرج معه إلى العراق، وحصَّل المذهب والخلاف، وصحبه إلى الحجاز

والشام وطاف معه مدة ما كان الغزالي في تلك الديار»[١].

رحل حجة الإسلام لسماع الحديث الشريف من الإمام الحافظ أبي نصر الإسماعيلي، وكانت له مجالس إملاء في الحديث الشريف، وسافر إلى جرجان لسماع أبي نصر الإسماعيلي، وعلق عنه التعليق»[٢].

وذكر الحافظ ابن عساكر أنَّ حُجَّة الإسلام سمع «صحيح البخاري وشرحه» من الحافظ الجوال عمر بن عبد الكريم بن سعدويه حين نزل طوس، فأنزله الغزالي في بيته، وسمع منه «الصحيح» وشرحه[٣].

وقال الحافظ الذهبي: «وصحَّح عَلَيْهِ أبو حامد الغزاليّ الصّحيحين»[٤].

بل سمع «صحيح البخاري» من الشيخ المسند أبي سهل محمد بن عبيد الله الحفصي المروزي راوي «صحيح البخاري»، عن أبي الهيثم الكشميهني، صاحب الفربري[٥].

وسمع «سنن أبي داود» من القاضي أبي الفتح الحاكمي الطوسي، وسمع من أبي عبد الله محمد بن أحمد الخواري، مع ابنيه الشيخين: عبد الجبار، وعبد الحميد، كتاب «المولد» لابن أبي عاصم، عن أبي بكر أحمد بن محمود بن الحارث، عن أبي الشيخ عنه»[٦].

---

(١) «تاريخ دمشق» (٧/ ٢٢٥).

(٢) ذيل «تاريخ بغداد» (٢١/ ٢٧).

(٣) راجع: «تاريخ دمشق» (٤٥/ ٢٧٩).

(٤) «تاريخ الإسلام» (١١/ ٤٥).

(٥) راجع: «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٢٠٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٠٥).

(٦) «طبقات الشافعيين» للحافظ ابن كثير (١/ ٥٣٥).

وكان لحجة الإسلام اشتغال بموطأ مالك، فسمع «الموطأ» من حجة الإسلام الغزالي الإمام الكبير، مسند المغرب، أبو الحسن علي بن أحمد بن حنين الكناني القرطبي المالكي، فسمع منه الموطأ برواية يحيى بن بكير بسماعه من الفقيه نصر[1].

هذا وغيره يدلك على أنَّ الإمام الغزالي كان مهتمًّا بعلم الحديث، مطَّلِعًا عليه اطلاعًا حسنًا، وليس الرجل كما يظنه بعض المعاصرين.

٢ - رواية الحفاظ عنه:

قال الحافظ ابن كثير في «طبقات الشافعيين»: «ومما وقع لي من رواية الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

ثم روى الحافظ ابن كثير عن شيخه الحافظ المزي عن أبي عبد الله المقدسي، عن أبي المظفر السمعاني، عن السيد أبي القاسم الكوفي، عن أبي علي الفارمذي، عن أبي حامد الغزالي، عن أبي بكر محمد بن القطان، عن أبي سعيد الجرجاني، عن محمد بن الحسن بن قتيبة، عن محمد ابن أبي محمد بن محمد الليث العسقلاني، عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن سليمان بن مهران، عن مهدي بن وهب، عن ابن مسعود، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ، وهو الصادق المصدوق...». الحديث، ثم قال ابن كثير: هكذا وقع في روايتنا وهو حديث متفق على صحته.

ومثله فعل الإمام السبكي حين بوَّب بابًا بعنوان: «وَمن الرِّوَايَة عَن حجَّة الْإِسْلَام سقى الله عَهده».

٣ - اشترَطَ الغزالي في المجتهد معرفة السنة:

فقال عن شرط المجتهد في أقل تقدير: «أنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَصْلٌ مُصَحَّحٌ لِجَمِيعِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَحْكَامِ، كَـ «سُنَنِ أَبِي دَاوُد» وَ«مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» لِأَحْمَدَ الْبَيْهَقِيِّ، أَوْ

---

(١) راجع: «معرفة القراء» (١/ ٢٩٨).

أَصْلٌ وَقَعَتْ الْعِنَايَةُ فِيهِ بِجَمِيعِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَحْكَامِ، وَيَكْفِيهِ أَنْ يَعْرِفَ مَوَاقِعَ كُلِّ بَابٍ فَيُرَاجِعَهُ وَقْتَ الْحَاجَةِ إِلَى الْفَتْوَى، وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِهِ فَهُوَ أَحْسَنُ وَأَكْمَلُ»[١].

وكان يقول: كتاب أبي داود كافٍ للمجتهد، ونصه كما ذكره الحافظ السخاوي: «الَّذِي صَرَّحَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيُّ بِاكْتِفَاءِ الْمُجْتَهِدِ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ»[٢].

فلم يكن الغزالي بعيدًا عن «الصحيحين» والسنن والآثار، بل كانت له مسموعات، ومرويات، ومجالس تحديث خاصة به، ويوصي الفقيه بأن يكون مطلعًا على «سنن أبي داود» و«معرفة السنن والآثار» للبيهقي.

٤ - الغزالي معدود في طبقات المحدِّثين:

فقد عدّه الحافظ الذهبي في كتاب «المعين في طبقات المحدِّثين» وهو كتاب موضوع في ذكر أسماء أعلام حملة الآثار النبوية، فقال: «وشيخ الشافعية بخراسان أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي صاحب التصانيف».

وقال عنه ابن النجار: «إِمَام الْفُقَهَاء على الْإِطْلَاق، ورباني الأمة بالِاتِّفَاقِ، ومجتهد زَمَانه، وَعين وقته وأوانه... وَقَامَ بنصر السّنة وَإِظْهَار الدّين».

وبعد كل هذا أحسَّ الغزالي أنه لم يعتن بالحديث اعتناءًا تامًّا، واتهم نفسه فيه بقلة البضاعة، فأقبل عليه آخر عمره يلازمه ملازمة تامة، حتى قال الحافظ الذهبي: «كانت خاتمة أمره إقباله على طلب حديث المصطفى ﷺ، ومجالسة أهله، ومطالعة الصحيحين، ولو عاش لسبق الكل في ذلك الفن بيسير من الأيام»[٣].

---

(١) «المستصفى» (ص٣٦١).

(٢) «فتح المغيث» (١/ ١٠١).

(٣) «تاريخ الإسلام» (٣٥/ ١١٨).

ولا شك أن عبارة الذهبي كاشفة عما نقرره من كون الرجل كان مطلعًا اطلاعًا جيدًا لكنه ليس كالمختص بعلم الحديث من أهل زمانه، بحكم اشتغاله بالعلوم العقلية، ولكنه لو بقي اليسير من الأيام لحصَّل ولسبق، ومعلوم أن علم الحديث لا يُحصَّل في أيام، مما يدلك على أن الغزالي كان في ذاته عالمًا بالحديث، إذ عنده ما يؤهله لأن يسبق أئمة عصره لو تفرغ لهذا العلم مدة يسيرة.

وقال الحافظ ابن عساكر: «وأخذ في التصانيف المشهورة التي لم يسبق إليها مثل: «إحياء علوم الدين» والكتب المختصرة مثل: «الأربعين» وغيرها مِن التي مَنْ تأملها عَلِمَ مَحِلّ الرجل من فنون العلم»[1].

ومن هذا يتبين أن المعاصرين الذين يطعنون في حجة الإسلام لا يبلغ أحدهم عشر معشاره في علم الحديث، ومن طالع كتبه وما يرويه من أحاديث وآثار علم قدر الرجل ومدى اطِّلاعه على الحديث الشريف وأقوال السلف.

أما الاعتراض عليه بأنه يروي الصحيح مع الضعيف وأحيانًا يروي الموضوعات، فهذا مما هو موجود في كتب كثير من أهل العلم، وليس ذلك بطاعن فيهم ولا في علمهم، والله أعلم.



(١) «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٢٠١).

المبحث السابع

بشرية الرسول ﷺ بين الصوفية والوهابية

كثيرًا ما يردد الصوفية عن سيدنا رسول الله ﷺ أنه نور الأنوار، وأنه سر النور، وأصل النور، وأن نور رسول الله ﷺ أول ما خلق الله تعالى، وشاع مصطلح الحقيقة المحمدية وكثر الكلام حوله كثيرًا.

فهل للصوفية من أساس في هذا القول أم هو بدعة من البدع؟

والجواب: أن أهل الله تعالى يعتقدون في سيدنا رسول الله ﷺ ما يعتقده سائر المسلمين في المشارق والمغارب من إثبات بشريته، وأنه خُلِقَ كما خُلِقَ سائر الناس.

واختلف الناس في الوصول إلى كمال معرفة ذاته وصفاته وشمائله وخصاله ﷺ، فمعرفة الناس بها متفاوتة.

فمعتقدُ أهل الله تعالى في سيدنا رسول الله ﷺ أنه حاز الكمال البشري بعد إثبات بشريته، وحقيقته أنه مجمع الجمال والجلال والكمال البشري كله، وهو نور الدنيا والآخرة، وسر الوصول وباب القبول، وهذا الكمال الذي حازه هو أعلى صور الكمال البشري، وأسمى معانيه، وأزكى ما فيه، وهذا سر خاتمية رسالته صلوات الله وسلامه عليه، إذ لا نبي بعده، ولا رسالة، فحاز قصب السبق في الوجود كله.

ولم يقل أحد من السادة الصوفية أن حقيقته أفضل من الحقيقة الإلهية، ولم يقل أحد إن الحقيقة المحمدية تحل في ذوات المخلوقات ولا أنها تسير المخلوقات والأفلاك، بل هذا كله من أوهام الوهابية، نتيجة لوهمهم تارة، أو كذبهم أخرى.

وإنما قصد أهل الله بالتعبير عن الحقيقة المحمدية على أنه صلوات الله وسلامه

عليه هو مجمع الخيرات وسر الرحمة للعالمين جميعًا كما جاء لفظ القرآن الكريم.

فالوهابية يعتقدون أن هذا مبالغة من الصوفية في وصف كمالاته صلوات الله وسلامه عليه، فترى أجسادهم تقشعر، ووجوههم تشتد ظلمة، عندما يرون أحدًا يمدح الجناب النبوي ويبالغ في تعظيمه صلوات الله وسلامه عليه، حتى إنَّك تجد أكثرهم يستدل بموقفه هذا بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف ١١٠].

وبقوله تعالى: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء ٩٣].

وَكُلُّ آيٍ أَتَى الرُّسُلُ الْكِرَامُ بِهَا ... فَإِنَّمَا اتَّصَلَتْ مِنْ نُورِهِ بِهِمْ

ولذلك ثبتت له النبوة قبل خلق آدم أصلًا، كما ثبت في الحديث الصحيح: إِنِّي عَبْدُ اللهِ لَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَإِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمُنْجَدِلٌ فِي طِينَتِهِ[1].

قال الحافظ ابن رجب: كان النبي ﷺ يواصل في صيامه وينهى عن ذلك أصحابه ويقول لهم: «إني لست كهيئتكم، إني أطعم وأسقى»، وفي رواية: «إني أظل عند ربي يطعمني ويسقيني»، وفي رواية: «إن لي مُطعِمًا يُطعمني، وساقيًا يَسقيني».

والأظهر أنه أراد بذلك أن الله يقوته ويغذيه بما يورده على قلبه من الفتوح القدسية، والمنح الإلهية، والمعارف الربانية التي تغنيه عن الطعام والشراب[2].

فما من نبي من أنبياء الله تعالى إلَّا وكان تام الخلقة ظاهرًا وباطنًا، جميلًا في جسمه،

---

(١) «مسند أحمد» (١٧١٥٠)، «مسند البزار» (٤١٩٩)، «صحيح ابن حبان» (٦٤٠٤)، «المستدرك على الصحيحين» (٤١٧٥)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي في «التلخيص» والزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف»، وقال الهيثمي في «المجمع»: رواه أحمد بأسانيد، والبزار والطبراني بنحوه... وأحد أسانيد أحمد رجاله رجال الصحيح، غير سعيد بن سويد، وقد وثقه ابن حبان.

(٢) راجع: «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٤٩٩).

كاملًا في خلقه، فجميعهم حسن الوجه، عذب الصوت، معتدل الطول والقامة، رقيق البشرة، سهل الخدين، طيب الريح، لا يُعاب بهيئة فيه، حُسْن أحدهم كضوء النهار في ظلام الليل، قال ابن المنيِّر والزركشي وغيرهما في قوله ﷺ في نبي الله يوسف: «أعطي شطر الحسن»: يتبادر إلى أفهام بعض الناس إن الناس يشتركون في الشطر الآخر، وليس كذلك، بل المراد أنه أعطي شطر الحسن الذي أوتيه نبينا ﷺ، فإنه بلغ النهاية، ويوسف ﷺ بلغ شطرها.

ويحققه ما رواه الترمذي عن قتادة والدارقطني عن أنس رضي الله تعالى عنه قال ﷺ: ما بعث الله نبيًا إلَّا حَسَنَ الوجه حسن الصوت، وكان نبيكم أحسنهم وجهًا وصوتًا»[1].

وذلك لأن الظاهر ينبئ عما في الباطن، كما أن الباطن علامة على صدق الظاهر، وفي ذلك يصدق قول القائل:

مَا زَالَ حسنُ الوَجهِ إحدى الشَواهِدِ وَ يَدلُّ عَلَى مَعروُفهُ حُسنُ وَجههِ

وقد قال الله تعالى في حق رسوله الكريم: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٣].

ولم يقل: «وعلمك ما لم تعلم»، ولكن قال: (تكن تعلم)، أي: ليس من شأن تكوينك وخلقتك أن تتعلم هذا، ولكن الله تعالى علمك إياه بفضله وكرمه ومقامك عنده.

وقد قال وهب بن منبِّه عن رجاحة عقل رسولنا الكريم: قرأت في أحد وسبعين

---

(١) «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» لابن صالح الشامي (٧/٢)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

كتابًا، فوجدت في جميعها، أن النبي ﷺ، أرجح الناس عقلًا، وأفضلهم رأيا. وفي رواية أخرى قال: «فوجدت في جميعها، أن الله تعالى لم يُعط جميع الناس من بدء الدنيا إلى انقضائها من العقل في جنب عقله ﷺ إلَّا كحبَّةِ رمْلٍ من بين رمال الدنيا»[1].

وبالجملة: فمبلغ الكمالات فيه لا تتناهى، فهو في الوقت ذاته أكمل الناس عقلًا ورشدًا، وأعظمهم فطنة وأنضجهم فكرًا، وأحدهم ذكاءً، وأسدهم رأيا، وأفصحهم لسانًا، وأبلغهم بيانًا، فجميع خصال الخِلْقة كاملة فيه، فلا يُعدل به مخلوق، ولا يُقاس عليه أحدٌ.

وهو أكمل الناس يقينًا، وأوفاهم دينًا، وأكثرهم ذكرًا وشكرًا، وأحمدهم سيرة، وأرضاهم نفسًا، وأكملهم شرفًا، وأرفعهم توكلًا، وأرأفهم حسًّا، وألطفهم طبعًا، وأوسعهم صدرًا، وأكثرهم برًّا، وأصدقهم صبرًا، وأوفاهم عهدًا، وأسمحهم صلة، وأرقهم قلبًا، فلا رحمة في مخلوق تفوق رحمته، ولا حلمًا يعدل حلمه، ولا مروءة توازي مروءته، ولا صبر يبلغ عشر معشار صبره، ولا شجاعة تفوق شجاعته، ولا جود يعدل جوده.

وبالجملة: فهو صلوات الله وسلامه عليه صفة الصفوة المختارة، وأخيار الأخيار الدرية النيارة، وخلاصة الخلاصة، وخاصة الخاصة، رزقنا الله تعالى في الدنيا حسن اتباعه وسلوك طريقه، ورزقنا في الآخرة شفاعته، وحشرنا في زمرته آمين.

---

(١) «الشفا بتعريف حقوق المصطفى» للقاضي عياض (١/١٦٢)، الناشر: دار الفيحاء – عمان، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ.

المبحث الثامن

الصوفية وطلب المدد من غير الله تعالى

مما لا شك فيه أن طلب النفع والضر لا يُلتمس على جهة الحقيقة إلَّا من رب العزة سبحانه، وأنه سبحانه صاحب التصرف المطلق، ولكن الاستغاثة بسيدنا رسول الله ﷺ أو غيره من الصالحين إنما تكون على جهة أنهم سبب في العطاء، وأنهم الطريق إليه.

وليس عندنا إشكال في لفظ: مدد أو أغثنا، ما دام أنه طلب على جهة المجاز، واليقين منعقد أن الله تعالى هو المعطي والمانع، ولذلك الخلق يوم القيامة يستغيثون بآدم وغيره من الأنبياء حتى يشفع رسول الله ﷺ.

وقد جاء في «صحيح البخاري»: «إن الشمس تدنو يوم القيامة، حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فبينا هم كذلك استغاثوا بآدم، ثم بموسى، ثم بمحمد ﷺ»[1].

فيأتي البشر إلى سيدنا آدم يوم القيامة لما يضيق بهم الحال، ويستغيثون به وبإخوانه من النبيين.

والسؤال: لِمَ ذهبوا إلى الأنبياء وربنا أرحم الراحمين، وهو صاحب الأمر، وهو يسمع دعاءهم؟!

هو أرحم الراحمين، نعم، وغضبه كذلك شديد، فلا بد أن تدخل على الملك إذا غضب بمن يحبه سبحانه، ويقبل شفاعته فيك، وهذا هو معنى التوسل، فليس التوسل عبودية لغير الله تعالى، ولا شرك بمن نتوسل به؛ ولا نعتقد أن أحدًا ينفع أو يضر إلا

---

(١) «صحيح البخاري» (١٤٧٥).

بإذن الله تعالى، بل لأنه عند الله محبوب، وقوله لديه مرغوب.

هذا الحال يستوي فيه أن يكون المتوسَّل به (حيًا أو ميتًا) لأنه في الحالتين سببٌ، فالذين يجيزون التوسل بالأحياء دون الأموات عندهم خلل في الاعتقاد، لأنهم جعلوا لحياة المتوسَّل به نوعًا من التأثير.

ونحن نعتقد أن مكانة النبي ﷺ وكذا الصحابة ومن بعدهم من الصالحين عند الله في حال الحياة والموت سواء، وأن الله تعالى هو المتصرف على الحقيقة.

ولم يفهم المسلمون عبر التاريخ أن طلب المدد أو الاستغاثة بأحد وقت الشدة عزوف عن وحدانية الله تعالى، ما دامت نية العبد متوجهة إلى الله تعالى بالكلية، بل إنَّ التقرب إلى الله تعالى بسيدنا رسول الله ﷺ أو غيره من الصالحين هو أفضل الأعمال وأجلّها.

وإني لا أرى عملًا صالحًا أتقرب به أعلى وأغلى من سيدنا رسول الله ﷺ الذي هو بابنا إلى الله تعالى ووسيلتنا بين يديه في الدنيا والآخرة.

ووفق هذا المعنى روى الإمام البخاري في «الأدب» عن أبي شعبة، قال: كنت أمشي مع ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فخدرت رجله، فجلس، فقال له رجل: «اذكر أحب الناس إليك فقال: «يا محمداه، فقام فمشى»[1].

ووفق هذا علمنا أن شعار الصحابة جميعًا في قتالهم لمسيلمة الكذاب في معركة اليمامة كان: «يا محمداه»[2].

ووفق هذا المعنى وقف ثلاثة من كبار حفاظ الحديث وأئمته كالحافظ الكبير

---

(١) «الأدب المفرد» للبخاري برقم (٩٦٤)، «عمل اليوم والليلة» لابن السني (١٦٨).

(٢) انظر: «تاريخ الطبري» (٣/٢٩٣)، «الكامل في التاريخ» (٢/٢١٧)، «البداية والنهاية» (٦/٣٥٧).

الإمام الطبراني، والإمام ابن المقرئ، والإمام أبو الشيخ، عند القبر النبوي الشريف لما نفذ طعامهم، واشتد بهم الجوع في المدينة حين كانوا غرباء بها، وقالوا: «يا رسول الله الجوع».

قال ابن المقرئ: «فَقُمْتُ أَنَا وَأَبُو الشَّيْخِ، فحضرَ البَابَ عَلَوِيٌّ، فَفَتَحْنَا لَهُ، فَإِذَا مَعَهُ غُلامَانِ بِقفَّتَيْنِ فِيهِمَا شَيْءٌ كَثِيرٌ، وَقَالَ: شَكَوْتُمُونِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؟ رَأَيْتُهُ فِي النَّوْمِ، فَأَمَرَنِي بِحَمْلِ شَيْءٍ إِلَيْكُمْ»[1].

وعلى هذا درج أئمة الحديث وحفاظه، في توسلهم بالجناب النبوي الشريف، وفي مدحهم لحضرته الشريفة.

قال الإمام عز الدين ابن الأثير المتوفى ٦٣٠هـ: «نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَخْتِمَ أَعْمَالَنَا بِالْحُسْنَى، وَيَجْعَلَ خَيْرَ أَيَّامِنَا يَوْمَ نَلْقَاهُ بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ»[2].

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح المتوفى ٦٤٣هـ في ترجمة حجة الإسلام الغزالي: «توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بطوس صَبِيحَة يَوْم الِاثْنَيْنِ، التَّاسِع عشر من جُمَادَى الْآخِرَة، سنة خمس وَخمْس مئة، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأرضاه، وَجعل الْجنَّة مَأْوَاه بِمُحَمد وَآله»[3].

وقال العلامة الشيخ الزاهد أبو زكريا الصرصري البغدادي الحنبلي المتوفى ٦٥٦هـ عند القبر النبوي الشريف:

يا خيرَ من برأ المهيمنُ وارتضى ... لبلاغ حُجَّتِه التي لا تُقْطَعُ

أشكو إليكَ وأنتَ تعلَمُ فتنةً ... كادتْ لها الصم الصلاب تصدعُ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦/٤٠١).

(٢) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٨/٦٦٥).

(٣) «طبقات الفقهاء الشافعية» (١/ ٢٦٤).

فبمن أعزك واصطفاك وأجزل الـ النُّعْمَى عليك فحوض فضلك مُترعُ
سَـلْ جَـبْرَ أُمَّتِـكَ الكسـيرة إنـه لم يبـق في قـوس التجلـد منـزعُ[١]

ولما ذكر الإمام المفسر أبو عبد الله القرطبي المتوفى ٦٧١هـ حديث: «وَدِدْتُ أَنَّا لَوْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا... »، قال معلقًا: «فَجَعَلَنَا إِخْوَانَهُ إِنِ اتَّقَيْنَا اللَّهَ وَاقْتَفَيْنَا آثَارَهُ، حَشَرَنَا اللَّهُ فِي زُمْرَتِهِ، وَلَا حَادَ بِنَا عن طريقته وملته بحق محمدٍ وآله»[٢].

وقال الإمام الحافظ صلاح الدين العلائي المتوفى ٧٦١هـ:

يـا سيدي يـا حبيـب الله يـا سندي يـا خـير عـرب وأعجـام وأتـراك
يا أفضل الرسل يا مولى الأنام ويا خـير الخلائـق مـن إنـسٍ وأمـلاك
ها قد قصدتك أشكو بعض ما صنعت بي الـذنوب وهـذا ملجـأ الشـاكي
فاسـتغفر الله لي واسـأله عصـمته فـيما بقـي وغنـىً مـن غـير إمسـاك[٣]

وقال الإمام الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير المتوفى ٧٧٤هـ عند ذكر النار التي ظهرت بالحجاز: «فاللَّه يَجْعَلُهَا عِبْرَةً لِلْمُسْلِمِينَ، وَرَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، بِمُحَمَّدٍ وآله الطاهرين»[٤].

وقال الإمام بهاء الدين الدماميني المتوفى ٧٩٤هـ وهو يشكو ما حلَّ به عند قبر سيدنا المصطفى ﷺ:

وقمتُ بجاه القبر يسمعُني الذي لـه نسـب في ذروة المجـد شـاهق

---

(١) «فوات الوفيات» (٤/ ٣٠٤).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (٨/ ٢٤٠).

(٣) «إثارة الفوائد» (٢/ ٧١٢).

٤ «البداية والنهاية» لابن كثير (١٧/ ٣٤٠) ط هجر.

وقلت أغثني يا أماني فإنني بنصرك قلبي في البرية واثقُ
وقد ذهب الأعداء إلَّا بها له وباطلها في جنب حقك زاهقُ
جعلتك قصدي والمهيمن حاكمٌ وأنت شفيع الخلق والله رازقُ[1]

وقال الإمام الحافظ سراج الدين ابن الملقن المتوفى ٨٠٤هـ: «ثُمَّ نَشْرَع الآن في المقصود أعاننا الله تعالى على إكماله بمُحَمَّدٍ وآلِهِ»[2].

وينقل شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ في ترجمة أبي محمد الأزرقي ما كان ينشده فيقول:

رَجَوْت الله فِي عسري ويسري يفرج كربتي ويشد أزري
ويعتقني وشيبي من جحيم بجاه مُحَمَّد ويفك أسرِي[3]

وقال شيخ الإسلام الحافظ شمس الدين السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ في إحدى رسائله: «قَالَه وَكتبه السخاوي مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن راجيا السّتْر والغفران متوسلًا بِسَيِّد ولد عدنان ﷺ تَسْلِيمًا كثيرًا»[4].

وقال الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ: «اللّهم أَقِلْ عثراتنا، وارحم ضراعتنا، ولا تؤاخذنا بأفعالنا، لأنا علمنا أنك عفوٌّ تحبُّ العفو، فاعْف عنا بجاهِ سيدنا ومولانا ومنقذنا من الهول العظيم صلى الله عليه وعلى آله أفضل صلاة وأزكى تسليم»[5].

---

(١) «مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية» (١/ ٤٦٩).

(٢) «المعين على تفهم الأربعين» (صـ٧٢).

(٣) «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» (٦/ ١٦٦).

(٤) راجع: «الضوء اللامع» (١٢/ ١٠٩).

(٥) «معترك الأقران» (٢/ ٥٧٠).

فهل هؤلاء العلماء والأئمة الكبار من المحدثين والمفسرين لا يفهمون معنى التوحيد الذي يفهمه الوهابية؟!

أنا أجزم أنهم لا يفهمون معنى التوحيد الذي جاء به الوهابية، ولكنهم يفهمون معنى التوحيد الذي عاش عليه الصحابة وأئمة السلف قاطبة.

ويتبين بذلك أن التوسل بالجناب النبوي الشريف مما أطبقت عليه الأمة المحمدية قولًا وعملًا، حتى جاء ابن تيمية ومِنْ بَعْدِهِ الوهابية، فقالوا بها لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها، والله يغفر لنا ولهم، ويهدينا ويهديهم إلى الحق وإلى الطريق المستقيم آمين، والله أعلم.



المبحث التاسع
موقف الإمام أحمد من التوسل والتبرك

يزعم الوهابية أنهم على منهج الإمام أحمد في الاعتقاد والشريعة، ونحن نجزم بخلاف ذلك في سائر المسائل المشهورة عند الوهابية، وهذا مثالٌ علميٌّ مؤصَّلٌ من كتب الحنابلة وأئمتهم في مشروعية التبرك والتوسل بالصالحين بعد الموت، وهو ردٌّ على الوهابية الذين ينسلخون من تراث إمامهم وأئمة مذهبه جيلًا بعد جيل وقرنًا بعد قرن، لعل هؤلاء القوم أن يرجعوا إلى ما عاشت عليه الأمة واتفقت عليه كلمة المسلمين، كما قد سبق وبيَّنَّا جانبًا منه عن أئمة وأعلام المسلمين.

فقد روى عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه: «سَأَلته عَن الرجل يمس مِنْبَر النَّبِيِّ ﷺ ويتبرك بمسه ويقبله، وَيفْعل بالقبر مثل ذَلِك أَو نَحْو هَذَا، يُرِيد بذلك التَّقَرُّب إِلَى الله جلّ وَعز فَقَالَ: لَا بَأْس بذلك»[1].

فالثابت عن الإمام أحمد أن تقبيل منبره أو قبره الشريف لا بأس به، وهذا يخالف ما يقرره وهابية العصر، حتى إنَّ محقق «كتاب العلل»: «وصيّ الله ابن محمد عباس» (سامحه الله) لا يعجبه كلام الإمام أحمد؛ فقال في الهامش: «وأما جواز مس قبر النبي ﷺ والتبرك به فهذا القول غريب جدًّا، لم أجد أحدًا نقله عن الإمام، وقال ابن تيمية في «الجواب الباهر لزوار المقابر» (ص٣١): «اتفق الأئمة على أنه لا يمس قبر النبي ﷺ ولا يقبله، وهذا كله محافظة على التوحيد فإن من أصول الشرك بالله اتخاذ القبور مساجد».

---

(١) «العلل» لعبد الله ابن الإمام أحمد (٢/٤٩٢).

فهو يقول: لم أجد أحدًا نقله، وهو محققه في رواية ولده عبد الله؟ ورواه غير واحد من الحفاظ، وعلى رأسهم الحافظ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، فأيُّ عقلٍ؟ وأيُّ فكرٍ؟! ودون أن يبحث عمن ذكره عن الإمام!

والإمام أحمد بن حنبل ينص على جواز التوسل بالجناب النبوي كما نقله أئمة الحنابلة عنه، ونصوا عليه في كتبهم حتى قَالَ الإمام أَحْمَدُ فِي «مَنْسَكِهِ» الَّذِي كَتَبَهُ لِلْمَرُّوذِيِّ: إِنَّهُ يَتَوَسَّلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي دُعَائِهِ، وَجَزَمَ به فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»، وَغَيْرِهِ»[١].

وهذا الإطلاق من الإمام أحمد محمولٌ عند أصحابه على الجواز، وقال بعضهم: بل على الاستحباب، والمعاصرون ممن يزعمون أنهم حنابلة: يقولون: التوسل هو طريق الشرك؟! فهل كان الإمام أحمد يسلك طريق الشرك؟! أو داعية إلى الشرك؟ أم أنتم أعلم من أئمة مذهبه الذين نقلوا ذلك عنه؟!

بل ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام أحمد بن حنبل: فصل في آدابه: ثم قال: «قال عبد الله بن أحمد: رأيت أبي يأخذ شعرة من شعر النبي ﷺ فيضعها على فيه يُقَبِّلُها، وأحسب أني رأيته يضعها على عينه ويغمسها في الماء ويشربه يستشفي به، ورأيته قد أخذ قصعة النبي ﷺ فغسلها في جُبِّ الماء، ثم شرب فيها، ورأيته يشرب ماء زمزم، يستشفي به، ويمسح به يديه ووجهه»[٢].

فها هو الإمام أحمد يتبرك بشعره ﷺ ويقبِّلُهُ، ويضعه على عينه ويغمسه في الماء ويشربه ليستشفي به[٣].

---

(١) وممن نص على ذلك: ابن مفلح في «شرح المقنع» (٢/٢٠٧)، والمرداوي في «الإنصاف» (٢/٤٥٦)، والبهوتي في «كشاف القناع» (٢/٦٨)، والرحيباني في «مطالب أولي النهى» (١/٨١٧).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٨/٥٢).

(٣) وقد أورد ذلك ولده عبد الله في «مسائل الإمام أحمد» (صـ٤٤٧)، والإمام ابن الجوزي في «مناقب

فأين المتنطعون الذين يزعمون أن هذا ضلال وبدعة، بل يعدونه من الشرك؟!

وهؤلاء هم الذين عناهم الحافظ الذهبي بقوله الماتع: «أين المتنطع المنكر على أحمد، وقد ثَبَتَ أن عبد الله سأل أباه عمن يلمس رمانة منبر النبي ﷺ ويمس الحجرة النبوية، فقال: لا أرى بذلك بأسًا»، أعاذنا الله وإياكم من رأي الخوارج ومن البدع»[1].

فإنَّ الحافظ الذهبي يرى أن إنكار أمثال هذا ليس إلَّا من فعل الخوارج وأهل البدع، ويستعيذ بالله تعالى منهم، فتنبَّه.

بل كان ولده عبد الله يتبرك به رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد قالت فاطمة بنت الإمام أحمد بن حنبل: «وقع الحريق في بيت أخي صالح، وكان قد تزوج بفتاة، فحملوا إليه جهازًا شبيهًا بأربعة آلاف دينار، فأكلَته النار، فجعل صالح يقول: «ما غمَّني ما ذهب إلا ثوب لأبي كان يصلي فيه أتبرك به وأصلي فيه».

قالت: فطفئ الحريق، ودخلوا، فوجدوا الثوب على سرير، قد أكلت النار ما حوله وسَلِمْ».

قلت: فانظر لتلك الكرامة الكبيرة للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى ونفعنا ببركته في الدارين، وقد روى هذا عن الإمام أحمد الإمام ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد»، والحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، والإمام ابن مفلح في «الآداب الشرعية»[2].

وروى الإمام ابن الجوزي: «عن عبد الله بن موسى - وكان من أهل السنة - قال: خرجتُ أنا وأبي في لَيلة مُظلمة نزور أحمد، فاشتدَّت الظلمة، فقال أبي: يا بُني، تعال

الإمام أحمد» (صـ٢٥٥).

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/٢١٢).

(٢) راجع: «مناقب الإمام أحمد» (صـ٤٠٠)، «سير أعلام النبلاء» (١١/٢٣٠)، «الآداب الشرعية والمنح المرعية» (٢/١٢).

حتى نتوسَّل إلى الله تعالى بهذا العبد الصالح، حَتى يُضيئ لنا الطريق، فإني مُنذ ثلاثين سَنة ما توسَّلتُ به إلَّا قُضيت حاجَتي، فدعا أبي، وأمَّنْتُ أنا على دُعائه، فأضاءَت السماء كأنها ليلة مُقمرة حتى وَصلنا إليه»[1].

فهل الإمام أحمد مشرك مبتدع؟ أم ولده؟ أم الإمام عبد الله بن موسى؟ أم الإمام ابن الجوزي الذي روى هذا؟ ليعلم الوهابية أنهم خرجوا على عقيدة الإمام أحمد كما خرجوا عن عقيدة السلف.

وقال الإمام أبو علي الهاشمي البغدادي الحنبلي المتوفى ٤٢٨هـ متوسلًا بالإمام أحمد في مقدمة كتابه «الإرشاد إلى سبيل الرشاد» (ص٣): «وجملة من الفقه على مذهب أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعنَّا به».

فتأمل قوله: «وعنا به» فإنه توسل واضح بالإمام أحمد بن حنبل، يفعل ذلك إمام حنبلي متقدم، ليرى الوهابية هل هم على منهج أئمتهم أم خالفوا طريقتهم؟

وقال الإمام الفقيه شيخ الحنابلة أبو محمد موفق الدين ابن قدامة الحنبلي المتوفى ٦٢٠هـ عن التوسل بالجناب النبوي عند زيارته: «ثُمَّ تَأْتِي الْقَبْرَ فَتُوَلِّي ظَهْرَكَ الْقِبْلَةَ، وَتَسْتَقْبِلُ وَسَطَهُ، وَتَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللهِ، وَخِيرَتَهُ مِنْ خَلْقِهِ وَعِبَادِهِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنَّك قَدْ بَلَّغْت رِسَالَاتِ رَبِّك، وَنَصَحْت لِأُمَّتِك، وَدَعَوْت إلَى سَبِيلِ رَبِّك بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَعَبَدْت اللهَ حَتَّى أَتَاك الْيَقِينُ، فَصَلَّى اللهُ عَلَيْك كَثِيرًا، كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى، اللَّهُمَّ اجْزِ عَنَّا نَبِيَّنَا أَفْضَلَ مَا جَزَيْت أَحَدًا مِنْ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْته، يَغْبِطُهُ بِهِ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْت عَلَى إبْرَاهِيمَ وَآلِ إبْرَاهِيمَ، إنَّك حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ

---

(١) «مناقب الإمام أحمد» (ص٤٠٠، ٤٠١).

مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْت عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّك حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ إِنَّك قُلْت وَقَوْلُك الْحَقُّ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤].

وَقَدْ أَتَيْتُك مُسْتَغْفِرًا مِنْ ذُنُوبِي، مُسْتَشْفِعًا بِك إلَى رَبِّي، فَأَسْأَلُك يَا رَبِّ أَنْ تُوجِبَ لِي الْمَغْفِرَةَ، كَمَا أَوْجَبْتهَا لِمَنْ أَتَاهُ فِي حَيَاتِهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ أَوَّلَ الشَّافِعِينَ، وَأَنْجَحَ السَّائِلِينَ، وَأَكْرَمَ الْآخَرِينَ وَالْأَوَّلِينَ، بِرَحْمَتِك يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، ثُمَّ يَدْعُو لِوَالِدَيْهِ وَلِإِخْوَانِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ»[1].

فماذا يقول الوهابية عن قول ابن قدامة: «وَقَدْ أَتَيْتُك مُسْتَغْفِرًا مِنْ ذُنُوبِي، مُسْتَشْفِعًا بِك إلَى رَبِّي»، هل هذا شرك وطلب واسطة بينك وبين الله كما يفترون؟!

فنقول لهؤلاء القوم: اتقوا الله في أمة الإسلام، واحفظوا ألسنتكم عن اتهام المسلمين بالزور والبهتان، فليس التوسل شركًا ولا معصية؛ بل هو دليل على تعظيم الحق جَلَّجَلَالُهُ، لأننا نتوسل إلى الله تعالى بما يحبه ويرضاه، فليست صلاتك وصيامك وطاعتك التي أجزت بها التوسل بأحب عند الله تعالى من رسوله وحبيبه.

واعلموا كما قررنا سابقًا: أن من قال بالتوسل للأحياء والأموات هو أكمل اعتقادًا ممن أجازه للأحياء ولم يجزه للأموات، فكأنه بجنايته تلك جعل للحي قدرًا من التأثير، أما من يجيز التوسل للأحياء والأموات فهو أكمل اعتقادًا؛ لأنه لم يجعل للمخلوق أصلًا مهما كان عند الله عظيمًا أي نوع من التأثير، وهو يعتقد أن الأمر كله لله أولًا وآخرًا، وهو صاحب المشيئة والتصرف المطلق على الدوام، والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) «المغني» (٣/٤٧٨، ٤٧٩).

المبحث العاشر

موقف الوهابية من التبرك بابن تيمية بعد موته

نعجب أشد العجب عندما نرى أتباع ابن تيمية من الوهابية ينكرون التبرك بالصحابة والتابعين بعد الموت، ويدَّعون أنه من الشرك، ويثبتونه لابن تيمية، فيجيزون التبرك به حيًّا وميّتًا، ويذكرون هذا عنه دون أدنى غضاضة.

وقد سبق ذكرنا لقول الإمام أحمد بن حنبل، وابن قدامة، وابن مفلح، والمرداوي، والبهوتي، وغيرهم من أئمة وسادات الحنابلة في مشروعية ذلك التبرك بالصالحين عمومًا.

ولكن يزداد عجبنا عندما نرى المانعين يتبركون بابن تيمية بعد موته، ويذكرون ذلك وهم يترجمون لابن تيمية دون إنكار، فكأنهم يجيزون التبرك بابن تيمية دون سائر الصالحين، فيروونه عن ابن تيمية بلا إنكار، فإذا جاء عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ بادروا بتكذيبه، ولا أدري لماذا يمنعون هذا في حق سيدنا المصطفى ﷺ والصالحين من بعده ويستحسنونه في حق ابن تيمية؟

ولك أن تتأمل بعض ما جاء في ذلك عن أتباع ابن تيمية ومحبيه من المتقدمين والمتأخرين:

قال ابن عبد الهادي في التبرك بابن تيمية بعد موته: «وَشرب جمَاعَة المَاء الَّذِي فضل من غسله، واقتسم جمَاعَة بَقِيَّة السدر الَّذِي غسل بِهِ، وَقيل: إِن الطاقية الَّتِي كَانَت على رَأسه دُفِعَ فِيهَا خَمس مِئَة دِرْهَم، وَقيل: إِن الْخَيط الَّذِي فِيهِ الزئبق الَّذِي كَانَ فِي عُنُقه بِسَبَب الْقمل دُفع فِيهِ مئة وَخَمْسُونَ درهمًا، وَحصل فِي الْجنَازَة ضجيج وبكاء وتضرع،

وختمت لَهُ ختم كَثِيرَة بالصالحية والبلد، وَتردد النَّاس إِلَى قَبره أَيَّامًا كَثِيرَة لَيْلًا وَنَهَارًا، ورؤيت لَهُ منامات كَثِيرَة صَالِحَة، ورثاه جمَاعَة بقصائد جمة»[1].

فتأمل تلك العبارات التي لو قيلت في غير ابن تيمية لعُدَّتْ عند الوهابية المعاصرة شركًا وكفرًا، فشرب قوم الماء الذي فضل من غسله تبركًا، واقتسم جماعة بقية السدر الذي غُسِّل به، وبيعت طاقيته بخمس مئة درهم، والخيط الذي حول عنقه بيع بخمسين ومئة درهم!!

إننا نجزم أن الوهابية لو سمعوا مثل ذلك عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ لعَدُّوه من الشرك والزندقة، ولكنه لا مانع منه في حق شيخ الإسلام! وما أدراك ما شيخ الإسلام!

ثم يذكر ابن عبد الهادي عن ابن سيِّدِ الناس قوله: «وَكَانَ يَوْمه مشهودًا ضَاقَتْ بجنازته الطَّرِيق، وانتابها الْمُسلمُونَ من كل فج عميق، يتبركون بمشهده يَوْم يقوم الأشهاد، ويتمسكون بشرجعه (سريره) حَتَّى كسروا تِلْكَ الأعواد، وَذَلِكَ فِي لَيْلَة الْعشْرين من ذِي الْقعدَة»[2].

بل كانوا يتبركون بمشهده حتى كسروا الأعواد، ونحن نتساءل: لو كان محمد ابن عبد الوهاب حيًّا ورأى الناس وهم يفعلون ذلك بسرير ابن تيمية بعد الموت ماذا كان موقفه؟ هل كان يحكم عليهم بالكفر؟ أم يشرع بغزوهم حين الجنازة، ويقتلهم، ويسبي نساءهم؟

وما هو موقف ابن باز، وابن عثيمين، والألباني، والحوالي، وابن الفوزان، وابن جبرين، والحويني، والعدوي، وغيرهم، هل كانوا سيوزعون بطاقات التكفير عليهم واحدًا واحدًا، أم إن ذلك قد يكون جائزًا لأنه شيخ الإسلام؟؟

---

(١) «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية» (صـ٣٨٧).

(٢) كما في «العقود الدرية» (صـ٢٧).

ولم ينفرد بمثل ذلك ابن عبد الهادي ولا ابن سيِّد الناس، بل رواه أبو حفص البزار كما في «الأعلام العلية»: «وازدحم من حضر غسله من الخَاصَّة والعامة على المَاء المُنْفَصِل عَن غسله حَتَّى حَصَلَ لكلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم شَيْء قَلِيل، ثمَّ أخرجت جنَازَته، فَمَا هُوَ إِلَّا أن رَآهَا النَّاس فأكبوا عَلَيْهَا من كل جَانب، كلًّا مِنْهُم يقْصد التَّبَرُّك بهَا حَتَّى خشِي على النعش أن يحطم قبل وُصُوله إلى الْقَبْر»[1].

إنَّ هذا التصرف الذي حدث في جنازة ابن تيمية وَفق ميزان الوهابية وأفكارهم نوع من الوثنية والجاهلية والعبودية لغير الله تعالى، وكان على وهابية العصر أن يقولوا وفق قاعدتهم: إن هذا شرك!

فماذا كان حكمهم وكيف كانت روايتهم لذلك في حق ابن تيمية، مقارنة بحكمهم وروايتهم لذلك في حق سيد المرسلين وصحابته وأئمة الإسلام والصالحين؟

حتى ظهر من كلام الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي تبركه وتوسله الواضح بابن تيمية فقال في «الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية» (صـ٦٩): «اللَّهُمَّ تغمده بِرَحْمَتك ورضوانك، وَأَسْكنهُ أَعلَى فراديس جناتك، وانفعنا ببركاته الوافرة، وعلومه الزاخرة، وأنفاسه الطاهرة، وأسراره الباهرة، وأساريره الزاهرة، واجمع لنا بَين خيري الدُّنْيَا وَالْآخِرَة، آمين آمين».

فما هو موقف الوهابية جميعًا من تلك النقول الواضحة في تبرك الناس والعلماء بابن تيمية نفسه، فهل وقعوا في الشرك وضلوا عن الصراط المستقيم؟

وهل هذا الذي حكاه الأئمة شرك وضلال؟! ولماذا يقبل الوهابية المعاصرة التبرك بابن تيمية دون أن نرى أحدًا منهم ينكر ذلك، ويذكرون تعلق الناس به،

---

(١) «الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية» (صـ٨٣).

ويعدونه من محاسنه ومناقبه ومن محبة الناس له وإقبالهم عليه، ثم إذا أضيف مثله إلى صحابي أو وليٍّ، أو حدث نظيره مع إمام أو صالح، أصبح طريقًا إلى الشرك؟! ولو تبجح أحدهم حكم بالخطأ على كل هؤلاء لأجل ما يراه ويظنه.

ونحن لا نخالف في هذا التبرك، وليس عندنا محرمًا ولا شركًا، فابن تيمية كان رجلًا صالحًا متعبدًا، وإنما أنكروا عليه بعض مسائله في العقيدة والشريعة، ولأجل هذا خاض فيه بعضهم.

ونحن نقرر أن الصلاح علاقة بينه وبين ربه؛ ليس لنا أن نتدخل فيها، ولا أن نحكم عليه ولا على غيره، ولكننا ننكر عليه فكره في مسائل العلم، ونبين ما خالف فيه الأئمة من قبله؛ ليس إلَّا نصيحة للمسلمين وإحقاقًا للحق، مع الترحم عليه وحفظ حقه، أما من يتصورون أن كل من ينقد ابن تيمية أنه يعادي الله ورسوله، وأنه يحارب الإسلام، أو يُتهم بالجهل والتعصب، فهؤلاء ندعو الله أن يهديهم وأن يرفع عنهم الغشاوة، وندعوهم كما يغارون على نقد ابن تيمية أن يغاروا على أئمة الحديث، والتفسير، والفقه، الذين حكموا على أقوالهم بالبدعة والضلال؛ لأجل مقالات ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

والله يغفر لنا ولهم، ونسأله أن ينفعنا ببركات أئمتنا وعلمائنا في الدنيا والآخرة، وهو سبحانه أعلى وأعلم وأجلُّ وأكرم، وصلَّى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.



المبحث الحادي عشر

مشروعية التبرك بالصالحين وآثارهم عند أئمة الحديث الشريف

اتفق السلف قاطبة- إلَّا من شذ- على مشروعية التبرك بالصالحين وآثارهم في الحياة وبعد المات، كما أجازوا ذلك بسيدنا رسول الله ﷺ في حياته وبعد انتقاله.

ونحن نؤكد أنه ليس للمانعين من حجة إلَّا زعمهم أن التبرك طريق إلى الشرك، وأنه يعني: تأليه المتبرَّك به، وكلاهما وَهْمٌ كبيرٌ يعيش فيه القوم.

فليس التبرك معناه: أننا نقدس الجماد لذاته، وليس معنى أننا نتبرك بالصالحين أننا نعبدهم، بل نرى أن محبة الصالحين وآثارهم قربة تقربنا إلى الله تعالى.

فإذا قلتَ ذلك تُفاجَأ بأحدهم يقول: قولكم هذا هو نفس قول المشركين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣].

ونحن نقول لهؤلاء: وأنتم حينئذ تسلكون مسلك الخوارج عندما عمدوا إلى آيات نزلت في المشركين فجعلوها في المؤمنين، كما في «صحيح البخاري» عن سيدنا ابن عمر: «إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار، فجعلوها على المؤمنين».

فتطبيق الآية على المؤمنين الموحدين هو مسلك الخوارج قديمًا، وهو الذي يطبقه الوهابية خوارج العصر.

ولم يفهموا قول المشركين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ فهم عبدوهم لذاتهم وتقربوا إليهم بالطاعات، وهذا مما عصم الله تعالى منه أمة حبيبه ﷺ، في قوله الشريف كما في «الصحيحين»: «وَإِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا، وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوهَا»[1].

---

(١) متفق عليه: «صحيح البخاري» (٤٠٤٢)، «صحيح مسلم» (٢٢٩٦)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

فالرسول الكريم ﷺ لا يخاف علينا من الشرك وهؤلاء يخافونه علينا!

ولذلك نقرر أن مبالغتهم في ذكر ما حدث مع الأمم السابقة من وجود الشرك فيها لتعظيم الأولياء والصالحين مقارنة بأمة النبي ﷺ قياس مع النص، وهو لا يجوز باتفاق العقلاء.

ولهذا درج المسلمون على التبرك بالصالحين وآثارهم، ولم يروا في ذلك غلوًّا ولا شِرْكًا؛ بل عَدُّوا ذلك من جنس القربات التي يتقرب بها المؤمن إلى الله تعالى.

وأود أن أنبِّهَ إلى أمر في غاية الأهمية مُفاده: إن كل تبرك للصحابة بآثار النبي ﷺ قد فهمه أئمة الحديث الشريف على عمومه، بمعنى أنه يجوز ذلك الفعل بآثار النبي ﷺ وبآثار غيره من الصالحين، وقَصْرِهِ على النبي ﷺ دون غيره تعنتٌ وقع فيه القوم، وليس لهم فيه سلف، بل أقوال أئمة الحديث وحفاظه حجة عليهم في ذلك.

وقد أكثر من ذلك شراح الحديث الشريف كابن حِبَّان، وابن بطَّال، وابن عبد البر، والقاضي عياض، والنووي، والعلائي، وابن الملقن، والبدر العيني، وابن حجر، والسيوطي، وأمثالهم ممن هم قبل ابن تيمية وبعده، حين قرروا عبارة: «وفيه جواز التبرك بالصالحين وآثارهم»، ونحوها.

وهذا وحده يكشف لك عن مقدار الوهم الذي وقع فيه من قَصَرَ ذلك على الآثار النبوية، حتى برزت عبارات الحفاظ بكثرة في التأكيد على عمومية التبرك بالصالحين أحياءً وأمواتًا، وهكذا فهم السلف، ومن هذه النصوص:

بوَّب الإمام ابن حبان المتوفى ٣٥٤هـ في «صحيحه» بابًا بعنوان: «ذكر ما يستحب للمرء التبرك بالصالحين وأشباههم»، وآخر بعنوان: «استحباب التبرك للمرء بعشرة مشايخ أهل الدين والعقل»، وثالث بعنوان: «ذكر إباحة التبرك بوضوء الصالحين من أهل العلم إذا كانوا متبعين لسنن المصطفى ﷺ دون أهل البدع منهم».

وقال الإمام الحافظ ابن عبد البر المتوفى ٤٦٣هـ عند شرحه لحديث الشجرة التي سُرَّ تحتها سبعون نبيًّا، ونص الحديث: «إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الْأَخْشَبَيْنِ مِنْ مِنًى، وَنَفَخَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِنَّ هُنَاكَ وَادِيًا يُقَالُ لَهُ: السُّرَرُ، بِهِ شَجَرَةٌ سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا»[1].

قال ما نصه: «الحديث دليل على التبرك بمواضع الأنبياء والصالحين ومقاماتهم ومساكنهم»[2].

وقال الإمام القاضي عياض المتوفى ٥٤٤هـ عند ذكر حديث عِتْبان بن مالك لما طلب من النبي ﷺ أن يصلي في بيته: «فيه التبرك بالفضلاء، ومشاهد الأنبياء وأهل الخير ومواطنهم، ومواضع صلاتهم، وإجابة أهل الفضل لما رغب إليهم فيه من ذلك، تعاونًا على طاعة الله، وتنشيطًا على عبادته، وفيه إباحة التخلف عن الجماعة لضعف البصر والمطر وشبهه، وقال بعضهم: وفيه جواز صلاة الزائر برب البيت، إذا كان عن إذنه، فلا يعارض بالحديث الآخر بالنهي عن ذلك»[3].

وقال الإمام الجليل أبو العباس القرطبي المتوفى ٦٥٦هـ عن حديث التبرك بماء البئر التي كانت ترده ناقة نبي الله صالح: «أمره ﷺ أن يستقوا من بئر الناقة دليل على التبرك بآثار الأنبياء والصالحين، وإن تقادمت أعصارهم وخفيت آثارهم، كما أن في الأول دليلًا على بعض أهل الفساد وذم ديارهم وآثارهم، هذا، وإن كان التحقيق أن الجمادات غير مؤاخذات، لكن المقرون بالمحبوب محبوب، والمقرون بالمكروه المبغوض مبغوض»[4].

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٢٤٩)، وأحمد في «المسند» (٦٢٣٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٤٤).

(٢) «التمهيد» للحافظ ابن عبد البر (١٣/ ٦٧).

(٣) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٢/ ٦٣١).

(٤) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٧/ ٣٥٥).

وقال شيخ الإسلام النووي المتوفى ٦٧٦هـ وهو يعدد فوائد حديث عِتْبان بن مالك: «ومنها التبرك بالصالحين وآثارهم والصلاة في المواضع التي صلوا بها وطلب التبريك منهم»[1].

وقال الإمام علاء الدين ابن العطار المتوفى ٧٢٤هـ عن حديث أبي جُحيفة وبلال في الصلاة بالمدينة: «وفي الحديث فوائد كثيرة: منها: إتيان أهل القدوة وأهل الفضل إلى أماكنهم، في السفر والحضر؛ للتبرك بهم، والاقتباس منهم، وحكاية حالهم، وذكر منازلهم... ومنها: استعمال فضل طهورهم، وطعامهم، وشرابهم، ولباسهم، والتبرك بآثارهم»[2].

وقال الإمام أبو عبد الله الفاسي المعروف بابن الحاج المالكي المتوفى ٧٣٧هـ في كتابه: «المدخل» عن التوسل والتبرك بقبور الصالحين: «وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الشَّرْعِ وَعُلِمَ مَا لله تَعَالَى بِهِمْ مِنْ الِاعْتِنَاءِ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ، وَمَا زَالَ النَّاسُ مِنْ الْعُلَمَاءِ، وَالْأَكَابِرِ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ مَشْرِقًا وَمَغْرِبًا يَتَبَرَّكُونَ بِزِيَارَةِ قُبُورِهِمْ وَيَجِدُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ حِسًّا وَمَعْنًى»[3].

وقال الإمام شمس الدين الكِرْماني المتوفى ٧٨٦هـ عند حديث صنع الناس خواتيمهم تبركًا بخاتمه الشريف: «وفيه التبرك بآثار الصالحين ولبس لباسهم»[4].

وقال الإمام الجليل ابن الملقن المتوفى ٨٠٤هـ عندما صب النبي ﷺ على سيدنا

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (٥/ ١٦١).

(٢) «العدة في شرح العمدة» (١/ ٣٨٠).

(٣) «المدخل» لابن الحاج (١/ ٢٥٥).

(٤) «الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري» (٢١/ ٩٩).

جابر من وضوئه: «وفيه: التبرك بآثار الصالحين لا سيما سيد الصالحين ﷺ»[1].

وقال الإمام شمس الدين البِرْماوي المتوفى ٨٣١هـ عند حديث تبرك الصحابة بوضوئه ﷺ الشريف: «ففيه جَوازُ ضَرْب الخِيَام والقِبَاب، والتَّبرُّكُ بآثار الصَّالحين، وطَهارةُ المُستعمَل، ونَصْبُ علامة بين يَدَي المُصلِّي، وخدمةُ السَّادات»[2].

ويقول الإمام المقرئ الحاذق والمحدث البارع شمس الدين ابن الجزري المتوفى ٨٣٣هـ عن قبر الإمام الشاطبي إمام القراءات: «وقبره مشهور معروف، يُقصد للزيارة، وقد زرته مرات، وعرض عليّ بعض أصحابي «الشاطبية» عند قبره، ورأيت بركة الدعاء عند قبره بالإجابة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنه»[3].

وقال الإمام شهاب الدين ابن رسلان الشافعي المتوفى ٨٤٤هـ عن حديث صب وضوئه ﷺ على المريض: «وفيه التبرك بآثار الصالحين من فضل طهور وأكل ولبس وغير ذلك مما ترتجى به البركة؛ ولأنه مما يتداوى به»[4].

وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ عند ذكر حديث عِتْبان بن مالك: «وقد تقدم حديث عِتْبان وسؤاله النبي ﷺ أن يصلي في بيته ليتخذه مُصَلًّى وإجابة النبي ﷺ إلى ذلك، فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين»[5].

بل أفرد الحافظ ابن حجر في كتابه: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» بابًا بعنوان: «باب التبرك بآثار الصالحين».

---

(١) «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٤/٣٢٧).

(٢) «اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح» (١٤/ ٤٦١).

(٣) «غاية النهاية في طبقات القراء» (٢/ ٢٣).

(٤) «شرح «سنن أبي داود» لابن رسلان» (١٢/ ٤١٧).

(٥) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٥٦٩).

ويعلق الإمام البدر العيني المتوفى ٨٥٥هـ عند قوله ﷺ لأم عطية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في غسل ابنته زينب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «فَإِذَا فَرَغْتُنَّ فآذِنَّنِي فلَمَّا فَرَغْنَا آذَنَّاهُ فأعْطَانا حِقْوَهُ فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ» فيقول: «أَي: اجعلن هَذَا الْإِزَار شعارها، وَسمي: شعارًا لِأَنَّهُ يَلِي شعر الْجَسَد، والدثار مَا فَوق الْجَسَد، وَالْحكمَة فِيهِ: التَّبَرُّك بآثاره الشَّرِيفَة، وَإِنَّمَا أَخّرهُ إِلَى فراغهن من الْغسْل، وَلم يناولهن إِيَّاه أولًا ليَكُون قريب الْعَهْد من جسده ﷺ الشريف، حَتَّى لَا يكون بَين انْتِقَاله من جسده إِلَى جَسدهَا فاصل، وَهُوَ أصل فِي التَّبَرُّك بآثار الصَّالِحين»(١).

وقال الإمام الحافظ شمس الدين السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ في ترجمة أحمد بن إسماعيل ابن أبي بكر ابن بريد الأزهري الشافعي: «دفن بالبقيع بالقرب من قبر الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وكان له مشهد حافل جدًّا، وتأسف الناس خصوصًا أهل المدينة على فقده، وقبره ظاهر يزار رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإيانا ونفعنا ببركاته» (٢).

ويعلق العلامة أبو العباس شهاب الدين القسطلّاني المتوفى ٩٢٣هـ على الرجل الذي سأل رسول الله ﷺ بردته معلِّلًا: «إِنَّمَا سَأَلْتُهُ لِتَكُونَ كَفَنِي» فيقول: «وفيه التبرك بآثار الصالحين، وجواز إعداد الشيء قبل وقت الحاجة إليه»(٣).

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري المتوفى ٩٢٦هـ عن تمسح الناس بالنبي ﷺ وبفضل وضوئه الشريف: «وفي الحديث: جواز ضرب الخيام والقباب والتبرك بآثار الصالحين»(٤).

---

(١) «عمدة القاري شرح «صحيح البخاري»» (٨/ ٤١).

(٢) «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (١/ ١٠٢).

(٣) «إرشاد الساري شرح «صحيح البخاري»» (٢/ ٣٩٦).

(٤) «منحة الباري بشرح صحيح البخاري» (٢/ ٧٩).

وقال العلامة عبد الحق الدهلوي المتوفى ١٠٥٢هـ عن حديث إشعار السيدة زينب عند غسلها: «وهذا الحديث أصل في التبرك بآثار الصالحين ولباسهم كما يفعله بعض مريدي المشايخ من لبس أقمصتهم في القبر»(١).

وقال العلامة نجم الدين الغزي الدمشقي المتوفى ١٠٦١هـ: «كذلك ينبغي التبرك بآثار الصالحين، والحرص على ما عسى أن يحصل منهم من كسوة، أو طعام، أو دراهم، أو غيرها تبركًا بآثارهم»(٢).

وقال العلامة أبو عبد الله الزرقاني المتوفى ١١٢٢هـ في تعليقه على حديث: «اجْعَلْنَهُ شِعَارَهَا»: «وهو أصل في التبرك بآثار الصالحين»(٣).

وقال الشيخ محمود خطاب السبكي المتوفى ١٣٥٢هـ عن حديث أبي جُحَيْفة وتبركهم بماء وضوئه الشريف: «ودلت بقية الحديث على جواز التبرّك بآثار الصالحين»(٤).

وهذه النصوص عن أئمة الحديث الشريف وحفاظه عبر تاريخ المسلمين دليل على الوهم الذي سرى إلى الوهابية في المنع من التبرك بالصحابة والتابعين وآثارهم، وتكشف لك عن القصور العلمي الذي درج عليه القوم في مخالفتهم الفجة لأئمة العلم وشراح السنة الشريفة.

وهذه النقول تبين لنا شيئًا من حجم التضليل الذي أحدثه الوهابية في تحريم التوسل والتبرك بالصالحين وآثارهم على اعتبار أنها طريق إلى الشرك.

---

(١) «لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح» (١٠٧/٤).

(٢) «حسن التنبه لما ورد في التشبه» (٥٤٦/٢).

(٣) «شرح موطأ مالك» (٧٢/٢).

(٤) «المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود» (١٨٦/٤).

فهل هؤلاء الأئمة والعلماء عبر التاريخ يجيزون الشرك ويحللون الحرام؟ وهل كل هؤلاء خالفوا السلف في نظر الوهابية؟! فإن لم يكن هؤلاء هم السلف فعلى الدنيا السلام.

وعلى من يخالف هؤلاء الأئمة أن يعلم أنه هو من خالف السلف وخرج على عقيدة الأمة وعلمائها وأئمتها، وأن الحق تعالى سيسأله عن هذا الضلال الذي به يستبيح عقيدة الناس، ويتخذ منه سُلَّمًا لوصف المسلمين بأنهم يعبدون القبور، وأن الشرك قد عمَّ في المجتمعات، وهؤلاء قوم تنقصهم الخشية من الله تعالى، وتنقصهم المعرفة الحقة بتراث أسلافهم من أئمة العلم والدين.

وبذلك يتبين لك شناعة ما قاله ابن باز حين نفى التبرك بغير النبي ﷺ وجعله من الشرك الأكبر، فقال عن التبرك بغير النبي ﷺ: «لم يفعله الصحابة مع الصديق، ولا مع عمر، ولا مع عثمان، ولا مع علي، ولا مع غيرهم، لعلمهم أن هذا خاص بالرسول ﷺ دون غيره، فالتبرك بشعره، التبرك بعرقه وبوضوئه، هذا خاص به ﷺ، أما غيره فبدعة لا يجوز، وإذا اعتقد أنه يحصل له البركة من هذا الشخص صار كفرًا أكبر، نسأل الله العافية»[1].

بل نحن نسأل الله العافية منهم ومن شرورهم، التي خالفوا بها أسلافهم، وكفَّروا أمة المصطفى ﷺ، واتهموا علماءها بالانحراف والبدعة.

وسوف نورد لك في المبحث التالي الأدلة العملية من فعل السلف الصالح على التبرك بالصالحين وآثارهم الذي اتفق عليه أئمة الصوفية وأهل الحديث، لترى الممارسات العملية المنعقدة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من السلف الصالح، والتي أجمعت عليها أمة الإسلام من المحدِّثين، والمفسرين، والفقهاء، وغيرهم، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) «فتاوى نور على الدرب» لابن باز (١٧٨/٢)، بعناية الشويعر.

المبحث الثاني عشر

التبرك العملي من حياة السلف الصالح والأئمة

ذكرنا فيما سبق أهم النقول الواردة في جواز واستحباب التبرك بآثار النبي والصالحين عند أئمة الحديث وشراح السنة الشريفة، وسوف نورد لك عدة أمثلة واردة من ممارسات السلف العملية؛ لترى حجم التضليل الذي يمارسه الوهابية على أحكام الشريعة:

ثبت في الحديث عن عمير بن إسحاق، قال: كنت أمشي مع الحسن بن علي في طرق المدينة، فلقينا أبا هريرة، فقال للحسن: اكشف لي عن بطنك، جعلت فداك حتى أقبِّلَ حيثُ رأيتُ رسول الله ﷺ يقبِّله، قال: فكشف عن بطنه فقبَّلَ سُرَّتَه[1].

وروى البخاري في «الأدب المفرد» بسند حسنٍ عن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن رَزِينٍ قَالَ: مَرَرْنَا بِالرَّبَذَةِ فقيل لنا: ها هٰهنا سلمة بن الأكوع، فأتيته، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: بَايَعْتُ بِهَاتَيْنِ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْرَجَ كَفًّا لَهُ ضَخْمَةً، كَأَنَّهَا كَفُّ بَعِيرٍ، فَقُمْنَا إليها فقبَّلْناها»[2].

وقال الإمام المحدث مجد الدين ابن الأثير المتوفى ٦٠٦هـ عند ترجمة الصحابي الجليل سيدنا خالد بن زيد: «وقبره قريب من سورها (أي: القسطنطينية) معروف إلى

(١) «مسند أحمد» / مسند أبي هريرة (١٢/ ٤٢٧)، برقم (٧٤٦٢)، «صحيح ابن حبان» / ذكر تقبيل المصطفى ﷺ الحسن بن علي على سرته (١٥/ ٤٢٠)، برقم (٦٩٦٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٧٧) عند رقم (١٥٠٤٥): «رواه أحمد، والطبراني إلا أنه قال: فكشف عن بطنه، ووضع يده على سرته، ورجالها رجال الصحيح غير عمير بن إسحاق، وهو ثقة».

(٢) «الأدب المفرد» للبخاري/ باب تقبيل اليد (صـ٣٣٨)، برقم (٩٧٣).

اليوم مُعَظَّم، يَسْتسقون به، فيُسْقَوْن»[١].

وروى ابن الأعرابي بسند رجاله ثقات عن ثابت أَنَّ أَنَسًا دَفَعَ إِلَى أَبِي الْعَالِيَةِ تُفَّاحَةً، فَجَعَلَهَا فِي كَفِّهِ، وَجَعَلَ يَمْسَحُهَا وَيُقَبِّلُهَا، وَيَمْسَحُهَا بِوَجْهِهِ وَيقول: «تُفَّاحَةٌ مَسَّتْ كَفًّا مَسَّ كَفَّ النَّبِيِّ ﷺ»[٢].

وفي ترجمة عمرو بْن قيس الملائي الكوفي الثقة من كبار الكوفيين، متعبد، كان سفيان يأتيه يسلم عليه يتبرك به[٣].

وبوَّب الإمام الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» بابًا بعنوان: ذِكْرُ مَنَاقِبِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ السَّجَّادِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ثم قال: «كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ مِنَ الزُّهَّادِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْعِبَادَةِ، وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَبَرَّكُونَ بِهِ وَبِدُعَائِهِ»[٤].

فتأمل قوله: يتبركون به وبدعائه، فإنه صريح فيما نقرره.

وجاء في أحداث ٣١٣هـ: «وفي هذه السنة، توفي أبو الحسن على بن محمد بن بشار الزاهد، وقبره ظاهر بالعقبة عند النجمي يُتبرَّكُ به، وكان القادر بالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يزوره دائمًا، وقال في بعض الأيام: إني لأعرف رجلًا ما تكلم منذ ثلاثين سنة بكلمة يعتذر منها، فعلم الحاضرون أنه أراد نفسه»[٥].

---

(١) «جامع الأصول في أحاديث الرسول» (١٢/ ٣٤١).

(٢) «القبلة والمعانقة والمصافحة» لابن الأعرابي/ باب قبلة الشيء يمس يد النبي ﷺ (صـ٦٤)، برقم (٣٥).

(٣) راجع: «تاريخ بغداد» ١٢/ ١٦٣)، «الثقات» للعجلي (صـ٣٦٨)، «تهذيب الكمال» للمزي (٢٢/ ٢٠٢).

(٤) «المستدرك على الصحيحين» للحاكم (٣/ ٤٢٢).

(٥) «تاريخ الطبري وصلته» (١١/ ٢٤٨).

وقال صالح ابن الإمام أحمد بن حنبل: «ما غمَّني ما ذهب إلا ثوب لأبي كان يصلي فيه أتبرك به وأصلي فيه»[(١)].

وذكروا في ترجمة شيخ خراسان أبو الحسن البوشنجي: «يستحق أن يُطْوَى للتبرُّك بلقائه فراسِخْ»[(٢)].

وفي ترجمة الحافظ عبد الغني المقدسي الحنبلي عن أبي محمد أخو الياسميني، قال: «كنت يومًا عند والدك، فقلت في نفسي: أشتهي لو أن الحافظ يعطيني ثوبه حتى أكفن فيه، فلما أردت القيام، خلع ثوبه الذي يلي جسده وأعطانيه، وبقي الثوب عندنا، كل من مرض تركوه عليه، فيُعافى»[(٣)].

وذكروا عن الْقَوَارِيرِيِّ أنه لما دُفِنَ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ تُرَابِ قَبْرِهِ كَأَنَّهُ مِسْكٌ يَصُرُّونَهُ فِي ثِيَابِهِمْ»[(٤)].

ويمكن أن نجمع في ذلك كتابًا عن الأئمة والسلف في التبرك بالصالحين وآثارهم في الحياة وبعد الموت لا كما يزعم الوهابية أن هذا طريق الشرك، بل هذا من محبة العلماء ومحبة الصالحين التي أمرنا الله تعالى بها، وإجلالهم والتبرك بهم من إجلال الله تعالى، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

(١) روى هذا عن الإمام أحمد من الحنابلة الإمام ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص٤٠٠)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٣٠)، وابن مفلح الحنبلي في «الآداب الشرعية والمنح المرعية» (٢/ ١٢) وغيرهم.

(٢) راجع: «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٢٤٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٤٦).

(٤) وقد أورده الإمام المزي في «تهذيب الكمال» (١٥/ ٤٢١)، والحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ١١٩)، والحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٥/ ٣٥٤) من غير إنكار من أحدهم.

المبحث الثالث عشر

المجرَّبات أمر جاءت به الشريعة وسلكه السلف

لا خلاف بين العقلاء أن التجربة جاء بها الإسلام ولم ينكرها، وقد اعتمدها النبي ﷺ طالما أنه لا يترتب عليها مخالفة للشرع.

فقد صح في الحديث أن نبي الله موسى عليه السلام قال لسيدنا رسول الله ﷺ في المعراج عند فرضية الصلاة: «إنَّ أُمَّتَكَ لا تَستطيعُ خَمسَ صَلواتٍ كُلَّ يومٍ، وإنِّي قدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ وعَالَجْتُ بني إِسْرائيلَ أَشَدَّ المُعَالجَةِ».

فقد اعتمد نبي الله موسى عدم إطاقة الأمة للتكاليف من خلال تجربته مع قومه فقال: «وإنِّي قدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ» فكانت التجربة مدعاة إلى تخفيف التكليف الشرعي.

وفي «صحيح البخاري» قام ﷺ يدعو قومه فقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا بِالوَادِي تُرِيدُ أَنْ تُغِيرَ عَلَيْكُمْ، أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟» قَالُوا: نَعَمْ، مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ إِلَّا صِدْقًا، قَالَ: «فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ»[1].

فتأمل تجربتهم التي أدت بهم إلى الحكم على الجناب النبوي بالصدق وعدم الكذب!

فصارت التجربة مما يوافق الدين والعقل والواقع، ولا يصادم ذلك، ومن أقام خلافًا عامًّا بين التجربة والشرع فقد أخطأ، حتى قال رَسولُ الله ﷺ: «لا حليمَ إلا ذو عَثرةٍ، ولا حَكيمَ إلا ذو تَجربةٍ». رواه أحمد وصححه ابن حبان، فكأن التجارب تورِّثُ

---

(١) «صحيح البخاري» (٤٧٧٠).

نوعًا من الحكمة على قلب الرجل ولسانه.

ومن هنا قد يُلْهِمُ الله تعالى أحد الصالحين وِرْدًا معيَّنًا لم يأت في النصوص الشرعية، فيلزمه العبد فيجد بركته عليه، ويصير تجربة له يعطيها لمن يراه أهلًا لذلك، ويُعَلِّمُه لمن شاء من خلق الله تعالى، ولا يكون هذا الفعل فيه أدنى مخالفة للسنة الشريفة، وقد صح في الحديث: «أَسأَلك بِكُلِ اسْم هُوَ لَك، سميت بِهِ نَفسك، أَو أنزلته فِي كتابك، أَو عَلمته أحدًا من خلقك».

فما يقول المنكرون في قوله ﷺ: «أَو عَلَّمته أحدًا من خلقك»؟ وهو واضح فيما نقرره، وأن الله تعالى قد يُلهم أحد الصالحين بنوع من الذكر لم يرد في النصوص الشرعية، ولا يكون مخالفًا ولا حرامًا، وهذا نصٌّ واضحٌ من سيدنا رسول الله ﷺ في المسألة.

والشرع الشريف جاء بجواز التجربة دون أن يُحدث صدامًا مع الشريعة، فصح في الحديث عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الرُّقَى، فَجَاءَ آلُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهُ كَانَتْ عِنْدَنَا رُقْيَةٌ نَرْقِي بِهَا مِنَ الْعَقْرَبِ، وَإِنَّكَ نَهَيْتَ عَنِ الرُّقَى، قَالَ: فَعَرَضُوهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا أَرَى بَأْسًا مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَنْفَعَ أَخَاهُ فَلْيَنْفَعْهُ»[1].

فتأمل أن هذه رقية مجرَّبة عندهم، لم يُعلِّمْها لهم رسول الله ﷺ ولم ينكرْها عليهم حين عرضوها عليه، ما دامت أنها مجرَّبة عندهم، وليس فيها ما يوصل إلى الشرك أو المعصية، ولم يقل لهم أيضًا: إنها عزوف منكم عما شرعته لكم من الرقية الشرعية! بل أبقى الأمر المجرَّب بجوار رقيته صلوات الله وسلامه عليه، ولم ينكر عليهم، بل جعل الضابط كما في الصحيح: «ما لم تكن شركًا» ثم قال قاعدته العامة وفق هذا الضابط:

---

(١) «صحيح مسلم» (٢١٩٩).

«من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه».

قال العلقمي: «وفيه دليل على جواز الرقى والتطبب بما لا ضرر فيه، وإن كان بغير أسماء الله وكلامه؛ لكن إذا كان مفهومًا»[(١)].

وروى الدارمي في «سننه» عَنْ سيدنا زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ آخِرَ سُورَةِ الْكَهْفِ لِسَاعَةٍ يُرِيدُ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ قَامَهَا» قَالَ عَبْدَةُ: فَجَرَّبْنَاهُ فَوَجَدْنَاهُ كَذَلِكَ»[(٢)].

وهذا موقوف من فعل سيدنا زرّ بن حبيش، وفيه أمر مجرب معهود وهو أن من قرأ سورة الكهف بنية أن يقوم ساعة معينة من الليل وُفِّق للقيام فيها، وصار هذا مجرَّبًا كما قال عبْدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حتى قال الإمام الثعالبي في «تفسيره»: «ومما جربته وصح من خواص هذه السورة، أنّ من أراد أن يستيقظ أيَّ وقت شاء من الليل، فليقرأ عند نومه قوله تعالى: أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبادِي مِنْ دُونِي أَوْلِياءَ... إلى آخر السورة، فإنه يستيقظ - بإذن الله - في الوقت الذي نواه».

وروى ابن الضريس في «فضائل القرآن»، وابن أبي شيبة في «المصنف» بسند حسن عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: «مَنْ قَرَأَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ﴿الْحَمْدُ﴾ و {الْمُعَوِّذَتَيْنِ} و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ سَبْعًا حُفِظَ إِلَى الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى. قَالَ وَكِيعٌ: فَجَرَّبْنَاهُ، فَوَجَدْنَاهُ كَذَلِكَ»[(٣)].

وهذا نص آخر عن سيدتنا أسماء بنت أبي بكر، وقيل: هو أسماء بن الحكم الفزاري، وهو نص واضح في قراءة أشياء معينة وبأعداد معينة، وقد قال وكيع: فَجَرَّبْنَاهُ، فَوَجَدْنَاهُ كَذَلِكَ.

---

(١) راجع: «السراج المنير» (١/ ٢٣٧).

(٢) سنن الدارمي برقم (٣٤٤٩).

(٣) راجع: «فضائل القرآن» (٢٩٠)، «مصنف ابن أبي شيبة» (٥٥٧٥).

وروى شيخ الإسلام النووي أن جعفر الخُلْدي كان له فص فوقع يومًا في دجلة وكان عنده دعاء مجرَّبٌ للضالة تُرَدُّ فدعا به فوجد الفص في وسط أوراق كان يتصفحها.

قال الإمام القشيري: سمعت أبا حاتم السجستاني يقول: سمعت أبا نصر السرَّاج يقول: إن ذلك الدعاء يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه اجمع عليَّ ضالتي.

قال شيخ الإسلام النووي: وقد جرَّبتُ هذا الدعاء فوجدته نافعًا سببًا لوجود الضالة على قرب غالبًا، وأنه لم ينخرم، وسمعت شيخنا أبا البقاء يقول نحو ذلك وهو علمنيه أولًا[1].

وقال شيخ القراء ابن الجزري عن قراءة سورة قريش: «وقراءة السورة المذكورة أمان من كل سوء مجرَّبٌ»[2].

ومن هنا قال العلماء عن قبر سيدنا معروف الكرخي: الترياق المُجرَّبُ، أي: ما من أحد يدعو الله عند قبره إلا استجاب الله تعالى له ببركته[3].

فعلمنا من ذلك أن المجربات قد تكون من القربات الصالحة التي درج المسلمون على قبولها والعمل بها دون إنكار.

ولما وضع أبو حيان التوحيدي كتابه: «مثالب الوزيرين» ضمَّنه معايب أبي الفضل ابن العميد والصاحب ابن عباد، وتحامل عليهما وعدَّد نقائصهما، وسلَبَهما ما اشتُهر

---

(١) «بستان العارفين» للنووي (صـ ٤٥).

(٢) «الفتوحات الربانية» (٥/ ١١٠).

(٣) راجع: «تاريخ بغداد» للخطيب (١/ ٤٤٥)، «وفيات الأعيان» لابن خلِّكان (٥/ ٢٣٢)، «السلوك في طبقات العلماء والملوك» للجندي (٢/ ٣٥٤)، «مرآة الجنان» لليافعي (١/ ٣٥٣)، «طبقات الأولياء» (صـ ٢٨١)، وغيرهم كثير.

عنهما من الفضائل والإفضال، وبالغ في التعصب عليهما وما أنصفهما.

قال ابن خلِّكان: وهذا الكتاب من الكتب المحدودة، ما مَلَكَهُ أحدٌ إلا وتعكست أحواله، ولقد جرَّبتُ ذلك، وجرَّبه غيري على ما أخبرني من أثق به[1].

فصارت التجربة تؤذن بأن من يضع هذا الكتاب في بيته فإنه مؤذن بانقلاب حاله، وعكسه جاء عن كثرة البركة لمن وضع «متن الشاطبية» في بيته، فإن وجود الشاطبية في البيت مؤذن بالحفظ والبركة كما هو مجرَّبٌ.

وكان شيخ الحنابلة ابن قدامة الحنبلي يَقُولُ بين سُنَّة الفجر والفرض أربعين مرَّة: «يا حيُّ يا قَيومُ لَا إله إلَّا أنتَ» [2].

وبنحو ما ورد عن ابن قدامة ذكره ابن القيم عن شيخه ابن تيمية فقال: «وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ وَاظَبَ عَلَى أَرْبَعِينَ مَرَّةً كُلَّ يَوْمٍ بَيْنَ سُنَّةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ: يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ» حَصَلَتْ لَهُ حَيَاةُ الْقَلْبِ، وَلَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ»[3].

فلا نستبعد أن يكون هذا مما تلقاه ابن تيمية عن شيوخه عن ابن قدامة الحنبلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال أبو حفص البزار عن ابن تيمية: «وكنت مدة إقامتي بدمشق ملازمه جُلّ النهار، وكثيرًا من الليل، وكان يدنيني منه حتى يجلسني إلى جانبه، وكنت أسمع ما يتلو وما يذكر حينئذ، فرأيته يقرأ الفاتحة ويكررها، ويقطع ذلك الوقت كله أعني: من الفجر إلى ارتفاع الشمس في تكرير تلاوتها»[4].

---

(١) راجع: «وفيات الأعيان» (٥/ ١١٣).

(٢) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٣/ ٢٦٨).

(٣) «مدارج السالكين» لابن القيم (١/ ٤٤٦).

(٤) «الأعلام العلية» (صـ٣٨).

مع أن هذا لم يرد عن سيدنا رسول الله ﷺ، لكنه وجد بركته، فلازم فعل ذلك.

ونود أن نخاطب ابن تيمية وأتباعه كيف يقرأ ابن تيمية الفاتحة ويكررها بهذه الصورة؟ أليس هذا وَفق منهج ابن تيمية والوهابية بدعة؟ فهل فعل رسول الله ﷺ ذلك؟ وهل فعله أحد من السلف؟ فإنا نجزم أننا لو فعلنا ذلك لاتهمَنَا ابن تيمية وأتباعه بالبدعة والضلالة.

ولكن لا غبار على هذا عند الوهابية ما دام أنه قد صدر عن شيخ الإسلام! ونحن لا ننكر هذا على ابن تيمية، ولكن نحاكمه ونحاكم أتباعه كذلك إلى منهجهم المختل في تعريف معنى البدعة.

فظهر لك من خلال ما أوردناه أن تجارب الصالحين في العبادات والأوراد ليست منكرة ولا بدعة كما يتوهم بعضهم، بل عاش على ذلك الصحابة ومن جاء بعدهم من السلف والعلماء، ولا حَظَّ لمنكِرِ ذلك من معرفة الشرع وأقوال وأحوال السلف والعلماء، والله أعلم.



المبحث الرابع عشر

الإمام ابن عربي في منظور أئمة العلم

اختلف الناس حول شخصية الإمام ابن عربي اختلافًا كبيرًا، فمنهم الطاعن بأحط الصفات، ومنهم المُثْني بجميل الأوصاف، والحاصل من ذلك أمران:

الأول: فريقٌ حمل كلامه على ظاهره فعابه وشانه.

الثاني: فريق حمل كلامه على ما ظهر من حال صلاحه ومجاهدته فحمله على المحمل الحسن اللائق به، إذ قاله الإمام ابن عربي وله معنى عنده غير الظاهر المتوهَّم، أو قاله في حال فناء، ومثل هذا متفق على قبوله في الشريعة وهو الذي جاءت به السنة.

ولا شك أن المسلك الثاني أقوم وأهدى سبيلا، ونصوص الشريعة تؤيده، كحديث ناشد الضالة حين قال: «اللَّهمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ»، فهذا القول لو قاله على فهم منه بما يقول كان قوله كفرًا صريحًا، وإنما لم يكن منه كفرًا لأنه قاله وقد غلبه حال الفرح، وكان يريد أن يقول: اللّهم أنت ربى وأنا عبدك، فلم يكن مؤاخذًا بظاهر ما قال من ذلك، ويشهد لصحة هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

وحديث الرجل الذي دعا أولاده إلى حرقه وسحقه بعد الموت، فهذا غلبه الخوف والخشية فقال ما ظاهره الكفر، ولكنه غير مؤاخذ بظاهر ما قال.

فالظاهر من كلام الشيخ الأكبر أنه كفر ولكن الباطن خلافه، ومسلكُ حُسْنُ الظن عندنا مقدَّمٌ، ولهذا أثنى على دينه كثير من أهل العلم، ولم يجمعوا على كفره أو ضلاله كما يزعم بعض الوهابية أنهم اتفقوا على كفره وضلاله، بل ذكروا له محاسنَ جمَّة،

ويمكن أن نذكر لك بعض أقوالهم:

قال عنه الإمام ابن شاكر المتوفى ٧٦٤هـ: «وعلى الجملة فكان رجلًا صالحًا عظيمًا، والذي نفهمه من كلامه حسن، والمشكل علينا نكل أمره إلى الله تعالى، وما كلفنا اتباعه ولا العمل بما قاله، وقد عظمه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، في مصنفه الذي عمله في الكلام على الملك والنبي والصديق والشهيد، وهو مشهور، فقال في الفصل الثاني في فضل الصديقية: قال الشيخ محيي الدين ابن العربي، البحر الزاخر في المعارف الإلهية، وذكر من كلامه جملة، ثم قال في آخر الفصل: إنما نقلت كلامه وكلام من يجري مجراه من أهل الطريق؛ لأنهم أعرف بحقائق هذه المقامات وأبصر بها لدخولهم فيها وتحققهم بها ذوقًا، والمخبر عن الشيء ذوقًا مخبر عن اليقين، فاسأل به خبيرًا»[1].

فكفاك ثناء هذا الإمام الكبير على الشيخ الأكبر، وانظر كيف يصفه بأنه أعرف بالحقائق من غيره لدخوله في طريق القوم وتحققه بمقاماتهم.

وقال عنه الإمام الصلاح الصفدي المتوفى ٧٦٤هـ: «وقفت على كتابه الذي سماه: «الفتوحات المكية» لأنه صنَّفه بمكة وهو في عشرين مجلدة بخطه، فرأيت أثناءه دقائق، وغرائب، وعجائب، ليست توجد في كلام غيره، وكأن المنقول والمعقول ممثلان بين عينيه في صورة محصورة يشاهدها، متى أراد أتى بالحديث أو الأمر ونزله على ما يريده، وهذه قدرة ونهاية إطلاع، وتوقد ذهن، وغاية حفظ وذكر، ومن وقف على هذا الكتاب عَلِمَ قدره، وهو من أجلِّ مصنفاته»[2].

وقد قال عنه الحافظ ابن كثير الدمشقي المتوفى ٧٧٤هـ: «طاف البلاد، وأقام بمكة

---

(١) راجع: «فوات الوفيات» (٣/٤٣٨).

(٢) «الوافي بالوفيات» (٤/ ١٢٥).

مدة، وصنَّف فيها كتابه المسمى بـ «الفتوحات المكية» في نحو عشرين مجلدًا، فيها ما يعقل وما لا يعقل، وما ينكر وما لا ينكر، وما يعرف وما لا يعرف، وله كتابه المسمى بـ «فصوص الحكم» فيه أشياء كثيرة ظاهرها كفر صريح، وله كتاب «العبادلة» و«ديوان شعر» رائق، وله مصنفات أخر كثيرة جدًّا، وأقام بدمشق مدة طويلة قبل وفاته، وكان بنو الزكي لهم عليه اشتمال، وبه احتفال، ولجميع ما يقوله احتمال، قال أبو شامة: وله تصانيف كثيرة، وعليه التصنيف سهل، وله شعر حسن، وكلام طويل على طريق التصوف، وكانت له جنازة حسنة، ثم يقول الحافظ ابن كثير: «وكان فاضلًا في علم التصوف، وله تصانيف كثيرة»(١).

فتأمل عبارة الحافظ ابن كثير: «ولجميع ما يقوله احتمال».

وقد عاب الحافظ ابن حجر الهيتمي على من أساء الظن بالشيخ فقال: «وَلَا يؤولون كَلَام الشَّيْخ محيي الدّين ابن عَرَبِيّ، لَيْسَ ذَلِك إِلَّا لما غلب عَلَيْهِم من مزِيد التعصب، نسْأَل الله السَّلَامَة مِنْهُ، وَأَن يحشرنا تَحت مواطئ أَقْدَام هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّة الأكابر الأخيار بِمُحَمد صلى الله عَلَيْهِ وعَلى آله وَصَحبه وَسلم وَشرَّف وكرَّم»(٢).

وسئل ابن حجر أَفَاضَ الله علينا من بركاته: مَا حكم مطالعة كتب الشَّيْخ محيي الدّين ابن عَرَبِيّ؟

فَأجَاب بقوله: «الَّذِي أثرناه عَن أكَابِر مَشَايِخنَا الْعلمَاء الْحُكَمَاء الَّذِي يستسقى بهم الْغَيْث، وَعَلَيْهِم الْمعول، وإليهم الْمرجع فِي تَحْرِير الْأَحْكَام وَبَيَان الْأَحْوَال والمعارف والمقامات والإشارات، أَن الشَّيْخ محيي الدّين ابن عَرَبِيّ من أَوْلِيَاء الله تَعَالَى العارفين، وَمن الْعلمَاء العاملين، وَقد اتَّفقُوا على أَنه كَانَ أعلم أهل زَمَانه، بِحَيْثُ أَنه كَانَ فِي كل

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» (١٣/١٥٦).

(٢) «الفتاوى الحديثية» (١/٤١).

فنٍّ متبوعًا لَا تَابعًا، وَأَنه فِي التَّحْقِيق والكشف وَالْكَلَام على الْفرق وَالْجمع بَحر لَا يُجارى، وَإِمَام لَا يغالط وَلَا يُمارى، وَأَنه أورع أهل زَمَانه، وألزمهم للسّنة، وأعظمهم مجاهدة، حَتَّى إِنه مكث على ثَلَاثَة أشهر على وضوء وَاحِد، وَقس على ذَلِك مَا هُوَ من سوابقه ولواحقه، وَوَقع لَهُ مَا هُوَ أعظم من ذَلِك، وَمِنْه أَنه لما صنف كِتَابه «الفتوحات المكية» وَضعه على ظهر الْكَعْبَة وَرقًا من غير وقاية عَلَيْهِ، فَمَكث على ظهرهَا سنة لم يمسهُ مطر، وَلَا أَخذ مِنْهُ الرّيح ورقة وَاحِدَة، مَعَ كَثْرَة الرِّيَاح والأمطار بِمَكَّة، فحفظُ اللهِ كِتَابه هَذَا من هذَيْن الضدين دَلِيل أَيّ دَلِيل، وعلامة أَي عَلامَة على أَنه تَعَالَى قبل مِنْهُ ذَلِك الْكتاب، وأثابه عَلَيْهِ، وَحمد تصنيفه لَهُ، فَلَا يَنْبَغِي التَّعَرُّض للإنكار عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ السم الْقَاتِل لوقته، كَمَا شَاهَدْنَاهُ وجربناه فِي أنَاس حق عَلَيْهِم من المقت وَسُوء الْعقَاب مَا أوجب لَهُم التَّعَرُّض لهَذَا الإِمَام الْعَارِف بالإنكار حَتَّى استأصل شأفتهم، وَقطع دابرهم، فَأَصْبحُوا لَا ترى إِلَّا مساكنهم، فمعاذًا بِاللَّه من أَحْوَالهم، وتضرعًا إِلَيْهِ بالسلامة من أَقْوَالهم.

وَأمَّا مطالعة كتبه رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ فَيَنْبَغِي للْإنْسَان أَن يُعرِض عَنْهَا بِكُل وَجه أمكنه، فَإِنَّهَا مُشْتَمِلَة على حقائق يعسر فهمها إِلَّا على العارفين المتضلعين من الْكتاب وَالسّنة، المطلعين على حقائق المعارف وعوارف الْحَقَائِق، فَمن لم يصل لهَذِهِ الْمرتبَة يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْهَا مزلة الْقدَم، والوقوع فِي مهامه الْحيرَة والندم، كَمَا شَاهَدْنَاهُ فِي أنَاس جهال أدمنوا مطالعتها فخلعوا ربقة الْإِسْلَام والتكليفات الشَّرْعِيَّة من أَعْنَاقهم، وأفضى بهم الْحَال إِلَى الْوُقُوع فِي شرك الشّرك الْأَكْبَر، فخسروا الدُّنْيَا وَالْآخِرَة، ذَلِك هُوَ الخسران الْمُبين.

وَأَيْضًا فَفِي تِلْكَ الْكتب مَوَاضِع عبر عَنْهَا بِمَا لَا يطابقه ظواهر عباراتها اتكالًا على اصْطِلَاح مُقَرر عِنْد واضعها، فيفهم مطالعها ظواهرها غَيْر المرادة فيضل ضلالًا مُبينًا.

وَأَيْضًا فَفِيهَا أُمُور كشفية وَقعت حَال غيبَة واصطلام، وَهَذَا يحْتَاج إِلَى التَّأْوِيل،

وَهُوَ يتَوَقَّف على إتقان الْعُلُوم الظَّاهِرَة بل والباطنة، فَمن نظر فِيهَا وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِك فهِمَ مِنْهَا خلاف المُرَاد فضلَّ وأضلّ، فَعلم أَن مجانبة مطالعتها رَأْسا أولى، فَإِن الْعَارِف لَا يحْتَاج إِلَيْهَا إِلَّا ليطابق بِمَا فِيهَا مَا عِنْده، وَغَيره إِن لم تضره مَا نفعته.

نعم لَهُ كتب فِي التربية الصرفة وَالْحمل على الْأَخْلَاق وَالْأَحْوَال وَغَيرهمَا مِمَّا يُنَاسب السلوك فَهَذِهِ لَا بَأْس بمطالعتها، فَإِنَّهَا ككتب الْغَزالِيّ، وَأبي طَالب الْمَكِّيّ، وَنَحْوهَا من الْكتب النافعة فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَة، فجزى الله مصنفها خير الْجَزَاء»[1].

وهذا وغيره يكشف لك عن مدى تقدير العلماء للشيخ الأكبر ابن العربي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، واعتقاد ولايته وزهده وعلمه، وإنما توقفوا في كلامه ولم يبيحوا النظر في كتبه إلا لبصير، وحملوا ما غمض من أقواله على محامل حسنة، وهذا هو المنهج الأمثل الذي سلكه الأئمة المحققون، والله أعلم.



---

(١) راجع: «الفتاوى الحديثية» (١/ ٢٢٠).

المبحث الخامس عشر

علوم الشيخ الاكبر ابن عربي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

يتوهم أكثر الذين يخوضون في الشيخ الأكبر أنه كان جاهلًا بالعلم، وأنه متصوف على طريقة الدراويش في زماننا، ولم يعلموا أنه كان إمامًا متفننًا في علوم شتى، وأكثر من يتكلمون في الشيخ الأكبر يتجاهلون سيرته وحياته، ويمكن أن ألخص هذا في عدة أمور:

الأول: إمام متوسع في العلوم الشرعية.

ففي حفظ القرآن وجَمْعِهِ بالقراءات: يذكر الحافظ الذهبي والحافظ ابن حجرٍ وغيرهما في ترجمته أنه قرأ القرآن الكريم بالسبع على أبي بكر محمد بن خلف بن حاف اللخمي، وأخذ عنه الكتابة لمحمد بن شريح وحدَّث به عن شريح بن محمد عن أبيه، وقرأ أيضًا على عبد الرحمن بن عال الشرا ط القرطبي، وسمع علي أبي عبد الله الهادمي قاضي فاس «التبصرة» في القراءات لمكي بن إبراهيم، وحدَّثه به عن أبي بحر ابن القاضي وسمع «التيسير» في القراءات السبع على أبي بكر ابن أبي حمزة عن أبيه عن مؤلفه أبي عمرو الداني.

فأنتَ أمامَ إمامٍ حفظ القرآن بالقراءات، وليس جاهلًا كما يتوهم بعض أهل زماننا ممن يخوض فيه ولا يجيد قراءة الفاتحة.

وفي علم العقيدة: كتب عقيدة مجيدة قال عنها الإمام الصلاح الصفدي: «رأيتها من أَولهَا إِلَى آخرهَا عقيدة الشَّيْخ أبي الْحسن الْأَشْعَرِيّ لَيْسَ فِيهَا مَا يُخَالف رَأْيه، وَكَانَ الَّذِي طلبَهَا مني بصفد وَأَنا بِالْقَاهِرَةِ فنقلتها- أَعنِي: العقيدة- لَا غير فِي كراسة وكتبت عَلَيْهَا:

لَيْسَ فِي هَذِه العقيدة شيءٌ يَقْتَضِيهِ التَّكْذِيب والبهتان.

وشرحها العلامة عبد الوهاب الشعراني في كتابه: «اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر» وهو كتاب نفيس جدًّا.

وفي الحديث الشريف: سمع الحديث من علماء بلده كأبي عمران الزاهد المارتلي، وتقي الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن علي القسطلاني، وسمع بفاس من أبي الحسن بن حرزهم، وأبي عبد الله ابن قاسم، ثم من الزكي ابن أبي بكر العراقي وسمع كتاب الترمذي بمكة من زاهر بن رُسْتُم، وبدمشق من أَبِي القاسم عبد الصمد ابن الحَرَسْتانيّ، وبقرطبة من أَبِي القاسم خلف بن بَشْكُوال، وبإشْبِيلِيةَ من أَبِي بكر محمَّد بن خلف بن صاف، وأجاز له إجازة عامة إمام أهل عصره في الحديث: الحافظ السِّلَفي وكذا حافظ دمشق ابن عساكر، والإمام ابن الجوزي الحنبلي وغيرهم، حتى قال الحافظ الذهبي: «وروى الحديث عن جماعة».

فأنت أمام إمام مشتغل بعلم الحديث وله فيه سماعات وإجازات، ولستَ أمام جاهلٍ بالعلم كما يتوهم بعضهم.

وفي علوم العربية: قال أبو عبد الله المراكشي: «وكان أديبًا بارعًا، كاتبًا، بليغًا، ذا حظٌ من قرض الشعر».

وفي علم التفسير: ترجم له صاحب «طبقات المفسرين» وقال عنه: «شيخ جليل الشأن وباهر البرهان، فريد دهره، صاحب المصنفات الوافرة والمؤلفات الزاخرة» وله: تفسير مسمى بـ «الجمع والتفصيل في حقائق التنزيل».

وفي علم التصوف: كان يلقب بالقشيري لملازمته لقراءة وشرح الرسالة القشيرية، حتى قال عنه الحافظ ابن كثير: «وكان فاضلًا في علم التصوف، وله تصانيف كثيرة»، وقال الحافظ الذهبي: «وبَرَعَ فِي علم التّصوّف وله فِيهِ مصنّفات كثيرة، ولقيَه جماعةٌ من

العلماء والمتعبّدين وأخذوا عَنْهُ».

وممن رآه واجتمع به وأثنى عليه كبار الحفاظ والعلماء، ولم يذكره أحد منهم بسوء، حتى أجمع علماء زمنه على ولايته، فلم أجد أحدًا من معاصريه ذمه أو ذكره بسوء، بل هو مشهود له بالولاية والصلاح عند جميعهم، قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»: «وقد اعتدَّ بالمحيي ابن عربي أهل عصره فذكره ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» وابن نقطة في «تكملة الإكمال» وابن العديم في «تاريخ حلب» والذكي المنذري في «الوفيات» وما رأيت في كلامهم تعديًا على الطعن كلهم ما عرفوها أو ما اشتهر كتابه الفصوص».

فرأينا الحافظ ابن حجر يذكر أن كل معاصريه من العلماء أثنوا عليه وقد جالسوه وسمعوا منه، وما شاهدوا منكرًا عليه، لا في قوله، ولا في حاله، ثم أشار ابن حجر إلى احتمال أنهم ما شاهدوا كتابه الفصوص.

فثبت أنه دُسَّ عليه في كتبه ما لم يقله من الكفريات والأباطيل الواضحة، وأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بريئ مما نُسب إليه.

فصار الإشكال- باتفاق أئمة الإسلام- في كتب الرجل لا في حاله ولا في علمه، وقال الحافظ ابن كثير: «وكان بنو الزكي لهم عليه اشتمال وبه احتفال، ولجميع ما يقوله احتمال».

وقد نقل الحافظ السيوطي عن شيخه شرف الدين المناوي أنه قال: الذي يجب اعتقاده في حال الرجل: «اعتقادُ وِلايته وتحريم النظر في كُتُبِه».

أمَّا مَا في كتبه فتأويله واضح من عدة جهات معلومة مقررة في كتب الأئمة والعلماء:

الأولى: أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دُسَّ عليه في كتبه ما لم يقله، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من العلماء كأبي زُرعة العراقي والسيوطي والشعراني وغيرهما.

الثانية: لها تأويلات يعرفها أهل العلم ممن سلكوا طريقته ورأوا مكاشفاته ومجاهداته، ولها تأويلات حسنة، ومن هؤلاء الحافظ ابن الزمْلَكاني والبساطي وأبي الحسن ابن سلام الدمشقي، ومجد الدين الشيرازي صاحب «القاموس» حتى إنه كان يشرح «صحيح البخاري» بكلام ابن عربي وغيرهم كثير، وإلى هذا أشار الحافظ الذهبي في ترجمته عن بعضهم، وأنهم وصفوه بأنه من كبار العارفين.

الثالثة: أو أنه كتب ذلك في حال غيبة وفناء وعدم حضور، وهذا مرفوع عنه الحرج والإثم وإن كان ما قاله خطأ لا محالة، لكن لا يحكم بكفره ولا ضلاله، وإلى هذا المعنى أشار الصلاح الصفدي والذهبي وغيرهما، ونص الحافظ الذهبي: «ولولا شطحاتٌ فِي كلامه وشعره لكانَ كلمةَ إجماع، ولعلَّ ذَلِكَ وَقَعَ منه فِي حال سكرِه وغيبته فنرجو لَهُ الخيرَ».

فانظر إلى تلك العبارة ومدى حسن ظن علماء الإسلام بهذا الإمام الجليل!!

وختامًا: لما تُوفي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قام كبار العلماء على جنازته، قال العلامة ابن شاكر المتوفى ٧٦٤هـ في «فوات الوفيات»: «وغسَّلَه الجمال ابن عبد الخالق ومحيي الدين، وكان عماد الدين ابن النحاس يصبُّ عليه، وحمل إلى قاسيون ودفن بتربة بني الزكي»، وقال الحافظ ابن كثير: «وكانت له جنازة حسنة».

فعلى المسلم العاقل أن يحفظ لسانه، وأن يصونه عمن هذا حاله، ونسأل الله تعالى أن يحسن خاتمتنا وأن ينفعنا ببركات الصالحين، آمين.



المبحث السادس عشر

معنى قول بعضهم: «خضت لجة بحر الأنبياء وقوف على ساحله»

يخوض كثير من الناس في بعض الأئمة العارفين لأجل بعض عباراتهم التي لا تستقيم بظاهرها مع نصوص الشريعة وقواعدها، ونحن نتفق أنها قد تخالف بظاهر لفظها، لا في حقيقة معناها المراد.

وللوصول إلى المعنى لا بد من بصيرة نافذة تقودك إلى فهم معاني هذه العبارات المشكلة.

وقد كان شيخنا الدكتور حسن الشافعي يقول لنا في درسه بالجامع الأزهر الشريف: «ايتوني بأي عبارة تُشكل عليكم من كلام الشيخ الأكبر (ابن عربي) أشرحها لكم».

وسنتعرض هنا لبعض كلامهم المشكل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهو قول بعضهم: «خضت لجة بحر الأنبياء وقوف على ساحله».

وقد نُقِلَتْ هذه المقولة في كتب العلماء مرة عن الإمام أبي يزيد البسطامي، ومرة عن الشيخ الأكبر ابن عربي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد قال العلماء في بيانها: إن معنى عبارته أنه يقول: إن الأنبياء خاضوا البحر، ثم وقفوا على ساحله ينقذون الغرقى، أما نحن فلا زلنا نخوض البحر».

ومعلوم أن خوض البحر مضرة ومشقة ومعاناة، وهكذا يكون حال الصالحين، بخلاف من يقف على الساحل فإنه في مأمن ونجاة، وقد تجاوز تلك المرحلة، وهذه لا تكون إلا للأنبياء.

وقد قال الحافظ ابن حجر: «وقفُوا بساحله ليعبروا فِيهِ من رَأَوْا فِيهِ أَهْلِيَّة العبور، ويمنعوا من لم يرَوا فِيهِ أَهْلِيَّة العبور، أَو ليدركوا من رَأَوْهُ أشرف على الْغَرق، أَو نَحْو ذَلِك مِمَّا فِيهِ نفع للْغَيْر، كَمَا يقف الْأَفْضَل يشفع فِي دُخُول الْجنَّة، وَيدخل الْمَفْضُول، قَالَ بَعضهم: أَو يُقَال وقوفهم وقُوف صُدُور لَا وقُوف وُرُود، وعَلى كل حَال، فَلَا يُظنّ بِأبي يزِيد- نفع الله بِهِ- إِلَّا مَا يَلِيق بجلالةِ قدْرِهِ وعلوِّ مقَامه، وَمَا علم مِنْهُ من تَعْظِيم الْأَنْبِيَاء وشرائعهم وَنِهَايَة الْأَدَب مَعَ جَمِيعهم»[1].

وبهذا ترى أن العبارة لها محمل صحيح يتسق مع قواعد الشريعة، وهو أن الأنبياء خاضوا لجة بحر ووقفوا على شاطئه ينقذون الغرقى، أما الصالحون فإنهم لما خاضوا لجة البحر وجدوا الأنبياء على ساحله قد تجاوزوا تلك المرحلة، وهذا معنى دقيق وصحيح.

أمَّا ما توهمه بعضهم من كونه يفضل الأولياء على الأنبياء فكذب مدسوس عليه، ولم يعرفوا معنى مصطلح الولي في فلسفة ابن عربي الروحية،- وقد أشرت إلى ذلك آنفًا- فإنه يرى أن كلمة الولي كلمة جامعة تشمل العبد الصالح، والنبي، والرسول، فالنبي والرسول عند ابن عربي هو وليٌّ من أولياء الله تعالى، أوحى الله تعالى إليه بالنبوة أو الرسالة، فالنبي والرسول عنده وليٌّ متميز عن غيره، لأن الولاية هي أساس النبوة والرسالة، ومع ذلك يقرر أن الولي لا يسمو قط إلى منزلة النبي أو الرسول، لكن الولاية هي الأصل في النبي والرسول، ولذلك يقول: «إن النبوة طارئة وإن الولاية دائمة، فولاية النبي- لا ولاية غيره- أفضل من نبوته، لأنها أدوم وأسبق، ولأنها هي الأصل الذي تبعته الرسالة أو النبوة بعد».

فكلامه رَضِيَٱللَّهُعَنهُ في هذه المسألة إنما ينصب على رسالة النبي وولايته حال

---

(١) «الفتاوى الحديثية» (١/ ٢٢٩).

اجتماعهما في شخص واحد، لا على المفاضلة بين النبي وبين غيره من حيث النبوة والولاية، وقد بيَّنَّا ذلك آنفًا، ومن قرأ كلامه في محله وعرف مراداته فهم المراد من كلامه، وحفظ مقامه، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعنا به آمين، والله أعلم.



المبحث السابع عشر

هل صح قول الإمام البسطامي: «سبحاني سبحاني ما أعظم شاني»؟

للعلماء في هذه الرواية مذهبان مشهوران:

المذهب الأول: إثبات ذاك عنه، مع حسن الظن به وحمله على محمل حسن.

وهو ما نص عليه الحافظ الذهبي بقوله: «ومن الناس من يصحح هذا عنه ويقول: قاله في حال سكره»[1].

ومعنى ذلك أنه غلبه حال الحب والفناء عن النفس فقال ما قال.

ونقل الصلاح الصفدي عن الإمام الرازي، أنه قال: «ثَبت عَنهُ أَنه قَالَ: سبحاني مَا أعظم شاني، وَلَكِن لَا نظن بِهِ إِلَّا خيرًا»[2].

فهؤلاء حملوه على أنه قاله على جهة الحكاية عن الله تعالى، ولم يقصد به ظاهره، لأن حاله من الصلاح يدلل على عدم إرادته الظاهر، وبه جزم حجة الإسلام الغزالي، أو أنه قاله في حال غيبةٍ وفناءٍ.

والقول في حال الغيبة والفناء لا يؤاخذ به الإنسان؛ لأنه خرج عن حالته الطبيعية إلى حالة أخرى تمامًا، فقد فنيت الأوصاف النفسانية ونحوها، وانشغل العبد بالله تعالى وبعبادته.

وليس معنى الفناء ذهاب جسده كما توهم البعض، فيقول في هذا الحال- أي: الفناء- ما لا تنطوي عليه نفسه، كقول الرجل الذي نشد ضالته، وبعدما أيس من

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٢/٣٤٦).

(٢) «الوافي بالوفيات» (١٦/٢٩٥).

الحياة وجلس ينتظر الموت وجد ناقته تقبل عليه، فقال كما في الحديث الصحيح: «اللّهم أنت عبدي وأنا ربك»، فهذا خطأ ناتج عن شدة الفرح لا يؤاخذ به الإنسان، وإذا ما ذكَّرْتَ صاحبه بقوله هذا أنكره.

ومثله جاء في قصة الرجل الذي أمر أولاده بحرقه فإنه قال لهم: «فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا».

قال الإمام البدر العيني: «قاله وهو غير ضابط لنفسه، بل قاله في حال دخول الدهش والخوف عليه فصار كالغافل لا يؤاخذ به»[1].

وهذا قول ناتج عن شدة الخوف لا يُقصد به حقيقته؛ لأن الجهل بقدرة الله تعالى كفر على أحد القولين، فصح القول في حال الغلبة، وهو ما يُسمى بحال السكر أو الفناء أو الغَيْبَة.

وعن هذا الصنف يقول الحافظ السخاوي: «لا يُقتدى بأقوال مَنْ هذا سبيلُه، ولا بأفعاله، بل يُعذر على ما يصدر منه لكونه في حال غَيْبَةِ عقله الذي هو مناطُ التَّكليف»[2].

وقال العلامة المُناوي: «وهذا وأشباهه إذا وقع من أولئك الأجلَّةِ الأكابر إنما يصدر عنهم في حال السكر، فلا يؤاخذون به كما نُقِلَ عن أبي يزيد البسطامي من نحو: سبحاني، وما في الجُبَّة إلَّا الله»[3].

فقد رأينا أن بعض العلماء مع ذكرهم ذلك عن أبي زيد أو غيره، إلَّا أنهم حملوه على محمل حسن، ولم يتهموه بكفر ولا زندقة، ولا بدعة ولا ضلالة، بل رأوا أنه قال ذلك في حال سكر أو حال فناء أو غلبة، لكن لا يُقلَّدُ في ذلك.

---

(١) «عمدة القاري» (٢٥/ ١٣٦).

(٢) «الجواهر والدرر» (٢/ ٩٤٢).

(٣) «فيض القدير» (١/ ٤٥٦).

المذهب الثاني: يرى أن هذا منسوبٌ كذبًا إلى أبي يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي ذلك يقول حجة الإسلام الغزالي: «وأما أبو يزيد البسطامي رَحِمَهُ اللَّهُ فلا يصح عنه ما يُحكى، وإن سُمع ذلك منه؛ فلعله كان يحكيه عن الله عَزَّ وَجَلَّ في كلام يردده في نفسه، كما لو سُمع وهو يقول: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [سورة طه: ١٤] فإنه ما كان ينبغي أن يفهم منه ذلك إلَّا على سبيل الحكاية»[1].

فها أنتَ ترى حجة الإسلام ينفي عنه هذا، وإن قاله فمحمول على الحكاية، وهذا من حُسْنِ الظن به كما مرَّ عن العلماء.

ويرى الحافظ الذهبي- أيضًا- عدم صحة ذلك عنه، وإنْ قَبِلَه بعضهم وحملوه على محمل حسن كما حكى ذلك، فإنه يقول: «وقد نقلوا عنه أشياء من متشابه القول، الشأن في صحتها عنه، ولا تصحُّ عن مسلمٍ، فضلًا عن مثل أبي يزيد، منها: سبحاني»[2].

وعلى هذا: مكانة الرجل أعلى وأجلّ من الحكم عليه بعبارة موهمة، فهي غير صحيحة عند قوم، وهو ثابتة عند قوم، ولها محمل حسن كريم، لا ينقص من قدره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فأبو يزيد البسطامي كان من أهل الصلاح والولاية، وهو صاحب المقولة المشهورة: «لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتفع في الهواء، فلا تغتروا به، حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي وحفظ الشريعة».

ويحكي الحافظ المُناوي عن سيدي ابن عطاء الله السكندري أنه قال: «وُصف لأبي يزيد البسطامي رجل بالولاية فقصده، فخرج الرجل يتنخم في حائط المسجد، فرجع- أي: البسطامي- ولم يجتمع به، وقال: هذا غير مأمون على أدب من آداب الشريعة،

---

(١) «إحياء علوم الدين» (١/ ٣٦).

(٢) «تاريخ الإسلام» (٦/ ٣٤٥).

فكيف يؤمن على أسرار الله تعالى؟»[١].

وقيل لأبي يزيد البسطامي: متى يكون الرجل متواضعًا؟ قال: إذا لم ير لنفسه مقامًا ولا حالًا، ولا يرى أنَّ في الخلق من هو شرّ منه»[٢].

حتى قال عنه السبط ابن الجوزي: «كان أبو يزيد أفضلَ أهل زمانه، وأجلَّهم حالًا، له لسان في المعارف والتدقيق، وفي العلوم والمكاشفات، والفناء والبقاء لم يُسبَق إليه»[٣].

وعلى هذا فيتلخص كلام العلماء عن هذا القول في أمرين:

الأول: أن نحسن الظن بأبي يزيد وأمثاله ممن ورد عنهم هذا القول، وأن نحمله على محمل حسن، يليق بهم وبمنزلتهم في العلم والزهادة.

الثاني: أن نسبة هذا إليهم غير صحيحة، وهو الذي حكاه غير واحد من الأئمة المحققين، والله تعالى أعلى وأعلم.



---

(١) «فيض القدير» (١/ ٢٧١).

(٢) «دليل الفالحين» (٥/ ٥٠).

(٣) «مرآة الزمان» (١٥/ ٤٣٠).

المبحث الثامن عشر

هل سيدي أحمد البدوي أسطورة؟

شاع في الفترة المتأخرة على شبكات التواصل الاجتماعي في صورٍ مكتوبة وفيديوهات لبعض مدَّعي العلم من المدلِّسين الأفاكين أن سيدي أحمد البدوي رجل شيعي، باطني، زنديق، وأنه أسطورة وأكذوبة، وأنه ما صلى لله ركعة... إلخ.

بل ظهر مثل هذا الافتراء في كتابات بعضهم، حتى قال بكر بن عبد الله أبو زيد: «نريد أن نسأل المؤرخين العارفين عن تاريخ السيد أحمد البدوي الذي يقول بعضهم بوجوده، وينكره بعضهم، وأعني بهذا أنه هل وجد شخص حقيقي بهذا الاسم هو المدفون في طنطا، والذي نُسب إليه المسجد؟ لأن الذين كتبوا في ترجمة حياته إنما هم المتأخرون ويزعمون أنه توفي في منتصف القرن السابع الهجري، أي: بين سنتي ٦٠٠ و٧٥٠ هجرية؛ لأني لم أجد من ذكره من المؤرخين السابقين الذين يوثق بنقلهم إلَّا جلال الدين السيوطي الحافظ- رَحِمَهُ ٱللَّهُ- وهو من رجال أواخر القرن الثامن؛ لأنه مات سنة ٩١١هـ وبين التاريخين بون شاسع، ولم يذكر السيوطي عمن تلقى خبر تاريخه»[١].

وهذا الكلام نوع من العبث، فكأنه يقرر أن أئمة التاريخ أهملوا ذكره، وكأن المعاصرين أطبقوا على ترجمة رجل لا وجود له أصلًا، وأن السيوطي هو أول من ترجم له! وسوف يأتيك ما في هذا الكلام من أخطاء وأوهام.

ففريق من الوهابية ينفي وجوده أصلًا ويزعم أنه خرافة وأسطورة كهذا،

---

(١) «المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب» (١/ ٤٦٨).

وبعضهم يثبت وجوده ويتهمه بكل سوء وقبح.

والذين يقولون هذا وذاك ويرددونه نخشى عليهم أن يقعوا في أذية رسول الله ﷺ وآل بيته الكرام، فنبصِّرُهم بما خفي عليهم، ونحثهم على أن يصونوا ألسنتهم عن الخوض في الصالحين.

فقد ترجم لسيدي أحمد البدوي عشرات من أهل العلم وامتدحوا صلاحه، وأجمعوا على أنه من نسل سيدنا الحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما، وأنه حسيب نسيب شريف، فهو السيد الجليل: أحمد بن علي بن إبراهيم بن محمد المعروف (بالسيد البدوي)، أحد مشاهير الصوفية في القرن السابع الهجري، وُلد بالمغرب سنة ٥٩٦هـ ونشأ في أسرة هاشمية علوية، تنتمي إلى قبيلة بني بري وحفظ القرآن، وتفقه قليلًا على مذهب الإمام مالك، الذي كان سائدًا في المغرب، وفي سنة ٦٠٣هـ انتقلت أسرة البدوي إلى الحجاز، واستقرت بمكة، حيث جوَّد البدوي القرآن، وقرأ شيئًا من فقه الشافعي، وتعلم الفروسية وأجادها، واشتهر بالزهد، وإيثار حياة العزلة للعبادة، ثم سافر هو وأخوه الأكبر حسن في سنة ٦٣٤هـ إلى العراق، والتي كانت مركزًا للتصوف في المشرق الإسلامي، وذلك قبل انتقاله إلى طنطا عام ٦٣٧ هـ، وتوفي سنة ٦٧٥هـ.

وقد ترجم له أئمة الإسلام وحفاظه ترجمات تليق بمكانته ومنزلته العظيمة، مع الشهادة له بالولاية والصلاح، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

١ - قال عنه العلامة سراج الدين ابن الملقن المتوفى ٨٠٤هـ: «الشيخ أحمد البدوي، المعروف بالسطوحي، أصله من بني بِرِّي، قبيلة من عرب الشام، تَسَلَّكَ بالشيخ بِرِّي، أحد تلامذة الشيخ أبي نعيم أحد مشايخ العراق، وأحد أصحاب سيدي أحمد بن الرفاعي»[1].

(١) «طبقات الأولياء» (١/ ٤٢٢).

ولا شك أن ذِكْره له في «طبقات الأولياء» دليل ناصع على ولايته عنده. والإمام البُلقيني قبل الحافظ السيوطي بأكثر من مئة سنة لا كما يزعم بكر أبو زيد أو غيره أن السيوطي أقدم من ترجم له، فهو مجازفة وعدم دقة كعادة القوم.

٢ - وأثنى على طريقته شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ فقال في ترجمة إِسْمَاعِيل بن يُوسُف بن مُحَمَّد الأنبابي: «كَانَ شيخ الزاوية الَّتِي لوالده بانبابة من بحري الجيزة، وَكَانَ حسن الطَّرِيقَة، مُنْقَطِعًا بالزاوية، يشغل بِالْعلمِ ويفيد، وَلَكِن كَانَت المواليد تعْمل عِنْده فَيَقَع هُنَاكَ من القبائح مَا لَا يحْتَمل، وَكَانَ على قَاعِدَة السطوحية المنسوبين للشَّيْخ أَحْمد الطنتداني الْمَعْرُوف بالبدوي»[1].

ولا شك أن هذا الثناء على الرجل الذي ينتمي للسيد أحمد البدوي ثناء على صاحب الطريقة، فلو كان الحافظ يرى خلاف ذلك عنه لذمَّه وذمَّ طريقته وذمَّ المتسبين إليه، وهو ما لم يقع.

٣ - وقال عنه الإمام ابن تغري بردي المتوفى ٨٧٤هـ: «الشيخ المعتقد الصالح.... وكان من الأولياء المشهورين، وكانت له كرامات ومناقب جمَّة، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى ونفعنا ببركاته»[2].

٤ - وقال عنه الحافظ شمس الدين السخاوي المتوفى ٩٠٢هـ في عدة مواضع من كتابه: «الضوء اللامع»: «سيدي أحمد البدوي»، ووصف الحافظ السخاوي له بلفظ السيادة دليل على أنه عنده ولي صالح.

ومن كذبهم وتدليسهم أنهم ينقلون عن السخاوي أنه ذكر عنه أنه ما كان يصلي لله ركعة.

---

(١) «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» (١/ ٤٥٧).

(٢) «النجوم الزاهرة» (٧/ ٢٥٣).

بينما القصة مُفادها: أنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان في المسجد، وكان الناس يدخلون عليه أفواجًا، يتبركون به، فلما حضرت الصلاة، قام رجل وكشف عن عورته، وبال على ثيابه، فقام الناس، ولم يقم سيدي أحمد البدوي، ووضع رأسه في طوقه حتى لا يرى عورة الرجل، حتى قال الحافظ السخاوي: «واستمر ورأسه في طوق ثوبه وهو جالس إلى أن انقضت الصلاة ولم يصلّ، ثم يقول بعدها: «نفعنا الله بالصالحين»[1].

وبعد هذا تجد من يَكْذِبون على العلماء ويدلِّسون فينسبون البهتان إلى الولي الصالح الذي آثر أن يؤخِّر الصلاة، ولا أن ينظر إلى عورة مسلم، يقولون: إنه ما كان يصلي وأنه كان يعيش في النجاسات! سبحانك هذا بهتان عظيم.

فالسخاوي يروي هذه الواقعة ثم يروي في آخرها: «نفعنا الله بالصالحين» فلا ندري كيف يفهمون كلام العلماء، ومن تتبع كتب الحافظ السخاوي يجد أنه ما يذكره إلا بلفظ: «سيدي أحمد البدوي».

٥ - وقال عنه الحافظ السيوطي المتوفى ٩١١هـ: «سيدي أحمد البدوي... وعرف بالبدوي لملازمته اللثام، ولبس لثامين لا يفارقهما، وعُرِضَ على التزويج فأبى، لإقباله على العبادة، وكان حفظ القرآن، وقرأ شيئًا من الفقه على مذهب الشافعي، واشتهر بالعطَّاب لكثرة ما يقع بمن يؤذيه من الناس، ثم لازم الصمت حتى كان لا يتكلم إلا بالإشارة، واعتزل الناس جملة، وظهر عليه الولَه... ولازم أحمد الصيام، وأدمن عليه حتى كان يطوي أربعين يومًا لا يتناول طعامًا ولا شرابًا، ولا ينام، وهو في أكثر حاله شاخص البصر إلى السماء، وعيناه كالجمرتين، ثم صار إلى مصر سنة أربع وثلاثين، فأقام بطندتا (طنطا) من الغربية على سطح دار لا يفارقه، وإذا عرض له الحال يصيح صياحًا متصلًا... وتُؤثر عنه كرامات وخوارق، من أشهرها قصة المرأة التي أسر

---

(١) «الضوء اللامع» (٩/ ١٥٠).

الفرنج ولدها، فلاذت به، فأحضره إليها في قيوده، ومرَّ به رجل يحمل قربة لبن فأومأ إليها بأصبعه، فانقدت فانسكب اللبن، فخرجت منه حية قد انتفخت»[١].

٦ - وقال عنه مجير الدين العليمي الحنبلي المتوفى ٩٢٨هـ: «السيد الجليل المعروف بالبدوي ولد سنة ست وتسعين وخمس مئة، عُرف بالبدوي؛ لملازمته اللِّثام، فيلبس لِثامين لا يفارقهما، وعُرض عليه التزويج، فامتنع؛ لإقباله على العبادة، وكان يقرأ القرآن، وقرأ شيئاً من الفقه على مذهب الشافعي... ووقع له كرامات كثيرة، وخوارق مشهورة... وله شهرة في الديار المصرية - رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونفعنا به -»[٢].

٧ - وقال عنه شهاب الدين الرملي شيخ الشافعية المتوفى ١٠٠٤هـ: «سَيِّدِي أَحْمَدَ الْبَدْوِيِّ نَفَعَنَا اللهُ بِهِ» [٣].

٨ - وقال العلامة محيي الدين عبد القادر العيدروس المتوفى ١٠٣٨هـ: «القطب الشريف سَيِّدي أَحْمد البدوي نفع الله بِهِ»[٤].

٩ - وقال عنه ابن العماد الحنبلي المتوفى ١٠٨٩ هـ في أحداث سنة ٦٧٥هـ: «وفيها: السّيّد الجليل الشيخ أحمد بن علي بن إبراهيم بن محمد ابن أبي بكر البدويّ الشّريف الحسيب النّسيب»[٥].

١٠ - وقال عنه الإمام شهاب الدين الحسيني الحموي الحنفي المتوفى ١٠٩٨هـ:

---

(١) «حسن المحاضرة» (١/ ٥٢١، ٥٢٢).

(٢) «التاريخ المعتبر في أنباء من غبر» (٢/ ٣٠٨).

(٣) «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (٢/ ٢٩٢).

(٤) «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» (ص٢٥٩).

(٥) «شذرات الذهب» (٧/ ٦٠٢).

«سَيِّدِي أَحْمَدَ الْبَدَوِيِّ نَفَعَنَا اللهُ بَرَكَاتِهِ»(١).

١١ - ووصفه العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ المعروف كوالده بعقيلة المتوفى ١١٥٠هـ بقوله: «الولي الشهير»(٢).

١٢ - وقال عنه شمس الدين ابن الغزي المتوفى ١١٦٧هـ: «الولي المعتقَد الشهير الشريف المصري، أفرد الشعراني مناقبه بالتأليف»(٣).

١٣ - وقال العلامة محمد مرتضى الزبيدي المتوفى ١٢٠٥هـ: «والمُلَثَّمُ، كَمُعَظَّمٍ: لَقَبُ القُطْبِ أَبِي الفَرَّاجِ سَيِّدِي أَحْمَد البَدَوِيّ قَدَّسَ الله سِرَّه، ويُقال لَهُ أيضًا: أَبُو اللِّثامَيْنِ»(٤).

١٤ - وقال الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود: «ولقد بلغت عناية السيد بالقرآن أن لم يكتف بقراءته على قراءة واحدة، وإنما تعلم القرآن بقراءاته المتعددة: لقد كان عالمًا بالقراءات، وبلغت دراسته للفقه أنه كان إذا سُئِلَ عن مسألة من علوم الفقه يفتي فيها ثم يقول: تجدونها مسطرة في الكتاب الفلاني، وبلغت إلهاماته في علم القوم أنه كان يتحدث في المسألة من علمهم من الظهر إلى العصر»(٥).

ومن راجع كتب السير والتراجم وجد أضعاف ذلك عند أهل العلم، حتى أفرد سيرته بالتأليف جماعة من العلماء، ومن ذلك ما كتبه شيخ الإسلام وشيخ الجامع الأزهر عبد الحليم محمود: «السيد أحمد البدوي» وهو مطبوع ذائع.

---

(١) «غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر» (٦٢/٤).

(٢) «الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة» (صـ٨٦).

(٣) «ديوان الإسلام» (٢٧٦/١).

(٤) «تاج العروس» (٣٩٩/٣٣).

(٥) «السيد أحمد البدوي» (صـ١٢٥).

وكتب العلامة الدكتور جودة محمد أبو اليزيد المهدي- عميد كلية القرآن الكريم بطنطا-: «السيد أحمد البدوي إمام من أئمة أهل السنة ليس جاسوسًا ولا شيعيًّا» وهو مطبوع.

فما سند مَن يطعن في سيدي البدوي من المعاصرين إلَّا أقوال من لا صلة لهم بالعلم؟! ولك أن ترى كيف ترجم له أئمة الإسلام وأثنوا عليه كابن الملقن، وابن تغري بردي، والسخاوي، والسيوطي، وابن العماد، والزبيدي، والغزي، وغيرهم من أساطين العلم ثم يدَعُ الوهابية ذلك كله ويأخذون بقول نكرة في العلم؟!

فالمتسبون إلى السنة في زماننا ممن يسمون أنفسهم (سلفية) لا يستندون في طعنهم هذا إلَّا على كتاب بعنوان: «السيد البدوي بين الحقيقة والخرافة» لأحمد صبحي منصور، وأحمد صبحي منصور، فُصِلَ من الأزهر الشريف في الثمانينات لأقواله الشاذة وتهجمه على السنة الشريفة، فكيف يعتمدون على رجل مفصول من أكبر جامعة علمية في العالم ويعادي سنة النبي ﷺ وينكرها؟

فهؤلاء قوم تنقصهم الخشية من الله تعالى أو ينقصهم العلم، فيخوضون فيما لا يعلمون، وكان عليهم أن يحفظوا ألسنتهم في الصالحين، وأن يترضوا عنهم، لا أن يطلقوا ألسنتهم بالسب، ولا أن يرموهم بما هم منه براء، نسأل الله لنا ولهم الهداية والسداد آمين.



المبحث التاسع عشر

الوهابية و«بردة الإمام البوصيري»

إنك ما تذكر بردة الإمام البوصيري أمام أحدٍ من الوهابية إلَّا ويبادر بأنها شرك وضلال مبين، فإذا ما قلتَ له: أين الشرك؟ ذكر لك بيتًا أو بيتين لا يفهم ما فيهما، ولا يتذوق لغتهما، فيحكم على الكلام العذب المنوَّر بأنه شرك لجهله المركب بلغة ولسان العرب.

ولم يقع في ذلك طلبة العلم والصغار، بل رأينا الوهابية في جميعهم لا مجموعهم يرددون تلك الترهات، فقال ابن باز: «أما القصائد التي فيها الشرك، مثل البردة إذا أقروا ما فيها من الشرك، مثل قوله:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به ... سواك عند حلول الحادث العمم

إن لم تكن في معادي آخذا بيدي ... فضلًا وإلَّا فقل يا زلة القدم

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

من يعتقد هذا فهو كافر، نسأل الله العافية»[1].

وقال ابن عثيمين: «فمن المدائح التي يحرصون عليها ويتغنون بها ما قاله الشاعر:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به ... سواك عند حلول الحادث العمم

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

وأشباه ذلك مما هو معلوم، ومثل هذا بلا شك كفر بالرسول ﷺ وإشراك بالله ﷻ»[2].

---

(١) «فتاوى نور على الدرب» لابن باز (٣/ ٥٤)، بعناية الشويعر.

(٢) «مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين» (٣/ ٦٢).

وقِسْ على هذين المثالين عشرات المسائل الصادرة عن مثل تلك العقلية البعيدة كل البعد عن العلم ومعرفة لغة العرب، والجاهلة بقدر النبي المصطفى ﷺ.

والجواب على هذا يمكن أن ألخصه في ثلاث نقاط أساسية:

الأولى: مكانة الإمام البوصيري:

لو عرف الوهابية قدر الرجل وميزاته العلمية لما اندفعوا إلى هذه الأقوال الشاذة البعيدة، ولحملوا كلامه على محامله الحسنة، فالإمام البوصيري هو الإمام الأديب شرف الدين محمد بن سعيد بن حماد البوصيري المتوفى ٦٩٤هـ، وبوصير نسبة لإحدى قرى بني سويف بمصر، وهو غير البوصيري المحدث المشهور، أثنى عليه الحفاظ والأئمة، فقال فيه الحافظ فتح الدين ابن سيِّد الناس: «هو أحسن شعرًا من الجزار والوراق»، ويعلق ابن العماد فيقول: «والأمر كما قال ابن سيّد النّاس، ومن سبر شعره علم مزيّته»[1].

وقال عنه الصلاح الصفدي: «وللبوصيري في مديح النبي ﷺ قصايد طنانة»[2].

ويذكر الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» والحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» وغيرهما سماع العلماء لبردة البوصيري في المجالس العلمية غير مرة، حتى قال الحافظ السخاوي في ترجمة ابن السراج: «وقرأ عليَّ... قصيدتي البوصيري الهمزية والبردة»[3].

فتأمل نهج العلماء في قبولهم لبردة البوصيري، بل قراءتهم لها، لتعرف مدى غلط الوهابية وتطاولهم عليها وعلى مؤلفها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) «شذرات الذهب» (٧/ ٧٥٤).

(٢) «الوافي بالوفيات» (٣/ ٩٣).

(٣) «الضوء اللامع» (١٠/ ٢٣٨).

الثانية: موقف علماء الإسلام من بردة البوصيري:

لو درى الوهابية مَنْ شرح هذه البردة من علماء المسلمين لعلموا قيمتها العلمية والأدبية، فقد اهتم علماء الإسلام ببردة البوصيري، فقرأوها، وشرحوها، وخمّسوها وسدّسوها (نظمًا)، فشرحها الإمام أبو شامة المقدسي المتوفى ٦٦٥هـ، والإمام ابن الصائغ المتوفى ٧٧٦هـ، والعلامة ابن مرزوق التلمساني المتوفى ٧٨١هـ، والإمام بدر الدين الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ، والإمام جلال الدين أبو طاهر الحنفي المتوفى ٨٠٣هـ، والعلامة الكبير الفيروز آبادي المتوفى ٨١٧هـ، والعلامة شمس الدين الحلبي المتوفى ٨٤٩هـ، والإمام جلال الدين المحلي ٨٦٤هـ، والشيخ علي البسطامي المتوفى ٨٧٥هـ، والشيخ خالد الأزهري المتوفى ٩٠٥هـ، والعلامة شهاب الدين القسطلّاني المتوفى ٩٢٣هـ، ثم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري المتوفى ٩٢٦هـ، والشيخ محيي الدين المعروف بشيخ زاده المتوفى ٩٥١هـ، والشيخ بدر الدين الغزي المتوفى ٩٨٤هـ، وشيخ الحرم النبوي ابن بدر الدين المنشي الرومي المتوفى ١٠٠١هـ، والملّا علي القاري الحنفي المتوفى ١٠١٤هـ، وشرحها بالجامع الأزهر محمد بن سليمان الكردي المتوفى ١٠٤٨هـ، ولشيخ الأزهر إبراهيم الباجوري المتوفى ١٢٧٦هـ حاشية عليها، وغيرهم خلائق لا يحصون.

وهذا وحده كفيل ببيان فساد مسلك الوهابية في اعتراضهم على بردة الإمام البوصيري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وأنَّ علماء الأمة المحمدية قد اعتنوا بها اعتناءً زائدًا وتعاهدوها بالدراسة والتحليل، وتلقوها بالقبول.

أفَتَرَى علماء الأمة يفعلون هذا بكتاب شرك وضلال؟! إنَّ من يرى ذلك فعليه أنْ يعلم أنَّ السلف هم من سيبرأون منه يوم القيامة بين يدي الله تعالى.

حتى قال صاحب «كشف الظنون»: «وهذه القصيدة الزهراء، والمديحة الغراء،

بركاتها كثيرة، ولا يزال الناس يتبركون بها في أقطار الأرض»[1].

فهذا جوابنا الثاني لمن يعترض على البردة الشريفة للإمام البوصيري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الثالثة: جوابنا عن محل اعتراضهم على بعض أبيات البردة:

غالبًا ما ينكر الوهابية قوله:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به سواك عند حلول الحادث العمم

ولا أدري لماذا ينكرون هذا البيت أو يعترضون عليه! فإن معناه صحيح متسق مع قواعد الشريعة ومقاصدها.

فمعناه: يا أكرم الخلق ما لنا أحد نلوذ به سواك عند حدوث الحادث العمم أي: يوم القيامة، فكل الأنبياء يقول: نفسي نفسي، إلَّا هو ﷺ، فإنه يشفع للخلائق حين يلوذون ويستغيثون به، ويقول: أنا لها، أنا لها، ويفسر هذا البيت الذي بعده مباشرة حين يقول:

ولن يضيق رسولَ الله جاهُك بي إذا الكريم تحلَّى[2] باسم منتقم

فجاهك يا سيدي يا رسول الله واسع يسع العاصين مثلي، فَجُدْ عليَّ بالشفاعة في وقتٍ اتصف الكريم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فيه باسم منتقمٍ من العاصين والكافرين.

فهل هذا الوصف شرك؟! وهل طلب الشفاعة في وقت المحشر وفزع الناس كافة إليه ﷺ أصبح من الشرك؟

وقِسْ على هذا ما خفيَ معناه من البردة الشريفة، وندعو هؤلاء قبل أن ينكروا على الإمام البوصيري ويحكموا على كلامه بالشرك أن ينظروا شرحًا من تلك الشروح فيطالعوه، ولو فعلوا ذلك لكان خيرًا لهم، لو كانوا يعلمون، ونسأل الله لنا ولهم الهداية، آمين.

---

(١) «كشف الظنون» (٢/ ١٣٣١).

(٢) وفي بعض النسخ: تجلى.

المبحث العشرون

هل ثبت تاريخيًا وجود رأس سيدنا الحسين بمصر؟

لا يخفى على طالب علم أو مثقف أن العلماء قد اختلفوا في هذه المسألة اختلافًا كبيرًا، وعلى ذلك نقرر أنه لم يكن من حق أحدٍ كائنًا من كان أن ينقُل الإجماع أو الاتفاق على أن رأس سيدنا الحسين بمصر، وليس من حق أحدٍ كذلك أن يجزم بأن رأس سيدنا الحسين ليست بمصر، وهذا كله متعلق بمن يتأمل أقوال المؤرخين والعلماء قديمًا وحديثًا، ويلمح التفاوت الواضح بين أقوالهم في المسألة.

وذلك لأن الخلاف في المسألة خلاف قديم بين العلماء، وغاية القول: كان كل واحدٍ من العلماء يُرجِّحُ قولًا يميل إليه ويعتقده، ولكن الآفة أنك تجد بعضهم ينقُل الاتفاق على أن رأس مولانا الإمام الحسين ليست بمصر باتفاق العلماء، كما نُقِلَ عن القرطبي وابن تيمية، وإليك النقل عن ابن تيمية فإنه قال: «وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَشْهَدَ الَّذِي بِقَاهِرَةِ مِصْرَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ «مَشْهَدُ الْحُسَيْنِ» بَاطِلٌ لَيْسَ فِيهِ رَأْسُ الْحُسَيْنِ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ»[1].

وقد ردَّدَ مقالته هذه أتباعه من بعده، حتى صار كلام ابن تيمية هو القول الذي لا يُصار إلَّا إليه، ولو أنه قال ذلك على اعتبار رأيه الخاص، أو ترجيحًا منه لقبلنا منه ذلك، ولكن حكايته الاتفاق مغالطة علمية غير مقبولة قطعًا منه ومن غيره.

وإني لأجزم أن ما قاله هذا الفريق قول لا أصل له، وقد نص على وجود رأس سيدنا الحسين بمصر قبلهم وبعدهم خلائق لا يحصون، فلا ندري من أين أتوا بهذا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٥٠٨).

الاتفاق المزعوم، ونحن نقرر هنا ثلاثة أشياء ابتداءً:

الأول: أجمع المؤرخون وكُتَّابُ السِّيَرِ على أن الجسد الشريف مدفون بكربلاء مكان المعركة.

الثاني: اختلف المؤرخون في مكان الرأس على ثمانية أقوال: فقيل: دُفنت في كربلاء، وقيل: بالمدينة، وقيل: بعسقلان، وقيل: بالقاهرة، وقيل: بدمشق، وقيل: بالرقة، وقيل: بحلب، وقيل: بمرو.

والسبب في هذا الاختلاف ما تقرر عند كافة العلماء من أنها نُقلت غير مرة من مكان إلى آخر، ولعلَّ هذا هو السر في وجود عدد من الأضرحة للرأس الشريف، فكان كل مكان تُدفن فيه الرأس يُبنى عليه ضريح، حتى لو نُقلت الرأس من هذا المكان فيما بعد.

الثالث: لا شك أن هذه الأقوال الثمانية منها القوي، ومنها الضعيف، ومنها الشاذ الغريب، ويمكن أن أنسب لك كل قول من هذه الأقوال إلى صاحبه، لولا ضيق المقام، ومن طالع كتب التاريخ وجدها معزوَّة ظاهرة.

وأولاها وأجدرها بالقبول هو وجود الرأس الشريف بالقاهرة، مع الجزم أنها نقلت إلى الشام أولًا إلى مقر يزيد بن معاوية، وهذا لا إنكار فيه، وهو ما أثبته أكثر أهل التاريخ، ثم انتقلت إلى مصر بعد ذلك، وبذلك جزم أكثر أهل العلم قديمًا وحديثًا.

وممن جزم بنزول الرأس إلى مصر من المؤرخين والعلماء: ابن المأمون المتوفى ٥٨٨هـ في «أخبار مصر»، وأبي الحسن الهروي ٦١١هـ في «الإشارات إلى معرفة الزيارات»، وأبي الحسين ابن جبير المتوفى ٦١٤هـ في «رحلة ابن جبير»، وأبي عباس الشُّريشي المتوفى ٦١٩هـ في «شرح مقامات الحريري» وياقوت الحموي المتوفى ٦٢٦هـ في «معجم البلدان»، وأبو بكر الدواداري المتوفى ٦٤٥هـ في «كنز الدرر وجامع الغرر»،

وسبط ابن الجوزي المتوفى ٦٥٤هـ في «مرآة الزمان»، والحافظ المنذري المتوفى ٦٥٦هـ في «التكملة لوفيات النقلة»، وتاج الدين ابن ميسَّر المتوفى ٦٧٧هـ في «أخبار مصر»، وابن شداد الحلبي المتوفى ٦٨٤هـ في «الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة».

وهؤلاء جميعًا قبل ابن تيمية، وجميعهم ينص على القول بوجود الرأس بمصر ويحكونه على أنه أحد الأقوال، وبعضهم يجزم بنزولها إلى مصر، فمن أين الاتفاق الذي زعمه ابن تيمية.

ثم من بعد هؤلاء نص ابن الوردي المتوفى ٧٤٩هـ في «تاريخ ابن الوردي»، والعلامة السبكي المتوفى ٧٧١هـ في «طبقات الشافعية الكبرى»، وابن بطوطة المتوفى ٧٧٩هـ في «تحفة النظار»، وابن دقماق المتوفى ٨٠٩هـ في «الجوهر الثمين»، والقلقشندي المتوفى ٨٢١هـ في «صبح الأعشى»، والمقريزي المتوفى ٨٤٥هـ في «المواعظ والاعتبار»، وأبي عبد الله الحِميرى المتوفى ٩٠٠هـ في «الروض المعطار»، وابن إياس المتوفى ٩٣٠هـ في «بدائع الزهور»، وغيرهم خلائق لا يحصون، ومن المتأخرين كذلك، ومنهم: شيخ الإسلام عبد الله الشبراوي، وشيخ الإسلام العطار، والعلامة الصبَّان، والمؤرخ الجبرتي، وعلي باشا مبارك، والإمام الأكبر عبد الحليم محمود، وشيخ المفسرين الشيخ الشعراوي، والشيخ الفقيه الجليل عطية صقر، وغيرهم خلائق لا يحصون.

فصار القول الذي يقرر وجود الرأس الشريف بمصر هو المقدَّم على غيره، بل أصبح هذا القول هو المعتمد عند جمهور المؤرخين وأهل العلم.

هذا كله حكاية لما جاء في كتب التاريخ التي تقبل الصواب والخطأ، وليس فيها من دليل يقيني يحسم لنا الخلاف في المسألة.

ولكن الدليل اليقيني الذي لا يحتمل أدنى شبهة أو احتمال هو ما حدث في سنة ١١٧٥هـ (أي: بعد اختلاف المؤرخين جميعًا) حين أعاد عبد الرحمن كُتْخُدَا بناء

الضريح الشريف مرة ثانية، أراد أن يتأكد من صحة وجود الرأس الشريف في محضر من الناس، فأتى بشيخين جليلين من علماء الأزهر الشريف وهما: الشيخ الجوهري شيخ الشافعية، والشيخ الملوي إمام المالكية، فنزلا إلى مكان الرأس ثم خرجا فأخبرا بما شاهداه، وهو كرسي من الخشب الساج، عليه طشت ذهب، فوقه ستارة خضراء، وداخلها الرأس الشريف، فانبنى على إخبارهم بذلك تحقيق هذا المشهد، وأوقف عليه عبد الرحمن كتخدا أوقافًا من وقتها.

وقد نُقلت الرأس الشريفة من دمشق إلى فلسطين ثم نقلت إلى مصر سنة ٥٤٤هـ، تحت سلطة الأفضل ابن أمير الجيوش، حين ملك القدس، فدخل عسقلان، وكان مكان الرأس معروفًا فيها آنذاك، فأخرجه وعطَّره، حتى دخلوا به مصر، فحمله على صدره وسعى به ماشيًا إلى أن أحلَّه مقرَّه بالقاهرة المحروسة.

وفي هذا ردٌّ على من نفى وجود الرأس بمصر كابن تيمية، وابن كثير، مع أن المنصوص عليه قبلهما بخلاف ما جزما به كما بيَّنته، وما يصح لهما ولا لغيرهما حكاية الاتفاق مع نصوص العلماء وحكايتهم أن الرأس الشريف بمصر ضمن الأقوال الواردة.

فجمهور المؤرخين على خلاف ما قاله القرطبي، وابن تيمية، وابن كثير، وصار واقع الوجود والواقع التاريخي يشهد لصحة وجود الرأس الشريف بمصر كما تقرر بشهود العيان.

ثم تكرر هذا المشهد اليقيني في عهد الرئيس الراحل محمد حسني مبارك حين جدد الضريح مرة ثانية، فقررت لجنة من الأمن بمعاينة الضريح، فنزل الشيخ منصور عبيد الرفاعي ومعه بعض علماء الأزهر، والمهندس عمر الفاروق ومأمور قسم الجمالية وقتها، وشاهد الرأس ومن معه، وله فيديو مشهور على اليوتيوب يحكي فيه تلك

الواقعة.

حتى إننا نقرر-الآن- أنه من العبث العلمي إبراز الخلاف في المسألة من جديد، وينبغي أن يُعلم القطع والجزم بوجود الرأس الشريفة بالمشهد الحسيني الفخيم بالقاهرة المحروسة، والله تعالى أعلى وأعلم، وصلَّى الله على سيدنا ومولانا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله رب العالمين.



المبحث الحادي والعشرين
هل صح حديث الغزالة التي شهدت للنبي ﷺ بالرسالة؟

كثيرًا ما يتغنى السادة الصوفية بتكليم الحيوانات وشهادتها للرسول الكريم بالنبوة والرسالة، ومن ذلك حديث الغزالة، والذي طعن فيه كثير من المعاصرين وبالغوا مبالغة شديدة في ردِّه والجزم بأنه لا أصل له، أو أنه كذب موضوع.

ولا زلنا نقرأ في كتب السيرة النبوية حديث الغزالة على أنه من معجزات سيدنا الرسول ﷺ، ومَنْ له خبرة بكتب السنة والسيرة النبوية يدرك هذا بوضوح، حتى نظمه بعض أئمة الشافعية بقوله:

وجاء امرؤ قد صاد يومًا غزاله ... لها ولد خِشْفٌ تخلّف بالكُدا
فنادت رسولَ الله والقومُ حَضْرٌ ... فأطلقها والقومُ قد سمعوا النّدا

ثم فوجئنا ببعضهم يقول: «هذا حديثٌ كذبٌ»، و«ليس في شيء من كتب السنة أصلًا»، ويشنع على قائله ويرميه بثالثة الأثافي، كأنَّ الرجل حصَّل من كتب السنة الشريفة ما عجز عنه الأوائل، وفي ظني أنه لا يحفظ حتى متنَ «الأربعين النووية».

وسوف أذكر لك قصة الغزالة كما جاءت في كتب السنة، ثم أُتبِعُ ذلك بالحكم على الرواية:

أولًا: نص الرواية: جاء من حديث سيدنا أنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وأم سلمة، وزيد بن أرقم قال: كنت مع رسول الله ﷺ في بعض سكك المدينة, فمررنا بخِبَاء أعرابي, فاذا ظِبْيَةٍ مشدودة, فقالت: يا رسول الله, إن هذا الأعرابي صادني فلا هو يذبحني فأستريح, ولا هو يتركني فأذهب, ولي خِشْفَان (ولد الغزال) في البرية, وقد

تعقَّدَ هذا اللبن في أخْلافي (الضرع)، فقال لها رسول الله ﷺ: إن أطلقتك ترجعي؟ قالت: نعم, وإلا عذبني الله عذاب العشَّار, فأطلقها فذهبت ثم رجعت، فشدَّها رسول الله ﷺ إلى الخباء، وأقبل الأعرابي ومعه قربة، فقال رسول الله ﷺ: أتبِعْنيها؟ قال: هي لك يا رسول الله؛ فأطلقها النبي ﷺ.

قال زيد بن أرقم: فأنا والله رأيتها تسيح في البرية وهي تقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله. اهـ.

ثانيًا: الحكم على الحديث: نقل السخاوي عن ابن كثير أنه قال: «لا أصل له»، والذي وقفت عليه من كلام الحافظ ابن كثير أنه ضعفه ولم يقل: «لا أصل له»: ونص كلامه كما في «تحفة الطالب (صـ١٥٧)»: «هو حديث مشهور عند الناس, وليس هو في شيء من الكتب الستة... ثم قال: ومتنه فيه نكارة، وسنده ضعيف».

فالقول بأن هذا الحديث لا أصل له قول غير صحيح، إذ الحديث الذي لا أصل له هو الذي ليس له سند أصلًا في كتب السنة الشريفة، فإن كان له سند وفي سنده وضَّاعٌ كان الحديث موضوعًا، وإن كان في سنده راوٍ ضعيف، قلنا: حديث ضعيف، هذا ما تعارف عليه العلماء.

وقد أورد غير واحد من العلماء هذا الحديث مسندًا، فرواه مسندًا الحافظ أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢٧٣)، والطبراني في «الأوسط» (٥٥٤٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» تحت عنوان: «بَابُ مَا جَاءَ فِي كَلَامِ الظَّبْيَةِ الَّتِي فَجَعَتْ بِخِشْفِهَا وَشَهَادَتِهَا لِنَبِيِّنَا ﷺ بِالرِّسَالَةِ»، ورواه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤/ ٣٨٠)، والحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» وفي «معجزات الرسول» تحت عنوان: (حديث الغزالة) وأورد طرقه عند أبي نعيم والبيهقي وغيرهما.

ورواه الحافظ ابن حجر في «تخريج أحاديث المختصر» (١/ ٢٤٥) ثم قال: «هذا

حديث غريب أخرجه الحاكم في «الإكليل» هكذا، وعلي بن قادم وشيخه وشيخ شيخه كوفيون شيعيون، فيهم مقال، وأشدهم ضعفًا عطية، ولو توبع لحكمتُ بحُسْنِهِ، وقد وقعت لي هذه القصة بإسناد أقوى من هذا ينتهي إلى تابعي، تسب ذلك لعيسى بن مريم عليهما السلام».

وقال الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة» (صـ٢٥٥) بعد أن ذكر قول ابن كثير السابق: «ولكن قد ورد الكلام في الجملة في عدة أحاديث يتقوّى بعضها ببعض، أوردها شيخنا في المجلس الحادي والستين من تخريج أحاديث المختصر».

وقال الحافظ السيوطي في كتاب «جزء في ذم المكس»: «هذا حديث حسن بشواهده»، وقال في «الخصائص الكبرى»: «لَكِن للْحَدِيث طرق كَثِيرَة تشهد بِأَن للقصة أصلًا».

وذكره ابن صالح الشامي في «سبل الهدى والرشاد» (٩/ ٥٢٠) ثم قال: «قال القطب الخيضري في «خصائصه»: هذا الحديث ضعّفه بعض الحفّاظ؛ لكن طرقه يتقوّى بعضها ببعض، انتهى».

وقال المُلَّا علي القاري في «شرح النخبة» (صـ ١٩٦): «وَالصَّحِيح أنه ثَابت لِأَنَّهُ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ من طرق، وَضَعفه جمَاعَة من الْأَئِمَّة؛ لَكِن طرقه يُقَوي بَعْضهَا بَعْضًا».

وقد تلقاه علماء الأمة بالقبول في كتبهم ومصنفاتهم إلَّا النذر اليسير منهم، وإنما قبلوه لتعدد طرقه، ولأنه مرويٌّ في الخصائص، وقد قال الحافظ ابن حجر عبارة رائقة يحسن إيرادها هنا، ونصها في «الفتح» (٦/ ٥٨٢): «وعلى تقدير أن يوجد من بعضهم إنكار أو طعن على بعض من روى شيئًا من ذلك؛ فإنما هو من جهة توقف في صدق الراوي، أو تهمته بكذب، أو توقف في ضبطه، ونسبته إلى سوء الحفظ، أو جواز الغلط، ولا يوجد من أحد منهم طعن في المروي».

فقد تقرر بهذا أن الحديث حسن بشواهده عند أكثر العلماء، وأنهم قد تلقوا هذا المتن بالقبول، وعليه بوَّبوا في كتبهم، فالطعن إذا وُجِّه إلى بعض الرواة لا يلزم منه الطعن في المرويّ، والله تعالى أعلى وأعلم.



المبحث الثاني والعشرين

هل ثبتت حياة الخضر عليه السلام؟

مما دفعني إلى الكتابة في هذا الأمر هو قول بعض المعاصرين: إن القول بحياة الخضر بدعة منكرة، لم يقل بها إلَّا جهلة المتصوفة من المبتدعة، فأفزعتني عبارته، وشممت فيها رائحة الجهل العلمي، وأن صاحب هذه المقولة خالٍ عن التحقيق العلمي للمسائل، وبعيد عن كتب العلماء، وإليك شيئًا من التفصيل في نقاط محددة:

١ - يُجمِع السادة الصوفية وأكثر المحدِّثين على أنَّ سيدنا الخضر حيٌّ لم يمت، وقد جزم بحياته عشرات من أئمة العلم منذ عهد التابعين: كسيدنا عمر بن عبد العزيز، وسيدنا مَعمَر بن راشد، وسيدنا مِسعر، وجمع من الأئمة كأبي زرعة الرازي، ومحيي السنة الإمام البغوي، والمفسر الثعلبي، والحافظ ابن الصلاح، والإمام القرطبي، والإمام النووي، وابن تيمية في أحد قوليه، والذهبي، والتاج السبكي، والحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر، والإمام البدر العيني، والحافظ السخاوي، والحافظ السيوطي، وغيرهم خلائق لا يُحصون.

وقد ذكرت لك بعض من قال بحياته من أهل الحديث خاصة؛ حتى لا يُدَّعَى أن هذا من خرافات الصوفية كما يدَّعي بعضهم زورًا وبهتانًا؛ بل جمهور المحدّثين وشراح السنن الذين هم أعلم الناس بالأثر قد جزموا بحياة سيدنا الخضر صلى الله عليه وسلم.

٢ - مال إلى القول بموته جماعة من المحدِّثين وغيرهم كذلك كالإمام البخاري، وابن الجوزي، وأبي حيان، وأبي بكر ابن العربي، وغيرهم.

ولكل فريق أدلته التي يستدل بها، وبينهما نقاش وردود ليس هذا موضع بسطها

ومناقشتها، وليس فيها نصٌ صحيحٌ صريحٌ مرفوعٌ إلى النبي ﷺ بالحياة أو الموت، ولو وُجد لارتفع الخلاف، وكلها أدلة ظنية محتملة، ولكن قوّى القول بحياته قول أكثر أهل العلم من جهة بعض الآثار الواردة عن السلف، ومشاهدة الصالحين له من جهة أخرى.

والذي يقرأ بإنصاف وحيْدَة يُدرك صحة وتصويب القول بحياته على القول الآخر؛ لأنه مبني على المشاهدة الصحيحة لكثير من السلف، وكذا لما ورد من إثبات حياته عن جمهور أئمة المسلمين، وإليك بعض النصوص الواردة في المسألة.

جاء في «صحيح مسلم» في الحديث رقم (٢٩٣٨) في قصة الرجل الذي يخرج إلى المسيح الدجال ووُصف بأنه خير الناس يومئذٍ، أنه الخضر، فعن أبي إِسْحَاقَ: «يُقَالُ إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ هُوَ الْخَضِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وأبو إسحاق هو سيدنا إبراهيم بن سفيان راوي الكتاب عن الإمام مسلم، وكذا قال مِنْ قبله سيدنا معمر بن راشد التابعي الجليل، في «جامعه» في أثر هذا الحديث تحت رقم (٢٠٨٢٤) ونصه عن سيدنا معمر: «وَبَلَغَنِي أَنَّهُ الْخَضِرُ الَّذِي يَقْتُلُهُ الدَّجَّالُ ثُمَّ يُحْيِيهِ»، وهذا تصريح من تابعي جليل بحياة الخضر عليه السلام.

وثبت بالسند الصحيح إتيان سيدنا الخضر إلى سيدنا عمر بن عبد العزيز حين بَشَّره بأنه سيلي أمر الأمة ويعدل، وهي قصة صحيحة مشهورة، قال الحافظ الذهبي: «رواها يعقوب الفسَوي في «تاريخه» عن محمد بن عبد العزيز عن ضمرة، وإسنادها جيد»[1].

وهذا تصحيح من الحافظ الذهبي لحياة الخضر عليه السلام، وتوثيق لمقابلته سيدنا

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٠).

عمر بن عبد العزيز، وقد روى نفس الأثر الحافظ ابن حجر، وقال عنه: «لا بأس برجاله»(١).

وقال الإمام النووي: «جمهور العلماء على أنه حيٌّ موجود بين أظهرنا، وذلك متفق عليه عند الصوفية وأهل الصلاح والمعرفة، وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به والأخذ عنه، وسؤاله وجوابه، ووجوده في المواضع الشريفة، ومواطن الخير أكثر من أن تُحصر، وأشهر من أن تُذكر»(٢).

ولابن تيمية قولان أحدها: «الصَّحِيحُ أَنَّهُ كَانَ حَيًّا مَوْجُودًا، عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بَاقٍ إِلَى الْيَوْمِ لَمْ يَخْرُجْ وَكَانَ فِي جَزِيرَةٍ مِنْ جَزَائِرِ الْبَحْرِ»(٣).

وجاء في ترجمة أبي فرج الحنبلي نقلًا عن أبي الحسين الفراء: «ويقال: إنه اجتمع بالخضر عليه السلام مرتين، وكان يتكلم في عدة أوقات على الخواطر، كما كان يتكلم ببغداد أبو الحسن ابن القزويني الزاهد، وكان الملك تتش يعظمه، لأنه تم له مكاشفة معه... إلى أن قال: وكان ناصرًا لاعتقادنا، متجردًا في نشره، وله تصانيف في الفقه والوعظ والأصول.

قلت- أي: الذهبي-: «توفي في ذي الحجة، سنة ست وثمانين وأربع مئة، ودفن بمقبرة باب الصغير، وقبره مشهور يزار، ويُدْعى عنده»(٤).

وقال العلامة المُناوي نقلًا عن سيدي ابن عطاء الله السكندري: «وبقاء الخضر إلى الآن أجمع عليه هذه الطائفة، وتواتر عن أولياء كل عصرٍ لقاؤه، والأخذ عنه، واشتُهر

---

(١) «فتح الباري» (٦/ ٤٣٥).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١٥/ ١٣٥).

(٣) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/ ٣٣٩، ٣٤٠).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٥٣).

إلى أن بلغ حد التواتر الذي لا يمكن جحده»[1].

وهذا وغيره يدلل على صحة ما ذهب إليه أهل الصلاح وجمهور المحدِّثين من أهل العلم قديمًا وحديثًا، وكما قالوا: «عدم العلم بالشيء لا يدل على عدم وجوده».

وليس ذلك من المحال العقلي، فقد ثبتت حياة سينا عيسى، وإلياس، والمسيح الدجال، وحديث الجسَّاسة، وإبليس، ونحو ذلك كثير، فيكون سيدنا الخضر مِنْ جملة مَن استثناهم الله تعالى.

ثم إن عدم رؤيتنا له ليس دليلًا على عدم الوجود، ومثله كمن نفى طلوع الشمس في يومه بحجة أنها لم تطلع في بلده، وغيره يراها ساطعة، فالحكم بالإنكار خطأ غير مقبول، واتهام السادة الصوفية بأنهم المبتدعون لهذا القول تجنٍّ على أهل الله تعالى؛ وعلى السلف الصالح، وطعن في أئمة الحديث الشريف.

وها نحن قد أوردنا لك ما يدلل على ذلك من قول جمهور أهل الحديث الشريف والسلف الصالح؛ ليدرك الحق من أراد أن يدركه، ومن يوفقه الله إليه، اللّٰهم وفقنا لإدراك الحق، واشرح صدورنا له يا كريم، آمين، والله أعلم.



---

(١) «فيض القدير» (٤/ ٣٠).

المبحث الثالث والعشرين

هل تجوز رؤية النبي ﷺ يقظة؟

ظن كثير من الوهابية أن الصوفية هم الذين ابتدعوا هذا القول، واتهموا أهل الله تعالى بما هم منه براء، إذ القول برؤية النبي ﷺ يقظة قول مشهور في كتب أئمة الحديث الشريف، وله أدلة كثيرة من الكلام النبوي الشريف، فقد جاء في «الصحيحين» من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَسَيَرَانِي فِي الْيَقَظَةِ وَلاَ يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي»[1].

فإن قوله الشريف: «فَسَيَرَانِي فِي الْيَقَظَةِ» حجة لمن قال ذلك، وهذا حديث صحيح ثابت لا خلاف فيه، وإنما اختلف أئمة الحديث في تأويله على أقوال:

الأول: أنه يراه يقظة في الآخرة وليس في الدنيا. قاله ابن هبيرة وغيره، وهذا القول بعيد جدًّا؛ لأن كل المؤمنين يرونه في الآخرة، فما الميزة لمن رءاه في المنام؟ وقد جزم بضعف هذا القول الإمام أبو بكر ابن العربي، وابن بطَّال، وعياض، وابن حجر الهيتمي، وغيرهم.

الثاني: أن الحديث واقع على التمثيل والتشبيه بدليل قوله في الرواية الأخرى: «فَكَأَنَّمَا رَآنِي فِي الْيَقَظَةِ»، ويشبهه قول الإمام الشافعي: «إذا رأيت رجلًا من أصحاب الحديث فكأنما رأيت النبي ﷺ » وهذا حكاه السخاوي وغيره.

الثالث: أن الرائي سيرى في اليقظة تأويل ما راءه بطريق الحقيقة، حكاه ابن الجوزي وغيره، فالحديث جاء لتصديق ما جاء في تلك الرؤيا في حال اليقظة وبيان

---

(١) صحيح البخاري (٦٩٩٣)، صحيح مسلم (٢٢٦٦).

صحته، فمن بشره النبي بشيء فسيراه في اليقظة، ومن خوَّفه من شيء فليتنبه فإنه سيراه، وهكذا حكاه ابن بطّال وغيره.

الرابع: أنه يراه حقيقة في الدنيا، وتكون الرؤية واقعة للرائي كرامة، ولا يصح إنكار ذلك، إذ أخبر بذلك جماعات من كبار الصالحين والعلماء، وحكى ذلك الإمام ابن أبي جمرة والمازري واليافعي وابن حجر الهيتمي والسيوطي وغيرهم عن جماعات من الصالحين أنهم رأوا النبي ﷺ يقظة، قالوا: ومُنكِرُ ذلك إن كان ممكن يكذب بكرامات الأولياء، فلا بحث معه، لأنه يكذب بما أثبتته السنة، وإلا فهذه منها، إذ يكشف لهم بخرق العادة عن أشياء في العالم العلوي والسفلي.

قال الحافظ ابن حجر في «أشرف الوسائل» (٥/ ٩٩): «وحُكيت رؤيتُه ﷺ كذلك عن أمثال الإمام عبد القادر الجيلاني كما في «عوارف المعارف»، والإمام أبي الحسن الشاذلي كما حكاه عنه التاج ابن عطاء الله، وكصاحبه الإمام أبي العباس المرسي، والإمام علي الوفائي، والقطب القسطلاني، والسيد نور الدين الإيجي، وجرى على ذلك الغزالي فقال في كتابه: «المنقذ من الضلال»: وهم يعني: أرباب القلوب في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون منهم أصواتًا ويقتبسون منهم فوائد. انتهى».

وقال الحافظ السيوطي في «شرح مسلم» (٥/ ٢٨٦) ردًّا على من قال إن كثيرًا من الصالحين رأوه منامًا ولم يخبروا عن رؤيته يقظة: «الظاهر أنَّ من يبلغ درجة الكرامات ممن هو في عموم المؤمنين إنما تقع له رؤيته قرب موته عند طلوع روحه، فلا يتخلف الحديث، وقد وقع ذلك لجماعة، وأما أصل رؤيته ﷺ في اليقظة فقد نص على إمكانها ووقوعها جماعة من الأئمة منهم: حجة الإسلام الغزالي، والقاضي أبو بكر ابن العربي، والشيخ عز الدين ابن عبد السلام، وابن أبي جمرة، وابن الحاج، واليافعي... ولي في ذلك مؤلَّف».

وقال صاحب «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ١٠٥): «ويحتمل أن يكون معناه: فسيراني في الدنيا إذا كانت له حالةٌ؛ فإنه قد نُقل عن بعض الصالحين أنه رأى النبيَّ في حالة الشوق والذوق».

وقد سمعت من شيخنا العلامة الفقيه الدكتور أحمد طه ريان رحمه الله تعالى- وكان عالمًا صالحًا- وذلك أثناء شرحه لكتاب: «رياض الصالحين» وذكر لنا أنه كان له درس للرجال ودرس للنساء في الجامع الأزهر الشريف، فقال: كانت هناك امرأة تلازم الدروس في الجامع الأزهر الشريف اسمها الحاجة: فضيلة، وأنها كانت امرأة صالحة ترى رسول الله ﷺ يقظة ومنامًا، وحكت للشيخ أن الرسول الكريم واقف أمام رواق الأتراك الذي يدرس فيه الشيخ، يقول: حتى أشارت إلى المكان الذي كان يقف فيه رسول الله ﷺ في الجامع الأزهر الشريف.

وسمعت من مولانا الشيخ علي جمعة أنه راءه يقظة بعدما قرأ أكثر من أربعين كتابًا متواليًا في السيرة النبوية فحدث له حال الرؤيا وهو جالس يقظة، لأن الشيطان لا يتمثل به على أي حال صلوات الله وسلامه عليه.

فلا ينبغي على من لا يقبل عقله ذلك أن يسكت وأن يحكم على نفسه وحاله لا عن حال غيره، فإن من أخبر برؤيته لا يُطعن في دينه ولا إيمانه.

ولنجعل مسك الختام لكلام الإمام ابن الحاج المالكي رحمه الله تعالى فإنه قال: «بل بعضهم يدَّعي رؤيته عليه الصلاة والسلام وهو في اليقظة، وهذا باب ضيق، وقلَّ من يقع له ذلك الأمر إلا من كان على صفة عزيز وجودُها في هذا الزمان، بل عُدمت غالبًا مع أنا لا ننكر من يقع له هذا من الأكابر الذين حفظهم الله تعالى في ظواهرهم وبواطنهم»[1].

---

(١) المدخل لابن الحاج المالكي (٣/ ١٩٤).

فصار الحاصل أنَّ المسألة مسألة علمية، وللعلماء فيها كلام كثير، وأكثر المحققين على جواز ذلك كما أوردناه، ولا يصح اتهام السادة الصوفية بأنهم ابتدعوا هذا القول، بل هو قول معتبر محكيّ في كتب السادة العلماء، ورجحه جماعة.

فائدة: القول بوقوعها في الدنيا يقظة لا يستلزم للرائي أن يدخل في زمرة الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فهو كمن رآه في قبره الشريف أو قبل أن أدرج في أكفانه، فتكون هذه الحياة أخروية بالنسبة له صلوات الله وسلامه عليه، والله تعالى أعلى وأعلم وأجلّ وأكرم.



المبحث الرابع والعشرين

ما حكم التعبد بما لا يُفهم من أوراد الصوفية؟

من المقرر عند أهل الطريق أن يكون للواحد منهم وِرْدًا من الذكر أو القرآن الكريم أو الصلاة كل يوم، وقد عدَّ جماعة من المعاصرين أن هذا بدعة لا أصل لها، ولم يفعلها رسول الله ﷺ ولا أحد من السلف.

وفي الحقيقة نقول: إنَّ الأوراد عند السادة الصوفية مسلك في التربية والرياضة الإيمانية التي درج عليها السلف الصالح، وقد روى الأئمة ذلك عن كثير من السلف وأهل الصلاح دون أدنى غضاضة.

فجاء في ترجمة سينا عمر بن الخطاب رضي الله أنه كان يمر بالآية من ورده فيسقط حتى يعاد منها أيامًا[1].

وهو دليل على أن لسيدنا عمر مسلك في اتخاذ ورد من القراءة اليومية.

وجاء عن عَمْرو بنِ وَاقِدٍ عَنِ ابْنِ حَلْبَسٍ: قِيْلَ لأَبِي الدَّرْدَاءِ- وَكَانَ لاَ يَفْتُرُ مِنَ الذِّكْرِ-: كَمْ تُسَبِّحُ فِي كُلِّ يَوْمٍ؟ قَالَ: مِئَةَ أَلْفٍ إِلَّا أَنْ تُخْطِئَ الأَصَابِعُ[2].

فهذا ورد لأبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الذكر اليومي، يحافظ عليه، وهو يدلك على مسلك الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وتعلقهم بالأوراد.

وجاء عن محمد بن سيرين: «قال حماد بن زيد عن أنس بن سيرين قال: «كان

---

(١) تاريخ دمشق (٤٤/ ٣٠٩)، سير أعلام النبلاء/ سيرة الخلفاء (صـ ٨٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢/ ٣٩٠)، مرآة الزمان (٥/ ٤٨٢)، سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٤٨).

لمحمد سبعة أوراد، فإذا فاته شيء من الليل قرأه بالنهار»[١].

وهذا سيدنا محمد بن سيرين له سبعة أوراد، ولم تكن صلاة، بل هو نوع من الذكر أو القرآن الكريم، وما دام عددها سبعًا فلا بد من أنها متنوعة، وليست مقصورة على شيء بعينه.

وينقل الحافظ الذهبي في ترجمة الإمام البخاري قول ابن عدي: سمعت عبد القدوس بن عبد الجبار السمرقندي يقول: جاء محمد إلى أقربائه بخرتنك، فسمعته يدعو ليلة إذ فرغ من ورده: «اللّٰهم إنه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك، فما تم الشهر حتى مات»[٢].

وهذا وغيره يؤكد أن السلف الصالح وأهل العلم كانت لهم أوراد من قيام الليل، وأوراد من قراءة القرآن الكريم، وأوراد من الذكر والتسبيح، ومنهم من كان يجمع بينهم جميعًا، وعلى هذا دَرَجَ المتقدمون من هذه الأمة المحمدية جيلًا بعد جيل، وقرنًا بعد قرن حتى وصل الأمر إلينا.

أما عن كون الورد فيه أشياء غير مفهومة كالطلْسمات كقول بعضهم: «اللّٰهم إني أسألك يا هويش ويا طهبوش ويا يوش ويا فهليوش». ونحو ذلك من التعبد بالحروف وغيرها مما لا يُفهم، فالجواب عن ذلك نلخصه فيما يلي:

الأول: أن هذه الألفاظ ألفاظ معلومة، ولكنها بلغات غير عربية، وقد كان كثير من الأئمة والصالحين يدخل في كتبه بعض الألفاظ غير العربية، ولا شك أن لها معانٍ صحيحة معلومة عند قائلها، والتعبد بها وحكايتها بهذا المعنى أمر جائز ويكون على نية قائلها، ولا خلاف أعلمه في ذلك بين أئمة العلم، وقد روى العلماء أمثال ذلك كثير،

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/ ١٤٩)، تاريخ دمشق (٥٣/ ٢١٠)، تاريخ الإسلام (٧/٢٤٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/٤٤٣).

وإليك بعضها:

رَوَى الْإِمَامُ البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ عن الإمام الخطابي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عُقَيْبَ حِكَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ حِينَ سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ نُزُولِهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «كد خداي كارخويش كن» يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ[1].

فقوله: «كد خداي كارخويش كن» معناه باللغة الفارسية: ينزل كيف شاء، وهذا يذكره الأئمة كالخطابي والبيهقي وغيرهما عن سيدنا ابن المبارك.

وذكر العلامة إسماعيل الأصبهاني المتوفى ٥٣٥هـ بسند إلى أبي بكر صَالح الْمروزِي- وَكَانَ صَاحب قُرْآن- قَالَ: دس الْجَهْمِية إِلَى ابْن الْمُبَارك رجلًا، فَقَالَ: يَا أَبَا عبد الرَّحْمَن: خداي رابذان جهان جون يبنذ؟ فَقَالَ: بحشم، يَعْنِي: كَيفَ نرى رَبنَا يَوْم الْقِيَامَة؟ فَقَالَ: بِالْعينِ[2].

وقال الإمام الرازي: «وقولهم بالفارسية «خداي» معناه: أنه واجب الوجود لذاته؛ لأن قولنا: «خداي» كلمة مركبة من لفظتين في الفارسية: إحداهما: خود، ومعناه ذات الشيء ونفسه وحقيقته»[3].

وكان الإمام البدر العيني يجيد اللغة التركية وذكر في كتبه بعض ألفاظها فقال: «وزي دَه هزار سَال» أي: عِش عشرة آلاف سنة»[4].

وذكر العلامة التفتازاني أن كل أهل بلد يطلقون اسمًا على الله تعالى على حسب لغتهم فقال نقلًا عن العلماء: «أهل كل لغة يسمونه باسم مختص بلغتهم، كقولهم:

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٧٨).

(٢) الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة (٢/ ٢٦٣).

(٣) مفاتيح الغيب (١/ ١٢٢).

(٤) شرح أبي داود للعيني (٤/ ٢٣٧).

«خداي وتنكري» وشاع ذلك وذاع من غير نكير، وكان إجماعًا.

ثم قال معقبًا: قلنا: كفى بالإجماع دليلًا على الإذن الشرعي»(١).

فأنتَ إذا أردت أن تعبّر عن اسم الله تعالى بالعربية قلت: الله جل جلاله، وبالعبرانية قلت: ألووهيم، وبالبربرية قلت: أمغا، وبالفارسية، قلت: خداي، وبالتركية، قلت: تنغري أو تنكري، وبالرومية، قلت: أيوص، وبالقبطية، قلت: ليلصا، وغير ذلك.

وهذه نصوص واضحة أن بعض السلف والأئمة كان ربما أدخل في كتبه أو في كلامه بعض اللغات الأخرى، مما يظن بعض من يقرأ ذلك أنه يتكلم بكلام غير مفهوم ولا معلوم، وفي الحقيقة إنما هي لغات مختلفة كانوا يوردونها في كتبهم وله معانٍ صحيحة.

وهنا نسأل: مع تسليمنا بهذا القول لكن هل يمكن أن نتعبد بهذه الألفاظ ونحن لا نفهمها؟

قلنا: نعم بلا خلاف نعلمه، وقد ذهبنا إلى كثير من الدول غير العربية وكنا ندعو الله تعالى بدعوات بلغاتنا وأكثر الحاضرين لا يعرفون العربية ولا يفهمون ما نقول وكانوا يؤمِّنون خلفنا دون أدنى غضاضة، بل وحضرنا دعوات بعض شيوخهم بغير العربية وكنا نؤمِّن خلفهم ولا نعرف ما يدعون به، فهذا أمر طبيعي لا إشكال فيه البتة، ما دمت تعرف أن هذا الرجل لا يدعو ولا يذكر إلا بخير، وهذا القول كافٍ في فهم هذه المسألة.

الثاني: أن هذه الكلمات عبارة عن حروف معلومة المعنى عندهم، ولكنهم يختصرونها اختصارًا أو يرمزون إليها برموز خاصة عندهم، ونظير ذلك ما جاء من

---

(١) راجع: شرح المقاصد (٢/ ١٧١).

أوائل سور القرآن الكريم من الحروف المقطعة، المص، الر، كهيعص، حم، عسق، ونحوها، وهذه عادة عربية يعرفها العربي الأصيل دون أن يستهجنها في الكلام، وفي حزب الإمام الشاذلي مثلًا: «وَقد خَابَ من حمل ظلمًا طس حم عسق مرج الْبَحْرين يَلْتَقِيَانِ بَينهمَا برزخ لَا يبغيان حم حم حم حم حم حم حم حُمَّ الْأَمر وَجَاء النَّصْر فعلينا لَا تنْصرُونَ».

ولعل الإمام الشاذلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخذ ذلك من الحديث الشريف: «إِنَّكُمْ تَلْقَوْنَ الْعَدُوَّ غَدًا، فَإِنَّ شِعَارَكُمْ حم لَا يُنْصَرُونَ»[١].

وقد قال جماعة من أئمة اللغة: إن «حم» اسم من أسماء الله تعالى، فكأنه قال: «والله لا ينصرون»، وقال آخرون معناه: القرآن، وقيل: هو دعاء.

فمثل هذه طريقة معروفة، وقد كان جماعة من السلف والأئمة يفسرون الحروف المقطعة ويقولون هي حروف دالة على كلمات عند العرب، ولا يلزم أن يعرفها الناس جميعًا، وهكذا أوراد بعض السادة الصوفية، هم يعلمون لها معانٍ دون أن يفصحوا عن معاني تلك الحروف المركبة، وقد قال الإمام أبو الحسن الآمدي: «دَلَالَاتُ الْأَلْفَاظِ لَيْسَتْ لِذَوَاتِهَا، بَلْ هِيَ تَابِعَةٌ لِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِرَادَتِهِ»[٢].

وعلى هذا فالحروف المقطعة في بعض أوراد السادة الصوفية شاهدة بأن هذه الأشياء لها معانٍ معلومة عند أصحابها، كالحروف المقطعة التي لها معانٍ عند الله تعالى ويجتهد العلماء في تفسيرها وبيانها وَفق قواعد اللغة والشريعة.

---

(١) رواه أبو داود في سننه (٢٥٩٧)، وأحمد في مسنده (١٨٥٤٩)، والحاكم في المستدرك (٢٥١٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٣٥٧٥)، وقال الذهبي: «تابعه زهير بن معاوية على شرط البخاري ومسلم».

(٢) «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي (١/ ١٤).

ثم إني أقول: إن كنت ممن يحرص على تلك الأوراد ويَريبك منها هذا الأمر فأنت أمام خيارين:

الأول: أن تقولها على نية صاحبها ومؤلفها، وقد عرفتَ مكانه وقدرَه في العلم والدين، وإلا ما التزمت بتلك الأوراد المنسوبة إليه، وهي بالضبط كمن يصلي في مسجد ولا يفهم لغة قومه فيؤمِّن على دعائهم وإن كان لا يعلم ما يدعون به.

الثاني: إذا كنت لست من أهل الطريق وترى مخالفتها فلا ترددها وردّد ما تعرف معناه وتتيقن صحته ولا حرج عليك، والله أعلم.



الخاتمة

أحمد الله تعالى حمدًا كثيرًا لا انقطاع له، ولا مزيد عليه، على أنْ وفقني لإتمام هذا البحث، وهو سبحانه أعلم كم جاهدت فيه خدمة لنفسي أولًا، ولأمانة العلم ثانيًا.

وإنما قصدت به نشر المسائل العلمية التي تلاعبت بها الأهواء والأفكار المنحرفة، وبيان المنهج العلمي المعتبر الذي عاش عليه المسلمون في المشارق والمغارب، وبيان المنهجية الصحيحة المتمثلة في المدارس الإسلامية الكبرى عبر التاريخ قبل ظهور الوهابية.

وما قصدت بهذا البحث الانتقاص من أحد، ولا الحكم على أحد بالجنة أو النار، أو الهداية أو الضلال، وإنما كان غرضنا أن ننقد الأفكار والمذاهب لا الأشخاص والذوات، فربهم أعلم بهم.

وقد أحسستُ بعد كتابته بالعجز، ورأيت أنَّ ما كتبتُه هو غاية ما عندي، فسلَّمتُ أمري إليه سبحانه، وأدركت أنَّ غاية عمل البشر عدم الكمال، فكل عملٍ بشريٍّ يعتريه النقصان؛ حتى يصبح الكمال ليس إلَّا لله الواحد الديان.

لذا فإنني أرجو مِمَّن وجد فيه عيبًا أَوْ نقصًا أن يُنبِّهَني إليه، ويفيدني بملاحظاته، ويعذرني فيما قَصَّرْتُ فيه، وأسأله الدعاء لي بظاهر الغيب دعوة صالحة بالرحمة والغفران.

وأردد ما قاله الإمام أبو عبد الله عبد الله ياقوت الحموي في قوله الماتع: «فقد اعترفتُ بقصوري فيما اعتمدت عن الغاية، وتقصيري عن الانتهاء إلى النهاية، فأسأل الناظر فيه ألَّا يعتمد العنت، ولا يقصد قصد من إذا رأى حُسْنًا ستره، وعيبًا أظهره، وليتأمله بعين الإنصاف لا الانحراف، فمن طلب عيبًا وجدَّ وجد، ومن افتقد زلل أخيه بعين الرضى فَقَدْ فَقَدَ».

فرحم الله امرءًا قهر هواه، وأطاع الإنصاف ونواه، وعذرنا في خطأ إن كان منَّا، وزلل إن صدر عنَّا، فالكمال محال لغير ذي الجلال، فالمرء غير معصوم، والنسيان في

الإنسان غير معدوم، وإن عجز عن الاعتذار عنا والتصويب، فقد علم أن كلَّ مجتهد مصيب، فإنَّا وإن أخطأنا في مواضع يسيرة، فقد أصبنا في مواطن كثيرة»[١].

وكانت غاية هذا البحث أن نصل إلى منهج أسلافنا بعيدًا عن الأفكار الدخيلة على تراثنا الإسلامي والفكري، وحتى يَحفظَ شبابُنا حَقَّ أسلافهم، ويقدِّروا جهود أئمتهم، لا أن يطلقوا ألسنتهم فيهم بالتبديع والتضليل.

وإني لأقف عند نصيحة غالية لإمام الأئمة ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى يقول فيها: «واعلم يا أخي- وفقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته- أنَّ لحوم العلماء رحمة الله عليهم مسمومة، وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة؛ لأن الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتناول لأعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم»[٢].

فأسأله تعالى أن يطهر قلوبنا وألسنتنا من الخوض في أعراض العلماء، وأن يشرح صدورنا للحق، وأن يهدينا إليه، وأن يتقبل منا صالح أعمالنا، وأن يعصمنا من الخطأ والزلل، وأن يعفو عنا بفضله ومنِّه وكرمه، وأن يجعل هذا العمل ابتغاء وجهه الكريم، وأن يجعله في موازين حسناتي أنا ووالديّ، وكل من كان له حق عليّ، وأن ينفع بهذه الورقات قارئها، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وصلَّى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه، وسلَّم، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

د/ إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري

دكتوراه في الدعوة والثقافة من الأزهر الشريف

---

(١) «معجم الأدباء» (١/ ١١)، بتحقيق إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

(٢) «تبيين كذب المفتري» (صـ ٢٩).

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الفصل الرابع

مسائل التصوف المُشْكِلَة عند الوهابية (٥١١- ٦٣٤)

الموضـــــوع	الصفحة